



تأثير الخلافات الأمريكية ـ الأوروبية
على قضايا الأمة العربية
حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة

الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور



مركز دراسات الوحدة العربية

تأثير الخلافات الأمريكية ـ الأوروبية على قضايا الأمة العربية

حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة

الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الجاسور، ناظم عبد الواحد

تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة / ناظم عبد الواحد الجاسور.

٥٢٦ ص.

ببليوغرافية: ص ٤٧٧-٥٠٥.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-109-2

١. أوروبا - العلاقات الدولية - الولايات المتحدة. ٢. أوروبا - العلاقات الدولية - الشرق الأوسط. ٣. الولايات المتحدة الأمريكية - العلاقات الدولية - الشرق الأوسط. ٤. الحوار العربي - الأوروبي. أ. العنوان.

327.4073

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

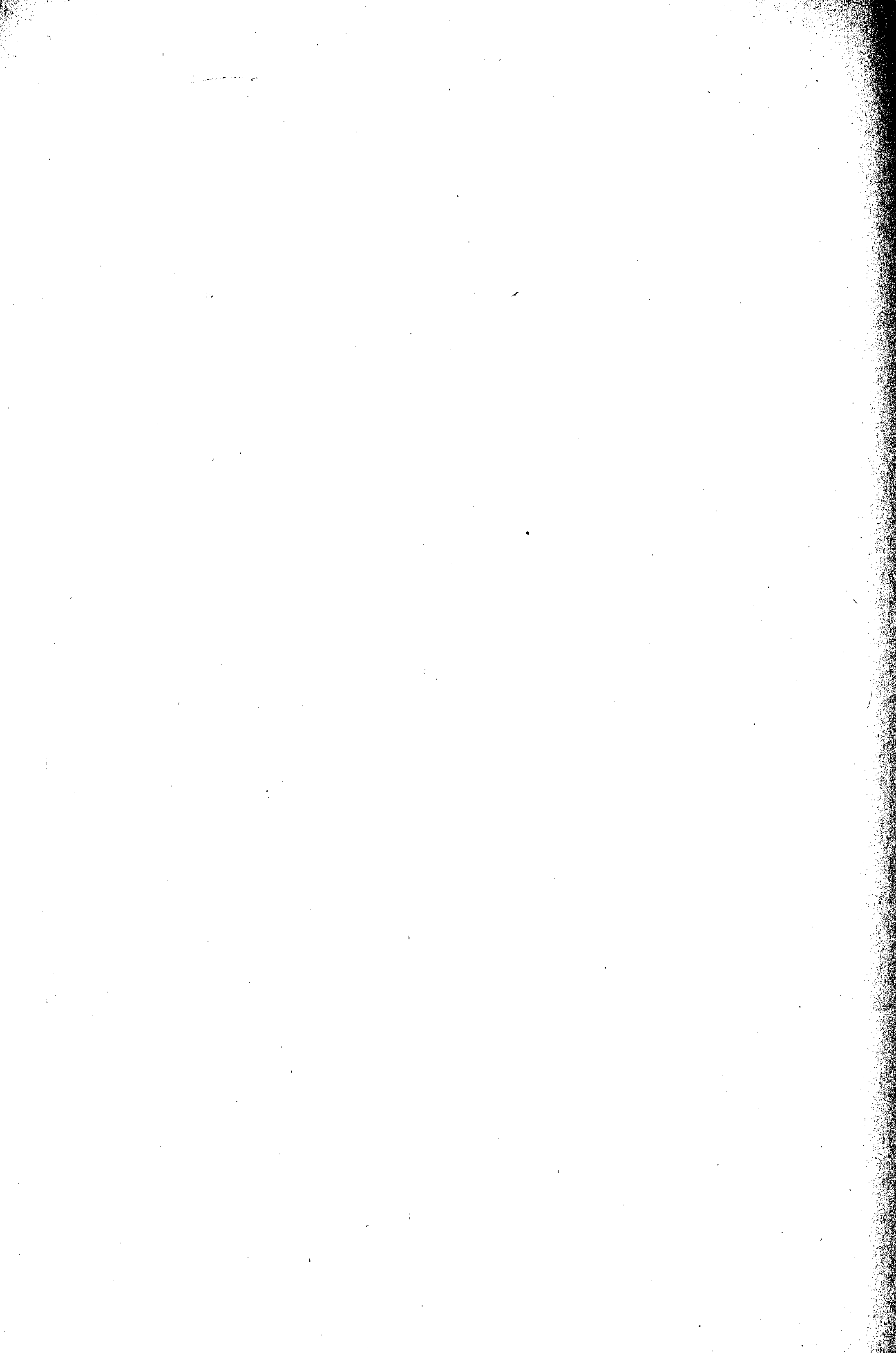
الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧

الاهـــداء

إلى روح والديّ... تغمدهما الله بواسع رحمته

وإلى حفيدي... جاسور



المحتويـــــات

القسم الثاني
العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر

خلاصـــة تنفيذيـــة

إن تحليل العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية في إطار محيطها الإقليمي «الأطلسي» الدولي وتأثيرها في القضايا العربية، لا بد وأن ينطلق أولاً من الوقوف على المرجعية الفكرية والسياسية التي صيغت في ضوئها هذه العلاقات، وذلك من خلال تحليل السياسات الخارجية لكل أطراف هذه العلاقة، متأثرة بالبيئة الإقليمية وتحالفاتها ومحاورها، وأبعادها الدولية حيث الرؤى المختلفة، والعوامل التي تتحكم بهذه الرؤى وتفاعلاتها، علاوة على أن ذلك المسعى يرشدنا إلى الوقوف على الكيفية التي نسجت فيها العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية في إطار «التحالف الغربي». ومن خلال تحليل هذه العلاقات عبر مسارها التاريخي وعند المنعطف الحاسم في حقبة ما بعد الحرب الباردة وما قبلها أيضاً، تمكنا من تحديد القواسم المشتركة، ومن تأشير التمايزات أو التنافرات في السياسة والمنهج التي بدأت تطفو على سطح الأحداث والأزمات التي شهدها عقد التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وهي كلّها قد ساهمت في تعميق فجوات التباعد.

وإذا كان التحليل المقارن ما بين سياستين في إطار علاقات متمايزة ومتنافرة فإن ذلك يسهل علينا معرفة موقف هذا الطرف أو ذاك مع القضايا العربية أو بالضد منها وفق الخلفية السياسية والفكرية، ويطرح رؤى جديدة لعالم «جديد» يعاد تشكيله بعد عقود من الثنائية القطبية التي كانت شاخصة في محيط العلاقات الدولية.

ومن هنا فإن المستويات التي بلغتها العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية في فترات الحرب الباردة لم تمنع من أن يتبنى الأوروبيون سياسة خارجية متميزة و «متعارضة» مع ما تقرره السياسة الأمريكية وحتى الأطراف التي هي أشد عداوة مع واشنطن في فترة من الفترات، وبخاصة مع بكين وموسكو.

وإذا كان في أصل العلاقة الأوروبية مع أمريكا أن تكون علاقة «تبعية»

مشروطة بما قرره مشروع مارشال والتحالف الأطلسي، ولا سيما بعد أن خطت خطوات متقدمة في مسيرة اندماجها الاقتصادي، وعبّرت في غير مناسبة عن سياسة مستقلة، فقد كان لها حدودها وتأثيرها الذي لا يتجاوز القطعية النهائية مع السياسة الأمريكية.

إذاً، هل هناك حدود لهذه «الاستقلالية» الأوروبية؟ ما هي العوامل والمحددات التي لجمت صانع القرار السياسي الأوروبي من أن يذهب إلى حد النقض «الفيتو» على ما تقرره واشنطن في إطار استراتيجيتها الكونية الشاملة؟ كيف وظّفت أوروبا «المجموعة الاقتصادية»نظام القطبية الثنائية في ترسيخ قوتها الاقتصادية والسير بخطوات في طريق اندماجها؟ وكيف كان تأثير هذا النظام «ثنائي القطبية» في بناء المجموعة واتساعها؟ وإلى أي حد كان انتهاء الحرب الباردة مؤثراً «سلبا» و«إيجاباً» في مسيرة المجموعة؟ هل استطاعت أوروبا في غضون تلك السنوات أن تصوغ سياسة «عربية» متميزة ومتنافرة من الولايات المتحدة؟ هل كانت أوروبا في حاجة إلى من يشدّ أزرها ويساندها من المواقف العربية، في المضي قدماً في تحدّي الهيمنة الأمريكية، مثلما تطلب أوروبا أحياناً من روسيا، في إطار علاقاتها الأطلسية؟هل أدرك العرب أن من مصلحتهم الاستراتيجية أن تتسع فجوات الاختلاف والشقاق الأوروبية ـ الأمريكية إلى حد التقاطع الاستراتيجي؛ كما حصل ما بين السوفيات والولايات المتحدة إبّان الحرب الباردة؟ هل استطاع العرب الاستفادة من دروس الحرب الباردة لكي يحدّدوا مستقبلهم السياسي في ضوء السياسات الدولية؟وإلى أي حدّ يمكن المراهنة من قبل الأمة العربية على السياسة الأوروبية من أجل فكّ قيود دائرة الارتهان العربي للسياسة الأمريكية؟ وهل يستطيع العرب في ظلّ هذا الوضع الدولي أن يمنحوا الاندفاع الأوروبي شحنة من التحرر من القضية الأمريكية؟

هذه الأسئلة وغيرها تعد من الإشكاليات البحثية التي تثار في إطار دراسة العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية وتأثيرها في البيئات الإقليمية المجاورة، وخصوصاً البيئة العربية التي أرست مع أوروبا سياسة جديدة قائمة على «الشراكة المتوسطية» بدلاً من الشرق ـ الأوسطية ومتعارضة مع الشراكة الأمريكية ـ المغاربية التي انطلقت في صيف عام ١٩٩٨ بوصفها سياسةً أو صيغة جديدة أمريكية للحدّ من الاندفاعة الأوروبية. وهذه الدراسة بقدر ما تبدو مقارنة لموقفين أو رؤيتين للوضع الدولي وتفاعلاته على الوضع العربي، إلا أنها دراسة تحليلية لأنماط هذه التفاعلات عبر مرحلتين : الحرب الباردة وما بعد حقبة الحرب الباردة، ومن ثم رسم صورة ملامح هذه العلاقة المستقبلية في ضوء السياسات الراهنة؛ وخصوصاً ما بعد الحادي عشر

من أيلول/ سبتمبر وموقع العرب ودورهم في تفاعلات هذه العلاقات «التنافسية» و«التعاونية» في الوقت نفسه.

في الواقع، لقد كشف العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله لهذا البلد، ذو الموقع الاستراتيجي في قلب الشرق الأوسط، أن هناك موقفا أوروبياً قد تميز خلال الأشهر التي سبقت الحرب، وعبّر عن كل قوته في ما يستطيع عمله من أجل الحيلولة دون اندلاعها، وانتهج منطق الحل السلمي من خلال جهود دبلوماسية مكثفة ترعاها الأمم المتحدة. وهذا الموقف المتعارض مع السياسة الأمريكية ليس نتيجة لإدراك أوروبا بأن مصالحها الاستراتيجية الشرق ـ الأوسطية قد اهتزت، وخصوصاً في العراق والمنطقة العربية، وإنما من خلال الرؤية الأوروبية التي تبلورت على مدى أكثر من عقد بعد انتهاء الحرب الباردة وطي صفحاتها. وهذه الرؤية قد تحددت في يلي:

ـ إن العالم الراهن لايمكن أن يسوده الأمن والاستقرار إلا من خلال ترسيخ ديمقراطية العلاقات الدولية، والتخلي عن سياسيات الإكراه والهيمنة.

ـ وإن سياسة محاربة الإرهاب، لايمكن تحقيقها بالعمليات العسكرية والأمنية، ولكن بالعدالة والقانون.

ـ إن المشاكل والأزمات التي تواجة العالم اليوم تحتاج قبل كل شيء إلى الحوار السياسي الدبلوماسي وتعاون المجتمع الدولي، بعيداً عن الانفراد والتعسف في استخدام القوة غير المبررة.

ـ إن أوروبا ترفض عسكرة العلاقات الدولية، ذلك أنها ترى أن الاتحاد الأوروبي أوجد حالاً من الاستقرار في أوروبا، وأن الحرب على العراق ستجرّ إلى سوابق خطيرة، ليس في الشرق الأوسط فحسب، وإنما في كل العالم؛ حيث التوترات والنزاعات العرقية والطائفية.

ـ ضرورة بناء عالم متعدد الأقطاب، تؤدي فيه الأمم المتحدة دوراً حيويا وفعّالاً في تسوية الأزمات والقضايا الشائكة، من خلال دبلوماسية استباقية بدلاً من الحرب الاستباقية التي لا تؤدي إلا إلى زعزعة العلاقات الدولية وإشاعة الفوضى وانهيار سلطة القانون الدولي.

وفي الواقع، فإنه على الرغم من أن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ قد فتحت الباب على تحولات جيو سياسية، وشكلت منعطفاً حاسماً وجوهرياً في تاريخ الولايات المتحدة وفي تاريخ العلاقات الدولية، وركّنت على الرفّ (إلى حين)

الخلافات الأمريكية - الأوروبية، إلا أن الأشهر التالية سمحت بعودة ملفات الخلافات إلى طاولة النقاش بين ضفتي الأطلسي؛ ابتداءً بحرب الموز والحرب التجارية، ومابين الدولار واليورو، حيث تنافرت الموجات إلى حدّ التصادم، وانبرى الأوروبيون يوجهون سهام نقدهم إلى السياسة الأمريكية والخطاب السياسي الأمريكي، وخصوصاً خطاب «حال الاتحاد» الذي أضحى المناسبة التي تحدد من خلاله إدارة البيت الأبيض توجهَاتها السياسية والاستراتيجية، المبنية على الرؤية الأحادية، فهذه الأحادية الأمريكية المبنية على الانفراد في تقرير مستقبل السياسات الدولية، قد أدّت بحسب ما رآه الأوروبيون، إلى إنهاء الأمن المتبادل الذي كان قائماً بين ضفتي الأطلسي إبّان الحرب الباردة. وقامت الولايات المتحدة بدلا من ذلك بتعريف أمنها القومي بصورة أحادية، من خلال التعاون مع الدول التي تؤيد وتدعم سياستها. وقامت بشق وحدة صف الاتحاد الأوروبي، من خلال تحريض الدول الأوروبية الصغيرة والجديدة على محور باريس وبرلين. وقد طالبت كل من فرنسا وألمانيا إدارة الرئيس بوش الإبن بمراعاة عدم الانسياق وراء المقاربة الأحادية الجانب لحل مشكلات العالم، وحذرتا من أن الوسائل العسكرية وحدها غير قادرة على تسوية المشاكل القائمة؛ الأمر الذي دفع واشنطن إلى وصف هذه التصريحات الأوروبية بأنها معبرة عن «أوروبا العجوز» التي لا تنظر إلى العالم الحالي بمنظار جديد.

فرضيات البحث

إن هذا البحث سيركز على عدد من الفرضيات التي يمكن من خلال المنهجية العلمية أن نتأكد من صحتها، في إطار الأحداث التي جرت على مدى العقود الماضية وما سوف تفاجئنا به متغيرات السياسات الدولية وتشابكاتها:

أولاً: استطاعت فرنسا الديغولية أن ترسم لأوروبا سياسة «عربية» متوازنة في القضايا والنزاعات التي تمزق الشرق الأوسط، متقاطعة مع ما تراه الولايات المتحدة. وقد تمسك بهذه السياسة كل الرؤساء الفرنسيين الذين تعاقبوا على قصر الإليزيه، وحتى الاشتراكي فرانسوا ميتران.

وإذا كانت هذه السياسة الفرنسية قد شكلت على مدى السنوات الماضية محوراً أوروبياً شاركتها الزعامة فيه ألمانيا الموحدة، إضافة إلى تأييد وانفراد روسيين في تأكيد حضوره كلاعب دولي، يسعى إلى تشييد عالم متعدد الأقطاب بدلا من الهيمنة الأحادية، وهذا ما ورد في بيانات القمم التي تعقدها موسكو وبرلين وباريس في عدة مناسبات، إلا أن هذا المحور بقي يفتقد إلى الوسائل في تحقيق هذه «السياسة المستقلة» والاستمرار في التمسك بها، وعليه فإن هذه الفرضيّة تستند إلى أنه كلما

وجدت هذه النزعة الأوروبية المستقلة أطرافا دولية واستجابات إقليمية تشد من أزرها وتتجاوب مع طروحاتها وسياستها، كلما توفرت لها إمكانية التحقيق والاستمرار.

ثانياً: في غضون العقود الماضية التي شهدت مواقف وسياسات أوروبية متميزة تجاه الوطن العربي، فقد عانت أوروبا من الخسارة والتراجع في مصالحها الاقتصادية والتجارية، وخصوصاً من ناحية فرنسا وألمانيا، إزاء تقدم واضح وكبير للمصالح الأمريكية. لقد انحسر النفوذ الفرنسي والاستراتيجي ليس فقط في منطقة المغرب العربي، ولكن بالذات في الخليج العربي والعراق أمام الزحف الأمريكي، وخسرت أوروبا «القديمة»مواقع مهمه مثل العراق.

وإذا كانت أوروبا تدفع الآن ثمن خيارات سياسية أساسية، تمثلت بعد الحرب العالمية الثانية في رعايتها وتبنيها للكيان الصهيوني، والعمل على بناء ترسانته العسكرية والنووية، فإن ما يجري اليوم في المنطقة هو بالتاكيد نتيجة للأخطاء السابقة والخيارات التي كانت مسؤولة عن ضياع حق شعب سلبت أرض وطنه وشرّد، إضافة إلى أمّة مازالت ممزقة لاتقوى على الاتفاق في تحديد رمضانها ولا عيدها، فكيف بها أن تواجه تحالفاً أمريكياً ـ صهيونيا قائماً أساساً «على إرادة الرب»، بحسب طروحات التيار اليميني والسياسي الأمريكي المتطرف. وعليه فإن هذه الفرضية تستند إلى ثنائية مترابطة، فإنه كلما ضعفت الأمة العربية وتمزقت بصورة أكثر من السابق، كلما فقدت أوروبا مصالحها، وخسرت مواقعها الاستراتيجية لصالح الطرف الآخر الذي يحاول دائما تهميش الدور الأوروبي وجعله تكتلاً اقتصادياً من دون طموحات سياسية، ليس أكثر. ومن جهة أخرى، فإنه كلما تراجعت أوروبا عن قرارها السياسي المستقل، ولم تتحرر من رواسب الماضي وتتبنى سياسة متوسطية حقيقية طبقا لمسار برشلونة، تكون قادرةً على تعزيز استقلال المنطقة سياسياً واقتصاديا، وقائمة على التعاون الذي يأخذ بنظر الاعتبار أولويات المصالح الاستراتيجية بين ضفتي المتوسط وعمقهما العربي، فلن يكون هناك لأوروبا بعد الآن أي مستقبل سياسي دولي يمكن أن يعوّل عليه في القضايا الدولية.

ثالثاً: لقد حاول العرب طوال سنوات الحرب الباردة التمسّك بالحليف السوفياتي في بعض الأوقات، والاستفادة من لعبة الصراع ما بين القطبين في الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية وتسليح جيوشها وموازنة التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، من خلال السماح بتواجد سوفياتي مقابل، واتخاذ مواقف سياسية متشددة ازاء العديد من القضايا سواءً في الأمم المتحدة، حيث إن قرار إدانة الصهيونية المشهور في عام ١٩٧٥ ما كان ليتخذ لولا التأييد الذي قدمه

المعسكر الاشتراكي وحركة عدم الانحياز، أو في إطار المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. إذ إن انتهاء الحرب الباردة أفقد العرب «حليفاً» عند الحاجة. وعلى الرغم من التحفّظات التي كانت تبرز، كان يمكن من خلال موقعه الدولي التحرك في المجالات السياسية والدبلوماسية لنصرة القضايا العربية، وإن أزمة الخليج الثانية كشفت عن مدى ضعف العربِ وانكشافهم لسياسات القوى الدولية وعدم مقدرتهم على حل أزمة عربية ـ عربية ما جعلهم يفسحون المجال لتحطم أركان النظام الإقليمي العربي، وتشتت وحداته السياسية نتيجة خلافات ثانوية كانت المفتاح لانهيارات متلاحقة في كافة المجالات، ولا سيما على جبهة الصراع العربي ـ الصهيوني، حيث تم ردّ الاعتبار للحركة الصهيونية بتصويت عربي «سلبي» واعتبارها حركة «تحرر»، وعقد مؤتمر مدريد الذي أزال كل الحواجز النفسية في جلوس «الأخوة الأعداء». من هنا فإن هذه الفرضية تستند إلى أنه كلما كان هناك قوة دولية تتقاطع مع الولايات المتحدة في سياستها وتصوراتها أو استراتيجيتها الشاملة، كلما كان للعرب دور يستطيعون من خلاله توظيف هذه التقاطعات والخلافات، وتوظيف هذا «الحليف» وشدّ أزره في حرب المواجهة التي تشنّها الولايات المتحدة ضدهم.

رابعاً: لقد مرّت الأمة العربية بأزمات ونكسات كان فيها للسياسات العربية الخاطئة دور في تأزمها ونشوبها، وتفاقمها ودمارها، إلى الحد الذي لم تجد فيه القوى الخارجية أي عقبة تحول دون تدخلها وتحكمها وفرض الحلول التي تتناسب وسياسات هذه القوى. وتقف على رأس هذه الأزمات، أزمة الخليج الثانية وما آلت إليه من حرب مدمرة للشعبين العراقي والكويتي، ووضع المنطقة بأكملها تحت الاحتلال الأجنبي، في الوقت الذي حاولت فيه أوروبا بدولها ومجموعتها أن تضع حلولاً سلمية لهذه الأزمة، لولا غياب الموقف العربي الموحد واصطفاف بعض الدول العربية مع منطق الحرب مقابل حفنة من الدولارات.

وجاءت الحرب العراقية ـ الأمريكية التي أطلق عليها حرب الخليج الثالثة، لا لتضع العراق فقط تحت الاحتلال الأمريكي وإنما لتقوض كل أسس النظام الإقليمي العربي، وتفتح الباب لحروب أمريكا الاستباقية في المنطقة، بحجة مكافحة الإرهاب، حيث تحوّل العراق إلى ساحة مكشوفة لهذه الحرب. وعليه فإن هذه الفرضية تستند إلى أنه كلما تمسّك العرب بجامعتهم العربية وعملوا على تفعيل ميثاقها، وقرروا حلّ قضاياهم وأزماتهم داخل بيتهم العربي، واحترموا القرارات الصادرة عن قممهم السنوية أو الطارئة، كما يطبقون قرارات الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية الأخرى، وبما تلزم شراكتهم المتوسطية أو الشرق ـ أوسطية أو المغاربية ـ الأمريكية،

وعدم الانصياع للضغوط الخارجية، وعدم فتح أراضيهم للبوارج الحربية والطائرات وتحويلها إلى معسكرات للعدوان على الدول العربية الأخرى، والابتعاد عن التآمر على هذا النظام أو ذاك نتيجة لخلافات شخصية وسياسية أو حدودية ثانوية، كلما استطاعوا أن يفرضوا إرادتهم وقراراتهم السياسية على الأطراف الدولية الأخرى ويجنبوا المنطقة ويلات الحرب والدمار، فيتحولون إلى قطب عربي قادر على التفاعل مع السياسات الأوروبية المناوئة للسياسة الأمريكية، و قادر على الحدّ من فاعلية دور التحالف الصهيوني ـ الأمريكي في تقرير سياسات المنطقة.

خامساً: لقد عانى العرب من ثقل أزماتهم ونزاعاتهم وحروبهم العربية ـ العربية أكثر مما عانوه من شدة وطأة العوامل الخارجية والتدخلات الأجنبية، فكانت الخلافات الحدودية، والانقلابات العسكرية والتداخلات في الشؤون الداخلية، والاصطفاف مع القوى الاجنبية ضد هذا القطر أو ذاك، سبباً في التصدّع والشقاق وازدياد هوّة التباعد وتحطيم كل جسور التلاقي وتشويه القيم العربية والإسلامية. وعليه، فإن هذه الفرضية تستند إلى أنه كلما استطاع العرب ترسيخ وتعزيز تكاملهم الاقتصادي، ووضع مصالحهم الاستراتيجية وليس المصالح القطرية الضيقة، ونبذ خلافاتهم وحلها بالطرق السليمة في إطار جامعتهم «البيت القومي العربي»، والأخذ بالمنهج الديمقراطي النابع من أصالة الأمة وليس المفروض عن طريق الاحتلال، والإقرار بتداول السلطة سلمياً عبر صناديق الاقتراع، ومشاركة سياسية شعبية واسعة، كلما ضيقت هوة الخلاف، وطويت صفحات الماضي، وسدت نوافذ التداخلات الأجنبية، وتوطدت جسور جديدة قادرة على نسج علاقات عربية ـ عربية و عربية ـ دولية فاعلة في ضوء متغيرات السياسة الدولية الراهنة، خصوصاً ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وما بعد الحرب التي شنت على العراق.

أهمية الموضوع والدراسات السابقة

وبناء عليه، إن أهمية الموضوع متأتية من أن هذه الخلافات الأوروبية ـ الأمريكية التي أخذت أبعاداً ومحاوراً جديدة بصدد الأزمة العراقية والحرب التي أعقبتها، تفرض علينا رصد هذه الظاهرة وتحليلها في أبعادها الإقليمية والدولية وتأثيرها في القضايا العربية، إذ إن الأمر لايقتصر على تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني وبالصيغ التي تطرح الآن، وإنما تتناول حاضر الأمة ووجودها في ظل نظام دولي «جديد»، فالأمة العربية بعد الحرب على العراق مهيأة لإعادة رسم خارطتها الجيوبولتيكية، في ضوء الاستراتيجية الأمريكية ونظرتها إلى المنطقة التي جاءت ملامحها شاخصة في أجندة بناء السلام التي أعدها أكثر من أربعين شخصية سياسية وفكرية، احتلت

مراتب عليا في الإدارة الأمريكية، هذه الأجندة هي تلك التي ترجمتها إدارة الرئيس بوش على أرض الواقع السياسي العربي من خلال الحرب على العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير الذي برزت ملامحه أكثر في الولاية الثانية لجورج بوش، إذ إن التسوية السياسية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ومؤشرات الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وردت في خطاب حال الاتحاد، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، وبالتحديد نحو السعودية ومصر.

في الواقع، لقد كُتب الكثير عن العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية والأوروبية ـ العربية سواء كان ما أصدرته الدوريات الأجنبية والعربية أو مراكز البحوث المتخصصة في هذا المجال، حيث أصدرت المؤلفات التي عالجت هذا الموضوع، ومن بينها مركز دراسات الوحدة العربية الذي ساهم بإصدار الكتاب القيّم للدكتورة نادية محمود مصطفى[١]، وللدكتور علي محافظة[٢]، وللدكتور بشارة خضر[٣] أو ما أصدرته أيضاً مؤسسة شومان كجزء من محاضراتها الأسبوعية، مثل كتاب: **العرب والعالم**[٤]، إضافة إلى العديد من الملفات التي نشرتها **السياسية الدولية** (القاهرة) ومجلة **المستقبل العربي**، ومجلة **قضايا استراتيجية ومعلومات دولية** في دمشق. وكذلك ما أصدره مركز الإمارات في أبحاث ودراسات في هذا الخصوص، ومركز الأهرام للدراسات السياسية، ناهيك بما طرحته المجلات الفرنسية ذاتها من دراسات في هذا الخصوص لامجال لسردها كلها. وعلى الرغم من هذه الدراسات التي سبقت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب على العراق، وما أعقبها كان غزيراً، إلا أنها لم تقف وقفة متأنية ومستفيضة أمام هذه الخلافات والتنافرات التي تقود أساساً إلى المرجعية الفكرية والسياسية سواء كانت أوروبية أو أمريكية والتي في ضوئها تم تحديد اتجاهات سياستها الدولية.

وفي الوقت الذي خصصت فيه الدكتورة نادية محمود مصطفى بعض الصفحات في الفصل السادس من كتابها لتناول تأثير العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية ودرجة الاستقلالية والتأزم خلال الحرب الباردة، وركّزت فقط على موقفهما من الصراع

---

(١) نادية محمود مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٢) علي محافظة، **ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

(٣) بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**، نقله إلى العربية جوزف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

(٤) **العرب والعالم** (بيروت: مؤسسة شومان، ٢٠٠١).

العربي ـ الصهيوني، فإن الكتاب الحديث الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية للأستاذين محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا[٥]، قد ركز على عملية صنع القرار داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، في مواجهة قضايا وأزمات الوطن العربي، إذ تطرق إلى الموقف الأوروبي والقضية الفلسطينية وأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وهذا بالتحديد ما يساعدنا على رصد هذه المواقف الأوروبية ودرجة تطورها إزاء ما حصل في حرب الخليج الثالثة، أو في إطار سياسة مكافحة الإرهاب وما استجد من تطورات بصدد التسوية السياسية للصراع العربي ـ الصهيوني و«اتفاقيات أوسلو»، وما تلاها من مشاريع وخطط آخرها «خارطة الطريق» و«وثيقة جنيف»، إضافة إلى كتاب الأستاذ حسن نافعة[٦] الذي يؤشر لنا آلية الاندماج وخطواتها لنظام إقليمي أدى دوراً في السياسة الدولية، على الرغم من وجود العديد من التناقضات في تركيبته الاجتماعية، السياسية والثقافية.

ويبدو أن ما أشّر عليه الأستاذ بشارة خضر في كتابه **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار** في الفصل الأول والثاني من قسمه الأول، يساعدنا في تفكيك هذه المرجعية الفكرية الأوروبية وإشكالية تكوّن مركزيتها التي سادت قبل أن تنهض في الضفة الأخرى من الأطلسي «المركزية الأمريكية» في رؤيتها وتصورها للعالم وطرحها للمعايير والقيم التي تنسجم مع السياسة الأمريكية المحافظة التي رسخ من أوتادها انتخاب رونالد ريغان عام ١٩٨٠، فالإيمان بفكرة الميراث اليهودي ـ المسيحي المشترك، ضمن انحياز الغرب والولايات المتحدة بالتحديد شعورياً وعقائدياً وسياسياً إلى جانب الدولة اليهودية في صراعها مع العرب، وهذه الفكرة نفسها التي شدّد عليها السفير والصحافي الفرنسي إريك رولو عشية الحرب على العراق، عندما قال: «إن هذه الحرب قائمة لأن ما يقوم به البيت الأبيض «رسالة سماوية» وتعبير عن الاتجاه اليميني الديني والسياسي المتطرف».

والتنافر في حقيقة الأمر، ما بين أوروبا وأمريكا، لم يكن تنافراً سياسياً ولا مصلحياً، وإنما فكرياً في أصله ومنشأه. وفي هذه الحال، إذا ما كانت الإشكالية القائمة الآن بين ضفتي الأطلسي هي «التنافس» و«التعاون» في الوقت نفسه، إلا أنها تبدو مؤقتة ومرشحة للقطيعة والتصادم الاستراتيجي في حال توافرت الظروف

---

(٥) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

(٦) حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

الدولية المناسبة، وهذا ما تحاول رصده الدراسة من خلال تحليل «خصوصية» العلاقة والتغيرات التي تحدث في النظام الدولي، إضافة إلى وضع الإصبع على المسار الذي يؤول إليه مستقبل الوضع العربي في ضوء السياسات الدولية الراهنة، في ظل احتلال صهيوني لأرض فلسطين، واحتلال أمريكي لأرض العراق، وتشتت عربي في علاقات ومحاور متوسطة وأطلسية و«مغاربية» في الوقت الذي بقيت فيه الجامعة العربية تراوح مكانها بين دعوات الإصلاح والترميم.

وتأسيساً على ما تقدم، وفي دراسة مثل هذه التي تتضمن مجالات الفكر السياسي، والتاريخي، والعلاقات الدولية، وتحليل مضمون الخطاب السياسي، فإنه من الصعب احتكار منهج علمي من دون سواه من المناهج الأخرى لتأكيد الفرضيات التي أكدتها إشكالية بحثنا، حيث التعقد، والتشابك، والتداخل، حتى أنه أضحى من الصعوبة الاكتفاء بمنهج واحد لكي تستطيع الإحاطة بمختلف عناصر التحليل لموضوع قيد الدراسة، الأمر الذي دفعنا إلى الإقرار باستخدام مناهج مختلفة للدراسة، بغية إرساء هيكلية منتظمة ومتناسقة في طرحها وتحليلها، وتتبع منهجيتها التاريخية.

وعلى الرغم من أن الخطابين يغرفان من منبع واحد، هو الفكر الليبرالي الذي كان خلاصة عصر التنوير الأوروبي الذي أرسى أسساً ومبادئ محددة للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للغرب عموماً، إلا أن غرس هذه الليبرالية في المجتمع الأمريكي الجديد، أو إن لم نقل نقلها إلى العالم الجديد، قد أتى بمنتوج يختلف عما أثمرته التجربة الأوروبية التي نمت فيها أحزاب وتنظيمات سياسية يسارية وتجارب ديمقراطية، تختلف عمّا أوجدته التربة الأمريكية من ولادة أيديولوجيات يمينية محافظة مهيمنة ومسيطرة على الحياة السياسية الأمريكية، إذ إن الولايات المتحدة قامت على تراث عرقي مشترك، في كونها تتكون من المهاجرين القادمين من بلاد وثقافات مختلفة، فلا بد للأمريكيين أن يبحثوا عن «رابط» يجمع بين هذا التنوع ويتجاوز الخلافات العرقية والثقافية. وعلى الرغم من أن أغلبية المهاجرين نقلوا معهم الأفكار الليبرالية الكلاسيكية التي نشأت في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلا أن تلك «الأيديولوجية» أو تلك الأفكار قد تم تعديلها وتحويرها في خلق مجتمع أمريكي جديد يختلف عن ماضيه الأوروبي بشكل جذري، وقائم على خمسة معتقدات أو التزامات متداخلة ومتفاعلة في الفردية، الحرية، المساواة، احترام الملكية العامة، الديمقراطية.

ومن خلال هذه الأفكار ولدت أيديولوجية سياسية مرتكزة على المثاليات التجريدية لكل من الحرية والمساواة، والجمهورية التي كان هدفها خلق سياسة منفصلة بعيدة ليس عن الدين فقط ولكن عن الثقافة أيضاً. ولذلك، أطلقت صيغة

«الأمريكية» وما زالت تطلق على تلك السياسة التي لا ترتبط بالدين أو القومية، ولكن هذا الكلام لا يدعمه الواقع السياسي الدولي، إذ يشير الأستاذ عبد الله الغامدي إلى أن هناك خمسة عوامل رئيسة قد ساهمت بشكل أو بآخر في صياغة وبلورة الأيدلوجية السياسية الأمريكية وتشمل:

- التراث «البيوريثاني الكالفني».

- تجربة الحدود المفتوحة التي شهدتها الولايات المتحدة أثناء فترة استيطان الغرب الأمريكي.

- غياب الطبقة الأرستقراطية.

- توافرالفرص الاقتصادية.

- ظاهرة التنقل «الهجرة الداخلية»[٧].

وهذه العوامل حددت الاتجاهات الرئيسية للأيديولوجية السياسية الأمريكية في اتجاه ليبرالي، تطور وتغير مع تغير الحياة السياسية والدستورية الأمريكية، بحيث إن الليبرالية في الوقت الحاضر تختلف اختلافاً جذرياً عما كانت عليه في القرن التاسع عشر، فالليبراليون أصبحوا ينظرون إلى الحكومة المركزية على أنها وسيلة مهمة للحفاظ على مصالح الأكثرية من استغلال الأقلية، وخصوصاً ما تضمنته برامج روزفلت السياسية في (The New Deal). وهذه الليبرالية وسّعت من اهتمامها لتشمل موضوعات السياسة الاجتماعية والخارجية، وخصوصاً مناهضة الليبراليين للتداخلات العسكرية الأمريكية في الخارج ومعارضتهم لزيادة حجم الإنفاق العسكري[٨].

أما بصدد الاتجاه الثاني المعارض للاتجاه الليبرالي، فهو الاتجاه المحافظ الذي يدعو إلى حكومة قوية بقيادة النخبة المثقفة الثرية. وقد كان لوصول رونالد ريغان إلى السلطة أكبر انتصارٍ للاتجاه المحافظ، إذ يؤكد الأستاذ غسان سلامة أن وصول ريغان إلى البيت الأبيض في أوئل الثمانينيات لم يكن أمراً عادياً، نتيجة تنافس بين شخصين وحزبين تشهده الولايات المتحدة كل أربع سنوات، منذ نشأتها، إذ كان أيضاً انتصاراً لا سابق له لتيار أيديولوجي قوي النبرة، صدامي، متشعب المدارس، غني بالوسائل، يسمى أحياناً «باليمين الجديد» أو بتيار «المحافظين الجدد» وأيضاً بـ «التيار

---

(٧) عبد الله جمعان محمد الغامدي، «الأيديولوجية السياسية الأمريكية: محدداتها... اتجاهاتها الرئيسية وتأثيرها على السياسة العامة،» **شؤون اجتماعية (الشارقة)**، العدد ٥٦ (شتاء ١٩٩٧)، ص ٨٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٩٦.

القومي»، أو بأسماء أخرى تدل في كل الأحيان على طابعه الجديد، وتختلف باختلاف الأولويات من مدرسة إلى أخرى(٩).

وقد برز هذا الاتجاه بوصفه قوة سياسية وفكرية مؤثرة في الخطاب السياسي الأمريكي اليميني المتطرف المرتكز على القيم التقليدية اليهودية ـ المسيحية في المجتمع الأمريكي ضد قوى اليسار الجديد، فالاعتقاد بفكرة الميراث اليهودي ـ المسيحي المشترك ضمن انحياز الغرب، والولايات المتحدة بالتحديد، دستورياً وعقائدياً وسياسياً إلى جانب الدولة الصهيونية في صراعها مع العرب(١٠)، الأمر الذي يؤكد الانحياز الأمريكي ـ البريطاني «البروتستانتي» لصالح إسرائيل والحركة الصهيونية. وفي الاتجاه نفسه، فقد أكد جوشوا زتسي، أستاذ التاريخ في جامعة براون، أن الرئيس الأمريكي روزفلت أعاد تشكيل القاموس السياسي الأمريكي عندما قال: «هناك مدرستان عامتان للمعتقدات السياسية تختلفان في الليبرالية والمحافظة». يرى الليبراليون بحسب روزفلت أنه عندما تبرز ظروف ومشكلات جديدة تقع خارج نطاق سيطرة الأفراد من رجال ونساء فإن من واجب الحكومة نفسها عندئذ البحث عن حلول جديدة لها. أما المحافظون فيقول روزفلت إنهم يعتقدون أنه ليس من داع يستأهل من الحكومة التصدي لكل المشكلات. ويجمل روزفلت محاضرته تلك حول النظرية السياسية وإشارته إلى أن الحقيقة الجلية التي لا خلاف عليها هي أن الحزب الديمقراطي ظل على الأقل منذ عام ١٩٣٢ الحزب الليبرالي في حين أن الحزب الجمهوري ظل الحزب المحافظ(١١).

ولكن، بالمقابل، فإذا كان الأوروبيون الذين يتمسكون ويدافعون عن تراثهم الفكري والسياسي، ويحاولون الانطلاق في تحديد رسم سياستهم الخارجية ورؤيتهم إلى كل القضايا والأزمات الدولية وفق ما يؤمنون به من مبادئ وقيم عصر التنوير، حيث الأفكار الليبرالية التي خطّت وثيقة إعلان حقوق الإنسان، وحيث الحرية والمساواة بين الناس بما في ذلك المعتقد والدين، واللون والجنس، إلا أن ذلك لم يمنع أو يحجب تلك الرؤية المركزية التي غلّفت الفكر السياسي الفرنسي، حيث العقلية الاستعمارية كانت جزءاً من إفرازاته التي وسمت حركة رأس المال التوسعية،

---

(٩) غسان سلامة، «الأيديولوجيا والسياسة الخارجية: الإدارة الأمريكية الحالية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ١٠٨.

(١٠) أحمد كمال أبو المجد، «المسلمون.. والنظام العالمي المتغير،» في: **رؤى إسلامية معاصرة**، تقديم محمد سليم العوا، الكتاب العربي؛ ٤٥ (الكويت: مجلة العربي، ٢٠٠١)، ص ١١٢.

(١١) **الاتحاد** (أبو ظبي)، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٢، ص ٢٠.

على الرغم من أن أهم ما ميّز الفكر التنويري الغربي، حيث الجذور الفرنسية، تمثل في استنكارهم الحكم الاستبدادي الذي كان يكرسه الدين والذي ورث مذهب القانون الطبيعي والحق الطبيعي، وتمجيد سلطة العقل. وفي الواقع، إن من يتمحص جوهر المركزية الغربية والأيديولوجيات السياسية الأمريكية يلاحظ بأن كل أسس ومبادى الفكر الليبرالي الغربي القائمة على السياسة والمساواة ونبذ العنصرية بين الحضارات، قد اختفت وحلّت محلّها أفكار جديدة، انصبّت في «فكرة البقاء للأقوى» مع مسحة دينية عنصرية، وانتهاج سياسات القوة في شؤون السياسة الخارجية، ونجحت الاتجاهات المحافظة في فرض هيمنتها على المراكز الاقتصادية والسياسية، والثقافية، وكفّت عن أن تكون أفكاراً إنسانية ساطعة لعصر التنوير[(١٢)]. وتأسيساً على ما تقدم، فإننا سنتناول هذه المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الأمريكي الأوروبي من خلال إشكاليتين: **الأولى** تتمثل في المركزية الغربية وإشكالية التكوين، **والثانية** الأيديولوجية السياسية الأمريكية من ناحية الإطار الفكري والسياسي لصياغة هذه الأيديولوجية، حيث نهاية التاريخ وصراع الحضارات من أهم متركزاتها المعاصرة.

أولاً: المركزية الغربية وإشكالية التكوين

أشار أرنولد توينبي في كتابه **المذاهب الكبرى في التاريخ** إلى أن التاريخ يعلمنا أن جميع الأعراق، البشرية مؤهلة للحضارة وأن اختلاف الحضارات لايعود إلى اختلاف الأجناس والأعراق، وإنما إلى جملة من العوامل المتنوعة والمتغيرة بتغاير الظروف التاريخية. وقد بنت شعوب كثيرة على الأرض حضارتها فعاشت زمنا خاصاً بها، ورسمت لوحاتها الخاصة على المسرح الإنساني، وقد ترجم التاريخ حياة تلك الحضارات[(١٣)].

ومن هنا، فإن كل حضارة من هذه الحضارات الإنسانية التي زخر بها التاريخ ادّعت أنها مركز العالم، ولكن بدرجات مختلفة باختلاف ظروفها ونمط التفكير الكوني. إلا أن التمركز الخطير قد جاء مع الحضارة الغربية التي ادّعت سموّ الذات الغربية، وتربّعها على قمة الهرم الكوني، ووضعها في مركز العالم والذي لم يكن سوى نقطة في الأفق، راح يسعى إلى اجتياح الأفق بأكمله[(١٤)].

---

(١٢) Karl W. Deutsch, *Politics and Government: How People Decide their Fate*, 3rd ed. (Boston, MA: Houghton Mifflin Co., 1980), p. 263.

(١٣) نقلاً عن: عمر كوش، «نقد المركزية الغربية: ميتافيزيقيا التمركز على الذات،» **الآداب** (دمشق)، العددان ٣ ـ ٤ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)، ص ٢٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

ومن خلال ذلك، حيث التقسيم الأفقي للعالم: شرق غرب، تقدمت الذات الأوروبية ـ الغربية باعتبارها حاملة التاريخ وصانعته على حساب تواري الآخر، وصانعة لحضارة «التفكير في العقل»، تحمل سلطة التمدين لتعمد بها الآخرين إن استطاعت ذلك، إذ يؤكد الأستاذ محمد عابد الجابري أنه على صعيد التعريف على الهوية، أن يجد الباحث بسهولة في الفكر الأوروبي، «الأنا» في هذا الفكر لا تتعرف على نفسها إلا عبر الآخر» تصنع نفسها كمقابل له، كذات تدخل معها في صراع؛ وهكذا، فمنذ اليونان والرومان والمواطن «يتعرّف على هويته من خلال «العبد» داخلياً و«البرابرة» خارجياً. أما في القرون الوسطى، فلقد كان «الإسلام» أو العرب هو الآخر» الذي تتعرف من خلاله أوروبا المسيحية على نفسها.

أما في العصر الحديث، ومع انتشار الرحلات والاستكشافات الجغرافية وذيوع الفكر العلماني، فإن ثنائية «شرق/ غرب» أصبحت تحكم حديث الأوروبي عن نفسه واستمرت هذه الثنائية في التغلغل داخل العقل الأوروبي، إلا أن مفكراً إنكليزياً لم يستطع تحديد «الغرب» إلا بقوله «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا»(١٥). ومع عصر التنوير والحداثة، أضحى الغرب قوة تنزع إلى امتلاك الأفق كلّه، بعد أن كان إقليما في الأفق. ولأنه لم يكن للذات الغربية تاريخ، فقد أضحت حاملة التاريخ بل أضحت هي التاريخ نفسه، فالتاريخ بدأ من الشرق وانتهى في الغرب، كحركة الشمس التي تبدأ من الشرق لكنها تنتهي في الغرب. إنها فكرة «نهاية التاريخ»(١٦)، عينها التي ظهرت عند بعض المفكرين الغربيين في الوقت الحاضر والتي يرددها بعض أنصار الرأسمالية من منطلق أيديولوجي وعلى أهازيج انتصار أوروبا الليبرالية، حيث تكشف هذه الدعاوى مرة أخرى طبيعة الرؤية الآنية للتمركز على الذات الباحثة عن مطلقها ومبدئها الكلي.

لقد حلّل آلان دولف في دراسته بعنوان «أيديولوجية النزعة المحافظة في الولايات المتحدة»، أنه من دون بزوغ اليسار لايمكن أن يكون هناك يمين. ولو كان التحول الاجتماعي قد توقف وتجمد عند كل ذروة بلغها الإقطاع لما كان هناك مبرر للاحتجاج المحافظ في العالم الحديث. ويرى دولف أن اليمين المحافظ كان في بداية الأمر مناهضاً للبرجوازية إلى حد كبير وذلك لأن الثورة الفرنسية كانت ثورة برجوازية مكتسحة. ويضيف دولف بأنه من حسن حظ المحافظين الأمريكيين أن

---

(١٥) محمد عابد الجابري، «بدلاً من صراع الحضارات: توازن المصالح،» **الاتحاد**، ٢/ ٤/ ٢٠٠٢، ص ١٠.

(١٦) كوش، المصدر نفسه، ص ٢٥.

الثورة البرجوازية لم تكن هي الوحيدة في العالم الحديث، فما إن أصبحت الأشتراكية قوة حتى ظهر هدف جديد يرتكز عليه سخط المحافظين[١٧]. وحتى يصل هذا العداء، أو محاولة «خلق العدو» الجديد، إلى العالم الإسلامي وتحت حجج مختلفة آخرها «الإرهاب» و«نشر القيم الديمقراطية»، مثلما حصل ضد الاتحاد السوفياتي السابق، إذ إنه وبعد أن قام الاتحاد السوفياتي في عقد العشرينيات، وتعززت مكانته الدولية والأيديولوجية بعد الحرب العالمية الثانية حل «الآخر» الشيوعي محل «الآخر» الشرق، فصار الغرب يتعرّف على نفسه من خلال نقيضه على صعيد النظام الاقتصادي، العالم الشيوعي الذي يمتد في شرق أوروبا الغربية ليشكل الشرق الجغرافي النسبي (East) الذي سيحل محل (Occident) أي الغرب الحضاري، فصار الغرب يتعرف على نفسه من خلال الشرق (East) الذي يعني شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي. وصار التقابل هذه المرة، وبحسب ما يطرحة الجابري، بين (East -West) وليس بين ـ (Orient - Occident). ويؤكد أن التقابل الأول هو تقابل جغرافي محض بمعنى أن الحضارة واحدة وأن الاختلاف في المنهج المشبع في المجال الاقتصادي وحده. أما التقابل الثاني، فهو تقابل حضاري على الرغم من أن المنهج الاقتصادي واحد[١٨]. ويشير الجابري في معرض تحليلة إلى أنه منذ سقوط الاتحاد السوفياتي برزت ثنائية «شمال ـ جنوب» لتحل محل ثنائية «غرب/ شرق» بعدما لم يعد «الشرق» قابلاً للتوظيف في التعرف على «الأنا»/ الغرب بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وكما استعمل العقل الأوروبي الجهات الجغرافية المتقابلة «شرق/ غرب ـ شمال/ جنوب» للتعرف على نفسة استعان أيضاً بالألوان للغرض نفسه. وهكذا فـ «الآخر» هو تارة «الخطر الأحمر» وتارة «الخطر الأصفر» وتارة «الخطر الأخضر» «الإسلام»[١٩] وفي ضوء هذا التقسيم انبثقت فكرة صراع، أو صدام الحضارات.

ومنذ ذلك الوقت والعلاقات ما بين الشرق والغرب أضحت علاقةً إشكالية، فضلاً عن كونها مثقلة بتركة تاريخية طويلة من الصراعات والمواجهات تمتد لقرون عديدة، حيث إن السيطرة الاستعمارية قد ساهمت في تعميق فجوة التباعد وعدم الحوار، وتجلت في أبعادها الأيديولوجية التي تتصل بالدين أساساً، إضافة إلى الدعوة المستقبلية المتباينة والتي تخفي الكثير من مواقف كل طرف في هذه العلاقة إزاء الطرف الآخر، الأمر الذي سهل رواج أي تصور فكري أو أيديولوجي يطرح من هذا المفهوم

(١٧) نقلاً عن: نبيل زكي، «ثورة اليمين الأمريكي المحافظ،» المنار، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥)، ص ٢٢.

(١٨) الجابري، «بدلاً من صراع الحضارات: توازن المصالح،» ص ١٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٠.

أو ذاك ويجد له التربة الخصبة للنمو والتفاعل مع المحيط الذي يبرز فيه. وهذا ما حصل لأطروحة «صدام الحضارات»، وهو المبدأ الذي جعله يحكم كل التطورات المستقبلية لهذا العالم المتّسم بهيمنة القطب الواحد والذي بات يغري بمواجهة «الآخر» وهو الإسلام، ومبدأ اختفاء «الآخر» الأحمر الشيوعي، ليعمل على تعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم وأمركته[٢٠].

وفي ضوء ما تقدم، وقبل الدخول إلى «نهاية التاريخ» و«صدام حضاراته» لابد من تسليط الضوء على جوهر المركزية الغربية، وملامح العقل الغربي الذي أنتج خطاباً وتحليلاً «استشراقياً» محكوماً بقيم ومعايير محددة لتقوّم «الآخر» من خلال «الذات» الغربية. وفي الواقع فإنه إضافة إلى ما طرحه محمد عابد الجابري حول «الأنا» و«الآخر» وكيف انغرست هذه الثنائية في داخل العقل الأوروبي، وكيف أن عقل كبار العلماء الأوروبيين حكمته المركزية الأوروبية، فإن الأستاذ السيد يسين يشير في مقالته «المركزية الغربية وتجلياتها المعاصرة»، إلى أنه من متابعة الصراع بين الذات الغربية والآخر غير الغربية، ونعني الثقافات والشعوب التي لا تنتمي إلى دائرة الغرب، فإن الذي حكم الصراع وتطوراته عبر الزمن، هو تبلور مفهوم محدد كانت له آثار بالغة الخطورة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، هو مفهوم المركزية الغربية. وهي تعني ببساطة أن الغرب وفي قلبه أوروبا هو مركز العالم، والمنتج الأوحد للقيم الإنسانية، والحكم المطلق في وضع وتقنين معايير التقدم والتخلف، والمرجع الأوحد في تسجيل انتقال شعب ما أو ثقافة محددة من البربرية والهمجية إلى المدنيّة[٢١]، لا بل إن السيد يسين وفي كتابه **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، يؤكد أن هناك مجموعة من المستشرقين تنكر وحدة المنهج في دراسة المجتمعات المعاصرة، هذا الخطاب الاستشراقي الذي يريد إقامة حدود فاصلة بين المجتمعات المتقدمة باعتبار أن لها عقلانيتها الخاصة الموروثة منذ بداية الحداثة، والمجتمعات النامية التي في زعمهم تقتصر على هذه العقلانية[٢٢].

وهكذا فغزو نابليون لمصر هو نقل «الحضارة» من أوروبا إلى خارجها، إلى «المتوحشين». في أوروبا يعيش «المتحضر» أما خارجها فيعيش «المتوحشون». ومن هنا تلك النظرة الأوروبية التي ترى في التوسع الاستعماري عملية «تحضير»، نقل

---

(٢٠) عبد النبي اصطيف، «نقد «صراع الحضارات» نحن والغرب: من «صدام الحضارات» إلى «الشراكة المعرفية»،» **الآداب**، العددان ٣ ـ ٤ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)، ص ٤.

(٢١) السيد يسين، «المركزية الغربية وتجلياتها المعاصرة،» **الاتحاد**، ٦/٨/٢٠٠١، ص ٣١.

(٢٢) السيد يسين، **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، سلسلة مكتبة الأسرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)، ص ٧.

الشعوب الواقعة خارج أوروبا من حال «التوحش» إلى حال «الحضارة»[٢٣].

لقد أكد الدكتور عبد الله ابراهيم في كتابه **المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات**، المطابقة والاختلاف، ضرورة تفكيك الآخر، ونعني «الغرب» ونقد الذات الثقافية العربية. وفي هذا الكتاب الذي يضم توطئة، ومدخلاً، وثلاثة أبواب، ويبحث في أبرز قضايا المركزية الغربية وأصولها وتجلياتها من خلال انبعاث أوروبا والغرب، إذ يشير إلى أن هناك معضلة مكينة تستوطن الثقافة العربية الحديثة وفي نسيجها الداخلي، ألا وهي «مماثلة» الثقافة الغربية و«مطابقة» تصوراتها. هذه الثقافة التي فرضت حضورها وهيمنتها في المعطى الثقافي العربي الحديث مباشرة. وهذا راجع إلى سببين: **أولهما** يتصل بهيمنة المركزية الغربية ومحدداتها الثقافية والأيديولوجية، وهي تمارس اختزالاً للثقافات غير الغربية؛ باعتبارها الثقافة الكونية الشاملة، **وثانيهما**: الاستجابة السلبية لمعطيات تلك المركزية. وهو أمر يتعلق بواقع الثقافة العربية الحديثة التي رهنت ذاتها بعلاقات امتثالية للثقافة الغربية[٢٤]. ومن أجل نقد وتفكيك المركزية الغربية بهدف تحليل أسباب التمركز وممارساتة الإقصائية بحق الثقافات الأخرى، وتحليل أسباب اتّصاف الثقافة العربية بالاستجابة السلبية، فإن عبدالله ابراهيم ينطلق من منهجية تبدأ بمدخل عن المركزية الغربية: حيثيات المفهوم وإشكالياته، حيث يؤكد بالضبط تحديد اللحظة التي ولد فيها مفهومان متلازمان هما: «أوروبا» و«الغرب». وهما من تمخضات الحقبة الطويلة والمستقبلية التي يطلق عليها «العصر الوسيط» التي طورت جملة من العناصر الاجتماعية والدينية والسياسية والثقافية، فإندمجت لتشكل «هوية» أوروبا. وبانتهاء تلك الحقبة ظهر مفهوم «الغرب»، بأبعاده الدلالية الأولية. وتمثلت هذه الأبعاد في تثبيت مجموعة من الصفات والخصائص العرقية والحضارية والدينية، على أنها ركائز أساسية، تشكل أسس هويته. وغذّى هذا الاختزال ولادة مفهوم حديث، ذي طبيعة إشكالية، هو «المركزية الغربية»[٢٥].

ولذلك، لا يبدو غريباً ظهور موجة عنصرية جديدة وأطروحات وأفكار، تصدر عن مستويات مثقفة وسياسية عليا، تدعو إلى عدم قبول الآخر و ثقافته. ويؤكد محمد عابد الجابري أنه وفقاً لهذه المركزية الغربية، فإن نظرية صدام الحضارات إنما تعني اصطدام الأنا الغربي «المتحضر» بالآخر «الإسلامي» الكونفوشيوسي «المتوحش»[٢٦].

---

(٢٣) الجابري، «بدلاً من صراع الحضارات: توازن المصالح،» ص ١٠.

(٢٤) عبد الله ابراهيم، **المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧)، ص ٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٢٦) الجابري، المصدر نفسه، ص ١٠.

ومن خلال تتبعه للركائز الفلسفية لنزعة التمركز حول الذات، وتأصيل هذا التمركز وتجلّياته يصل عبدالله ابراهيم إلى النزعة العرقية: من التمركز حول «الذات» إلى إلغاء «الآخر»، مؤكداً أن ولادة الغرب الحديث اقترنت بظاهرة التأصيل العرقي، أي القول بوجود طبائع محددة وخاصة، تقف سبباً وراء الحضارة الغربية الحديثة، وذلك، من خلال القول بنظرية الطبائع العرقية سعياً لتفسير تجانس مكونات تلك الثقافة. ومن ناحية أخرى، مارست نظرية الطبائع العرقية ذاتها دوراً فاعلاً في إعادة تركيب تاريخ الغرب، على أنه نتاج مميزات بشرية محددة ومتصلة بمجموعة عرقية على وجه الخصوص. إن القول بأن الخصوصية العرقية تقف وراء ظهور الحضارة الغربية الحديثة، معناه اختزال العلاقات الاجتماعية المتفاعلة ضمن سياق تاريخي بكل مؤثراته إلى طبع أو جملة طباع ثابتة وأبدية ومتعالية، هي التي أظهرت إلى الوجود تلك الحضارة[٢٧].

وإن هذا التمركز العرقي الذي أنتج الحضارة الغربية ولد منظومة القيم التي هدفت إلى تدمير الأنساق الثقافية للحضارات الأخرى التي لم تكن إلا «فعل غير تاريخي»، الأمر الذي أدّى إلى تقسيمات عرقية دونية، ويقف الغرب فوق قمتها. وقد أباح هذا «التقسيم» أن يمارس العنصر «الغربي» الذي انتهت إليه كل معطيات التاريخ، كل وصايته على الطرف الذي ما زال يتخبط بعيداً عن مجرى ذلك التاريخ، في الوقت الذي بقي «الغرب الذاتية المتعالية»[٢٨].

وفي دراسة «نقد المركزية الغربية: ميتافيزيقيا التمركز على الذات»، التي سبق الإشارة إليها، يؤكد عمر كوش أنه بالرجوع إلى تاريخ الحضارات المقارن، نجد أن مختلف حضارات الإنسانية ادّعت أنها مركز العالم، بناءً على تصورات ميتافيزيقية محض. لكن درجات هذا الادّعاء الميتافيزيقي كانت مختلفة باختلاف الحضارت وظروفها، وقد ارتبط ذلك إلى حد كبير بمدى اقتراب الفكر البشري من نمط التفكير الكوني الطبيعي أو ابتعاده عنه. غير ان التمركز الذي حدث مع ما عرف بالحضارة «الغربية» أخذ أبعاداً خطيرة، لكونه تجلى بتمركز كليّاني على الذات، وضعت فيه الذات الغربية في قمة الهرم الكوني الذي اصطنعته، بعد أن أحيطت بتمركزات عديدة، تكثفت فيها الرؤى على معطيات محددة، وقامت على ميتافيزيقا فلسفة الهوية والثبات والمطابقة التي أعطت للذات طهرانية زائفة وألصقت بالآخر أبشع الصفات[٢٩].

(٢٧) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٢٩) كوش، «نقد المركزية الغربية: ميتافيزيقيا التمركز على الذات،» ص ٢٣.

ويحدد الأستاذ عمر كوش هذه التمركزات في:

- تمركز لاهوتي نهض على ميتافيزيقا يمتزج فيها فعل الإنسان بفعل الله، إلى حدّ أصبح فيه الله إنساناً، منذ اللحظة التي حل فيها الله في جسد يسوع المسيح، واعتبر غيابه الحلم الإلهي للذات المفكرة، والرسالة الإلهية النابعة من روح الحقيقية. وقد حمل هذا التمركز البذور الأولى للتمركز على الذات.

- وتمركز عقلاني وهو العقل الكلي الذاتي المرجع الذي يحكم العالم، بوصفه المصدر الوحيد لكل معرفة.

- وتمركز صوتي يمنح الكلام المباشر أسبقية وأفضلية على الكتابة.

- وتمركز ضوئي أو شمسي ينهض على استعارة الضوء والظلّ، «الظهور» و«الخفاء»، ويصور تاريخ الميتافيزيقيا على أنه رسالة أو دراسة في الضوء ويقدم الحقيقة شمساً ساطعة(٣٠).

ويستنتج الأستاذ كوش من ذلك أن هذه التمركزات ميزت كل مذهبيات الفكر الميتافيزيقي الغربي ومنهجياته، ورسمت صورة التاريخ المفهوم والمقروء ميتافيزيقياً، فإذا هي صورة تهدف إلى إلغاء الآخر ومسخه وتشويهه.

أما الأستاذ محمد جمال باروت، فإنه يفرد مكانة خاصة إلى مصطلح «المثاقفة». وهو المفهوم الذي صاغه ج. باول عام ١٨٨٠ والذي احتل موقعاً استراتيجيا في ما يعرف اليوم بدراسات الاتصال الثقافي، ويشمل ذلك المفهوم في هذه الدراسة، الظواهر الناجمة عن الاحتكاك المباشر والمتواصل بين جماعتين من الأفراد تنتميان إلى ثقافتين مع ما ينشأ عن ذلك من تغيرات في الأنماط الثقافية الأصلية لدى إحدى هاتين الجماعتين أو لديهما معا. ومع أن مفهوم المثاقفة يدلّ، بهذا المعنى، على مسائل اللقاء والتفاعل ما بين الثقافات المختلفة، فإن دراسات الاتصال الثقافي ركزت بشكل خاص على نوع معين من هذه الظواهر، هو النوع الذي يخص أشكال الاتصال ما بين الثقافة الغربية والثقافات الأخرى.

وفي ضوء ذلك، فإن مفهوم المثاقفة يحدّده الأنثروبولوجي الإنكليزي رادكليف ـ براون (١٨٨١ ـ ١٩٥٥) بـ «تغير الحَياة الاجتماعية بفعل تأثر أو سيطرة الغزاة الفاتحين الأوروبيين، بحيث باتت المثاقفة تدل على أن مجتمعات بأكملها فقدت قيمتها وثقافاتها التقليدية تحت وطأة السيطرة الخارجية الغربية

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٤.

المتعددة الأشكال، بتعبير آخر إنها علاقة ما بين ثقافة غازية وأخرى مغزوة»[٣١].

وإذا كانت «المثاقفة»، على حد تعبير هرسكوفيتز (١٨٩٥ ـ ١٩٦٣)، تسودها علاقات التحكم والسيطرة، فإن ادوارد سعيد اعتبرها آليّة أساسية من آليّات هجرة الأفكار وانتقالها، أو أشكال استيعابية تمثيلية، أو مضادّ يحكمها مدى تفوق إحدى الجماعتين على الأخرى تقنياً واجتماعياً، وتحكمها أيضاً آليات الاحتكاك والاتصال القسرية أو الإدارية، ودرجة مقاومة الثقافة التي فرض عليها هذا الاحتكاك. وإذا كان لومبار يؤكد أن الصورة السلبية للثقافة تتمثل في المثاقفة المضادة، وما يسميه سمير أمين بـ «التمركز الأوروبي المعكوس»، أو ما يسمية البعض الآخر «استيطان تنميطات الآخر»، فإن ذلك يؤدي إلى تكوّن رؤى خصوصية وماهوية ضد مكونات إمبريالية الغرب الأيديولوجية. ويعيد تودروف ما يسميه الغربي بعرق ثقافي أو لغوي أو روحي، فتضطلع التمركزات الثقافية واللغوية والروحية هنا بأداء وظائف العرق[٣٢].

وإذا ما فهمت «المثاقفة» في إطار حدود الهيمنة، فإنها تنكر مفهوم النسبية الثقافية التي تفضي بالضرورة إلى احترام الفوارق الثقافية ما بين الشعوب. وليس هناك من مجال لحوار الحضارات والثقافات، وإعادة تأسيس الغرب لذاته بوصفه محوراً للعالم ومعياراً لتطوره ومركزته. ويميز الأستاذ جمال باروت، في معرض تحليله، ما بين التمركز البسيط والتمركز المعقد، ذلك، أن كل الثقافات تنطوي على درجة معينة من درجات التمركز تحس من خلالها بالتميز عن الثقافات الأخرى، فتفضل نفسها على غيرها. غير أن هذا التمركز بسيط عموما بالقياس إلى نوعيّة نزعة التمركز الغربي حول الذات أو الأنيّة. فهذه نزعة تتجاوز جذرياً هذا المعنى البسيط للتمركز إلى معنى معقد، يحوّل الاختلاف ما بين الثقافات إلى تفاوت معياري مابين «الأنا» المتحضر و«الآخر» الهمجي[٣٣]. وقد سادت هذه النزعة في كل العصور التي اجتازتها أوروبا، والغرب بالتحديد، بحيث إن التراث اليوناني في هذا التقسيم الثنائي شكل مرجع النمط الغربي المتمركز حول الذات، وفي هذا النمط حشرت الفروقات والاختلافات، وحددت نظرة الغرب التفوقية إلى الآخر «الأدنى»، من خلال تفاوتات معيارية مطلقة معرفية وعرقية ونفسية وتكوينية وروحية واجتماعية وتقنية وسياسية شاملة، وهي المعاير، أو الينابيع التي غرف منها فرانسيس فوكوياما،

---

(٣١) محمد جمال باروت، «ما بعد المركزية الأوروبية من التفاوت إلى الاختلاف،» **الآداب**، العددان ٣ ـ ٤ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)، ص ٢٩.

(٣٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠، وسمير أمين، **نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس**، دراسات الفكر العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩)، ص ١٢٦ ـ ١٢٨.

(٣٣) باروت، المصدر نفسه، ص ٤٠.

وصموئيل هانتنغتون. وشكلت الأسس الجوهرية لأطروحاتهما الجديدة التي انطلقت في العقد الأخير من القرن العشرين، مؤسسة لذات غربية «جديدة» بمواجهة «ذاتات» أخرى منافسة و«خطرة»، متخذة عدة ألوان، يقف «الخطر الأخضر» في المقدمة بعد اختفاء «الخطر الأحمر»، وإمكانية مهادنة أو تحييد «الخطر الأصفر».

ثانياً: الأيديولوجية السياسية الأمريكية: الإطار الفكري والسياسي لصياغة هذه الأيديولوجية

على الرغم من أن هناك الكثير من الكتاب والمفكرين، بحسب المدارس والاتجاهات التي ينتمون إليها، ويدافعون عنها، أو ينظّرون «شرعية» وجدوها، قد أكدوا نهاية الأيديولوجية في اللحظة التي اهتزّ فيها البنيان الاقتصادي والسياسي والعسكري لأكبر كتلة اشتراكية عرفها التاريخ، منافسة للعالم الغربي الرأسمالي في اقتصاده الإمبريالي في سياسته، إلا أن معطيات الواقع السياسي الوطني والدولي، قد أثبتت عكس ذلك تماماً، لا بل إن الأحداث والسياسات الدولية التي أفرزتها حقبة مابعد الحرب الباردة قد أكدت أن الأيديولوجية ما زالت قائمة، وهي سمة بارزة في السياسات الدولية والأكثر تجلية في السياسة الأمريكية، حيث النظام الدولي الجديد، الذي حاولت تشييده إدارة الرئيس جورج بوش الأب التي وصفت بـ «الإدارة المحافظة الواقعية»[٣٤].

وليس هناك من تكيف أيديولوجي شهده عقد التسعينيات، مثلما هو شاخص في **نهاية التاريخ**، وأطروحة صراع الحضارات، لا بل في الوسط السياسي والفكري الأمريكي ذاته، حيث التنازع ما زال قائما حتى ما بين المحافظين الجدد، والليبرالين الجدد، حيث التحول البنيوي، ليس فقط في السياسة الخارجية لإدارة جورج بوش الإبن، ولكن أيضاً في أسلوب التفكير في السياسة الخارجية بصورة عامة[٣٥].

يعتقد المحافظون الجدد بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها، بما فيها القوة العسكرية لصالح التوجّه العام نحو الديمقراطية. وبحسب وجهة نظرهم فإن هذا التوسع في الديمقراطية ينسجم في الوقت نفسه مع القيم الأمريكية التي تعدّ قيماً عالمية[٣٦]. وفي ضوء ذلك، صيغت نهاية التاريخ، حيث القيم الغربية التي انتصرت، وإن الصراع القادم هو صراع حضارات لا غير، حيث إن المحافظين الجدد

---

(٣٤) Danial Vernet, dans: *Le Monde*, 12/3/2004.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

وجدوا نذير حربهم في جورج بوش (الابن) الذي شنّ حرباً على أفغانستان والعراق. وأعيد انتخابه للمرة الثانية ليس لشخصه وحزمه في السياسة الخارجية وإنما لأن هناك حلقات من مشروع القرن الأمريكي لم يتم تشييدها بعد، أو غير مكتملة. وهذا ما سنلاحظه في الفصول القادمة من خلال منهجية البحث التي رسمت خطّ سيرنا. وبناءً عليه، فإن هذا البحث الذي كرّس لتناول موضوع الأيديولوجية السياسية الأمريكية، فإنه سوف يركز على الإطار السياسي لصياغة هذه الأيديولوجية والذي تجلّى بصورته الواضحة في أطروحة **نهاية التاريخ** لفوكوياما وما افضت إليه نظرية صراع الحضارات لصموئيل هانتنغتون التي أثارت نقاشا حاداً، وما زالت، في الأوساط السياسية والفكرية، وعدّت المرجع الفكري للمحافظين الجدد في صياغتهم للرؤية الكونية الشاملة والدور الذي يجب أن تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك في ما طرحته جوديث ميلر وبرنارد لويس في التحدي الإسلامي، من دون أن نغفل التطرق إلى ردود الأفعال العربية تجاه هذه النظريات أو الأطروحات من قبل المفكرين العرب، وكذلك الرؤية العربية لهذا الصراع الذي أعيد طرحه ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وبقوة أكبر، فكرياً وسياسياً، وعسكرياً في أفغانستان والعراق.

١ ـ نهاية التاريخ

إذا كان المحافظون الجدد يعدّون من أكثر الاتجاهات ميلاً، في إطار السياسة الخارجية، إلى طغيان النظرة العدائية في ميدان العلاقات الدولية، ويرون أن الصراع حتمي في هذه الدائرة «القومية» والإقليمية والدولية، ويعملون على تعزيز القدرة العسكرية في الولايات المتحدة من خلال مقولة «إن أفضل السبل للمحافظة على السلام يتمثل في الاستعداد للحرب» (الحرب الاستباقية)[٣٧]، فإن ما طرحه فوكوياما في **نهاية التاريخ** شكل الإطار الفكري والسياسي لصياغة هذه الأيديولوجية السياسية التي وجدت الأسس «الموضوعية» لولادة القطب الواحد المهيمن، تحقيقاً للحلم الإمبراطوري الأمريكي في سيادة العالم سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً وثقافياً، إذ إن نهاية التاريخ، وكما قرره فوكوياما، لم تتمثل فقط بدخول العالم إلى القطب الأحادي وطغيان النموذج السوقي الغربي، وإنما أيضاً في بروز المفهوم الأيديولوجي للعالم باعتباره تصميماً للنموذج السوقي الغربي الذي انتهى عنده التاريخ[٣٨]، وذلك بانتصار

(٣٧) الغامدي، «الأيديولوجية السياسية الأمريكية: محدداتها... اتجاهاتها الرئيسية وتأثيرها على السياسة العامة،» ص ١٠٥.

(٣٨) موسى الأشخم، «العولمة والأمركة: المفاهيم والإثارة،» دراسات (المركز العالمي للدراسات وبحوث الكتاب الأخضر)، العدد ١٣ (٢٠٠٣)، ص ٧٧.

الديمقراطية الليبرالية، وإن التطور المستمر هو للأفكار الكبرى التي تحرك الأفكار، والتي تحرك التاريخ[٣٩].

ومن هنا، فإن فرانسيس فوكوياما يرسم خط سيره ليصل إلى «نهايته» والإنسان الأخير» بعد أن يقدم لنا صورة الإنسان الأول، إذ يؤكد أن القديس أوغسطين الذي يعد من المؤرخين المسيحيين قد اهتم بالإنسان كإنسان، أو أن للمسيحية مفهومها الخاص عن التاريخ الذي يبدأ بخلق الله للإنسان وينتهي بالدينونة (Redemption). أو بالنسبة إلى المفكر المسيحي، فإن نهاية التاريخ تؤشر من خلال يوم القيامة التي تفتح مملكة السماوات، وفي هذه اللحظة لاشيء يبقى من الوجود الأرضي. وهذه الفكرة الملخصة عن التاريخ بحسب المذهب المسيحي توضح بشكل جليّ أن نهاية التاريخ تبدو ضمنيا في الفكرة نفسها في كتابة كل تاريخ شامل[٤٠].

وفي الواقع، فإذا كان المفكر الألماني فردريك هيغل الذي شكّلت أفكاره وتصوراته محور كتاب **نهاية التاريخ**، قد سبق وأن قسم التاريخ الكوني، بوصفه يمثل التاريخ في نضجه واكتماله، من حيث هو عقل متحقق في التاريخ، والشرق لم يشهد سوى طفولة التاريخ[٤١]، فإن فرانسيس فوكوياما يتبنى المسار نفسه ليصل إلى نهاية التاريخ التي وصلها هيغل وغيره من المفكرين الذين سبقوه، أو اللاحقين عليه وبخاصة مفكري القرن التاسع عشر الماديين أمثال ماركس، وإن كانت نهاياتهم مخالفة للنهاية التي وصفها فوكوياما، ولكن هذه المرّة إن التاريخ يبلغ نهايته في «انتصار» الغرب الرأسمالي الليبرالي على الشرق الاشتراكي، المستند إلى الأيديولوجية الماركسية. وإن الشيء الملاحظ على مقولة نهاية التاريخ لفوكوياما أنه يؤكد أن الديمقراطية الليبرالية بمؤسساتها الاقتصادية السياسية بدأت تزحف على بقية أجزاء العالم، بعد تراجع جميع الأيديولوجيات الأخرى، حيث يقدم قائمة طويلة من تطور الديمقراطية الليبرالية وانتشارها في العالم ما بين ١٧٩٠ وحتى عام ١٩٩٠ على المستوى العالمي[٤٢]. وهذه العملية في حد ذاتها بحسب رأي فوكوياما، ما هي إلا نهاية التاريخ التي تعود إلى النقطة الأخيرة من التطور الأيديولوجي وهو بلوغ الديمقراطية الليبرالية. وقد انطلق فوكوياما كما أكدنا، من منهج الفيلسوف والمفكر الألماني هيغل

---

(٣٩) سالم لبيض، «أي دور للعولمة في أحداث ١١ سبتمبر واحتلال العراق؟،» **شؤون عربية**، العدد ١٢١ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ١٢٥.

(٤٠) Francis Fukuyama, *La Fin de l'histoire et le dernier homme*, champs (Paris: Flammarion, 1992), p. 82.

(٤١) نقلاً عن: كوش، «نقد المركزية الغربية: ميتافيزيقيا التمركز على الذات،» ص ٢٥.

(٤٢) Fukuyama, Ibid., pp. 74-75.

الذي أمّن أن التاريخ يصل الذروة في اللحظة المطلقة، أي في اللحظة التي ينتصر فيها «العقل النهائي» التي تعبر عنه الدولة البروسية(٤٣). ومن هنا فإن فوكوياما اعتبر اللحظة المطلقة في الديمقراطية الليبرالية التي واجهت الفاشية والشيوعية في الوقت نفسه، قد استطاعت في النهاية أن تضمن «النصر» عليها.

ومما يجب الإشارة إليه أن مقالة «نهاية التاريخ»(٤٤) وبحسب ما ذكره فوكوياما نفسه في كلمة الشكر التي تقدمت كتابه، لا يمكن أن تصدر سواء كان على شكل مقالة، أو كتاب إلا من خلال الدعوة التي وجهها أساتذة جامعة شيكاغو (Center for Inquiry into the Theory and Practice of Democracy, University of Chicago)، لتقديم محاضرة حول هذا الموضوع خلال السنة الدراسية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩. ويؤكد فوكوياما، أنه بما أن هذه المحاضرات أثارت نقاشات واسعة، وتطابقات مع العديد من الأفكار التي راودت الأساتذة في داخل الولايات والخارج، فإنه حظي بتشجيع زوجته لورا (Laura) والتي حثّته على كتابة المقالة، ومن ثم إصدار الكتاب الذي واجه موجة كبيرة من الانتقادات، لم تقل حدّة عن ما واجهته المقالة التي صاحب نشرها اهتزاز استراتيجي كبير في المعسكر الاشتراكي(٤٥).

ومن دون شك، فإن نقطة انطلاق فوكوياما تذهب إلى ما يمكن أن يسمى بقدر المفارقة (التفسير المادي للتاريخ في صورتة الرأسمالي)، فإنه يرى إمكان أن يجري تفسير التطور في التاريخ جزئياً، بناءً على أساس اقتصادي، أي أن العامل الاقتصادي هو أحد المحركات الرئيسية في التطور التاريخي. ولكن هذا التطور يؤدي إلى الرأسمالية بدلاً من الاشتراكية بالنتيجة النهائية. وبهذا يوجد للتاريخ نهاية، ونهاية التاريخ هي الليبرالية الديمقراطية في السياسة الرأسمالية في الاقتصاد، ويشكل هذان معاً وجهتين لنظام واحد، والتاريخ له نهاية ليس كسلسة من الأحداث، إذ إن وقوع الأحداث بالطبع سيستمر في التاريخ، وإنما التاريخ له «صيرورة واحدة مستمرة تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أعلى، إلى أن تصل غايتها ونهايتها». ونهاية التاريخ هي النظام الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي(٤٦).

---

(٤٣) جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، ترجمة علي ابراهيم السيد؛ مراجعة راشد البراوي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ج ٤، ص ٨٢٣.

(٤٤) Francis Fukuyama, «The End of History,» *National Interest* (Summer 1989).

(٤٥) Fukuyama, *La Fin de l'histoire et le dernier homme*, pp. 9-10.

(٤٦) جورج جقمان، «الديمقراطية في نهاية القرن العشرين: نحو خارطة فكرية،» في: برهان غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٥ ـ ٥٣.

ويؤكد فوكوياما في الفصل الأول من الكتاب، حيث الجزء الأول يحمل عنوان «أسئلة جديدة لمشكلة قديمة»، أن العقول الأكثر نفاذاً والأكثر جدية في هذا القرن لا تجد تمييزاً، لاعتقاده بأن العالم يتحرك في مجموعه نحو ذلك الذي نعتبره في الغرب مؤسسات سياسية وإنسانية لائقة، ما يقصد بها الديمقراطية الليبرالية[٤٧]. وبعد سرد «تاريخي» للأحداث التي تلاحقت في عقود القرن العشرين، وما سبقها لأنظمة الحكم التي تعاقبت على أوروبا الشرقية، وفي أمريكا اللاتينية، وآسيا، فإنه في هذه التطورات يستثني الإسلام، والدول الإسلامية من كل ذلك، فبعد أن يؤكد أن فكرة الليبرالية (L'Idée du libéralisme) التي طبقت بشكل واسع في جزء كبير من العالم، يشير إلى أنه «ليس هناك أيديولوجية تدعي الشمولية في وضع يجعلها في مناخ مع الديمقراطية الليبرالية، ولا أي مبدأ شامل في الشرعية مع سيادة الشعب»[٤٨].

ويشير فوكوياما إلى «أنه في الحقيقة فإن الإسلام يمثل نظاماً أيديولوجياً متجانساً، مثل الليبرالية والشيوعية، مع قانونه الأخلاقي ومفهومه الخاص في العدالة السياسية والاجتماعية. وإن الدعوة الإسلامية دعوة شاملة وموجهة إلى كل الناس من كونهم بشراً، وليس فقط من كونهم أعضاء في جماعة إثنية أو قومية خاصة. وفي الواقع، فقد هزم الإسلام الديمقراطية الليبرالية في عدد كبير من العالم الإسلامي، وشكل تهديداً للممارسات الليبرالية، وحتى في الدول التي لم يحصلوا فيها مباشرة على السلطة، حيث شكل الإسلام عاملا مهما. وعلى الرغم من البلاغة القوية التي يقدمها الإسلام في تجديده الحالي، إلا أنه مع ذلك، يبقى أن هذا الدين لا يمثّل حالياً أي جاذبية في خارج النطاقات التي هي ذات ثقافة إسلامية منذ بداياتها»[٤٩].

ويشير فوكوياما، إلى أنه يمكن القول إن التاريخ يصل إلى نهايته، وذلك إذا كانت الصورة الحالية للتنظيم الاجتماعي والسياسي تبدو مقنعة ومرضية تماماً للناس. ولكن إذا كانت هناك تناقضات باقية، فإنه يطرح مدخلين أساسيين محل هذه الإشكالية، أو التفوق في النظام الاقتصادي، المتجسد في الديمقراطية الليبرالية. ثم يقول «إن تاريخ العالم هو محكمة العالم»[٥٠]. كما إن هناك المدخل الثاني لحل هذه الإشكالية، هو المدخل عبر التاريخ (Tranhistorique) لتحديد هذه النقطة في ما إذا وصلنا إلى نهاية التاريخ، وهو المفهوم الذي يتأسس على مفهوم الطبيعة، أي بإمكاننا تقويم كفاءة

---

(٤٧) Fukuyama, *La Fin de l'histoire et le dernier homme*, p. 27.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

الديمقراطيات الليبرالية، القائمة من وجهة نظر «عبر تاريخي» للإنسان. سوف نلجأ إلى إدراك الطبيعة الإنسانية والانجازات الملموسة والمستمرة للإنسان كإنسان. وبالتالي، فإنه يبدو من غير الممكن الحديث عن «التاريخ»، لابل «التاريخ الشامل «من دون الرجوع إلى معيار «عبرتاريخي»دائم، أي من دون الرجوع إلى الطبيعة[51].

أما الجزء الخامس من الكتاب، فإن فوكوياما يخصّصه للحديث عن «الإنسان الأخير» الذي يختلف بالتأكيد عن الإنسان الأول «الابتدائي». وهذا الإنسان سوف يجد نفسة أولاً في «مملكة الحرية»، التي تحتل الفصل السابع والعشرين من الكتاب في ترجمته الفرنسية، فقبل أن يقدم المواصفات الخاصة لهذا الإنسان، فإنه يؤكد «أنه في نهاية التاريخ ليس هناك من أيديولوجيا تبقى منافسة للديمقراطية الليبرالية. وفي الماضي إذا كان هناك رفض لها، فإنه اليوم، في ما عدا العالم الإسلامي، فإن هناك إجماعاً عاماً، قد يكون على قبول شرعية الادعاءات بالديمقراطية الليبرالية، من كونها الصيغة الأكثر عقلانيةً في الحكم، أي الدولة التي تحقق الاعتراف العقلاني والرغبة العقلانية»[52].

إن ما يشدّد عليه كوجيف من أن الإنسانية وصلت إلى نهاية التاريخ فإنه يستند إلى فكرة أن رغبة الاعتراف تشكل التطلع الإنساني الأكثر جوهرية. وبالنسبة إليه فإن الصراع من أجل الاعتراف قد قاد التاريخ منذ المعركة الدموية الأولى، إذ إن هذا التاريخ قد انتهى لأن الدولة الشاملة والمسيطرة قد جسدت الاعتراف المتبادل، ولبّت بشكل كامل هذا التطلع. وإن استمرار كوجيف في التشديد على رغبة الاعتراف يمكن أن تشكل إطاراً خاصاً لفهم المنظورات المستقبلية لليبرالية، لأن الظواهر التاريخية الكبيرة في القرون الماضية ـ الدين والقومية والديمقراطية ـ يمكن فهمها في جوهرها كيانات مختلفة للرغبة في الاعتراف[53].

وإذ يضيف فوكوياما في معرض تحليله تلك الاشكالية، القائمة ما بين الديمقراطية الليبرالية وإمكانية إشباعها للرغبة في الاعتراف والكرامة، فإنه يؤكد أن محاولتنا الأولى من أجل بناء تاريخ شامل قد أفضت إلى عمليتين تاريخيتين متوازيتين:

الأولى يقودها العلم الطبيعي الحديث، ومنطق الرغبة، **والثانية** من أجل الصراع للاعتراف. وإن العمليتين قد وصلتا إلى النتيجة نفسها، وهي الديمقراطية الليبرالية

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

الرأسمالية (La Democratie liberale capitaliste)[٥٤]. هذه الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية، وبحسب ما يتوصل إليه فوكوياما التي حاولت الماركسية وخلال عقد أن تجبرنا على الاعتقاد أنها قد بنت مجتمعات رأسمالية غير متساوية وظالمة. ولكن الحقيقة هي أن المجتمعات الرأسمالية أكثر عدالة في جهودها الاجتماعية من المجتمعات الزراعية التي حلت محلها[٥٥]. وبحسب رأيه، فإن المشروع الماركسي حاول تشييد صيغة متطرفة من المساواة الاجتماعية على حساب الحرية، ألغت التفاوتات الطبيعية من أجل إعادة توزيع الحاجات من دون كفاءات، محاولاً إلغاء تقسيم العمل[٥٦].

واستناداً إلى مفكري الرأسمالية، وبحسب ما طرحه آدم سمث (Adam Smith)، « فإن الإنسان الغني سيستمر يتمتع بمجد غناه، بينما الإنسان الفقير سيستمر يخجل من فقره ويشعر «بالغربة» بالنسبة إلى الناس الذين يحيطون به. وعلى الرغم من الانهيار الحالي للشيوعية فإن المقابلة الناقصة للاعتراف ستشكل حتماً مصدر المحاولات المستقبلية لليسار من أجل إيجاد البدائل للديمقراطية الليبرالية و الرأسمالية[٥٧].

ويؤكد فوكوياما في الفصل الثامن والعشرين الذي جاء تحت عنوان «رجال من دون شجاعة»، أنه من المستحيل إنجاز العرض الحالي من دون عودتنا إلى المخلوق الذي يبدو في نهاية التاريخ: «الإنسان الأخير». ولكنه من أجل أن يرسي تصوره لهذا «الإنسان» الذي يعيش في إطار «الديمقراطية الليبرالية» و«المجتمع الرأسمالي»، فإنه يذهب أولاً إلى تلمّس ملامح هذا «الإنسان الأخير» عند نيتشه (Nietzsche) الذي يبدو هو «العبد المنتصر»[٥٨]. وبهذا فإنه يؤكد، بحسب ما طرحه نيتشه، أن الدولة الديمقراطية الليبرالية تمثل نصراً للعبد من دون شرط. وإن المواطن النموذجي للديمقراطية الليبرالية هو ذلك الفرد الذي تشكل في مدرسة هوبز (Hobbes) ولوك (Locke) والذي جاهر في الاعتقاد بعلوية أو سموّ قيمته، لكي يضمن لنفسه حماية مريحة لذاته. وبالنسبة إلى نيتشه، فإن الإنسان الديمقراطي قد تشكّل أو تكوّن بالكامل من الرغبة والعقل[٥٩]. ومن الطبيعي، بحسب فوكوياما، أن يؤكد هيغل (Hegel) أن الإنسان الحديث تصارع من أجل الاعتراف و تلبية الرغبة. وحصل على كل ذلك عندما منحته القوانين إيّاه، من قبل الدولة الشاملة و المتجانسة. ومن المؤكد و الحقيقي

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٥.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.
(٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

أن الناس المحرومين من هذه القوانين، سوف يناضلون من أجل الحصول عليها، مثلما حصل في أوروبا الشرقية مؤخراً، وفي الصين والاتحاد السوفياتي[٦٠].

ويؤكد فوكوياما أنه إذا كان من الصحيح أن الصيرورة التاريخية ترتكز على الأعمدة الكبيرة للاعتراف والرغبة العقلانية، وأن الديمقراطية الليبرالية الحديثة هي النظام الذي يرضي الإثنين بشكلَ متوازن، فإنه سيبدو أن التهديد الكبير للديمقراطية يأتي من ارتباكنا و حيرتنا حول موضوع الرهانات الحقيقية. في الواقع، بينما المجتمعات الحديثة تطورت نحو الديمقراطية، فإن الفكر الحديث قد وصل إلى مأزق، في عدم مقدرته على التوصل إلى اتفاق حول ذلك الذي يشكّل الإنسان وكرامته الخاصة، وبالتالي في تحديد حقوق الإنسان. وهذا يفتح الطريق إلى الحاجة المتضخمة إلى الاعتراف بالمساواة في الحقوق، من جهة، وإلى التحرير الجديد (Megalothymia) من جهة أخرى. هذا الارتباك في التفكير يمكن أن يحدث فجأة، على الرغم من حقيقة أن التاريخ اتجه باتجاه متجانس، من خلال الاعتراف و الرغبة العقلانية، بحيث إن الديمقراطية الليبرالية تشكل في الواقع الحل الأفضل والممكن لمشكلة الإنسانية[٦١].

ولكن الحقيقة القائمة من كل هذه القراءة لكتاب فوكوياما، هي أن تعبيراته وتحليلاته إنما تمثل في حد ذاتها تعبيرات أو تنظيرات أيديولوجية جديدة في السياسة الدولية، وهيمنتها على سلطة القرار الدولي، إذ إن أفكار فوكوياما بمقدار ما تعدّ إطاراً نظرياً لتوجيهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو الديمقراطية الليبرالية، وبالشكل الذي ينسجم مع الخيارات الاستراتيجية المكوّنة، وسيادة الأفكار الرأسمالية، فإنها تشكل حلقة ربط مع ما طرحه صموئيل هانتنغتون عن هذا الصدام الجديد، والحتمي، إذ إن الصراع الدولي انتقل من القمّة إلى القاعدة، أي انتقل من المناطق الفرعية التي تشهد صراعات عنيفة وأزمات متصاعدة، وحيث إن مسببات الصراع عند القاعدة كثيرة جداً : اقتصادية، سياسية، اجتماعية ودينية، ولكنها يجب أن تغلف بإطار جديد، وتوجه نحو «عدوّ»، يتمّ خلقه أو صنعه، لكي تبقى الذات الغربية هي مركز الكون ومحوره[٦٢]، لابل الذات والمركزية الأمريكية التي تم الكشف عنها في مشروع القرن الأمريكي الذي تمّ الإعلان عنه بعد سنة من أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٤١.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

(٦٢) اصطيف، «نقد «صراع الحضارات» نحن والغرب: من «صدام الحضارات» إلى «الشراكة المعرفية»،» ص ٥.

ويشير الأستاذ عبدالله ابراهيم، في معرض تفكيكه لنهاية التاريخ والأسس التي استند إليها، والقائمة في «وقائع خارجية»، ويشدّد على أن الفكرة الختامية التي يمكن اعتبارها المركز الأساسي لمفهوم «نهاية التاريخ» عنده، عندما يقول فوكوياما في نهاية كتابه:

«يبدو لي، أن الجنس البشري كما لو كان قطاراً طويلاً من العربات الخشبية التي تجرّها الجياد متجهاً إلى مدينة بعينها عبر طريق طويل في قلب الصحراء، بعض هذه العربات قد حددت وجهتها بدقة، ووصلت إليها أسرع ما يمكن، والبعض الآخر تعرض لهجوم من الأباش (الهنود الحمر) فضلّ الطريق، والبعض الثالث أنهكته الرحلة، فقرر اختيار مكان وسط الصحراء للإقامة فيه وتنازل عن فكرة الوصول إلى المدينة، بينما من ضلّوا الطريق راحوا يبحثون عن طريق بديلة للوصول إلى المدينة، وفي النهاية يجد الجميع أنفسهم مجبرين على استعمال الطريق نفسه، ولو عبر طرق فرعية مختلفة للوصول إلى غاياتهم، وفعلاً تصل أغلب العربات إلى المدينة في النهاية. هذه العربات عندما تصل لا تختلف عن بعضها البعض إلا في شيء واحد وهو توقيت وصولها إلى المدينة، بسرعة أو ببطء وصولها إلى الديمقراطية الليبرالية، ومن ثم رحلتها الطويلة. . . نهاية التاريخ»[٦٣].

يقول الأستاذ مطاع صفدي في دراسته «نهاية التاريخ: بيان التيموسية المظفرة»، إن فوكوياما بالغ في نزعة الذات الراغبة بالاعتراف وتجاهل رغبة المساواة مع الآخرين، ويعود ذلك إلى أن فوكوياما انتزع مفهوم «الرغبة التيموسية» (Thaymos) من كلمة الإنسان التي تضم العقل كذلك، الأمر الذي يقود إلى الأخذ بحتمية الرأسمالية بوصفها خياراً وحيداً لمستقبل البشرية ونهاية لها[٦٤].

وفي هذا الصدد، فإن الدكتور رسول محمد رسول قد أشار إلى أن موضوع «نهاية التاريخ» يرتبط في الأدبيات السياسية المعاصرة بحقل «فلسفة التاريخ»، ولهذا الحقل نظرياته التقليدية. وفي الوقت الذي كان الفلاسفة عبر التاريخ هم أول من امتلك القدرة على صياغة رؤى فلسفة التاريخ، فإن هذه القدرة لم تعد حكراً عليهم، بل بات مفكرو السياسة، وربما صنّاعها، هم الذين ينضدون الرؤى التفسيرية للتاريخ، وخصوصاً ما يتعلق بالمستقبل المحايث للأمم والشعوب. وفي ضوء هذا

---

(٦٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥؛ فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، الإشراف والمراجعة والتقديم مطاع صفدي؛ الترجمة فؤاد شاهين، جميل قاسم ورضا الشايبي (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٣)، و Fukuyama, Ibid., p. 380.

(٦٤) نقلاً عن: ابراهيم، **المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات**، ص ٤٨.

التحول الخاص بحيازة المبادرة المعرفية لصياغة رؤية تفسيرية للتاريخ، تنامت لدى فرانسيس فوكوياما فكرة تقديم رؤية لما ستكون عليه حركة التاريخ في المستقبل القريب للعالم المعاصر. ولما كان فوكوياما يستمدّ مواجهاته الفكرية من الحقل السياسي، وهو حقل جزئي في نسبيته، فإنه جعل من انهيار القطب الاشتراكي مؤشراً على تغيير جذري في حركة الحياة السياسية المعاصرة، بل على طبيعة أي محاولة لبناء رؤية تفسيرية لحركة التارَيخ، ترى أن الأنموذج الديمقراطي الغربي يمثل الحصيلة النهائية لتطور الأيديولوجية البشرية. ويضيف رسول بأنه إذا كانت مقولات هانتنغتون قدمت تفسيرات مغايرة لما أبداه فوكوياما بشأن حركيّة التاريخ الذي أغلقه، فإنها سعت كغيرها إلى تعميم أنموذج، وفرضه بوازع من عالمية التفسير، التي تستبطن اللاشعور السياسي للمفكر أو السياسي الغربيين، كما إنها تتقاطع مع المنظومة المعرفية والقيمية العربية والإسلامية(٦٥).

ولكن، بالمقابل، هناك من يطرح وجهة نظر مغايرة، غير نقدية، تجاه أطروحة نهاية التاريخ، تلك التي أفضى بها كريس براون (Chris Brown) أستاذ العلاقات الدولية في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، ورئيس رابطة الدراسات الدولية البريطانية، حيث يؤكد أن هذا الوصف للأحداث فيه الكثير مما يدعو إلى الثناء، ففي حين أن الغرب واجه بالفعل الكثير من المشاكل من جراء الطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة، فيبدو أنه من التجنّي رفض الاعتراف بأن تفكك الأمبراطورية السوفياتية واعتماد الأشكال الغربية للسياسة من قبل الدول الذي خلفته، يمثل نوعاً من الانتصار للأفكار الليبرالية، هو بذلك إرساء قواعد راسخة للنوع الوحيد الممكن من الحرية الإنسانية، وبما أن هذه المهمة أصبحت مكتملة الآن، فمعنى ذلك أن التاريخ قد انتهى، فلا يوجد الآن ولن يوجد في المستقبل، وهذا هو الأهم بدائل منظمة للديمقراطية، فسوف يستمر وجود الأنظمة غير الليبرالية على أساس خاص وطارئ، إلا أنه لن يكون بوسعها تشكيل تحد متماسك لليبرالية(٦٦).

ويضيف براون، بأن الأهم من وجهة نظرنا هو معرفة ما هو نوع العلاقات الدولية التي يمكن أن تنطوي عليها سياسة ما «بعد التاريخ». والجواب، على ما يبدو هو أن العلاقات الدولية لن تكون مختلفة بشكل ملحوظ عن العلاقات الدولية التاريخية. إن «نهاية التاريخ» لاتعني أنه لم يعد هناك أحداث تجري في العالم، مثل الحروب والصراعات وغيرها، بل تعني مجرد أنه يتمّ إسباغ أهمية بالغة على تلك

(٦٥) رسول محمد رسول، «نحن ومسألة حوار الحضارات،» **الاتحاد**، ١١/ ١٠/ ٢٠٠١، ص ٣٠.

(٦٦) كريس براون، **فهم العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٢٥٤.

الأحداث، فلن تكون بعد الآن الصراعات أيديولوجية، لكن الصراعات حول المصالح سوف تستمر. وبالخلاصة، فإن «نهاية التاريخ» تبدو مشابهة كثيراً لـ «العودة إلى المستقبل» ـ أي نظام دولي لدول متنافسة بعضها مع بعض وتهتم باستمرار بقائها، وربما تخوض حروباً، ولكن لاتخوض ذلك النوع من الصراع الأيديولوجي(٦٧).

٢ ـ صراع الحضارات

في الواقع، ليس هناك فقط قواسم مشتركة ما بين فوكوياما وصموئيل هانتنغتون، في ما يتعلق بسيادة «الذات»، «الحضارة» الغربية بفكرها وفلسفتها، وقيمها، ونمط حياتها، وإنما أيضاً الإثنان انطلقا في عرض أفكارهما من خلال مقالة في دورية، ثم طوّرا هاتان المقالتان بعد أن غدتا محور اهتمام كل الأوساط السياسية والفكرية، إلى أن ظهرا بصيغة كتب سجلت انتشاراً واسعاً، وترجمت إلى العديد من لغات العالم، إذ يؤكد الأستاذ طيب تيزيني، أنه إذا وضعنا في الاعتبار مقولة فوكوياما حول «نهاية التاريخ» مجسّدة بالنظام الأمريكي الرأسمالي العولمي «السعيد»، أي الذي يستجيب لـ «طبائع البشر»، وأخذنا في حسباتنا ما يقدمه الخطاب الهانتنغتوني حول صراع، أو صدام الحضارات، والأديان «أو الثقافات بالاعتبار الأيدولوجي»، استبان أمر ذو بال يؤسس له كلا المفكرين: لقد سقطت البدائل التاريخية عموماً، وحل محلها نظام اقتصادي اجتماعي وسياسي وثقافي يجيب عن كل ما ينشأ فيه من مشكلات، بحيث يغدو التاريخ مفتوحاً من داخل هذا النظام، ومغلقاً من خارجه . . مع الإشارة الضرورية إلى أن التجمعات التي تتحرك حوله، وتحته، وتعيش أشكالاً غير مثمرة تاريخياً من الصراعات المأتي على ذكرها، بحيث قد تأتي عليها تدميراً أو تفكيكاً(٦٨).

هذا «البديل التاريخي الجديد» الذي يتخذ شخصية محدودة بكونها رأسمالية إمبريالية عولمية، تغدو مجسدة «بالمسيحية المهددة»من أصولية وكونفوشيوسية، الأمر الذي يترتب عليه نمط من التعايش في ما بينها يقوم على الصراع وحده و«الاحتراب»وحده.

يؤكد صموئيل هانتنغتون في بداية مقالته أن سياسات العالم تدخل مرحلة جديدة، وهو ينطلق من فرضية «أن المصدر الجوهري للصراعات في هذا العالم

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(٦٨) طيب تيزيني، ««صراع الحضارات» وما «بعد الحداثة»،» الآداب، العددان ٣ ـ ٤ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)، ص ١١.

الجديد لن يكون بالدرجة الأولى أيديولوجياً أو اقتصادياً، فالانقسامات الكبيرة بين الجنس البشري و المصدر المهيمن للصراعات سيكون ثقافياً. وستبقى الدول القومية صاحبة أقوى دور في الشؤون العالمية. ولكن الصراعات الرئيسية للسياسات الكونية ستحدث بين الدول و المجموعات المنتمية لحضارات مختلفة. وسيهيمن صدام الحضارات على السياسات الكونية، فخطوط الصراع بين الحضارات هي خطوط معارك المستقبل. وسيكون النزاع بين الحضارات أحدث مرحلة في تطور النزاعات في العالم الحديث»(٦٩).

وإذا كانت الصراعات السابقة قد حدثت داخل إطار الحضارات الغربية المسيحية، فإن الصراعات القادمة، وبحسب فريضة هانتنغتون، ستكون ما بين الحضارات الغربية والحضارات الأخرى. وإن أهم صراعات المستقبل سيقع على طول خطوط الصراع الثقافي «أو التمايز» التي تفصل بين هذه الحضارات، وبخاصة ما بين الحضارات «المتناقضة» التي لا يمكن أن تلتقي. ومن هذا التنظير يتوصل هانتنغتون إلى الاستنتاج بأن الحضارة الغربية متجهة إلى الصراع مع الحضارات الإسلامية والكونفوشيوسية، حيث سيتخذ الصراع طبيعة حروب إقليمية قد تؤدي إلى حرب عالمية.

ويؤكد هانتنغتون أن ضعف الدولة القومية كمصدر للهوية، يدفع بالدين أن يتحرك إلى الأمام لسدّ الثغرة من خلال ظهور حركات وجمعيات أصولية في كل الأديان، إذ يؤكد جيل كيبل أن إحياء الدين يقدم أساساً للهوية الذاتية والتزاماً بتجاوز الحدود القومية ويعمل على توحيد الحضارات، الأمر الذي يفضي بحسب ما يخطط له هانتنغتون إلى وصول الصراع النهائي ما بين الغرب والإسلام، مستنداً إلى ما تم طرحه من تصورات لعدد من المفكرين، ومن بينهم المؤلف الهندي أم جي أكبر الذي أكد أن المجابهة القادمة ستأتي تأكيداً من العالم الإسلامي، ومن خلال الاندفاع القوي المتوصل للدول الإسلامية من الغرب، وحتى باكستان سيبدأ الصراع من أجل إيجاد نظام عالمي جديد(٧٠). وقد توصل برنارد لويس، على حد قول هانتنغتون، إلى الاستنتاج نفسه إذ يقول في هذا الصدد: «نحن نواجه حالاً وحركة تفوق مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تنتجها. وهذا لا يختلف عن صدام الحضارات،

---

(٦٩) Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilization» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), and

صموئيل هانتنغتون، «صراع الحضارات،» ترجمة نجوى أبو غزالة، **شؤون سياسية** (بغداد)، العدد ١ (١٩٩٤)، ص ١١٦ ـ ١٢٨.

(٧٠) هانتنغتون، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

وربما كان رد الفعل غير منطقي، ولكنه بالتأكيد الفعل التاريخي ضد ميراثنا المسيحي ـ اليهودي ووجودنا الدنيوي»[٧١]. وإذا كان هانتنغتون قد حدد ملامح العالم بفعل التفاعلات بين سبع أو ثماني حضارات رئيسية، وأهم صراعات المستقبل على طول خطوط الصراع الثقافي الفاصلة بين هذه الحضارات، فإنه يتساءل لماذا سيحدث هذا الصدام؟

أولاً: الفروق بين الحضارات ليست واقعية فقط بل هي أساسية، إذ تتميز الحضارات عن بعضها البعض وفقاً للتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأهم من هذا الدين. وإن هناك اختلافات جوهرية بين هذه الحضارات، هي نتاج قرون خلت ولن تختفي سريعاً. وهي أكثر جوهرية من الفروق بين الأيدلوجيات السياسية والأنظمة السياسية.

ثانياً: هذا العالم آخذ بالتقلص وتزداد التفاعلات بين الشعوب التي تنتمي لحضارات مختلفة، هذه التفاعلات المتزايدة تعمق الوعي الحضاري والإحساس بالفروق بين الحضارات والصفات المشتركة ضمن هذه الحضارات . . . . إن التفاعلات المتبادلة بين الشعوب التي تنتمي إلى الحضارات المختلفة تعمل على تعزيز الوعي الحضاري لشعب ما. وهذا بدوره يعمل على تنشيط الفوارق والضغائن المتجذرة أو التي يعتقد بأنها تمتد إلى عمق التاريخ.

ثالثاً: إن عملية التحديث الاقتصادي والتغيّر الاجتماعي في أرجاء العالم تعمل على فصل الناس عن هويات محلية ذاتية قديمة، وكذلك تضعف الدولة القومية كمصدر للهوية الذاتية، الأمر الذي أدى إلى تحرك الدين وظهور الأصوليات بمختلف أشكالها.

رابعاً: يتعزز نمو الوعي الحضاري بفعل الدور المزدوج للغرب، من ناحية أن الغرب في قمة قوته، ولكن، على أي حال، وربما نتيجة لذلك، تبرز ظاهرة العودة إلى الجذور بين الحضارات غير العربية.

خامساً: المميزات والفروق الثقافية هي الأقل استقراراً، وبالتالي الأقل سهولة، على صعيد البت بالأمور. من الميزات السياسية والاقتصادية في الاتحاد السوفياتي السابق، يستطيع الشيوعيون أن يصبحوا ديمقراطيين والأغنياء فقراء، والفقراء أغنياء، لكن الروس لا يستطيعون أن يصبحوا أستونيين ولا أرمينيين. وفي

---

(٧١) برنارد لويس، «جذور الغضب الإسلامي،» **مجلة الأطلنطي**، العدد ٢٦٦ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠)، ص ٦٠، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

الصراعات الطبقية والأيديولوجية كان السؤال البارز هو: أي جانب نتخذ؟ وفي الصراعات القائمة بين الحضارات، فالسؤال البارز هو: من تكون؟

أخيراً، يبدو أن الإقليمية الاقتصادية آخذة في التزايد، فمن ناحية، المتوقع أن تعزز الإقليمية الاقتصادية الناجمة عن الوعي الحضاري، ومن ناحية أخرى، قد تنجح الإقليمية الاقتصادية فقط عندما تتجذر في حضارة مشتركة[٧٢].

وعلى أساس هذه الأسباب، أو العوامل المتفاعلة في هذا العالم، وبين حضاراته ذات الاختلافات «الجوهرية»، حيث المحرك الأساس هو «الدين»، ومن خلال خطوط الصدع بينها التي حلّت محل الحدود السياسية والأيديولوجية، فإن هانتنغتون ينتهي إلى الإقرار بالصراع الحتمي أو «الصراع الحضاري» ما بين الإسلام والغرب، لأنه بحسب زعمه إن «النزاع امتدّ على طول خط الصدع بين الحضارات الغربية والإسلامية إلى ما قبل ألف وثلاثمئة عام»، وما زال ممتداً وقائماً مع الغرب الاستعماري، الغرب الذي أوجد إسرائيل في وجه الوطن العربي ـ الإسلامي، والمؤكد أن هذه الحروب بين الطرفين بلغت ذروتها في عام ١٩٩٠، بين الغرب والعرب. وإن فتور هذا الصدام العسكري البالغ في القدم بين الغرب والإسلام أمر بعيد الاحتمال، بل إنه قد يصبح أكثر شراسة. لقد تركت «حرب الخليج» شعوراً بالفخر بين بعض العرب لكون صدام حسين هاجم إسرائيل ووقف بوجه الغرب. وكذلك خلقت لدى الآخرين شعوراً بالإذلال والامتعاض من الوجود العسكري الغربي في الخليج العربي، ومن السيطرة الغربية وعدم قدرة هؤلاء على تقرير مصيرهم[٧٣].

وفي الواقع، إن الغرب، ومنذ أن جعل مركزيته هي المعيار في الفكر والوجود، وهو يحاول «اختراع العدو» أو «صنعه»، وتقسيم العالم قسمة أنطولوجية، جغرافية، سياسية، فكرية، أيديولوجية، بل ومعرفية تقوم على شرخ في التفكير لا يستطيع أن يرى الكون إلا من خلال أضداد مزدوجة يحدد كل ضد فيها الآخر ويمنحه هويته. وهذه القسمة يرى فيها الغرب مصالح حيوية لا تشكل أي تهديد للمصالح الأمنية والقومية، قسمة يتربع على عرشها عالم غربي في موقع السيد المتحكم المقرر الآمر الناهي، وعالم آخر يرضى بموقع التابع والمنضوي والثانوي والمنصاع[٧٤].

---

(٧٢) هانتنغتون، المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٧٤) اصطيف، «نقد «صراع الحضارات» نحن والغرب: من «صدام الحضارات» إلى «الشراكة المعرفية»،» ص ٥.

وإزاء ذلك، وبعد زوال الخطر الشيوعي، لابد للغرب أن يحافظ على بقاء هذه القمة، لكي يبقى هو القوة و«الذات» المهيمنة على العالم. لابد إذاً من خلق خصم جديد، أولاً في الوعي الغربي، وهذه مهمة المفكرين والمنظرين الذين كثيراً ما يطلب منهم ذلك بطرح الوعي الغربي، وطرح التصورات والأفكار لتأتي المؤسسة العسكرية الأمنية والإعلامية لإعداد سيناريوهات التنفيذ على أرض الواقع، وذلك من خلال افتعال صراع جديد مع الآخر لتوريطه في نزاع يعزز مناخ المواجهة مادامت حصيلتها مطمئنة، وهي انتصار الأقوى سياسياً واقتصادياً، وعسكرياً، ومعرفياً، أي الغرب[٧٥].

وهذا ما دعا إليه وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر، عندما قال في كتابه الضخم **الدبلوماسية** إن ما تحتاج إليه أمريكا هو تهديد واضح معروف وأيديولوجية معادية، هاتان الخاصيتان من خصائص الحرب الباردة لم تعودا موجودتين[٧٦]، الأمر الذي يتطلب «خلقهما» بالقوة نفسها. من هنا، جاءت طروحات المنظرين الغربيين لتؤسس لهذه المنطلقات الفكرية الأرضية السياسية والعسكرية والأمنية، وتحددت ساحة الصراع الواسعة جيولوجيتيكياً، وتشمل هذه الساحة كل الشرق الأوسط بامتداداته الواسعة من شمال أفريقيا حتى آسيا الوسطى.

وإذا كانت هذه الأفكار والتصورات التي جاء بها هانتنغتون في مقالته المشهورة قد أثارت ردود أفعال متعددة بين منتقدة، ومتحفظة، فإنه سرعان ما عاد، كزميله فوكوياما، بطرح موسع لفكرته الأصلية من خلال الكتاب الذي أصدره عام ١٩٩٦ تحت عنوان: **صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي**[٧٧] مقدماً الكثير من الأدلّة على الصراعات الدائرة، وذلك بهدف إثبات فريضته عن صدام الحضارات، إذ إنه يقسم كتابه إلى خمسة أقسام رئيسية، حيث يناقش بشكل وصفي صورة النظام الدولي السائد، يركز في قسمة الثاني على التحدي الذي يجابه الحضارة الغربية وبشكل خاص من قبل الحضارة الصينية والحضارة الإسلامية، مشدداً على ثلاث عمليات سيكون لها أثر كبير في تغيير توازن القوى الدولية على النحو الآتي: إن الغرب سيشهد انحداراً نسبياً في نفوذه العالمي، وإن الحضارات الآسيوية ستقوي نفسها،

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص٥.

(٧٦) محمد المليلي، «قراءة في سبتمبر،» **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٣٨ (آذار/ مارس ٢٠٠٢)، ص ٢١.

(٧٧) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilization and the Remark of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

وإن الحضارة الإسلامية ستعاني من مشكلة انفجار سكاني. أما في القسم الثالث، فيتناول ظهور النظام العالمي الجديد على أساس حضاري، حيث يناقش الدور المحوري للدولة القائدة داخل كل حضارة. ويتضمن القسم الرابع موضوع صدام الحضارات الذي يطرح من خلاله موضوع التحدي الذي تشكله الحضارات الإسلامية والصينية للحضارات الغربية[٧٨].

وإذا كان التحدي الإسلامي يمثل حيّزاً مهما في كتاب صموئيل هانتنغتون، متشبثاً بما قاله صقر الحوالي، عميد كلية الدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى في مكة، في شريط تسجيل تم تداوله على نطاق واسع «ليس العالم هو الذي يقف ضد العراق، ولكن الغرب هو الذي يقف ضد الإسلام»[٧٩]، فإن هانتنغتون يطرح تصوره لمستقبل الحضارات، ومن خلال مستقبل الحضارات الغربية، حيث إن بقاءها يعتمد على الولايات المتحدة، وعلى أنها حضارة فريدة[٨٠].

وبهذا، فإن كتاب هانتنغتون قد جاء مكملاً لما طرحه سابقاً في مقالته، وكأنه أيضاً دعوة إلى «تعبئة العدد الأكبر من جماهير الدول الأوروبية والأمريكية، وإثارة حماسهم في الانخراط في حروب كولونيالية جديدة، بالشعارات والمبررات نفسها، التي استخدمت في الحروب الصليبية في العصور الوسطى، ولتكون بديلاً جديداً عن العدو القديم، امبراطورية الشر الشيوعية الذي انتهى مفعوله كملاط أو غراء يضم جماهير البسطاء المقهورين في بلدان الغرب إلى موقف موحد يخدم أصحاب الاحتكارات»[٨١]، الأمر الذي يدفع إلى الواجهة الدور المنتظر الذي يفترض أن يلعبه حلف الناتو.

في مسألة «صدام الحضارات» والتي كانت محط نقاش في مجلة **المنابر والنصوص الرمزية** *(Tribunes et de cryptage)*، حيث تم التأكيد أن «صدام الحضارات» لم تكن نظرية بسيطة حول تطور العلاقات الدولية. إنها برنامج أنشأ في داخل مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة، وفي الأمن الوطني، وهو مرتبط بالمجتمع الصناعي العسكري الموجّه نحو خلق عدو استراتيجي وهمي ودائم، لتبرير

---

(٧٨) انظر عرض نجيب غضبان لكتاب: صموئيل هانتنغتون، «صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، ص ١٣٨ ـ ١٤٥.

(٧٩) غسان سلامة، «الإسلام والغرب،» في: صموئيل هانتنغتون، **الإسلام والغرب: آفاق الصدام**، ترجمة مجدي شرشر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ٣٣.

(٨٠) هانتنغتون، «صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي،» ص ١٤٠.

(٨١) اصطيف، «نقد «صراع الحضارات» نحن والغرب: من «صدام الحضارات» إلى «الشراكة المعرفية»،» ص ٦.

الاعتمادات العسكرية المتزايدة وتحفيز مبدأ التدخلية العسكرية في المناطق ذات الاحتياطيات البترولية الهائلة، وسهلة الاستخراج والاستثمار. وحول هذه القاعدة، فقد تم ابتداع، وبشكل مخادع، مؤامرة إسلامية عالمية واسعة، في حرب ضد «الغرب». واعتبرت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بمثابة إعلان حرب ذات آلية استراتيجية مساوية للحرب الباردة، وإن «القاعدة» تمثل تهديداً مشابهاً لما كان يمثله الاتحاد السوفياتي «لابل أكثر خطورة» على النظام الدولي. وهذه المبررات قد تم تضخيمها في الخطاب المهيمن على العولمة الاقتصادية، في الرؤية الأيديولوجية للكتاب المقدس، المبررة في الوقت نفسه لاقحام القانون الدولي، وتحديد الحريات للمواطنين، وتبني النموذج الاقتصادي الأنغلو ـ سكسوني، حيث إن القرن الحادي والعشرين قدم في الوقت نفسه «الفرص الجديدة»، ولكن أيضاً «المخاطر الجديدة». وعليه، فإنه يجب على العالم التكيّف مع التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين، وهو الشعار الذي ما زال قرّاء مجلة المنابر يطالعونه[٨٢].

ويبدو أن وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس تواكب إعلاء مبادئ سياستها الخارجية والتي تنسجم مع الأيديولوجية المهيمنة، محذرة من «الخطر الإسلامي» وصدام الحضارات. وأكدت أن العالم اليوم تغير جذرياً، وأن المخاطر المنتشرة في العالم لم يكن مصدرها الدول. لكن الخطر يأتي من الشبكات الإرهابية، المنتشرة في الدول الضعيفة أو المارقة. وإن هذا يدفع إلى التقليل من أهمية سيادة الدول في النظام الدولي، لأنه من المفروض العمل والتصرف بدلاً من الدول الضعيفة. وعليه، فإن الدور الذي ينتظر حلف الناتو كبيراً والذي يجب أن يتكيّف مع هذه التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين، أي أنه يجب أن يتحول إلى ماكينة في خدمة مصالح الولايات المتحدة بمواجهة الأعداء الجدد[٨٣]، إذ إن مؤتمر الدوحة الذي عقد في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، حول دور حلف الناتو في أمن الخليج العربي قد صبّ في هذا الاتجاه المحدد. وسيتم توضيح ذلك بصورة أكثر تفصيلاً، في تناول المعادلة الأمنية الجديدة في المنطقة بعد احتلال العراق، في القسم الثاني من الكتاب.

---

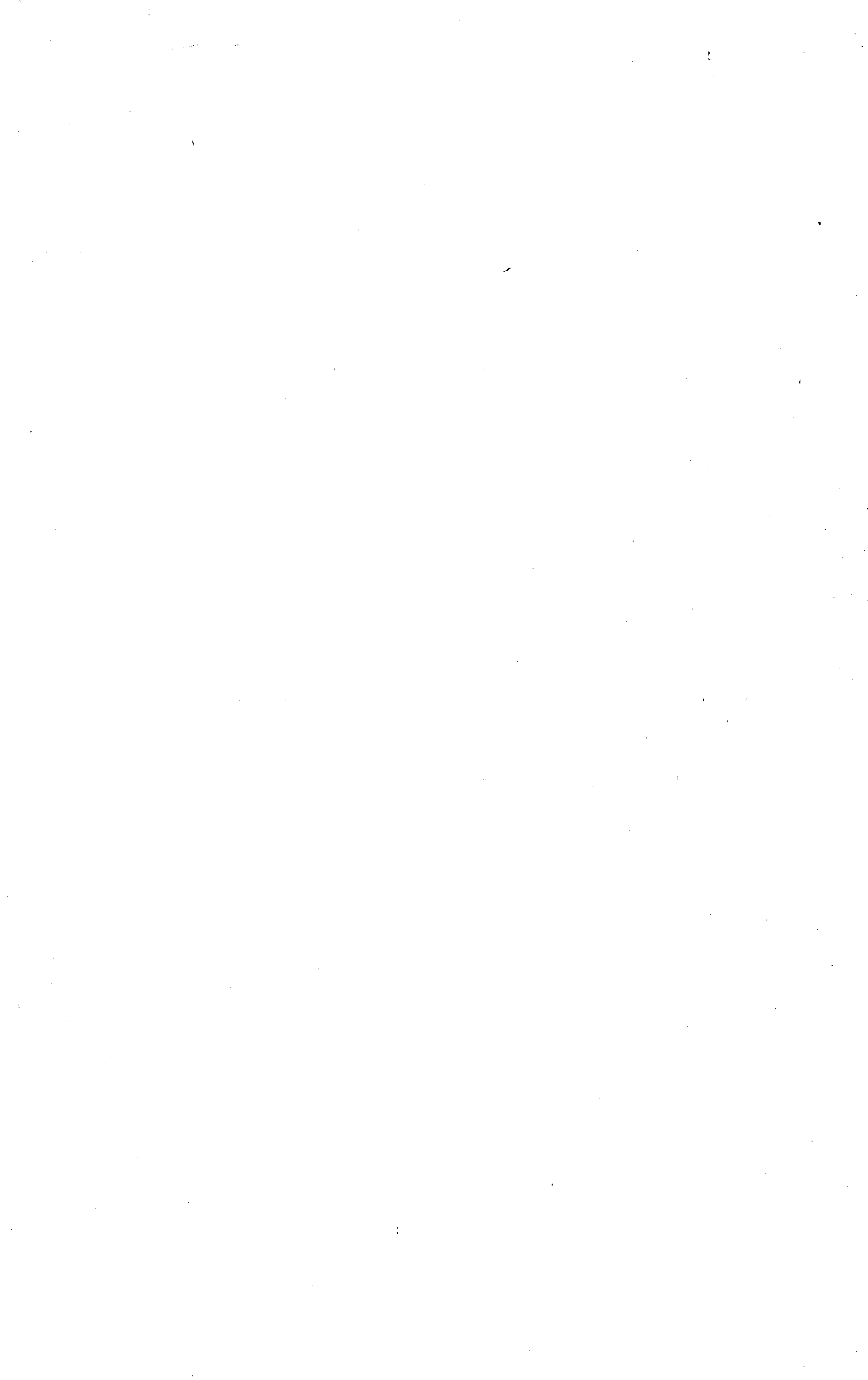
(٨٢) «L'OTAN a' l' heure du «choc des civilizations»,» *Tribunes et de cryptage* (14 December 2005), <http://www.voltairenet.org/article132524.html>.

(٨٣) المصدر نفسه.



القسم الأول

الرؤيـة الأوروبيـة ـ الأمريكيـة
لعالـم مـا بعـد الحـرب البــاردة



تمهيد

لم يجفّ بعد حبر الوثائق التي وقعها الرئيسان السوفياتي ميخائيل غورباتشوف والرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، في قمة مالطا العائمة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، ويعلنان طيّ صفحة الحرب الباردة بين أكبر معسكرين عرفهما التاريخ البشري، من ناحية ترسانتهما العسكرية والنووية والصاروخية، حتى ظهرت بوادر بروز نظام دولي جديد، ليس في القواعد والمبادئ التي تختلف عما كان سائداً في محيط العلاقات الدولية، حيث الاستقطاب الثنائي، والتوازن الدولي، والدور شبه الغائب للأمم المتحدة بفعل حق النقض الفيتو، المنظم لآلية التصويت في مجلس الأمن، وإنما نظام «جديد» مُن ناحية اختفاء الأيديولوجية الاشتراكية المنافسة للأيديولوجية الليبرالية الغربية التي أعلنت «انتصارها» بحسب أطروحات فوكوياما. وإذا كان هذا النظام كما سنرى في الصفحات القادمة، قد مرّ بمحطات أساسية، فإن المحطة الأولى كانت حرب إخراج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١، في ظلّ تحالف دولي كبير جمع الشرق والغرب، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، وألحقت بركبه بعض الأنظمة العربية لحسابات قطرية طبيعية، «ومصالح شخصية مالية»، حيث الغطاء الدولي تحت إطار «الشرعية الدولية»، وهو المفهوم الذي احتل مساحة واسعة من النقاش بين فقهاء القانون الدولي والمختصين في التنظيم الدولي.

وما بين سير قطار النظام الدولي في محطات الحرب الصومالية، حيث «عودة الأمل» الغائبة لإدارة بوش الأب وفشله في تجديد ولايته الثانية، وخسارته أمام بيل كلينتون، ومحطة الحرب اليوغسلافية تحت حجة إنقاذ مسلمي البوسنة ووقف الحرب الأهلية، بدأ التحالف الغربي يتفكك شيئاً فشيأ، حتى إن أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها الإقليمية الدولية، وما أنتجته من دمار هائل وضحايا بشرية، لم تمكّن الولايات المتحدة من الحفاظ على التعاطف الدولي إلا لإيام معدودة جداً، إذ بمجرد أن أعلنت الولايات المتحدة حربها على أفغانستان، تحت شعار «مكافحة

الإرهاب»، من دون تفويض من الأمم المتحدة، من خلال الرسالة التي بعث بها جورج بوش الإبن إلى مجلس الأمن، في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، يشير فيها إلى أن الولايات المتحدة وطبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، قررت الدفاع عن نفسها في هذا الحرب والتي رفض الحلفاء الأوروبيين المشاركة في تلك الحرب، حتى عاد من جديد الحديث عن «الشرعية الدولية»[1]: قواعد القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، ليأتي الغزو الأمريكي للعراق الذي شكل، ليس فقط نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية والتوازن الدولي، وإنما خرقاً واضحاً للشرعية الدولية في كل كلمة من كلماتها، ومبادئها، وخصوصاً للمادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وتحت حجة البحث عن أسلحة التدمير الشامل وإسقاط النظام الدكتاتوري. لقد دشنت الحرب فعلا ولادة عالم جديد، يختلف كثيراً عن ما أفرزته قمة مالطا العائمة، لانفراد الولايات المتحدة بسلطة القرار السياسي الدولي، وأضحت تعاني من انفراط القوة أو ما يطلق عليه من القوة الخارقة (Super Power).

وإذا كانت العلاقات الدولية ومنذ أن أصبحت الدولة القومية الفاعل الرئيسي، تتميز بالتنافس والصراع، فإن ما حصل بعد ٢٠٠١/٩/١١ قد أشّر على سمة جديدة، هي هيمنة القطب الواحد. وإن سياسة القوة والتهديد باستخدامها، وتوظيف الأمم المتحدة بمجلس أمنها كأداة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية، وتعميم استراتيجيتها الكونية، من خلال تبني القوانين القومية الخاصة التي شرعها الكونغرس باعتبارها قرارات دولية كما حصل في قانون محاسبة العراق الذي تحوّل

---

(١) تأتي الشرعية من الاقتناع بأن الدولة تتصرف في حدود القوانين الدولية أي أن تصدير هذه التصرفات عن كيان يتمتع بسلطة معترف بها وأن لا يخرق القوانين والأعراف الدولية ويبقى في النهاية أن الشرعية تنبع أيضاً من الرأي العام وتشير الدراسات الخاصة بالقانون الدولي إلى أن هناك أربعة أركان للشرعية الدولية:

أ ـ سيادة مبدأ عدم استخدام القوة العسكرية في حل المشاكل الدولية إلا في حالة الدفاع عن النفس طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ب ـ الالتزام بالأعراف والقوانين الدولية في الحكم الدولي لجميع الأطراف المتنافرة.

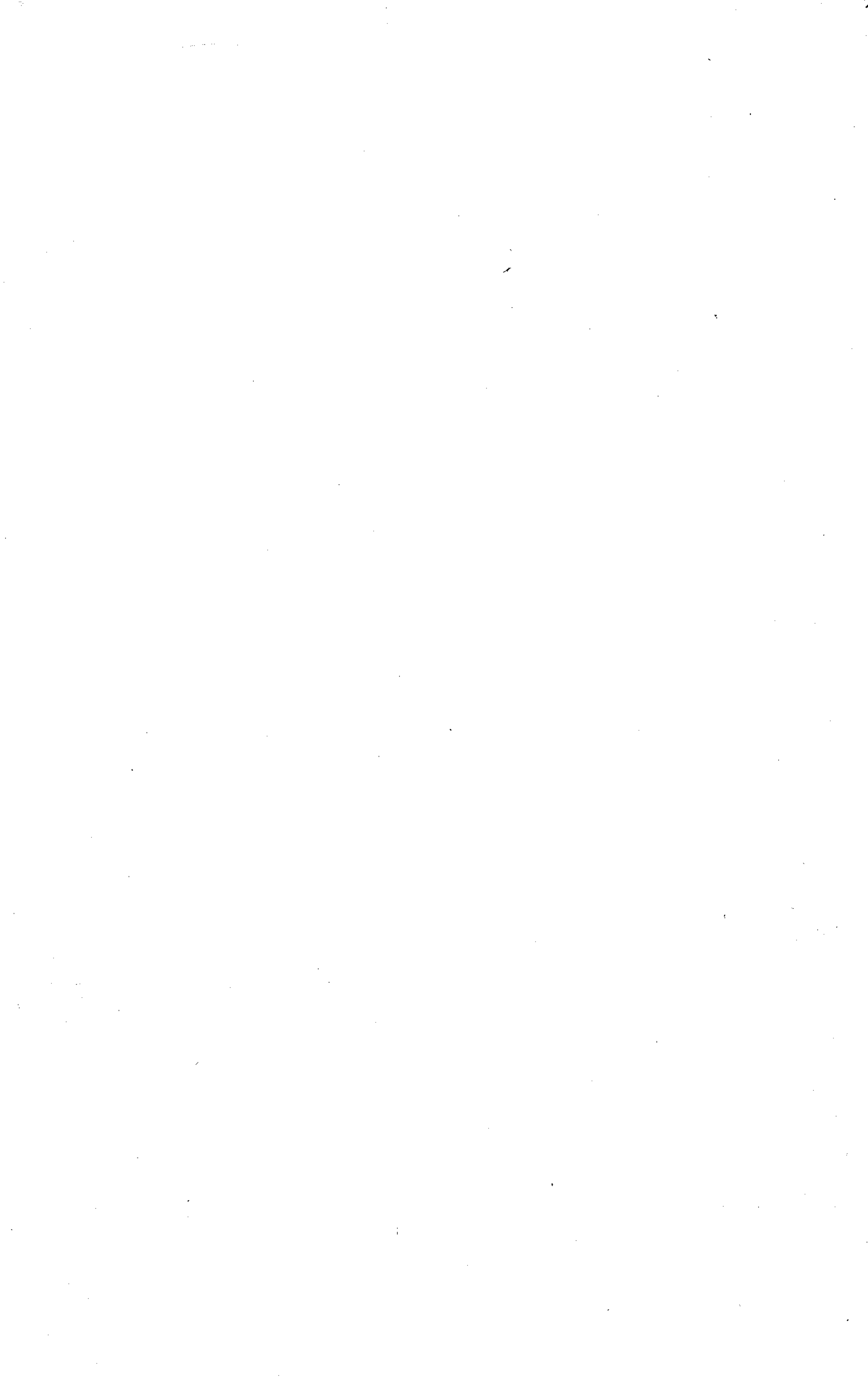
ج ـ الالتزام بنصوص القانون الدولي ودستور الأمم المتحدة.

د ـ المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

انظر في ذلك: هدى راغب عوض، «الشرعية الدولية وإدارة بوش الجديدة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٣٢١ ـ ٣٢٣، نقلاً عن: Robert W. Tucker and David C. Hendrickson, «The Sources of American Legitimacy,» *Foreign Affaires*, vol. 83, no. 6 (November-December 2004).

إلى قرارات الحظر الاقتصادي، وكذلك قانون مكافحة الإرهاب الذي تحول إلى عمولة الأمن القومي الأمريكي، حيث القرار ١٣٧٣/ ٢٠٠١، وكذلك قانون محاسبة سوريا الذي تحول إلى القرار ١٥٥٩، ومن ثم إلى إصدار القرار ١٦٣٦/ ٢٠٠٥.

مقابل ذلك، لا بد لنا من التأكيد، وفي ضوء معطيات الواقع الدولي ومجريات الأحداث، منذ سقوط جدار برلين وحتى الوقت الحاضر، أنه كلما بلغ التنافس والصراع مستوى معيناً، تقاطعت عنده المصالح بين القوى الكبرى الفاعلة في محيط العلاقات الدولية، كما أدى ذلك إلى بروز محاور واستقطابات جديدة مناهضة للقوة المهيمنة وهو ما تمثل في الموقفين الروسي والأوروبي، ونظرتهما الخاصة إلى عالم ما بعد الحرب الباردة والأحداث والأزمات الناشبة.



الفصل الأول

الرؤيـــة الأوروبيـــة للعلاقـــات الدوليـــة

مقدمـــة

لقد أرست الدول ـ القومية في أوروبا منذ عام ١٦٤٨، وبعد حرب الثلاثين عاماً، أساساً وقواعد للعلاقات في ما بينها، نصت من بين ما نصت عليه، على الأسلوب الدبلوماسي والتفاوض والحوار، لحل المشاكل والقضايا الدولية الناشبة في ما بينها، والحفاظ على سيادة الدولة القومية باعتباره شيئاً مقدساً لا يجوز المساس به، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الأزمات بالطرق السلمية، وصيانة السلم والأمن في القارة. إلا أن هذه المبادئ لم تفهم منها الدول القومية الأوروبية، غير مفهوم تعزيز قوتها ونفوذها، الأمر الذي أدى إلى أن يصبح التوازن الدولي الذي أرساه «وستفاليا» سرعان ما اختل بحروب طاحنة بسبب الخلافات السياسية والقومية. إن الدعوة التي انطلقت منذ عصر النهضة لتقنين القواعد الدولية، تستهدي بها الدولة القومية في علاقاتها، في قانون دولي واجهت صعوبات كبيرة، ليس فقط بسبب المطامع التوسعية لهذه الدولة أو تلك، وإنما للتضارب الحاصل في الأفكار الفلسفية والسياسية، التي طفحت إلى سطح الأحداث والواقع السياسي الأوروبي، إضافة إلى الانشقاق المسيحي والصراعات ما بين الكاثوليك والبروتستانت، فخلال هذه الفترة، وقّعت «معاهدة أوترخت ١٧١٣» التي أقرت مبدأ توازن القوى، مروراً بالثورة الفرنسية، فقد كانت العلاقات الدولية بين الدول القومية منحصرة في إطارها التاريخي الدبلوماسي، وذلك بسبب الصراعات الحادّة بين القوى الأوروبية الناهضة وخصوصاً في فرنسا وألمانيا، من أجل الهيمنة على أوروبا، والانفراد بالمنافع الاستعمارية[١].

---

(١) كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٧٩) ص ١٢.

لذلك، فإن الحرب العالمية الأولى وما آلت إليه من دمار شامل، لحق بالدول الاستعمارية نفسها ومستعمراتها، وحدث تدهور اقتصادي ومالي دفعها إلى البحث عن علاقات دولية جديدة، «قائمة على السلم والأمن الدوليين»، حيث إن نظام توازن القوى التقليدي، الذي أرساه «مؤتمر فرنسا لعام ١٨١٥» لم يعد ملائماً أو منسجماً مع المعطيات الدولية، مِا أدى إلى بروز، ليس فقط، قوى جديدة في الهرم الدولي مثل الولايات المتحدة، وبروز مبادئ ولسن الأربعة عشر السلمية، وإنما أهم العوامل المحركة للسياسات الخارجية، والصراع، والاستقطاب الذي أنتجته الحرب، ما أدى إلى انهيار هذا النظام حيث التناقض الجديد في رحم النظام الرأسمالي.

وإذا كان نظام توازن القوى الأوروبي قد انهار في الحرب العالمية الأولى والذي كان قائماً لأقل من ثلاثة قرون، ولم يستطع منع الدول الأوروبية من تسوية المشاكل، إلاعن طريق الحرب، فإن سلام عصبة الأمم، ومبادئ ولسن لم تشهد نظاماً دولياً مستقراً، إذ لم يجف بعد حبر وثائق فرساي، حتى أخذ الشعور بالثأر والانتقام يتصاعد من مداخن أوروبا الصناعية، وبخاصة في ألمانيا التي وظّفت كل طاقاتها الصناعية والاقتصادية للمجهود الحربي، وغسلت عار فرساي ونتائجها. وفي سنوات مابين الحربين العالميتين، اختمرت وتبلورت الأفكار السياسية الأوروبية التي تدعو إلى الأمن والتعاون ونبذ سياسة القوة المخيّمة على العلاقات الأوروبية، وعدّت من بين أخطر السياسات القائمة تلك التي بشرت بها المدرسة الواقعية البازغة في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، لكي تعطي التبريرات الكافية لسياسة الحرب والتوسع الألماني، على الرغم من أن «اتفاقية باريس ١٩٢٨» قد أكدت مبدأ تحريم اللجوء إلى الحرب لحسم المنازعات الدولية، وضرورة حسمها بالطرق السلمية، وبخاصة بعد أن اعتقد الأوروبيون، من مفكرين ومختصين وساسة، أن القوة لاتعدّ الضمانة الأكيدة للسلام والأمن، وأن الدولة القوية ليست آمنة بالضرورة.

لقد عاد عهد القوة الألمانية إلى مسرح الأحداث والسياسات الأوروبية مرة أخرى، بعد حرب ١٨٧٠ التي أشّرت على مغيب النفوذ الفرنسي، وإن كانت حرب ١٩١٤، قد حطمت كل ما شيّده بسمارك من تعديلات على توازن القوى، إلا أن هتلر لم يكن بتلك العقلية السياسية والعسكرية التي اتسمت بها شخصية بسمارك، في ما إذا قورنت حال الوضع الألماني بقوته الاقتصادية والصناعية العملاقة في منتصف القرن العشرين، بتلك الحال التي كانت فيها ألمانيا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. لقد انهار نظام الأمن الجماعي الذي أوجدته عصبة الأمم، في حمى سباق التسلح والمشاكل الإقليمية والقومية. وبدلاً من أن تعلن فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ولادة نظام دولي جديد، قائم على المصالح المتبادلة والأمن المستقر

الدائم، تبدلت سريعاً مواقع القوة في العالم، وحل محل التوازن التقليدي السابق، توازن الرعب، والصراع الأيديولوجي الذي أشعل الحروب الإقليمية في ساحات أخرى من العالم الثالث، وبعيداً هذه المرة، عن الساحة الأوروبية التي خيّمت عليها الحرب الباردة لأكثر من نصف قرن، ولكن من دون أن تطلق طلقة واحدة.

وفي الواقع، فإن النظام الدولي الذي كان يعاني من ظاهرة عدم الاستقرار منذ «مؤتمر فيينا عام ١٨١٥»، بقي يعاني منها حتى في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليس فقط على مستوى التسلح والصراع الأيديولوجي، وإنما على مستوى التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية. ولقد أدركت القوى الأوروبية هذا الوضع الدولي، وانتهجت لنفسها مسارات جديدة في البناء الاقتصادي والسياسي، في الوقت الذي عزّزت من روابطها الأطلسية، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة، آخذة بنظر الاعتبار التحولات الجذرية في السياسات الدولية، وخصوصاً أن التبدل في توزيع القوة حتّم على القوى الأوروبية التي تراجعت إلى الخلف، أن تعيد تقويم حساباتها السياسية والاستراتيجية وفقاً للأوضاع الدولية الجديدة، حيث الاستقطاع الثنائي، القائم على الصراع الأيديولوجي وبالشكل الذي لم يشهده محطّ العلاقات الدولية من قبل. وتأسيساً على ما تقدم، وبغية تسليط الضوء على الرؤية الأوروبية للعلاقات الدولية، فإن هذا الفصل ارتكز على محورين، **الأول**، «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي»، كإطار للأمن الجماعي المتبادل الذي سعت الدول الأوروبية إلى بنائه في منتصف عقد السبعينيات، في الوقت الذي وصل فيه بناءها للبيت الأوروبي إلى مراحله الأخيرة، **والثاني** الدور المنتظر من الأمم المتحدة في ترسيخ السلم والأمن الدوليين.

أولاً: مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي كإطار للأمن الجماعي المتبادل

من دون شك، فقد كانت الحرب العالمية الثانية الدرس البليغ والأخير الذي وقف عنده الأوروبيون، وقفة تأمل ودراسة عميقة، وخصوصاً أن هذه الحرب لم تؤد فقط إلى دمار أوروبا ووضع حدّ للهيمنة البريطانية والفرنسية، وإنما وضعت كل أوروبا الغربية تحت الهيمنة الأمريكية، وأصبح الدولار عملة الاحتياطي الدولي، والأكثر تداولاً في العالم، فأعادت أمريكا صياغة نظام النقد الدولي وفقاً لمصالحها الحيوية[٢].

لقد كان الإدراك السياسي الأوروبي قد تبلور لديه، أنه من الصعب على الدول

---

(٢) رمزي زكي، «هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية؟،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٨ (آب/ اغسطس ١٩٩٠)، ص ١٠.

الأوروبية التي انهكتها الحرب وكبلتها قيود «مشروع مارشال»، أن تجاري الأوضاع الدولية الجديدة ولا بد من خيارات جديدة تخلط ما بين السياسة والاقتصاد، وبعيداً عن الاتجاهات العسكرية والتسلح المفرط الذي يستنزف الميزانيات، ويبدد الطاقات. ولذلك، فإن أفضل الطرق لإحلال الأمن وتوحيد القارة، وعدم تكرار ما حصل من سياسات خاطئة ومطامع قومية في فترة ما بين الحربين، هو طريق التكامل الاقتصادي أو الاندماج الإقليمي. ولتحقيق ذلك، بدأ المختصون والسّاسة الأوروبيون يبحثون في الجهود السابقة التي انطلقت نحو هذا الهدف، وإن اختلفت في المسارات المؤدية إلى ذلك، إذ إن دعوة الكونت النمساوي كودينوف كاليرجي عام ١٩٢٣ لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، وكذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي بريان في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٩ إلى قيام اتحاد أوروبي، في إطار عصبة الأمم المتحدة، شكلت الخطوات الأولى لتمهيد الطريق وتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية[٣].

وقد انطلقت الجهود لترتيب البيت الأوروبي عام ١٩٤٨، حيث تم تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، و«اتفاقية بروكسل للتعاون العسكري» بين فرنسا وبريطانيا ودول البينولوكس (بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ). وفي عام ١٩٤٩ تمّ إنشاء مجلس أوروبا في السنة نفسها التي أنشئ فيها حلف شمال الأطلسي، لتتوج هذا الجهود في تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، حيث تمّ التوقيع على معاهدة الإنشاء في نيسان/ أبريل ١٩٥١، لتحقيق طموحات روبرت شومان، وزير خارجية فرنسا الذي كان الأب الروحي للاندماج الأوروبي. وأخذت أوروبا تنتقل من خطوة إلى أخرى، من مشروع إلى آخر، حيث جماعة الدفاع الأوروبي التي بذرت أول بذرة خلاف مع الضفة الأخرى للأطلسي في صدد الحرب الكورية التي رفضت الدول الأوروبية الاشتراك فيها، وبخاصة فرنسا[٤]، إلى أن وصلت إلى المحطة الرئيسية، وليس النهائية، وهي «معاهدة روما لعام ١٩٥٧» التي أعلنت تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وإذا كانت المجموعة قد أخفقت في عقد الخمسينيات والستينيات في التوصل إلى بلورة اتفاق أوروبي في المجال السياسي والعسكري، فإن ذلك كان تحت وطأة كثافة الصراع الأيديولوجي المحتدم بين موسكو وواشنطن، ابتداءاً من الحرب

---

(٣) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

الكورية، وتأسيس حلف وارسو، والتدخل في هنغاريا ١٩٥٦، والثورة الكوبية في عام ١٩٥٩، وبناء جدار برلين عام ١٩٦١، وأزمة الصواريخ عام ١٩٦٢، وانتهاءاً بربيع براغ عام ١٩٦٨.

وإذا كانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تحت ظل الزعامة الفرنسية، قد عبرت عن معارضتها للسياسة الأمريكية في إطار الصراع بين الشرق والغرب، برفضها قبول المجموعة لعضوية بريطانيا في حياة الرئيس الجنرال ديغول، وعدم تأييد التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام، إلا أن ما قامت به باريس من سياسة التقارب مع الشرق والاعتراف بالصين وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع عدد من دول أوروبا الشرقية، قد أدى إلى اتساع مسافة التباعد بين الأوروبيين والأمريكيين. وقد ترافق ذلك مع انتهاج ألمانيا الغربية برئاسة المستشار فيلي برانت سياسة الاتجاه شرقاً (Ostpolitik)[٥] التي وضعت الأسس للانفراج الدولي والقبول بالوضع الذي أوجدته «اتفاقيات بوتسدام» عام ١٩٤٩ بإنشاء الألمانيتين[٦]، والانطلاق نحو توحيد الحدود الأوروبية لالتقاء الشرق والغرب، في مؤتمر مشترك تحت اسم «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي». بهدف تقريب وجهات النظر بين المعسكرين، وتأسيس الأرضية التي من شأنها إقرار مبدأ التفاوض والحوار في مناقشة القضايا والأزمات الإقليمية والدولية، والتوصل إلى حلول مشتركة.

ولقد انتهجت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومن خلال مراحل تطورها التدريجي وبناء مؤسساتها الاندماجية، مبدأ العمل المشترك، الأمر الذي نظر إليه الأمريكيون بنوع من التحفظ وأحيانا الانتقاد، إذا ما قورن بالسياسة التي دأبت الولايات المتحدة على انتهاجها في معالجة القضايا الدولية والإقليمية[٧]، فالميثاق الأوروبي الذي أقر مبدأ الإجماع في معالجة كل القضايا داخل المجموعة، انسحب على العلاقات الخارجية للمجموعة، وإن كانت غير متجانسة إلى الدرجة التي لا يمكن القول بأنه كانت هناك سياسة أوروبية خارجية موحدة، إلا أن ما أنجزه الأوروبيون في مستوى «مؤتمر الأمن والتعاون»، يشدّد على نقلة كبيرة في علاقات الشرق

---

(٥) ناظم عبد الواحد الجاسور، **ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٧٩ (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٢٥.

(٦) انظر: المصدر نفسه، ص ١٩، و Joseph Ravan, «Une ou deux citoyennetés,» *L'Express*, 26/10/1984, p. 54.

(٧) انظر: John van Oudenaren, «What is Multilateral?,» *Policy Review*, no. 117 (February 2003), and: **السياسة الدولية**، العدد ١٥٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، ص ٣٥٧.

والغرب، وتحول في مستوى العلاقات الدولية، من حال الصراع، إلى التفاوض والحوار، وبخاصة ما حصل على مستوى التوصل إلى اتفاقيات نزع الأسلحة الباليستية، وتخفيص الترسانات النووية، وكذلك إرساء الخطوة الأولى نحو تشييد ما يمكن أن يطلق عليه مفهوم «الأمن الجماعي»، مضافاً إلى حقيقته الأمم المتحدة في هذا المجال، كإطار دولي ومنتظم عالمي للوحدات السياسية الدولية «كما سنلاحظ في البحث الثاني» .

وإذا كان من مقتضيات الأمن الجماعي، تأكيد على مبدأ أن السلام لا يتجزأ، وضرورة التزام الدول بقواعد القانون الدولي وقيم السلام العالمي، وحق الشعوب في حق تقرير مصيرها، واختيار نظمها السياسية بما يتلائم مع خصائصها الوطنية والقومية، فإن الهدف الأوروبي كان في حقيقة الأمر التقليل من التأثير الأمريكي - الأطلسي في الشؤون الأوروبية. وإذا كانت أوروبا قد استطاعت أن تجتاز ربع قرن من دون حرب، على الرغم من غيوم الحرب الباردة الملبدة فإن ذلك قد ساهم في ترسيخ مفهوم الأمن الأوروبي الشامل، بوصفه جزءاً من الأمن الدولي. إن إشاعة السلم في أوروبا وضمانه بالاتفاقيات والمعاهدات، وتأكيد فضّ المنازعات بالطرق السلمية، وعدم التهديد باستخدام القوة، وبناء علاقات أوروبية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة والاستقلال، قد أفضت إلى تسريع الجهود نحو عقد مؤتمر الأمن الأوروبي[٨].

١ ـ مؤتمر هلسنكي ١٩٧٥

قبل التوصل إلى الصيغة النهائية لانعقاد «مؤتمر هلسنكي» على مستوى رؤساء الدول والحكومات الأوروبية، إضافة إلى كندا والولايات المتحدة، فإن الطريق إلى هلسنكي قد مرّ بمحطات عديدة وتتطلب جهوداً دبلوماسية ومفاوضات شاقّة، ليس فقط مع المعسكر الاشتراكي، وإنما أيضاً في إطار التحالف الغربي، حيث المواقف والسياسات المتعارضة ومصالح كل دولة ورؤيتها للسياسة الدولية.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد وضعت شروطاً لانعقاد المؤتمر، وصفت في حينها بأنها تمثل رفضاً أمريكا مبطناً للتوجه الأوروبي (يوسع في هذه النقطة)، فإن الموقف البريطاني على الرغم من تبعيته للسياسة الأمريكية، إلا أن لندن اشترطت الموافقة الأطلسية الجماعية، حيث وضعت علاقاتها مع الولايات المتحدة والناتو في

(٨) إسماعيل صبري مقلد، «الأمن الأوروبي والتعاون السلمي،» **السياسة الدولية**، العدد ٣٢ (نيسان/ أبريل ١٩٧٣)، ص ٥٢.

أولى اهتماماتها. ويبدو أن ألمانيا الغربية ومن خلال اتفاقية عام ١٩٧٣ مع ألمانيا الديمقراطية قد أنجزت المهمة الواقعية لسياسة «الاتجاه شرقاً» التي اعترفت بحقيقة وجود الدولتين ولو إلى حين، فإنها هدفت إلى إنهاء المواجهة بين شطري أوروبا، طالما أن الأرض الألمانية بشرقها وغربها كانت ساحة الصراع وخط التمّاس المباشر بين المعسكرين[٩]. بالنسبة إلى باريس التي واصلت النهج السياسي الذي اختطه الجنرال ديغول، فقد أدركت في عهد الرئيس جورج بومبيدو أن هذا المؤتمر، هو الفرصة التي يتمّ من خلالها «احتواء المشكلة الألمانية»، وإيجاد عناصر إضافية أوروبية معارضة للسياسة الأمريكية ومبررات وجودها العسكري.

لقد كانت أولى محطات «مؤتمر الأمن الأوروبي»، الاجتماع الذي عقد في هلسنكي على مستوى وزراء خارجية الدول الأوروبية الشرقية والغربية، إضافة إلى الاتحاد السوفياتي وكندا والولايات المتحدة للفترة من ٣ إلى ٧ تموز/ يوليو عام ١٩٧٣.

وقد واجه المؤتمر صعوبات كبيرة في ما يتعلق بتحديد جدول الأعمال لمؤتمر القمة، وبرزت الخلافات، ولا سيما في المسائل الأمنية والعسكرية، وكذلك في مسائل حقوق الإنسان والحريات، وانتقال الأشخاص بين المعسكرين ومقابل ذلك، فإن المعسكر الشرقي قد بلور موقفه الموحد في صيغة موحدة للتباحث مع الأطراف الغربية تركزت على:

- توسيع وتدعيم التعاون الثقافي وتبادل المعلومات.

- تكوين لجنة استشارية للأمن والتعاون.

- وضع الأسس العامة للأمن الأوروبي والعلاقات بين الدول الأوروبية على أساس التكافؤ في السيادة.

- عدم التهديد بالقوة واستخدامها، واحترام الحدود ووحدة الأراضي.

- تسوية الخلافات بصورة سلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

- مساواة الشعوب وتعاونها وتنفيذ التزامات القانون الدولي.

- توسيع الاستشارات السياسية والصلات المتبادلة بين الدول، في جميع الميادين التجارية والاقتصادية والثقافية.

---

(٩) الجاسور، **ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية،** ص ٢٤.

ـ تحسين الوضع السياسي في أوروبا، وتخفيض التوتر العسكري عن طريق تقليص ونزع السلاح وبناء جو من الاستقرار والثقة في أوروبا[١٠].

لقد أفضى مؤتمر وزراء الخارجية إلى تشكيل لجان ثلاث انفردت لمعالجة الملف الأمني، والتعاون الاقتصادي، والحريات وحقوق الإنسان والتعاون الإنساني. ومن خلال التوصيات التي رفعتها كل لجنة، تمّ الاتفاق على خمس نقاط أساسية، تشكل الأرضية القوية للانطلاق بالمؤتمر نحو الأهداف المستقبلية، والتي انصبت على:

١ ـ مبدأ الأمن والتعاون الأوروبي.

٢ ـ تعزيز الانفراج السياسي من خلال الانفراج العسكري.

٣ ـ تعزيز التعاون في المجالات كافة من دون أي عقبات.

٤ ـ اعطاء الأولوية لمسألة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، والتعاون الإنساني.

٥ ـ ضرورة أن يكون للمؤتمر قاعدة موسعة، ودورية في القارة[١١].

وعلى الرغم من أن هذه القوميات الموحدة قد واجهت صعوبات جمة قبل الاتفاق على طرحها على مؤتمر القمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، إلا أن ما عزّز من استمرارية الجهود في عقد المؤتمر والتصديق على وثائقه الأساسية، هو أن سياسة الانفراج مابين موسكو وواشنطن أخذت مديات واسعة ومسارات طويلة، لايمكن التراجع عنها، إضافة إلى أن الإقرار بمبدأ نبذ «تغيير الحدود»، الشرط التالي الذي طرحته دول أوروبا الشرقية، قد عزز من إجراءات الثقة أيضاً، وعبر عن رغبة كل الأطراف في عقد مؤتمر القمة الذي اعتبر حدثاً تاريخياً في انعقاده في ٣٠ ـ ٣١ آب/ أغسطس ١٩٧٠. وفي الواقع، فإن ما لم يحققه الأوروبيون في إرساء صيغة مقبولة للجميع في إطار مفهوم الأمن على مستوى الأمم المتحدة التي أضحت مشلولة بسبب حق النقض الفيتو في مجلس الأمن والصراع الأيديولوجي للنظامين الرأسمالي الاشتراكي، حيث الساحة الواسعة في دول العالم الثالث في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط والقرن الأفريقي وأمريكا اللاتينية وقمّتها البحر الكاريبي، حيث الثورة الكوبية، تحقق بانعقاد مؤتمر هلسنكي الذي اعتبر إنجازاً أوروبياً كبيراً، ليس في مسيرة

---

(١٠) نوار محمد ربيع، «اتجاهات الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة: دراسة في الأمن الأطلسي والمتوسطي،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٤١، وحسن بكر أحمد، «مؤتمر الأمن والتعاون الأمريكي: بؤرة الانفراج الدولي،» **الفكر الاستراتيجي العربي** (معهد الإنماء العربي)، العدد ٣١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢).

(١١) ربيع، المصدر نفسه، ص ٤١.

الانفراج الدولي ما بين الشرق والغرب فقط، وإنما أيضاً في إيجاد الأسس الواقعية لسياسة دولية جديدة وعلاقات متطورة، تؤكد صيانة الأمن والسلم الدوليين، حيث إن وثيقة هلسنكي عدّت أهمّ وثيقة في تاريخ العلاقات الدولية، وأطلق عليها «إعلان هلسنكي»، وهو أكثر أهمية من «إعلان فرانسيسكو» الذي تم بموجبه تأسيس الأمم المتحدة، إذ إن الأقسام الخمسة التي اشتمل عليها الإعلان، والمبادئ العشرة الأساسية التي في ما إذا تمّت مقارنتها بما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ليس هناك من فارق بينهما، ما عدا أن هذه المبادئ خرجت من المحفل الغربي نفسه الذي أدى دوراً في صياغة مبادئ القانون الدولي التي كيّفها بحسب مصالحه السياسية والقانونية. وما نصت عليه المبادئ، من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعهد بعدم انتهاك أو تعديل الحدود الإقليمية وعدم اللجوء إلى استخدام القوة والالتزام بالتعهدات بحسن نية طبقاً للقانون الدولي وغير ذلك، فإنها قضايا أريد منها أن تعزز الأمن الأوروبي، في الإطار المحدد له.

وفي الوقت الذي لم يتم إعادة الاهتمام بتطبيق هذه المبادئ في عالم الجنوب، حيث إن انتهاكها من قبل الدول الغربية أضحى من سمات العلاقات الدولية في عقد الثمانينيات، وإذا كان «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي» قد استمر في عقد دوراته السنوية التي تمتد لعدة شهور، ابتداء من «مؤتمر بلغراد» (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧، آذار/ مارس ١٩٨٧)، و«مؤتمر مدريد» (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١)، و«مؤتمر ستوكهولم» (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، إلا أن هذه المؤتمرات بقيت تتراوح حول التطبيقات السياسية لمبادئ هلسنكي العشرة، وبدأت تتعثر بسبب التدخل السوفياتي في أفغانستان، ومسائل حقوق الإنسان، والمصادقات على اتفاقيات الأسلحة الاستراتيجية الموقع عام ١٩٧٣، ويبدو أن التحولات الجذرية التي حدثت في مستوى القيادة السوفياتية، ومجيء غورباتشوف وانتهاجه سياسة البيريسترويكا والغلاسنوست، قد أوجدت أرضية جديدة للانطلاقة الثانية لـ «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي».

٢ ـ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي بعد الحرب الباردة

في الواقع، «قبل أن يتعانق الألمان الذين يعيشون على جهتي السور القديم» وبحسب التحذير الذي أطلقته مجلة **النوفيل أوبزرفاتور** *(Le Nouvel observateur)*[(١٢)] في افتتاحية رئيس التحرير جان دانييل، نظر الأوروبيون، وبخاصة الذين تعلموا

(١٢) محمد مخلوف، «متغيرات الشرق كما يراها الغرب الرأسمالي،» المنار (باريس)، العدد ٦ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠)، ص ٩٢.

جيداً من الدروس الألمانية السابقة كيفيّة الحذر من السياسات الألمانية الهادئة والتي سرعان ما تكشف عن طموحاتها القومية، من أن قطار الوحدة الألمانية سائر، وبسرعته القصوى، ولا بد من اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها الاستعداد لتداعيات هذه الوحدة الألمانية، ولا سيما في ما يتعلق بحرمة الحدود التاريخية التي رسمتها «اتفاقيات بوتسدام عام ١٩٤٥»، وكيفية الاحتفاظ بإرثها، على الرغم من أن المستشار السابق هالموت كول، قد أعلن صراحة، ومن أجل تبديد كل المخاوف التي أثيرت حول الوحدة قائلا: «نحن نقول نعم لعضويتنا في المجموعة الأوروبية وفي حلف شمال الأطلسي ونحن جزء من المجتمع الدولي الحر»[١٣]. ويبدو أن باريس التي كانت أكثر العواصم الأوروبية انشغالا واهتماما لا بل وقلقا من الوحدة الألمانية وكيفية الحفاظ على ما تمّ التوصل إليه من اتفاقيات، إضافة إلى تداعيات هذا الحدث، فإنها طرحت وجهة نظرها المحددة في ما يتعلق بالالتزامات المطلوبة لتحقيق الأمن الأوروبي، ما بعد الحرب الباردة، حيث أعلن رئيس الدبلوماسية الفرنسية السابق رولان دوما أن هذه الالتزامات تتمثل في:

١ ـ تعزيز الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية والوسطى.

٢ ـ ضمان حرمة الحدود التي تم تثبيتها في اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٣ ـ ضرورة العمل الحيادي من أجل نزع الأسلحة في أوروبا.

٤ ـ تأكيد الطبيعة النهائية غير القابلة للمساس بالحدود الغربية البولندية.

ولقد أثمرت الجهود الدبلوماسية الفرنسية، وعلى مستويات علاقاتها الأوروبية وزعامتها للمجموعة الأوروبية، في أن توحّد كل المواقف في صيغة متبلورة عن نظام الأمن الجماعي ما بعد الحرب الباردة، من خلال مؤتمر باريس التاريخي للأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، لإقرار النظام الجديد، ومن خلال إصدار «وثيقة باريس» الشهيرة. وقبل التصديق على وثائق هذا المؤتمر، وقعت ألمانيا وبولندا معاهدة الحدود بين الدولتين في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، حيث اعترفت ألمانيا الموحدة بالحدود البولندية التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية، وأصدرت الدولتان بياناً حُدّدت فيه الحدود المستمرة حتى نهري «أودر ونيسه»، وعلى أساس أن هذه الحدود لا يمكن المساس بها سواء الآن أو في

(١٣) الجاسور، **ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية**، ص ٣٣.

المستقبل. وأكد البيان الاعتراف الكامل بسيادة كل من الدولتين على أراضيهما[١٤].

ومن دون شك، فإنه ليس هناك من اهتمام كبير بالأمن الأوروبي مثل ما حصل بعد الحرب الباردة، وبخاصة أن التحديات الجديدة لم تكن بالشكل الذي يمكن مواجهته، كما كان الحال أيام الحرب الباردة، فالقلق والحذر شغل مساحة واسعة في التفكير السياسي والاستراتيجي الأوروبي، إذ إنه على الرغم من غياب خط التماس المباشر للصراع بين المعسكرين، لم يكن للأيديولوجية من مكان في السياسات الدولية، وخصوصاً بالنسبة إلى المعسكر الاشتراكي الذي تفكك إلى دويلات تبنّت المنهج الديمقراطي الليبرالي، فإن بناء هيكل أمني أوروبي جديد ينسجم مع التحولات الدولية، وظاهرة القطب الواحد، غدت من أولويات الأجندة الأوروبية. وإذا كان مؤتمر باريس قد استلهم روح هلسنكي في تشييد الأمن الجماعي الذي لم يكن إلا أمناً كاملاً وغير مجزأ، فإنه وضع الأرضية لإقامة المؤسسات الدائمة من أجل أوروبا جديدة، انطلاقا من «ميثاق باريس الذي صدر في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠» الذي أكد:

- انتهاء عصر المجابهة والانقسام في أوروبا.
- بناء العلاقات الأوروبية على أساس الاحترام والتعاون.
- إرساء الديمقراطية المؤسسة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.
- الأمن المتساوي لجميع الدول.
- حماية الانتماء العرقي والثقافي واللغوي والديني للأقليات الوطنية.
- تسوية الأزمات بالطرق السلمية.
- عدم التهديد باستخدام القوة.
- ربط أمن كل دولة بأمن دول مؤتمر الأمن الأوروبي.
- التوقيع الكامل على اتفاقيات خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا[١٥].

وقد أعقب مؤتمر باريس، وبشكل سنوي انعقاد «مؤتمر الأمن والتعاون

---

(١٤) ثناء عبد الله، «ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيرات الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٣ (١٩٩١)، ص ٢٤٢ و٢٥٩.

(١٥) ربيع، «اتجاهات الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة: دراسة في الأمن الأطلسي والمتوسطي،» ص ٧٩ - ٨٠، وشعيب عبد الفتاح، «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١)، ص ٧٢ - ٧٣.

الأوروبي» في عواصم دول أوروبا الشرقية والوسطى والغربية، حتى مؤتمر فيينا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، حيث اتسعت عضويته إلى ٥٣ دولة أوروبية وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وتغير اسمه إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، في الوقت الذي بقي متشدداً في قراراته على ضرورة حفظ الأمن والتعاون، وصيانة سلطة القانون الدولي، وتقرير الديمقراطية، ووضع آلية للانتشار، واتخاذ القرارات الصائبة والسريعة لمعالجة الأزمَات والمشاكل الإقليمية، وحقوق الإنسان. وما بين ميثاق باريس وقمة اسطنبول مسافة عقد كامل، لتدشن أوروبا مساراً جديداً، ليس في بناء وحدتها على أساس «ماستريخت»، بل على أساس أن يظهر إلى الوجود ميثاق الأمن الأوروبي للقرن الحادي والعشرين الذي أقرته «قمة اسطنبول» في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ التي أتت بعد الاحتفال أيضاً بالذكرى الخمسين لتأسيس حلف شمال الأطلسي، وتحديد المهمات الجديدة له[١٦].

ثانياً: دور الأمم المتحدة في ترسيخ السلم والأمن الدوليين

إذا كان الإعلان عن موت عصبة الأمم هو سبب عدم قدرتها على التعاطي مع المتغيرات السياسية والدولية، وعدم مقدرتها على الاضطلاع بالمهمات التي أنشأت من أجلها، فإن المسألة الأساسية التي تستدعي التحليل والوقوف عندها، هي أن هناك علاقة جدلية مابين مستقبل وجود الأمم المتحدة، ودورها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين. مما لا شك فيه، أن مسيرة الأمم المتحدة منذ «إعلان سان فرانسيسكو» وحتى الوقت الحاضر، قد مرت بمراحل ثلاث: **الأولى** تمثلت في ما اصطلح عليه بهيمنة دكتاتورية القوتين العظميين، **الثانية** ما بعد الحرب الباردة، **والثالثة** مابعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وشنّ الحرب على أفغانستان وغزو العراق واحتلاله، وهذان من أكبر الرهانات التي واجهتها المنظمة الدولية.

١ ـ دكتاتورية القوتين العظميين

في الواقع، إذا كان الميثاق قد أعطى لنظام الأمن الجماعي أبعاداً إضافية أكثر وضوحاً، مما كان مسطّراً في ميثاق عصبة الأمم، فإن سلطة المحافظة على الأمن والسلم الدوليين أنيطت بجهاز رئيس، لايمثل كل دول العالم، هو جهاز مجلس الأمن، حيث السلطة الفعلية في إصدار قراراته اضطلعت بها دولتان، أو قوتان

---

(١٦) ناظم عبد الواحد الجاسور، «قمة الأمن والتعاون الأوروبي في اسطنبول: ميثاق الأمن الأوروبي للقرن الحادي والعشرين،» **محطات استراتيجية** (مركز الدراسات الدولية)، العدد ١٥ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩).

عظميان، هما الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي كانت فيه مواقف أو سياسات الدول الأخرى المتمتعة بحق النقض (الفيتو) وبالعضوية الدائمة أو غير الدائمة، التي تدخل مجلس الأمن على أساس المناطق الجغرافية، خاضعة لاعتبارات السياسة الدولية، وتوازنات القوى، والتوفيق والمساومات، وحتى للضغوط والابتزازات وبخاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة وذات أساس مباشر بالمصالح الحيوية للقوتين العظميين.

ويبدو أن هناك فرق شاسع ما بين الممارسة السياسية وميثاق الأمم المتحدة، حيث لم يجر فيه تحديد واضح لمفهوم الأمن والسلم الدوليين، وإنما أضحى لكل قوة عظمى رؤيتها، وحتى صيغتها الخاصة لهذا المفهوم، وبالشكل الذي يتناقض مع الكيفية التي عالج بها ميثاق الأمم المتحدة هذه المسألة. ومن قرأ ميثاق الأمم المتحدة، يلاحظ أن الديباجة والمادة الأولى تناولت مسألة الأمن والسلم الدوليين في سياق أهداف المنظمة[١٧]، في الوقت الذي ركز فيه الفصل السادس والسابع على أساس الدفاع والأمن الجماعي، وبخاصة الفصل السابع ومواده التي أعطت مجلس الأمن، باعتباره أعلى سلطة دولية الحقّ باستخدام القوة، وتحديد مصادر التهديد، والعدوان. ولكن من يلاحظ بحسب ما أكد أغلب المختصين في القانون والتنظيم الدولي، وبحسب الممارسات الدولية العديدة خلال سنوات الحرب الباردة، أو حتى في ما بعدها، فإن التفسير لمنطوق المادة ٣٩[١٨] في ما يتعلّق بالتهديد أو حرية الدول الأعضاء في تحديد مصادر تهديدها، خضع لسياسات الدول العظمى ومصالحها الاستراتيجية، على الرغم من مسألة تكييف الواقع حول إذا ما كانت تشكل تهديداً للسلم والأمن الدولين أم لا، وهي من صلاحيات مجلس الأمن فقط، وكذلك حول تقرير ما يجب اتخاذه من تدابير، هي حصراً من صلاحيات مجلس الأمن طبقاً للمادتين (٤١) و(٤٢)[١٩].

وإذا كانت الحرب الكوريّة مازالت محل جدل ونقاش حول «قانونية» القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، وهل يعد غياب الاتحاد السوفياتي حقَّ نقض «فيتو «أم امتناع عن التصويت؟ فإن ما حصل للقضية الفلسطينية، يمثل فشلاً واضحاً للمهمة

---

(١٧) «ميثاق الأمم المتحدة،» في: علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام: النظريات والمبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي، النطاق الدولي، العلاقات الدولية، التنظيم الدولي، المنازعات الدولية، الحرب والحياد** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥).

(١٨) يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توجيهاته أو يقرر ما يحق اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه.

(١٩) عبد الله حبيب، «مستقبل الأمم المتحدة في ضوء الصياغة الأمريكية لمفهوم الأمن والسلم الدوليين،» **دراسات** (المركز العالمي لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر)، العدد ١٣ (٢٠٠٣)، ص ٦٣.

الأساسية للأمم المتحدة، وقصوراً كبيراً في عدم ترجمة نصوص الميثاق بما ينسجم والممارسات الدولية الإقليمية، حيث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والتدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وغزو الدومنيكان عام ١٩٥٦، وعملية خليج الخنازير عام ١٩٦١، وكذلك الغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، والغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، وآخرها الغزو الأمريكي لبنما بعد أيام عدة من «قمة مالطا» نهاية ١٩٨٩.

هذه الغزوات، والحروب، والاعتداءات، تجسيد صارخ لدكتاتورية القوتين العظميين، في ظل نظام دولي اتّسم بالقطبية الثنائية، وحرب باردة كان العالم الثالث ساحة مفتوحة لمبارياتها. وإذا ما تمّ احصاء عدد المرات التي اتخذ فيها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حقّ النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، يتضح أنها اتخذت ضد قرارات كانت موجهة من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن مجلس الأمن، ومن أول قرار اتخذه خضع لسطوة القوتين، حيث التجاهل لمنظومة القيم التي نص عليها الميثاق أصبح من سمات سياستهما الخارجية، وبخاصة مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتغيير الأنظمة السياسية بالقوة، كما أكدت ذلك المادة الثانية، فقرة ٤[٢٠].

ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخليه للدول الأعضاء، بحسب منطوق المادة الثانية، الفقرة السابعة، حين سنرى كيف تم خرق هذه المادة تحت حجة التدخل الإنساني، وتفسير المادة (٥١) من الميثاق بالشكل الذي ينسجم ومتطلبات السياسة الخارجيه للقوى العظمى، والتفسيرات السياسة لمواد الميثاق، حيث الثغرات العديدة التي استطاعت من خلالها القوى العظمى، الالتفاف، ليس فقط على مانص عليه الميثاق، وإنما اعتماد الانتقائية والازدواجية في تطبيق القرارات الصادرة إزاء القضايا المرتبطة بالسلم العالمي، كما حاولت هذه القوى مطّ مفهوم «الأمن الجماعي» بما يتناسب مع مصالحها الخاصة، ناهيك بالتفسير السياسي «لمبدأ الدفاع الشرعي»، بالشكل الذي يتناقض مع روح المادة (٥١)، كما أسلفنا، ومع ما اتخذته محكمة العدل الدولية من قرارات بصدد المنازعات التي عرضت عليها، وبخاصة في ما يتعلق بالسياسة الأمريكية إزاء كوبا. وفي الواقع، فإن مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين تشكل المهمة الجوهرية والأساسية للأمم المتحدة، بكل أجهزتها ومؤسساتها، إلا أن

---

(٢٠) حيث تنص المادة: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

حصر هذه المهمة في جهاز مجلس الأمن، حيث حق النقض أو الفيتو، شكل أكبر العقبات في تحقيق هذه الرسالة العالمية، نتيجة عدم التوافق بين القوى الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، إذ لم يجف بعد حبر «إعلان فرانسيسكو»، حتى دبّ الخلاف الأيديولوجي والسياسي والعسكري، حيث التسلح المحتدم، وترسانات الأسلحة الاستراتيجية، وأسلحة التدمير الشامل التي أرهقت الاقتصاد السوفياتي إلى درجة لم يعد بإمكانه مجاراة الإنفاق العسكري الغربي. كما تم تغليب المصالح القومية للقوى العظمى على مصالح الأمن والسلم الدوليين.

٢ ـ الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة

إن طيّ صفحة الحرب الباردة على أثر ما تم التوصل إليه من اتفاقيات ومعاهدات في «قمة مالطا العائمة» في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، شكل فرصة جديدة لطرح الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في تحقيق المقاصد والأهداف التي نص عليها ميثاقها، وإعادة تقويم الوضع الذي عاشته خلال سنوات الحرب الباردة. كما أصبح بالإمكان التساؤل عن الآليّة والصيغة التي يمكن من خلالهما إعادة الروح لنصوص الميثاق وتفعيلها في إحلال السلام العالمي، في إطار نظام الأمن الجماعي وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، ونبذ سياسة استخدام القوة أو التهديد بها، كما حصل في أكثر من منطقه في العالم. لقد استبشر الكل بعهد ودور جديد للأمم المتحدة، في ظل الوفاق الدولي الذي أرسته «قمة مالطا»، إذ إنه للمرة الأولى في تاريخ العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، تتفق القوتان العظميان على توحيد سياستهما بصدد العديد من الأحداث والأزمات الدولية. ومن الأمثلة على ذلك مسألتان:

الأولى فتمثلت بالغزو الأمريكي لبنما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، على الرغم من إدانة موسكو لهذا الغزو، إلا أنها لم تذهب بهذه الإدانه إلى مجلس الأمن، حتى وإن كان القرار يصطدم بالفيتو الأمريكي.

والثانية كانت أزمة الخليج الثانية، والحرب التي شنت على العراق من خلال تحالف دولي واسع بلغ عدد الدول المشتركة فيه أكثر من ثلاثين دولة أجنبية وعربية وأجبرت القوات العراقية على ترك الكويت، وقد أثيرت العديد من النقاشات حول مدى مشروعيه قرارات الحظر التي تسارعت خلال الأزمة، وكذلك «القرارالمرقم ٦٧٨ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠» الذي صرّح، وخول كل الدول الأعضاء استخدام كل الوسائل الممكنة، بما فيها القوى العسكرية لإجبار العراق على الامتثال لـ «القرار المرقم ٦٦٠ آب/ أغسطس ١٩٩٠»، وسحب قواته من الكويت. وهو القرار الذي اشترك فيه الاتحاد السوفياتي السابق بصياغة فقراته مع الولايات المتحدة

والدول الأخرى، وتقديمة إلى مجلس الأمن[٢١]. والقرار ٦٧٨ على الرغم من إقراره وتنفيذه بالشكل والرؤية الأمريكية، لم يحصل على النصاب القانوني في إقراره، ولا سيما أن «المادة ٣٧/ ففقرة ٣» من الميثاق تنص على أن قرارات مجلس الأمن غير المتعلقة بالأمور الإجرائية تتطلب موافقة ما لا يقل عن تسع دول من أعضاء مجلس الأمن، بما فيها موافقة الدول الخمس الدائمة العضوية، حيث إن الصين امتنعت عن التصويت، وهذا لايمكن تفسيره إلا برفض الصين للقرار[٢٢].

ومرة أخرى تجد الأمم المتحدة نفسها قد تحولت إلى إدارة لإصدار القرارات وتنفيذها بالقوة العسكرية، ولصالح الحسابات الاستراتيجية للقوة العظمى المهيمنة التي استطاعت أن تطوع كل الإرادات السياسية والقوى الأخرى إلى جانب تأييد سياستها الخارجية، إذ من أروقة هلسنكي التي دشّنت في عام ١٩٧٥ انعقاد أول مؤتمر للأمن والتعاون الأوروبي والإعلان عن سياسة الانفراج الدولي، انبثق وفاق جديد كشفه الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف، بعد لقاء القمة الذي عقده مع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب في هلسنكي ١٩٩٠، عندما صرح بعد صدور القرار ٦٧٨ قائلاً: «علينا أن نبرهن لأنفسنا ولكل الأمم أننا قادرون على حل أكثر النزاعات حدّة بالوسائل السياسية المميزه للعصر الجديد»[٢٣].

إن لقاء القمة في هلسنكي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، بين غورباتشوف وجورج بوش، حيث البيان الختامي، الذي «كان غامضاً» بحسب تعبير افتتاحية صحيفة **تاليتي** الفنلندية التي كشفت عن «الصفقات السرية» التي توصل إليها الجانبان[٢٤]، تمثل في أن يجعل من الأمم المتحدة وبالتحديد مجلس أمنها، الإدارة «الفعالة» لإحلال السلام العالمي في ظل النظام الدولي الجديد.

ومنذ الحرب الكورية، وحتى اندلاع أزمة الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، لم

---

(٢١) للمزيد من الاطلاع حول كيفية إصدار القرار ٦٧٨ والمساومات والصفقات التي مهدت لإصداره، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، **المشروع النهضوي العراقي وثوابت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط** (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٤)؛ حسن نافعة، **إصلاح الأمم المتحدة** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، وجيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

(٢٢) محمد الأطرش، «أزمة الخليج: جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٢٣) انظر: الجاسور، المصدر نفسه، ص ١٠١، وبلال الحسن، «من واشنطن إلى موسكو وبالعكس،» **اليوم السابع** (باريس) (١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠)، ص ٥.

(٢٤) «قمة هلسنكي والصفقات السرية،» **التضامن** (لندن) (١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠)، ص ٧.

يستطع مجلس الأمن أن يصدر قراراً من هذا «النوع» وطبقاً للفصل السابع من الميثاق، يجيز استخدام القوة العسكرية في كل أزمة إقليمية، يتم إقراره بالتصويت المشترك من أكبر قوتين عظميين، فتفعيل بنود الميثاق وبالشكل الذي تقتضيه الظروف الدولية الجديدة، طرح خلال الرؤية الغربية، ضرورة نبذ الفوضى والعنف المسلح والتخلي عن اللجوء إلى الحرب في العلاقات الدولية التي انتقلت من عصر المواجهة إلى عصر التعاون.

ولكن هذا التغيّر في دور الأمم المتحدة اقتصر على إحداث تعديلات ظاهرية وليست جذرية. وإذا ماتم تقويم الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وما قبلها، وبخاصة في عقد التسعينيات، فإنها على مدى أربعة عقود استطاعت أن تنجز عدداً كبيراً من مهماتها ومقاصدها الأساسية، وبخاصة تصفية الاستعمار وإقرار حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وتأميم ثروتها. إلا أنها في عقد التسعينيات، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين كما سنرى بعد ذلك، تحولت إلى جهاز لاستصدار قرارات الحظر والعقوبات ضد الشعوب وشرعنة سياسة القوة الأحادية ورؤيتها السياسية للشؤون الدولية، ومصادر التهديد، وتسويتها بما يخدم المصالح الأمريكية والغربية عموماً، من دون الاهتمام بتحليل ومعالجة الجذور العميقة للصراعات والأزمات القائمة، وهو ما يشدّد عليه الاتحاد الأوروبي، بخاصة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، كما سنرى في الصفحات القادمة، إذ إن سياسات «الإقراض» و«المعونات» أضحت من الأدوات التي عمدت إلى استخدامها الولايات المتحدة كأداة فاعلة من أدوات سياستها الخارجية، ولاسيما في إجبار الدول على الدخول في تسويات لإنهاء الأزمات أو الصراعات بالشكل الذي ينسجم مع طروحاتها في ما يتعلق بالعلاقات الدولية. إلا أن هذه التسويات لاتستهدف معالجة الأسباب الجذرية للصراع، بقدر ماتهدف إلى ترتيب الأوضاع في منطقة أو إقليم معين، بما يخدم مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها وأصدقاءها[٢٥]. وخير مثال ما يحصل للصراع العربي ـ الصهيوني، وفي البوسنة والهرسك، وفي جنوب شرق آسيا أو غيرها من المناطق، وبعيداً عن سلطة الأمم المتحدة، صاحبة الأهلية في فرض وصيانة الأمن والسلم الدوليين.

ومما لاشك فيه، أن المراقب للمنهج السياسي الأمريكي، ما بعد الحرب الباردة، في تعامله مع القضايا والأزمات الدولية، والإقليمية بالتحديد، يلاحظ أنه اتسم بالسطحية. وهذا نتاج موضوعي لما تضمره الولايات المتحده من أهداف

---

(٢٥) أحمد إبراهيم محمود، «ظاهرة الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، ص ٢٧٧.

استراتيجية، حيث ابتعد هذا المنهج عن معالجة الجذور الحقيقية لمسببات الصراع، وركّز بدلاً على ذلك على الابقاء على ظواهر عدم الاستقرار والتوتر، وبخاصة في المستويات التي لا تلحق ضرراً بمصالح الولايات المتحدة، ولا تظهر فشلها أو إخفاقها في عدم قدرتها على تسوية هذه الأزمات والصراعات بما ينص عليه ميثاقها.

إن التهميش لدور الأمم المتحدة كان واضحاً في العديد من التسويات ماعدا أن دورها يبرز للمصادقة، أو الاقرار بما تمّ تسويته فقط.

وفي الواقع، فقد شخصت أربعة معوقات حالت دون قيام الأمم المتحدة بدورها المطلوب، على الرغم من السجل الطويل من الإنجازات، وهذه المعوقات هي:

١ ـ التباين الكبير بين وحدات العالم السياسية والتي تشكل عضوية الأمم المتحدة ـ ليس فقط في درجات النمو والنضج السياسي أو إمكانيات التفوق العسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والحضاري، بل أيضاً في ذلك التفاوت في منظور ومفهوم كل هذا الكم الهائل من الأعضاء لطبيعة وأهداف هذا التنظيم الدولي ومدى وجوب احترام مبادئه ومقرراته.

٢ ـ واقع العلاقة بين الوحدات السياسية الكبرى في هذا التنظيم الدولي ولا سيما الدول ذات الإمكانيات الأكبر في تحليل المصادر المتعددة للثروة، وما تعكسه هذه العلاقه باستمرار على العلاقات الدولية، ومن ثم أدوات إدارة هذه العلاقات وفي مقدمتها المنظمات الحكومية الدولية التي ظلت تعاني فترات طويلة من الآثار السلبية لتدهور العلاقات بين الدول الأعضاء.

٣ ـ إن طبيعة العمل في الأمم المتحدة عند اتخاذ القرار وتنفيذه، بما في ذلك الجهد والوقت المبذول وبخاصة في عميات التفاوض الجماعي، عن طريق أجهزة الأمم المتحدة وسياستها المتعددة، كثيراً ما تنتهي مثل هذه الجهود إلى عمليات إحباط لعدد كبير من الدول.

٤ ـ عزوف عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة عن عرض قضاياهم على المنظمة الدولية لعلمهم مسبقاً أن المنظمة لاتستطيع إنجاز الكثير، ناهيك بالمعوق المالي الذي يمثل في اقتناع العديد من الدول تسديد مستحقاتها السنوية، وبخاصة الولايات المتحدة التي استخدمت مساهمتها المالية في ميزانية الأمم المتحدة السنوية، السيف المسلط لتوجهها بالشكل الذي تريده، وبما لايتعارض ومصالحها الحيوية[٢٦].

---

(٢٦) عمران الشافعي، «دور الأمين العام في ظل المتغيرات الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

إن السنة الوحيدة التي أوفت فيها الولايات المتحدة بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة، كانت خلال أزمة ١٩٩٠ مابين العراق والكويت، حيث أعيد للأمم المتحدة دورها كمنبر لاستصدار القرارات. ويشير أغلب المراقبين لنشاط الأمم المتحدة إلى أن ما حققته المنظمة الدولية من انجازات بعد الحرب الباردة ماكان ليحدث لولا التحسن الذي حدث في العلاقات بين القوى العظمى والذي بلغ أشدّه بالوفاق الجديد بين كل من موسكو وواشنطن[٢٧] إضافة إلى دور الأمين العام، وبخاصة بيريز دي كويلار، الذي استطاع إقناع إدارة بوش الأب باستخدام الأمم المتحدة استخداماً أفضل، لما تتيحه من إمكانيات، وما تمثله من شرعية، وبخاصة ما تجمع عليه من سياسات، ولا سيما في معالجة أزمة الخليج الثانية[٢٨].

واستمرت هذه المكانة التي تحتلها الأمم المتحدة في معالجة القضايا الدولية خلال فترتي رئاسة الرئيس بيل كلينتون، ولاسيما أن طرح بطرس غالي أفكاره الأساسية لإحلال السلام وإصلاح الأمم المتحدة، حيث أدت الأمم المتحدة دوراً فعالاً في صياغة مذكرة التفاهم مع العراق «النفط مقابل الغذاء» وكذلك في تسوية الأزمات الناشبة بين العراق ولجان التفتيش، وبخاصة أزمة القصور الرئاسية في شباط/ فبراير ١٩٩٨ التي انتهت بزيارة كوفي أنان إلى العراق، وبطلب من مجلس الأمن وطبقاً للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه المكانة التي عادت الأمم المتحدة لتحتلها في إطار العلاقات الدولية ولتسوية الأزمات بالطرق السلمية ناتجة من التركيبة السياسية لإدرة الرئيس كلينتون الديمقراطية.

وإذ يؤكد هنري كيسنجر أنه تراجع كثير من المثقفين الداعمين سابقاً لسياسات الحرب الباردة عن ميدان الاستراتيجية، أو رفضوا، من حيث الجوهر، السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب، بعد أن تحرروا من هَمّ التجربة الفيتنامية، وتعاملت إدارة الرئيس بيل كلينتون، وهي أول إدارة تضمّ كثيراً من الذين برزوا أثناء الاحتجاج على فيتنام، مع الحرب الباردة بمثابة سوء فهم حول التشدد الأمريكي في حرب لا هوادة فيها، فارتدوا عن مفهوم المصلحة القومية وأبدوا ارتياباً في استخدام القوة مالم يكن ممكناً تقديمها بأنها تخدم هدفاً «غير أناني»، أي أن لاتعكس أي مصلحه قومية أمريكية[٢٩]. وإذا كانت إدارة الرئيس جوَرج بوش الأب قد بقيت مقيدة

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢٩) هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين** (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص ٢٠.

بنصوص القرار ٦٧٨/ ١٩٩٠ في إخراج القوات العراقية من الكويت، وضمن الصلاحيات التي منحتها الأمم المتحدة، فإن ذلك لم يكن حرصاً من إدارة البيت الأبيض على منح المنظمة الدولية الدور الذي يمكن أن تؤديه في كل أزمة، وإنما ارتبط بالخوف الأمريكي من تفكك العراق، وهيمنة الشيعة على السلطة وإسقاط صدام حسين وإقامة دولة مشابهة لإيران، وبخشيةٍ من دولة كردية مستقلة في شمال العراق قد تضعف تركيا وتقلل من التزامها بدعم السياسة الأمريكية في الخليج أوفي آسيا الوسطى(٣٠) وبالمقابل، فقد صرح وزير الدفاع الفرنسي السابق بيير جوكس الذي خلف شوفنان في حقيبة الدفاع بعد الحرب بأننا طبقنا قرارات الولايات المتحدة(٣١) لقد عطلت واشنطن أي دور لمجلس الأمن، وحصرت جهود الأمين العام للأمم دي كويلار عند حدود القرارات ولم يذهب أبعد من ذلك(٣٢).

وإذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية أكثر ميلاً إلى التدخل الخارجي، واللجوء إلى استخدام القوة كأساس لتسوية القضايا والأزمات الدولية، وكهدف مبدئي لها حكماً، انعكس ذلك سلباً على دور وفعالية الأمم المتحدة في التمسك بروح ميثاقها ومبادئها في إحلال السلم والأمن الدوليين. وهذا ما تجلى في إدارة الرئيس بيل كلينتون الذي كان معارضاً لحرب فيتنام، وتميزت خطاباته في الخارج «بالاعتذارات عن الانتهاكات الأخلاقية الأمريكية» وعززت من قناعة إدارته أطروحات «نهاية التاريخ»، حيث المراعاة لأيديولوجية قد انتهت إلى الأبد.

إن التدخل لايمكن أن يحصل إلا لمساعدة الأبرياء من القتل الجماعي، بسبب عرقهم أو خلفيتهم الدينية(٣٣). ولأول مرة كانت السياسة الخارجية الأمريكية، ورد فعلها العسكري داعماً لجهود الأمم المتحدة وتطبيق قراراتها، سواء كان في البوسنة والهرسك، أو في كوسوفو، وكذلك في عام ١٩٩٨ عندما حاول العراق طرد مفتشي الأمم المتحدة الذين انتدبهم مجلس الأمن للتفتيش والتحقق من أسلحة التدمير الشامل العراقية، واتهموا بالتجسس لصالح الولايات المتحدة حيث أعطت إدارة كلينتون أوامرها بقصف العراق وفي مناطق محددة (على أساس أن العراق أهان

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٩١.

(٣١) انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، «الموقف الفرنسي من حرب الخليج الثانية،» **آفاق عربية**، (شباط/ فبراير ١٩٩٣)، ص ٣٣، و *Le Monde*, 12/3/1991, p. 3.

(٣٢) انظر: الجاسور، **المشروع النهضوي العراقي وثوابت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، ص ١١٩، و**الجمهورية** (بغداد)، ١٩/ ٢/ ١٩٩٢.

(٣٣) كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٩.

قرارات مجلس الأمن)، فقط من دون الذهاب إلى أبعد مما يجب، على اعتبار أن ما قام به العراق يشكل خطراً على الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي[٣٤] وتهديداً للأمن القومي الأمريكي، على عكس ما حصل في عام ٢٠٠٣ عندما غزت الولايات المتحدة العراق بمبررات وحجج لا أساس لها.

٣ ـ «دكتاتور العالم» ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر

على الرغم من أن وزير الخارجية الأمريكية كوينس آدمز (١٨٢١)، نفى أن «تصبح أمريكا دكتاتور العالم»[٣٥] لكونها قلب الحرية والاستقلال، فإن هذا الشعار قد تحقق بعد أقل من قرنين، وقامت الولايات المتحدة بتنفيذ «رسالتها» عن طريق القوة، وتفسيرها لمبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة بما يخدم مصالحها وسياستها الخارجية. وأول تجسيد لهذه القوة الديكتاتورية الوحيدة في العالم كان ليس فقط في الكيفية التي استطاعت أن تصدر بها «القرار الدولي المرقم ١٣٧٣» في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وإنما في إعادة صياغتها للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وتفسيرها بالشكل الذي يخولها شن الحرب، وفق المبدأ الذي طرحه جورج بوش (الإبن) (الحرب الاستباقية).

وإذا كان «القرار ١٣٦٨» الصادر في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، قد أعطى الولايات المتحدة الحق في الدفاع عن النفس، وتم إصداره في زحمة «التعاطف الدولي» مع الولايات المتحدة، فإنه بالمقابل لا ينطبق على الدول الأخرى التي لم تتعرض لأي هجوم عسكري مباشر، ولم يشملها قرار مجلس الأمن المذكور. وإذا كان حق الدفاع عن النفس مشروطاً بأحكام «المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة»، فإن إدارة الرئيس بوش الإبن أبغلت مجلس الأمن «الرسالة التي بعثها البيت الأبيض في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، أعلن فيها الحرب الطويلة والواسعة على الإرهاب الدولي»[٣٦] ليس عما قامت به ضمن هذه الشروط، وإنما عما يمكن أن تقوم به في دول أخرى في المستقبل، من دون أي اضطرار إلى الموافقة ولا التفويض من مجلس الأمن وبناء عليه، فإن المعايير الأمريكية هي التي حددت «الإرهاب»، وحددت من هي مصادر التهديد، من دون تبليغ مجلس الأمن عِنها، وهي التي تحدد كيفية الدفاع

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(٣٥) لقد وردت هذه العبارة في خطاب وزير الخارجية الأمريكي كوينس آدمز في عام ١٨٢١ عندما بدأ في اليونان ثورة ضد الحكم العثماني من أجل الاستقلال، حيث إن أمريكا قد تصبح ديكتاتور العالم. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(٣٦) نقلاً عن: شفيق المصري.

عن النفس، وليست «المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة»، وهي التي حددت الدول المستهدفة، وإن لم تقم بهجوم أو أي عمل «عدائي» يدخل في صلب الفصل السابع من الميثاق، وموجه ضد الولايات المتحدة، أو حتى ضد مصالحها (الحيوية). وقد كشفت الحرب التي شنت ضد أفغانستان من خلال التفسير الأمريكي لـ «القرار ١٣٦٨»، وكذلك في إطار محاربةِ الإرهاب تحت إطار «القرار ١٣٧٣»، عن الدور الأمريكي في صياغة مفهوم (التهديد) الذي يبرر استخدام الفصل السابع من الميثاق. ومن خلال العودة مرة أخرى لقراءة مواد الميثاق، حيث الديباجة، والمواد الأولى، والثانية، والتاسعة والثلاثون، والواحدة والأربعون، والثانية والاربعون، يتضح بأن كل مهمة إحلال الأمن والسلم الدوليين تضطلع بها الأمم المتحدة، ومن خلال أجهزتها في ضوء فكرة الأمن والدفاع الجماعي، وليس من خلال «قوة ديكتاتورية» تحتكر سلطة اتخاذ القرار الدولي، وبما ينسجم ومصالحها الاستراتيجية، وقدرتها على حسم الصراعات والأزمات وفق الأطروحات والأفكار التي تعبر عن سياستها الخارجية وحريتها الفكرية التي تؤكد الهيمنة على المنظومة الدولية[٣٧].

لقد سبق أن تمت الإشارة إلى أن المرجعية الفكرية والسياسية للخطاب السياسي الاستراتيجي الأمريكي قد استندت إلى أطروحات وأفكار تؤكد «ضرورة وجود العدو» الذي تتطلبه ظاهرة الهيمنة واحتكارها في إطار «المركزية الغربية»، حيث بؤرتها الأمريكية الجديدة الحاضنة للغرب كله، وتبرير استخدام القوة، وبخاصة ما تجسده أطروحتي **صراع الحضارات، ونهاية التاريخ**، إذ إن الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج بوش في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ أمام الكليّات الحربية، قد شدد على أن «مبادئ الحرب الباردة القائمة على الردع والاحتواء لم تعد كافية للولايات المتحدة، وإنما من الآن فصاعداً، يجب أن ننقل المعركة إلى أرض العدو، ونجهض خططه، ونواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر، وبمعنى آخر شن الحرب ضد الدول الأخرى وبشكل وقائي»[٣٨].

ومما يلاحظ من معطيات الأحداث التي أعقبت زلزال أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، هو أن الرد الأمريكي في غزو أفغانستان، بعد أن تم توجيه الرسالة إلى مجلس الأمن من قبل الرئيس بوش والتي لم يعلق عليها الأمين العام للأمم المتحدة ولا حتى

---

(٣٧) للمزيد من الاطلاع، انظر: حبيب، «مستقبل الأمم المتحدة في ضوء الصياغة الأمريكية لمفهوم الأمن والسلم الدوليين،» ص ٦٢ ـ ٦٤.

(٣٨) بن صغير عبد العظيم، «تداعيات الحرب على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر وتأثيرها على حماية الحقوق والحريات،» **مجلة الحقيقة** (الجزائر)، العدد ٣ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ١٠٨.

المجلس نفسه، قد جاء مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة، والولاية التي أنيطت بها في صياغة الأمن والسلم الدوليين، إذ أن الطرف المتهم ليس دولة أفغانستان في تفجير برجي التجارة العالمي، وإنما تنظيم إرهابي لا ينتمي إلى دولة معينة. إنه «خطر اللايقين» أو «العدو المجهول»[٣٩].

وبالتالي فإن ما حصل «لايمكن اعتباره عدواناً مسلحاً» على الرغم من إيواء نظام كابول لتنظيمات القاعدة. ولذلك فإن الاستناد إلى حق الدفاع المشروع من قبل دولة تطالب بذلك، وهو عدوان مسلح، بحيث يكون الرد عليه هو الحصول على ركيزة قانونية من مجلس الأمن وطبقا للفصل السابع، ويبقى في الإطار المحدد من طرف القانون الدولي. ولابد أيضاً من أن يكون الرد متزامنا مع العدوان، ناهيك بضرورة أن يكون الرد منسجماً مع حجم العدوان. وعليه فإن «عملية عناء الحرية» لا تمثل حال الدفاع المشروع بالمعنى التقليدي[٤٠]، وهي تعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، أضيفت إليها ممارسة أخرى عندما شنّت الحرب على العراق بعيداً عن وصاية وسلطة الأمم المتحدة، كما سنلاحظ لاحقاً.

إذا كان المعتاد في نهاية كل حرب تشنّ بموجب قرار من مجلس الأمن أو غير ذلك أن يتم الإعلان عن وقف إطلاق النار، والجلوس إلى طاولة المفاوضات، غير أن مثل ذلك لم يحصل على أثر انتهاء حرب الخليج الثانية التي شنت بموجب «القرار ٦٧٨» لتنفيذ «القرار ٦٦٠/ ١٩٩٠»، حيث بقي الوضع مفتوحاً لعودة الحرب واللجوء إليها من قبل الولايات المتحدة ومن تعاون معها في إجبار العراق على الامتثال للقرارات الدولية، وخصوصاً في ما يتعلق بنزع الأسلحة ذات التدمير الشامل.

ولذلك، فإن مجلس الأمن لم يستطع التحرك وتلبية طلبات العراق، المتضمنة أن مبررات فرض القرارات السابقة وخصوصاً «قرار ٦٧٨» قد زالت.

---

(٣٩) *Le Monde*, 18/9/2001.

(٤٠) بقزوز عمار، «مكافحة الإرهاب بعد ١١ أيلول/ سبتمبر وحق الدفاع المشروع،» **مجلة الحقيقة**، العدد ٢ (آذار/ مارس ٢٠٠٣)، ص ١٠١ ـ ١٠٣.



الفصل الثاني
الموقف الأوروبي من حلف شمال الأطلسي «الناتو» (NATO)

تمهيد

لم يمضِ على الإعلان الرسمي باختفاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩١، من الخارطة السياسية والجغرافية والعسكرية العالمية سوى أشهر عدة، حتى كانت وزارة الدفاع الأمريكي قد أعدت تقريراً خاصاً يجدد ملامح وأسس فرض الدور الأمريكي المنفرد على العالم، من خلال خمس مهام أساسية، يجب أن تقوم بها الولايات المتحدة لضمان زعامتها، وتحقيق الخيارات السياسية لاستراتيجياتها الدولية. وإذا كان هذا التقرير قد ركز على منع اليابان وأوروبا من أن تتحولا إلى قوتين عسكريتين كبريين منافستين عالمياً للولايات المتحدة، وردع المنافسين المحتملين عن لعب دور إقليمي، ومنع التكاثر النووي، واستمرار روسيا مصدراً للتهديد النووي للولايات المتحدة، فإن النقطة المركزية في التقرير هي إعاقة تشكيل تحالف أمني وعسكري أوروبي مستقل، لأن حلفاً كهذا، سيؤدي إلى تقويض الناتو الذي يعد بمثابة أداة لاستمرار الهيمنة الأمريكية على أوروبا[(١)].

وبهذا، فإن استراتيجية توسع حلف الناتو يجب أن تسير وفق سياقات وتصورات أمريكية بحتة، تؤكد من خلالها واشنطن قياداتها للعالم. وما زالت قوتها وصواريخها النووية التي تحتاجها أوروبا لحماية أمنها واستقرارها إزاء مصادر التهديد

---

(١) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص٣٧٠ ـ ٣٧١.

الجديدة التي أعدت لها مراكز البحوث والمؤسسات العسكرية الأمريكية سيناريوهات وأقواس أزمات، تنسجم مع ما يعزز الانفراد الأمريكي بسلطة القرار الدولي، وتهمّش أي دور للقوى الإقليمية والدولية الصاعدة. وكذلك الأمم المتحدة، التي لم يعد لها دور في هذه الأزمات، إلا أن تكون مجبرة على استصدار القرارات التي تعترف بالوقائع الجديدة المنسجمة، أو أن تحقق ماتم تخطيطه في إطار الخيارات السياسية الاستراتيجية الأمريكية.

وفي الواقع، فإن عدنا إلى سنوات تأسيس هذا الحلف قبل أكثر من نصف قرن، يتضح للجميع أنه لم يكن لـ «مشروع مارشال» الذي انطلق بعد الحرب العالمية الثانية، أبعاداً اقتصادية وسياسية وأمنية فحسب، بل هدفت من خلاله إدارة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت إلى التربّع على قمة المنظومة الرأسمالية، وإعادة صياغة نظام النقد الدولي. وفق مصالحها الحيوية[٢]، والاضطلاع بالدور الجديد الذي انصبّ في قيادة العالم الغربي، ووفق مقرّرات «مؤتمر بلتيمور» المنعقد في نيويورك عام ١٩٤٢[٣].

وقد كان لهذا المشروع أبعاد استراتيجية، لأن الولايات المتحدة حاولت في البداية ترجمتها إلى أطر مؤسسية تنظيمية عسكرية، استطاعت من خلالها فرض وإنجاز ملفّات استراتيجياتها الجديدة، حيث الخطر السوفياتي الشيوعي كان من أقوى وأبرز الأخطار والتهديدات التي حاولت الولايات المتحدة غرسها، في عقلية القيادات الأوروبية، وحتى العربية. واحتلت هذه الفكرة مساحة كبيرة في مدركاتها الأمنية، وبخاصة لدى الدول عظمى التي خرجت منهكة من الحرب اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، وليس بمقدورها مجاراة الأوضاع الدولية الجديدة، أو الوقوف بوجه التحديات التي فرضها النصف الثاني من القرن العشرين، هذه التحديات التي لم تعهدها من قبل، ليس فقط ضمن مكانتها الدولية، وإنما في مستعمراتها أيضاً. وقد وجدت هذه القوى نفسها بعد الحرب العالمية الثانية إزاء بروز قوة عظمى تحصنت بقوتها العسكرية والنووية والأيديولوجية، ولايفصلها عن خطوط تماسها المباشرة والاستراتيجية إلا جدار برلين.

من هنا، فإن كانت الأحداث والتطورات التي جرت في تشيكوسلوفاكيا

---

(٢) انظر: رمزي زكي، «هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية؟،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٨ (آب/اغسطس ١٩٩٠)، ص ١٠.

(٣) آلان ر. تايلور، **مدخل إلى إسرائيل: الأعمال التحضيرية للجريمة الدبلوماسية الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٤٧**، ترجمة شكري محمود نديم (بيروت: الدار العربية، ١٩٦٩).

السابقة في شباط/ فبراير عام ١٩٤٨، من استيلاء الشيوعيين على السلطة في براغ، وقيام الاتحاد السوفياتي السابق بفرض الحصار على برلين، رداً على ما اتخذته السياسة الأمريكية من مواقف جديدة تجاه ألمانيا، بالتخلي عن العقوبات المفروضة عليها، فإن الولايات المتحدة وتداركاً للأوضاع التي استجدت عبّرت عن سياستها الجديدة التي أكدت الدور الألماني في استعادة أوروبا عافيتها وازدهارها، من خلال استقرار وإنتاج ألمانيا[٤].

كما إن ما جرى في اليونان من انتفاضات، شجّع بريطانيا وفرنسا ودول البلينوكس «بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا» على الاجتماع في بروكسل في آب/ أغسطس من عام ١٩٤٨، التوقيع على اتفاقية إنشاء حلف شكّل القاعدة التي برز منها اتحاد غرب أوروبا. إلا أن هذا الحلف بقي يراوح في مكانه، لكونه يشكل عقبة أمام ما خططت له الولايات المتحدة التي دخلت في مفاوضات غير متكافئة مع الأوروبيين في المجالات الأمنية والعسكرية والتي أفضت إلى دور بريطاني مشهود، قام به وزير خارجيتها أرنيست بيفن، أدّى إلى تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي. ومن تلك اللحظة التاريخية لم يتحول حلف الناتو إلى الذراع العسكرية التي استطاعت من خلالها واشنطن، الهيمنة على أوروبا ووضعها تحت حماية مظلتها النووية فقط، وإنما جعلت من مشكلة الدفاع والأمن الأوروبيين، وما زالت حتى الآن، مشكلة أطلسية «أمريكية» لا يمكن تجاوزها أو إرساء أي إطار أوروبي جديد، يزيح حلف الناتو إلى الخلف، لابل إن النقاش الذي برز عشية انتهاء الحرب الباردة وحل «حلف وارسو» حول جدوى بقاء حلف الناتو، قد اتخذ أبعاداً سياسية هدفت إلى حثّ أوروبا باتحادها الجديد الذي نشأ عام ١٩٩٢، على اتّباع السبل الكفيلة التي تعطيها دورها الأمني والعسكري، بعيداً عن الوصاية الأمريكية. إذاً، ماهي مواقف الدول الأوروبية الرئيسية من بقاء وتوسع حلف الناتو؟ وما هو الدور الجديد للحلف بعد انتهاء الحرب الباردة، وحل «حلف وارسو»؟

أولاً: الموقف الفرنسي

في مقالة خص بها **المجلة الدولية والاستراتيجية**، الصادرة عن معهد العلاقات الدولية الفرنسية والتي كرست عدداً خاصاً عن حلف الناتو، فإن السيناتور في مجلس الشيوخ الفرنسي دانيال بيدار (Danielle Bedard) قد أشار إلى أن الاحتفاظ بحلف

---

(٤) ألفريد غروسيه، «طريق ألمانيا إلى أوروبا،» **مجلة دوتشلاند** (فرانكفورت)، السنة ٦، العدد ٩٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩)، ص ١١.

الناتو بعد تفكك حلف وارسو وزوال الاتحاد السوفياتي لم يكن منسجماً إلا مع الرغبة الأمريكية، التي استندت إلى أطروحة مفادها: إن الذي يبدو صالحاً للولايات المتحدة صالح لكل العالم. ولكن هذه النظرة مختلفة جداً عن نظرة الأوروبيين الذين بدأوا يتساءلون عن جدوى استمرار حلف الناتو كمظلة للأمن الأوروبي الجماعي(٥).

ويشير السناتور الفرنسي إلى أن المعايير التي وضعت أمام الدول التي ترغب بالانتماء إلى حلف الناتو تعبر عن خيارات الاستراتيجية الأمريكية. وبحسب ما جاءت به المادة العاشرة من الاتفاقية، وهو ماطبق في ما بعد على الدول التي انضمت مؤخراً إلى الحلف، مثل بولونيا وهنغاريا وجمهورية التشيك(٦). ورأت باريس أن التصور الاستراتيجي الجديد الذي تم إقراره في قمة واشنطن الاحتفالية عام ١٩٩٩، حيث وضعت المهام الجديدة المخصصة لحلف الناتو، من شأنه أن يضعف بصورة أكثر المنظمات الدولية، وبشكل خاص الأمم المتحدة(٧).

هذه المهمات «الجديدة» جعلت من حلف الناتو جهاز تدخل خارج نطاق المنطقة المحددة له، من دون أي تفويض صريح من قبل مجلس الأمن. ومن جهة أخرى، إن الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو ستكون مجبرة على المشاركة في عمليات قد يتم إقرارها من قبل الولايات المتحدة، وأهدافها بعيدة عن المصالح الأوروبية، ولكنها تمثل أهدافاً أمريكية في الأمن والدفاع، سواء كان في وسط أوروبا أو الشرق الأوسط، أو في القوقاز أو في أفريقيا. وهذا ما حصل في الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك، وكذلك في أزمة كوسوفو، حيث استبعدت الأمم المتحدة ومجلس أمنها من تأدية أي دور في الأزمة. وكان استبعادها مخططاً له من قبل الولايات المتحدة التي أدركت جيداً أنه لا مجال لمناقشة هذه الأزمة في مجلس الأمن، لأنه لايمكن الوصول إلى أي قرار بشأنها، إذا لم يكن هناك تنازل لصالح الروس الذين يجب عليهم أن لا يزاحموا الناتو في عملياته العسكرية، والتسويات التي يتم التوصل إليها.

كما إن روسيا، ليس باستطاعتها أن تنقل التدخل العسكري لحلف الناتو إلى مجلس الأمن، وفق ما تقرره مواد الفصل السابع، على أساس أن مايقوم به حلف

---

(٥) Danielle Bedard, «Quelle securite collective pour l' Europe, L'OTAN constitute-elle la reponse efficace?,» *La Revue internationale et stratégique*, no. 50 (dossir sous la direction Pascal Boniface) (1999), p. 33.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.

الناتو يهدد الأمن والسلم الدوليين. وبهذا فإن المجلس أضحى جهازاً مشلولاً، ما عدا بعض الوساطات التي قامت بها الأمانه العامة للأمم المتحدة مع أطراف الأزمة، محذرة من أن استمرار القصف الجوي والمعارك الحربية على أرض كوسوفو سوف يؤدي إلى وضع مأساوي[٨].

وفضلاً عن ذلك، فإن السناتور الفرنسي دانيال بيدار قد أكد في دراسة آنفة الذكر، أن العالم ومنذ «حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١»، انتقل من عالم ثنائي القطبية إلى عالم أحادي القطبية. وإن ذلك لم يكن بالتأكيد عاملاً للأمن[٩]. ووجهة النظر الفرنسية هذه، لم تختلف حتى منذ السنوات الأولى لتأسيس الحلف، وما بعد ذلك، اذ أشرت مرحلة الستينيات على خروج فرنسا من حلف الناتو، بعد أن اتسعت فجوة الخلاف بين واشنطن وباريس، فالجهود الفرنسية بزعامة الجنرال ديغول كانت تهدف إلى «أوروبية الناتو»، ووضع أسس ودعائم الأمن الأوروبي، في ظل نظام دولي تسوده القطبية الثنائية، وهذا ما كان يتعارض مع الأهداف الأمريكية، أو إن صح التعبير مع الرؤية الأمريكية التي أصرت على أن الناتو هو الصيغة السياسية الوحيدة لإدارة الأمن الأوروبي، وتحت القيادة الأمريكية[١٠].

وإذا كان من الطبيعي أن يصدر رد فعل سلبي من موسكو تجاه أي توسع لحلف الناتو يؤثر في مناطق نفوذها التقليدية ويحتويها، فإن ما اتفقت عليه باريس بعد رجوعها إلى الجناح العسكري للحلف عام ١٩٩٤، مع برلين، من صيغة للأمن الجماعي المشترك، تساهم فيها كل قوات الدول الأوروبية، مع الاحتفاظ بمكانة الحلف، قد واجه ليس فقط معارضة أمريكية شديدة، وإنما معارضة هولندا وبريطانيا، حيث اعتُبِر ذلك صيغة من شأنها أن تحد من فعالية الناتو، وتؤدي إلى انفلات القوة الألمانية الناهضة للتحكم في الشرق الأوروبي من خلال تحالف روسي[١١].

وفي الواقع، فإن من المؤشرات على الاهتمام الأوروبي بالآلية الجديدة لحلف الناتو، دعوة فرنسا إلى الهياكل العسكرية لحلف الناتو، والاتجاه المتوازن نحو تحويل

(٨) ناظم عبد الواحد الجاسور، «الأزمة البلقانية: من حرب البوسنة إلى حرب كوسوفو،» في: **الإرادات المتصارعة للقوى المتحالفة وآفاق المستقبل**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ العدد ٢١ (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٩) Bedard, Ibid., p. 35.

(١٠) Nicole Nesotto, «La Non-européanisation de l'OTAN,» *Les Cahiers français*, no. 290 (mars-avril 1999), p. 27.

(١١) نرمين السعدي، «القادة الأوروبيين والتوجهات الألمانية،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤)، ص ١٨٢.

اتحاد غرب أوروبا الغربية نحو الإدارة العسكرية الأمنية للاتحاد الأوروبي، وإلى إحداث انسجام وتنسيق متكاملين بين اتحاد أوروبا الغربية وحلف الأطلسي باتجاه تقسيم العمل والمسؤوليات والصلاحيات بين الطرفين. وتقود فرنسا هذا التيار الذي يمكن وصفه بتيار «إدارة الدفاع الأوروبي» في إطار حلف الأطلسي ومعها الدول الأوروبية المتوسطية[١٢].

وفي الواقع، من يقرأ المواقف الفرنسية من حلف الناتو، منذ تأسيسه وحتى الآن، يلاحظ أنها مواقف معارضة ومتحفظة على كل خطوة من الخطوات التي اتخذها الحلف في أي عملية يقوم بها، فمن اللحظة التي دخلت فيها فرنسا الحلف، وهي ترى فيه هيمنة أمريكية على القارة، حتى أن خروجها من الهيكل العسكري للحلف، بقدر ما عزّز بالمقابل المكانة الألمانية، وهو ما هدفت إليه باريس في واقع الأمر، هو «أوروبية الناتو» ووضع دعائم الأمن الأوروبي في نظام دولي تسوده القطبية الثنائية[١٣].

وإذا كانت سنوات الحرب الباردة قد أخفت الكثير من الخلافات الأوروبية ـ الأمريكية في ما يتعلق بوجود الحلف، فإن نهاية هذه الحرب أدت إلى تفجّر هذه الخلافات وظهورها إلى سطح الأحداث والنقاشات الممتدة حول مستقبل الحلف، ونطاق عملياته العسكرية، وتوسعه نحو الشرق الأوروبي، ومناطق النفوذ التقليدية الروسية، إضافة إلى المهمات الجديدة في إطارالمفهوم الاستراتيجي للحلف بعد «قمة واشنطن» ١٩٩٩، وما استجدّ من أحداث، ودور الحلف في الأزمات الناشبة، إذ إن مسألة التفويض بالدور الذي يجب أن يقوم به الحلف، قد أوجدت شرخاً بين ضفتي الأطلسي[١٤]، فالأمريكيون يرغبون بحرية كبيرة لعمل الناتو في المناطق والبؤر، حيث المصالح الأمريكية الحيوية، في حين يعير الأوروبيون اهتماماً كبيراً لدور الأمم المتحدة. وقد تزعمت باريس ذلك الاتجاه، وبخاصة في استقبال الأعضاء الجدد وتقاسم الزعامة، حيث الرغبة والإصرار الأمريكيين على الاحتفاظ باليد العليا لإدارة منظومة الدفاع الأوروبية، وبخاصة عندما طرحت في عام ١٩٩٥ مسألة تعيين الأمين العام[١٥].

---

(١٢) ناصيف حتي، «حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص ١٢.

(١٣) Nesotto, «La Non-européanisation de l'OTAN,» p. 26.

(١٤) Emile Coury, *L'Europe et les Etats-Unis: Un Conflit potential*, collection monde en cours (La Tour d'Aigues: Editions de l'Aube, 1997).

(١٥) Bruno Tertrais, «L'OTAN existera-t-elle encore en 2009?,» *La Revue internationale et stratégique*, no. 32 (hiver 1998), p. 125.

لقد اتضح بعد وصول ديغول إلى قصر الإليزيه عام ١٩٥٨، أن الخلافات الفرنسية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، قد ظهرت إلى السطح، وستأخذ أبعاداً أوسع، وبخاصة أن الجنرال ديغول لم ينسَ المواقف السياسية الأمريكية المناهضة لفرنسا ومستعمراتها التي وسّعت من شقة خلافاتهما، إضافة إلى النزعة الاستقلالية الفرنسية الراغبة في امتلاك السلاح النووي بعيداً عن المظلة الأمريكية، وتدعيماً للأمن الأوروبي.

وفي الوقت الذي قدمت واشنطن الدعم الكبير لمساعي بريطانيا النووية التي نجحت في تفجير قنبلتها عام ١٩٥٣، فإنها بالضد من ذلك عارضت كل المساعي الفرنسية. وكذلك، انتقدت موقفها من حرب السويس عام ١٩٥٦.

وقد ذهبت فرنسا في عهد ديغول إلى أبعد من ذلك، حينما سعت إلى بناء قوة نووية أوروبية، ونجحت عام ١٩٦٠ في تجربتها النووية الأولى، ودعت إلى إنشاء لجنة خاصة داخل الحلف مكونة من بريطانيا وأمريكا وفرنسا، لاتخاذ القرارات المتعلقة بالدفاع، الأمر الذي فسّرته واشنطن أنه التفاف على خطوات تشييد الاستراتيجية النووية الأمريكية، وتهميش للزعامة الأمريكية. ناهيك بمشكلة تقاسم الأعباء الدفاعية والتسليحية لقوات الحلف التي أضحت ومنذ مطلع عقد السبعينيات، من المسائل الخلافية متكررة الاندلاع في أي قمة أطلسية، بين الحلفاء الأوروبيين من جهة وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى، إذ طالبت فرنسا وألمانيا بتخفيضها، نتيجة لسياسة الوفاق، إضافة إلى معارضتهما القيادة المركزية الأمريكية المطلقة لقوات التدخل السريع التي شكلت في مطلع عقد الثمانينيات[١٦].

ويبدو أن هذه المعضلات لم يتم التوصل إليها خلال الحرب الباردة، وانتقلت ملفاتها إلى ما بعد الحرب حيث أضحت من القيود المكبلة لحركة السياسة الأمريكية في العديد من المناطق والعديد من الأزمات. لقد عارض عدد من الدول الأوروبية زيادة نفاقاتها العسكرية، وكذلك امتنعت عن إعطاء موافقتها على مهمات جديدة للحلف خارج نطاق عملياته التقليدية، وخلافاً لما نصت عليه المادتين الخامسة والسادسة[١٧]. وهذا ما اتضح في أفغانستان، وكذلك في الحرب على العراق، وفي فترة ما بعد الحرب، وسنرى ذلك في الصفحات القادمة، لابل إن الفرنسيين كانوا أكثر وضوحاً

(١٦) حسين آغا [وآخرون]، **التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية في الشرق الأوسط**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١٢ (لندن: مركز العالم الثالث للدراسات، ١٩٨٢)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(١٧) لشرح المادتين، انظر: «توسع حلف الناتو شرقاً والاستراتيجية الأوروبية،» **دراسات دولية** (بغداد)، العدد ١١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، ص ٦٩.

من بقية الأعضاء الآخرين، عندما أكدوا أن حلف الناتو فقد سبب وجوده الأصلي مع سقوط جدار برلين، وأن مستقبله ينتظر نقاشاً جدياً في هذا الخصوص، إذ إن عضو مجلس الشيوخ الفرنسي عن المجموعة الاشتراكية وسكرتير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة برتراند دولانوي، كان صريحاً عندما أشار إلى أن من الأسباب الجوهرية والأساسية لاستمرار حلف الناتو هو ضمان استمرار الوجود العسكري والسياسي للولايات المتحدة في أوروبا[١٨]، فأي أمن يمكن أن يتحقق لأوروبا في ظل هذا التفرّد الأمريكي؟ لقد دعت باريس، وفي كل الاجتماعات التي يعقدها الحلف على مستوى القمة إلى ضرورة البحث عن توازن أفضل في المستويات، مابين الأوروبيين والأمريكيين[١٩] إلا أن عدم بلورة سياسة أوروبية موحدة، ناهيك بالموقف البريطاني البعيد عن الصفّ الأوروبي، يجعل باريس دائما تغرد خارج السرب وتعد من الدول المتنافرة في توجهاتها، الأمر الذي أدى إلى انفراد الولايات المتحدة بوضع معايير الانضمام لدول أوروبا الوسطى، من دون الأخذ بنظر الاعتبار آراء الدول الأوروبية الأخرى، إذ إنه بحسب وجهة نظر السيناتور الفرنسي دولاند، فإنه من غير المقبول أن يتمّ رسم سياسة ودفاع الأوروبين وجدول التوسع عندهم، بحسب إعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية[٢٠].

ثانياً: الموقف الألماني

في الواقع إذا كان من بين الأهداف الاستراتيجية الكبرى لتكوين حلف الناتو هو مواجهة الخطر السوفياتي ـ الشيوعي المتنامي في أوروبا الشرقية والدول الأخرى، فإن هدف احتواء ألمانيا وحماية دول أوروبا الغربية التي عانت من وطأة الاحتلالات العسكرية ومن عدوانية الروح القومية الألمانية، شكّل هدفاً من أهداف الحلف الأخرى، إذ إنه لم يتم انضمامها إلى الحلف إلا عام ١٩٥٥[٢١] بموجب اتفاقيات

---

(١٨) Bertrand Delanöe, «Quelle OTAN pour Quelle Defense European?,» *International strategique* (Institut français des relations internationals), vol. 31 (1999), p. 34.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٢١) يذكر بهذا الصدد أنه يأتي في مقدمة الوظيفة الكبرى لحلف الناتو طمأنة الدول الأعضاء كل واحدة إزاء الأخرى، فاستمرار الحلف بهيكلة العسكرة المتكامل مع الوجود الأمريكي من شأنه أن يزيل أي مخاوف لدى أي عضو تجاه الآخر. فعلى سبيل المثال هناك مخاوف عريضة من ألمانيا الموحدة، لكن الناتو قادر على إزالة هذه المخاوف، إذا أكد كريستوفير ثرام المدير السابق لمعهد الدراسات الاستراتيجية أن الناتو يستطيع التحكم في القوة الألمانية، وأن ذلك يعد أمراً مقبولاً من جانب الأعضاء وكذلك من جانب الأعداء، وأن ألمانيا خارجة الناتو بما يثير القلاقل. انظر في ذلك: صلاح سالم زرنوقة، «الناتو بين مرحلتين،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٩ (١٩٩٧)، ص ٧١.

باريس لعام ١٩٥٤[٢٢]، ولذلك فإن من شروط توحيد ألمانيا هو بقاءها ضمن حلف شمال الأطلسي، وهذا ما اتضح جلياً في السنوات اللاحقة على التأسيس، وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة وخلال الأشهر التي سبقت توحيد ألمانيا، وكذلك خلال عملية توسيع الحلف، إذ إن باريس وبرلين، توصلتا إلى صيغة من الأمن الجماعي المشترك مع الاتحاد الروسي، تشارك فيها قوات الدول الأوروبية مع الاحتفاظ بمكانة الناتو، إلا أن هذه الصيغة قد واجهت معارضة هولندا وبريطانيا اللتين اعتبرتا أن من شأن تلك الصيغ أن تحدّ من فاعلية حلف الناتو، الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة إلى سحب قواتها العسكرية من القارة الأوروبية. وهذا ما ترفضه صراحة بريطانيا، ليس فقط خوفاً من أن تظهر قوة في دول الشرق الأوروبي في المستقبل، على غرار الاتحاد السوفياتي السابق، تهيمن على القارة[٢٣]، ولكن خوفاً من انفلات عقال القوة الألمانية الناهضة وتحولها من قزم سياسي إلى قوة عظمى. وبريطانيا المدركة جيداً لدروس التاريخ، دخلت في حربين عالميتين لتحطيم القوة الألمانية ولجم طموحاتها القومية. وفي هذا الصدد، فإن زيارات المستشار الألماني السابق ومهندس التوحيد هلموت كول إلى بولندا، تشكّل فرصة لطمأنة الأعضاء الأوروبين عندما صرح قائلاً: «نحن نقول نعم لعضويتنا في المجموعة الأوروبية، وفي حلف شمال الأطلسي، نحن جزء من المجتمع الدولي»[٢٤].

لقد كتب هلموت كول مقالةً أكد فيها أن أوروبا بحاجة إلى سياسة خارجية ودفاعية مشتركة جديرة بهذه التسمية[٢٥]، داعياً أوروبا إلى أن تتكلم بصوت واحد، وتجمع قواتها بشكل فاعل، في ما إذا أرادت أن تعبر عن وزنها بشكل أفضل في المستقبل، ورأى أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال الاتحاد الأوروبي القادر على أن يدافع عن مصالحه الخارجية بشكل علني ومتصنع، وأن يحافظ على انسجامه الداخلي الضروري[٢٦].

في الواقع، إن ما كان يهدف إليه هلموت كول من هذه الرؤية الأوروبية تأكيد الدور الفاعل لألمانيا في إطار الاتحاد الأوروبي، وبخاصة أن معطيات ما بعد الحرب الباردة فرضت طرح مدركات جديدة، وأن مستقبل ألمانيا كقوة اقتصادية وسياسية

---

(٢٢) «حلف الناتو ضد من؟،» **نشرة تقديرات استراتيجية** (القاهرة)، العدد ٨، (١٩٩٥)، ص ٣٧.

(٢٣) السعدي، «القادة الأوروبيين والتوجهات الألمانية،» ص ١٨٢.

(٢٤) نزيه الأفندي، «طموحات وقضايا الوحدة الألمانية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٠ (١٩٩٠)، ص ٢٥٨ وما بعدها.

(٢٥) Helmut Kohl, «Un Destin pour deux,» *Le Nouvel observateur* (28 novembre 1996).

(٢٦) حتي، «حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط،» ص ١١.

مرتبط بمستقبل الاتحاد الأوروبي بوصفه محوراً فاعلاً في محيط العلاقات الدولية والتسويات السياسية للقضايا والأزمات الإقليمية والدولية، إضافة إلى طمأنة الدول الأوروبية التي ارتعدت من الوحدة الألمانية وتأثيراتها، إذ أصبح هناك فراغ أمني وعسكري كبير مثّله اختفاء المعسكر الاشتراكي والانسحاب العسكري السوفياتي من ألمانيا بحدود عام ١٩٩٤. وقد أكدت برلين في عدة مناسبات، أن «حلف شمال الأطلسي والوجود الأمريكي في أوروبا شرطان لاغنى عنهما للمحافظة على الاستقرار والأمن في أوروبا»، في الوقت الذي شددت فيه على الدور الأساسي لمنظمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة[٢٧].

وفي الوقت الذي سعت فيه الدبلوماسية الألمانية إلى تعزيز خطوات التوسع الأوروبي شرقاً ليضم دول أوروبا الوسطى والشرقية، فإن برلين ركزت أيضاً على مسألة توسيع حلف الناتو ليبسط جناحة العسكري على هذه الجمهوريات الجديدة، حيث التحديات والتهديدات العرقية والطائفية التي لايمكن احتواؤها إلا من خلال إطار أمني وعسكري. وإذا كان القادة الألمان قادرين على استغلال الفرصة المناسبة وتوظيفها لصالح بناء وإعادة توحيد وتعزيز دولتهم في التحالف الغربي، مثلما حصل في عقد الخمسينيات، وانسحاب فرنسا من الحلف، ومن سياسة الوفاق والانفراج بين الشرق والغرب، فإن مسألة توسع حلف الناتو وإن كانت قد ضمت في بداية الأمر دولاً متشككة في النوايا والأهداف السياسية الألمانية، إلا أن هذه العملية تصب في صالح السياسة الألمانية في الشرق الأوروبي قبل انضمام هذه الدول إلى حلف الناتو عام ١٩٩٥، وكانت واشنطن وعلى لسان وزير خارجيتها السابق جيمس بيكر طالبت هذه الدول الثلاث بتشكيل تحالف ثلاثي لاحتواء الوحدة الألمانية وتأثيراتها في أوضاعها الداخلية[٢٨] (المجر، بولونيا، التشيك).

وإذا كان الاتحاد الأوروبي قد نشأ في إطار اقتصادي، وتطور بعد مسيرة طويلة وصعبة إلى إطار سياسي، فإن حلف الناتو تشكل في إطار عسكري ـ أمني استراتيجي تحت المظلة النووية الأمريكية، لذلك فإن مسألة توسع الحلف بعد التغيرات التي حدثت في الشرق الأوروبي، أصبحت أمراً متوقعاً، ولاسيما بعد أن تعددت مهمات الحلف، وانتهت فترة النقاش الحادّة حول جدوى بقائه واستمراره، وتجاوزت النطاق الأوروبي، ليس فقط في مواجهة ما تبقى من تهديدات على مستوى القوى الكبرى،

---

(٢٧) «الحكومة الألمانية الجديدة،» **مجلة دوتشلاند**، العدد ٦ (١٩٩٩)، ص ٩.

(٢٨) ألفين توفلر، **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين**، ترجمة فتحي بن شنوان ونبيل عثمان، ط ٢ (طرابلس الغرب: مكتبة طرابلس للتنمية العالمية، ١٩٩٦)، ص ٥٦٣.

وإنما لضبط آليات الأمن والاستقرار في الدول الجديدة والتي مازالت تمثل مشكلاتها العرقية والطائفية والاجتماعية عوامل عدم الاستقرار وزعزعة القارة الأوروبية(٢٩).

وكما أشرنا سابقاً، إن الرؤية الألمانية قد تطابقت مع ماتراه باريس من ضرورة للأمن الجماعي المشترك مع الاحتفاظ بمكانة حلف الناتو. ولكن هذه الآلية، واجهت معارضة من قبل الدول الأوروبية الأخرى المتفقة في طروحاتها مع السياسة الأمريكية، مثل هولندا وبريطانيا. وإذا كانت من مهمات الحلف التقليدية المحافظة على التوازن السياسي في أوروبا بعد الحرب، والاحتفاظ أيضاً بتوازن نسبي بين القوى الأوروبية الغربية، واحتواء ألمانيا، فإن المهمة الأساسية وفي مطلع القرن الحادي والعشرين هي السيطرة على قوسي الأزمات، الشمالي والجنوبي، وعدم السماح بخلق قوة أو مايطلق عليه «الفيلق الأوروبي» الذي تدعو إلى إنشائه برلين وباريس، وضرورة أن يرتبط «الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي». إذ إن زبيغنيو بريجنسكي رأى أن التحديات الاستراتيجية الجديدة للحلف، تقوم على امتداد قوسي الأزمات، القوس **الأول** هو القوس الشرقي المحدد في منطقة عدم الاستقرار الواقعة بين تركيا والقوقاز وآسيا الوسطى، أما القوس **الثاني** فهو القوس الجنوبي الذي يمتد من شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط مروراً بالشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا(٣٠). وبما أن ألمانيا تعد من أبرز الأعضاء بعد الولايات المتحدة، فإن هذا التوسع، والمهمات الجديدة سوف يحقق لها ما كانت تحاول تحقيقه بوسائل أخرى تثير حفيظة الدول الأوروبية الأخرى.

ولذلك، فإن ألمانيا سعت ألا يكون التوسع في عضوية ومهمات حلف الناتو على حساب روسيا الاتحادية التي يجب أن تكون شريكاً فعالاً عبر «مجلس الناتو، روسيا المشترك»، إذ أكد هلموت كول «أن أي توسع للحلف قد يتوافق مع شراكة مكثفة مع روسيا»، وبخاصة بعد التحذير الذي أطلقه الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين من أن «أي توسع مفاجئ للناتو على حساب الحدود الروسية يمكن أن يخلق أقطابا جديدة للمنافسة في أوروبا»(٣١).

وإذا كان من الأعباء الضخمة التي تتحملها ألمانيا في إطار توسع الاتحاد الأوروبي، وتأهيل الدول الداخلة في الاتحاد، ومدّها بالمستلزمات المادية التقانية

---

(٢٩) من بين المهمات الجديدة التي أنيطت بحلف شمال الأطلسي مواجهته الأصولية الإسلامية، انظر: علي أومليل، «حلف الأطلسي والإسلام،» المنتدى (عمّان)، العدد ١١٤ (آذار/ مارس ١٩٩٥)، ص ٣ ـ ٥.

(٣٠) عبيدة عبد الله الدنداوي، «الصين وروسيا وحلف شمال الأطلسي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٣٢ (١٩٩٨)، ص ١١٤.

(٣١) نزار الحيالي، «دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩)، ص ٩٦.

الاقتصادية، ومن خلال برنامج مساعدات شامل، فإن ذلك سوف ينعكس بمردود مالي كبير واستثمارات ألمانية واسعة في أوروبا الشرقية، وكذلك الحال بالنسبة إلى عملية توسع حلف الناتو، إذ إن المساعدات المالية التي يتعين تقديمها إلى هذه الدول الجديدة تتمثل في استمرار عملية الانفاق العسكري وتحديث جيوشها ومعداتها العسكرية، الأمر الذي سوف لن ينعكس فقط على مدى قوة ومتانة عجلة الاقتصاد الألماني، الموجّه لتشييد البنى التَحتية العسكرية والاقتصادية، وإنما على خطط بناء القوة العسكرية الألمانية نفسها. إذ إن مطلع القرن الحادي والعشرين شهد مرحلة حاسمة تمثلت بعد عملية كوسوفو، بأنه وللمرة الأولى، يخرج الجيش الألماني من حدوده الجغرافية الضيّقة لينطلق نحو مجالات أوسع وحتى خارج مهمات حلف الناتو التقليدية، سواء كان في القوقاز وأفغانستان أو في العراق، حيث أشرف الجيش الألماني في إطار حلف الناتو على تجهيز وإعداد وتدريب الجيش العراقي الجديد. وفي هذا الصدد فإن ألفن توفلر قد شدد على أن الدولة الأكثر تأثيراً في القرن الحادي والعشرين، هي التي تتميز بالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والتقنية(٣٢).

وفي المقالة الذي نشرها المستشار الألماني السابق هلموت شميت في **مجلة حلف الناتو** بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسه والتي صادفت في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٩، تحت عنوان «حلف شمال الأطلسي في القرن الحادي والعشرين»، أكد، وقبل كل شيء، التضامن الذي اتسم به الهيكل الداخلي للحلف، على الرغم من وجهات النظر المختلفة نتيجة للمصالح المتباينة وبخاصة، بحسب إشارة شميت، التبعية البريطانية غير المشروطة للولايات المتحدة الأمريكية التي أثارت معارضة فرنسية واضحة في عهد الجنرال ديغول. إلا أن كل هذه الاختلافات لم تهدد التجانس السياسي أو القوة العسكرية للحلف، الأمر الذي حافظ على الوحدة الأوروبية(٣٣).

لكن شميت رأى أن مثل هذا الاستنتاج بعيد عن أن يحمل في طيّاته التحديد المقبول لمهمات حلف الناتو ودوره في المستقبل، ولاسيما أن خطط توسّع الحلف تتضمن أيضاً أفعالاً أخرى تأتي في مقدمتها، إضافة إلى الأمن الأوروبي، الأبعاد الخاصة بخدمة أهداف الاستراتيجية الأمريكية. ومن هنا يطرح بالتحديد، وفي سياق التحليلات، محاصرة أي دور عالمي أو إقليمي لأي قوة تهدد هذه المصالح والأهداف الأمريكية أساساً. وإذا كان شميت قد طرح هذا المنظور على مستوى توزيع القوى

---

(٣٢) توفلر، **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين**، ص ٥٦٥.

(٣٣) Helmut Schmidt, «Alliance transatlantique au XXIème siècle,» *La Revue de l'OTAN* (Bruxelle), vol. 50 (Editions commemorative) (1999), p. 20.

الدولية، فإنه بالمقابل أكد أن طبيعة وأهمية المشكلات التي تواجهها هذه القوى، في طريقها نحو التغير، وبشكل خاص في ما يتعلق بالدول النووية التي اتسعت لتشمل الهند وباكستان وإسرائيل[٣٤]. وكما إن القرن الحادي والعشرين يواجه خطر اندلاع الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية لأسباب إثنية ودينية، وهذا يتطلب من الحلف أن يغيّر من بنود معاهدة تأسيسه في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٤٩، كي يستطيع التدخّل في مناطق خارج «نطاقه الإقليمي»، كما حصل في حرب كوسوفو، إلا أن شميت شدّد بقوة على أن شرعية استخدام القوة ضد دولة ذات سيادة، من دون تفويض الأمم المتحدة، أصبح اليوم محل نقاش ومعارضة. من هنا، بحسب شميت، فإن كل توسع في مهمات الحلف والتزامات أعضائه، يتطلب الأخذ باعتبار التقيّد بميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة منطوق المادة (٥١) التي تمنح مجلس الأمن سلطة القرار النهائي، حتى في الأحوال التي يمارس فيها الحلفاء حقهم في الدفاع الشرعي[٣٥].

ومن ناحية أخرى، فإن المحلل الاستراتيجي الألماني هارولد ميلر قد طرح وجهة نظره الخاصة في ما يتعلق بتوسع حلف الناتو شرقاً، مؤكداً أن الدروس السابقة قد أعطت نتائجها وظهر واضحاً أنه لايمكن الاحتفاظ بسلام دائم في أوروبا إلا إذا ارتبط أمن ألمانيا بأمن جيرانها. وبناءً عليه، فإن أي عملية توسع أو انفتاح يقوم بها الحلف تجاه أوروبا الوسطى والشرقية، لابد وأن يهدف إلى الاستمرار في تطور الاستقرار المكتسب. وألمانيا مدركة في كل توجهاتها السياسية، في إطار عملية توسع الحلف، أن اندماج دول سيؤدي إلى عزل دول أخرى، وهذا الفصل سيؤدي إلى نتائج سلبية، الأمر الذي اتفقت عليه القوى السياسية الأساسية، وقامت بتعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفعّلت الدور الذي يجب أن تلعبه روسيا في الشؤون الأوروبية، من خلال مجلس الشراكة من أجل السلام[٣٦].

ثالثاً: الموقف البريطاني ومواقف الدول الأوروبية الأخرى

اعتاد أغلب المختصين في العلاقات الدولية، وبالتحديد حول العلاقة بين ضفتي الأطلسي، في دراستهم للسياسة البريطانية ومواقفها من الأحداث والأزمات الدولية، ودرجة اصطفافها وابتعادها عن السياسة الأمريكية، الرجوع إلى ملف الانضمام البريطاني إلى المجموعة الأوروبية، خلال السنوات التي حكم فيها الجنرال

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣٦) Harold Miller, «Depuis cinquante ans, L'OTAN garantis la paix et la libirté en Europe,» *Deutschland*, no. 2 (1999), p. 12.

ديغول قصر الإليزيه. وبقدر ما يدرك ديغول نفسه، السياسة البريطاية جيداً، وما تعمله في الكواليس، إضافة إلى تحالفاتها الخارجية، سواء كان في الحرب العالمية الثانية أوبعد إنشاء حلف شمال الأطلسي، فإن فرنسا الديغولية، إن صح التعبير، بقدر ما عانته سابقاً من مرارة السياسة البريطانية، فإنها أغلقت أبواب المجموعة الأوروبية بوجه الانضمام البريطاني، إذ إن لندن لم تستطع تحقيق رغبتها إلا بعد وفاة ديغول، وليس بتركه السلطة فيَ عام ١٩٦٩، بعد الاستفتاء الذي جرى عقب الثورة الطلابية في عام ١٩٦٨ التي قادتها الحركة الصهيونية على إثر مواقف ديغول من حرب ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل للاراضي العربية بالعدوان العسكري في ٥ حزيران/ يونيو. وبعد قبول بريطانيا في المجموعة الأوروبية في عام ١٩٧٢، في ظل رئاسة الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو، تحول الصوت البريطاني، ومن خلال التصويت الجماعي، إلى فيتو على كل قرار أوروبي يحاول أن يؤكد هوية أوروبية متميزة ومستقلة في الأمن والدفاع. وحتى بعد حل حلف وارسو، وطي صفحة الحرب الباردة، فقد كانت الرؤية البريطانية تدعو، ترديداً لوجهة النظر الأمريكية، إلى الابقاء على العلاقات الأمنية الدفاعية بين أوروبا وواشنطن، من خلال صيغة جديدة، تتمثل بوجود قيادة أمنية وعسكرية أوروبية داخل الحلف نفسه(٣٧).

إن لندن ترى في أي تقارب ألماني ـ فرنسي في مسائل الأمن والدفاع، يجري على حسابها واستبعاداً للمظلة الأمنية والعسكرية الأمريكية، وتهميشاً لدور وفعالية حلف الناتو، الإطار الأمني والعسكري الوحيد الذي يمكن التعويل عليه في مهمات التدخل في الأزمات والأحداث التي تهدد العالم الغربي الرأسمالي، وحتى خارج النطاق الجغرافي المحدد له، كما حصل في الأزمة اليوغسلافية طبقاً للقرار الصادر عن مجلس الأمن (٧٥٧/ ١٩٩٤) الذي عارضته فرنسا(٣٨).

يشير الكاتب الفرنسي بيير بيارنيه (Pierre Biarnès) في كتابه **القرن الحادي والعشرين لن يكون قرناً أمريكياً**، إلى أن بريطانيا لم تتوقف منذ الحرب العالمية الثانية عن الاعتقاد بأن التحالف مع الولايات المتحدة «التحالف الكبير» والذي يجب أن يكون أساس سياستها الخارجية، واندماج قواتها داخل منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد ثابرت على وضع العوائق أمام أوروبا كي لا تبني دفاعاً خارج الدفاع العسكري لحلف شمال الأطلسي. ويضيف بيارنيه، أن كل ما تسعى إليه السياسة

---

(٣٧) انظر: الحيالي، «دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة،» ص ٥٥، وصفاء موسى، «حلف شمال الأطلسي والأمن الأوروبي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٦ (١٩٩١)، ص ٦٧ وما بعدها.

(٣٨) انظر: الجاسور، «الأزمة البلقانية: من حرب البوسنة إلى حرب كوسوفو».

البريطانية، وبخاصة في إطار الاتحاد الأوروبي، هو ألا يكون هناك دفاع أوروبي إذا كان لا يطابق متطلبات مبادئ وتوجهات واستراتيجيات حلف شمال الأطلسي[٣٩].

وهذا الارتباط، أو التبعية، للسياسة البريطانية بالولايات المتحدة يستند بالتأكيد إلى حقائق تاريخية وثقافية عميقة، لم تتجلّ كثيراً خلال الحرب الباردة وفي مواجهة الاتحاد السوفياتي والمد الشيوعي في العالم الثالث، وإنما تجلّت في أزمة الخليج الثانية ١٩٩١، والحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، على الرغم من المنافسة الشديدة مابين شركات صناعة الأسلحة الأمريكية والبريطانية، حيث لم تترك أمريكا للشركات البريطانية إلا هامشاً بسيطاً في الأسواق الشرق ـ الأوسطية بالتحديد[٤٠].

وبقدر ما انغمست بريطانيا في الشأن الأوروبي وعمّقت ارتباطها السياسي والاقتصادي به، على الرغم من عدم التزامها بالعملة الأوروبية اليورو بدلاً من الجنيه، إلا أنها متمسكة في سياستها الخارجية، بمبادئ أساسية تحكم دبلوماسيتها ومواقفها الدولية والإقليمية، وبخاصة في الإطار الأوروبي، وهي:

ـ إن التحالف البريطاني ـ الأمريكي أساس دعامة الأمن الغربي الرأسمالي.

ـ إن حلف شمال الأطلسي الإطار الأمني والعسكري للأمن الأوروبي.

ـ إن الفيلق الأوروبي لايمكن أن يكون بديلاً عن أمريكا وحلف الناتو.

ـ إن توسع الحلف نحو الشرق، والقيام بعمليات خارج نطاق مجاله التقليدي، ينسجم مع حجم التحديات أو التهديدات التي تواجه العالم الغربي الرأسمالي ومصالحة الحيوية، وبخاصة على امتداد قوسي الأزمات الشمالي والجنوب.

إن الفراغ الأمني والاستراتيجي الذي خلفه اختفاء الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي لايمكن سدّه إلا بالوجود العسكري والنووي الأمريكي وحلف شمال الأطلسي.

وإذا كانت هذه المبادئ مبنية على الخبرة الكبيرة والواسعة للعقلية السياسية والاستراتيجية البريطانية على مدى العقود الماضية، ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها،

---

(٣٩) Pierre Biarnès, *Le XXIème siécle ne sera pas américain* ([Monaco]; Paris: Editions du Rocher, 1999).

انظر الترجمة الملخصة للكتاب، في: **مجلة بيت الحكمة**، العدد ٣٨ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ١٦.

(٤٠) علاء سالم، «السوق الدولية لتجارة السلاح،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢١ (تموز/ يوليو ١٩٩٥)، ص ١٩٣ ـ ١٩٥.

فإن تداعيات انهيار جدار برلين والوحدة الألمانية، ناهيك بالقاطرة الأوروبية التي تقودها فرنسا وألمانيا التي لم تكن بريطانيا غير راكب من ركابها الآخرين، جعلتها تدرك أنه ليس هناك من خيار غير تعزيز الارتباط بين ضفتي الأطلسي وجعل الحلف محور الترابط وعاملاً استراتيجياً، ليس فقط في التوازن الأوروبي وإنما في مناطق أخرى، وبخاصة الشرق الأوسط، حيث المصالح الاستراتيجية البريطانية التقليدية(٤١).

ويبدو أن الدول الأوروبية الأخرى، ولأسباب تتعلق بوضعها السياسي والعسكري، وما عانته من تداعيات توازن القوى الأوروبية الكبرى على مدى العقود الماضية، سرعان ما رمت بنفسها في أحضان حلف شمال الأطلسي بوصفه تابعاً للولايات المتحدة، أكثر من شعوبها التي كثيراً ما تعبر عن رفضها التبعية الأمريكية، لابل إن قسماً منها متمسك بعضوية حلف الناتو أكثر من عضوية الاتحاد الأوروبي مثل هولندا والدنمارك وإسبانيا، عندما تحكم أحزاب اليمين، فبعد انتمائها إلى حلف الناتو في عام ١٩٨٦، وافقت مدريد على تواجد قواعد عسكرية لحلف الناتو خطوة أولى نحو تأهيلها. وفي عام ١٩٩٧، أصبح خافيير سولانا، وزير الخارجية السابق، الأمين العام لحلف الناتو(٤٢) الذي ما زال يدافع، على الرغم من مركزه الأوروبي، عن ضرورة استمرار وتوسع الحلف، واتساع مديات عملياته العسكرية، إذ إنه يؤكد أن خطر اندلاع الصراعات العرقية في أوروبا، والصراع على المصادر والهجرات غير الشرعية، تتطلب أن يقوم الحلف بالاضطلاع بها في إطار التحالف ما بين ضفتي الأطلسي، وإن أهمية التحالف الاستراتيجي مابين أوروبا والولايات المتحدة لم تختف مع نهاية الحرب الباردة، ومازال الناتو الأداة الفعالة في التطور الاستراتيجي المستخدم في صنع بيئة للأمن(٤٣).

وفي ما يتعلق بتوسيع حلف الناتو، فإن سولانا يؤكد أن المظهر المهم في الاستراتيجية العامة لحلف الناتو يتمثل في انتماء الأعضاء الجدد، الأمر الذي يترتب عليه في الأخير، امتداد منطقة الأمن والاستقرار الاستثنائية التي تخصصت بها نصف أوروبا منذ خمسين عاماً(٤٤). وبانتماء التشيك وهنغاريا وبولونيا تحول الناتو إلى منظمة

---

(٤١) للمزيد من الاطلاع، انظر: مراد ابراهيم الدسوقي، «أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٥ (١٩٩٢)، ص ٩٠، والحيالي، «دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة،» ص ٩٧.

(٤٢) Biarnès, *Le XXIème siècle ne sera pas américain*, p. 127.

(٤٣) خافيير سولانا، «الناتو في عامه الخمسين: جرد حساب والآفاق المستقبلية،» **المجلة الدولية والاستراتيجية الفرنسية**، العدد ٣٢ (شتاء ١٩٩٨)، ترجمها ناظم عبد الواحد الجاسور ضمن سلسلة دراسات مترجمة؛ العدد ٩ (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١)، ص ٤ ـ ٥.

(٤٤) المصدر نفسه.

مفتوحة، وليس إلى ناد مغلق، وأن ما تم من تلبية لطلبات الانتماء التي امتدت إلى بحر البلطيق وجمهورياته، سوف لن تكون الأخيرة. ويضيف سولانا، أنه كلما استطاع اتحاد غرب أوروبا أن يعتمد على الوسائل والإمكانيات المتاحة من حلف الناتو لإدارة الأزمات، ستعزز الدعامة الأوروبية في الحلف، وأن تعزيز دور أوروبا ينطلق من تقاسم التكاليف الأكثر عدالة، وإدارة الأزمات بشكل متساوٍ مع الأمريكيين[٤٥]، الأمر الذي سيعزز في المستقبل مفهوم الدفاع الجماعي، والتشديد على العلاقة ما بين ضفتي الأطلسي، من خلال الشراكة والتعاون في إطار المهمات الجديدة لحلف الناتو، حيث ستتأكد أيضاً أهمية تطور الهويّة الأوروبية للأمن والدفاع في إطار الحلف والجهود المبذولة لهذا الغرض التي تقرّر سبب بقاء الناتو وتغيّره بحسب البيئة الاستراتيجية الدولية. إذاً، ناتو حيوي يمكنه أن يحقق الأفضل في: أوروبا مستقرة بسلام في إطار المجموعة الأطلسية الفعالة[٤٦].

ويبدو أن بقية الدول الأوروبية الأخرى، مثل إيطاليا والبرتغال، تقف موقفاً متشابهاً من ناحية التوسع والالتزام بروابط قوية في العلاقة بين ضفتي الأطلسي، وإن استمرار وبقاء الحلف يعزز من إمكانية تحقيق الأمن الأوروبي. وإذا كانت بلجيكا قد وقفت في الحرب على العراق إلى جانب فرنسا في عدم تورط الحلف إلا بتفويض من الأمم المتحدة، على الرغم من أن عاصمتها تمثل مقراً لمنظمة الحلف، فإن الدانمارك والنرويج تفضلان السيطرة الأمريكية على مواجهة ألمانيا التي تذكرهما بالتاريخ المرير للاحتلال. وأما اليونان فتشعر دائماً بالرضا، لأنها تجد في حلف الناتو ضماناً أكثر نفعاً في مواجهة تركيا. وكذلك الحال مع الأتراك الذين استفادوا كثيراً من عضويتهم في الناتو ليس فقط خلال الحرب الباردة والوقوف بوجه الاتحاد السوفياتي، وإنما باعتبارها حلقة من الحلقات الاستراتيجية المهمة أيضاً بعد الحرب الباردة، وبخاصة في إطار مكافحة الإرهاب وحوارات المتوسط، وخط التماس المباشر الذي سيلتقي عنده قوسي الأزمات. وأما الهولنديون فيسيرون خلف الإنكليز، ولوكسمبورغ تسعى إلى ارضاء العالم بأجمعه في آن واحد، وإيسلندا لا يرضيها سوى الانقياد وراء التيار السائد، لذلك بقيت بعيدة عن الحرب على العراق والأزمات الأخرى[٤٧].

---

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) Biarnès, Ibid., p. 127.

الفصل الثالث

الرؤية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة

تمهيد

في الواقع، ليس هناك من هدف مركزي وضعته السياسة الخارجية الأمريكية منذ أن تربعت على عرش قيادة العالم الرأسمالي الغربي، أكبر قوة اقتصادية، ومالية وعسكرية[1]، غير توطيد موقعها بوصفها القوة العظمى الوحيدة في هذا العالم. وهذا الهدف بقدر ما بقي شاخصاً في المدركات الأمنية والعسكرية لمخطط السياسة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن عملية تشييد هندسة معمارية لنظام دولي جديد يترجم هذا الهدف في محيط العلاقات الدولية، وتوازنات القوى دولياً. وأصبح من المسلمات الأساسية لصناع القرار السياسي والاستراتيجي الأمريكي، حيث إن التقرير الصادر عن البنتاغون عام ١٩٩١، من لجنة برئاسة وكيل وزير الدفاع المسؤول عن العلاقات السياسية بول وولفوويتز (أصبح رئيساً للبنك الدولي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، لا يترك مجالاً للشك في النوايا الأمريكية بضمان بناء أمريكا قوة عظمى وحيدة في العالم. وإن ديمومة هذه الحال تتمّ من خلال التصدي أو إجهاض أي محاولة اقتحام عبر ظهور مراكز قوى عظمى أخرى، أينما كان في العالم.

وعلى هذا الأساس، فإن على السياسة الخارجية الأمريكية وضع هدف هو: «إقناع من قد يظهر من المنافسين مستقبلاً بعدم التطلع إلى ممارسة دور كبير، ولا

---

(١) للمزيد من الاطلاع حول هذه النقطة، انظر: فهد بن عبد الرحمن آل ثاني، «جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي: من «الجزيرة العالمية» إلى «أمريكا الكبرى»،» في: سالم توفيق النجفي [وآخرون]، **الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٣٥ ـ ٥٠.

حتى الرغبة في ممارسة دور إقليمي»، «وإقناع العالم بعدم جدوى اقتحام النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتحدي القيادة الأمريكية» . ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد «من وجود قوة عسكرية أمريكية في أي مكان قد تتعرض فيه الهيمنة الأمريكية إلى التهديد»[٢].

وفي هذا الصدد، فقد صرح السيد ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا الأسبق بأن أمريكا تعتمد دائماً المخطط نفسه، وهو معرفة كيف ستفرض الأوضاع التي تتمناها، وكيف ستسوي الاتجاهات المضادة، وكيف ستستفيد من الاتجاهات المضادة في هذه المنطقة كما قال عاهل المغرب الحسن الثاني، مطمئنة إلى ديمومة حضورها ومنافعها[٣].

منذ الحرب العالمية الأولى، وبعد أن تخلصت من مبدأ العزلة، وحققت مبدأ ازدواجية القارات، أخذ التصور الاستراتيجي للولايات المتحدة أبعاداً أوسع، وبات الدور العالمي للولايات المتحدة واضحاً، سواء كانت قوتها العسكرية أو الاقتصادية، حيث استراتيجية إنشاء الأحلاف تسير بشكل موازٍ مع التصور العالمي للاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية، وبخاصة في إنشاء حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩، حيث نقطة الانطلاق كانت عندما أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي في حزيران/ يونيو ١٩٤٨، قراراً يحبذ فيه اشتراك الولايات المتحدة في منظمات أمنية جماعية إقليمية[٤].

في الواقع، إن فترة ما بعد الحرب الباردة التي كانت نتيجة ما حصل من تغيرات وتحولات جذرية في أوروبا الشرقية، وأعقبها تفكك الاتحاد السوفياتي وغيابه بوصفه قوة عظمى، وقفت نداً قوياً بوجه الولايات المتحدة، وسمحت للعديد من المفكرين السياسين الذين أضحوا في ما بعد مرجعاً لصناع القرار الغربي بالقول بأن الذي «حصل يشكل «نهاية التاريخ» وانتصار القيم الغربية»[٥].

---

(٢) Pierre Biarnès, *Le XXIème siècle ne sera pas américain* ([Monaco]; Paris: Editions du Rocher, 1999), p. 127.

(٣) ميشيل جوبير، «هل يمكن التحدث عن نظام عالمي جديد قيد التطبيق،» ورقة قدمت إلى: **تحديات الوطن العربي في ظل النظام العالمي الجديد: أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي من ٢٥/ ١/ ١٩٩٣ في باريس**، ط ٢ (باريس: المركز، ١٩٩٧)، ص ٣ ـ ٤.

(٤) آل ثاني، «جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي: من «الجزيرة العالمية» إلى «أمريكا الكبرى»،» ص ٣٩.

(٥) مي شرتوني، «التوازن الجيوبوليتيكي الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتأثيراته على السلام والأمن في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **تحديات الوطن العربي في ظل النظام العالمي الجديد: أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي من ٢٥/ ١/ ١٩٩٣ في باريس**، ص ٣٠٣.

أولاً: القطب الواحد وأمركة العالم

اعتاد العالم، ومحيط العلاقات الدولية على التعامل مع معادلة توازن دولية قائمة على ثنائية القطبين أو القوتين، ولأكثر من أربعين عاماً، وبين ليلة وضحاها، انفرط عقد هذه المعادلة، وانهار جدار برلين الذي أحدث زلزالاً مدوياً نجم عنه انهيار نظم سياسية، وتفكك أكبر حلف عسكري، لا بل تشظّي أكبر دولة في العالم، إلى جمهوريات متعددة في غضون أشهر معدودة، حتى إنه لم يتردد البعض في الحديث عن ولادة عالم متعدد الأقطاب، وعودة دور الأمم المتحدة فاعلاً دولياً بعد تهميشها في حفظ الأمن والسلم الدوليين طبقاً لنصوص ميثاقها، وإن هذه الفترة الجديدة سترى «عالماً أفضل تركيباً وتنظيماً»، «وسيادة المنطق الإقليمي للصراعات والذي كان سابقاً مجمداً ومستوعباً بفضل الرفاهية التي كان يمارسها القطبان، وكل في منطقة نفوذه»[٦].

إلا أنه سرعان ما تبددت هذه الأفكار أو حتى «التمنيات» في عالم أكثر أمناً واستقراراً، وبدأت تكتشف ملامح عالم جديد، مرتكز على قطب أحادي الجانب، اعتبر نفسه «المكوّن الذي لاغنى عنه للاستقرار الدولي» و«مصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم، والضامن لها»، و«حكماً على نزاهة الانتخابات الأجنبية»، يفرض «عقوبات اقتصادية، أو ضغوطاً أخرى إذا لم تستوف معاييرها»[٧].

وقام هذا القطب بنشر قواته العسكرية على مساحة العالم من سهول أوروبا الشمالية إلى خطوط المواجه في شرقي آسيا، وشكل الأداة أو الأذرع لأكبر عمليات تدخل عسكري باسم «حفظ السلام» و«ردع العدوان»، إذ إن «الانتصار في الحرب الباردة يغري بالزهو»[٨]، وبالاعتقاد بالهيمنة الأمريكية على العالم. لقد كانت المحطة الأولى لسيادة القطب الواحد، أو التجربة الأولى لهذه «الواحدية»، الغزو الأمريكي لبنما وإلقاء القبض على حاكمها «أورتيغا» ولم تمض أشهر معدودة حتى بدأت بوادر حرب جديدة تلوح في أفق منطقة الخليج العربي التي خرجت للتوّ من أكبر حرب طاحنة بين العراق وإيران، حصدت الأخضر واليابس. في الواقع، إن غزو بنما شكل البداية لانهيار مفهوم السيادة بمعناها التقليدي «الوستفالي»، بحسب ما يصفه

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٧) هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين** (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص ٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٩.

هنري كيسنجر فيقول: «إن السلوك المحلي للدولة ومؤسساتها ليس في متناول الدول الأخرى»[٩]، وأصبح التدخل «لأهداف الإنسانية»، النمط الشائع في السلوك السياسي للقطب أحادي الجانب المهيمن ليس فقط على نمط وصنع السياسات الدولية، وإنما على صنع القرار السياسي الأممي، وأصبح منطق استخدم القوة هو المنطق السائد في العلاقات الدولية، وكذلك التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وعندما تطرح الولايات المتحدة الأمريكية نفسها باعتبارها القطب الأوحد أو القوة الخارقة (Hyper Puissance)، بحسب المفهوم الذي طرحه وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين عندما وصف الولايات المتحدة بذلك، فإن ذلك يرجع إلى فلسفة دينية ثالوثية مقدسة، نهضت قوام الثلاث الإغريقية الرومانية واليهودية المسيحية والوضعية العلمانية. وتداخلت دوائرها وتكاملت حلقاتها عبر مسيرة معقدة كانت المرتكز الرئيس للحضارة الغربية البيضاء. . . الذي تكونت فيه أمريكا[١٠]. ولذلك، فإن عقدة التفوق الحضاري الغربي، أو المركزية الغربية التي تم التطرق إليها في الصفحات السابقة، وما تمخضت عنه من مفهوم «أوربة العالم» الذي يعبر عن «حلم سيادة الجنس الأبيض «الأوروبي» على العالم، وما رافقه من مشروع استعماري اندلعت بسببه حربان عالميتان، انقطع إلى بروز تصور أو «حلم» آخر، هو «أمركة العالم»، أي سيادة القيم والمعايير السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والحقوقية، الأمريكية، وذلك، في إطار دورها التاريخي ورسالتها الحضارية في المجتمع الدولي والضامن الرئيس للتنظيم الدولي[١١]، إلى درجة أن القوانين التي يصدرها الكونغرس غدت أكثر فاعلية وتأثيراً وسرعة في التطبيق، وذات شمولية تتجاوز الإطار الوطني الأمريكي، إلى المجال العالمي، وأكثر قوة حتى من القرارات التي يصدرها مجلس الأمن الدولي، مثل القرار الصادر عام ١٩٩٧ بمحاسبة العراق، والقرار الصادر عام ٢٠٠٤ بمحاسبة سوريا، وغيرها من القرارات التي تحولت إلى مشروع قرارات أصدرها مجلس الأمن ضد العراق وسوريا وآخرها (القرار ١٦٣٦/ ٢٠٠٥).

وإذا كان هنري كيسنجر قد أكد أن الولايات المتحدة كانت ومازالت القوة

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١١.

(١٠) جاسم محمد زكريا، «مرتكزات الحلم الأمريكي في الهيمنة على العالم: الأصول الأيديولوجية للحلم الأمريكي،» **مجلة الحقيقة** (الجزائر)، العدد ٤ (آذار/مارس ٢٠٠٤)، ص ٨٢.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٢.

المحركة التي توفر الدينامية المحركة للعولمة، وهي المستفيد الأول من القوى التي أطلقتها، إلى درجة أن النوذج الأمريكي لإدارة الاقتصاد هو المعيار في معظم البلدان، وأصبحت السوق الحرة هي السائد في كل مكان تقريباً[١٢]، فإن الأطروحات العشر التي عرضها المفكر العربي محمد عابد الجابري، عن العولمة، قد أكدت في رابعها أن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضاً، وبالدرجة الأولى، أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم، إذ ينظر إليها في المجال السياسي من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتيك) التي تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع. وإنها دعوة لتبني نموذج معين، تعكس مظهراً أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا. وهي أيضاً أيديولوجيا، تعبر بصورة مباشرة، عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته[١٣].

وإذا كان هناك من يفرق بين العولمة باعتبارها ظاهرة مستقلة وبين النفوذ الأمريكي، أو الأحادية القطبية، فإن هذا التمييز أصبح من الصعوبة بمكان، وبخاصة أنه كما سبق وأكد كيسنجر أن الولايات المتحدة هي القوة المحركة للعولمة، يؤكد بول سالم أيضاً، أنه بات من الصعوبة وضع هذا التمييز، وبخاصة بعد أن أضحت العولمة شكلاً من أشكال الأمركة العالمية. هذه الأمركة متأتية من كون الولايات المتحدة تشغل حالياً مركزاً مهيمناً في النظام العالمي، وفي مجالات السياسية والأمن والاقتصاد والثقافة[١٤]، فبعد الحرب الباردة، وانكفاء موسكو إلى الخلف، لم يعد هناك سوى مركز واحد، هو مركز القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية، المستندة إلى استراتيجية عسكرية عامة هي استراتيجية التورط العالمي أو الهيمنة العالمية[١٥]، لمواجه التحديات والأخطار التي تهدد هذه الهيمنة، أو تزعّمها مركز المنافسة العالمية، باعتبارها القوة الأولى، والتي تسيطر على الهيكل الأمني والعسكري للعالم.

ولكن مقابل ذلك، أيضاً، فإن هناك من يرى أن الأمركة ليست التوظيف

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

(١٣) محمد عابد الجابري، «العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي، ط ٣ (بيروت: المركز، ٢٠٠٠)، ص ٣٠٠.

(١٤) بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٠٩ ـ ٢٢٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

الوحيد لظاهرة العولمة، وثمّة خلط كبير بين العولمة والأمركة[١٦]، إذ يشير الأستاذ موسى الأشخم إلى أنه إذا كانت العولمة تعني تغليب الشأن العالمي على الشأن المحلي لكل بلد على حدة، وتعني الأمركة تغليب الشأن الأمريكي على الشأن المحلي لكل بلد على حدة، فإن بغية حل هذه الإشكالية يدعونا إلى تلمس التصورات المفاهمية لكل من العولمة والأمركة حيث المفهوم الواقعي للعولمة، والمفهوم المستقبلي، والمفهوم الأيديولوجي، والعولمة نفسها بوصفها أداة للحرب الباردة[١٧]، الأمر الذي يجعله يصطف مع الذين ينظرون إلى العولمة على أنها الأمركة في كل آلياتها ومجالاتها. واستطاعت إدارة بوش الأب أن توظّفها في مواجهة الأمم والثقافات الأخرى الرافضه للمنطق الإمبريالي ـ الرأسمالي للعولمة والتي ترى أيضاً في الرؤية الأمريكية للعولمة أنها تهميش وإقصاء لسيادتها، وثقافتها، وحقوقها السياسية والاقتصادية. وذلك، لأن ما حصل في العراق من غزو واحتلال وإجبار للأمم المتحدة ومجلس أمنها، على إصدار القرارات التي تغيّر من الوضع الأمريكي في العراق، من حال إلى حال أخرى، ماهوْ في حقيقة الأمر إلا «تغليب الشأن الأمريكي على الشأن العالمي»[١٨]. وفي إطار صيغ العولمة وطروحاتها العشر التي طرحها الجابري التي سبق ذكرها آنفا، إنه منذ إدارة بوش الأب وصولاً إلى بوش الإبن، تعدّ هذه الإدارات أن كل ما يخدم السلم والأمن الأمريكي يخدم السلم والأمن العالمي، وكل ما يحقق المصالح الأمريكية يحقق المصالح الدولية. بمعنى آخر، كل ما يصلح للولايات المتحدة يصلح العالم[١٩].

وفي هذا الصدد، يقول فريد زكريا، الكاتب الأمريكي ذو الأصل الهندي، إن الولايات المتحدة أقوى من أي دولة أخرى في التاريخ، وعملت على تعطيل «القانون التاريخي» في تكتل الدول من أجل هزيمة القوة المهيمنة لإفراطها في استخدام القوة، مشدداً على أنه من دون الزعامة والقيادة الأمريكية، سوف لن يكون هناك إلا عالم تسوده الفوضى وعدم الاستقرار. حتى أوروبا، إذا لم تتطابق سياساتها وتتماثل مواقفها مع السياسات والمواقف الأمريكية، فإنها بذلك تهدد السلام والأمن الدوليين، حيث جهود الولايات المتحدة واضحة في هذا المجال[٢٠].

(١٦) موسى الأشخم، «العولمة والأمركة: المفاهيم والإثارة،» **دراسات** (المركز العالمي للدراسات وبحوث الكتاب الأخضر)، السنة ٤، العدد ١٣ (٢٠٠٣)، ص ٧١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٢٠) فريد زكريا، «لو أن العالم لا تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية لكان سيناريو من الفوضى في عالم بلا قوة،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٥، ص ٢٧.

وهذا القول لايختلف كثيراً عما صرح به صموئيل هانتنغتون عام ١٩٩٣، عندما أكد أن «عالماً من دون سيادة الولايات المتحدة سيكون عالماً أكثر عنفاً وفوضى وأقل ديمقراطية، وأدنى في النمو الاقتصادي من العالم الذي يستمر تأثير الولايات المتحدة فيه أقوى من تأثير أي دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية. إن السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة ضرورية لرفاهية وأمن الأمريكيين ولمستقبل الحرية، والديمقراطية، والاقتصاد، المنفتح والنظام الدولي في العالم»[٢١].

في الواقع، إن الولايات المتحدة، ومن أجل أن تعطي لهيمنتها الصبغة الشرعية لجأت إلى تفسير وتأويل قواعد القانون الدولي، والمواثيق الدولية بالشكل الذي يبرر سياستها الخارجية. وإذا ما اصطدمت بجدار المعارضة، فإنها تعمل على تعطيل هذه المبادئ الدولية، وهذا ما جسّده إعلان المبادئ الذي نشره المحافظون الجدد عام ١٩٩٧ تحت عنوان: «القرن الأمريكي الجديد»، والذي تضمن المبادئ الآتية:

١ ـ إحكام السيطرة على العالم وتصدير القيم الأمريكية له.

٢ ـ حرمان القوى الكبرى من ممارسة أي دور إقليمي أو دولي.

٣ ـ تجاوز المؤسسات أو المنظمات الدولية في الحال التي تقف فيها عائقاً أمام تحقيق الطموحات الأمريكية[٢٢].

وإذا كانت هذه هي الأسس التي تستند إليها القوة الأحادية الجانب وتحكمها بسلطة القرار السياسي الدولي، فإنه من دون هذه الأسس لايمكن للعولمة أو «الأمركة» أن تأخذ طريقها الشمولي الكوني، ولايمكن لها أن تحقق بكل آلياتها ومضامينها الأمن من خلال القوة العظمى، وبخاصة إذا أمعنا النظر، فإنه بقدر ما يوجد هناك جوانب إيجابية في العولمة، إلا أن جوانبها السلبية أو تداعياتها الأخرى من شأنها أن تعمل على الإقصاء والتهميش والذوبان في ثقافة واقتصاد وأمن القوى الكبرى، وكل من يتحدى ذلك، فإنه على مستوى الدولة يعدّ دولة «مارقة» أو «شريرة»، وعلى مستوى الأفراد، فإنهم يعدّون «إرهابيون».

يشير زبيغنيو بريجنسكي إلى أن العقد الأخير من القرن العشرين شهد «تحولاً بنيوياً في الشؤون الدولية، فلأول مرة في التاريخ، تبرز قوة غير أوراسية بصفة

(٢١) زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي (عمّان: الدار الأهلية للنشر، ١٩٩٩)، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٢٢) الأشخم، «العولمة والأمركة: المفاهيم والإثارة،» ص ٧٦.

المتحكم الرئيسي في علاقات القوة الأوراسية فحسب، وإنما بصيغة القوة العالمية العليا... القوة العالمية الوحيدة والأولى»[٢٣].

وإذا كان بريجنسكي قد حدد أوروبا بأنها رقعة الشطرنج الكبرى التي تدور عليها المعركة المستمرة في الحصول على الزعامة السياسية العالمية والتي عدّها منطقة القلب، حيث الاتفاق الاستراتيجي ما بين هتلر وستالين على استبعاد الولايات المتحدة عن هذه المنطقة، فإن هذه الزعامة، أو الأحادية لم تتحقق إلا في منطقة الشرق الأوسط، حيث الخليج العربي، والعراق قلب الأزمات وخزين احتياطياتها البترولية التي لا تنضب. وقد أثبتت أحداث مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أن من يسيطر على النفط والغاز يسيطر على العالم، إذ أكد وزير الدفاع الفرنسي السابق أندريه جيرو أستاذ مادة جيوبولتيك الطاقة، في الكتاب الذي أصدره تحت عنوان **جيوبولتيك النفط والغاز**، أن الغاز والنفط هما «المركز الحقيقي للعالم» ومن يسيطر عليهما يسيطر على العالم. ويضيف جيرو أن «العلاقات الإنسانية، والأكثر من ذلك العلاقات الدولية، في المعنى الأصلي للمصطلح، تدار من خلال علاقات القوة. وإن التجارة الدولية لم تكن أبداً لعبة صبايا المذبح، إنها صراع بأسلحة ذات طبيعة تكتيكية ومالية واقتصادية، وبالأسلحة التي تمنحها أيضاً الجغرافية»[٢٤].

وقد حذر جيرو الحكومة الفرنسية عندما كان وزيراً للصناعة ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٠ من الانتماء إلى «الوكالة الدولية للطاقة» التي اعتبرها مشروعاً أمريكياً «بمثابة حلف أطلسي للطاقة» تحاول واشنطن من خلاله، ليس فقط التحكم بالنفط إنتاجاً وسعراً، وإنما فرض هيمنتها وتحكمها بالدول الأوروبية، ومنعها من اتخاذ أي خطوة تجاه وحدتها السياسية أو استقلالها الدفاعي والأمني[٢٥].

ثانياً: النظام الدولي الجديد

في الواقع، ليس هناك من موضوع احتلّ مكاناً واسعاً في العديد من الدراسات والبحوث والرسائل الجامعية مثلما احتلّه موضوع النظام الدولي الجديد، فهذا المصطلح «الجديد» في طرحه ترافق مع مفاهيم جديدة حفلت بها حقبة ما بعد

---

(٢٣) بريجنسكي، المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٤) انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، **المشروع النهضوي العراقي وثوابت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط** (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٤)، ص ١٥٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

الحرب الباردة، مثل نهاية التاريخ، وصراع الحضارات أو نهاية الأيديولوجية والسلام الديمقراطي.

وعلى الرغم من أنه لم يكن للأيديولوجيا من دور فاعل في محيط العلاقات الدولية، مثلما كان لها في سنوات الحرب البارده، وما زالت تحتل الدور نفسه، وبخاصة إذا ما علمنا بأن الزعامة العالمية الأمريكية تقوم على «رسالة أيديولوجية»، بحسب التعبير الذي أطلقة بريجنسكي[٢٦]، فإن الإشكالية البحثية تحتم علينا تحديد ماهية النظام العالمي الجديد، والأسس الفكرية والسياسية التي تستند إليها، آليات تحقيق هذا النظام.

ومن دون شك، فإن النظام العالمي «أو الدولي» الجديد يعد شكلاً من أشكال تنظيم العلاقات الدولية ويقوم على فكرة سيطرة قطب على حلبة السياسة الدولية، وهي فكرة ليست بجديدة في إطار العلاقات الدولية، حيث يمكن إرجاعها إلى عهود قديمة، ابتداءً بالعهد الروماني ومروراً بالحقب الزمنية، والسلم الوستفالي وحتى نظام الأمن الأوروبي بعد عام ١٨١٥، والأمن الجماعي الذي تمخض عن الحرب العالمية الأولى، وكذلك ما طرحته الأمم المتحدة، فالنظام الدولي مر بعملية تحول من صورة إلى أخرى، أو من شكل إلى آخر تبعاً لطبيعة علاقات القوة والنفوذ، إذ يؤكد هنري كيسنجر أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية تؤثر في عملية تحول النظام الدولي، ويجملها في:

- زيادة عدد المشاركين في النظام الدولي وتغير صفاتهم.
- وزيادة إمكانياتهم التقنية للتأثير المتبادل.
- ومن ثم اتساع حقل الأهداف الخاصة بهم[٢٧].

ولذلك، فإذا كانت نظرية النظام قد نشأت من نموذج الترابط المعقد للعلاقات الدولية، فإن تعريف النظام هو «مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية أو الصريحة التي تلتقي حولها توقعات العناصر الفعالة في مجال معين للعلاقات الدولية»[٢٨].

ويبدو أن هذا «النظام الدولي الجديد» القائم على مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد، قد أعلن عن «إشراقته» جورج بوش في خضم أحداث غزو القوات

---

(٢٦) بريجنسكي، المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٧) ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** (عمّان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٤)، ص ٣٦٦.

(٢٨) كريس براون، **فهم العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ١٩٥.

العراقية الكويت، حيث القرارات التي أصدرت في صدد الأزمة، لم يعهدها مجلس الأمن الدولي من قبل، حتى وصل الأمر إلى أن يوصف هذا النظام من قبل ردود الأفعال بأنه: «العالم الجديد يصدر الأوامر» (The New World Gives the Order). وقد بدا بالفعل أن «النظام العالمي الجديد» كان شعاراً مصمّماً لإعطاء شرعية دولية لأفضليات السياسة الأمريكية(٢٩). وكان من المفروض أن يكون جوهر النظام العالمي الجديد الذي طرحه بوش:

- الدولة ذات السيادة بوصفها الوحدة الأساسية للعلاقات الدولية.

- إحترام معايير عدم الاعتداء وعدم التدخل.

- دعم القانون الدولي والمؤسسات الدولية.

- أن يتصرف المجتمع الدولي بالقوة إذا لزم الأمر(٣٠).

ومن دون شك، فإن حرب الخليج الثانية كانت الفرصة التي أعدت لها الولايات المتحدة كل جهودها وإمكانياتها لتظهر بأنها القوة المنفردة، ولكن الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبخاصة أنه قد تراجع دور الأمم المتحدة لحساب دور الولايات المتحدة. وظهرت الدراسات حول التوصيف المفاهيمي والمصطلحي لهذا الوضع العالمي الجديد الذي راح البعض يوصفه بـ «النظام الدولي الجديد» (International Disorder)(٣١). وهناك من يشير إلى أن مصلحة الغرب في أن يتبنى فكرة «النظام الدولي الجديد» إنما تكمن في ضمان أن تتم عملية انهيار الكتلة الشرقية داخل إطار نظام ما، حتى لا يترتب على هذا الانهيار مضاعفات يتحمل الغرب عواقبها. بعبارة أدق، أن يجري الاحتكام إلى «نظام» يتم بمقتضاه احتواء دول الكتلة الشرقية داخل إطار «ضوابط تحول من دون إنشاء عدوى الفوضى المصاحبة لانهيارها إلى الغرب». وبهذا المعنى فإن «النظام الدولي الجديد» ليس «بنظام» ولا هو بمبادئ لها الدوام، وإنما هو شيء عارض ومرحلي ويتعلق بموازين قوى دولية معينة، وبظروف وملابسات تاريخية معينة، وما هو إلا مبرر لإنجاز مهمة سياسة معينة، في ظرف تاريخي معين... وليس هذا المعنى هو الذي يطلق عادة على كلمة «النظام» المفترض أن فيه شيئاً ثابتاً مستمراً، له ضوابطه وأسسه ومؤسساته الراسخة. أما الحديث عن

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(٣١) حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٣١٥.

نظام، بمعنى أن يكون أداة للاحتواء «انهيار نظام» فليس هذا بنظام، بل هو نقيض فكرة «النظام» أصلاً، ويصبح شيئاً يمتّ إلى التكتيك، بدلاً من أن يكون تعبيراً عن بناء، له بعد «استراتيجي»[٣٢].

ومرجع هذا الرفض لنظام دولي جديد يرتكز على أساس أن علاقات الظلم واللامساواة والعدوان، كانت وما زالت السمة المميزة للعلاقات الدولية، حيث الهيمنة والتفرد، على الرغم من المبادئ «السامية» التي يستند إليها هذا النظام[٣٣].

وبناء عليه، فإنه من المفروض توضيح الأسس الفكرية والسياسية لهذا النظام العالمي الجديد، سواء كان في الإطار المفاهيمي ـ الفكري، أو من خلال المبادئ والقواعد التي انطلق منها، كأساس لبناء هيكلة دولية جديدة، أريد لها أن تنسجم مع متطلبات الاستراتيجية الأمريكية في نهاية القرن العشرين، وأن تكون مؤسسة لقرن أمريكي جديد، كما شدّد على ذلك العديد من المفكرين السياسيين وأصحاب القرار في الولايات المتحدة.

١ ـ الأسس الفكرية والسياسية للنظام الدولي الجديد

يقول زبيغنيو بريجنسكي إن النظام العالمي «الجديد» مصمم أمريكياً ليعكس التجربة المحلية الأمريكية، حيث تقف الطبيعة التعدّدية لكل من المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي[٣٤]، إذ إن هذه التعددية تمّ فهمها وتحليلها على أنها الشكل السياسي لليبرالية الأمريكية المعاصرة. وهي ترتبط بالحياة السياسية الأمريكية منذ مطلع العشرينيات، من القرن الماضي. وفضلاً عن أن هناك تعددية فلسفية وأخلاقية وثقافية، إلا أن التعددية السياسية هي ذلك التيار الذي سيطر على الولايات المتحدة بمستوى النظرية الممارسة في الحياة السياسية والذي ينظر إلى السياسة وإلى العملية الديمقراطية على أنهما يعبّران عن تنافس وصراع جماعات طبيعية تكون المجتمع السياسي ككل[٣٥].

وقد ارتبطت التعدّدية بالمدرسة البراغماتية، وشكلت هذه البراغماتية الخلفية

---

(٣٢) انظر: محمد سيد أحمد، «حول إشكالية النظام الدولي الجديد،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/أبريل ١٩٩١)، ص ٢٥.

(٣٣) مصطفى عبد الله خشيم، «توازن القوى في إطار النظام الدولي الجديد،» **دراسات**، السنة ٤، العدد ١٣ (٢٠٠٣)، ص ١١.

(٣٤) بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ص ٣٩.

(٣٥) محمود محمد خلف، «التعددية في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر: دراسة نقدية،» **دراسات**، السنة ٤، العدد ١٣ (٢٠٠٣)، ص ١٣٢.

الفلسفية للتعدّدية وأعطتها المبرّر الأخلاقي والمعنوي. وإن إشكالية العلاقة بين البراغماتية والتعدّدية لا تكمن في البراغماتية في ذاتها، ولكن في رغبة التعدّديين في البحث عن فلسفة بديلة تكون أكثر ملائمة لتطور المجتمع الأمريكي(٣٦). من هنا، برزت فلسفة المحافظين الجدد التي ابتدأها ريغان في سياسته الداخلية والخارجية، إضافة إلى ما ارتكز عليه النظام العالمي الجديد الذي بشّر به جورج بوش الأب، من أن أهم الخصائص التي يمكن إخفاؤها عليه، هي نشر وتطبيق الليبرالية والرأسمالية، مثل التعددية الحزبية، ونظام السوق والمجتمع المدني(٣٧). وبذلك، فإن اعتماد الولايات المتحدة القوة في سياستها الخارجية في بنما وغرينادا ومن ثم في حرب الخليج الثانية، من شأنه إعادة تأسيس الأيديولوجية الدستورية الليبرالية التي يجب أن يقوم عليها «النظام العالمي الجديد» والتي قوّضتها سابقاً السياسة الانعزالية في فترة مابين الحربين العالميتين(٣٨). ويتساءل براون عمّا يمكن أن يجعل نظاماً عالمياً جديداً رواية بديلة معقولة للوصف الواقعي الجديد لتوازن جديد للقوى على النطاق العالمي، وبوجود أسلحة نووية؟ إنه فقط الشعور بأن نهاية الحرب الباردة لم تكن تمثل مجرّد نهاية منافسة معينة بين القوتين العظميين، بل إنها انطوت على ظهور أساس سياسي جديد لنظام دولي جديد، قائم على معايير للحكم على التصرفات الدولية بدلاً من القاعدة الدولية المألوفة، وهي أنه يتعين على المرء مساعدة أصدقائه ومعاقبة أعدائه(٣٩).

ويستشهد براون في مجرى تحليله لهذا الوضع الدولي الجديد، بما قدّمه فوكوياما في **نهاية التاريخ**، بحيث إن «انتصار الليبرالية» هو بمثابة إرساء قواعد راسخة للنوع الوحيد الممكن من الحرية الإنسانية التي يتمتع بها المجتمع الأمريكي(٤٠). وهي الحرية الناتجة من توزيع السلطة بين جماعات طبيعية. الفرد في ذاته لا يملك الحرية إلا داخل الجماعة التي تحتاج الحرية للتطور(٤١).

وبما أن «التاريخ» هو تشكل وتطور الحرية الإنسانية، وبما أن هذه المهمة أصبحت مكتملة الآن، فمعنى ذلك أن التاريخ قد انتهى، فلا يوجد الآن «ولن يوجد في المستقبل، وهذا هو الأهم» بدائل منظمة لليبرالية، فسوف يستمرّ وجود الأنظمة

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٣٧) خشيم، «توازن القوى في إطار النظام الدولي الجديد،» ص ١٢.

(٣٨) براون، **فهم العلاقات الدولية**، ص ٢٥١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٤١) خلف، «التعددية في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر: دراسة نقدية،» ص ١٥٢.

غير الليبرالية على أساس خاص وطارئ، إلا أنه لن يكون بوسعها تشكيل تحدّ متماسك لليبرالية»[٤٢].

ويتساءل براون أيضاً، في ضوء ما يطرحه فوكوياما: ما هو نوع العلاقة الدولية التي يمكن أن تنطوي عليه سياسة «مابعد التاريخ»؟ والجواب، كما يبدو هو أن العلاقات الدولية لن تكون مختلفة بشكل ملحوظ عن العلاقات الدولية التاريخية. إن «نهاية التاريخ» لاتعني أنه لم يعد هناك أحداث تجري في العالم ـ مثل الحروب والصراعات وغيرها، بل تعني مجرد أنه لن يتمّ إسباغ أهمية بالغة على تلك الأحداث، فلن تكون الصراعات بعد الآن صراعات أيديولوجية، لكن الصراعات حول المصالح سوف تستمر. وبالخلاصة، فإن «نهاية التاريخ» تبدو مشابهة كثيراً لـ «العودة إلى المستقبل» ـ أي لنظام دولي لدول متنافسة بعضها مع بعض وتهتم باستمرار بقائها، وربما تخوض حروباً، ولكن لا تخوض ذلك النوع من الصراع الأيديولوجي الذي تميّز به جزء كبير من القرن التاسع عشر»[٤٣].

وفي الوقت الذي ينكر فيه فوكوياما وبراون أي دور للأيديولوجية في العلاقات الدولية، وفي إمكان أن تكون أساساً للنظام العالمي الجديد، فإن ما قاما به هو محاولة لإثبات «انتصار» أو «مصداقية» النظرية الليبرالية في مفهومها الأمريكي بالتحديد، وبأنها أساس الحرية الإنسانية التي يجب أن يتم نشرها وتعميمها كجزء من خصائص هذا النظام الدولي، وبخاصة في ما إذا رجعنا إلى تأكيد أو إعادة ذكر العوامل الخمسة الرئيسية، التي ساهمت في صياغة وبلورة الأيديولوجية السياسية الأمريكية، ابتداءاً بالتراث البورتياثي ـ الكالفني، وتجربة الحدود المفتوحة التي شهدتها الولايات المتحدة « العولمة الآن في إطارها الكوني، غياب الطبقة الأرستقراطية، توافر الفرص الاقتصادية، ظاهرة التنقل «الهجرة الداخلية»[٤٤].

والاتجاه المحافظ الذي يستمد أفكاره من كتابات المفكر البريطاني أوموند بيرك (١٧٢٩ ـ ١٧٩٧)، ترسّخ في المجتمع الأمريكي كاتجاه سياسي واقتصادي، بالشكل الذي ينسجم أو يتكيّف مع التجربة الأمريكية، حيث التمسّ وجود حكومة قوية بإمكانها الحفاظ على الحقوق الأساسية للإنسان[٤٥].

---

(٤٢) براون، المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(٤٤) عبد الله جمعان محمد الغامدي، «الأيديولوجية السياسية الأمريكية: محدداتها... اتجاهاتها الرئيسية وتأثيرها على السياسة العامة،» **شؤون اجتماعية** (الشارقة)، العدد ٥٦ (شتاء ١٩٩٧)، ص ٨٧.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٩٨.

وبقدر ما تشعّب هذا الاتجاه المحافظ مع تنوع وتشعب المجتمع الأمريكي وقدراته الفكرية والسياسية، وبرزت اتجاهات سياسية يمينية ويمينية جديدة، فإن هذه الاتجاهات متفقة على «الاعتقاد بأهمية القوة، وبالذات القوة العسكرية في السياسة الخارجية»[٤٦].

ويعد الحزب الجمهوري الحِزب الذي رفع لواء الاتجاه المحافظ، سواء كان في الشؤون الاقتصادية أو في السياسة الخارجية والتي تجلّت بشكل واضح في وصول رونالد ريغان إلى البيت الأبيض، واستلام عدد من قادة هذا الاتجاه لمناصب حساسة في السلطة التنفيذية، من أمثال جين كيركيا تريك التي أصبحت سفيرة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، والكسندر هيغ الذي شغل منصب وزير الخارجية، ووليم كيس الذي شغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية[٤٧].

وفي الواقع، لقد مارس المحافظون الجدد تأثيراً فكرياً وسياسياً في كل اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية ورسم خططها المستقبلية، وبخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة عند انتخاب جورج بوش الأب، حيث سيادة وجهة نظر المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية (Realistic School) التي ترى أن القوة هي العنصر الأساس في المجتمع الدولي، وأن جميع الدول تسعى دائماً إلى زيادة قوتها وفرض نفوذها ومصالحها على الآخرين، بغض النظر عن الطرق المتبعة من أجل الوصول إلى الهدف[٤٨].

ويلخص الأستاذ ابراهيم عبد العزيز المهنّا الاتجاهات والآراء العامة، التي يعبّر عنها المحافظون الجدد، في ما يتعلق بالنظام الدولي وسياسة أمريكا الخارجية في النقاط الآتية:

١ ـ النظر إلى النظام الدولي والصراعات والمشاكل المالية المختلفة من منطلق التصادم بين قوى الخير والشر، وهو ما أفرزته أطروحات صراع الحضارات، وكذلك، الأفكار السياسية التي انطلق منها جورج بوش الإبن في مكافحة ما يسمى بـ «الإرهاب»، وتصنيف الدول على أساس ذلك.

٢ ـ الحرب والاحتواء، وهما الأساس الذي تنطلق منهما الولايات المتحدة في

---

(٤٦) ابراهيم عبد العزيز المهنا، «الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي،» **السياسة الدولية**، العدد ٩٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩)، ص ٢٢.

(٤٧) الغامدي، المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٤٨) المهنا، المصدر نفسه، ص ٢٤.

محاربة أعدائها، سواء كانت ضد «الإمبراطورية الشيطانية» الاتحاد السوفياتي أو ضد «دول الشر ـ المارقة» بحسب تعبير بوش الإبن.

٣ ـ القوة العسكرية هي القوة الأساسية والوحيدة في هذا الصراع.

٤ ـ لابد من استخدام القوة العسكرية من أجل حماية المصالح الأمريكية، ومن أجل إسقاط أي نظام أو حركة معادية (بنما، غرينادا، يوغوسلافيا، أفغانستان، العراق).

٥ ـ تشجيع الأنظمة على انتهاج الطرق المؤدية إلى التّحالف مع الولايات المتحدة ومساندة الحركات التي تتبنى وجهة نظر السياسة الأمريكية.

٦ ـ يجب محاربة الأفكار والسياسات التي تدعو إلى السلم العالمي أو التعاون الدولي، وهو ما اتضح من السياسة التي انتهجتها واشنطن حيال دور الأمم المتحدة، ومحاولات تهميشها في تسوية الصراعات والأزمات الإقليمية، وضرب عرض الحائط المواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي.

٧ ـ يجب عدم الثقة بشكل تام بحلفاء الولايات المتحدة الغربين، وبخاصة (الأوروبيون)، الذين لهم أفكارهم وسياساتهم في صدد العديد من القضايا الدولية التي تتناقض مع الرؤية الأمريكية جملة وتفصيلا[٤٩].

وقد وجدت هذه الأطر والأفكار طريقها إلى التنظير السياسي والأيديولوجي في كتابات صموئيل هانتنغتون، وفوكوياما، ومارتن فلدستين، وجوديث ميلر، وبرنارد لويس. ونفّذت على يد ريتشارد بيرل، وبول وولفوويتز، وجورج تنيث، وديك تشيني وغيرهم. وبانتخاب جورج بوش الإبن، تكون أفكار وطروحات المحافظين الجدد قد وجدت طريقها نحو التطبيق الفعلي في محيط العلاقات الدولية، وكان تدمير العراق في حرب الخليج الثانية الفعل المؤسس لهذا النظام العالمي الجديد المعد لاحتواء مقاومات شعوب الجنوب[٥٠] وبخاصة في المنطقة العربية، حيث إن بناء القواعد الأساسية لهذا النظام كانت على حساب الوطن العربي[٥١]،

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٥٠) برهان غليون، «حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٩٧)، ص ٢١.

(٥١) سعيد بنسعيد العلوي، «الحرب والدرس: الوعي العربي لأزمة الخليج في المغرب،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٢٢.

في الوقت الذي تغيرت فيه المعادلات والتوازنات الدولية، حيث برز إلى سطح الأحداث منطق استخدام القوة والخضوع للقوة التي أصبحت إدارة التعامل داخل هذا النظام[٥٢].

٢ ـ آليات تحقيق النظام الدولي الجديد

بدهياً، إن منطق القوة يحتاج إلى قاعدة عسكرية منتجة لنظام دفاعي، وتدخّلٍ واسع النطاق، يتطلب بالمقابل أيضاً إنفاقاً عسكرياً كبيراً، وتسخيراً لجميع الموارد بما فيها الموارد الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ضرورة أن تتحمل الأطراف الأخرى المنضوية تحت مظلّة هذا النظام أو المتحالفة مع قوته الكبرى، الأعباء والتكاليف، مثلما قامت بعض الأنظمة العربية في حرب الخليج الثانية والذي أطلق عليهم تعبير «العربوشية» في دفع تكاليف هذه الحرب التدميرية للشعبين العراقي والكويتي. في الوقت نفسه، علاوة على القوة العسكرية الهائلة، لا بد من وجود درع عسكري ذي استراتيجية ومهمات جديدة تنسجم مع ما تطرحة السياسة الأمريكية، لا بل ما يطرحه فكر المحافظين الجديد من رؤى في صدد التعامل الدولي والعلاقات الدولية، وآليّة حلّ الأزمات والقضايا الدولية بالشكل الذي لايهدد المصالح الأمريكية، ويؤكد قطبيتها الأحادية، وتفردها الدولي. وهنا برزت ضرورة استمرارية وجود حلف الناتو وتوسيع مهماته الجديدة، وهي الرؤية التي دعت وطالبت بها الولايات المتحدة، وسعت إلى تكريسها في الإدراك الأمني الأوروبي، والعالمي. ويتبقى لهذه القوة العسكرية، الإنفاق الدفاعي باهظ التكاليف، والمهمات الجديدة لحلف الناتو، وأن يكون هناك «عدو جديد» يفترض محاربته والتصدي له باستمرار، لأن الولايات المتحدة لاتستطيع البقاء، وضمان أمنها وأمن حلفائها، من دون عدوّ تصنعه لنفسها، فالولايات المتحدة، وعلى مدى عقود وجودها أضحت خبيرة في صنع الأعداء ومقاتلتهم، وربما ذلك يفسر بأنه جزء من سيكولوجية المجتمع الأمريكي الذي أخذ يتغذى بالأفكار التي تطرحها الجمعيات المتطرفة، وصار يعتبر أن ما تشنه الولايات المتحدة من حروب، وما تقوم به من تدخلات هو تجسيد لرسالة سماوية تحملت عبئها. وهذا ما تجلى في كتابات برنارد لويس، عندما أكد « لقد أصبح الخطر الأخضر [يقصد الإسلام] يشكل أكبر تهديد للغرب»[٥٣].

وبناءً عليه، فإن هذه النقطة ستكرس للبحث في معيار القوة العسكرية

---

(٥٢) انظر مناقشة برهان غليون ضمن قضية «أزمة الخليج وتداعياتها،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٧٧.

(٥٣) محمد علي الفرا، «إنه زمن العصر ما بعد الحديث،» **الاتحاد**، ٢٧/٨/٢٠٠٢، ص ٩.

الأمريكية ومرتكزاتها وبرامجها الدفاعية والانفاقية، ومشاريع الحروب والتدخل العسكري في الخارج، وكذلك في الدور الذي يضطلع به حلف الناتو، باعتباره حلفاً عسكريا تحت القيادة الأمريكية، في سيادة النظام الدولي الأمريكي. ومقابل ذلك لا بد من إيجاد أو «خلق» عدو جديد، توجه إليه كل هذه الإمكانيات العسكرية، المالية الاقتصادية والتقانية، بعد اختفاء العدو التقليدي الذي تمثل في الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي.

أ ـ المحافظون الجدد وملامح القوة العسكرية الأمريكية

في الواقع، لم تلجم فقط نتائج الهزيمة الأمريكية في فيتنام صنّاع القرار السياسي في البيت الأبيض بعدم الانجرار وراء تدخلات خارجية، أو حتى في إطار حفظ السلام الدولي، وإنما جعلت الكونغرس بلجانه العسكرية والسياسية الخارجية يمتنع عن منح أي تفويض بزيادة الإنفاق العسكري، وبخاصة في السنوات التي تلت حكم الرئيس ريتشارد نيكسون، في ظل إدارة الرئيس جيرالد فورد، ثم جيمي كارتر الذي واجه انتقادات حادة بسبب فشل عملية «صحراء لوط» في إيران التي هدفت إلى إنقاذ رهائن السفارة الأمريكية في طهران. لقد عانت الجيوش الثلاثة الأمريكية من عجز مالي واضح، وتدنٍّ في مستوى الخدمات والتدريب، وبدأت شركات صناعة الأسلحة تعاني من الكساد، وانخفضت عقود التعاقد مع وزارة الدفاع إلى مستويات هددتها بالإفلاس. إلا أن الأوضاع سرعان ما تغيرت عند انتخاب رونالد ريغان في عام ١٩٨٠، إذ أخذت الآمال تنتعش في المجالات كافة، بعد أن انتعش المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، فإضافة إلى ما عبر عنه ريغان من سياسة متشددة ومتطرفة حيال الاتحاد السوفياتي، فإن حرباً من نوع جديد أخذت ماكنة الصناعة الأمريكية تعدّ لها العدّة، ألا وهي حرب النجوم(٥٤). هذه الحرب أعادت الحركة من جديد إلى دواليب الاقتصاد الأمريكي، وبدأت مشاريع المحافظين الجدد العسكرية تأخذ اتجاها وشكلاً محدداً، تمثّل في بناء القوة العسكرية الأمريكية بما يتناسب والدور العالمي الذي يجب أن تضطلع به، ليجسد طموحات المحافظين الجدد في زيادة التسلح واستخدام القوة وتأييد إسرائيل(٥٥).

في الواقع، إن الدور الذي حدده المحافظون الجدد للولايات المتحدة، وتحركها على المستوى الدولي، والتخلص من عقدة فيتنام، يرتبط بمرتكزات القوة الأمريكية

---

(٥٤) للمزيد من الاطلاع، انظر: محمد قدري سعيد، «حرب النجوم والعودة إلى استراتيجية الدفاع،» **السياسة الدولية**، العدد ١٨ (نيسان/ أبريل ١٩٨٧).

(٥٥) المهنا، «الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي،» ص ٣٠.

وحجمها، وقاعدتها المالية الاقتصادية والتقانية العملاقة، وفي نظامها الرأسمالي الذي تخضع فيه كل المؤسسات الأخرى لمبدأ الحفاظ على هذا النظام المنتج للثروة، والممتد في كل مساحات الأرض الواسعة لجني الأرباح من الاستثمارات وبيع الأسلحة، الأمر الذي يجعل من المستحيل على الرأسمالية الأمريكية أن تعمل في حدود أمريكا بسياستها الانعزالية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، لأن معنى ذلك هو موت النظام الأمريكي(٥٦).

ولذلك فإن قراءة متفحصة لمعدّلات الإنفاق العسكري الأمريكي وميّزاته الدفاعية لسنوات حكم رونالد ريغان، تكشف عن القدرة العسكرية الهائلة التي تمتلكها الولايات المتحدة، والمنتشرة في كل المحيطات والبحار والخلجان، والمضايق، والقواعد الأرضية، إضافة إلى عدد كبير من الأقمار الصناعية لدعم القوات الدفاعية والاستطلاع الاستخباري، والاستطلاع التتبّعي، ومسح المحيطات، وتعيين المحل بالأقمار الصناعية، ونظام الكشف عن الرادارات، ونظام اكتشاف اختبارات تفجير القنابل النووية(٥٧).

وبذلك، فإن ما تخصّصه الدولة للإنفاق العسكري، يعكس النظريات العسكرية لها، وبخاصة لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة. وتتشكل النفقات العسكرية من مصادر عدة، أهمها الميزانية المخصصة من الدولة للقوات المسلحة والتي قد تشمل مصروفات غير معلن عنها في بعض الأحيان لاعتبارات الأمن، كما تشتمل على المعونات العسكرية الخارجية، إضافة إلى عائد بعض مشروعات المؤسسة العسكرية، سواء كانت مشروعات اقتصادية، أو صناعات عسكرية، ويعد الإنفاق العسكري من القضايا الحسّاسة التي قد لا يعلن عن بعض البيانات الخاصة بها. لذا، فإن الأرقام التي ترصد بشأنها في أحوال متعددة تعد تقديرات، وبخاصة أنها قد تتداخل مع بعض الميزانيات المخصصة لوزارات أخرى(٥٨).

وتشير أغلب الدراسات إلى أن الولايات المتحدة سعت، من أجل الاحتفاظ بموقع القيادة لأكبر قوة عسكرية في إطار هيكل القوة العالمي والقوة الوحيدة، والمتفردة، إلى تطوير وإعادة صياغة استراتيجيتها الأمنية وصناعاتها العسكرية، لكي

---

(٥٦) محمود سريع القلم، «الإدارة الأمريكية الحالية: الأسس النظرية للسياسة الخارجية،» **ايران والعرب** (طهران)، العدد ٥ (صيف ٢٠٠٣)، ص ٩٥.

(٥٧) مراد ابراهيم الدسوقي، «مقترحات خفض الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، ص ٢٧٣.

(٥٨) خديجة حمودة، «نفقات الدفاع في بيانات المركز الأمريكي للدراسات الاستراتيجية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٣٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٢٧٩.

تستطيع أن تؤدي دور المحور العالمي في السياسة الدولية، وتجاه مناطق التوتر والاستقرار في العالم، وفي حلّ الأزمات والتوترات وفق ما تراه منسجماً مع هذه المكانة، والرؤية وتفسيرها للمواثيق وقواعد القانون الدولي.

وكانت الأشهر الأولى من انتهاء فترة الحرب الباردة قد أفرزت أزمة حادة، ليس داخل الطبقة السياسية والعسكرية الأمريكية بصدد معدلات الانفاق العسكري مابين مؤيد ومعارض للتخفيض، وإنما أزمة كبيرة في ما تواجهه صناعات الدفاع، حيث انخفض الإنفاق على المشتريات من الأسلحة بما يزيد على ٦٠ في المئة، كما تقلص حجم السوق الخارجي بشكل واضح، وبرزت الدعوات إلى عملية التكيّف مع الواقع الجديد، والتكامل بين الصناعات المدنية والعسكرية، والاستثمار في إنتاج سلع واستهداف أسواق جديدة وغير دفاعية[٥٩].

وإذا كانت إحدى عشر شركة تقع بين أكبر عشرين شركة، من حيث مبيعات الأسلحة على مستوى العالم، قد عانت من كساد واضح خلال ستة أشهر من سنة ١٩٩٠، وقبل أزمة آب/ أغسطس، فإنها حصلت على عقود تسليحية لمنطقة الخليج العربي وحدها، بقيمة ١٧ مليار دولار، ما بين آب/ اغسطس ١٩٩٠ وتموز/ يوليو ١٩٩٢، من القيمة الإجمالية لطلبات منطقة الشرق الأوسط على الأسلحة التي بلغت للفترة ذاتها مابين ٣٥ و٤٥ مليار دولار[٦٠].

إن سعي الولايات المتحدة للاحتفاظ بمكانة متقدمة للقوة العسكرية في إطار هيكل القوة العالمي، في عالم مابعد الحرب الباردة، يستند إلى ثلاثة متغيرات أثرت في تحديد بناء القوة على قمة النظام الدولي:

أولاً: ازدياد أهمية المكوّنين الاقتصادي والسوقي، نتيجة الثورة المعرفية وبخاصة في مجال الاتصال من جهة، والعولمة المتزايدة، ليس فقط لفرص الإنتاج وللعملية الإنتاجية ذاتها، من جهة ثانية.

ثانياً: أهمية القوة العسكرية.

ثالثاً: تغير طبيعة التهديدات الأمنية «أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب. . .»[٦١].

---

(٥٩) مالك عوني، «صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة: تحولات ما بين الحرب الباردة،» **السياسية الدولية**، العدد ١٣٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٦٠) علاء سالم، «السوق الدولية لتجارة السلاح،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢١ (تموز/ يوليو ١٩٩٥)، ص ١٩٣ ـ ١٩٥.

(٦١) عوني، المصدر نفسه، ص ٨٠.

ب ـ حلف الناتو والمهمات الجديدة في ظل النظام الأمريكي

عندما أعلن في تموز/ يوليو ١٩٩١ حلّ حلف وارسو رسمياً، وتصفية كل قواعده ومؤسساته العسكرية والمدنية، طرح سؤال مركزي في غرب أوروبا هو: ما الجدوى من بقاء حلف الناتو؟ ثم توالت الأسئلة تنهال على بروكسل (مقر الحلف)، بخصوص أن ما كان مبرراً لوجوَده قد اختفى، وطوت الحرب الباردة صفحاتها، ولم يعد للتحديات «التقليدية» التي كان يواجهها الغرب طوال العقود الماضية، أي تأثير في البيئة والإدراك الأمني الغربي. كان ذلك، في الوقت الذي استعدت واشنطن لتحضير، ليس فقط، الأجوبة عن كل الأسئلة المطروحة، وإقناع حلفائها الأوروبيين بالحاجة «الموضوعية» لاستمرار وجود الحلف، وإنما أيضاً لوضع الاستراتيجية الجديدة والمهمات المحددة، وفق متغيرات حقبة ما بعد الحرب الباردة، وما تفرزه البيئة الأمنية والاستراتيجية الجديدة من «عدوّ جديد». وقد اعتبرت واشنطن أن مجرد المناقشة حول مستقبل الناتو، وليس طرح فرضية إلغائه، يمكن أن تثير توترات من شأنها إضعاف التضامن الغربي. وكذلك، علاقات الحلف مع الدول الأخرى في أوروبا ومناطق أخرى.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد استطاعت أن تواجه الموقف الغربي المعارض للسياسة الأمريكية وما تفرضه من قرارات داخل حلف الناتو، وأن تتكئ على الموقف البريطاني المتحمس للوجود الأمريكي في أوروبا وقيادتها لحلف الناتو، فإن واشنطن حاولت التوفيق بين الأمن الأوروبي والأمن الأمريكي في إطار مهمة حلف الناتو المركزية، وعدت التوسع في عضوية الحلف بأنه هندسة أمنية أوروبية، في الوقت الذي عبرت عن معارضتها لفكرة الفيلق الأوروبي، ورفض المطالب الفرنسية بتولّي القيادة الجنوبية للحلف، فمسألة غرس فكرة ضرورة أن يرتبط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي[٦٢]، سمحت للولايات المتحدة أن تتجاوز العديد من الحواجز التي وضعتها بعض الدول الأوروبية المتشككة في جدوى استمرارية الحلف، وتوسعته نحو دول أوروبا الشرقية، مثل بولونيا، والتشيك، ورومانيا. وإن هناك تحديات جديدة برزت أقوى من السابق تمتد على قوسي أزمات حدّدها بريجنسكي بقوس الأزمات الشمالية المحدد في منطقة عدم الاستقرار الواقع بين تركيا والقوقاز وآسيا الوسطى، والقوس الجنوبي الثاني الذي يمتد من شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط مروراً بالشرق الأوسط، حيث بؤرة التوتر

---

(٦٢) **توسع الناتو شرقاً: التحديات المؤسسية**، ترجمة سميرة ابراهيم، سلسلة الدراسات المترجمة (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ١٠ ـ ١٢.

المركزي في الخليج العربي إنتهاءً بمنطقة جنوب غرب آسيا[٦٣].

وهذا الأمر يتطلب صياغة الهيكلية الجديدة للحلف التي تأخذ باعتبارها عدم تجديد المنافسات التاريخية القديمة، ولا سيما أن تفكك الكتلة الاشتراكية لم يؤدّ إلى عصر من الاستقرار. ولكن بالعكس من ذلك، فإن المسألة أبعد مما تكون «من نهاية التاريخ» التي طرحها فوكوياما وفجرت صراعات، وأثارت أزمات لم تكن موجودة في السابق، أو لم تكن شاخصة للعيان، مثل الأصولية الإسلامية، والإرهاب[٦٤].

ويبدو أيضاً، أن ماكان يطرحه الأمريكيون في نقاشاتهم مع نظرائهم الأوروبيين حول استمرارية وجود حلف الناتو، يستند إلى تلك المبررات السياسية والعسكرية نفسها التي دفعت إلى تأسيس حلف الناتو في عام ١٩٤٩، من أنه حلف عسكري يهدف إلى صياغة السلام الأوروبي واحتواء الخطر الألماني. إذاً ما طرح في قمم الحلف منذ تموز/ يوليو ١٩٩٠، حتى قمة لاتفيا عام ٢٠٠٥، في الذكرى الستين للقضاء على النازية في أوروبا، واستيعاب ألمانيا الموحدة، وسد الفراغ الاستراتيجي الناجم عن اختفاء القوة العسكرية السوفياتية، وتفكك المعسكر الاشتراكي. وليس هناك من قوة تستطيع الاضطلاع بهذه المهمة وتكوين الإطار الشامل للاحتواء، غير حلف شمال الأطلسي الذي بقي خارج العمليات العسكرية المباشرة في حرب الخليج الثانية، بسبب مبادئ معاهدة تأسيسه التي حدّدت مهماته في نطاقَ جغرافي ضيّق، إلى أن جاءت قمة أوسلو لحلف الناتو في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ التي فوّضت الحلف ومن خلال موافقة كل الأعضاء، حقّ التدخل خارج الدائرة الجغرافية السياسية المقررة للحلف[٦٥].

في الواقع، إن ما اتخذته قمّة أوسلو من قرارات بصدد المهمات الجديدة للحلف مثّلت حجر الزاوية في الرؤية الأمريكية المنصبة على إبقائه الأداة الفعالة في تلبية متطلبات النظام الدولي الجديد، والمتغيرات الناتجة منه. وبقدر ما أن الحلف يعكس صورة الإدارة العسكرية الأيديولوجية للمعسكر الرأسمالي، وبخاصة في فترة

---

(٦٣) زبيغنيو بريجنسكي، «جيو ـ ستراتيجية أوراسيا،» ترجمة عَبد الوهاب القصاب، **آفاق استراتيجية** (مركز الدراسات الدولية)، العدد ١ (شتاء ١٩٩٨)، ص ٩٧.

(٦٤) Paula Boyer, «Les Grounds strategies reinventeut lemond,» *La Croix*: 23/11/1997, et 24/11/1997, pp. 3 et 5 resp.

(٦٥) انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، **ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٧٩ (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٨٣.

المواجهة خلال الحرب الباردة، إلا أن انتهاء مفعول الأيديولوجية في العلاقات الدولية لم يؤدّ إلى اختفاء الأحلاف[٦٦]، وإنما استمرت بفعالية أكثر أداةً من أدوات الهيمنة، وذلك من خلال الوظائف التي تضطلع بها «السياسية، العسكرية، الاقتصادية». ومن طبيعة الحلف أنه الحلف العسكري الغربي الوحيد الذي يمتلك كل الإمكانيات العسكرية والتقانية والمالية الهائلة. وإنه الحلف العسكري الوحيد الذي تتكفل الولايات المتحدة بالنسبة الكبرى من الأعباء المترتبة على وجوده، ولذلك فإن غياب الناتو، معناه غياب الزعامة الأمريكية ليس فقط عن أوروبا[٦٧]، وإنما عن العالم بقدر أكبر. ولذلك، إن واشنطن استطاعت من خلال مساندة حلفائها في الحلف، أن تنتقل بالناتو إلى مرحلة متقدمة من خلال ما أقرّته قمة بروكسل للحلف عام ١٩٩٤، في التشديد على أهمية بقائه وتطوير مهامّه، بالشكل الذي ينسجم مع التطورات الجارية في أوروبا الشرقية وحوض البحر الأبيض المتوسط، وضمّ دول جديدة لعضويته، ابتداءً من عام ١٩٩٥، إذ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت «أن التوسع سيمضي قدماً على الرغم من اعتراضات روسيا، وأن الدول التي ستدعى في صيف عام ١٩٩٧، لن تكون الأخيرة، كما إنه لم يمنع أي اتفاق بين روسيا والناتو من دعوة دول البلطيق أو أي دولة أخرى للانضمام»[٦٨].

في الواقع، إن عملية التوسع والتطوير لمهمات الحلف الجديدة، بما يتلائم والمتغيرات التي أفرزتها فترة ما بعد الحرب الباردة، تخدم الاستراتيجية الأمريكية من عدة وجوه، من بينها:

١ ـ إن انضمام دول جديدة من خلال عملية التوسع، وما أكثر الدول التي ترغب بالانضمام، معناه فتح أسواق هذه الدول نحو البضائع والمنتجات المدنية والعسكرية الأمريكية. وإن عملية تأهيل وبناء مؤسساتها العسكرية وتحديث أسلحة جيوشها، من شأنه أن يعيد الحياة من جديد للماكنة الصناعية العسكرية الأمريكية، وسيؤدي إلى تخفيض العجز في ميزانها التجاري، ويعادل في فرص التنافس التجارية مع الشركاء الأوروبيين.

---

(٦٦) أحمد إبراهيم أحمد، «ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٢)، ص ١٥٦.

(٦٧) نزار الحيالي، «دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩)، ص ٥٨.

(٦٨) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٨٠، وابراهيم عرفات، «روسيا والناتو الجديدة: قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية،» **السياسة الدولية** (١٩٩٧)، ص ١٢٩.

٢ ـ إن انضواء هذه الدول الجديدة تحت مظلة حلف الناتو، يجعلها تحت المراقبة المستمرة والسيطرة على نظمها السياسية بالشكل الذي يجعلها تلتزم، من خلال المساعدات المالية والعسكرية، معايير البناء السياسي والاقتصادي الليبرالي القائم على التعددية السياسية والحزبية وانتهاج اقتصاد السوق والحيلولة دون وصول عناصر متطرفة إلى السلطة، من شأنها زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول الجديدة، إضافة إلى ضبط إيقاعات تطورها الاقتصادي بما يخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية في المستقبل.

٣ ـ إن تحكم الولايات المتحدة بهذه الدول، وتحديد توجهاتها السياسية والاقتصادية، من خلال عضوية حلف الناتو، من شأنه ان يعزّز من مسارات السياسة الأمريكية ويمنحها «الشرعية الدولية»، من خلال التأييد الذي تحظى به، والمشاركة الفعالة من قبل هذه الدول في عملياتها وتدخلاتها العسكرية، فكما حصل في العراق بعد أن رفضت الأمم المتحدة تفويض الولايات المتحدة بشنّ الحرب، لجأت واشنطن لهذه الدول وحظيت بتأييدها والمشاركة في عملية غزوها واحتلالها للعراق، مقابل وعود بالمساعدات وعقود الإعمار والبناء.

٤ ـ إضافة إلى ذلك، إن الحلف يساهم في تكريس الزعامة والدور القيادي للولايات المتحدة في النظام الدولي، في الوقت الذي غابت فيه القوى الأخرى المنافسة، وحتى أوروبا الموحدة، فإنها لم تستطع، أو إن صح التعبير، لم ترغب في تحمل الأعباء المكلفة للدور الدولي، وذلك لأسباب كامنة في تشكيلتها السياسية، ولعدم تجاوب دولها بانتهاج سياسة أمنية ودفاعية وتدخّلية، تسمح لها بمنافسة الولايات المتحدة، كما حصل في البوسنة والهرسك، وكذلك في أزمات الشرق الأوسط.

٥ ـ إن عملية توسع الحلف وتوسيع مهماته، بقدر ما تمنح الولايات المتحدة القدرة على التدخل العسكري السريع وتحت غطاء الحلف، وما أفضت إليه قمة واشنطن في نيسان/ أبريل ١٩٩٩، في الاحتفالية بالذكرى الخمسين لتأسيسه والتي رافقت حرب كوسوفو، من تعديلات على الفقرات (٥ ـ ٦) التي وسّعت من مجاله الجغرافي، وجعلته شاملاً، فإن التوسع بحدّ ذاته، إذا ما كان يهدف إلى فرض الهيمنة الأمريكية، موجّه نحو تحجيم القوة العسكرية والسياسية الروسية، ومنعها من الامتداد في أي اتجاه وتهميش دورها الدولي والحيلولة دون عودة قوتها إلى سابق عهدها، والدخول معها في مساومات لنزع أنيابها النووية والصاروخية مقابل أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية.

٦ ـ ولعل من بين الأهداف الأخرى التي يضمنها وجود حلف الناتو، هو ضمان إمدادات البترول، ليس فقط في دول الشرق الأوسط، حيث قوسي الأزمات الذي يمتد من المغرب العربي مروراً بالخليج العربي حتى بحر قزوين، وإنما الإمدادات القادمة من جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، حيث قوس الأزمات البلقاني، القابل للاشتعال في أي لحظة، نتيجة للتراكمات العرقية والطائفية في مقدونيا، وألبانيا، وكوسوفو، والبوسنة والهرسك والذي يجتاز المنطقة كلها مروراً بتركيا حتى يلتقي بالقوس الآخر حيث بؤر التوتر في الشيشان، وجورجيا، وأفغانستان، والنزاع الهندي ـ الباكستاني، وكردستان تركيا(٦٩).

٧ ـ ربط بؤر التوتر المهددة للمصالح الغربية في العالم بشبكة واسعة من القواعد العسكرية، بحيث إن نقل المعدات من منطقة إلى أخرى لا يتجاوز بضع ساعات، يتمّ خلالها حشد عسكري هائل، تستطيع من خلاله التحكم بكل مخارج ومداخل الأزمة التي تهدد مصالحها. إن نظرة متمعنة لخارطة العالم اليوم، نجد عبرها أن هنالك أكثر من ٢٥٠ ألف جندي أمريكي موزعين على أكثر من ١٤٨ دولة، بحيث إن التواجد الكثيف ينحصر في الشرق الأوسط وفي البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي، كما سنلاحظ ذلك في الفصول والمباحث القادمة، وبخاصة عند التطرق لحوار المتوسط وأهداف هذا الحوار الأمنية والعسكرية.

واستناداً إلى هذه الأهداف، فإن الولايات المتحدة ترى ضرورة تحرير المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف من أي علاقة أو وصاية من الأمم المتحدة ومجلس أمنها، وتعطي الحق للحلف أن يمارس دوراً عالمياً بعيدا عن المنظمة الدولية. وهذا بالتحديد، يعني العودة إلى إعادة استعمار العالم، لأن الحرب أصبحت الوسيلة السياسية لحل الأزمات، وليس طرق الحوار والدبلوماسية تحت مظلة الأمم المتحدة، كما حصل في غزو العراق واحتلاله واحتلال أفغانستان من قبله.

ثالثاً: «ماستريخت» والإطار الأمني والعسكري لأوروبا

شكلت محطة «ماستريخت» ضمن إطار مسيرة الاتحاد الأوروبي، منذ بدء انطلاقتها الأولى من اتفاقية الفحم والصلب، أهم محطات البناء والاندماج السياسي الأوروبي. وأشرت على أنها لم تكن فقط النهاية الكبيرة في إجازاتها لهذا المشوار الطويل والمضني في عملية التدرج البنائي للبيت الأوروبي، وإنما شخّصت

---

(٦٩) للمزيد من الاطلاع على أقواس الأزمات، انظر: زبيغنيو بريجنسكي، «خطة أوروبا،» ترجمة سميرة إبراهيم، **قضايا دولية** (مركز الدراسات الدولية) (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨).

«ماستريخت» وباعتراف كل الأطراف المؤيدة والمعارضة عملاً تاريخياً توحدت فيه كل الإرادات السياسية والقانونية والأمنية والعسكرية لإنجازه وتخطي كل العقبات التي من شأنها أن تعرقل عملية البناء السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي، كأكبر تجمع إقليمي سياسي واقتصادي وأمني وعسكري.

لقد صهرت «ماستريخت» كل أوروبا في إطار واحد هو الاتحاد الأوروبي، فأوروبا الأمم والشعوب المتعددة، وأوروبا اللغات واللهجات المتباينة، وأوروبا الأديان والطوائف، وأوروبا القوميات والأعراق الإثنية، وأوروبا التواريخ والعادات والتقاليد المختلفة والمتناقضة، وأوروبا الدول الكبيرة والإمارات الصغيرة بحدودها الجغرافية وأنظمتها السياسية وأشكال حكمها وخياراتها الإقليمية والدولية وتوجهاتها الاقتصادية بين الاشتراكية الليبرالية، بين اليمين المحافظ واليسار المعتدل، كلها انصهرت في كيان واحد يسير بخطوات متأنية وتدريجية في استكمال الصرح الأوروبي، من خلال منهج ديمقراطي سليم، حيث المواطن الفرد هو الفاعل وصاحب القرار في هذا البناء، من خلال الانتخابات وعمليات الاستفتاء، إذ ليس هناك من قرار فوقي، وإنما تؤخذ كل القرارات المصيرية المتعلقة بالبناء السياسي والاقتصادي والمالي بالإرادة الشعبية الحرة المعبّر عنها في صناديق الاقتراع[٧٠].

إن السوق الأوروبية التي قامت على ست دول، شكلت الدعامة الأساسية لاندماج أوسع ومغرٍ، وأضحت أنموذجاً لكل الأطراف الأخرى، إضافة إلى أن كل دولة من دول المجموعة في بداياتها الأولى، سعت إلى تحقيق تلك الأهداف التي وضعت نصب اهتماماتها الخارجية، منطلقة من قناعة راسخة من أن هذه الأهداف «الوطنية»، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تجمع أوروبي قائم على التعاون المشترك. وتستطيع كل دولة أن تسعى من خلال الحوار والتفاهم إلى أن تحقق ما تصبو إليه، سواء كان على المستوى الداخلي من تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أو الخارجي من خلال حل مشاكلها وشواغلها الأمنية والعسكرية بجهد تتضافر فيه كل الطاقات، وتنسيق مخطط يأخذ باعتباراته كل هموم ومشاكل الدول الصغيرة، وبخاصة تلك التي كانت تبحث عن عوامل جديدة في حركة سياستها الخارجية ومنافذ تجارتها وأمنها الوطني، وقلقها من أن تبتلع من الدول الكبيرة أو تُهمش.

والأسئلة التي تطرح هنا، وتمثل الإشكالية المنهجية البحثية لهذه النقطة، هي:

---

(٧٠) للمزيد من الاطلاع، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية: الواقع والتوقعات** (عمّان: دار مجدلاوي، ٢٠٠١)، وحسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

كيف استطاعت معاهدة «ماستريخت» التي ضمت ٣٠٠ صفحة، تتضمن وجهات نظر متعددة، وعدم تجانس في الرؤية، ان ترسي إطاراً أمنياً وعسكرياً لأوروبا الموحدة في ظل علاقاتها الأطلسية، حيث التقاطع في نقاط كثيرة، وظاهرة الاختلال الكبيرة في ميزان القوى الدولي؟ وهل استطاعت هذه المعاهدة أن تبلور سياسة أمنية ودفاعية مستقلة، تبرز من خلالها بشكل واضح الهوية الأوروبية المحددة والمختلفة في الرؤية والنهج عن تلك السياسة التي تبنتها الضفة الأخرى من الأطلسي؟

١ ـ الإطار الأمني

في الوقت الذي بدأت فيه المناقشات تتصدر أعمال العديد من الندوات والمؤتمرات والقمم السنوية والدورية لحلف الناتو، والمجموعة الأوروبية قبل توحدها في «ماستريخت»، حول العلاقة المستقبلية بين ضفتي الأطلسي، وحول التحديات الجديدة التي تواجهها أوروبا بعد اختفاء العدو التقليدي، وحول جدوى بقاء واستمرار حلف الناتو ومستقبل هذه الشراكة الأطلسية، بدأت أوروبا، ومن خلال مفوضيتها التي كان يترأسها جاك ديلور، بإعداد مشاريعها الأمنية والعسكرية التي تعبر عن هويتها «الأوروبية المستقلة» والتي تأطرت في مجموعة من البنود التي احتوتها معاهدة «ماستريخت».

في الواقع، إن المدركات الأمنية والدفاعية الأوروبية لم تتبلور بالشكل الذي نستطيع معه التحدث عن أمن أوروبي، وسياسة دفاع أوروبية إلا في سنوات العقد الأخير من القرن العشرين، وبخاصة بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة، فكانت أوروبا وخلال كل العقود الماضية، وحتى عند تأسيس اتحاد غرب أوروبا بموجب «معاهدة بروكسل لعام ١٩٤٨»، امتداداً لـ «اتفاقية دانكرك في عام ١٩٤٧» للتنسيق ضد أي «عدوان ألماني» متحمل[٧١]. وهي تعوّل على المظلّة النووية والعسكرية الأمريكية في المحافظة على الأمن الأوروبي الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأطلسي المشترك بعد إنشاء حلف شمال الأطلسي في نيسان/ أبريل من عام ١٩٤٩، حيث تم تكييف كل أجهزة ومؤسسات اتحاد غرب أوروبا لكي تكون منسجمة في عملها ونشاطها الأمني والعسكري مع مهمات حلف الناتو، وما يتطلبه عمل الحلف في المناطق المحددة له بموجب المعاهدة. وعلى الرغم من أن عضوية اتحاد غرب أوروبا اتسعت لتلتحق به إيطاليا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال، إلا أن نشاطه بقي محدوداً جداً ومهيمناً عليه من

(٧١) كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة محمد محمود شعبان (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٢٠١.

قبل فاعلية وقوة قرارات حلف الناتو. وفي منتصف عقد الثمانينيات، وبخاصة عندما طرح في عام ١٩٨٥ مشروع الوحدة السياسية الأوروبية، وتحويل السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي، أعيدت الحياة إلى بعض المؤسسات الأوروبية، للاضطلاع بالمهات التي أنشأت من أجلها، وبالتحديد من خلال ما نصت عليه معاهدة «ماستريخت» من مواد وفقرات، وما تم إقراره في المؤتمرات الدورية للاتحاد الأوروبي التي وسعت من عضوية اتحاد غرب أوروبا، ليضم ١١ عضواً أصيلاً، وأربعة دول احتلت صفة عضو مراقب، وثلاث دول صفة الزمالة أو العضوية الكاملة، وهناك دول من أوروبا الشرقية انضمت تحت صفة الشريك[٧٢].

وفي الواقع، إن قمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت في روما ما بين ٨ و٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، وكذلك قمة «ماستريخت» للاتحاد الأوروبي ما بين ٩ و١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، للاتفاق على الخطوات النهائية لإعلان الوحدة الأوروبية، قد توصلتا إلى تحديد الأسس التي يرتكز عليها الإطار الأمني لأوروبا، بحيث إن هناك استمرارية في رابط التعاون بين الأجهزة العسكرية لدول المجموعة الأوروبية وحلف شمال الأطلسي، من خلال منظور تكميلي للنهوض بدور هذه المؤسسات وتعميق إمكاناتها، لتتفق ومتطلبات النظام الدولي الجديد والمتغيرات الناتجة من تفكك حلف وارسو «في شرق أوروبا بصيغة عامة»[٧٣].

ولذلك، فإن المرحلة الجديدة، وبعد إختفاء المعسكر الاشتراكي، شهدت بروز نوع من «التوافق» بين رؤيتين، رؤية الحلف ورؤية الاتحاد الأوروبي، بدلاً مما كان سائداً خلال فترة الحرب الباردة. وأصبح للرؤية الأمريكية الكلمة العليا في تحديد المهمات الأمنية والدفاعية، ففي ظل الوضع الجديد والذي تطلب طرح استراتيجية جديدة للناتو، لا بد لأوروبا من تصور أو إدراك خاص في ما يتعلق بالسياسة الأمنية والدفاعية، من خلال الحوار والتعاون والدفاع الجماعي، سواء كان مع حلف الناتو، أو مع الشرق الأوروبي وفي إطار «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي» الذي انطلق من «هلسنكي»، وقد ظلّ إطاراً ذا فاعلية خلال السنوات الماضية، وما يمكن أن يؤديه في فترة مابعد الحرب الباردة وما تبعها من الفراغ الأمني الذي أحدث تفكك «حلف وارسو»، حيث إن التهديدات الجديدة لم تكن في المواجهة العسكرية، وإنما في

---

(٧٢) نوار محمد ربيع، «اتجاهات الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة: دراسة في الأمن الأطلسي والمتوسطي،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٧٧، وصفاء موسى، «الإطار الأمني الأوروبي الجديد،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢).

(٧٣) موسى، المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

عملية التحول السياسي، وما تنطوي عليه من توقعات صراع قوى، وتحديد دور المؤسسات السياسية ومعالم الكيان الاقتصادي وإمكانات هذه المؤسسات الفعلية في هذه المرحلة الانتقالية، ومحاولة استيعاب النزعات العرقية في نظم ديمقراطية تمنح ضمانات دستورية، كفيلة بحماية حقوق الأقليات[٧٤].

وإذا كانت مسألة استمرارية التنسيق، والتوافق بين وجهتي نظر الاتحاد الأوروبي والناتو في الشؤون الأمنية قد أثير حولها العديد من النقاشات والتحفظات، بخاصة من قبل فرنسا التي رغبت في إبراز الهوية الأوروبية، مع الابتعاد قدر الإمكان عن تعميق وتوسيع اختصاصات الناتو، وتخفيض الاعتماد الأوروبي على الولايات المتحدة[٧٥]، فإن معاهدة «ماستريخت» حددت الجزء الخامس لتحديد أغراض وأهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وهي:

أ ـ صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

ب ـ صيانة استقلال الاتحاد الأوروبي.

جـ ـ ضرورة الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء.

د ـ حفظ الأمن والسلم الدوليين، من خلال التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق «هلسنكي» و«ميثاق باريس»، والتي تعد من الأركان الأساسية لمؤتمر الأمن الأوروبي، حيث مبادئ احترام حقوق الإنسان، والانتقال إلى الديمقراطية، ومبدأ الاعتراف باستقرار الحدود الراهنة.

هـ ـ تعزيز التعاون الدولي.

و ـ تعزيز الديمقراطية ودولة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحرب[٧٦].

٢ ـ الإطار العسكري «الدفاعي»

بقدر ما طمحت أوروبا أن ترى نفسها متوحدة سياسياً واقتصادياً ومالياً، فإنها أيضاً أدركت مسألة حسم هذه النقطة منذ أن خطّت أولى خطواتها في الفحم والصلب، لأنه من دون تبني سياسة دفاعية عسكرية أوروبية بعيدة عن قرارات حلف الناتو والمظلّة الأمريكية، لا يمكن الحديث عن هوية أوروبية. وعلى الرغم من أن مهمة تنسيق

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٧٦) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٣٠ ـ ١٣٣.

السياسات الدفاعية قد أوكلت إلى اتحاد غرب أوروبا، إلا أن درجة هذا التنسيق كثيراً ما كانت تصطدم بمعارضة بعض الدول التي فضلت ارتباطاتها الأطلسية على انتمائها الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى تهميش هذه المؤسسة بسبب الدور الطاغي الذي أداه حلف الناتو والذي خضع للقيادة الفعلية للولايات المتحدة[77].

وبسبب ظروف الحرب الباردة، حيث عقد الخمسينيات شهد أعلى درجات سخونتها، فإن مشروع الجماعة الدفاعية الأوروبية الذي طرحته فرنسا في عام ١٩٥٤ لم يرَ النور، الأمر الذي جعل طرح المسألة الدفاعية يدور في حلقات مفرغة من النقاش، وارتبطت الشؤون الأمنية والدفاعية بالسياسة الخارجية الأوروبية، إذ إن اتفاقية «ماستريخت» التي كانت أعلى صيغة من الاندماج السياسي ربطت في بابها الخامس، كما أشرنا، الأحكام الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية، ولكن بشكل عام من دون تحديد واضح. وكذلك، «اتفاقية أمستردام لعام ١٩٩٧» التي وسعت من صلاحيات البرلمان الأوروبي، وأعطته حق المصادقة على اتفاقيات الشراكة مع الأطراف الأخرى، وتحديد السياسات الخارجية، وقد خولت المجلس الأوروبي المضي قدماً في تحديد السياسة الدفاعية المشتركة في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وضرورة تطبيق كل البنود الخاصة بالدفاع الأوروبي والتدخل الإنساني والإخلاء وحفظ السلام وإدارة الأزمات، حيث إن «قمة سانت مالو عام ١٩٩٨» التي كان من المفروض أن تجتاز كل المعوقات لإرساء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الدفاعية الأمنية المشتركة، إلا أن ظهور التعارض بين وجهتي النظر الفرنسية والبريطانية حالت دون ذلك، إذ اعتبرت فرنسا أن السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية سوف تدعّم، ويصبح التحالف عبر الأطلسي أكثر توازناً ومن ثم أكثر قوة، في حين رأت لندن أنه إذا أظهرت أوروبا قدرة جادة على إدارة شؤونها الأمنية، فإن واشنطن سوف تصبح في عزلة، وقد ينهار الناتو[78].

كما إن وثيقة واشنطن الاحتفالية بالذكرى الخمسين لتأسيس حلف الناتو والتي حددت المهمات الجديدة للحلف، قد أكدت هذه الشراكة الأورو ـ أطلسية في إدارة الأزمات، الأمر الذي اعتبره خافيير سولانا الأمين العام السابق لحلف الناتو، ومنسق السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد والأوروبي يشكّل الأساس لأهمية تطور الهويّة

---

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٧٨) محمد أحمد مطاوع، «تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ١٠٦.

الأوروبية للأمن والدفاع، في إطار الحلف والجهود المبذولة لهذا الغرض[٧٩].

وعلى الرغم من الإصرار الأوروبي على تحديد السياسة الدفاعية الأوروبية، وما يتمّ تأكيده في كل قمّة دولية للاتحاد الأوروبي، وما يتم من رسم للإطار الواضح لهذه السياسة في إنشاء قوة التدخل السريع أو نواة ذلك وما تمثل في الفيلق الألماني ـ الفرنسي، إلا أن ما وضعته قمة واشنطن لحلف الناتو في نيسان/ أبريل ١٩٩٩ من نص واضح وصريح، قد تحول إلى مبدأ ملزم لكل الأطراف. هذا المبدأ هو بناء «هوية أوروبية للدفاع والأمن داخل الناتو»[٨٠]، الأمر الذي جعل كل ما توصل إليه الأوروبيون، حتى في البيان الفرنسي ـ البريطاني المشترك في سانت مالو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الذي أكد أن «الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون لديه القدرة على العمل المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة، وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القدرات، من أجل الاستجابة للأزمات الدولية»[٨١]، لم تعِد الالتزامات الأطلسية في إطار المفهوم الجديد للحلف، بحيث إن الحق في التدخل خارج المناطق المحددة له، وكل ما يقوم به الأوروبيون من عمليات عسكرية سواء كان في البلقان أو في أفريقيا، يقع ضمن هذا الإطار والمهمات الجديدة، ومن خلال استخدام ما يوفّره الناتو من إمكانيات عسكرية ولوجستية.

لقد شهدت سنة ١٩٩٩، ولا سيما بعد قمة واشنطن الاحتفالية في نيسان/ أبريل من السنة نفسها، وضعَ الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة، إذ ما بين «قمة كولون» الألمانية في حزيران/ يونيو، و«قمة هلسنكي» الفنلندية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، كان هناك مجال واسع لما قرّره الأوروبيون من خطوات عملية في هذا الاتجاه والذي تضمن:

١ ـ تعيين منسق أعلى للسياسة الخارجية والأمنية.

٢ ـ إنشاء اللجنة السياسية والأمنية، ممثلة بكل الدول الأعضاء لمراقبة تطور مواقف الأزمة وتنظيم عملية التقويم والتخطيط.

---

(٧٩) خافيير سولانا، «الناتو في عامه الخمسين: جرد حساب والآفاق المستقبلية،» **المجلة الدولية والاستراتيجية الفرنسية**، العدد ٣٢ (شتاء ١٩٩٨)، ترجمها ناظم عبد الواحد الجاسور ضمن سلسلة دراسات مترجمة؛ العدد ٩ (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١)، ص ١٠.

(٨٠) نادية محمود مصطفى، «حرب كوسوفا في التوازنات الأوروبية والعالمية الجديدة،» في: «حلقة نقاشية: قضية كوسوفا وتطور حلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،» شارك في الحلقة بكر اسماعيل [وآخرون]؛ أدار الحوار هيثم الكيلاني، **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٥ (تموز/ يوليو ١٩٩٩)، ص ١١٨.

(٨١) مطاوع، «تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا،» ص ١٠٨.

٣ ـ إنشاء اللجنة العسكرية الأوروبية، ومهمتها إسداء النصيحة العسكرية الأوروبية.

٤ ـ إنشاء المجموعة العسكرية الأوروبية، ومهمتها تقديم الخبرة العسكرية والقدرة على دعم السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي[(٨٢)].

وفي الواقع، فقد مثّلت الحرب في أفغانستان والغزو الأمريكي للعراق أكبر التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي، وكشفت عن الحدود الحقيقية لسياسته الأمنية والدفاعية، والدرجة التي تستطيع أوروبا الموحدة، فعلياً، أن تعبر فيها، عن هويتها المستقبلية، وتأكيد وجهة نظرها المختلفة في الولايات المتحدة وحلف الناتو بثوبه الجديد. وإذا كانت الأزمة البلقانية التي اندلعت في عقد التسعينيات قد كشفت أيضاً عن حجم إمكانات الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات والقدرة على حلها، فإن عملية «كونكورديا» في مقدونيا مثّلت أولى عملياته العسكرية الميدانية في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٣، ولكنها حظيت بمساعدة من الناتو، ونتيجةً استطاعت استخدام قدرات القيادة العليا لقوى الحلفاء في أوروبا لجهة التخطيط والقيادة والإسناد. إلا أن عملية «أرتميس» التي تمّت الإشارة إليها، تمثل أول عملية «مستقلة» وأول قوة للاتحاد الأوروبي تنشر خارج أوروبا، وكانت الاختبار الناجح الأول لقدرة الاتحاد الأوروبي على الاستجابة سريعاً لطلب من الأمم المتحدة لتقديم العون في الأزمات[(٨٣)].

وإذا كانت صيغة برلين زائد (Berlin Plus) قد أفضت إلى إناطة مهمة الإشراف على قوة الاستقرار (SFON) التي أثبتت خبرتها في البوسنة والهرسك، إلى الاتحاد الأوروبي في نهاية ٢٠٠٤، فإن تحويل مجلس الشراكة الأورو ـ أطلسية إلى ١٠ مجموعات مشاريع لملء الفجوات في القدرات العسكرية الأوروبية، بحسب ما تم الاتفاق عليه في المجلس الأوروبي في أيار/ مايو ٢٠٠٣[(٨٤)] يكون الاتحاد الأوروبي قد حقق بعض الخطوات في قدراته الدفاعية على الرغم من الخلافات والحساسيات التي غلفت اجتماعات المجلس الأوروبي خلال الحرب على العراق وما بعد الاحتلال، حيث المشاريع والمقترحات التي طرحت بصدد إنشاء نواة ائتلاف دول، لتعزيز التعاون الدفاعي الأوروبي، فسرت بأنها رد فعل سياسي ضد ائتلافات مقترحة

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٣٠.

(٨٤) بال دانواي وزدزسلو لاتشوفسكي، «المنظمات والعلاقات الأورو ـ أطلسية،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤**، فريق الترجمة حسن حسن [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٣٠.

تقودها الولايات المتحدة[٨٥]. وما بين المواقف البريطانية والإسبانية وبعض دول أوروبا الشرقية التي ساندت الولايات المتحدة في حربها على العراق، وبين المواقف الفرنسية ـ الألمانية ـ البلجيكية المشهودة في هذا المجال، بقيت المقترحات حبراً على ورق، ومن ضمنها مسودة الدستور الأوروبي الذي تألف من ١٦ مادة، فإنها شدّدت على بناء السياسة الدفاعية والأمنية، ليس خارج تحالف الناتو ـ الولايات المتحدة، بل إن أي جهد أوروبي في إنشاء خلَية تخطيط عسكري أوروبية مستقلة ضمن هيئة الاتحاد الأوروبي العسكري، سوف لن يقلل من دور الناتو بوصفه المنظمة الرئيسة التي توفر الأمن لأوروبا[٨٦]. وقد وافقت قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ على:

أ ـ إنشاء خلية دائمة صغيرة للاتحاد الأوروبي المدني والعسكري، سواءً باستخدام موجودات الناتو أو عدم استخدامها.

ب ـ إنشاء خلية دائمة لعمليات الاتحاد الأوروبي في مقر القيادة العليا والدول المتحالفة في أوروبا من أجل عمليات، للاتحاد الأوروبي، تنفذ بموجودات الناتو.

ج ـ ضمان الحضور الدائم لضباط ارتباط من الناتو في هيئة الاتحاد الأوروبي العسكري، لزيادة الثقة والتعاون مع الناتو[٨٧].

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.
(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٣٣.
(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

الفصل الرابع

حرب الخليج الثانية والموقف الأوروبي والأمريكي

تمهيد

في الواقع، ليس هناك من حرب كتب عنها ذلك الكم الهائل من الدراسات والبحوث، وعقدت لها الندوات والمؤتمرات، مثلما حضيت به حرب الخليج الثانية وذلك للأسباب التالية:

١ ـ إنها أول حرب تشارك فيها الولايات المتحدة بحشد عسكري وتقاني لم يسبق له مثيل منذ حرب فييتنام.

٢ ـ أول حرب يطبق فيها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في أزمة إقليمية، وتنتهك فيها المادة الثانية من الميثاق (الفقرة الرابعة).

٣ ـ أول حرب تختبر فيها صدقية القواعد والمبادئ، التي تم الإعلان عنها لبقاء نظام دولي جديد على أنقاض الحرب الباردة.

٤ ـ أول أزمة عربية ـ عربية يجري تسويتها بالتدخل العسكري الخارجي، ومن قوى خارج النظام الإقليمي العربي، الذي أثبت فشله في حلّها بالطرق الدبلوماسية، وضمن إطار البيت العربي.

٥ ـ أول أزمة يصدر بصددها العديد من القرارات الدولية، وطبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يكشف عن المعايير المزدوجة، والكيل بمكيالين، بخاصة في الصراع العربي ـ الصهيوني، حيث ليس هناك من قرار واحد صدر بصدده يستند إلى الفصل السابع، وإن ما يجري في الشرق الأوسط، يهدد الأمن والسلم الدوليين، مثلما حصل في أزمة آب/ أغسطس ١٩٩٠.

٦ ـ أول أزمة، وأول حرب يقف فيها العرب مكتوفي الأيدي أمام تدمير الشعبين العراقي والكويتي، ومن خلال مشاركة قوات عربية بجانب قوات أجنبية معروفة الأهداف والنوايا.

٧ ـ أول أزمة يغزو فيها بلد عربي بلد عربي آخر ويلغي بقرار واحد الكيان السياسي والسيادي، ونظامها السياسي، عن طريق الضمّ على وفق ادّعاءات تاريخية وجغرافية لا تنسجم والواقع الدولي والإقليمي.

٨ ـ أول أزمة وأول حرب يتفق فيها الشرق والغرب، بعد طي صفحة الحرب الباردة، على معالجتها أو التعاطي معها بالشكل الذي جعل الأمة العربية ضحية هذا الاتفاق.

٩ ـ إن نتائج هذه الأزمة، والحرب التي اعقبتها، كانت نتائج مدمرة، وما زالت تخيّم بظلالها على حاضر ومستقبل، ليس العراق وحده، وإنما الأمة العربية كلها.

١٠ ـ لقد كانت حرب الخليج الثانية مقدمة لحرب أخرى، ألا وهي حرب احتلال العراق، والقضاء على كل ما تم تشييده من دولة وشعب موحّد طوال أكثر من ثمانين عاماً.

١١ ـ وأخيراً، فإن الأزمة والحرب التي أثارت العديد من ردود الأفعال، والاختلافات في الرؤية، والانقسام في الرأي الرسمي والشعبي، ليس فقط داخل الوطن العربي الذي هزّته في عمق تاريخه الحضاري، وإنما ما بين الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة والمهمشة في الوضع الدولي، وفي إطار الأمم المتحدة نفسها، ومجلس أمنها.

أولاً: الموقف الأمريكي

لم يكن هناك شيء أقلق القادة العسكريين والسياسيين الأمريكيين، غير شبح فييتنام المسيطر على عقولهم، وسلوكهم، وردود أفعالهم إزاء القضايا والأزمات الإقليمية والدولية. وإن مسح هذا الماضي، أو التخلّص من هذا الشبح أصبح الشغل الشاغل لكل خططهم السياسية والعسكرية، حتى إن غزو غرينادا، وبنما، شكل الخطوات الأولى للخروج من نطاق (العزلة)، التي انحشروا فيها بعد حرب فييتنام. ولذلك، فإنهم استنفروا كل إمكاناتهم العسكرية، السياسية، الدبلوماسية، والاقتصادية، لتوظيفها في إدارة هذه الأزمة ودفعها إلى النهاية المحددة، ألا وهي الحرب، وضمن إطار الأمم المتحدة، وبتفويض منها، وبقرار حمل الرقم (٦٧٨)

الذي أثار الكثير من الجدل في أوساط المختصين في القانون الدولي والمنظمات الدولية، وسمح للولايات المتحدة باستخدام القوة ضد العراق، والذي لم يكن عملاً من أعمال الأمم المتحدة، بقدر ما كان عمل الولايات المتحدة، التي استخدمت المنظمة من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية[١].

وإذا كانت حرب ١٩٩١ عملاً من أعمال الولايات المتحدة، فإن خلفيات الأزمة، وكيفية اندلاعها لم تكن إلا من «صنع» السياسة الأمريكية التي وجدت في العراق، وباعتراف وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر، حجر عثرة في طريق السلام في الشرق الأوسط وتحقيق مصالح الولايات المتحدة[٢]. والسؤال الذي يطرح بهذا الصدد، هو كيف استطاعت الولايات المتحدة إدارة هذه الأزمة: سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً؟

١ ـ الإدارة السياسية والدبلوماسية للأزمة

ليس هناك من خلاف بين كل الذين كتبوا عن الحرب العراقية ـ الإيرانية، وأزمة الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، والحرب التي اختتمت بها، في أن الولايات المتحدة كانت حاضرة في كل ملابساتها ونسجت خيوط كل مداخلها ومخارجها بالشكل الذي جعلها الفاعل الدولي الرئيس المؤثر في استمرارها وحلّها، لحسابات واعتبارات وضعتها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، في سلم أولوياتها، ولاسيما بعد صعود اليمين المحافظ إلى رئاسة البيت الأبيض بانتخاب الرئيس رونالد ريغان، فقبل اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية بأشهر عدة عقد المعهد الأوروبي ـ الأمريكي لبحوث الأمن في كاليفورنيا بين ٢٦ ـ ٢٧ حزيران/ يونيو عام ١٩٨٠ مؤتمراً خاصاً تحت عنوان: «حلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط»، وبخاصة ما ركز عليه مدير المعهد ألبرت فولستيتر (Albert Wohlstetter) في بحثه المعنون: «الولايات المتحدة وأمن الخليج»[٣].

لقد شدد فولستيتر على عدد من النقاط الحساسة، والتي كشفت عما عزمت عليه الولايات المتحدة من تنفيذه في عقد الثمانينيات، وخلال رئاسة ريغان، ومن بينها:

---

(١) Jean Toulat, *Le Pape contre la guerre du Golfe: Jean-Paul II censuré* (Paris: Editions de L'Oeil, 1991), p. 39.

(٢) جيمس بيكر، **سياسة الدبلوماسية**، ترجمة حمدي شرشر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ٣٨٢.

(٣) Albert Wohlstetter, «Les Etats-Unis et sécurité du Golfe,» p. 75, et Jonathan Alford, «Les Occident aux et la sécurité du Golfe,» p. 677, *Politique étrangère* (Paris), no.1 (1987).

١ ـ إن علاقة الولايات المتحدة بحلفائها الغربيين ستستمر إلى سنوات عديدة، وعليه فإنه من الضروري لدول حلف شمال الأطلسي تطوير إمكاناتها العسكرية لحماية بترول الخليج.

٢ ـ وطالما سيستمر الأوروبيون في سبيل البحث عن الانفراج في أوروبا، فإن الأمريكيين سيتكفلون بترتيب الأوضاع في الخليج العربي، وبالإجراءات المناسبة في المحافظة على المصالح الغربية، بشرط تخلي الدول الأوروبية واليابان عن سياسة عدم الاكتراث.

٣ ـ دعوة دول المنطقة من الأنظمة المرتبطة بالولايات المتحدة إلى تقديم التسهيلات والمنشآت التي تمكّن قوات حلف شمال الأطلسي «الأمريكي» تأكيد حضورها العسكري المباشر في هذه المنطقة، بحيث يؤدي في النهاية إلى وجود عسكري أمريكي دائم في منطقة الخليج العربي، أو بالقرب منها[٤].

وبحسب وجهة نظر مدير المعهد الأوروبي ـ الأمريكي للأمن، فإن ذلك لا يمكن التوصل إليه إلا في (إقناع حلفائنا بأن مصالحهم في خطر محدق ودائم، وأن هذا أول شرط يجب إنجازه)[٥]، ومن ثم فإنه من الضروري «تطمينهم بأن قيادة حلف الناتو، وبشكل خاص الولايات المتحدة وضعت برنامجاً جدياً، ولديها النية في تطيقه على المدى الطويل»[٦].

وفي ضوء ذلك، فإن سيناريو الأزمة التي يتصورها قادة حلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة، بهدف تطبيق (برنامجهم الجدي)، يتركز على احتمالات ثلاثة، آخذة بنظر الاعتبار الظروف الدولية في وقتها، وما تعانيه المنطقة من مشاكل وأزمات قابلة للانفجار في أي لحظة:

الاحتمال الأول: إذا لم يكن بمقدور الاتحاد السوفياتي السابق «مهاجمة الغرب في منطقة الخليج العربي، إما لعدم مجازفته بهذه العملية أو لعمله من أجل التوصل إلى الانفراج والتعاون، وهو ما تحقق بعد وصول غورباتشوف إلى الكرملين وإطلاقة سياسته الجديدة في البيريسترويكا».

الاحتمال الثاني: وهو الاحتمال الذي يركز على إمكانية قيام ثورات وطنية في دول الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة، وهو ما سيشكل خطراً جدياً ضد الغرب،

---

(٤) Wohlstetter, Ibid., pp. 76-77.
(٥) المصدر نفسه، ص ٨٠.
(٦) المصدر نفسه.

لكنه بعيد التحقق في أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية غير مناسبة.

الاحتمال الثالث: وهو الاحتمال الذي تم التركيز عليه بشدة من قبل فولستيتر، مؤكداً قيام العراق بغزو الكويت، ولاعتبارات تاريخية وسياسية. هذا الأمر الذي يرى فيه فولستيتر، ما يمنح العرب قوة السيطرة على ثرواتهم، ويشكّل تهديداً للمصالح الغربية التي تتركز في هذه المنطقة(٧).

ويضيف فولستيتر، أن تحقيق أي واحد من هذه الاحتمالات مرهون بقدرة الولايات المتحدة، وسرعة تعاطيها مع الحدث، وأخذها زمام المبادرة بالإجراءات العسكرية التي تعتمد على وجود قوات الانتشار السريع المحمولة جواً، والمهيّأة للتدخل في أي ظرف أولاً، وعلى إمكانية الدول المستقبلة أو المضيفة للقوات العسكرية تقديم الغطاء «الدولي أولاً والعربي ثانياً»، وفتح المنشآت والمجال الجوي في المنطقة أو في مناطق وسطية في عملية الصراع ثالثاً.

والسؤال الذي يطرح هنا: كيف استطاع مدير المعهد الأوروبي ـ الأمريكي للأمن أن يتوصل إلى هذا الاحتمال الثالث والذي تحقق بالفعل؟ وهل إن الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت الطريق المختصرة بالنسبة إلى الغرب لتدمير أكبر دعامتين إقليميتين في منطقة الخليج العربي، ويمتلكان مشروعين متناقضين ومتصارعين: **الأول** قومي **والثاني** ديني، وان بقاءهما يشكل خطراً، ليس على المنطقة فحسب، وإنما على الوجود الاقتصادي والعسكري الغربي في المنطقة؟

يشير جيمس بيكر في كتابه أن مساعدة العراق في الحرب ضد إيران كان الهدف منه هو احتواء إيران، وكان جيران صدام يشعرون بالامتنان لبعد الخطر الإيراني، ولكن مع انتهاء الحرب تمت إعادة تقويم للسياسة الأمريكية في الخليج وفي العراق بالتحديد، الذي كنا نرى فيه حليفا عربياً محتملاً في تحريك عملية السلام، وقمنا بعدّة محاولات لاستمالته من خلال سياسة القروض والضمانات التي منحت للعراق وبأكثر من مليار دولار، ودفع الرئيس بوش الأب في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ توجيه مجلس الأمن القومي (NS) بتحديد السياسة الأمريكية في الخليج، الذي خلص إلى أن «العلاقات الطبيعية بين العراق والولايات المتحدة سوف تخدم مصالحنا طويلة الأمد وتعزّز الاستقرار في الخليج والشرق الأوسط»(٨)، ومن أجل تعميق ذلك، يضيف جيمس بيكر، أنه لا بد من التوسع في الحوافز السياسية والاقتصادية

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٨) بيكر، **سياسة الدبلوماسية**، ص ٣٨٣.

مع بغداد، ولكن التوجيه تضمن صراحة «سياسة الحرمان» من الحوافز، إن لم تنجح السياسة المتبعة مع العراق. وهناك عواقب وخيمة ستنتظر في المستقبل من فرض عقوبات اقتصادية وسياسية[٩]. وهذا ما حصل بالفعل، إذ إن العراق رفض الانصياع للشروط الأمريكية، التي أبلغها جيمس بيكر إلى وزير الخارجية العراقي طارق عزيز، في ٦/ ١٠/ ١٩٨٩، حيث رفض العراق تأييد خطة النقاط العشر التي طرحها الرئيس المصري حسني مبارك. واتّهم العراق بالمقابل، الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون العراق الداخلية، وإثارة شكوك دول الجوار من سياسات العراق المستقبلية، وإن هناك جهات تسعى إلى زعزعة استقرار العراق، إضافة إلى مبلغ ضمانات القروض، الذي انخفض إلى ٤٠٠ مليون بدلاً من المبلغ المحدد بمليار دولار[١٠].

وحاولت واشنطن نفي ما تردد من اتهامات عراقية، بتعزيز التعاون بغية سحب العراق إلى الخانة التي تريدها، حيث قام الرئيس جورج بوش الأب في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ متجاوزاً معارضة الكونغرس، ودفع توجيهاً بالسماح لبنك التصدير والاستيراد بتقديم قرض بنحو مائتي مليون دولار لتمويل مشتريات الحبوب للعراق، وقال: «إن رفض هذا القرض لن يخدم المصالح القومية للولايات المتحدة» وتأكد أن هذا القرار الذي أيّدته بالكامل، هو أقصى ما استطعنا بذله من مجهود ليعمل العراق على تهذيب سلوكه[١١].

وإزاء عدم انصياع بغداد للسياسة الأمريكية في ما يتعلق بقضية الشرق الأوسط، حيث باءت بالفشل كل محاولات جرّ العراق إلى إعلان موافقته على التسوية السياسية وعدم دعم الانتفاضة الفلسطينية، أوعزت واشنطن إلى الكويت باتّباع سياسة نفطية ضاغطة على الوضع الاقتصادي للعراق، حيث أشارت **مجلة جون أفريك** *(Jeune afrique)* إلى أن «سياسة الكويت البترولية ستؤدي إلى الانفجار الحتمي في المنطقة»[١٢]. الأمر الذي دفع بيكر إلى الإعلان صراحة، بأنه «مع شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٠، بات واضحاً أن سياستنا لم تحقق النتائج المرجوة. وأصبح من الضروري الآن اتخاذ موقف المواجهة مع بغداد»[١٣].

وقد أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية وثيقة تعليمات إلى الدبلوماسين

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٥ - ٣٨٦.
(١١) المصدر نفسه، ص ٣٨٩.
(١٢) *Jeune afrique* (5 février 1990), p. 12.
(١٣) بيكر، المصدر نفسه، ص ٣٨٩.

الأمريكيين في الشرق الأوسط في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٩٠، تركزت على نقطتين أساسيتين:

١ ـ ضرورة تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وليس عن طرق التخويف والتهديد باستخدام القوة.

٢ ـ إن الولايات المتحدة لا تزجّ نفسها في موضوع هو من صميم القضايا الثنائية يخصّ العراق والكويت[١٤].

وهنا يكمن الفخّ الذي نصب لصدام حسين وجرّه لغزو الكويت، حيث أعقب هذه الرسالة بخمسة أيام، أي في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٠ لقاء السفيرة أبريل غلاسبي بصدام حسين في إحدى قاعات نصب الجندي المجهول، وليس في القصر الجمهوري. وقد فهم صدام حسين من حديث غلاسبي أن الموقف الرسمي الأمريكي تجاه الغزو يعبر عن الموافقة الضمنية، التي وردت في التقرير الذي أعدته غلاسبي المؤلف من ثماني فقرات ليؤكد صحة استنتاجاته من الموقف الأمريكي، ونشرتها **الواشنطن بوست** في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، بعد الغزو[١٥].

وإذا كانت الحشود العسكرية العراقية على الحدود الكويتية قبل الثاني من آب/ أغسطس، قد جاءت لتخويف الكويت أو لغزوه، لماذا لم تتخذ واشنطن موقفاً صريحاً من ذلك، كما أشار جيمس بيكر من أن الزعامة الأمريكية تتعرض للتحدي من الغزو؟ لقد كانت الإدارة الأمريكية تتوقع الغزو في أي لحظة، إلا أنها بقيت تنتظر الفرصة الذهبية لإعلان الحرب، التي جاءت في الكلمة الأولى التي صرح بها جورج بوش يوم الأحد ٥ آب/ أغسطس في حدائق البيت الأبيض[١٦]، وهي الحرب التي أرست تصوراً استراتيجياً أمريكياً لأمن الخليج العربي، حيث «من بين خمسين مليون برميل بترول تستهلك يومياً في العالم الغربي، فإن عشرين مليون برميل تأتي من آبار الخليج العربي»[١٧].

وإذا كان جان تولا (Jean Toulat) في كتابه **البابا ضد حرب الخليج**، قد كشف

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(١٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩٦، وعبد الخالق عبد الله، «أزمة الخليج: خلفية الأزمة، دور الإدراك والإدراك الخاطىء،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٩٧)، ص ٩٠ ـ ٩١.

(١٦) بيكر، المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

(١٧) Wohlstetter, «Les Etats-Unis et sécurité du Golfe,» p. 75.

عن أسرار جورج بوش الأب، التي تمثل الصكوك التي وضعها المحافظون والواجب تنفيذها في ما يخص المنطقة العربية، فإن أريك لورن (Eric Lauren) في كتابه **عاصفة الصحراء**، كشف أسرار البيت الأبيض، وقدّم الأدلة الكافية للنوايا الأمريكية مع سبق الإصرار والترصد، على خلق الأزمة وشن الحرب على العراق[١٨]. وما يكشف عنه أيضاً في التحليل الرائع لشارل داغير (Charles Daguerre)، الذي نشر مساهمته في مجلة **الفيغارو** مشيراً إلى الخطوات التي اتخذها البيت الأبيض لإثارة الأزمة واحتمالات المواجهة مع العراق[١٩]، حيث يقول:

الاسم الرمزي: (Top Fiddle)، في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٨٨، إن الجنرال شوارسكوف قد استنفر كل أجهزة الكومبيوتر في قاعدة ماكديل (Macdill) في فلوريدا، من أجل دراسة سيناريو محدد: «الحرب مع العراق». ولقد كانت هذه العملية بعد ثمانية عشر شهراً من غزو العراق للكويت. وقبل شهر من اندلاع الأزمة تموز/ يوليو ١٩٩٠، فإن الجنرال الأمريكي وضع على مكتب الرئيس جورج بوش الأب سيناريو كاملاً يحدد الردّ الأمريكي على العراق في حال غزوه الكويت. ويؤكد أريك لورن أن الولايات المتحدة برآسة جورج بوش الأب، كانت تبحث عن دولة لتؤكد من خلالها شرعية زعامتها على العالم، وإن الاختيار وقع على العراق ومنذ وقت طويل[٢٠].

والأكثر من ذلك، إن صحيفة **نيويورك تايمز** ذكرت أن نظام الخدمة الإختيارية المعروف بمجلس التجنيد كان على أهبة الاستعداد، وجاهزاً للبدء باستدعاء الجنود للخدمة العسكرية خلال ٢٤ ساعة[٢١] ومنذ نيسان/ أبريل ١٩٩٠، تم استدعاء مئة ألف رجل لإخضاعهم للتدريب الأساسي ثم إلحاقهم إلى السعودية[٢٢].

وفي الواقع، إن المتتبع للهجة الخطاب السياسي الأمريكي منذ الساعات الأولى لاندلاع الأزمة، لا يسعه إلا أن يستنتج، من دون تفكير عميق وعودة إلى الماضي، أن النوايا الأمريكية واضحة جداً، وأن قطار الحرب يجري في سرعته القصوى من دون توقف حتى نهايته[٢٣].

---

(١٨) Toulat, *Le Pape contre la guerre du Golfe: Jean-Paul II censuré*, p. 135.

(١٩) *Le Figaro*, 8/6/1991.

(٢٠) Toulat, Ibid., pp. 135-136.

(٢١) *New York Times*, 3/4/1990.

(٢٢) Toulat, Ibid., p. 136.

(٢٣) نورد دايفيس، **درع الصحراء وفضيحة النظام الدولي الجديد**، ترجمة بشير يوسف البرغوثي (عمان: دار الدليل الوطني للنشر، ١٩٩١)، ص ٨٥.

وإن استبعاد الحل السلمي كان المسعى الذي استنفرت له إدارة الرئيس بوش كل إمكاناتها العسكرية، المالية، والدبلوماسية، والاستخبارية، لأن الحلّ السلمي لا ينسجم مع ما وضع من مخطط استراتيجي، من أولوياته فرض الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي والنفط الذي فيها. وهذا ما تمخّض عنه الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن القومي الأمريكي في الرابع من آب/ أغسطس في كامب ديفيد، حيث قرر انتهاج سياسة دبلوماسية القوة ضد العراق، على الشكل الآتي: العزل السياسي للعراق، الضغوط الدبلوماسية، الضغوط الاقتصادية، وأخيراً التحرك نحو العمل العسكري(٢٤).

وقد انصبت سياسة العزل السياسي للعراق من خلال الاتصال بكل دول العالم لإصدار بيانات تعبر عن وجهات نظر حكومتها في إدانة الغزو العراقي للكويت، وضرورة احترام المواثيق الدولية، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة وخصوصاً المادة الثانية، الفقرة الرابعة. أما من الناحية الدبلوماسية، فقد سعت الولايات المتحدة إلى بناء تحالف دولي يجمع الشرق والغرب، إضافة إلى الحصول على إجماع عربي في إدانة الغزو والاصطفاف مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، واستصدار القرارات الدولية، التي بلغت أثناء الأزمة اثني عشر قراراً ابتداء بـ (القرار رقم ٦٦٠) حتى (القرار رقم ٦٧٨) الذي أجاز استخدام القوة العسكرية، بعد انتهاء المهلة المحددة لتنطلق منها عاصفة الصحراء، في ١٦ ـ ١٧ كانون الثاني/ يناير١٩٩١.

ومن أجل فتح الطريق للعمل العسكري، وبموجب «المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة»، كما يبرر ذلك جيمس بيكر(٢٥)، فإن إدارة البيت الأبيض عملت على اتخاذ العديد من الخطوات المهمة بهذا الصدد:

ـ لقد تمكنت الولايات المتحدة وبجهودها السياسية والدبلوماسية من إجهاض أي مسعى تفاوضي مع العراق، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية، كما أقر بذلك «القرار ٦٦٠» في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

ـ لقد استطاعت الإدارة الأمريكية أن تحول الأزمة من مواجهة عربية ـ عربية يمكن حلّها في إطار النظام الإقليمي العربي، إلى مواجهة عالمية، واعتبارها تهديداً للمصالح الغربية عموماً، حيث أعلن ديك تشيني، عندما كان وزيراً للدفاع في حينها، أن المزاوجة بين القوة العسكرية العراقية المكوّنة من مليون عسكري مع ٢٠

---

(٢٤) بيكر، **سياسة الدبلوماسية**، ص ٤٠٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٨.

في المئة من نفط العالم، تمثّل تهديداً كبيراً للمصالح الأمريكية والعالمية[٢٦].

- في الوقت الذي كانت ثقة الجماهير العراقية والعربية، ضعيفة جداً بالخطاب السياسي العراقي والعربي، الذي كان خطاباً سياسياً هشّاً وفارغاً من أي معنى، ويتميز بالسطحية وعدم الصدقية، فقد صاغت الولايات المتحدة خطابها السياسي على أساس مبادئ العدالة، واحترام القانون، والشرعية الدولية.

- دفعت الولايات المتحدة بعض الأنظمة العربية الفاعلة في النظام الإقليمي العربي، من خلال التهديد والابتزاز والاغراءات والوعود، بشطب الديون وتقديم المساعدات، إذا عملت على تهميش أي دور يمكن للجامعة العربية أن تلعبه، بما ينص عليه ميثاقها، في تسوية الأزمة بالطرق السياسية والدبلوماسية.

- عدم السماح لأي أطراف دولية يمكنها التأثير في مجريات الأزمة، وحرفها عن المسار المحدد لها، حيث إن الحرب هي الهدف النهائي، وكما حصل للمبادرة الفرنسية أو أي مبادرات أخرى.

- من خلال السرعة التي يصدر بها القرار من مجلس الأمن، والعدد الكبير لهذه القرارات، الذي لم يحصل في أزمات سابقة، بات من الصّعب الإمساك بكوابح قطار الحرب السريع، الذي قادته واشنطن بمنتهى الدّقة والحذر، والذي تتنقل به من محطة إلى أخرى بإيقاع ثابت، وبحسب المراحل المحددة. إذ إن استراتيجية «الدفاع عن السعودية من الغزو العراقي القادم للإطاحة بالأسرة السعودية»، كانت نتيجتها قرارات قمة العاشر من آب/ أغسطس للقادة العرب في القاهرة، والتي فتحت الطريق أمام استدعاء القوات الأمريكية بشكل شرعي[٢٧].

- إن قرارات قمة القاهرة، مثّلت الخطوة الأساسية التي قاتلت من أجلها الولايات المتحدة، واعتبرتها الأرضية التي يستند عليها في ما بعد (القرار رقم ٦٧٨)، وبالمقابل مثّلت حقيقة تهميش الدور العربي في الأزمة، وحولته إلى تابع لتنفيذ ما يفرض عليه، وهو ما كشفت عنه عملية التصويت أساساً، حيث ظهر الانقسام الكبير في الصف العربي.

- لقد استطاعت الولايات المتحدة أن تنزع القدرة على التحكم بمسار الأزمة من

(٢٦) بوب وودورد، القادة، **أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج**، ترجمة عمار جولاق ومحمود العابد (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ص ١٩١.

(٢٧) عبد الخالق عبد الله، «أزمة الخليج: خلفية الأزمة، دور الإدراك والإدراك الخاطئ،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٨ (حزيران/ يونيو ١٩٩١)، ص ٦٩.

أيدي الأمم المتحدة، وأن تحوّل مجلس أمنها إلى مكتب قانوني، تابع إلى وزارة الخارجية، يقوم بإصدار بيانات الشجب والتنديد والقرارات طبقاً للفصل السابع.

ـ تمكنت الولايات المتحدة بمكانتها الإعلامية وسطوتها العسكرية وسياستها القائمة على الابتزاز والتهديد، أن تظهر للعالم أن ما تقوم به مطابقٌ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ـ بالغت الولايات المتحدة في إعطاء الصورة غير الحقيقية للجيش العراقي وترسانته العسكرية والتدميرية، إلى درجة جعلت العالم نفسه يعيش في حال من الرعب، في ما إذا استخدم العراق أسلحته التدميرية، أو حتى إذا بقي محتفظاً بها من دون حرب.

ـ لقد أدارت واشنطن الأزمة بالأسلوب والصيغة التي لوحت من خلالها لكل القادة العرب بأن التسوية السلمية ممكنة، وأن خيار الحرب ما زال بعيداً، في الوقت الذي كانت فيه قد أتمت كل استعداداتها العسكرية، لتحديد ساعة الصفر.

ـ تمكنت الإدارة الأمريكية بكل وسائلها الدبلوماسية والسياسية في حشر العراق في الزاوية التي تريدها، بحيث إن السياسة التي انتهجها نظام صدام حسين والقرارات السياسية والعسكرية التي كان يتخذها من حجز الرهائن، وقرار ضم الكويت، إلى غلق السفارات الأجنبية في الكويت، خدمت ما كانت تسعى إلى تحقيقه إدارة بوش الأب في الميدان السياسي والعسكري.

ـ لقد استطاعت أن ترمي بتكاليف الحشد العسكري وما يتبعه من الحرب، التي استمرت أربعين يوماً على كاهل الدول العربية وبعض الدول الأوروبية واليابان، بحيث تحولت إلى متعهد «لتحرير الكويت» مقابل مليارات الدولارات[٢٨].

ـ في الوقت الذي كانت تبدي فيه الولايات المتحدة «مرونة» دبلوماسية في عملية استخدام القوة وإعطاء مهلة ٤٥ يوماً، مارست سياسة التهديد بعدم فسح أي مجال للتراجع العراقي، وغلقت كل المنافذ أمامه. إذ إن جورج بوش الأب، أوصى وزير خارجيته بيكر، قبل المفاوضات التي جرت مع طارق عزيز، قائلاً له بالحرف الواحد: «جيم (جيمس بيكر)» إن المهم في المحادثات أن لا تقدم له أي بصيص أمل في إمكانية التسوية أو حتى «التفاوض»، وإنما إبلاغ لغة التهديد بالحرب «إذا لم ينسحب العراق»[٢٩].

---

(٢٨) بيكر، سياسة الدبلوماسية، ص ٤٥٠.

(٢٩) Toulat, *Le Pape contre la guerre du Golfe: Jean-Paul II censuré*, p. 130.

ـ إن اللهجة الاستفزازية التي اتّسم بها الخطاب السياسي الأمريكي في الأيام الأخيرة للأزمة، أجهضت أي مبادرة سلمية، يمكن أن تبقي على قوة العراق العسكرية، إذ صرّح جورج بوش الأب أن «انسحاب العراق من الكويت ليس كافياً لحل الأزمة، وإنما يتحتم لحلها أن يتمّ نزع قوة العراق العسكرية»[٣٠]. وبهذا الصدد، أشار الصحافي الأمريكي مايكِل ماسينغ، «أنه في الأيام الأخيرة للأزمة، وقبل تفجيرها، كان أسوأ سيناريو بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية هو احتمال استجابة الرئيس العراقي لطلب الإنسحاب. وإن الإدارة كانت محتاطة لذلك، وكانت لديها الخطط لإحباط عملية الانسحاب هذه»[٣١]. وقد تكرر هذا السيناريو مرة أخرى قبل الحرب التي شنت في آذار/ مارس ٢٠٠٣، حيث ظهرت التصريحات السياسية الأمريكية التي لم تترك مجالاً لأي تسوية، حتى وإن كانت بخروج صدام حسين من العراق مع عائلته.

٢ ـ الإدارة العسكرية للأزمة

من يقرأ التاريخ سيجد هناك نقاطاً أو محطات مهمة يجب التوقف عندها ودراستها بعمق. وبخاصة عندما تكون صفحات هذا التاريخ متّصلة بسلسلة طويلة من الأحداث، التي تؤرخ أحدها للأخرى، وربما يتمّ ربطها لمقاصد سياسية وتاريخية. وليس هناك من يقدّس أو يعير اهتماماً للأحداث التاريخية وتواريخها، مثل الحركة الصهيونية، التي كثيراً ما تربط حدثاً بالحاضر، بالأحداث التي حدثت سابقاً في إطار مخطّطها الشامل لتأكيد «شرعيتها التاريخية»، في الاغتصاب والتدمير وفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية. ومن يتأمل «القرار رقم ٦٧٨» الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٩١، الذي أصدره مجلس الأمن في ظل رئاسة الولايات المتحدة له، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، يلاحظ أن صدوره جاء في يوم تاريخي «تقدّسه» الحركة الصهيونية، ويتزامن صدوره مع أحداث سابقة لها مغزى سياسي كبير حدث في إطار تأسيسها للكيان الصهيوني، فهذا اليوم هو يوم صدور «قرار التقسيم لأرض فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧»، ويتصادف أيضاً مع يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٣، الذي تمّ فيه توقيع الاتفاق الاستراتيجي ما بين إسرائيل والولايات المتحدة، وعدت إسرائيل بموجبه جزءاً من الأمن القومي الأمريكي، في ظل إدارة الرئيس رونالد ريغان.

---

(٣٠) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٥١٥ ـ ٥١٦.

(٣١) محمد الأطرش، «أزمة الخليج: جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢)، ص ٣٦.

بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، تكون الولايات المتحدة قد استكملت استعداداتها لشن الحرب، ولكن يجب أن يكون هناك قرار من مجلس الأمن يفوّض التحالف الدولي بموجب (المادة رقم ٥١) استخدام القوة للدفاع عن النفس، ويجب أن يتم إقرارة في هذا الشهر نفسه، حين تتولى الولايات المتحدة رئاسة مجلس الأمن. وسوف تنتقل الرئاسة الدولية للمجلس إلى اليمن المؤيد للعراق، الأمر الذي سيشكل عقبة كبيرة أمام الولايات المتحدة في تنفيذ مخططها في شن الحرب. وإذا كانت بعض الأوساط الأمريكية تخشى من حصول التأييد الكافي في مجلس الأمن على قرار استخدام القوة، وشاطرتها الرأي مارغريت ثاتشر، فإن جيمس بيكر قد أكد أنه «بوسع الدبلوماسية المكثفة أن تمكّننا من الحصول على التأييد الضروري[٣٢] في عملية معقدة من التملق والإقناع والتهديد، بل وشراء الأصوات في بعض الأحيان، وهذه هي سياسة الدبلوماسية».

ويضيف بيكر في حديثه أن الرئيس بوش فوّضه «في حال حدوث معارضة للقرار في تقديم بعض التنازلات لكل أعضاء المجلس الجامحين. وخلال جولتي العالمية من شرق العالم إلى مغربه، كنت احتفظ في جيبي بقائمة من الإغراءات الدبلوماسية، التي يمكن أن نلتزم بها مقابل الحصول على التأييد[٣٣]».

ويكشف بيكر في كل اللقاءات الدبلوماسية، التي جرت مع رؤساء الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وقبيل استصدار القرار، أن الولايات المتحدة أخفت نواياها في شنّ الحرب، ولا يهمها إلا استصدار القرار، باللغة والآلية التي يتضمنها، وبالتالي يبقى عليها التفسير الذي تقدمة في حال شنّ الحرب، وهو ما عبّر عنه عند لقاءه وزير الخارجية الماليزي أبو الحسن، في لوس أنجلس الذي أخبره أن «القرار الذي تقترحه في الأمم المتحدة سيكون ذو طبيعة عامة، إنه لن يتضمن ذكراً لكلمة القوة، ولن يتضمن كلمة العسكري»[٣٤].

إلا أن وزير خارجية كوبا ايزيدورو ماليركا، الذي التقى بيكر في يوم ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ كان أكثر صراحةً عندما قال لوزير الخارجية الأمريكي «إن القرار الذي قدّمتموه هو عملية تدفع باتجاه الحرب، إننا على خلاف معكم»[٣٥].

---

(٣٢) بيكر، **سياسة الدبلوماسية**، ص ٤٤٠ ـ ٤٤٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٤٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٧٠.

إن من يتتبع الأيام التي سبقت صدور القرار، وما دار في كواليسها، حيث الجهد الدبلوماسي الأمريكي الذي لاسابق له في تاريخ الولايات المتحدة، والرحلات المكوكية التي قطع فيها جيمس بيكر أكثر من ٣٥٠ ألف كلم، من شوارع صنعاء إلى جليد موسكو، يتّضح له ذلك الإصرار الأمريكي على عدم تفويت فرصة شن الحرب «وبتفويض من الأمم المتحدة» . حيث اضطر الأمين العام السابق دي كويلار إلى التصريح بعد الحرب أن «قوات التحالف التي صدر لها التفويض عن مجلس الأمن باستعمال القوة، ليست بالضبط قوة تابعةً للأمم المتحدة»[٣٦]. وفي الوقت الذي تم فيه التصويت على القرار، تكون الولايات قد أكملت حشدها في منطقة الخليج العربي لأكثر من خمسمائة جندي أمريكي بكامل معدّاتهم العسكرية واللوجيستية، إضافة إلى الأسطول السادس في حوض البحر المتوسط، والأسطول الخامس في بحر العرب، إضافة إلى جنود ٣٣ دولة متجحفلة معها. وقبل انتهاء المهلة المحددة لاستخدام القوة، أو لإعلان الحرب، صوّت الكونغرس على تفويض الرئيس جورج بوش الأب بشنّ الحرب بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل ٤٢ صوتاً معارضاً.

في الواقع، وإضافة إلى ما كان قائماً من وجود عسكري أمريكي في الخليج العربي، وفي حفر الباطن، فإن النصف الثاني من سنة ١٩٩٠، وبعد الثاني من آب/ أغسطس، فإن تكثيف هذا التواجد اتخذ خطوات تدريجية مع مسارات الأزمة وتصاعدها نحو حافة الهاوية، فابتداءً من درع الصحراء، التي اشتملت على الخطة العسكرية للدفاع عن السعودية من الهجوم العراقي، والذي تطلب حشد مئتي ألف جندي بكامل معداتهم، بدأ التحضير وبخطوات منسّقة لعاصفة الصحراء، التي أعلنت ساعة صفرها بالمهلة المحددة في «القرار ٦٧٨/ ١٩٩٠».

وكان اتخاذ هذا القرار طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، واستناداً إلى المادة (رقم ٥١)، التي تنص على السماح باعتماد القوة في حال تعرّض عضو في الأمم المتحدة «لعدوان مسلح»، إلا أنه استند قبل كل شيء إلى الأهداف الأمريكية التي قررت مسبقاً، وهذا ما أعلنه الرئيس بوش الأب، الذي شدّد على «تحجيم القوة العسكرية للعراق بعد الانسحاب، مؤكداً بشكل لا ريب فيه، أنه «يجب أن لا يكون العراق قادراً على تهديد أحد جيرانه أو تهديد مصالحهم الحيوية»[٣٧]. هذا ما أكد بشكل واضح «الاستخدام السّيء، وغير السليم للفصل السابع . . . من أجل الوصول إلى أهداف

---

(٣٦) حول إصداره القرار ٦٧٨ ورأي الخبراء القانونيين في ذلك، انظر: هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، ص ٢٣٢ و٥٠٠.

(٣٧) François Soudan, «Summation d'usage,» *Jeune afrique* (5 décembre 1990), p. 75.

ومصالح ذاتية تتقاطع مع الميثاق. . . وسابقة خطيرة في العلاقات الدولية»[٣٨].

وما لا شك فيه أن صدور (القرار ٦٧٨/ ١٩٩٠)، قد شكّل بحد ذاته مبايعة لشرعية الحشد العسكري الأمريكي، وقوات الولايات المتحدة، من دون أن ترفع علم الأمم المتحدة أو أن يرتدي جنودها القبعات الزرق، كما هو مثبت في ميثاق الأمم المتحدة. وليس هناك من دور لمجلس الأمن في مجريات الحرب، الأمر الذي اضطر الأمين العام السابق دي كويلار إلى الاعتراف صراحة، ومن شدّة الضحايا والتدمير، بأن «هذه الحرب التي تجري في الخليج لم تكن حرب الأمم المتحدة»[٣٩].

كما أعلن الأمين العام نفسه في تقريره السنوي لعام ١٩٩١ تحت «رقم ١/ ٤٦/ في السادس من أيلول/ سبتمبر ١٩٩١»، أن «الإجراءات التي اتخذت في اللجوء إلى القوة لم تتم بدقة وفقاً للفصل السابع من الميثاق، حيث أجاز مجلس الأمن استعمال القوة من قبل دولة أو مجموعة من الدول بدلاً من الأمم المتحدة نفسها، كما أكد الأمين العام على ضرورة التزام مجلس الأمن بأحكام التناسب في استعمال القوة، وكذلك تطبيق قوانين الحرب في النزاعات المسلحة»[٤٠].

ولكن إذا كان هذا موقف الأمين العام للأمم المتحدة، في الحرب، وهو الذي «أصبح موظفاً بسيطاً في المنظمة الدولية، لا يردد غير الكلمات التي تقدم النية»، بحسب تعبير الصحافية الفرنسية سيرج مارتي[٤١]، فإن وزير الخارجية الفرنسية رولان دوما قد أعلن «أن مجلس الأمن قد وضع بين قوسين، وخلال الحرب، أن الأمور جرت بشكل جعل المجلس يندثر»[٤٢] ولم يكن له أي دور يذكر، حتى أيقظته أمريكا في آخر المطاف ليصدر قرارات جديدة ما بعد الحرب. على الرغم من وصايته على الأزمة والعمليات الحربية «مادة ٤٣ من الميثاق»، وكذلك (المادة رقم ٤٥)، و(المادة رقم ٥٣)، وكذلك لم تكن هناك لجنة أركان حرب، كما نصت كل من (المادتين رقمي ٤٦ و٤٧).

وفي الواقع، إذا كان السيد دي كويلار قد أكد على أن «انتصار الحلف على العراق لايعني بصراحة انتصاراً للأمم المتحدة»، فإن وزير الدفاع الفرنسي بيير

---

(٣٨) محمد عبد الله الدوري، «قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة والقانون الدولي،» **آفاق عربية** (بغداد)، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ٢٤ ـ ٣١.

(٣٩) «يوميات حرب الخليج،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٢ (١٩٩١)، ص ٦٨.

(٤٠) حول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، انظر: **الثورة** (بغداد)، ٢٩/ ٩/ ١٩٩١، ص ٥.

(٤١) Serge Marti, «Le Nouveau métiers de l'onu,» *Le Monde*, 31/7/1991.

(٤٢) Jacques Amatoris, Jean-Pierre Langellier et Claire Trean, «Unrôle nouveau pour l'ONU,» *Le Monde*, 12/3/1991.

جوكس الذي خلف شوفنمان بعد استقالته، قد صرح «بأننا طبقنا بأمانة قرارات الولايات المتحدة»[٤٣].

أما صحيفة **لوموند دبلوماتيك**، فقد أشارت في إحدى دراساتها بقلم إيفا شيورامونيه تحت عنوان «تغيير منظمة الأمم المتحدة» أن «الوضع الذي حصل بعد الحرب الباردة سمح للولايات المتحدة بأن تستحوذ بكل فظاظة على السلطة في مجلس الأمن وأن تدفع الأمم المتحدة لتوصيات بحسب رغبتها في موضوع حرب الخليج ضد العراق»[٤٤].

ثانياً: الموقف الأوروبي من حرب الخليج الثانية

في الواقع، لم يكن غزو الكويت من قبل نظام صدام حسين يمثل صدمة كبيرة للأوروبيين لأنهم اعتادوا على تلك السياسات الخاطئة للانظمة الدكتاتورية والنزاعات العربية ـ العربية، التي كثيراً ما تندلع لأسباب سياسية وحدودية وعشائرية، بقدر ما كان صدمة لهم واستغراباً للطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع هذه الأزمة منذ اندلاعها وحتى نهايتها بالحرب، التي اشتركوا فيها على مضض.

وعلى الرغم من بيانات الشجب والتنديد، التي صدرت من كل العواصم الأوروبية لهذا الغزو، الذي اعتبر انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، إلا أن أوروبا التي كانت منشغلة حتى الدوار بتداعيات المتغيرات التي جرت في أوروبا الشرقية والخطوات المتسارعة للوحدة الألمانية، حيث صيحات الحذر والخوف من عودة الرايخ الرابع من جديد، أجمعت على الحلّ السياسي لتلك الأزمة وفي إطار جامعة الدول العربية ورعاية الأمم المتحدة. وما بين انهيار الكتلة الاشتراكية وتداعياتها الجسيمة وأزمة الثاني من آب/ أغسطس، وجدت أوروبا نفسها وسط خيارات واحتمالات لا يمكن التكهن بمستقبلها، لكنّها مضطرة لكي تتخذ الموقف، وتنتهج السياسات التي تتناسب مع حجمها السياسي والاقتصادي والمالي، وتؤكد حضورها الدولي كفاعل جديد في محيط العلاقات الدولية الذي شهد تغيراً جذريا بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، واختفاء المعسكر الاشتراكي، وتفكك حلف وارسو.

ومن دون شك فإن باروميتر التحسّس الأوروبي للأحداث والأزمات الدولية يقع في باريس وبرلين، حيث توجد القيادة المشتركة للقطار الأوروبي، والتطابق

---

(٤٣) Toulat, *Le Pape contre la guerre du Golfe: Jean-Paul II censuré*, p. 56.

(٤٤) إيفا شيورامونيه، «تغيير منظمة الأمم المتحدة،» **الرأي** (عمّان)، ٩/ ١٠/ ١٩٩٢، ص ١٦.

الكامل في المواقف السياسية الألمانية والفرنسية بصدد العديد من القضايا. الأمر الذي يجعل مواقف وسياسات الدول الأوروبية الأخرى منسجمة، أو غير معرقلة لما تتخذه باريس وبرلين من سياسات على الصعيدين الإقليمي والدولي، ما عدا بريطانيا التي تشذّ عن ذلك. إذ لا يجد الباحث أي صعوبة في تحليل ورصد السياسة البريطانية ومواقفها الدولية والإقليمية، طالما أن هذه الأحداث والأزمات تمسّ بشكل مباشر أو غير مباشر المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة.

وفي ضوء ذلك، فإن الأسئلة التي تطرح هي: كيف استطاعت أوروبا أن تطرح رؤيتها وأفكارها الخاصة بإدارة الأزمة من الناحية السياسية والدبلوماسية والعسكرية؟ وهل استطاعت أن تبلور سياسة مشتركة إزاء ذلك؟ وما هي تداعيات حرب الخليج الثانية على المكانة الدولية للمجموعة الأوروبية كلاعب مؤثر في حل القضايا والأزمات الإقليمية والدولية؟

١ ـ الإدارة السياسية والدبلوماسية للأزمة

لم يقفز إلى عقول الأوروبيين لحظة سماعهم غزو العراق للكويت غيرَ شبح الصدمة النفطية التي أحدثتها الحرب العراقية ـ الإيرانية، الأمر الذي جعلهم يعيدون حساباتهم القديمة على وفق أحداث الحاضر، وبما تفرضه إيقاعات التغيير في الشرق الأوروبي، وخطوات الوحدة الألمانية، وعلاقاتهم بالضفة الأخرى من الأطلسي، التي أضحت محلّ جدل ونقاش بعدما أخذت سنوات الحرب الباردة تطوي صفحاتها. وإذا كانت واشنطن تدرك كيف يتعامل الفرنسيون مع تلك الأزمة، ومن خلال سياسة خارجية نادراً ما تنساق خلف ما تعرضه الولايات المتحدة، إلا أن جيمس بيكر قد أصيب بخيبة أمل كبيرة إزاء المواقف الألماني المتردد، ليس فقط بما يفرضه الدستور الألماني على مسألة إرسال قوات ألمانية إلى خارج حدودها، وإنما نظرة برلين نحو باريس قبل أن تتخذ أي موقف، الأمر الذي جعل جيمس بيكر يصف هذا التردد أنه «مثيراً لحيرة كبيرة»، مذكراً الألمان في لقاء خاص مع هلموت كول، بما عملته الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على ألمانيا طيلة العقود، وما عملته من أجل توحيدها، ومحذراً المستشار الألماني قائلاً له: «« عليكِم أن تضعوني في موقف أستطيع فيه عندما أقف أمام الكونغرس أن أقول: إن ألمانيا تتحمل نصيبها العادل، إنني أعرف مدى أهمية العلاقات الأمريكية ـ الألمانية لكم، وأنتم تعرفون مدى أهميتها عندي. لكن لا يسعكم أن تدعوني أشنق بسببها. . .»[٤٥].

---

(٤٥) بيكر، سياسة الدبلوماسية، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

وإذا كانت برلين قد تحجّجت بالحظر الدستوري في الذهاب خارج حدودها، واكتفت بالدعم المالي واللوجستي للحشد العسكري الأمريكي، فإن لبريطانيا موقفها الواضح والصريح، لا بل المرشد لما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة في إدارتها للأزمة سياسياً وقانونياً، وحتى عسكرياً، على الرغم من أن بوش الأب «كان منذ الساعات الأولى للأزمة قد اتخذ قراره باستعمال القوة المسلحة»[٤٦].

وقد كان ملك المغرب الراحل الحسن الثاني، وبحسب ما أكده هيكل، أول من بدأ مبكراً بالتنبيه إلى الدور البريطاني، واعتبر الملك الراحل أن رد الفعل البريطاني، عامل من أهم العوامل، التي يجب أن يحسب حسابها في الأزمة. وهذا ما كان بالفعل، حيث منحت مارغريت ثاتشر واشنطن كل التأييد والتشجيع في كل ما تتخذه من خطوات في «تأديب صدام حسين»[٤٧]. إذ إن لندن أشارت على واشنطن أن تطبق في الحال نص (المادة رقم ٥١) من حيثيات الأمم المتحدة وتبدأ بنشر القوات الأمريكية في الخليج العربي، ومباشرة العمليات الحربية بأسرع وقت ممكن، وعبرت عن شكوكها الخطيرة لتفضيل واشنطن اتّباع نهج متعدد الأطراف تجاه صدّام. وإنها أشارت إلى الإدارة الأمريكية بعدم الذهاب إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات ضد العراق لأن ذلك يعرقل اتخاذ إجراء عسكري[٤٨].

وما بين التردد الألماني والاندفاع البريطاني، في دق طبول الحرب والحسابات السياسية الداخلية، التي أثقلت حكومة مارغريت ثاتشر، وما تعدّ مناطق نفوذ تقليدية لها في الخليج العربي، يأتي الموقف الفرنسي في وضع لم يستطع أن يبقى فيه متفرجاً، وبخاصة أن الأزمة تمثل انتهاكاً لكل الأعراف والمواثيق الدولية، فلأول مرة تقوم دولة بغزو دولة أخرى وضمّها إليها، وفي وضع دولي جديد، في توازن قواه، ومصالحه. إذ يقول هيكل، إن باريس بدت في موقف حرج. كانت تريد التسليم بحقائق الأشياء ضمن المعسكر الغربي، وكانت في الوقت نفسه، بدواعي المصلحة، تريد الحفاظ على علاقاتها مع بغداد، وهي غير قادرة على تجاهل مصالح لها مع دول النفط الغنيّة في الخليج العربي[٤٩].

يقول جان تولا: «إن الغرابة في الموقف الفرنسي في أزمة الخليج، هي أن صديق الأمس، أصبح عدوّ اليوم. وهذا هو الخطأ الأول. أما الخطأ الثاني، فهو

(٤٦) هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر**، ص ٢٦.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٦.

لماذا رغبت فرنسا في دخولها مع التحالف وفي ذلك تدمير للذي أسهمت في تشييده»[50].

ولكن باريس التي وظفت كل إمكانياتها السياسية والدبلوماسية، بهدف أن تقدّم نفسها وسيطاً في حلّ الأزمة بالطرق السياسية، على الرغم من اشتراكها في تقديم مشاريع القرارات، ابتداءً بـ «القرار ٦٦٠ في ٢ آب/ أغسطس»، وكذلك قرار فرض العقوبات الاقتصادية، الذي اعتبرته الوسيلة التي سوف تجبر صدام على الانسحاب، اصطدمت بعدد كبير من الحواجز التي حالت دون إعطاءها الدور الذي ترغب بلعبه في مثل هذه الأزمات الشرق ـ الأوسطية. لقد أكد جيل مونيه رئيس جمعية الصداقة الفرنسية العراقية، أن ما اتخذته السياسة الفرنسية من مواقف إزاء الخليج والمشاركة العسكرية في الحرب هو نتيجة لما حصل منذ عام ١٩٨٤، لأن دانيال ميتران زوجة جيل مونيه وبرنارد كوستنر ووزير الخارجية السابق رولان دوما، هم الذي صنعوا السياسة الفرنسية المعادية للعراق، التي تمثّلت أساساً في التخفيف من الدعم العسكري للعراق، ووقف تنامي العلاقات التجارية معه، ومن ثم تدهورها على أثر رفض وزارة المالية الفرنسية جدولة الديون العراقية، وعدم تشجيع أي عقود مع العراق، بضغط من الإليزيه والكي دورسيه[51].

وأشار جيل مونيه في معرض حديثه إلى أنه في نيسان/ أبريل ١٩٩٠، أسدل الستار على الوجه العربي للسياسة الفرنسية[52]، ولكن ليس هناك من يعتقد بأن فرنسا تنساق إلى هذه الدرجة من المشاركة مع السياسة الأمريكية. الأمر الذي أدى إلى تزايد الانتقادات من أوساط فرنسية عديدة ضد السياسة الخارجية الفرنسية خلال الأزمة، سواء كانت من تيارات يمينية واشتراكية في الوقت نفسه، والتي رأت في تلك السياسة انهياراً واضحاً للصدقية الفرنسية، التي شيّدتها في العقود الماضية في علاقتها مع الوطن العربي[53].

---

(٥٠) Toulat, *Le Pape contre la guerre du Golfe: Jean-Paul II censuré*, p. 48.

(٥١) جيل مونيه، في ندوة مركز بحوث الجمهورية: **الجمهورية** (بغداد)، ٣١/ ٣/ ١٩٩٢، ص ٦.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) ذكر الخبير الاستراتيجي بول ماري دولا كورس، مدير **مجلة الدفاع الوطني** الفرنسية، بأن هذه الانتقادات قد أدت إلى غضب فرانسوا ميتران وسخطه من تلك الأصوات المنتقدة لدبلوماسية الخارجية المتناقضة، حتى أنه دعى إلى استمرار النقاشات من خلال مؤتمر الصحافي في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ حول «الأحداث الماضية والمشاكل التي أثيرت بصددها»، ويبدو أن الدرس الذي تعلمته باريس في أزمة الخليج ١٩٩٠/ ١٩٩١، قد انعكس وأثر بشكل واضح على مواقفها السياسية والدبلوماسية خلال الأشهر التي سبقت الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ وما بعدها.

إذاً، برز في فرنسا وخلال الأزمة تياران متنافسان في توجيه دفّة السياسة الخارجية الفرنسية:

أحدهما يؤيد العراقَ ويدعو إلى الحل السلمي، **والآخر** يعادي العراق ويتشدد في مواقفه، التي تطابقت كل التطابق مع الرؤية السياسية الأمريكية. وهكذا فإن التيار الثاني ساير التيار الأول في تطورَ مسارات الأزمة التي يجب أن تسير عليها الدبلوماسية الفرنسية، ولكن بالشكل الذي لا يعرقل أي مسعى أمريكي موجّه نحو الحرب.

وقد اتّسمت الدبلوماسية الفرنسية في أول أيام الأزمة ببعض السّمات التي تبدو مقبولة لبعض الأطراف المؤيدة للعراق، وهي:

- التأييد الدبلوماسي والسياسي لقرارات مجلس الأمن، لا بل الاشتراك في اقتراح وإعداد مشروعات القرارات ضدّ ما يقوم به العراق من خطوات منافية للقانون الدولي، مثل قرار ضمّ الكويت، في الوقت الذي طرحت فيه باريس تفسيراتها الخاصة للقرارات الصادرة من مجلس الأمن، وخاصة تفسير (القرار ٦٦١/ ١٩٩٠)، حول الحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة[٥٤].

- البحث عن الحل السلمي للأزمة ضمن الإطار العربي أو الدولي.

- الحظر الاقتصادي، والتواجد العسكري الذي يمكن بهما الضغط على العراق، وسحب قواته من الكويت.

ويبدو أن ما طرحه الرئيس الراحل فرانسوا ميتران، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، اعتبرته بعض الأوساط مبادرة فرنسية لحل الأزمة. إذ أكد في خطابه:

- البحث في أي سياق للدبلوماسية حتى تنتصر للحق.

- لن يكون هناك تسوية ما لم يقبل العراق بقرارات مجلس الأمن.

- الانسحاب من الكويت.

- إطلاق الرهائن.

- التعبير الديمقراطي لاختيار الشعب الكويتي.

- يجب أن يكون القانون واحداً بالنسبة إلى الجميع من حيث المبدأ والنتائج.

---

(٥٤) نبيل عبد الفتاح، «الإدارة القانونية الدولية للأزمة في الخليج،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٢ (١٩٩٠)، ص ٩٠.

إذ إنه في هذه النقطة، يؤكد على مسألة الترابط بين قضايا المنطقة، ويعلن صراحة عن حق الفلسطينيين في امتلاك الأرض، التي يسعون إلى أن «يقيموا عليها هيكل الدولة التي يختارون»، ولكن مقابل «أمن إسرائيل» . ودعا إلى الحوار المباشر عبر المؤتمر الدولي[٥٥].

وقد كشف عن هذه الرؤية الفرنسية جيمس بيكر في كتابه، وبخاصة بعد لقائه فرانسوا ميتران في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، عندما أكد أن باريس قد وافقت على إرسال قوة التدخل السريع إلى العربية السعودية، ولكنهم أصروا في البداية ألا توضع تحت القيادة الأمريكية، وكانوا يفضّلون تطبيق العقوبات لفترة أطول قبل اللجوء إلى القوة، كما إنهم حبّذوا أيضاً ربط الأزمة بعملية السلام في الشرق الأوسط[٥٦].

ولكن بالمقابل، فإن أندريه ميشيل التي أعدّت لائحة اتّهام ضد فرانسوا ميتران، أكدت في كتابها أن ما طرحه ميتران في خطابه أمام الجمعية العامة لم يكن مبادرة نحو الحل السلمي، ولم يكن مصحوباً ببرنامج زمني قابل للتطبيق، وإنما مجرد رسالة موجهة إلى الرأي العام[٥٧].

وقد أوضح السيد كلون تيون وزير الخارجية الفرنسي الأسبق أن: قرار ميتران بشن الحرب قد اتخذ بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ «بعد ستة أيام من مبادرته»، حين اقتنع بعزم الأمريكيين على التدخل، وأنه كان يريد أن يكون إلى جانب الأمريكين عند انتهاء الحرب[٥٨].

وفي الواقع، إن كل ما وجّه من انتقادات للموقف الفرنسي، الذي لم يكن بالمستوى المطلوب خلال الأزمة، إضافة إلى غياب وتشتت الموقف الأوروبي. إذ إن الرئاسة التي اضطلعت بها لوكسمبورغ جعلت أوروبا غير قادرة على أن تطرح نفسها كلاعب دولي ومؤثر في وضع عربي منقسم، وإصابة نص الاستقطاب الحاد الذي أصاب الموقف الفرنسي الذي ظل حائراً لا يستطيع ان يقر على قرار[٥٩].

---

(٥٥) انظر خطاب الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، في: **مجلة الدراسات الفلسطينية** (خريف ١٩٩٠)، ص ٢٨٣.

(٥٦) بيكر، **سياسة الدبلوماسية**، ص ٤٥٩.

(٥٧) أندريه ميشيل، «لائحة اتهام ضد فرانسوا متيران،» ترجمة ناصرة السعدون، **القادسية** (بغداد) (١٩٩٣)، ص ٤٠.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، ص ٣٦.

وهذا التأرجح ما بين الحل السلمي والاصطفاف للمرة الأولى مع الولايات المتحدة، انتهى بعد أن طلب فرانسوا ميتران إلى الأميرال جاك لاكسان رئيس أركان قصر الإليزيه أن «يخبر أصدقاءنا الأمريكان أن باستطاعتهم أن يعتمدوا على موقف فرنسا، مثلما يعتمدون على موقف بريطانيا بالضبط»[٦٠].

وحاول الرئيس الفرنسي الراحل ميتران أن يوضح ذلك على النحو التالي:

- إن الحرب باتت مؤكدة ونتائجها متوقعة، وعلى الرغم من أن فرنسا وضعت استثمارات كبيرة في بغداد، فهذه الاستثمارات في حكم الضائعة في الوقت الراهن.

- إن فرنسا لا تستطيع أن تظل بعيدة، وإنما لابد أن تقترب من الساحة وتشارك مهما كانت تحفظاتها السابقة.

- إن العقود الكبيرة القادمة سوف تتحدّد على أساس الإدارة في المعركة.

- إن الذين سيجلسون على مائدة تسوية أمور المنطقة هم المحاربون، وليس المتفرجين. (استعبدت فرنسا في ما بعد من مفاوضات التسوية في مدرسة. . . وتم اشتراك المجموعة الأوروبية بصفة مراقب مثل الأمم المتحدة).

- إن الخليج في السنوات القادمة سوف يدخل في «جيب» واشنطن ولابد لفرنسا من أن تظل قادرة على الوصول إلى شيء منه، حتى ولو كان معظمه في الجيب الأمريكي.

- إن فرنسا مطالبة بأن تجد نفسها بعد ذلك في مجالات يمكن أن تحصل فيها على وضع خاص بها، والمجالات الاحتياطية المرشحة هي: إيران وليبيا، وكلتاهما دولتان نفطيتان رئيستان. لكن سلّم الأولويات لا يستطيع تجاهل موارد الخليج[٦١].

ويبدو أن الأحداث التي تلت الحرب وهيمنة الولايات المتحدة على الخليج العربي، قد كشفت أنه ليس هناك أي مبرر طرحه الرئيس ميتران استند فيه إلى أرض الواقع. لا بل انهالت عليه الانتقادات من شخصيات سياسية وعسكرية فرنسية، إذ أعلن ميشيل جوبير صراحة أن «سياسة المدفع التي تقودها الولايات المتحدة تهدف إلى السيطرة الاستراتيجية على الخليج العربي لما يتوافر فيه من ثروات، ومما سيسهل الأمر عليها انضواء عدد من حكام هذه المنطقة تحت المظلّة الأمريكية»[٦٢].

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٦٢) **مجلة السفير**، العدد ٥٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠)، ص ٢٧ (بالفرنسية).

٢ ـ الإدارة العسكرية للأزمة

على الرغم من التفاوت في حجم إمكانية كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي في المشاركة في عملية درع الصحراء، أو عاصفة الصحراء التي وضعت (القرار ٦٧٨/ ١٩٩٠) على أرض الواقع العسكري، إلا أن كل دول المجموعة ساهمت في حدود الإمكانيات التي تستطيع تقديمها، آخذة بنظر الاعتبار أوضاعها الداخلية والخارجية، ما عدا اسكتلندا، التي امتنعت عن تقديم أي شيء سوى قرار إدانتها للغزو.

بريطانيا عبّأت كل إمكانياتها العسكرية، ووضعت تحت تصرف القوّات الأمريكية كل قواعدها العسكرية، إضافة إلى مشاركتها العسكرية الفعّالة في القتال الجوي والبرّي والبحري. أما فرنسا التي منعت طائرات بـ ٥٢ من التحليق في أجواءها، فقد اشتركت بسبعة آلاف جندي، مع مقاتلاتها الجوية وبوارجها الحربية، إلا أن لها موقفها الواضح من العمليات العسكرية، ومن التطبيق الحرفي لـ « القرار ٦٧٨»، وهو ما تجلى في الاستقالة التي قدّمها وزير الدفاع الفرنسي جان ـ بيير شوفنمان، فالدول الأوروبية مجتمعة كانت شبه متّفقة على أن المشاركة تكون ضمن حدود تنفيذ «القرار ٦٧٨»، ومن دون تجاوز بنوده أو الذهاب إلى ما تهدف إليه الولايات المتحدة في إدارتها للأزمة، حيث سعت إلى تدمير الاقتصاد العراقي، وتدمير القدرات العسكرية والإستراتيجية العراقية[٦٣]. وفي الحالين فإن الخاسر في ذلك أوروبا، لأنها الشريك التجاري والعسكري الأول للعراق، وخاصة فرنسا وألمانيا، وبعض الدول الصغيرة. ومن يدقق في القرارات التي صدرت بعد الحرب، والتي تختص بتدمير أسلحة التدمير الشامل العراقية، واستمرار فرض الحظر الاقتصادي، يلاحظ أن هدفها ليس فقط احتواء العراق، بقدر ما هو خنق أوروبا ومجالات تحركها السياسي والاقتصادي. إذ قدّرت الخسائر الفرنسية في الحرب أكثر من ملياري دولار، أما خسائر شركاتها فقد بلغت خلال سنة واحدة ٩٠/ ٩١ حوالى ٦٠٠ مليون دولار فقط[٦٤].

من دون شك، إن استقالة جان ـ بيير شوفنمان في ٢٠/ ١/ ١٩٩١، بقدر ما عبرت عن الانشقاق الواقع في التشكيلة الحكومية الاشتراكية، إلا أنها في الوقت نفسه عبّرت عن الرؤية الفرنسية «المتناقضة دوماً» مع الرؤية الأمريكية للأحداث والأزمات الدولية، فإن الفكرة المعينة عن الجمهورية الفرنسية، التي لا يرى فيها غير المواطنة، والعلمانية، ودولة القانون، والجمهورية الاجتماعية، وعالمية القيم، هي

---

(٦٣) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٥٢٣.

(٦٤) **الرأي**، ١٣/ ١٢/ ١٩٩١.

التي دفعته إلى الاستقالة، بسبب تجاوز العمليات العسكرية الفرنسية الحدود، وبخاصة الحدود المرسومة في «القرار ٦٧٨»، وذلك من خلال الرسالة التي بعثها إلى الرئيس فرانسوا ميتران[٦٥] حيث إن تلك الفكرة أضحت كتاباً باللغة الفرنسية **فكرة ثانية عن الجمهورية**[٦٦]، هذه الفكرة قادته للتأكيد على أن[٦٧]:

- فرنسا قد خسرت خصوصيّاتها، عندما امتزجت مع قوة متسلطة.

- إن الولايات المتحدة سعت إلى إعادة تدوير البترو- دولار من خلال بيع الأسلحة، والسيطرة على مصادر النفط، وإعادة تثبيت السيطرة الأمريكية على المنطقة. حيث إن الأهداف الفرنسية لم تكن في يوم من الأيام الأهداف الأمريكية والإسرائيلية نفسها، التي كانت تبحث دائماً عن كل الوسائل، التي تخلّصها من القوة القادرة على إثارة قلقها. وينتهي شوفنمان إلى التأكيد «أن الحرب ضد العراق هي حرب ما بين الشمال والجنوب»، وأن هذه الحرب لم تكن «غير درس افتتاحي ونموذجي لنظام عالمي جديد، تكون فيه الولايات المتحدة قطباً وحيداً مسيطراً، وصيّرت الأمم المتحدة كياناً لا إرادة له عاجزاً عن استخدام حريته». وإذا كان وزير الخارجية الفرنسي السابق رولان دوما، الذي يعدّ من أبرز عناصر معسكر الحرب على العراق، قد اضطر إلى التصريح بأن «مجلس الأمن قد وضع بين قوسين»، وأن الأمور جرت خلال الحرب «بشكل جعل المجلس يندثر، ولم يكن له أي دور يذكر واختفى دوره تماماً»[٦٨] فإن وزير الدفاع الفرنسي بيير جوكس الذي خلف شوفنمان، كان أكثر صراحة في الاعتراف بما قامت به فرنسا خلال الحرب، إذ قال: «إننا طبقنا بأمانة قرارات. . . الولايات المتحدة»[٦٩].

---

(٦٥) نص الرسالة: «سيدي الرئيس، أن فكرة معينة عن الجمهورية، تقودني إلى أن أطلب منكم التفضل بإعفائي من المهمات التي شرفتموني بتكليفي بها، وبناء على الأسباب الأساسية، التي عرضتها لكم في بداية كانون الأول يبدو لي أن الأحداث تندفع الآن بكل قوتها، وأضيف أن منطق الحرب يبعدنا كل يوم عن الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة. أرجوا أن تثقوا سيدي رئيس الجمهورية، بثبات تقديري لكم وبمشاعري المخلصة». جان ـ بيير شوفنمان.

(٦٦) Jean-Pierre Chevènement, *Une Certaine idée de la Republique m'amène à* (Paris: Albin Michel, 1992).

(٦٧) وقد قامت صحيفة **الجمهورية** (بغداد) بنشر الكتاب على حلقات في: **الجمهورية**: ١٩/ ٢/ ١٩٩٢؛ ٢١ ـ ٢٣/ ٢/ ١٩٩٢، و٢٦/ ٢/ ١٩٩٢.

(٦٨) Amatoris, Langellier et Trean, «Unrôle nouveau pour l'ONU».

(٦٩) Toulat, *Le Pape contre la guerre du Golfe: Jean-Paul II censuré*, p. 137.

الفصل الخامس

المشاريع الأمريكية ـ الأطلسية ـ الأوروبية، لاحتواء الوطن العربي

مقدمة

من بين ما أفرزته حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) من تداعيات سلبية على الوطن العربي، بوحداته السياسية، وهويته القومية، هو توالي طرح المشاريع والأفكار والطروحات، بصدد إعادة رسم خارطة جديدة لهذه المنطقة بالصيغة والصورة التي يبدو فيها بناءاً معمارياً مختلفاً من كل عمقه التاريخي والحضاري. وإذا كانت الشرق ـ الأوسطية تمثل تصميماً صهيونياً، «مدنياً ومعمارياً»، إلا أن مسألة تنفيذها أوكلت إلى مهندس طالما انتظر الفرص السانحة كي يؤكد حضوره الدولي والإقليمي، باعتباره القطب الواحد المهيمن، فإن للشراكة المتوسطية أهدافها السياسية والاقتصادية، ولكن من طرف آخر نظر هذا المهندس إلى المشروع السابق أنه مشروع تنافسي هدفه إبعاد أوروبا الموحدة، عن لعب أي دور في حوض البحر المتوسط، ومنطقة الشرق الأوسط، وبالشكل الذي ينسجم وإمكانياتها السياسية والمالية والاقتصادية. وبقدر ما حقق مشروع الشراكة المتوسطية بعض خطوات التقارب بين ضفتي المتوسط وأسس لعلاقات قائمة على الشراكة والتعاون في مواجهة التحديات المشتركة، وبخاصة البيئة والإرهاب والهجرة غير الشرعية، فإن لمشروع الشراكة المغاربية ـ الأمريكية الخطوط المتعارضة القادرة على اختراق المشروع الأوروبي ـ المتوسطي والالتفاف على خواصره الاستراتيجية، بغية تجسير حلقاته المتناثرة لقوسي الأزمات، والسيطرة على بداياتها تمهيداً لاستكمال الهيمنة الكاملة على المنطقة، من خلال مشروع حوار المتوسط في بعده العسكري ـ الاستراتيجي، الذي يعطي لحلف الناتو المجال والأرضية التي

يستطيع الانطلاق منها، بما يتفق مع ما توصل إليه في قمة واشنطن عام ١٩٩٩ في الذكرى الخمسين لتأسيس الحلف، حيث المهمات والأهداف الاستراتيجية الجديدة المتوازية مع الاستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. وفي ضوء ذلك، فإن هذا الفصل سيركز على تناول أربعة مشاريع، تبدو متباعدة في الرؤية وآلية الطرح، إلا أن لها هدف واحد هو احتواء الوطن العربي. وقد طرحت من جهة واحدة بعينها، وهي الغرب تجاه منطقة لها أوضاعها وخصوصياتها الوطنية والقومية، وتختلف معها جوهرياً في الدين والتاريخ والجغرافيا.

هذا الأمر الذي جعل كل المشاريع التي طرحت، وإن كانت في فترات مختلفة وظروف وأوضاع دولية وإقليمية متغيرة، تدور حول نقطة مركزية هي إفراغ هذه المنطقة العربية من كل مسمياتها وهويتها وتاريخها الحضاري، وإلباسها ثوباً جديداً ليس له علاقة بكل موروثها وتقاليدها، وجعلها أفلاكاً تدور خلف محاور مركزية بدلاً من أن تكون أمة أو وطناً كبيراً يتميز بلغته القومية ودينه الإسلامي.

أولاً: الشرق ـ الأوسطية وأبعادها

لقد تصاعدت في سحب المنطقة التأثيرات الأولية لحرب الخليج الثانية، وما أفرزته من تداعيات ومتغرات جذرية في إعادة رسم خارطة المنطقة، بالشكل الذي ينسجم وتوجهات السياسة الأمريكية المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط، سواء كان من خلال ضبط آلية التسلح وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل، أو من خلال الهيمنة على الأنظمة السياسية السلطوية، ورصد عملية تحركها السياسي بالشكل الذي لا يهدد المصالح الأمريكية، ويعمل على تدعيم القوى المناوئة للهيمنة، أو إمكانية فسح المجال لقوى منافسة للوجود العسكري الأمريكي.

وإذا كانت حرب الخليج الثانية لم تجعل من الولايات المتحدة لاعباً إقليمياً، مثلما حصل في حرب عام ٢٠٠٣، كما سنرى[1]، إلا أنها أضحت الفاعل الدولي الوحيد، الذي انفرد بتغيير مصير المنطقة، وبخاصة التحكّم بثرواتها الطبيعية انتاجاً وتسويقاً وسعراً. وإذا كان «إعلان دمشق في آذار/ مارس ١٩٩١» قد انطلق بوصفه مشروعاً عربياً لاحتواء الصراعات العربية ـ العربية، ومعالجة الأزمات الناتجة عن أسباب سياسية أو حدودية في إطار البيت العربي، فإنه انحصر في تنفيذ آليات أو مهمات، فرضتها مرحلة ما بعد الحرب، ولفترة قصيرة، سرعان ما تلاشى بريقه

---

(١) مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٤)، ص ١٤٦.

وانزوى جانباً، بعد أن استنفد ما أوكل إليه، ليبقى مجرد اجتماعات ليس لها جدول أعمال ولا صيغ عمل مطروحة. وإزاء ذلك جاء مشروع الشرق ـ الأوسطية ليشكل «الهندسة المعمارية»، التي أعدت خرائطها في أروقة الحركة الصهيونية. وقد عهد بتنفيذه إلى المهندس الأمريكي المقيم على أرض المنطقة. بناءً عليه، فإن الأسئلة التي تطرح هي: ما هي أبعاد هذا المشروع: السياسي والاقتصادي والأمني؟ وهل استطاع هذا المشروع أن يجد الأرضية، التي ينطلق منها، ويؤسس لمشروع مستقبلي أكبر، تحددت ملامحه ما بعد حرب ٢٠٠٣ وغزو العراق؟ ما هي تأثيراته على الأمن القومي العربي؟ وما هي ردود الأفعال الدولية والعربية إزاءه؟

١ ـ البعد السياسي

لعل المتّبع في كل الصيغ المطروحة في المنطقة هو أن ترتكز على هدف واحد، ويجمعها قاسم مشترك واحد هو «هوية المنطقة» والهوية الجامعة والحاضنة لهذه المنطقة، وهي الهوية القومية العربية. ليس فقط بامتدادها الجغرافي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، وإنما لكثرة من يتكلم بلغة الضاد حتى في إطارها الإسلامي، حيث لغة القرآن الكريم العربية. لذلك، إن تجريد هذه المنطقة من هويتها الأصيلة «القومية» و«الإسلامية»، وإلباسها هوية جديدة تنسجم مع ما يطرح من مشاريع ومخططات استراتيجية مستقبلية، شغلت أولويات سياسة الولايات المتحدة، مضافاً إليها جعل إسرائيل محور الجذب للأفلاك الأخرى، التي فقدت أو سلخت من هويتها، لتدمج في إطار جديد، بعد أن تتمّ تسوية كل صراعاتها وأزماتها مع دول المنطقة، واغتصابها لأرض فلسطين. وقبل أن يطرح هذا المشروع في صيغته وأبعاده، تم الترويج لطرحه في الخطابات السياسية. وإن قسماً من المفردات التي فرض استخدامها، في اللغة السياسية والاقتصادية والثقافية وأنشأت مراكز البحوث، ورصدت المبالغ المالية للدراسات والبحوث التي تروج لهذا المصطلح الجديد بغية طمس التراث الثقافي والحضاري للأمة العربية وعمقها التاريخي[٢]، وإن المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عندما تعرض سنوياً مؤشراتها الإحصائية للبلدان الأعضاء، تقسمها إلى مجموعات مثل مجموعة الشرق الأوسط، التي تضمّ الدول العربية وتركيا وإيران وأفغانستان وباكستان.

لقد أشار الأستاذ وجيه كوثراني إلى أنه إذا كانت مقولة الشرق الأوسط في أدبيات

---

(٢) لقد حظر العراق ذكر كلمة «الشرق الأوسط» في رسائل الماجستير والدكتوراه وفي أي كتاب أو مقالة أو دراسة تنشر، وشدد على أن تكون بدلها الأمة العربية أو الوطن العربي.

السياسة البريطانية والسياسة الفرنسية، يقصد بها تعابير جيوسياسية وجيواستراتيجية، حملت هموم مخططات الدول الأوروبية الكبرى تجاه شرقها بالمعنى الجغرافي، ومن ضمنها اقتسام مناطق النفوذ في ما بينها، ولا سيما مع اكتشاف النفط في كل من إيران والعراق والجزيرة العربية. فإن هذا التعبير بدأ يكتسب دلالات ومعانٍ جديدة مع نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، والدعوة الأمريكية إلى نظام عالمي جديد، وبخاصة مع انطلاق المساعي لتحضيرات مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١[٣] والمفاوضات المتعددة الأطراف. وذلك لأجل أن تأتي في عمق هذه الأحداث اتفاقيات أوسلو التي جاءت نتيجة لمفاوضات سرّية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. واصطدمت هذه بسياسة الاستيطان والقضم الصهيوني، التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية، وكذلك القرار الأمريكي باعتبار القدس «عاصمة» لإسرائيل.

في الواقع، إذا كان مفهوم الشرق الأوسط قد شاع في الفكر الغربي وبخاصة البريطاني، عندما أنشأ ونستون تشرشل ما عرف بإدارة الشرق الأوسط عام ١٩٢١، فإنه قد جاء منسجماً مع ما طرحه وعد بلفور. حيث أنيطت بالإدارة شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، ولم يستقر على المنطقة الجغرافية التي عنيت بإسرائيل وباكستان وإيران وتركيا وأفغانستان، في الوقت الذي ظهرت فيه تحديدات شملت مصر والسودان ودول المغرب العربي ومنطقة الخليج العربي[٤].

ومن دون شك، فإن سبب عدم الاتفاق على تحديد معين لهذه المفردة أو المصطلح، يرجع إلى غياب المعيار الموضوعي لتحديد نطاق النظام الإقليمي الشرق الأوسطي، وإنه تعبير استراتيجي ذو صلة بتخطيط استراتيجيات الدول الكبرى، والرؤية التي تطرحها كل منها لمشاكل المنطقة وأمنها القومي، الأمر الذي يؤكد على كونه مصطلحاً سياسياً في نشأته واستخدامه. وهذا ما ذهب إليه في ما بعد المفكر والكاتب المختص برنارد لويس في مقالته الشهيرة: «إعادة التفكير في الشرق الأوسط»[٥].

إذ أوضح أن مفهوم الشرق الأوسط في الماضي، قد توسّع في جميع الاتجاهات في ما عدا الشمال، حيث كان ينظر إلى الاتحاد السوفياتي على أساس أنه حدّه الشمالي.

---

(٣) وجيه كوثراني، «الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٣ (صيف ١٩٩٥)، ص ٥ ـ ٩.

(٤) محمد عبد ناجي، «الاقتصاد السياسي للنظام الشرق ـ أوسط الجديد،» **شؤون سياسية** (مركز دراسات الجمهورية)، العدد ١ (١٩٩٤)، ص ٤٩.

(٥) Bernard Lewis, «Rethinking the Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 4 (Fall 1992), pp. 99-119.

وباختفاء هذا الحد، فإن المساحة الجغرافية قد امتدّت معه من الناحية العرفية واللغوية والدينية والتاريخية، مضافاً إليها سمرقند وبخارى، وهي علامات بارزة في تاريخ الشرق الأوسط مثل أصفهان ودمشق[٦].

إذ إن رؤية برنارد لويس إلى الشرق الأوسط ترتكز إلى كونه أيضاً «موزاييك»، قوميات وإثنيات وأديان. وبما أن إسلامية العرب تمنعهم، كما يرى لويس من إقامة دولة قومية عصرية علمانية تمارس قطيعة مع الإسلام وتاريخه، على غرار ما فعلت الدولة الكمالية، فإن الشرق الأوسط ولا سيما في قسمه العربي، يصبح مكاناً لتعايش جماعات إثنية ودينية لايمكن أن ينتظم التعايش فيها إلا في إطار مصالح تديرها سلطة من خارج هذا المكان، أو تضبطها سلطة رادعة من المكان نفسه، أي أنه يرشح إسرائيل أو الولايات المتحدة من خلال النظام الشرق الأوسطي كإطار إقليمي للمنطقة[٧].

بناءً على ذلك، فإن تسمية هذه المنطقة بالشرق الأوسط في الكتابات الغربية «لا ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، ولكن سميت دائماً من حيث علاقاتها بالآخر» وإن الهدف من ذلك «سياسي يترتب عليه دائماً إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها»، إضافة إلى اختفاء صفة «التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل»[٨].

أي إنها خليط من القوميات، والأديان التي يسهل تفتيتها، وتجزئتها، من أجل السيطرة والهيمنة عليها، وفقاً لما تتطلبه استراتيجيات القوى الكبرى، ومصالحها الحيوية، ولاسيما في الوطن العربي، الذي تحاول هذه القوى تمزيقه إلى أجزاء ومناطق. وهي لا تعامله على أنه وحدة متميزة إلا لأنها تشترك في نقطة واحدة، وبالإجماع، هي اعتبار إسرائيل قلب هذا النظام. ويجب أن تكون عنصراً فعالاً في تقرير ترتيباته ـ ورسم فضاءاته الاقتصادية، وسوقه الواسعة[٩]. وهذا ما كشفته السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية مباشرة، والتي كانت من تداعياتها الكبيرة، ليس فقط طرح مفهوم واسع في مدياته لمنطقة الشرق الأوسط، وإنما كشفت عن ذلك المشروع لنظام إقليمي جديد، يرفض القومية العربية كفكرة وحركة سياسية

---

(٦) «صراع القوى في آسيا الوسطى،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، العدد ٢١٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ٢٢.

(٧) انظر: كوثراني، «الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة،» ص ١١.

(٨) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٥ جديدة ومطورة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٩.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٣.

نمت في الشعور الوجداني للإنسان العربي، ويقوّض كل أسس ومقومات الوحدة العربية، التي أضحت طموحاً مشتركاً لكل العرب، وينسف من الأساس الإطار الإقليمي للنظام العربي المتمثل في جامعة الدول العربية، كما يستهدف التجمعات الجهوية العربية في أطرها الإقليمية والجغرافية الضيّقة(١٠).

٢ ـ البعد الاقتصادي

ترافق مع التبشير ببزوغ عصر النظام الدولي الجديد في مطلع عقد التسعينيات، وما طرحته العولمة من انفتاح للحدود وتحول جذري في الاقتصاد العالمي، صدور أكثر الدعوات تأكيداً وتشديداً من الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية المالية، لتقبل فكرة النظام العالمي الجديد والانسجام معها، وهي دعوات تحث العالم أو تأمره بالأحرى بصياغة سياسات اقتصادية وتنموية تتسق مع توجهات المقولات أو الموجبات التي ينطوي عليها النظام العالمي الجديد(١١). وإذا كانت الدعوات موجهة للاقتصاديات الوطنية والإقليمية بضرورة الاندماج بالاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، فإن ما هو موجّه نحو الوطن العربي هو الرفض الكلي لكل اقتصاد عربي أو بنية اقتصادية عربية، وتحطيم كل مرتكزاته المادية، وتحويل دويلاته إلى «سوق استهلاكية» لما تنتجه «الصناعة الرأسمالية الكبيرة»، بعد أن تستحوذ هذه على كل الموارد والثروات الطبيعية العربية. ولذلك، فإن المشروع الشرق الأوسطي، بقدر ما يشكل أحد العناصر، التي يرتكز عليها النظام الدولي الجديد، فإنه وُضع بهندسة محددة لإقليم يختزن في أرضه الثروات الطائلة، ويشكل قلب النظام الدولي اقتصادياً ومالياً، ناهيك من أن السلام فيه يعدّ سلاماً لكل العالم.

وبقدر ما للبعد السياسي وللبعد الأمني من أهمية كبيرة في تشييد هذا المشروع، إلا أن كل الأطراف الصهيونية والأمريكية كانت متفقة على أن للبعد الاقتصادي الأهمية القصوى في النظام الشرق ـ الأوسطي، والذي يعد «الوسيلة الوحيدة التي من شأنها إخماد نيران المواجهة العسكرية وخلق أرضية من المصالح المشتركة، التي لا تولد وإنما تخلق»، على حد تعبير شمعون بيريس في مؤتمر

---

(١٠) للمزيد من الاطلاع، انظر: محمود عبد الفضيل، «"الشرق أوسطية" ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي،» في: «حلقة نقاشية: التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصادات المنطقة العربية،» شارك فيها ابراهيم بدران [وآخرون]؛ أدار الحوار نادر أبو شيخة وهاني الحوراني، **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٧)، ص ٩١.

(١١) يوسف صايغ، «الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٦ (خريف ١٩٩٦)، ص٢٢.

موسكو، حول مستقبل المنطقة، الذي عقد في شباط/ فبراير ١٩٩٢[١٢].

وتكمن خلف «التعاون» وخلق «الأرضية للمصالح المشتركة» العديد من الأهداف الصهيونية والأمريكية، من بينها:

- التحكم بالثروات العربية وكيفية استغلالها وإنتاجها وتسويقها، من خلال «الخبرة التقانية الغربية المتقدمة».

- مراقبة الصناعة الوطنية العربية وجعلها تعيد تصنيع وإنتاج ما توفره الصناعة الرأسمالية، لطرحه في السوق العربية، وتقليل أعباء الصناعة الرأسمالية من ضرائب وضمان اجتماعي وتلوّث بيئي.

- التحكم بإنفاق المال العربي وفق آليات محددة، ومحاولة استثماره في النشاطات الاقتصادية الخدمية غير المؤثرة في عجلة الاقتصاد العالمي.

- عدم إتاحة أي فرصة يمكن من خلالها إقامة تكتل اقتصادي عربي، على أساس جغرافي أو قومي.

- إن حرية انتقال العمالة غير العربية، من شأنه أن يفتت النسيج القومي العربي، ويخلق تجمعات سكانية لها ثقافتها وعاداتها ولغاتها و«حقوقها» التي تكفل لها المواثيق الدولية، الأمر الذي يضعف من قيمة المواطنة والتجنس، وبخاصة في منطقة الخليج العربي.

- عدم السماح بتخصيص الموارد البشرية والمالية للأعمال والصناعات العسكرية، وجعل مسألة التسلح وبناء الجيوش الوطنية مرهون بالاعتماد على الخبرات الأمريكية والأوروبية.

في الواقع، إن أحد المقومات التي كان المشروع الشرق ـ الأوسطي يهدف إلى تركيزها في المنطقة هي:

- إنشاء حوض اقتصادي كبير، تلعب فيه إسرائيل دوراً حاسماً، معتمدة على دعم أوروبي ـ أمريكي ـ ياباني، يضم دول المنطقة كلها، حيث الإمكانيات المالية والثروة النفطية، والأسواق المفتوحة للبضائع المدنية والعسكرية[١٣]. وبموجب هذه

---

(١٢) نقلاً عن: رسلان خضور، «البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي،» ورقة قدمت إلى: الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي: أعمال ندوة المائدة المستديرة للأساتذة العرب، جامعة ناصر، ليبيا، ١٩٩٥، ج ١.

(١٣) طاهر كنعان، «تأملات حول إطار الوفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي،» المنتدى، السنة ٨، العدد ٩٧ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣)، ص ١١ ـ ١٢.

الدعامة القائمة، فإن النظام الاقتصادي الشرق الأوسطي أصبح قيد التحضير، من خلال القمم الاقتصادية. وهو يقوم على ربط القوة الاقتصادية العربية «النفط والمياه، والسياحة، والعمالة» بالاقتصاد الإسرائيلي. ويتركز المنطق الاستراتيجي الإسرائيلي بهذا الخصوص على أن شبكة واسعة من التشابكات الاقتصادية من شأنها أن تجعل كلفة الانفصال عالية جداً بالنسبة إلى أي طرف عربي، يفكر في الانسحاب من الترتيبات الإقليمية الجديدة[١٤]. هذا ما يهدف إلى دعوة الدول العربية إلى:

ـ إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، واستيعاب ظاهرة التطبيع وإعادة صياغة النظام الشرق ـ الأوسطي القديم وفق المتغيرات الدولية الجديدة، وتجاوز التنظيمات الإقليمية العربية، فتدخل إسرائيل كعضو سياسي وفاعل في هذا النظام[١٥]. إذ يؤكد الأستاذ محمود عبد الفضيل، أن المشروع الشرق ـ الأوسطي هو في الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أمريكي، يهدف إلى بناء نظام إقليمي تلعب فيه إسرائيل دوراً رئيساً قيادياً، وتكون بمثابة الوسيط المعتمد بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب وآسيا من ناحية، وبلدان المشرق والخليج العربي بالأساس من ناحية أخرى[١٦]. إذ تسعى إسرائيل إلى:

ـ الحصول على نصيب وافر من الثروة العربية، بمختلف الأشكال والطرق، ما يمكنها من السيطرة على آليات التنمية في المنطقة والتحكم في سياسة تقسيم العمل.

ـ تحويل الشرق الأوسط إلى حوض اقتصادي مشترك، يتمحور تحديداً حول إسرائيل، التي ستشكل قوة الربط بين المشرق العربي بالذات ودول الخليج العربي وأوروبا وأفريقيا[١٧].

---

(١٤) عبد الجليل مرهون، «مشاريع إسرائيل للتطبيع مع دول الخليج العربية،» **شؤون الأوسط**، السنة ٦، العدد ٥٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٩٩.

(١٥) جلال أحمد أمين، «مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٤٢.

(١٦) عبد الفضيل، ««الشرق أوسطية» ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي،» ص ٨٨.

(١٧) مرهون، «مشاريع إسرائيل للتطبيع مع دول الخليج العربية،» ص ١٠٠. يشير الأستاذ عبد الجليل مرهون في دراسته إلى أن معظم التصورات الواردة في الأدبيات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية، تتفق على أن النظام الاقتصادي الشرق أوسطي المقترح سوف يتحدد عبر مستويات ثلاثة رئيسة هي: **الأول**: إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي يجمع إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطينية والأردن. **الثاني**: إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تضم كلاً من إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني ودول المواجهة. **الثالث**: إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي، وتشكل إضافة إلى منطقة التبادل التجاري الحر دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تكون إسرائيل قد حققت تداخلاً كثيفاً بين اقتصاديات الدول العربية.

ـ السيطرة المباشرة وغير المباشرة على مصادر المياه في المنطقة، كشريك بالأفضلية. وبالتالي على الأمن الغذائي العربي[١٨].

ـ إلغاء القدرة العربية كقوة يمكن أن تفرض على المنطقة نظاماً إقليمياً عربياً، وتحويل العرب إلى شريك من الدرجة الثانية في نظام إقليمي شرق أوسطي أوسع.

ـ الانقضاض على أحلام الوحدة العربية الاقتصادية بوصفها مدخلاً لتنمية المجتمع العربي.

ـ تكريس مفهوم التنمية القطرية على حساب العمل العربي المشترك.

ـ تكريس التبعية الاقتصادية العربية بعجلة الاقتصاد الرأسمالي المعولم.

ـ تدمير الأمن الاقتصادي العربي وتعزيز المصالح الأجنبية عبر تدفق رؤوس الأموال، بحجة الاستثمار أو تهافت الشركات المتعددة الجنسية، وخلقها لكيانات دولية داخل الدول الوطنية، ونهب ثرواتها.

ـ فتح الأسواق العربية للمنتجات الغربية، وتدمير الصناعات المحلية الوطنية والحرفية، وتكريس أنماط استهلاكية غربية[١٩].

ـ أن تصبح إسرائيل مركز الثقل في جميع الأنشطة الاقتصادية، ونقطة الالتقاء أو العبور لكل مشروعات البنية التحتية، كالطرق والسكك الحديدية والمواصلات والطاقة.

ـ أن تصبح إسرائيل مصدراً رئيساً للتقنية للدول العربية، وبالشكل الذي تقرره، لتجسد تبعية اقتصادية ومرجعية سياسية لدول المنطقة[٢٠].

ـ والأهم في كل ذلك، هو تصفية كل الركائز والمقومات التي يستند إليها القطاع العام لإضعاف هيمنة الدولة، وفسح المجال للقطاع الخاص للعمل والاستثمار في كل مجالات الحياة اليومية للمواطن، وغرس العقلية الانهزامية الاستسلامية والقيم المتحللة من الأصالة العربية والإسلامية.

إن مصرف التنمية الإقليمية للشرق الأوسط، الذي يشكل العمود الفقري لهذا

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(١٩) عبد ناجي، «الاقتصاد السياسي للنظام الشرق ـ أوسط الجديد».

(٢٠) لفكير مختار، «الشكل الجديد للهيمنة الإسرائيلية عبر مشروع الشرق أوسطية،» ورقة قدمت إلى: الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي: أعمال ندوة المائدة المستديرة للأساتذة العرب، جامعة ناصر، ليبيا، ص ٨.

المشروع، لم يكن إلا إدارة للاستثمار للشركات الإسرائيلية ـ الأمريكية، وبخاصة أن الدور الذي يلعبة أي طرف، يعتمد على مقدار ما يساهم به في رأس المال، كما هو الحال بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يوجّه المصرف سواء من خلال «خطته التنموية» أو التصويت لتنفيذ السياسات الإسرائيلية والأمريكية في إلغاء «منظومة اتجاهات الفكر القومي العربي» في جانبه الاقتصادي ويكرس التبعية، في الوقت الذي تواجه فيه الدول العَربية وضعاً صعباً من الانقسام والتنافس والدخول في محاور خارجية واتفاقيات أمنية.

٣ ـ البعد الأمني

إذا كان البعدين السياسي والاقتصادي لهما دورهما المرسوم في طرح هذا المشروع، فإنه لايمكن ترجمتهما إلى أرض الواقع السياسي الإقليمي من دون تكريس أهداف البعد الأمني وجعلها واقعاً تتعامل معه دول المنطقة من دون أي حواجز. وبخاصة أن «أمن إسرائيل» والحفاظ على «وجودها» بين دول المنطقة، عدّ من بين أولويات السياسة الأمريكية، طبقاً للاتفاق الاستراتيجي الذي عقد عام ١٩٨٣. ولذلك، عندما رسم شمعون بيريس في كتابه الذي صدر تحت عنوان: **الشرق الأوسط الجديد**، معالم هذا النظام والأسس التي يرتكز عليها، فإنه انطلق في كل تفاصيل هذا البناء من شواغل الأمن الإسرائيلي، والتي لم يكن ليحققها إلا بالعلاقات التعاهدية التي أساسها الاقتصاد، بين دول المنطقة. حيث يكون الدور الأساسي في ذلك هو ما يسند لإسرائيل من هيمنة وتفوق على دول المنطقة من خلال «قيام هيكل إقليمي منظم»[٢١]، في الوقت الذي يحدد فيه بيريس أسس الأمن الإقليمي للشرق الأوسط الجديد من خلال:

ـ «نزع أسلحة التدمير الشامل في المنطقة «ومن القوى المناهضة للوجود الصهيوني على أرض فلسطين».

ـ تفكيك هياكل القوة للدول العربية «من خلال إجبارها على خفض ميزانية التسلح وتحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية، وإجبارها على التخلي عن برامجها الطموحة في البناء العسكري».

ـ فرض الرقابة وضبط التسلح «من خلال قرارات مجلس الأمن والهيمنة على سوق التسلح الدولي».

---

(٢١) انظر: شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد** (عمّان: دار الجليل، ١٩٩٤). انظر أيضاً عرض للكتاب في: **شؤون سياسية**، العدد ٢ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ١٩٣ ـ ١٩٦.

- جمع المعلومات عن النشاطات العسكرية لدول المنطقة.

ولكنه في وضعه هذه الأسس يستثني إسرائيل من كل هذه الإجراءات، التي يجب أن تتخذ، موضحاً أن «الوقت لم يحن بعد لتفكيك أسلحتنا وإعادة جنودنا إلى بيوتهم، إننا لا نجرؤ على السقوط في سذاجة قادة الغرب بعد الحرب»(٢٢).

ويبدو أن شمعون بيريس قد سبق وأن طرح رؤيته الخاصة بالتسوية في الشرق الأوسط، والنظام الإقليمي المرتقب بترتيباته الأمنية والاقتصادية والسياسية، وذلك بعد فترة قصيرة على انعقاد مؤتمر مدريد، وما آلت إليه تداعيات حرب الخليج الثانية. إذ كتبها في مقالة صدرت له تحت عنوان: «ماذا بعد عاصفة الخليج، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط»(٢٣).

وإذا كان بيريس قد أعطى رؤيته المسبقة لوضع مدينة القدس، وكأن الأطراف الأخرى ستوافقه على هذه الرؤية، إذ دعا إلى تقسيمها إلى شقّين سياسي وديني، سياسياً تكون أورشليم القدس «عاصمة» لإسرائيل، ودينياً مفتوحة لكل الأديان، فإنه بالمقابل طرح تصورات وصيغ لأشكال وأنماط العلاقات الإقليمية، بمختلف جوانبها وأبعادها: المحلّية الإقليمية والدولية، إذ دعا، ومثل دعواته السابقة إلى:

- سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين التقانة الإسرائيلية والمياه التركية والأعمال الخليجية السعودية والعمالة المصرية.

- إن السلام في الشرق الأوسط يشكل أولاً وقبل كل شيء هندسة معمارية وتاريخية ضخمة لبناء شرق أوسط جديد، خالٍ من الصراعات ومستعدّ لأخذ مكانة في العصر الجديد.

- المبادرة إلى إنتاج المياه وتوفيره، فالماء والسلام يجب أن ينسابا معاً.

- إنشاء مجلس يضم وزراء الزراعة في كل دول المنطقة، لكي يشرع في تخطيط حل مشكلة المياه، وتزويد سكان المنطقة بالغذاء.

- ضرورة تقديم المساعدات الأوروبية الأمريكية واليابانية(٢٤).

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٢٣) شمعون بيريس، «ماذا بعد عاصفة الخليج: رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط،» **الأهرام**، ٩/١/١٩٩٢، نقلاً عن: جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ٩٢ ـ ١١٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٢.

في الواقع، إن ما تمّ التخطيط له من مشاريع، وما تمّ نسجه من سيناريوهات لإعادة تشكيل بنيتها الإقليمية، وترتيب بيادقها بالشكل الذي يتناسب، وأحياناً يتطابق مع استمرار الحفاظ على المصالح الحيوية للقوى الغربية والصهيونية، أعيد طرحه ما بعد حرب الخليج الثانية، وكذلك ما بعد حرب عام ٢٠٠٣ في غزو العراق واحتلاله، كما سنرى في ما بعد. وذلك، من خلال قوى تدعي بناء نظام دولي جديد، ولكن لا تختلف في أهدافها ومطامعها عن القوى التي وجدت في المنطقة والأمة العربية بالذات، ما يحقق لها استراتيجياتها وتصوراتها في هذا النظام الدولي، فتفرض هيمنتها العسكرية والاقتصادية على العالم. وهكذا، فإذا كان بروز مصطلح الشرق الأوسط محدد جيوبوليتيكياً واستراتيجياً في التصورات والأفكار الأوروبية، فإن هذا النظام الشرق الأوسط الجديد، وحتى الكبير، الذي سنتناوله في الصفحات القادمة لم يكن إلا من وحي الفكر السياسي الأمريكي ـ الصهيوني[٢٥]. حيث إن طبيعة العلاقات ما بين تل أبيب وواشنطن، والتي تنبع من السياسة الداخلية الأمريكية أكثر مما تنبع من السياسة الدولية، قد فرضت على إدارة البيت الأبيض إيجاد ركائز أساسية يرتكز عليها بناء النظام الإقليمي الشرق ـ الأوسطي فالتالي:

ـ تكون الكلمة العليا للولايات المتحدة، ولها الحق في أن تشاور حلفاءها لبناء المصالح.

ـ تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

ـ تطوير التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من طرف وحلفائها من طرف آخر.

ـ تعزيز التعاون المدني والأمني والاقتصادي السياسي والثقافي بين دول الشرق الأوسط وأمريكا.

ـ بناء منظومة إقليمية منسوجة من التعاون بين دول الشرق الأوسط كافة.

ـ فصل المشرق العربي عن مغربه، ورفض أي تكامل عربي، أو أي التقاء إقليمي بين الدول العربية نفسها.

ـ إشعال ثورات من المشاكل الإثنية، العرقية، والطائفية والدينية[٢٦].

---

(٢٥) عبد الفضيل، ««الشرق أوسطية» ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي،» ص ٨٨.

(٢٦) سيار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم/ من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٤ (حزيران/ يونيو ١٩٩٤)، ص ٢٢.

ولكن الأهم في كل ذلك، والذي سعت إسرائيل وما زالت تسعى إليه، مستغلة كل الظروف والتداعيات الإقليمية والدولية هو:

إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، واستيعاب ظاهرة التطبيع وإعادة صياغة النظام الشرق ـ الأوسطي القديم، وفق التغيرات الدولية الجديدة، وتجاوز كل ما هو عربي في إطاره القومي، بحيث تلعب إسرائيل الفصول السياسية والأمنية الفاعلة في هذا النظام[(٢٧)].

ومن دون شك، فإن الرؤية الصهيونية لمجمل التطورات الإقليمية والدولية التي جاءت بعد حرب ١٩٩١، وقيام العراق بضرب العمق الإسرائيلي بصواريخ عدة، الأمر الذي نسف من الأساس مقومات نظرية الأمن الصهيوني، ولا سيما نظرية الحدود الأمنية، فرض خيارات جديدة على صانع القرار السياسي الإسرائيلي والأمريكي في وقت واحد. حيث بدأ الاعتقاد بأن ما فرض بالقوة خلال السنوات الماضية، لايمكن أن يستمر. ولابد من انتهاج طرق جديدة، وفرض صيغ من شأنها أن تأخذ بنظر الاعتبار، احتمالات التغيّر في المدى المنظور، ولكن لا بد أن تؤدي إلى:

ـ إنشاء علاقات مشتركة وطبيعية بينها وبين العرب، مقابل تنازلات عربية جوهرية.

ـ من خلال هذه العلاقات، يتمّ لإسرائيل النفاذ إلى داخل العمق العربي وفي مختلف المجالات.

ـ قبول الوجود الصهيوني في فلسطين بالمقاييس والأبعاد.

ـ الإقرار بشرعية وجود الدولة اليهودية في إطار حدود معترف بها من جانب كل الدول العربية.

ـ بناء إسرائيل متقدمة عسكرياً وبشكل دائم، وبضمانة أمريكية تحرّرها من الإنفاق العسكري والسيطرة في الوقت نفسه على الأمن القومي العربي عسكرياً.

ـ اشتراط الانسحاب الإسرائيلي التدريجي، على سنوات يتطلب نوعاً من التوازن والتزامن بين الالتزام العربي بشروط السلام الموقّع عليها وبين ضمان التطبيع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ـ إلغاء القدرة العربية كقوة يمكن أن تفرض على المنطقة نظاما إقليميا عربياً،

---

(٢٧) للمزيد من الاطلاع، انظر: أمين، «مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية».

وتحويل هذه القدرة إلى شريك من الدرجة الثانية في نظام إقليمي شرق أوسطي أوسع.

ـ تنفيذ الخريطة الجديدة للمخططات القديمة للمنطقة، وإقامة كيانات مذهبية عرقية، في الدول التي تعاني من مشكلة الأقليات.

ـ المحافظة والتأمين على الأنظمة التي لعبت دوراً أساسياً في عملية التطبيع والسلام، واحتضان المؤتمرات الاقتصادية، وتحويلها إلى أدوات ضغط على الأنظمة والقوى المعارضة، ضد الأيديولوجيات المناهضة لأمريكا وإسرائيل(٢٨).

وبهذا الصدد، فإن وجهة النظر الأمريكية التي تقود عملية إجراء الترتيبات الأمنية في الهيكل الأمني الإقليمي، التي قررت تشييده بعد حرب الخليج الثانية، ترتكز على بعض التصورات والأفكار التي هي خلاصة لمجموعة آراء المؤسسات الأمنية والعسكرية الأمنية بصدد النظام الإقليمي للشرق الأوسط، والذي يحتوي على عروض المشتملات التالية:

ـ أن تكون للولايات المتحدة الكلمة العليا والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة، باعتبار مصالحها الخاصة بها في أمن الخليج العربي واستقراره(٢٩).

ـ رفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة، وفصل المشرق العربي عن المغرب العربي. وهذا ما آل إليه مصير «إعلان دمشق» الذي برز في آذار/ مارس عام ١٩٩١.

ـ التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لتحديد ما يلزم لحماية مصالح هذه الدول، التي عليها أن تكون مبادرة في تحديد ذلك.

---

(٢٨) للمزيد من الاطلاع، انظر: مرهون، «مشاريع إسرائيل للتطبيع مع دول الخليج العربية،» ص ١٠٥، وزكي حنوش، «العرب في مواجهة اسرائيل: أنجحت مفاوضات السلام أم أخفقت،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣)، ص ٥٩ ـ ٦١.

(٢٩) لقد طرحت وزارة الدفاع الأمريكية استراتيجيتها الأمنية في الشرق الأوسط للسنوات القادمة من عقد التسعينيات، من خلال تقرير خاص أعدته لجنة خاصة في نهاية عام ١٩٩٦ الذي حدد المخاطر والتهديدات التي تواجه المنطقة، مؤكداً بشكل خاص على التهديد العراقي والإيراني، وتنامي الحركات الإسلامية الأصولية، وتزايد ظاهرة عدم الاستقرار وإمكانية تفجير الصراع على المياه. ومن أجل مواجهة هذه الأخطار فإن التقرير الأمني طرح عدد من المهمات التي كانت متفقة على الرؤية الإسرائيلية لأمن المنطقة، والتي تم ذكرها، إضافة إلى ما تم التركيز عليه في عدم السماح بسيطرة أية دولة على حقول البترول ولاسيما من قبل أعداء الولايات المتحدة، إضافة إلى توسيع الانتشار العسكري الأمريكي، وإنهاء المقاطعة السياسية والاقتصادية لإسرائيل من قبل الدول العربية، انظر في ذلك: «الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط،» في: **التقرير العسكري والعالمي للتكنولوجيا** (القاهرة: الدار العربية للنشر والترجمة، ١٩٩٧)، ج ١، ص ٤ ـ ٢٠.

ـ تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي وإسرائيل وتركيا، باعتبار أنه الأساس لعمل الترتيبات الأمنية، من وجه النظر الأمريكية. فضلاً عن وجود رمزي عسكري لكل من بريطانيا وفرنسا والأمم المتحدة[٣٠].

ـ تطوير أشكال التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة، وأصدقائها من الدول العربية وإسرائيل من جهة ثانية. وتمثل ذلك في قيام قيادات عسكرية مشتركة بتدريبات للقوات الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في المنطقة.

ـ تطوير الأمم المتحدة وأجهزتها الفاعلة للقيام بدور مهم في الترتيبات الأمنية بإصدار القرارات التي تضمن استمرار احتفاظ الولايات المتحدة بالكلمة العليا وبمهام مراقبة الالتزام بالقرارات الدولية، واكساب العمل الأمريكي والإسرائيلي والغربي بشكلٍ عام، الشرعية الدولية المطلوبة في الأعمال التي تراها ضرورية لضمان مصالحهما.

ـ تعزيز التعاون بين دول الخليج العربي بعضها مع بعض، وبينها وبين الولايات المتحدة وإسرائيل وباقي الشركاء الخارجيين، على أن تحتفظ الولايات المتحدة، بمنظورها الخاص، بتحقيق الترتيبات الأمنية ووضعها موضع التنفيذ العملي.

ـ حصار وإسقاط الدول المناوئة للسياسات الغربية عموماً والأمريكية بخاصة، مع ضمان تدمير أسلحة التدمير الشامل.

ـ فرض قيود صارمة على تسلح الدول العربية.

ـ الحفاظ على تفوق إسرائيل وفرض الاستسلام على العرب.

ـ إقامة مؤسسات وتنظيمات إقليمية مستقرة ودائمة، لضمان استقرار المنطقة.

ـ مساعدة حكومات الشرق الأوسط لمواجهة التهديد المتنامي من احتمال سيطرة «الإسلام السياسي»[٣١].

من الضروري الإشارة إلى إنه إذا كانت هذه هي أهداف ومضامين الأبعاد

---

(٣٠) للمزيد من الاطلاع حول التمركز العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي في منتصف التسعينيات، انظر: **الوسط** (٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦).

(٣١) طلعت مسلم، «قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين،» ورقة قدمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٤)، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

السياسية والاقتصادية والأمنية، فإن لهذا المشروع انعكاساته الخطيرة على الصعيد الثقافي. (سنقوم بتقويم المشاريع الثلاثة في نهاية هذا الفصل). إذ يؤكد العقل الإسرائيلي، ويراهن بوسائله الخاصة، وبالدعم الأمريكي الواقع والكبير، كما سنرى بعد حرب عام ٢٠٠٣، في نشر نوع من «حال ذهنية أو نفسية لدى العرب، تكون بلا مضمون تاريخي ولا بعد وطني أو قومي، أي حال لا ثقافية، حال نفسية - بيولوجية تحول كل فرد عربي إلى فرد معزول، وتحول كل جماعة إلى أقلية مستفردة، وكل دولة إلى سلطة قامعة، وكل مجتمع إلى مشروع حرب أهلية»[٣٢].

ثانياً: الشراكة المتوسطية وأبعادها

في الواقع، ليس هناك من اختلاف في أغلب الدراسات التي تناولت إشكالية العلاقة بين ضفتي الأطلسي، في أن التنافس في طرح السياسات «الشرق - الأوسطية» أو «المتوسطية» قد أخذ مجاله الواسع في النقاش، ولا سيّما بعد طيّ صفحة الحرب الباردة، والانتقال بالمجموعة الأوروبية إلى مستوى الاندماج السياسي تحت اسم الاتحاد الأوروبي. الأمر الذي بدأ يعبر باستقلالية واضحة، عن سياسات جديدة مختلفة عما كانت تطرحه الولايات المتحدة، وبخاصة من منظورها الإقليمي الشرق - الأوسطي، الذي واجه رفضاً أوروبياً في تحويل «صندوق تنميته» . فقد بدأت أوروبا تطرح هي الأخرى، ومن موقعها الدولي الجديد، «منظور موازٍ إقليمي» منافس لما يطرح أمريكياً، يساهم في إبراز الدور الأوروبي الفعال في تعزيز مستقبل المنطقة الحيوي للأمن الأوروبي والألماني الجديد في وسط أوروبا. ناهيك عن أن المشاكل والأزمات التي بدأت تظهر في عقد التسعينيات، ليست من النوع الذي تستطيع أوروبا لوحدها مجابهتها أو حلها بالطريقة التي ترغب فيها، إذا لم يكن هناك «تعاون» و«شراكة»، من الضفة الأخرى الجنوبية للمتوسط. وبناءً عليه، فإننا سنتناول أبعاد هذه الشراكة من مستوياتها الثلاثة: السياسية، والاقتصادية، والأمنية، ومن ثم ما بعد برشلونة وميثاق الاستقرار في المتوسط.

١ ـ البعد السياسي

على الرغم من أن فكرة صياغة مفهوم السياسة المتوسطية كانت شاخصة في عقلية القادة الأوروبيين منذ أن بدأوا يخطون خطواتهم نحو الاندماج الإقليمي، وبناء أوروبا الموحدة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وحتى عسكرياً، إلا أن ذلك لم يترجم إلى

---

(٣٢) كوثراني، «الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة،» ص ١٢.

إطار مؤسسي واضح الأهداف والمعالم إلا في مطلع عقد التسعينيات، عندما أدركت أوروبا الموحدة بعد «ماستريخت» أنها بحاجة إلى إطار جديد من العلاقات بين ضفتي المتوسط[٣٣].

وكما أكدنا سلفاً، فإن أوروبا بحاجة إلى فضاء تؤكد من خلاله حضورها الدولي الفاعل والمؤثر في تقرير مصير السياسات الإقليمية، وذلك من أجل ضمان السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم، حيث يبقى التصور الأوروبي خاضعاً للهاجس الأمني، ويطغى على الأوروبيين ضغط مخاطرعدم الاستقرار في الفضاء المتوسطي مهما كانت أسبابه[٣٤] وما هو جدير بالإشارة إليه في طرح هذا المشروع، عدم عزل الالتزام السياسي والاستراتيجي لأوروبا عن علاقتها التنافسية مع الولايات المتحدة، التي استطاعت حرب الخليج الثانية أن توسع من حضورها العسكري والأمني والاقتصادي في هذه المنطقة، تمهيداً لحضور دائم في إطار اتفاقيات عسكرية وأمنية ثنائية، انتهاءاً باحتلال العراق في ما بعد.

في الواقع، لقد راهنت المجموعة الأوروبية، ومنذ بروزها كقوة اقتصادية، على إرساء سياسة أوروبية متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية أولاً، ومن ثم بين ضفتي المتوسط، بخاصة في الأمن والتعاون. واستثمرت هذه المراهنة سنين عديدة، وكانت تتراجع وتتقدم تبعاً للظروف الداخلية الأوروبية، وتوازنات اللعبة الدولية والإقليمية. فقد كانت هناك نقاط حساسة تثير الجدل والنقاش وتتجاذب كل الأطراف، ومن بينها:

ـ لم تكن هناك سياسة متجانسة للمجموعة الأوروبية بصدد القضايا الدولية والإقليمية.

ـ طغيان الصراع ما بين الشرق والغرب على مجمل القضايا الأخرى.

---

(٣٣) يشير الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه إلى «أن فكرة الشراكة المتوسطية كان من وحي أفكار وتصورات الحزب الشيوعي الإيطالي الذي سعى إليها بنشاط والتي تتركز حول تعاون من نوع ما للبحر المتوسط يجمع شماله مع جنوبه وينضم إليهما شرقه، وميزة هذه الفكرة، إنها تصرف الأنظار عن خصوصية القومية العربية، وتلفتها إلى اتجاه آخر يستطيع أن يدور حول شواطىء الحضارات القديمة، وهي تشبك حبات عقد فريد في دائرة كاملة حول البحر، تنشغل بالمؤثرات والحضارات القديمة المتبادلة عبر البحر، وتلهث على نحو ما وراء السوق الأوروبية المشتركة، حيث أهدافها العديدة، ومن بينها تدخل إسرائيل بلا عناد ولا شرقية، وتشارك في مجتمع اقتصادي وثقافي يزيل عنها الغربة». انظر: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٥٨٧ ـ ٥٨٨.

(٣٤) فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٤.

ـ إن الصفة الأطلسية كانت من أكثر ما يشدّ السياسات الأوروبية نحو التعاون مع الولايات المتحدة.

ـ إن المعارضة التي كانت تبديها بعض القوى الأوروبية إزاء الهيمنة الأمريكية، نادراً ما تحقق بعض المكاسب السياسة في ظل توازن دولي غير مستقر.

ـ إن البحث عن صيغة أمنَ واستقرار في المتوسط، من وجهة نظر أوروبية، كانت تصطدم بسياسات القوى الكبرى الخارجة عن الإقليمية، والتي كانت تحتفظ بتواجد عسكري ونفوذ سياسي في دوله.

وإذا كانت المجموعة الأوروبية قد حاولت اختراق جدران الصدّ المعارضة لسياساتها المتوسطية، والدفع بمسيرة التعاون مع دول الجنوب إلى الأمام، فإن ذلك جاء استغلالاً لظروف إقليمية أفسحت المجال لهذه السياسات أن تأخذ مكانها كبديل. وهذا ما أوجدته صيغة الحوار الذي أملته مصالح أوروبا بالدرجة الأولى، ولا سيّما أنها أدركت بعد انحسار السياسة السوفياتية والأمريكية عن المنطقة، أن ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، لايمكن أن ينفصل عن الاستقرار الأمني والسياسي في حوض المتوسط[٣٥].

وقد شهد الحوض طرح العديد من المشاريع والتصورات، بهدف الوصول إلى أفضل صيغ للتعاون والشراكة. وكان الانطلاق من «قمة هلسنكي ١٩٧٥»، حيث شعار المؤتمر «الأمن والتعاون الأوروبي»، يشجع العديد من الدول للعودة إلى إطلاق «ميثاق المتوسط» كما هو المقترح الإسباني، وكذلك رغبة إيطاليا في عقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط.

وفي مقابلها كانت الدبلوماسية الجزائرية قد دعت إلى تحويل المتوسط إلى منطقة سلام وتعاون، أثمرت في تكريس مجموعة دول عدم الانحياز جانباً كبيراً من اهتماماتها لتلك المسألة. إضافة إلى أن موسكو، بعد مجيء غورباتشوف، قد دعت إلى مؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط، على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، إلا أن رد واشنطن على هذه الأفكار كان رداً سلبياً[٣٦].

---

(٣٥) للمزيد من الاطلاع، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، «اليسار الفرنسي والسياسة الأفريقية لفرنسا، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦،» **مجلة العلوم السياسية** (بغداد)، العدد ٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩). وعن الحوار العربي الأوروبي، انظر: بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**، نقله إلى العربية جوزف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٩٣.

(٣٦) عماد عواد، «الأمن والسلام في البحر المتوسط،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨، وحول السياسة الايطالية في حوض المتوسط. انظر: Carlo Mariani, «La Diplomatie italienne en mediterranée, une part étroite,» *Defense nationale* (Paris) (mai 1977).

إن عدم تبلور رؤية جماعية للأمن والاستقرار في حوض المتوسط، سواء من الجماعة الأوروبية أو من غيرها، كان يصطدم بعقبات أو حواجز من المبكر جداً تجاوزها، أو اجتيازها ومن بينها:

ـ عدم بلورة سياسة أوروبية واضحة إزاء هذه المسألة، وبخاصة وأن هناك دولاً أوروبية غير متوسطية، لم تثر لديها الحماسة في هذا التوجه، إضافة إلى العضوية الأطلسية المعقدة لاتخاذ سياسات متعارضة مع ما تراه واشنطن.

ـ وإذا كان هنالك من إمكانية لعقد مؤتمر، فيجب أن يضم كل الدول المطلّة على ضفتي المتوسط، وهذا لم يكن يحظى بموافقة الدول العربية التي رفضت إسرائيل. وهذا ما لم توافق عليه المجموعة الأوروبية، التي اتضح موقفها من الحوار العربي ـ الأوروبي، الذي بقي يراوح على أرضيّة هشّة من التعاون الاقتصادي والثقافي من دون شقّه السياسي، الذي كثيراً ما كانت المجموعة الأوروبية تتملّص من مناقشته لحساسيته، ولعدم القدرة على زحزحة الموقف العربي، أو بالتحديد لعدم إعطاء الولايات المتحدة المجموعة الأوروبية الدور الذي يتناسب مع حجمها في هذه المسألة.

ـ إضافة إلى كثافة الوجود العسكري في الحوض لقوى من خارج الإقليم، بخاصة الولايات المتحدة وأسطولها السادس، والهيكل العسكري الجوّي والبحري لحلف الناتو، أصبح من النقاط الحمراء التي لايجوز مناقشتها. إضافة إلى معارضة واشنطن لأي نوع من الاتفاقيات العسكرية والأمنية وحتى الاقتصادية بين دول حوض المتوسط، من شأنها أن لا تأخذ المصالح الأمريكية بنظر الاعتبار.

ـ وما هو جدير بالملاحظة في هذا الصدد أن الحوض يختزن في مياهه وسطحه وضفافه، العديد من الأزمات والمشاكل، التي ما زالت عالقة من دون أي تسوية، مثل: النزاع الإسباني ـ المغربي على سبتة ومليلة، المشكلة القبرصية، الصراع العربي ـ الصهيوني، السياسات الأمريكية المتشدّدة إزاء الجماهيرية الليبية، ناهيك عن التوتر بين الدول العربية المتوسطية نفسها، على قضايا ومسائل سياسية حالت دون اتفاقها على سياسات متجانسة(٣٧).

وبانتهاء الحرب الباردة، توقع الكل أن واقعاً دولياً جديداً سيولد، ليس على المستوى الأوروبي، الذي كان مسرحاً دائماً للصراع ما بين الشرق والغرب، ولكن على المستوى العالمي، حيث التعاون الدولي على أساس المصالح المشتركة، وغياب الصراع الأيديولوجي، والدور الجديد للأمم المتحدة في إعادة بناء حقيقية لعالم متعدد

(٣٧) ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، ص ١٠ ما بعدها.

المحاور[٣٨]. ولكن لم تمض شهور على متغيرات الشرق الأوروبي بسقوط جدار برلين، حتى برز وجه جديد للهيمنة الأمريكية، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة التي بدأت تبسط أذرعها العسكرية، ليس فقط على منطقة الخليج العربي من خلال تدميرها للعراق في حرب ١٩٩١، وإنما في مناطق عديدة من العالم تأسيساً لنظام دولي أمريكي.

إن أغلب المراقبين الذين راقبوا مجريات الأحداث التي اندلعت في صيف عام ١٩٩٠، وما تلاها من حرب النفط الثانية، اتفقوا على أن ما اتخذته إدارة جورج بوش الأب من قرار بالحرب ضد العراق، لم يكن إلا وسيلة «إضافة إلى الأهداف الأخرى» تقف بها الولايات المتحدة بوجه تشكيل المجموعة الأوروبية كقطب منافس لهيمنتها الدولية، وذلك بإضعاف أوروبا عن طريق السيطرة على النفط.

إذ إن إدارة البيت الأبيض «أثبتت من خلال إمساكها عسكرياً بزمام الأمور في المنطقة، بعد العدوان على العراق، أنها مدركة تماماً فعالية وسيلة الضغط هذه، التي تستأثر بها لمواجهة حلفائها المنافسين»[٣٩]، ولا سيما بعد اختفاء الخطر السوفياتي، الذي كان يعد من أهم متغيرات الاستراتيجية الأمريكية لأكثر من نصف قرن. بحيث إن فرض الهيمنة الأمريكية بات واضحاً في العديد من المجالات، وبخاصة في تلك المجالات التي من شأنها تعزيز بنيان الوحدة الأوروبية، وهذا ما أدركه قادة المجموعة الأوروبية، الذي ذهبوا إلى «ماستريخت» ليضعوا أسس معاهدتهم، وتوجهات سياستهم المتوسطية. وبخاصة أن توصل إسرائيل والفلسطينيين إلى «اتفاق غزة ـ أريحا أولاً»، قد أزال من أمامهم أكبر عقبة تعترض مياه المتوسط نحو ضفته الجنوبية، ناهيك عن أن الأخطار التي أخذت تتزايد باستمرار، ولاسيما في الهجرة السرية، وتنامي الحركات «الأصولية» وتفاقم المشاكل العرقية والطائفية وانعدام الديمقراطية، وانتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الجنوبية للمتوسط، وخشية امتداداتها وتأثيراتها على الساحل الشمالي للمتوسط، فرضت كلها على القادة الأوروبيين ضرورة البحث عن حلّ، ولكن بالشراكة والتعاون.

في الواقع، إن حرب الخليج الثانية أفرزت العديد من المتغيّرات في المنطقة، خصوصاً وأنها كانت سلباً على البعض، وإيجابياً للبعض الآخر، إلا أنها قد جعلت كل الأطراف الإقليمية والدولية تعيد حساباتها وتقيم سياساتها، بالشكل الذي ينسجم

(٣٨) سمير أمين، «بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية، إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٠ (نيسان/ أبريل ١٩٩٣)، ص ١٩.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٤.

مع الظروف الدولية والإقليمية المتحركة. من هنا، فقد تبلور إدراك أوروبي لصياغة علاقة جديدة نحو المنطقة المتوسطية، في مؤتمر الاتحاد في لشبونة حزيران/ يونيو ١٩٩٢، عندما اتخذ فيه قراراً أكد أن «الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وكذلك الشرق الأوسط، منطقتان تنطويان على أهمية قصوى للمجموعة الأوروبية، من حيث الأمن والاستقرار الاجتماعي»[٤٠].

وبهدف دفع التعاون السياسي والثقافي والأمني مع دول المتوسط الجنوبي، لوّح الاتحاد الأوروبي بمزايا الفوائد الاقتصادية والشراكة، وضرورة التخلي عن سياسات الماضي، التي كانت تنتجها المجموعة في إطار اتفاقيات لومي؛ فقد قرر الاتحاد في عام ١٩٩٣ إعادة النظر في صيغ التعامل، والانطلاق نحو استراتيجية التعاون السياسي والاقتصادي الشامل[٤١]. الأمر الذي دفع المجلس الأوروبي إلى المصادقة باجتماعه في مدينة أسن الألمانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ على قرار «أسس الشركة الجديدة بين دول معاهدة «ماستريخت» والبلدان المتوسطية الثالثة»[٤٢].

وقد أثمرت الاتصالات الدبلوماسية بين قادة دول الحوض إلى عقد المؤتمر في مدينة برشلونة الإسبانية ما بين ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، استناداً إلى منطق معاهدة «ماستريخت» وتوازن علاقة أوروبا مع المتوسط وأوروبا الشرقية[٤٣]، بحضور سبعة وعشرين دولة أوروبية متوسطية وغير متوسطية، إضافة إلى الدول الجنوبية للمتوسط عدا الجماهيرية الليبية، التي رفضت الاشتراك بالمؤتمر[٤٤]. حيث إن الهدف السياسي، الذي طمح في تحديد مكونات فضاء متوسطي، ينفرد فيه الاتحاد الأوروبي، بعيداً عن الولايات المتحدة، في وضع أسس السلام والاستقرار، واحترام القواعد الأساسية في ميدان حقوق الإنسان الديمقراطية والتسامح الديني والثقافي[٤٥]. وإذا

---

(٤٠) الشاذلي العياري، «آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط،» المنتدى، العدد ١١٤ (آذار/ مارس ١٩٩٥)، ص ٦.

(٤١) مصطفى اليحياوي، «المغاربة حريصون على تطوير التعاون والاتحاد الأوروبي يطالب باستراتيجية واحدة،» **مجلة المجلة** (بيروت) (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤)، ص ٥.

(٤٢) العياري، المصدر نفسه، ص ٦.

(٤٣) Fathallah Oualalou, *Après Barcelone... le Maghreb est nécessaire* (Casablanca: Editions Toukbal; Paris: L'Harmattan, 1996), p. 15.

(٤٤) الأطراف المشاركة في مؤتمر برشلونة إضافة إلى مجلس الاتحاد الأوروبي ممثلاً بخافيير سولانا والمجلس الأوروبي: ألمانيا، الجزائر، النمسا، بلجيكا، قبرص، الدنمارك، مصر، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، لبنان، لوكسمبورغ، مالطا، المغرب، هولندا، البرتغال، بريطانيا، سوريا، السويد، تونس، تركيا، والسلطة الفلسطينية.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٦.

كان المؤتمر قد ناقش العديد من القضايا والأزمات التي تعجّ بها المنطقة، وتربطها مع مشاكل وأزمات أخرى، مؤكداً أن الحلول الجزئية للمشاكل العميقة لا يمكن أن ترسي سلاماً واستقراراً في المنطقة، فإنه أكد في بيانه الختامي أن:

- الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط، والرغبة في إعطاء علاقات دوله المستقبلية البعد الجديد المؤسس على التعاون الشامل والوطيد.

- وإدراكهم أن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على الضفتين، شكّل تحديات مشتركة، تدعو إلى التعاون والتنسيق الشامل.

- وفي ضوء ذلك، قرروا من أجل علاقاتهم، إطاراً متعدد الأطراف ودائم. هذا الإطار مؤسس على روح الشراكة، واحترام الخصائص والقيم والمميزات الخاصة بكل الأطراف المشاركة.

ويعد هذا الإطار المتعدد الأطراف بمثابة إطار إضافي لتعزيز العلاقات الثنائية، بحيث أصبح من الضروري رعايتها والمحافظة على نوعيتها.

- مؤكدين أن هذه المباردة الأورو - متوسطية، ليس في نيّتها أن تحلّ محلّ الأعمال والمبادرات الأخرى، الموجه نحو تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، ولكنها تساهم في نجاحها. إن المشاركين يدعمون تحقيق التسوية العادلة، والشاملة لنزاع الشرق الأوسط، المستند إلى القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي والمبادئ المذكورة في رسالة الدعوة لعقد مؤتمر مدريد، حول السلام في الشرق الأوسط، بما فيها مبدأ «الأرض مقابل السلام» بكل ما يتضمنه.

- معتقدين أن الهدف الشامل يتركز على جعل حوض المتوسط منطقة للحوار، والتبادل والتعاون الذي يضمن السلام والاستقرار والرفاه وتعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والتطور الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، ومحاربة الفقر وتعزيز التنمية، وإقامة الحوار الأفضل ما بين الثقافات، التي تشكل الأسس الجوهرية للشراكة[٤٦].

٢ ـ البعد الاقتصادي

إذا كان الدافع الاقتصادي قد حتّم على الأوروبيين اختيار طريق اندماجهم الإقليمي وصولاً إلى وحدتهم السياسية، التي توّجت في «ماستريخت» شباط/ فبراير

(٤٦) La Conference euro-mediterran une de barcelone et les enjeux du nouveau partenariat maroc-europeen, serie «tables rondes de l' A.E.M», Rabat, avril, 1996, pp. 126-127.

عام ١٩٩٢، وتأسيس قواعد ومبادئ راسخة للسلم والاستقرار الأوروبيين، واضعين بنظر الاعتبار دروس الماضي الأليم وويلات حروبه، فإن الدافع الاقتصادي حتم عليهم أن ينتهجوا سياسة جديدة في حوض المتوسط، بعد متغيرات الشرق الأوروبي، وتداعياته الدولية في انتهاء القطبية الثنائية، وبروز نظام دولي تهيمن عليه قوة عسكرية واحدة سيطرت على منابع النفط الاستراتيجية، وهيمنتها على حركة التجارة والاقتصاد الدوليين.

وفي ضوء ذلك، فإن من بين الملفات التي ناقشها مؤتمر برشلونة الملفّين الاقتصادي والمالي إضافة إلى مشروع بناء منطقة الرخاء المشتركة، إذ أكد المشاركون الأهمية المرتبطة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن في إطار تحقيق هدفهم لبناء منطقة الرخاء المشتركة. وفي الوقت الذي يعترف فيه المشاركون بالصعوبات الناجمة عن مسألة الديون، التي يمكن أن تثار من أجل التطور الاقتصادي في دول حوض البحر المتوسط، فإنهم يأخذون بنظر اعتبارهم علاقاتهم، ويتابعون الحوار من أجل التوصل إلى تقدم في المحاور الأخرى(٤٧). ومع ذلك، فإن المشاركين قد حدّدوا الأهداف التالية:

ـ تسريع إيقاع التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي الدائم.

ـ تحسين شروط حياة السكان، وزيادة مستوى الاستخدام وتقليل فجوات التطور في المنطقة الأورو ـ المتوسطية.

ـ تشجيع التعاون والاندماج الإقليمي(٤٨).

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف، فإن المشاركين اتفقوا على تشييد الشراكة الاقتصادية والمالية آخذين بنظر الاعتبار درجات الاختلاف في التطور، والتي تتأسس على:

ـ إنشاء منطقة للتبادل ـ الحر.

ـ الزيادة الجوهرية للمساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي لشركائه.

ـ تنفيذ التعاون والانتشار في مجالات معينة(٤٩).

ويبدو أن النقطة المركزية في هذا البند الاقتصادي، هي رغبة الأوروبيين في

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

إقامة منطقة للتبادل الحرّ تضم حوالى أكثر من أربعين دولة، إضافة إلى تجمّع سكاني استهلاكي يقدر بأكثر من ٨٠٠ مليون نسمة، ما يجعل تأسيسها يكون من خلال اتفاقيات الشراكة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي وبحدود عام ٢٠١٠. وتشمل مجالات متعددة من التعاون الإقليمي في مستوى مستلزمات حرّية التبادل بأبعادها الثلاثة: السلع ـ الخدمات ـ ورؤوس الأموال[٥٠].

٣ ـ البعد الأمني

من دون شك، إن هاجس الأمن والاستقرار السياسي لم يكن أقل حماساً من الدوافع الاقتصادية، التي وضعها الأوروبيون باعتباراتهم في صياغة السياسة الأورو ـ المتوسطية، في ضوء «ماستريخت». إذ جاء البيان الختامي مكرّساً أغلب فقراته للتعبير عن قناعة المشاركين «بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط تشكّل مكسباً مشتركاً، يتعهدون بتشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم. ومن أجل هذا، يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي، ويعاودون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي[٥١].

في هذا الاتجاه، فإنهم يلتزمون من خلال إعلان المبادئ على التالي:

ـ التصرف طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك، بالالتزامات الناتجة عن القانون الدولي، ولاسيما تلك الناجمة عن الوسائل الإقليمية والدولية الذي هم أعضاء فيها.

ـ تطوير وضع القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، من خلال الاعتراف في هذا المجال بحق كل واحد منهم بالاختيار، في تطوير نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقانوني.

ـ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان الممارسة الفعلية والشرعية لهذه الحقوق والحريات، بضمنها حرية التعبير، وحرية الانتماء لغايات سلمية، وحرية التفكير والاعتقاد والدين، بشكل فردي، وكذلك بشكل مشترك مع أعضاء آخرين في المجموعة نفسها، من دون تمييز يمارس بسبب العرق والقومية واللغة والدين والجنس.

---

(٥٠) Oualalou, Ibid., pp. 16-17.

(٥١) La Conference euro-mediterran une de barcelone et les enjeux du nouveau partenariat maroc-europeen, serie «tables rondes de l' A.E.M», p. 138.

ـ مراعاة تبادل المعلومات، من خلال الحوار بين الأطراف المشاركة، حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعنصرية.

ـ العمل على احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، وتشجيع التسامح ما بين المجموعات المختلفة، ومحاربة مظاهر العنف، والعنصرية. ويشدد المشاركون على أهمية المعلومات الكاملة، في ما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ـ احترام سيادتهم المتساوية، وكذلك، قوانينهم في سيادتهم، وتنفيذ الالتزامات بثقة، والاضطلاع بها طبقاً للقانون الدولي.

ـ احترام المساواة في قانون الشعوب، وحقّهم في التمتع بها، والعمل بموجبها، في كل لحظة طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الدائمة للقانون الدولي، ومن ضمنها القواعد التي باستطاعتها تحقيق الاندماج الإقليمي للدول، مثل تلك التي ذكرت في الاتفاقيات ما بين الأطراف المعنيّة.

ـ معارضة كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لأي طرف، انسجاماً مع قواعد القانون الدولي.

ـ احترام السيادة الإقليمية ووحدة كل الدول المشاركة.

ـ تسوية خلافاتهم بالطرق السلمية، ودعوة كل المشاركين لرفض التهديد أو استخدام القوة ضد السيادة الإقليمية لدولة أخرى، ومن ضمنها الاستيلاء على الأرض بالقوة، وإعادة تأكيد حق استخدام السيادة من خلال الوسائل الشرعية، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ـ تعزيز التعاون من أجل محاربة الإرهاب واحتوائه، ولاسيما من خلال التصديق والتطبيق للوسائل الدولية التي تم التوقيع عليها، من خلال الانتماء إلى مثل هذه الوسائل، وكذلك الأمر، في كل اجراء خاصّ آخر.

ـ العمل جماعياً ضد اتساع وانتشار الجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات في كل مجالاتها.

ـ تشجيع الأمن الإقليمي، وما يتطلبه ذلك من عمل لأجل عدم الانتشار النووي والكيماوي والبيولوجي، والانتماء بما ينسجم مع تركيب الأنظمة الإقليمية والدولية للاتفاقيات المعنية بالحدّ من التسلح ونزع الأسلحة، والتدابير الإقليمية، مثل مناطق منزوعة السلاح، ومن ضمنها أنظمتها في التحقيق. كذلك، في احترام ثقة التزاماتهم في ما يتعلق بتحديد التسلح، ونزع الأسلحة وعدم الانتشار.

وستعمل الأطراف المشاركة على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، إضافة إلى الصواريخ الناقلة لها والقابلة للمراقبة والسيطرة فعلياً وبشكل متبادل.

يضاف إلى ذلك، أن الأطراف المشاركة قرّرت:

ـ التفكير في الإجراءات العلمية من أجل تدارك انتشار الأسلحة النووية، والكيماوية والبيولوجية، وكذلك التراكم المفرط للأسلحة التقليدية.

ـ وسيعملون على تطوير القدرة العسكرية، التي سوف تلبي احتياجاتهم الشرعية في الدفاع، وفي إعادة تأكيد تحديدها، بنوعية قدر الإمكان منخفضة من الأسلحة، من أجل التوصل إلى المستوى الأمني نفسه وبناء الثقة المتبادلة والانتماء إلى «معاهدة الأسلحة الكيماوية» (CWC).

ـ تهيئة الظروف التي من شأنها السماح بإرساء علاقات حسن الجوار في ما بينها لدعم العمليات الموجّهة نحو الاستقرار والأمن والرخاء الاقتصادي، وكذلك، التعاون الإقليمي في المناطق المحددة[٥٢].

٤ ـ ما بعد برشلونة وميثاق الاستقرار في المتوسط

انعقدت بعد برشلونة العديد من المؤتمرات، كما في العواصم والمدن الكبرى للدول الأوروبية بغية تفعيل مقررات برشلونة، وتقويم مسيرة الشراكة، ويلاحظ أنه ليس هناك من مؤتمر واحد عقد في عاصمة أو مدينة تقع ضمن دول الضفّة الجنوبية للمتوسط. ربما يرجع السبب إلى عدم إمكانية عقد المؤتمر من دون دعوة إسرائيل، وهذا ما كانت تحرج منه الدول الأوروبية، بل الدول العربية. وإذا كان أول مؤتمر انعقد في قلب المتوسط؛ هو «مؤتمر فاليتا في مالطا ١٥ ـ ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٧»، فإنه ركز على ما اتخذ من قرارات في «مؤتمر برشلونة»، حيث محورية البعد الأمني والاستراتيجي في حوض المتوسط. فقد شدّدت الدول العربية، وإن كان ليس من خلال موقف جماعي، على توسيع مجالات التعاون في المجالات كافة، وعدم القبول بتوازن استراتيجي مختل، مقابل تفوق نوعي وتقاني لإسرائيل في مجال الأمن والمعدّات العسكرية[٥٣].

ويبدو أن الأوروبيين قد أعلنوا من جانبهم وعكس ما تطالب به الدول

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٣١.

(٥٣) سمير صارم، **أوروبا والعرب: من الحوار... إلى الشراكة**، قضايا الساعة؛ ٤ (دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠)، ص ٢١٥.

العربية، ضرورة عقد «إجراءات بناء الثقة» بين الأطراف المشاركة في الأورو ـ المتوسطية، ما يعني أن الطريق أضحت سالكة نحو التطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي رفضته سوريا ولبنان، ما دفع الطرف الأوروبي إلى عدم إصدار بيان ختامي للمؤتمر، ولا سيّما أن الاختلاف كان واضحاً في ما يتعلق بمسألة التفريق ما بين المقاومة والإرهاب، وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها، إضافة إلى أن الدول العربية الثمانية المشاركة قد عرضت وجهة نظرها من خلال ورقة «الرؤية العربية» في بيان تضمن أربعة محاور ركّزت على التسوية السلمية، وقضية المهاجرين العرب، وأن التعاون الأورو ـ المتوسطي لايمكن تحقيقه من دون الاستقرار السياسي للمنطقة، إضافة إلى القضايا الاقتصادية والثقافية(٥٤).

وما يلاحظ على «مؤتمر باليرمو الثاني» الذي عقد ما بين ٣ ـ ٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٨، أن مستوى التمثيل فيه قد انخفض بخاصة من جانب تركيا وإسرائيل، إلا أنه وعلى الرغم من اجترار لما تم طرحه سابقاً، فقد وضع الأسس للانطلاق بمناقشة مشروع «ميثاق الاستقرار في المتوسط»، الذي رحل إلى «مؤتمر شتوتغارد في ألمانيا ١٩٩٩» . وكما جرت العادة، لم يصدر عن «باليرمو» أي بيان ختامي، بسبب التباين في وجهات النظر حول التسوية السلمية والمواقف الألمانية، التي حمّلت المسؤولية إلى الطرفين. وإذا كان «مؤتمر شتوتغارد الذي عقد ما بين ١٥ ـ ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٩»، وضع الخطوط العامة لميثاق أوروبي متوسطي للسلام والاستقرار، وبتوقيع سبعة وعشرين دولة مشاركة في ظل الرئاسة الألمانية(٥٥)، فإن انعقاده يتزامن مع الذكرى الخمسين لتأسيس حلف الناتو في نيسان/ أبريل ١٩٤٩، وبخاصة أن هذا الحلف قد انطلق في حوار متوسطي، لأن هناك نقاط حول المحور السياسي، والدبلوماسية الوقائية، التي شدّدت عليها بعض الأطراف، وأثارت حفيظة أطراف أخرى. وإن كان هذا المؤتمر تميّز بحضور ليبيا لأول مرة بعد مقاطعتها المؤتمرات السابقة، إلا أن التوصيات بصدد القضايا الاقتصادية والتجارية، كان لها وقع إيجابي لدى الدول المشاركة(٥٦). وقد نص الميثاق المتوسطي على جملة من النقاط الجوهرية، هي:

---

(٥٤) للمزيد من الاطلاع، انظر: سامح غالي، «خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية: مؤتمر فاليتا،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٢٩(تموز/ يوليو ١٩٩٧)، وعدنان السيد حسين، «التكامل العربي والتعاون المتوسطي: محددات وأبعاد،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧)، ص ١٦٥ ـ ١٦٨.

(٥٥) «مؤتمر أوروبا والبحر المتوسط الثالث: دفع جديد للشراكة،» **مجلة دوتشلاند** (فرانكفورت) (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٩)، ص ٣.

(٥٦) المصدر نفسه ص ٣.

ـ الحل السلمي للنزاعات، وتعميق الحوار السياسي بين أطرافها.

ـ احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

ـ مكافحة الجذور المسببة للإرهاب(٥٧).

وإذا كانت الدبلوماسية الألمانية قد حققت بعض الخطوات الناجحة في وضع الخطوط العامة لميثاق الاستقرار في المتوسط، على الرغم من أن اتجاهات سياستها الخارجية ذاهبة نحو الشرق الأوروبي، فإن باريس التي استلمت الملف لتطرحه في «مؤتمر مرسيليا تموز/ يوليو ٢٠٠٠»، واجهت مقاطعة سوريا ولبنان لجلسات المؤتمر، حيث سبق وأن شهد المؤتمر السابق مشادّات كلاميّة مع الوفد الإسرائيلي، الأمر الذي دفع بعض الدول العربية إلى التأكيد على أن الاستقرار في المنطقة يرتبط بانهاء الصراع، والتسوية العادلة مع الشعب الفلسطيني(٥٨).

وفي اللحظة التي وصلت فيها مفاوضات كامب ديفيد، التي قادها بيل كلينتون، بحضور إيهود باراك والرئيس الراحل ياسر عرفات في تموز/ يوليو ٢٠٠٠، إلى طريق مسدود، الحدث الذي ترافق وتدنيس شارون للحرم القدسي في أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، فإن «مؤتمر مرسيليا» لم يستطع رأب الصدع في المواقف العربية والإسرائيلية، ولا في التوقيع على الميثاق المتوسطي، الأمر الذي دفع وزير خارجية فرنسا السابق هوبير فيدرين إلى التصريح بأن «هذا الاجتماع يتزامن مع معطيات غير مؤاتية. لكن عقده يظل ضرورياً»، مؤكداً أن «التعاون الأوروبي ـ المتوسطي مهم بما فيه الكفاية في اعتقادنا ليستمر بصرف النظر عن تداعيات السلام»(٥٩).

وإزاء هذا الوضع، فقد تراجعت الدبلوماسية الفرنسية عن تقديم مسودة ميثاق الأمن والاستقرار على أمل أن يتم عرضه في «مؤتمر بروكسل الذي انعقد ما بين ٥ ـ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١»، حيث تداعيات أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، الأمر الذي جعل الإرهاب وسياسة مكافحته محور النقاش، وكانت مناسبة لأن تحصل واشنطن على إدانة المؤتمر للهجمات الانتحارية، وضرورة تعميق حوار الحضارات،

---

(٥٧) نوار محمد ربيع، «اتجاهات الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة: دراسة في الأمن الأطلسي والمتوسطي،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٢٣٩.

(٥٨) ناظم عبد الواحد الجاسور، «الميثاق المتوسطي للسلام ومحددات العلاقة العربية ـ الأوروبية،» **متابعات دولية** (مركز الدراسات الدولية)، العدد ٤٣ (٢٠٠١)، ص ٢.

(٥٩) ناظم عبد الواحد الجاسور، «الحوار الرابع للأورو ـ متوسطية،» **نشرة أوراق أوروبية** (مركز الدراسات الدولية)، العدد ٥٥ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠)، ص ٢.

وتبني المؤتمر (القرار ١٣٧٣/ ٢٠٠١) أساساً لمكافحة الإرهاب[٦٠].

وفي حمى الحرب التي تستعد الولايات المتحدة لشنّها على العراق، بعد أن صنف ضمن محور الشر، بحيث أصبح من الضرورة إجباره على الانصياع «للقرارات الدولية» في مسألة التفتيش، انعقد «مؤتمر فالنسيا ما بين ٢٢ ـ ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢»، بمقاطعة لبنان وسوريا وليبيا. وقد انسحبت الوفود العربية من قائمة المؤتمر في اللحظة التي اعتلى فيها ممثل إسرائيل منصّة المؤتمر، الأمر الذي جعل البيان الختامي يحمل بعض العبارات التي تؤكد على ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإرسال قوة مراقبين للأراضي المحتلة، لحماية الشعب الفلسطيني/ وإرسال لجنة تقصي الحقائق عن المجازر التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني. ورحّب المؤتمر بقرارات قمة بيروت العربية، ودعم الشعب الفلسطيني[٦١].

في الواقع، إن الحرب على العراق قد خلطت الأوراق الأوروبية، وأجندتها السياسية والاقتصادية والأمنية، ففي الوقت الذي كان الاتحاد الأوروبي يستعد لاستيفاء أعضاء جدد يدعمون توجّهات استقلاليته السياسية الأمنية والدفاعية، ويوطدون من ركائز دوره العالمي، فإن الحرب قد شطرت أوروبا إلى نصفين، والدول التي فتحت لها أبواب العضوية اتجهت في الاتجاه المعاكس لسياستها الخارجية، الأمر الذي رمى بتداعياته على مسيرة الشراكة الأورو ـ المتوسطية، التي تستعد هي الأخرى للاحتفال بالذكرى العاشرة لانعقاد «مؤتمر برشلونة»، بعد مسيرة عشر سنوات على انعقاد المؤتمر الأول عام ١٩٩٥، حيث القائمة الطويلة من الانجازات والإخفاقات في الوقت نفسه. لقد عقد «مؤتمر برشلونة الاحتفالي في ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥»، بمشاركة وفود ٣٥ دولة من بينها مصر، فضلاً عن خمس دول أخرى بصفة مراقب، من بينها العراق. وبينما أرسلت باقي الدول العربية ودول شمال أفريقيا وإسرائيل وفوداً على مستوى أقل من التمثيل، فإن ذلك، وكما فسّره المراقبون ناتج عن الخلاف الحاد حول الإرهاب وتعريفه وسبل مكافحته. إذ إن سوريا ولبنان عارضتا التعريف المطروح، الذي لايسمح باستثناءات لمن يحاربون الاحتلال. وكما جرت العادة، فقد تصدّر جدول أعمال هذه القمة العاشرة، التي حضرتها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل المعارضة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، قضايا مثل العولمة والإرهاب والديمقراطية. وكان مقرّراً أن يحضر القمة عشرة رؤوساء غير أوروبيين، إلا أن الكثيرين قد اعتذروا، ومن بينهم الرئيس المصري. ولم يوجه الاتحاد

(٦٠) **البيان** (أبو ظبي)، ٧/ ١١/ ٢٠٠١، ص ٢٦.

(٦١) **الاتحاد** (أبو ظبي): ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٢، و٢٤/ ٤/ ٢٠٠٢، ص ٢٧ ـ ٢٨.

الأوروبي دعوة إلى الرئيس السوري لحضور القمة، بسبب حادثة اغتيال الحريري وملابساتها.

وإن هذه القمة التي ترأسها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير باعتبار أن بلاده تضطلع برئاسة الاتحاد الأوروبي، قد أكدت على إنشاء منطقة التجارة الحرة مع دول المنطقة بحلول عام ٢٠١٠، غير قابلة للتحقيق، بحسب مراسل البي بي سي (BBC). وإن المساعدات التي قدّمها الاتحاد الأوروبي، والتي بلغت ١١ مليار دولار، يطالب مسؤولون بريطانيون وبعض منظمات حقوق الإنسان بأن ترتبط مستقبلاً بالتقدم في مجالات الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان(٦٢).

ويبدو أن اهتمامات الاتحاد الأوروبي قد انصبت في السنوات الأخيرة على موضوع الهجرة وتهديدات القوى المتطرفة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وقبل ساعات من افتتاح المؤتمر أثير جدل حول البيان الختامي الذي تمحور حول تفعيل الديمقراطية في الدول المتوسطية، وتشجيع التبادل التجاري بين هذه الدول. وقال خوسّيه مانويل باروسو رئيس المفوضية الأوروبية، إن الإصلاحات الديمقراطية لا يمكن أن تأتي من الخارج، بل عليها أن تصدر من الشعوب التي تجهد لتحقيق القيم الديمقراطية.

وبقدر ما اهتم الاتحاد الأوروبي بهذه القضايا المشتركة، إلا أن الإقرار والمصادقة من قبل الدول الأخرى على سياسة الجوار الأوروبي، شكّل أهم ما سعى إليه مؤتمر القمة الاحتفالي، الذي كشف أيضاً أن هذه الشراكة، وبعد مرور عشر سنوات، لم تحقق الهدف الرئيس منها، الذي تمثّل في إيجاد منطقة للرخاء والاستقرار والأمن في البحر المتوسط، أي إن النتائج الإيجابية كانت أقل بكثير مما كان متوقعاً من هذه الشراكة(٦٣). وسيتم مناقشة سياسة الجوار الأوروبي في الفصل الحادي عشر من القسم الثاني، عند مستويات التعامل الأوروبي مع الوطن العربي.

ثالثاً: الشراكة المغاربية ـ الأمريكية: صيغة جديدة لإعادة رسم الخارطة السياسية للأمة العربية

بعد أن وصل المشروع الشرق ـ الأوسطي إلى طريق مسدود، وأخذ يراوح في قمم، لم تحو جداول أعمالها غير تأكيد على ما قررته قمة الدار البيضاء وقمة عمان، لتستقر في الدوحة عام ١٩٩٥ بعد أن امتنعت عدة دول من الحضور إلى هذه القمة.

---

(٦٢) <http://www.BBC.com>.

(٦٣) محمد مطاوع، «أوروبا المتوسط.. من برشلونة إلى سياسة الجوار،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

وفشل جورج بوش الأب في تجديد ولايته لمرة ثانية، في الوقت الذي سار فيه قطار «برشلونة» في محطات عديدة، أنجز خلالها العديد من الخطوات بهدف توثيق العلاقات والتوصل إلى مجموعة من اتفاقيات الشراكة مع دول حوض البحر المتوسط، لم تجد إدارة البيت الأبيض في ولاية بيل كلينتون الثانية غير تفعيل صيغ وابتكار آليات جديدة لاختراق الحوض المتوسطي والتقليل من تأثير الشراكة الأورو ـ المتوسطية على المصالح الأمريكية في المنطقة. وهذا ما انطلق منه أساساً مشروع الشراكة المغاربية ـ الأمريكية، الذي اتخذ اسم الشراكة نفسه، التي انتهجتها أوروبا في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط بعد «ماستريخت». وعلى الرغم من أن هذه المشاريع والمبادرات التي أملتها ظروف واعتبارات سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، اختلفت في طروحاتها وأشكالها، والآليات التي استندت إليها، إلا أنها في مجموعها تشترك في قاسم مشترك واحد، ألا وهو تقسيم وتجزئة الوطن العربي إلى أجزاء جغرافية مصطنعة منفصلة، ومتناقضة الواحدة مع الأخرى، ومتشابكة في علاقاتها مع أجزاء أخرى من الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وبعد ذلك، يكون العمل على تقويض الأسس التي تستند عليها الأمة العربية، وتغيّر الهوية العربية لغةً وأرضاً وتاريخاً مشتركاً، بحيث ينتج عن ذلك مزيد من الطّمس والتغييب للهوية العربية أمام هوية أوسع وأشمل، هي الشرق ـ الأوسطية، الأورو ـ المتوسطية أو أي تسمية أخرى تفرض على المنطقة، وكان آخر هذه التسميات، الشرق الأوسط الكبير، بعد غزو العراق واحتلاله.

وبغية الوقوف على مضامين وأهداف هذه الشراكة التي انطلقت في نهاية عقد التسعينيات لتؤسس الأرضية للعلاقات المغاربية ـ الأمريكية، وبالتحديد نحو دول شمال أفريقيا العربية، فإنه من الضروري تحليل أبعادها ومنطلقاتها ومضامينها السياسية والاقتصادية والأمنية.

١ ـ المنطلق السياسي والاقتصادي للشراكة

بعد فترة من انتهاء الحرب الباردة، لم يكن للسياسة الأمريكية منهج واضح، أو مخطط لرسم توجّهاتها لدول شمال أفريقيا، التي كانت منطقة نفوذ فرنسية، فتركتها لباريس لاعتبارات ظروف الحرب الباردة، وما كانت تمثله العلاقات السوفياتية ـ الجزائرية بالنسبة إلى واشنطن، في إطار الصراع ما بين الشرق والغرب. إلا أن متغيرات الوضع السياسي المغاربي، وبخاصة التحولات السياسية العميقة في الجزائر، وصعود التيارات الإسلامية إلى ساحة العمل السياسي وبقوة، دفع قسماً من شمال أفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، إلى إعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة، وتقويمها في ظل الواقع الإقليمي والدولي الجديد. وقد أدركت إدارة البيت الأبيض أن

النزول إلى عمق أفريقيا، لم يكن إلا من بوابتها الشمالية، وبالتحديد الجزائر(٦٤)، التي أخذت في مطلع عقد التسعينيات تقطع الخيوط التي تربطها مع باريس الواحد تلو الآخر، حتى غدا النفوذ الفرنسي قاب قوسين أو أدنى من الاختفاء، فبرز شاخصاً النفوذ الأمريكي بكل مفاصل الحياة السياسية العسكرية والأمنية الجزائرية، كما سنلاحظ ذلك في الفصل القادم في حوار المتوسط. وبدأت تنسج العلاقات الجزائرية ـ الأمريكية ـ الأطلسية، حتى أن أحد الصحافيين المطّلعين على الأوضاع السياسية في الشمال الأفريقي، علّق بالقول «إن أمريكا تطارد فرنسا في الجزائر»(٦٥).

لذلك، فإن طرح مشروع الشراكة المغاربية يصبّ في الاتجاه الذي رسمته الخارجية الأمريكية للتقليل من تأثير الشراكة الأورو ـ المتوسطية، التي تنتزعهما باريس، وكثيراً ما كانت توجّه انتقاداتها الحادة إلى واشنطن، بشأن الأزمة الجزائرية، التي اندلعت عشيّة إلغاء الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٢(٦٦).

وفي الواقع، إذا كانت الشرق ـ الأوسطية والأورو ـ المتوسطية قد ارتبطتا بمحاور أساسية تصدّرها المحور السياسي والاقتصادي والمالي، وكذلك المحور الاجتماعي، والهاجس الأمني، الذي بقي طاغياً على كل التصورات التي طرحت، فإن لمشروع الشراكة المغاربية ـ الأمريكية المقاربات نفسها، بالمحاور التي ارتبطت بالخيارات الاستراتيجية الأمريكية(٦٧)، التي تقف على رأسها حماية المصالح الأمريكية، لا بوصفها القوة المدافعة عن العالم الرأسمالي الغربي، وإنما القوة العظمى الوحيدة التي ترتب عليها الحيلولة دون بروز قوة أخرى منافسة لها، حتى وإن كانت من العالم الغربي نفسه. هذا ما يقلقلها الآن بصورة أكثر من السابق، ولاسيما من ناحية الأوروبيين أو اليابانيين.

لذلك، فإن هذا المشروع بقدر ما هو محاولة التفاف على الأورو ـ المتوسطية،

---

(٦٤) أسامة خليل، «العم سام يستقبل الأفارقة،» **بيان اليوم** (الدار البيضاء)، ١٦/ ٣/ ١٩٩٩، ص ٨.

(٦٥) *Le Monde*, 9/4/1994.

(٦٦) «Les Etats-Unis et la situation politique en Algerie: Clinton-joue-il le Fls,» *El Watan* (1994).

وللمزيد من الاطلاع على التنافس الفرنسي ـ الأمريكي على الجزائر ومنطقة شمال أفريقيا، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور: «الجزائر بين الإرث الفرنسي والمنافسة الأميركية،» **شؤون الأوسط**، السنة ٩، العددان ٩١ ـ ٩٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠)، ص ٢٧، و**الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي** (عمان: دار المسيرة، ٢٠٠١).

(٦٧) للمزيد من الاطلاع، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت: مشاريع التفتيت، أمن الخليج العربي، الثقافة العربية والعولمة** (عمّان: دار الأهلية للنشر، ١٩٩٨).

وبخاصة في الحوض الغربي من المتوسط، وبقدر ما هو ترسيخ للحضور السياسي للولايات المتحدة، كفاعل رئيس في أزماته ومشاكله، وبخاصة في ما يتعلق بالصحراء الغربية، والتوترات في علاقات دول المنطقة الثنائية، فإن طيغان مخاطر عدم الاستقرار السياسي في الفضاء المتوسطي، والتباطؤ في إبرام اتفاقيات الشراكة الأورو ـ المتوسطية نتيجة للبيروقراطية الأوروبية في التصديق عليها، وانتهاج أوروبا مواقف منحازة وسياسية إزاء بعض دول الحوض، إضافة إلى ما تحقق من خطوات التقارب في المجالات العسكرية والأمنية الأمريكية ـ المغاربية، جعل طرح المشروع يحظى بموافقة أغلبية دول المنطقة، على الرغم من الاستبعاد للجماهيريّة الليبية، بسبب أزمة لوكربي. لذلك، فإن إدارة البيت الأبيض لعبت بطرح مشروعها في عدة أوراق رهانية، في إطار منافستها الأوروبية:

ـ تناقضات السياسة الأوروبية المتوسطية، ليس نتيجة لمخلّفات التحولات الدولية، وإنما لتعدد مراكز القوى الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة إمكانية ترسيخ الفضاء الاقتصادي الأوروبي الواسع.

ـ تأرجح قوى الفعل الرئيسة الأوروبية في علاقاتها المغاربية، ولاسيما في العلاقات الجزائرية ـ المغربية، التي رمت بثقلها على الوزن السياسي الغربي، الذي تحتلة فرنسا في شمال أفريقيا، فالخلاف الجزائري ـ المغربي، في إطارة السياسي ـ الحدودي، قد أحرج باريس كثيراً، بحيث إن أي خطوة تخطوها فرنسا تجاه أي دولة مغاربية تحسبها الأخرى خطوة ضدّها.

ـ كما إن الورقة المهمّة التي استطاعت واشنطن التحكم بكل زواياها، هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني، والصراعات الضيقة بين مختلف القوى السياسية، وبخاصة التيارات الإسلامية التي ترتبط بعلاقات خاصة غامضة مع الولايات المتحدة[٦٨]. ناهيك عن التدهور في الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المديونية.

ـ يضاف إلى ذلك، أن مشكلة التفاوت بين ضفتي المتوسط تكمن أساساً في عدم وجود تصور مشترك مبني على أسس واقعية للأمن الاستراتيجي، إذ إن كلّ ضفة ترى الأخرى تهديداً لأمنها، ولاسيما من قبل الدول الأوروبية، التي أنشأت لها قوات خاصة للتدخل السريع، من دون إشراك الدولَ الجنوبية للمتوسط.

إذا كانت المنطلقات السياسية والاقتصادية لهذه الشراكة قد طرحت على أساس

---

(٦٨) للمزيد من الاطلاع، انظر: الجاسور، الجزائر: **محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**، ص ١٤٤ و١٨٢.

أنها دليل لتعثر الشراكة الأورو ـ المتوسطية، على الرغم من مؤتمراتها السنوية ومواثيقها، فإنه في حقيقة الأمر لم تكن موجّهة أساساً إلا لإعادة رسم الخارطة السياسية للأمة العربية، في القرن الحادي والعشرين. وذلك من خلال، صيغ أمنية واقتصادية مكمّلة لما تم طرحه سابقاً من صيغ ومشاريع، على غرار «حوار المتوسط الذي أطلق عام ١٩٩٤»، وقبل «مؤتمر برشلونة ١٩٩٥» . فـ «حوار المتوسط» الذي سيكون موضوع الفصل الرابع، أوجد الأرضية السياسية والأمنية لتحديد الأطر الاقتصادية للعلاقة الأمريكية ـ المغاربية على أسس جديدة، ولا سيما بعد مجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى قمة السلطة، حيث إن «سياسته الواقعية» قد أدت إلى اتساع مجالات التعاون مع الولايات المتحدة. إذ إن السفير الأمريكي في الجزائر كاميرون هيوم قد أعلن، وقبل الانتخابات الرئاسية في نيسان/ أبريل ١٩٩٩، أن الأمريكيين، أكثر استعداداً من السابق للتعامل مع الجزائر، لكن هذا سيأخذ وقتاً[٦٩].

وعلى أساس هذه التوجهات، انطلقت الشراكة الأمريكية ـ المغاربية في صيف عام ١٩٩٨، والموجهة نحو تشكيل كيان اقتصادي، يضم دول شمال أفريقيا الثلاث: المغرب والجزائر وتونس. إذ إن القيادة التونسية طالبت عشية زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بضرورة توسيع هذه الشراكة لتضم الجماهيرية الليبية وجمهورية موريتانيا[٧٠]. وإذا كان الرأي الأمريكي، الذي أعلن من خلال «مشروع أيزنستات» قد استند إلى استبعاد ليبيا، كونها لا تشكل جزءاً من النطاق الجغرافي للإقليم المغاربي، مثلما أن مصر لايمكن أن تكون عضواً في الاتحاد المغاربي، إلا أن عدم تطبيع العلاقات الأمريكية ـ الليبية بسبب أزمة لوكربي، كان السبب الرئيسي وراء الرفض الأمريكي. أما في ما يتعلق بموريتانيا، وقبل أن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، فإن عدم شملها بالاندماج في مشروع الشراكة، فإنها بحسب وجهة النظر الأمريكية لا يمكن أن تنضم إلا عندما يستقر وضعها السياسي بشكل متين، فتبدأ بإثارة اهتمام المستثمرين الأمريكين[٧١].

---

(٦٩) كاميرون هيوم، «الانتخابات الرئاسية الجزائرية تكرس العودة للشعب في اختيار الحكم،» **الشرق الأوسط**، ١٢/ ٢/ ١٩٩٩. لقد سبق وأن جرت مناورات مشتركة بين القوات الأمريكية والبحرية الجزائرية عام ١٩٩٩، وأكدت حضورها على المسرح الجزائري، وأن ٧٠ في المئة من الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر شركات أمريكية.

(٧٠) انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، «الشراكة الأمريكية ـ المغاربية: مشروع جديد ضد المتوسطية،» **العرب اليوم** (عمّان)، ١٨/ ٧/ ١٩٩٨، ص ٨.

(٧١) «واشنطن تريد شراكة اقتصادية مع المغرب العربي ولكن من دون ليبيا،» **بابل** (بغداد)، ٦/١٠/ ١٩٩٩، ص ٣.

وكان المشروع في منطلقاته الأولية يهدف إلى:

- تحويل دول المغرب العربي المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية واحدة تحت الرعاية الأمريكية، من أجل إقامة منطقة التبادل الحر، عبر القطاع الخاص وإلقاء الحواجز الجمركية على البضائع المغاربية المتّجهة نحو الأسواق الأمريكية.

- فتح الأسواق والصناعات الإنتاجية والاستخراجية المغاربية أمام الاستثمارات الأمريكية.

ويبدو أن واشنطن عندما أطلقت مشروعها، من خلال نشاط دبلوماسي مكثف ووعود بالمساعدات والاستثمارات، أملت أن تتحقق بعض الخطوات قبل أفول القرن العشرين. إلا أن الظروف الإقليمية التي تحيط بدول اتحاد المغرب العربي، وحال التباعد بين الجزائر والمغرب، قد فرضت بعض القيود على حركة الدبلوماسية الأمريكية، التي لم تستطع تليين الموقف الجزائري، ما جعل المشروع يراوح في مكانه لمجرد اقتراحات يعاد طرحها في كل مناسبة تتوافر فيها إمكانية اللقاء بين المسؤولين الأمريكيين وقادة دول المغرب العربي. وهذا ما جعل واشنطن لا تتردد في طرح الشراكة وذلك خلال ندوة عقدت في تونس، بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس اتحاد المغرب العربي. إذ عرضت السفيرة الأمريكية في تونس لين روبين رافاييل، وبحضور وزير الخارجية التونسي السابق سعيد بن مصطفى، الخطوط العريضة للشراكة المقترحة فقط على هذه الدول الثلاث. وتأكيداً لما طرحه أيزنستات مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية، أشارت السفيرة إلى أن هذه المبادرة تؤكد الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي في المصالح الأمريكية، وتهدف إلى تعزيز الأمن والازدهار الاقتصادي والديمقراطي[(٧٢)].

وإثر فوز السيد عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في منتصف عام ١٩٩٩، فإن الوزير الأمريكي أيزنستات قد أكد في لقائه مع وزير المال الجزائري في ٣٠ نيسان/ أبريل من العام نفسه على المقترحات الأمريكية والقاضية بإنشاء أسس للشراكة، واعداً السلطات الجزائرية بمساعدتها في القضاء على مظاهر العنف المتفاقمة في الحياة السياسية، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين صورة الجزائر لدى الأوساط الاقتصادية والمالية الدولية، بغية الحصول على

(٧٢) «إعادة طرح مشروع أمريكي لإقامة شراكة مع ثلاث دول مغاربية،» **الشرق الأوسط**، ٢٠/ ٢/ ١٩٩٩، ص ١.

امتيازات وقروض تساعد على معالجة الاختلالات الحاصلة في الوضع الاقتصادي والمديونية الخارجية الجزائرية.

من هنا، فقد انبرت بعض الصحف الجزائرية لحثّ القادة الجزائريين على تفعيل السياسة الخارجية، وقيام الدبلوماسية بدور فعال في هذه الشراكة، مؤكداً على أن البراغماتيّة تساعد الواقعية السياسية على إعادة حصولها على حقوقها[(٧٣)]. مقابل ذلك، فقد أصدر البنك الأمريكي سالمون سميث بارني، العضو في المجموعة الأمريكية سيتي غروب، تقريراً حول الجزائر، مؤكداً أن التغيرات السياسية التي أدخلها رئيس الجمهورية بوتفليقة، تبشّر خيراً، بالنسبة إلى إنهاء العنف واستعادة البلاد لاستقرارها السياسي. كما إن التقرير طمأن الأطراف الدولية لقدرة الجزائر على مواجهة خدمة الديون، في محيط اقتصادي دولي تميّز باستقرار نسبي في أسعار النفط، وإن أي احتمال لانخفاض أسعار النفط سوف لن يؤثر على الوضع الاقتصادي الجزائري، إذ انتهجت البلاد بحسب وجهة نظر التقرير الأمريكي، التنسيق بين احتياط صرف جيد وسياسة حكومية ناجحة في مجال التحصيل الجبائي. ويضيف التقرير، الذي أعطى للجزائر شهادة «حسن السلوك» في تناول الإصلاحات الهيكلية وآفاق ميزان المدفوعات للجزائر، لأن التحدي الفعلي الذي يتوجب على الجزائر رفعه إلى المتوسط، ويتمثل في إعداد سياسة قوية بخصوص الصادرات خارج المحروقات التي ستكون لها آثار إيجابية على الضغوط الاجتماعية، على الصعيد الداخلي من خلال تدعيم المدفوعات على الصعيد الخارجي[(٧٤)].

ومن جهة أخرى، فإن السفير الأمريكي في الرباط إدوارد غابريل، قد أكد أن العلاقات التي تجمع بلاده والمغرب تعد من أقوى العلاقات على الصعيد العالمي في منطقة شمال أفريقيا، وهو بذلك حاول طمأنة القيادة المغربية من مسارات التقارب الجزائرية ـ الأمريكية، والتي من شأنها أن تصب في التقارب الجزائري ـ المغربي، مضيفاً أنه من شأن «مشروع ستيوارت أيزنستات» الهادف إلى رفع مستوى المبادرات والاستثمارات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان المغرب العربي «تقوية العلاقات الأمريكية ـ المغربية، لكونه سيفتح المجال أمام الشركات الكبرى الأمريكية، ليس فقط في التعامل مع ٣٠ مليون مستهلك في المغرب، بل باعتبار المغرب قاعدة لـ ٤٥٠ مليون مستهلك في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذه هي خصوصية

---

(٧٣) زهير الدين سماتي، «سلاح الدبلوماسية،» الخبر (الجزائر) (٥ أيار/ مايو ١٩٩٩)، ص ١.

(٧٤) «حسب تقرير البنك الأمريكي (سالمون بارني): التغييرات الجزائرية تبشر خيراً،» الخبر (١١ تموز/ يوليو ١٩٩٩)، ص ٢.

«مشروع ستيوارت أيزنستات» . وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترفت أخيراً بأهمية شمال أفريقيا، ومن ضمنه المغرب بوصفه أهم شركائها، من خلال مشروع الشراكة الذي تقدمت به الولايات المتحدة[٧٥].

٢ ـ دلالات ومضامين مشروع أيزنستات

في الواقع، فإن هذا التوجه الأمريكي نحو المنطقة، فضلاً عن التوجهات الأخرى المنصبة في تسريع عملية التسوية السياسية للصراع العربي ـ الصهيوني، دخل ضمن الإطار الأشمل للاستراتيجية الأمريكية التي أعادت ترتيب أولوياتها، وفق التطورات التي سوف يشهدها القرن الحادي والعشرين، من دون الأخذ بنظر الاعتبار، من يجلس على كرسي الرئاسة في البيت الأبيض. وعليه، إن الشراكة الاقتصادية مع المغرب العربي، برزت كتطور طبيعي لاتجاه الولايات المتحدة في التسعينيات، لإحكام سيطرتها على المناطق الحسّاسة، وذات الموقع الاستراتيجي المهم بالنسبة إلى مصالحها الحيوية، ومن بينها منطقة المغرب العربي، التي شكّلت مجالاً مهماً وضرورياً للمهمات المستقبلية التي حددها حلف الناتو، لمواجهة الأزمات القادمة، والتي تقع خارج مجاله الجغرافي المحدد في «معاهدة واشنطن لعام ١٩٤٩» . وهذا ما كشفت عنه الاتصالات الأمريكية والأطلسية مع المسؤولين الجزائريين، وبخاصة بعد الانتخابات الرئاسية الجزائرية التي جرت في نيسان/ أبريل ١٩٩٩. إذ رفضت الجزائر وقتئذ عرضاً من قيادة حلف الناتو بإنشاء شراكة خاصة معها، تقضي باستخدام الموانىء الجزائرية من قبل الأسطول الأمريكي، على أن يقوم الحلف بمساندة النظام السياسي الجديد ضد الجماعات الإسلامية المسلحة[٧٦].

وقد لاحظ المراقبون المطّلعون على شؤون ضفتي المتوسط في حينها، أنه بعد حرب كوسوفو، وما قام به حلف الناتو من دور ومهمات عسكرية خارج نطاق مهماته التقليدية، أصبحت دول المغرب العربي تتعرض لضغوطٍ غير مسبوقة من دول غربية، لكي تقبل ما لا يمكنها القبول به، ويمسّ سيادتها، ويضّر بمصالحها، ويعزلها عن أمّتها العربية. وهذا ما أوضحته اتصالات الناتو، وزيارة بوارجه الحربية إلى موانىء الاتحاد المغاربي (عدا ليبيا)، والتي اعتبرت محاولة أطلسية لضم دول شمال أفريقيا إلى نفوذه، بعد أن قرر توسيع هذا النفوذ جغرافياً بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشائه[٧٧].

---

(٧٥) «العلاقات المغربية الأمريكية من أقوى العلاقات على الصعيد العالمي في منطقة شمال أفريقيا،» **بيان اليوم**، ٢٣/ ٧/ ١٩٩٩، ص ٣.

(٧٦) انظر: **العراق** (بغداد)، ٢٧/ ٤/ ١٩٩٩، مع ما تناقلته وكالات الأنباء.

(٧٧) **بيان اليوم**، ٢٢/ ٦/ ١٩٩٩، ص ٤.

وعلى الرغم من أن «الرفض» الجزائري لم يكن قاطعاً، كما سنرى في «حوار المتوسط»، فإن هناك تطورات إقليمية حصلت، إضافة إلى وفاة العاهل المغربي الحسن الثاني، وتغير القيادة الجزائرية، فقد ظهر التقارب الخفي ما بين الجزائر وإسرائيل، والذي حصل بعد مصافحة الرئيس بوتفليقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك خلال جنازة الحسن الثاني، حيث الحوارات الواسعة وفي مختلف المناسبات، الأمر الذي جعل بوتفليقة يصرّح لصحيفة **يديعوت أحرونوت** بأنه «يؤمن بالسلام . . . أنا لست معادياً لإسرائيل»، مؤكداً أن هناك شرطين لإقامة العلاقات مع إسرائيل: **الأول**، انسحابها من جنوب لبنان، **والثاني**، إعادة هضبة الجولان. إلا أنه أضاف، ولكن هذا إلى حين. فهناك آفاق واسعة للتعاون الاقتصادي بيننا، فلإسرائيل والجزائر أشياء تقدمانها معاً، ولكن ذلك مرتبط بتقدم العملية السياسية الجارية»[(٧٨)]. وكان الرئيس الجزائري قد التقى خلال منتدى جرى في بالمادي ميوركا الإسبانية، تحت عنوان: «حوض البحر المتوسط عشية الألفية المقبلة»، «شمعون بيريس مهندس مشروع الشرق ـ الأوسطية، ووزير الأمن الداخلي السابق شلومو بن عامي، وتحت رعاية رئيس الوزراء الإسباني السابق أزنار، وهو اللقاء الذي سلط الأضواء على لقاءات سرّية سابقة جرت بين الطرفين»[(٧٩)].

ومن خلال هذه المسالك والجهود الدبلوماسية التي جرت في حينها، فإنه يتضح بأن لهذا المشروع الأمريكي دلالات عديدة، ومضامين علنية وسرية من بينها:

ـ دعم التعامل الإقليمي بين الدول الثلاث وربطها بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي، ضمن إطار العولمة.

ـ التأكيد على مركزية دور القطاع الخاص وتقويض الأسس التي يستند إليها القطاع العام.

ـ بلورة شراكة أمريكية ـ مغاربية، على قاعدة حوار سياسي واقتصادي دوري، بين مسؤولي هذه الدول الثلاث والمسؤولين الأمريكيين[(٨٠)].

وفي مقابل هذه الأهداف المعلنة، فإن هذه الشراكة حملت دلالات عديدة من بينها:

---

(٧٨) «بوتفليقة: شركات لإقامة علاقة مع إسرائيل،» **العرب اليوم**، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٩، ص ٨.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١.

(٨٠) «حال الأمة ١٩٩٨: تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر التاسع،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/ أبريل ١٩٩٩)، ص ٧٨.

● ازدياد الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة ذات النفوذ الفرنسي ـ الأوروبي التقليدي.

● تطويق وحصر الأطر والآليات التي طرحتها الأورو ـ المتوسطية، والتي جاءت خارج الرعاية الأمريكية، على الرغم من أن إسرائيل تشكل الشريك المتوسطي الوحيد، الذي يتمتع بكل امتيازات هذه الشراكة الأوروبية.

● إن هذه المنطقة تمثل سوقاً كبيرة، ومعبراً نحو الدول الأفريقية الأخرى، ومجالاً واسعاً للاستثمارات الأمريكية التجارية. وإذا ما تم تطويرها وتوسيعها، من خلال الأفكار والتصورات المطروحة، يمكنها أن تشكل منطقة تعويضية لكل ما تواجهه الاستراتيجية الأمريكية من انتكاسات في المستقبل في مناطق أخرى. لذلك، فإن إعادة هيكلة الاقتصاد وإقامة تعاون اقتصادي مع دول المنطقة، سوف يمثل سوقاً احتياطية مضمونة في انفتاحها، وبخاصة أنه ليس للولايات المتحدة ماضٍ استعماري يمكن أن يثير حساسية شعوب المنطقة نحو القادم الجديد. كما تواجه فرنسا، وبعض القوى الأوروبية عدائية من مجتمعات الدول التي كانت تستعمرها.

● ولكن الدلالة ذات الأهمية التي لا يمكن تجاهلها هي أن هذا المشروع، وما طرحه من التصورات اقتصادية وسياسية وامنية، هو جزء من الهجوم الدبلوماسي الأمريكي للدخول بقوة إلى القارة الأفريقية لأسباب استراتيجية واقتصادية، وهو ما اتضح في الزيارات المتعددة للمسؤولين الأمريكيين للقارة الأفريقية، وعلى رأسهم الرئيس السابق بيل كلينتون. إضافة إلى المؤتمر الذي جمع اكثر من ستة وأربعين مسؤولاً ورئيساً أفريقياً على طاولة واحدة مع إدارة البيت الأبيض، الذي أرسى الخطوط العامة للتعاون الأمريكي ـ الأفريقي للسنوات القادمة. في حين أن اللقاء الأورو ـ الأفريقي، الذي كان مقرراً أن يعقد بوصفه تعبيراً عن الهجوم الدبلوماسي الفرنسي مقابل ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، قد فشل بسبب الخلاف الجزائري ـ المغربي، حول اشتراك «الجمهورية الصحراوية للبوليساريو»، والذي كان من المتوقع أن يضع أسساً جديدة للعلاقة الأوروبية ـ الأفريقية، بدلاً من اتفاقيات لومي. والبدء في خطوات الشراكة استناداً إلى روح ونصوص مقررات برشلونة[٨١]. ولكن «قمة القاهرة ٣ ـ ٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠»، للدول الأفريقية والأوروبية لم تخطو خطوة واحدة لتعزيز التقارب بسبب المواقف المتباعدة بين الضفتين.

---

(٨١) بيان اليوم، ١٤/ ١/ ٢٠٠٠.

رابعاً: حوار المتوسط وأبعاده

من دون شك، إن من أبرز تداعيات اختفاء الحرب الباردة وتفكك المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو على الوطن العربي، أن أصبح ساحة للصراع والتنافس والتقسيم، من خلال العديد من المشاريع والشراكات الاقتصادية، التي تشترك في قاسم مشترك واحد يتمثّل في إعَادة صياغة المعادلة الإقليمية الهادفة إلى فرض نمط آخر من العلاقات، بين النظام الإقليمي العربي والجوار الجغرافي في الضفة الشمالية من المتوسط، وتحديد جديد لمفاهيم قديمة تنسجم مع الوضع الدولي الجديد ومتغيراته.

وحوار المتوسط الذي انطلق من قمة حلف الناتو التي عقدت في بروكسل كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، يمثل مشروعاً ذو طابع عسكري وأمني بالدرجة الأولى، يتطابق مع المهمات الجديدة للحلف، حيث قوسي الأزمات الشمالي والجنوبي يطبقان على منطقة استراتيجية وحيوية للخيارات السياسية والعسكرية الأطلسية.

وإذا كان القوس الشمالي الأول قد تم تأمينه من خلال استراتيجية توسع الحلف شرقاً، الذي انصبّ في ارتباط دول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق بالجهاز العسكري والأمني للحلف، حيث إن انتماء بولونيا وبلجيكا وهنغاريا، قد مثل الخطوة الاستراتيجية المتقدمة للزحف نحو الخواصر الشرقية والجنوبية لروسيا الاتحادية، حيث الاتفاقات الأمنية واللوجستية مع بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق. إضافة إلى الاتفاقية الخاصة «روسيا ـ الأطلسي» في روما، فإن ما يتعلق بالقوس الجنوبي الثاني، الذي يمتد من الحوض الغربي للمتوسط مروراً بشواطئ دول شمال أفريقيا العربية وبالقرن الأفريقي والخليج العربي، وانتهاءاً ببحر قزوين، احتل أهمية كبيرة في المفهوم الاستراتيجي للحلف، والذي تعدى نطاق عملياته التقليدية ليشمل مناطق أخرى، حيث النزاعات والصراعات ذات الطابع العرقي والطائفي، إضافة إلى ما تختزنه دول القوس من موارد حيوية تشكل في مجملها أهم التحديات الاستراتيجية للعالم الرأسمالي الغربي. الأمر الذي تطلب أحزمة جديدة تتناسب وهذه التحديات والمصالح الحيوية، ما استوجب التفكير طويلاً في إطلاق صيغة حوار المتوسط، كإطار ضابط لتلك الساحات، من خلال ربطها باتفاقيات أمنية لتنسيق العلاقات التسليحية، التي يتم من خلالها ارتهان أمنها ومواردها النفطية وقرارها السياسي للتحالف الأطلسي ـ الأمريكي الجديد.

من هنا، فإن معالجتنا لهذا الحوار المتوسطي سوف تتم من خلال ثلاث نقاط، **الأولى** وتنصب على تناول البعد الأمني لحوار المتوسط من المفهوم الاستراتيجي الجديد

للحلف وأمن المتوسط، **والثانية**، المضمون الأمني والعسكري لهذا الحوار وارتباطة بالمشاريع المتوسطية الأخرى، **والثالثة**، تأثير الحوار على الأمن القومي العربي، من خلال «قمة اسطنبول لحلف الناتو في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤»، التي فتحت الأبواب لاتفاقيات أمنية وعسكرية مع دول الخليج العربي، إضافة إلى العلاقات الأطلسية ـ العراقية الجديدة، التي تشكل حجر الزاوية في الاحتلال الأمريكي للعراق، والدور الذي سيلعبة العراق في المعادلة الأمنية الجديدة، وخصوصاً في الشرق الأوسط الكبير، المشروع الذي طرحته إدارة بوش الابن في ولايتها الثانية.

١ ـ المفهوم الاستراتيجي الجديد وأمن المتوسط «البعد الأمني»

في أعقاب القرار الذي اتخذ بصدد حلّ حلف وارسو، وانتهاء تقسيم أوروبا ما بين شرقية وغربية بسقوط جدار برلين، صدرت العديد من الدراسات والبحوث سواء في الولايات المتحدة أو في أوروبا، كما أكدنا ذلك في الصفحات السابقة، حول الجدوى من بقاء حلف الناتو، وما هي المهمات الجديدة التي سوف يضطلع بها بعد اختفاء العدو الاستراتيجي الكبير؟ وهل هناك من مبررات لاستمرار وجوده بهذه الضخامة من التسلح والقوات. إلا أن هذا الجدل المحتدم في أروقة الناتو، والصالونات السياسية الأوروبية قد أقفل، وجاء تصريح الأمين العام السابق للحلف ويلي كلاس ليضع حدّاً لتحديد العدو الجديد عندما قال صراحة: «إن الإسلام هو عدوّ الغرب»[٨٢].

وقد سبق هذا التصريح، وتلك الدراسات، أن أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية وبعد أشهر عدّة من الإعلان الرسمي لحل الاتحاد السوفياتي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، تقريراً خاصاً يحدد ملامح السياسة الأمريكية على المستوى العالمي وكيفية تعاملها مع الأزمات الدولية استناداً لدروس حرب الخليج الثانية، وعلاقاتها مع شركائها الأوروبيين، إضافة إلى الإطار المحدد لحلف الناتو في السنوات القادمة، وإعاقة تشكيل أي تحالف أمني أوروبي مستقل، من شأنه ليس فقط تقويض الدعامة الرئيسية للحلف، وإنما إسقاط مبرر وجوده، على المستوى الأوروبي على الأقل[٨٣].

---

(٨٢) ناظم عبد الواحد الجاسور، «التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن،» **دراسات عربية**، السنة ٣٢، العددان ١١ ـ ١٢ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦)، ص ١٠، نقلاً عن: علي أومليل، «حلف الأطلسي والإسلام،» **المنتدى**، العدد ١١٤ (آذار/ مارس ١٩٩٥)، ص ٣ ـ ٥.

(٨٣) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١.

وعلى أساس هذه التصورات التي تشاطرتها ضفتي الأطلسي، ولاسيما في تحديد «العدو الأخضر» بدلاً من «الخطر الأحمر»، لم يكن مصدر التهديد والتحديات التي تواجه العالم الديمقراطي الحرّ إلا من دول الجنوب «الإسلامية»، التي شكّلت الهاجس الأمني المقلق للعالم الغربي، بعد تغذيته بكم هائل من الدراسات والبحوث الغربية، التي صبّت في تضخيم هذا الاتجاه الصراعي الجديد وصدام حضارته. إذ إن مستشارَ الأمن القومي السابق زبيغنيو بريجنسكي، لم يجد إحراجاً من إعلان «الجهاد» ضد «الهلال الإسلامي»، الذي يمكن أن يشكّل كتلة اقتصادية بامتداد غير محدد المعالم يمتد من شمال أفريقيا والشرق الأوسط باستثناء إسرائيل، وربما يشمل تركيا إذا ما رفضتها أوروبا نهائياً، كما يضم الخليج العربي والعراق، ويخترق إيران وباكستان شمالاً، فيحتوي الدول الإسلامية الوليدة في آسيا الوسطى، ويصل إلى حدود الصين، حيث القواسم المشتركة، مثل الإحساس الموحد بالاقتصاص من الغرب(٨٤)، وهو ما سبق أن أشرنا إليه بكونه أحد المراجع الفكرية لمخطط السياسة الأمريكية.

ومن هنا، فإن حوض المتوسط الذي غدا جزءاً حساساً من مسرح استراتيجي شامل، ومثلما كان في الماضي المركز الحيوي، ومنطقة توتر مستمر، وإن السلام فيه يعد اليوم سلاماً لكل العالم، فإنه يشهد اليوم مولد عناصر جديدة للتوتر وعدم الاستقرار، وبخاصة أن القوى التي تحكمت وسيطرت على مداخله ومخارجه، ما زالت حتى الآن، قوى لا تنتمي إلى الإقليم المتوسطي. وهذا ما جعل المشاريع الأمنية والعسكرية والسياسة التي عامت على مياهه، تتعدد وتتنوع بقدر ما يمثل هذا الحوض وضعاً معقداً ومتشابكاً بكل محاوره وأبعاده.

ولهذا، فإنه إذا كان لكل طرف وجهة نظره الخاصة بأمن المتوسط، وطبيعة التحالفات التي يمكن أن تنشأ، أو وجود صيغة أخرى من شأنها ترجمة مفردات الاستراتيجية العسكرية والأمنية الغربية إلى أرض واقع الحوض والأحزمة المحيطة به، فإن لحلف شمال الأطلسي تصوره، وأفكاره المحددة، التي قد تبدو متناقضة مع التصورات والمشاريع الأخرى الاقتصادية والتجارية والمالية. وهذا ما اتضح من خلال سيطرة المشاريع الأخرى من اتفاقيات أمنية واقتصادية، تهدف أولاً وأخيراً إلى حماية مصالحها ومجالاتها الحيوية، أكثر مما تهدف إلى تنمية وتطوير اقتصاديات دول الجنوب.

---

(٨٤) زبيغنيو بريجنسكي، «المجتمع الأمريكي لا يشكل نموذجاً للعالم،» **قضايا دولية**، العدد ٢١٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ٢٨.

وفي الواقع، إذا كانت المنافسة ما بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة من أجل تقسيم العالم والسيطرة على مناطقه الاستراتيجية، جعلت من المتوسط نافذة حلف الناتو تجاه الجنوب، وكان تطور العلاقات الاقتصادية ـ التصارعية والاستراتيجية ما بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى قد أعاد لحوض المتوسط «مركزيته» الاستراتيجية[(٨٥)]، فإنه غدا بالتأكيد في مطلع عقد التسعينيات من بؤر التوتر الحساسة والمقلقة للأمن الأوروبي، ولا سيّما بعد تفكك الدولة الاتحادية اليوغوسلافية، والصراع الدامي في البوسنة والهرسك. حيث كانت الفرصة الأولى التي تم فيها اختبار مدى فعالية حلف الناتو، عندما قام بأول عملياته العسكرية في عام ١٩٩٣، قاطعاً بشكل نهائي المنافسة «خارج نطاق» الحلف طبقاً لمنطوق المادة السادسة من معاهدة الأطلسي، التي قصرت مهمات الحلف العسكري في الدفاع عن أعضائه في الأوروبي ـ الأطلسي ومحدد بمديات لايمكن تجاوزها[(٨٦)].

وإذا كانت قاعدة الحلف الاستراتيجية في نابولي تمثل الذراع العسكري لبسط هيمنة الحلف وسيطرته على حوض المتوسط، حيث الأسطول السادس الأمريكي، والقواعد الصاروخية والنووية في كوميسو (Comiso) في جزيرة صقلية الإيطالية. وتحكم تركيا بالمدخل الشرقي لحوض المتوسط، فإن انضمام إسبانيا للحلف في عام ١٩٨٢ أعطت للحلف امتداداً استراتيجياً في الضفة الشمالية، بعد أن تحكم بمدخله الغربي[(٨٧)]، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة، ومن خلال بنود اتفاقية كامب ديفيد، إلى أن تعزز وجودها العسكري في الضفة الجنوبية الشرقية لحوض المتوسط، وذلك من خلال مناورات النجم الساطع (Bright-Star) في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، وهي المناورات التي تجري كل سنتين، والتي اقتصرت في بداياتها على مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، لتتّسع إلى اشتراك عدد من دول حوض المتوسط الشمالي والجنوبي، وكذلك دول عربية غير متوسطية، كما حصل في مناورات النجم الساطع العاشرة التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١[(٨٨)].

---

(٨٥) (Bernard Ravenel, «Une Guerre Nucleaire «Limitee» en Mediterrené,» *Peuples méditerranéens* (Paris) (avril-juin 1982), p. 17.

(٨٦) Bruno Tertrais, «L'OTAN existera-t-elle encore en 2009?,» *La Revue internationale et stratégique* (Paris), no. 32 (hiver 1998), p. 123.

(٨٧) انظر: عماد جاد، «أثر تغيير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٣٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٢٦، و Ravenel, Ibid., pp. 20-22.

(٨٨) انطلقت مناورات النجم الساطع في عام ١٩٧٩، بين القوات الأمريكية والمصرية وأصبحت الآن تضم عشر دول حتى غير متوسطية، انظر بهذا الخصوص: «رؤساء أركان حرب يشهدون مرحلة رئيسية لمناورات النجم الساطع،» **الاتحاد**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠١، ص ٢٧.

من دون شك، إن انتهاء الحرب الباردة، بقدر ما فرضت إعادة النظر في مهمّات الحلف واستراتيجيته العسكرية الجديدة، وإطلاقه كذلك، ما يسمى بالمفهوم الاستراتيجي الجديد، وبخاصة في قمة روما لعام ١٩٩١، فإن الأمن في المتوسط احتلّ مكانة منفردة في هذه الاستراتيجية بوصفه إطاراً لتعزيز التصور الأوروبي لأمن المتوسط، ولكن في نطاق حلف شمال الأطلسي، الذي كرّس في بيانه الختامي للقمة، التي عقدت في بروكسلَ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، لإطلاق حوار المتوسط بعض التأكيدات الأساسية على توجهه الجديد، على ضرورة إضافة حوار مؤسس للتفاهم والتعاون بين حلف الناتو ودول جنوب شرق أوروبا الشرقية والوسطى ودول البلطيق، إضافة إلى روسيا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق[٨٩].

وبالتأكيد، فإن الاهتمام بأمن المتوسط من قبل حلف الناتو شكّل تأييداً لوجهة النظر الأوروبية وبخاصة الفرنسية، التي شدّدت على الأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط في مدركات الأمن الأوروبي. إذ إن باريس تتطلع دائماً إلى التربع على قمة القيادة الجنوبية للحلف، التي يضطلع بها حالياً قائد أمريكي[٩٠]؛ فالأوروبيون يعتقدون بأن الشرق لم يعد مصدر تهديد وخطر، يمكن أن تستنفر له كل إمكانيات الغرب العسكري، وإنما مصدر التهديد هو الجنوب، حيث مظاهر عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي والنزاعات العرقية والطائفية، التي شكّلت عوامل محفّزة للهجرة غير الشرعية التي تخشاها أوروبا أكثر من التحديات الأخرى. من هنا، فإنه بعد أن أطلق الحلف من خلال سكرتاريته العامة لحوار المتوسط، أعلنت فرنسا عن شراكتها الأورو ـ المتوسطية، وكأنه سباق غربي محموم في ساحة المتوسط الجديدة، التي أضحت محط اهتمام كل الأوساط لما تمثله المنطقة من موقع استراتيجي وخزين هائل بالثروات، وأسواق تستوعب كل ما تنتجه الصناعات الأوروبية والأمريكية. وفي ضوء ذلك فقد سبق وأكد الأمين العام السابق لحلف الأطلسي، خافيير سولانا، منسق السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي حالياً، على أهمية الامتدادات الجيوبولتيكية للحلف، وذلك من خلال تعامله مع الأمن الأوروبي في حوض المتوسط، وفي معظم المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في آسيا وأفريقيا[٩١].

---

(٨٩) جاسر الشاهر، «تأثير استراتيجية السياسة الأمريكية على توجهات الناتو،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٩٧)، ص ٩٨.

(٩٠) Tertrais, «L'OTAN existera-t-elle encore en 2009?,» p. 125.

(٩١) ناظم عبد الواحد الجاسور، **ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٧٩ (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، وطلال عتريسي، «توسع الناتو،» **شؤون الأوسط**، العدد ٨٣ (أيار/ مايو ١٩٩٩).

وبناء على ذلك، فإن قمم الحلف التي عقدت في عدد من العواصم الأوروبية أفردت جانباً كبيراً لإرساء تصور أمني واضح الأبعاد في حوض المتوسط، وذلك من خلال حوار المتوسط.

٢ ـ حوار المتوسط: الخيار الاستراتيجي للناتو

عامت على مياه حوض البحر المتوسط العديد من المشاريع ذات الطبيعة السياسية والعسكرية والأمنية والثقافية. وعلى الرغم من أن هذه المشاريع لم تكن بعيدة عن إطاره الإقليمي، من حيث الأهداف والمؤثرات الخارجة عليها، فهي جميعاً تعلن عن سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن بين دول الإقليم. وإذا كان الحوار العربي ـ الأوروبي قد أملته ظروف ما بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ومصالح المجموعة الأوروبية، ويهدف إلى ضمان الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في البحر المتوسط الذي تطلّ على شواطئه أغلبية الدول الأوروبية. وعلى الرغم من أن هذا الحوار بقي يراوح في المحطات التي حدّدت لمساره، وليس لديه إمكانية في تجاوزها، فإنه شكل خطوة شجعت بعض الأطراف الأوروبية على طرح تصورات بغية إرساء «ميثاق للمتوسط»، طرحته إسبانيا[٩٢]، وسبقتها مالطا، مستندة إلى الدعم اليوغوسلافي والقبرصي، إذ تقدمت إلى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي عام ١٩٧٥ ببعض المقترحات التي تضمن جزء منها البيان الختامي للمؤتمر، مؤكدةً على «ضرورة قيام حوار أوروبي ـ متوسطي» يفضي إلى تخفيض القوات العسكرية. كما أعلنت روما عن رغبتها في عقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط، إضافة إلى ما طرحته الجزائر من فكرة لعقد مؤتمر الدول غير المنحازة في حوض المتوسط والدول الأخرى، خارج الأحلاف العسكرية[٩٣]. وكذلك، طرحت موسكو التي كان لها حضورها العسكري في ميناء المتوسط، فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في حوض المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، يضم مختلف الدول المتشاطئة إضافة إلى الدول الكبرى، إلا أنه أجهض بسبب الرفض الأمريكي[٩٤].

ويبدو أن تداعيات الحرب الباردة قد رمت بثقلها على حوض المتوسط من بقية المواقع، وساحات المواجهة ما بين الشرق والغرب، إلَا أن طيّ صفحات هذه الحرب

---

(٩٢) Jacques Vernant, «La Conference de Madrid et la mediterrannee,» *Defense nationale* (aout-septembre 1980), pp. 101-107.

(٩٣) Mariani, «La Diplomatie italienne en mediterranée, une part étroite,» pp. 62-64.

(٩٤) عواد، «الأمن والسلام في البحر المتوسط،» ص ٢٠٨.

على مياه مالطا الدافئة في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٩، ومن ثم حصول بعض الخطوات المؤدية للتسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكذلك التطور السياسي الأوروبي بالإعلان عن الاتحاد الأوروبي عقب التوقيع على «معاهدة ماستريخت» المشهورة، قد وفرت الأرضية لحركة السياسة الأوروبية نحو إعادة تقويم سياستها المتوسطية، والبحث عن أسس جديدة للعلاقة تنسجم والتطورات الجديدة. ناهيك عن التحديات الجسيمة التي تتطلب شراكة كل الأطراف.

ومن هنا، فقد شهد البحر المتوسط في عقد التسعينيات ولادة مشاريع عديدة، ودشّن سنته الأولى بإعلان مبادرة «منتدى المتوسط»، الذي أعلنه الرئيس المصري حسني مبارك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، أمام البرلمان الأوروبي، حيث لم يتبلور في صيغته النهائية إلا في اجتماع وزراء خارجية الدول العشر، التي أسست المنتدى في ٤ تموز/ يوليو ١٩٩٤[٩٥]. وخلال هذه المسيرة التي قطعها المنتدى، وحتى مؤتمره الأخير الذي عقد في مدينة أغادير المغربية ما بين ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، فإنه اقتصر على التأكيد كمنتدى للتفاعل الثقافي والحضاري وكأساس للتعاون المتوسطي للأمن والاستقرار[٩٦]، وتجنب مناقشة القضايا التي تثير هواجس القلق والخوف لدى العالم الغربي وبخاصة ما يسمى بالإرهاب وكيفية مواجهته.

وفي الواقع، إذا كان حوار المتوسط قد سبق في طرحه من مشروع الشراكة الأورو ـ المتوسطية في نهاية عام ١٩٩٥، الذي سار في خطوات تدريجية، وعبر قممه السنوية، واتفاقيات الشراكة مع دول الضفة الجنوبية، إلا أن حوار المتوسط بطبيعته العسكرية والأمنية وارتباطه المباشر بحلف شمال الأطلسي، والسياسة الأمنية الأمريكية في حوض المتوسط، جعله يسير في خطوات أكثر بطأ، وذلك لحساسية ما يطرحة من تصورات وأفكار، هدفها الاحتواء العسكري لدول هذه المنطقة تحت خيمة الناتو، بما يتناسب والمفهوم الاستراتيجي الجديد. هذا إضافة إلى أن أي تعاون عسكري وأمني مع هذه المنظمة، يفسر بأنه تعاون مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعل دول المنطقة تتردد كثيراً في الانزلاق بهذا المنعطف. وإذا

---

(٩٥) الدول المؤسسة للمنتدى هي: مصر ـ الجزائر ـ فرنسا ـ اليونان ـ إيطاليا ـ المغرب ـ البرتغال ـ إسبانيا ـ تركيا، وانضمت مالطا في ما بعد. انظر بهذا الخصوص، أسامة مخيمر، «البحر المتوسط في السياسة المصرية: نقد واستشراف لقرن جديد،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٦، العدد ١٣٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠)، ص ٩٩ ـ ١٠٤، ويوسف الشرقاوي، **الأمن والتعاون في المتوسط: سياسة الاتحاد الأوروبي**، كراسات استراتيجية؛ العدد ٤٦ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦)، ص ١ ـ ٨.

(٩٦) **الاتحاد**: ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠١، و٢٧/ ١٠/ ٢٠٠١، ص ٢٧.

كانت قمة بروكسل ١٩٩٤ قد أوجدت الإطار المؤسسي لهذا الحوار المرتقب، فإن القمم اللاحقة للحلف وضعت آليات قيام هذا الحوار، وأوجدت الصيغة التي يتخذها. إذ إن خافيير سولانا الأمين العام السابق لحلف الناتو، قد أكد من دون تردد أن حوار المتوسط «مع المغرب، وتونس، وموريتانيا، ومصر، والأردن و«إسرائيل»، يمثل حجر الزاوية في الأمن الأوروبي، مضيفاً أنه من غير الممكن أن تعيش أوروبا بأمن دائم من دون إرساء الأمن والاستقرار في حوض المتوسط، وفق التصورات الأطلسية»(٩٧).

من هنا، فإن السكرتارية العامة لحلف الناتو في بروكسل، التي دخلت في مفاوضات مع الدول المتوسطية المذكورة في شباط/ فبراير ١٩٩٥، قدّمت مجموعة من التصورات لإقامة هذا الحوار، ولرصد الفوائد التي من الممكن أن تجنيها الدول المتوسطية الجنوبية(٩٨)، وبالشكل الذي عكفت على مناقشته في ما بعد، في قمة الحلف في ألمانيا عام ١٩٩٥. إذ شدّد خبراء الناتو على ضرورة إيجاد ترتيبات استراتيجية للناتو مع دول جنوب المتوسط، في الوقت الذي أكد فيه بعض الخبراء على أن الأصولية أصبحت تشكّل تهديداً كبيراً للتحالف الغربي، لا يقلّ خطورةً عما كان يمثله التهديد الشيوعي من قبل(٩٩).

ولذلك، واستناداً إلى الافتراض الذي طرحه مخطّطو الاستراتيجية الأطلسية الجديدة، أن الأمن في المتوسط يشكل جزءاً من الأمن الأوروبي، الذي يمثّل قلب الأمن الأطلسي. ولا يمكن الاضطلاع بهذه المهمة الأمنية الواسعة إلا من خلال أذرع الحلف العسكري، فإن حوار المتوسط يأتي خياراً استراتيجياً أملته الظروف الدولية والإقليمية الجديدة، وبخاصة التهديدات والتحديات التي لم تعهدها الدول الأوروبية والأطلسية من قبل، والتي تستدعي «تضامن» كل الأطراف لضبط إيقاعات عدم الاستقرار والفوضى الاقتصادية والاجتماعية المهددة للمصالح الغربية واستثماراتها الموعودة في المنطقة، من خلال نسج علاقات قائمة على «الشراكة» أو «الحوار»، تفسح المجال لتبادل الآراء ووجهات النظر، على الأقل في ما يتعلق بالقضايا الأمنية والتعاون العسكري. وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة من تفعيل لحوار المتوسط، بالشكل الذي يؤكد حضورها العسكري في الضفة الجنوبية للمتوسط. إذ استطاعت أن تضم الجزائر إلى هذا الحوار، وأن تجهّزها بالمعدات والأجهزة العسكرية، وأن

---

(٩٧) Javier Solana, «L'OTAN à cinquante ans: Bilan et perspectives d'avenir,» *Revue internationale et stratégique*, no. 32 (hiver 1998), p. 20.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٩٩) الشرقاوي، **الأمن والتعاون في المتوسط: سياسة الاتحاد الأوروبي**.

تجري المناورات المشتركة في الموانئ الجزائرية. وقد ساهمت بها مختلف صنوف القوات المسلحة الجزائرية، بغية تدريبها وتأهيلها للمهمات المستقبلية، التي يتطلّبها «حوار المتوسط»، في إطار حلف الناتو(١٠٠).

ولذلك، فإن قمة حلف الناتو التي عقدت في روما تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، قد أكدت على البعد الاستراتيجي لحوار المتوسط من خلال:

ـ توسيع عمليات «نطاق» الحلف، لتشمل جنوب وجنوب شرق المتوسط وأقاليم واسعة من أفريقيا(١٠١).

ـ التدخل في الأزمات، من خلال قوات الردّ السريع، في إطار عمليات حفظ السلام في المنطقة. وهذا الاهتمام الأطلسي، مرفقاً بالدعوة إلى إقامة الحوار، يمثل خطوة أولى على طريق إنشاء مؤسسة للأمن الإقليمي العسكري، ووسيلةً تعمق الهيمنة الأطلسية ـ الأمريكية، وتسعى إلى الحيلولة دون قيام ثقل إقليمي إسلامي عربي، مستقبلا(١٠٢).

وفي ضوء ذلك، تمّ توسيع عضوية حوار المتوسط، حيث تشكّل مناورات النجم الساطع محوره الأساسي، وذلك من خلال دعوة هذه الدول المتشاطئة في الحوض، إلى الاشتراك في المناورات البحرية والجوية التي تقام جماعياً، أو بشكل ثنائي ما بين الولايات المتحدة وإحدى دول الحوار، وبخاصة الجزائر، التي اتّخذت طابعاً خاصاً وتقليدياً وسنوياً منذ عام ١٩٩٨، وما زالت قائمة حتى الآن، وقد دشّنت مرحلة جديدة من العلاقات الأطلسية ـ الأمريكية، في منطقة شمال أفريقيا(١٠٣). وقد سبق أن أعلن قائد قوات حلف الناتو في المتوسط، التي مقرها نابولي، خلال زيارة البوارج الحربية إلى الموانئ التونسية في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، أن الحلف «بات مستعداً لفتح حوار مع دول جنوب المتوسط لتعزيز الاستقلال والأمن في المنطقة»، وأضاف الجنرال الأمريكي فبياز أوجوشو أن هدف هذه الزيارة وما ينطوي عليه الحوار، يتمثّل في «تحقيق قدر أكبر من التّفاهم،

---

(١٠٠) Michel Bounajem, «Le Grand appetite american au Maghreb,» *Aramis* (Paris) (mars 1999), p. 28.

(١٠١) الجاسور، «الجزائر بين الإرث الفرنسي والمنافسة الأميركية،» ص ٢٧ ـ ٤٤.

(١٠٢) سامي الخزندار، «مبادرة الناتو المتوسطية والعالم العربي،» **المنتدى**، العدد ١٧٧ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٠)، ص ٢٢.

(١٠٣) محمد ولد المنى، «على ضوء زيارة بوتفليقة إلى الولايات المتحدة: الجزائر وواشنطن ملفات مشتركة وعلاقات جديدة،» **الاتحاد**، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠١، ص ٣٤.

وصورة أفضل للحلف الذي اتّسع مجال عملياته اللوجستية في المنطقة»[١٠٤].

وفي الواقع، إذا كان الهدف المركزي من حوار المتوسط، هو العمل على امتداد نطاق عمل حلف الناتو إلى خارج ما نصّت عليه المادة السادسة من ميثاق تأسيسه، ومواجهة التحديات والتهديدات التي تقع خارج هذه الدائرة، فإن ما هو أعمق من ذلك بسط السيطرة الأمريكية على المنطقة: عسكرياً وأمنياً واقتصادياً، وإبعاد أي قوة منافسة، بما فيها القوى الأوروبية[١٠٥]، حيث إن القوات الأمريكية البحرية والجوية والصاروخية، تشكل العمود الفقري للحلف في حوض المتوسط، وذلك، من خلال إرساء آليّات «الشراكة» الجديدة المرتكزة على:

● تشييد الموانئ البحرية الجاهزة لاستقبال القطع البحرية والبوارج الحربية لحلف الناتو، وإدامة استمرار عملياته العسكرية وتخزين أعتدته الحربية الجاهزة للاستعمال عند الحاجة.

● إنشاء مقر للقيادة العسكرية الأطلسية في شمال أفريقيا، بحيث يكون مقرها إحدى موانئ دول المنطقة المرشحة لذلك، مثل (تونس، الجزائر، موريتانيا).

● إنشاء قوة تدخل سريع على غرار ما هو منشأ في أوروبا، أو داخل الحلف، تكون مهمّاتها إخماد النزاعات والصراعات التي تندلع في أفريقيا والشرق الأوسط، والتي تهدد المصالح الحيوية الغربية، بخاصة منابع الطاقة النفطية، وذلك من خلال التنسيق مع القواعد العسكرية الأمريكية والأطلسية المتواجدة في الخليج العربي، وعبرالتحالف الاستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي، بحيث إن المهمة المناطة لهذا التحالف هي حراسة المنطقة المحصورة في الحوض الشرقي للمتوسط.

● القيام بالمناورات العسكرية المستمرة مع دول الحوار المتوسطي، بغية تأهيلها وتدريبها وتسليحها، تحسباً للطوارئ الناجمة عن الاضطرابات والتوترات الداخلية، التي من شأنها تقويض الأنظمة السياسية القائمة.

● تكوين نخب سياسية وعسكرية قادرة على إدارة تلك الأجهزة والمؤسسات

---

(١٠٤) «مياه تونس تستضيف حلف الأطلسي،» **الرأي**، ٢٦/١١/١٩٩٩، ص ١٢، والجاسور، «الشراكة الأمريكية ـ المغاربية: مشروع جديد ضد المتوسطية،» ص ٥٥.

(١٠٥) لقد أقدمت موريتانيا على خطوة أثارت استغراب باريس عندما أقدمت على الاستغناء عن خمسين مستشاراً فرنسياً من الذين يعملون في الأجهزة العسكرية والأمنية الموريتانية، وإحلال محلهم خبراء ومستشارين من إسرائيل والولايات المتحدة. انظر في ذلك: «موريتانيا صحراء بلا نهاية،» **شيحان** (عمّان)، نقلاً عن: **يديعوت أحرونوت**، ٢٠ ـ ٢٦/١١/١٩٩١، ص ١٤ ـ ١٥. وقد سبقتها الجزائر عندما أنهت عقود العديد من الخبراء والعسكريين الفرنسيين.

السياسية الأمنية والعسكرية، وذلك من خلال فتح الكلّيات العسكرية، وإقامة دورات لتدريب الكوادر العسكرية العليا في الكليات الحربية الأطلسية والغربية.

● رصد الموازنات المالية العسكرية التي من شأنها استيعاب وشراء المعدات العسكرية والأسلحة الفائضة عن حاجة القوات الأطلسية والأمريكية.

● عقد الاتفاقيات الأمنيَة والاستخبارية في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، بالشّكل الذي يجعل مجتمعات هذه الدول مكشوفة أمام تحرك الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الغربية، ورصد الاتجاهات السياسية والدينية المناوئة للغرب وللوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

٣ ـ حوار المتوسط والعرب

يخطئ كلّ من يعتقد أن ما يطرح من مشاريع وأفكار وحوارات سياسية وأمنية واتفاقيات اقتصادية وثقافية، يكون هدفها إصلاح الوضع العربي وانتشاله من دوامة العنف السياسي والتأخر التقاني والعلمي؛ فهذه كلّها مشاريع وأشراك، وضعت أصلاً من قبل عقول غربية، جعلتها في قمة أولوياتها الاستراتيجية، لتعرف كيف يتم تطويق وتحجيم القدرات العربية، واستنزاف ثرواتها الطبيعية، بالشكل الذي يجعلها تدور في فلك التبعية والهيمنة الغربية: سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً. وعلى أساس ذلك، تبارى الغرب في طرح مشاريعه الواحد تلو الآخر، حيث الأهداف المتعددة، ولكن باتجاه واحد: نحو الأمة العربية وامتدادها الإسلامي. وليس هناك من مشروع أو شراكة تطرح على المستوى الإقليمي والدولي، إلا وكان العرب حاضرون فيها، بعد أن كانوا يساهمون بأموالهم في حروب الكونترا في نيكاراغوا، ومحاربة الشيوعية في أفغانستان، ومن ثم البوسنة والهرسك، إذ تم تمويل الطلعات الجوية لحلف الناتو في البوسنة والهرسك من صفقة مبيعات طائرات البوينغ للعربية السعودية؛ فحوار المتوسط الذي انطلق من التوسع الجديد لمهمات الحلف وعملياته العسكرية، التي بلغت أفغانستان، وهو الموقع الذي ما كان يحلم به حتى قادة حلف الناتو أنفسهم، يمثّل الاختراق والاحتواء للقدرات العسكرية العربية في أقوى نقاط تمركزها، سواء كانت المتوسطية أو تلك القوى التي تقع على خط التماس المباشر مع إسرائيل، ولا سيما بعد أن تحول ميناء يافا الفلسطيني إلى أكبر قاعدة عسكرية للأسطول السادس الأطلسي ـ الأمريكي في جنوب وشرق المتوسط، مساوياً في قيمته الاستراتيجية لميناء نابولي الإيطالي، ناهيك عمّا تم بناؤه في العراق من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج.

وبناءً عليه، فإن الدور الجديد لحلف الناتو، في إطار العلاقة الأطلسية ـ

المتوسطية ـ الخليجية، حيث إن الرئيس جورج بوش قد أعلن أن هناك بعض الدول العربية مثل الكويت والبحرين، تعد من الدول الحليفة الرئيسة من خارج الناتو[١٠٦]، يجب أن يأخذ صيغة مؤسسة يتمّ من خلالها مناقشة القضايا الأمنية والعسكرية ذات التأثير المباشر على المصالح الحيوية للعالم الغربي في المنطقة، ولاسيما وأن أي اتجاه وحدوي أو اندماجي بين دول المنطقة لم يكن حلف الناتو أو أحد أعضاءه طرفاً فيه، يشكل عامل تهديد وعدم استقرار للأمن الأوروبي ـ الأطلسي في المتوسط والشرق الأوسط الكبير. هذه هي الرؤية التي تبلورت في قمم الحلف، وأكدت عليها «وثيقة واشنطن الاحتفالية في نيسان/ أبريل ١٩٩٩» . إذ إن من مظاهر عدم الاستقرار في الضفّة الجنوبية للمتوسط، المتمثلة في انتشار أسلحة التدمير الشامل، وازدياد مخاطرها على إسرائيل، وتنامي الاتجاهات الأصولية المعادية للغرب، وتزايد معدلات الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى التلوث البيئي، كلّها أصبحت من الأسباب التي فرضت توجّهاً استراتيجياً أطلسياً جماعياً. وذلك، لتقاسم الأعباء والمهمات، وليس كما كان الحال خلال الحرب الباردة، حيث كانت الولايات المتحدة تتكفل بكل ذلك لوحدها. الأمر الذي ترتب عليه أن يضع الحلف أجندة أمنية مستقبلية، تأخذ بنظر اعتبارها كل متغيرات الوضع الإقليمي والدولي، وبخاصة بعد مجيء جورج بوش الإبن إلى البيت الأبيض، مصحوباً بطاقم من المفكرين السياسيين والاستراتيجيين والأمنيين والعسكريين، الذي ترجموا كل ما يجول ويختزن في عقلهم المحافظ، من أفكار وتصورات عن «الأمن والسلم الدوليين»، ودور الولايات المتحدة في نشر رسالتها السماوية[١٠٧].

وإذا كان الناتو في توسّعه نحو الشرق وصولاً إلى جمهوريات آسيا الوسطى والبلطيق، قد حصل على عمق استراتيجي مطوقاً الأمن الدولي من أغلب خواصره، فإن توسعه نحو الضفة الجنوبية للمتوسط، متوغلاً في العمق الأفريقي، مروراً بالخليج العربي، الذي شكل النقطة المحورية في اجتماعات قمة اسطنبول ٢٠٠٤، قد رسم له صورة الشرطي العالمي الجديد، في أشدّ مناطق العالم اضطراباً وتوتراً وثراءً. وقد ساعده في العمل ليس فقط في تطويق واحتواء الأزمات الحادة الخطرة على

---

(١٠٦) «واشنطن تقرر اعتبار البحرين دولة حليفة رئيسة من خارج الناتو،» **الاتحاد**، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠١، ص ٣٢.

(١٠٧) للمزيد من الاطلاع عن رسالة أمريكا والقيم السماوية التي اطلعت عليها، انظر: عفيف عثمان، «رسالة أمريكا،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٩٩ (صيف ٢٠٠٥)، ص ٢٠٩؛ جورج حجار، «الجمهورية الأمريكية: إمبراطورية أم رايخ رابع؟،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٥ (صيف ٢٠٠٤)، ص ١٣٩ ـ ١٤٠، و Gérard Chaliand et Arnaud Blin, *America is Back: Les Nouveaux césars du Pentagone* (Paris: Bayard, 2003).

المصالح الغربية وحسب، بل في مراقبة حركات التغيّر في الهياكل السياسية والعسكرية للدول المتوسطية الجنوبية والشرقية وفي مناطق أخرى غيرها. إضافة إلى مراقبة تسلحها وتشكيلة نظمها السياسية، ومنع وصول قوى وأحزاب تناصب الغرب العداء، وذلك بحجة ممارسة الإرهاب، حيث يتم إدخال منظمات وأحزاب في قائمة «المنظمات الإرهابية»، بمجرد أن تعبر عن رفضها للسياسة الأمريكية.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد انتقلت إلى مرحلة متقدمة في تبلور سياستها واستراتيجياتها العسكرية والأمنية تجاه الأمة العربية، عبر التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة في وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٩٦، والذي أكد، ليس فقط، على ضرورة وضع اليد على المنطقة بواسطة وجودها العسكري المباشر[١٠٨]، فإن ذلك تزامن مع ما أرساه حوار المتوسط من أبعاد تحركها في المنطقة والمواقع الاستراتيجية المجاورة لها، ومن تحديد للمهمات والإجراءات الواجب تنفيذها بما ينسجم مع المخاطر والتهديدات التي ينتظر أن تواجهها الولايات المتحدة في المستقبل المنظور.

بعد أن ركن على الرفّ مشروع الشرق الأوسط، الذي جاء بعد حرب الخليج الثانية، لعدم تجديد ولاية جورج بوش الأب لمرة ثانية، وعدم تحمس حكومة كلينتون للمشروع، ورفض الأطراف العربية والأوروبية الاستجابة لمحاوره الاقتصادية والأمنية، فقد حاولت الولايات المتحدة البحث عن منافذ أخرى لا تثير حساسية دول المنطقة. فلم يكن الطرح من قبلها مباشرة، ناهيك عن أن صقور البنتاغون والمؤسسات الصناعية العسكرية العملاقة التي يرتبطون بها، هم الذين يخطّطون للسّياسة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة، وإن البنتاغون يتطلع إلى فرض سيادته العسكرية عالمياً لأن هدفه ليس حماية المصالح الأمريكية في كل مكان فحسب، بل تعزيز وتوطيد تلك المصالح أينما وجدت، وذلك من خلال استراتيجية تهدف إلى تشكيل بيئة عالمية، بطريقة تتكيّف مع المصالح الأمريكية واستراتيجية: تؤكد، وتتوقع، وترهب، وتهدد، وتستبق، وتؤثر، وتوجه، وتسيطر[١٠٩].

ومن دون هذه الاستراتيجية، لايمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتربع على عرش قمة الهرم الدولي، باعتبارها القوة الوحيدة القادرة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على صياغة سياسته الدولية، وتحديد اتجاهات حركته العسكرية والأمنية، وحل مشاكله وأزماته الإقليمية بالطريقة التي تراها منسجمة مع استراتيجيتها الشاملة

---

(١٠٨) كمال حماد، «من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط الكبير،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٥ (صيف ٢٠٠٤)، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(١٠٩) حجار، المصدر نفسه، ص ١٧٠.

ورؤيتها للعالم، من دون الأخذ بمصالح ورؤى القوى الأخرى، حتى الأوروبية.

إن الذي حصل في مبادئ العقيدة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة ليس تغييراً جذرياً وانقطاعاً عمّا كان معمولاً به خلال الحرب الباردة، من سياسات ردع واحتواء وإجهاض، إنما ما تم طرحه بعد الحرب الباردة، امتداد لتلك السياسات، ولكن ضمن أطر ومشاريع جديدة، تنسجم مع التحولات الدولية والإقليمية، وبخاصة وأنه ترافق مع طيّ صفحة الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وحل حلف وارسو، وخوض الولايات المتحدة أكبر حرب بعد الحرب العالمية الثانية، في منطقة نقد عصب الاقتصاد العالمي، وفي موقع استراتيجي لايضاهيه موقع آخر من حيث فرض الهيمنة العسكرية التي أحكمت سيطرتها على أكبر احتياطي نفطي في العالم.

وإذا كان للولايات المتحدة سياساتها الخاصة، التي تتعامل بها مع كل منطقة بحسب موقعها ومصالحها وطبيعة القوى والأطراف الفاعلة فيها، وتختلف بها مما تنتهجه في مناطق أخرى، فإن لتعاملها مع الوطن العربي سياسة خاصة، محكومة بعلاقاتها المتميزة مع إسرائيل ودورها في المنطقة، وعلاقات الوطن العربي بالقوى الأوروبية الأخرى، وعلاقاته بالدول غير الأوروبية ذات المصالح التي لا تقل حيوية عن المصالح الحيوية الأمريكية.

فبعد أن أحكمت الولايات المتحدة سيطرتها العسكرية وأعادت صياغة الترتيبات الأمنية في الخليج العربي على أثر حرب الخليج الثانية، وقفت معارضة لأي مشروع يطرح لتأسيس نظام أمني ـ عسكري متوسطي، بعيداً عن رعايتها وإشرافها. وبخاصة ما حاولت الدول الأوروبية إرساءه من خلال مشروع الشراكة المتوسطية. وهذا الإصرار الأمريكي مردّه إلى أن بعض الدول الأوروبية تعتقد أنه ليس هناك من مبرر لوجود حلف الناتو بعد حلّ حلف وارسو، ولابد من حلّه وتغيير وظيفته العسكرية إلى وظائف اقتصادية، وهو ما كانت تعبّر عنه فرنسا صراحة، مستندة إلى التأييد الألماني. من هنا، فإن إيجاد مهمات جديدة للحلف، وخلق عدو جديد، يمكن أن يدعّم الطروحات الأمريكية باستمرار بقاء الحلف، ومبادئه الاستراتيجية كنظام دفاعي وأمني، ينسجم والأوضاع الدولية والإقليمية الجديدة. كما إن النزاعات الدامية في بقايا جمهورية يوغسلافيا، والتهديدات التي برزت في الضفة الأخرى، أعطت كل المبررات لكي يعطي الحلف مفهوماً استراتيجياً كانت الدول الأوروبية قد وافقت عليه على مضض، لأنه منح الولايات المتحدة الحق بالتدخل وشّن الحرب من دون أي معارضة، أو حتى إدانة من مجلس الأمن.

وفي الواقع، إن أكثر ما تركز عليه الولايات المتحدة هو حوض المتوسط،

ومنطقة الشرق الأوسط، حيث الوطن العربي يمثل قلبها الحيوي، الأمر الذي جعل الحلف يؤكد «أن الحلفاء يتمنون إقامة علاقات سلمية مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، غير الأعضاء في الحلف الأطلسي. تقوم هذه العلاقات على التعاون والتشاور الأمني لأن هاتين المنطقتين مهمتان لاستقرار حوض البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فهما منطقتان مهمتان لأمن حلف الأطلسي كذلك»[١١٠]. وعلى هدى هذه الأفكار، سار حوار المتوسط الذي ربط الأمن الأطلسي والأمن الأوروبي بالأمن المتوسطي، والشرق أوسطي، بالشكل الذي يكون فيه للولايات المتحدة الدور الرئيسي في تحديد مقاربات هذا الأمن، وتحديد الدول التي يمكن أن تنتمي إليه، بشرط أن تكون لها علاقات من أي نوع كان مع إسرائيل. كما اشترطت على موريتانيا، واستبعدت ليبيا للسبب عينه.

في الواقع، وبغية للتخفيف من مخاوف الدول الأخرى من الطبيعة العسكرية الصرفة لحلف الناتو، والتي كثيراً ما واجهت رفضاً شعبياً وإعلامياً من شعوب بعض الدول، فقد أنيطت بالحلف مهمات إنسانية، إضافة إلى الإصلاح السياسي، وقضايا فنية أخرى، تحت مسميات الحوار وتبادل الآراء والمعلومات. ثم انتقل إلى مرحلة أخرى متقدمة من «الشراكة التعاون» نتيجة للتطورات والمتغيرات التي حدثت في البيئة الإقليمية والدولية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

إذا كان الحلف قد انطلق في عام ١٩٩٥، بحواره مع ست دول عربية بهدف تطوير الأمن والاستقرار في حوض المتوسط، وبالتحديد عزلها تدريجياً عن خط المواجهة مع إسرائيل، التي كانت الطرف الفاعل في هذا الحوار، والمستفيد الأول من كل خطط وبرامج الحلف، فإن قادة الحلف وضعوا في حساباتهم كيفية انضمام الدول العربية الأخرى الفاعلة في ميزان القوى في الشرق الأوسط، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وإذا كان غزو واحتلال العراق، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الأولى والفاعلة الرئيسة في حلف الناتو، ومعها خمسة عشرة دولة أوروبية، كلهم أعضاء في حلف الناتو، مع قواتها البالغة (١٩ ألف جندي)[١١١]، محاولة لإخراجه من المعادلة الأمنية والعسكرية في الصراع مع إسرائيل، فإنه قد شكل بالنسبة إلى قادة الحلف الخطوة الكبرى، والهدف الاستراتيجي المركزي لتطويق منطقة الشرق الأوسط، حيث الخطوات الأخرى التي تم إقرارها وتحديدها

---

(١١٠) نقلاً عن: خير الدين العايب، «البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٥ (صيف ٢٠٠٤)، ص ١١٠.

(١١١) William Drozdiak, «The North Atlantic Drift,» *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 1 (January-February 2005), p. 97.

في «قمة اسطنبول لحلف الناتو في ٢٨ ـ ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤»، بعد أيام قليلة تلت قمة الدول الثمانية في سي أيلاند، التي طرحت مشروع الشرق الأوسط الكبير على بساط المناقشة والتطبيق الفعلي. وإذا كانت قمة اسطنبول لحلف الناتو تؤشّر إلى أهم المحطات الرئيسية في تاريخه العسكري، منذ تأسيسه عام ١٩٤٩، وحتى «قمة واشنطن الاحتفالية بالذكرى الخمسين لتأسيسه عام ١٩٩٩»، فإنها تكتسب هذه الأهمية من:

ـ أن عدد أعضاء الحلف وصل إلى ٢٦ دولة، فضلاً عن عشرات الاتفاقيات الأمنية واللوجستية التي وقّعت مع العديد من الدول التي فتحت أجواءها ومياهها وأراضيها لقوات الحلف، في إطار مكافحة الإرهاب.

ـ إن إسطنبول موقع استراتيجي، ونقطة التقاء ما بين الشرق والغرب، وعلى تماس مباشر من مناطق الأزمات والتوتر في قلب الشرق الأوسط الكبير، الذي يضم أفغانستان والعراق وفلسطين، وكلها أزمات عربية ـ إسلامية.

ـ إن انعقاد قمة إسطنبول له أهمية جيو ـ استراتيجية، تعبر عن انتقال مركز ثقل الحلف إلى الشرق، ليس الأوروبي هذه المرة، وإنما العربي ـ الإسلامي، «حيث التهديدات الجديدة» الموجهة للغرب.

ـ إن القمة تمثل نقطة الانطلاق في توسيع عمليلت حلف الناتو خارج نطاق مهماته التقليدية، وفتح الأبواب لأعضاء جدد من خارج الدائرة الأوروبية[١١٢].

وبقدر ما اتخذت قمة إسطنبول قرارات وتوصيات تخص بنية الحلف العسكري والمهمات التي يجب أن يضطلع بها في إطار عمليات التوسع ودعوة دول حوض المتوسط الجنوبية إلى تفعيل مشاركتها في الحوار المتوسطي إلى مرحلة التعاون، بقدر ما خرجت من القمة «مبادرة اسطنبول للتعاون» الموجهة للدول العربية والإسلامية الأخرى. إذ ركزت المبادرة «على إقامة علاقات تعاون في مجالات عملية مع الدول التي ترغب في ذلك حتى من خارج الدائرة المتوسطية»، بخاصة دول الخليج العربي، مشدّدة على أهم ما تتطلبه علاقات التعاون من:

● تقديم استشارات في شؤون إصلاح ميزانية الدفاع، بما ينسجم مع إمكانيات تلك الدولة في القيام بالدور الذي سيناط بها.

---

(١١٢) «حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير،» في: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٥)، ص ١٣٣.

● التخطيط العسكري.

● العلاقات المدنية والعسكرية.

● التعاون العلمي، حيث العمل المشترك في مجال مكافحة الإرهاب.

● المشاركة في المعلومات ومراقبة المجال الجوي.

● التعامل مع مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها ومحاربة التهريب(١١٣).

وقد أعلن الأمين العام لحلف الناتو جيب دوشيفر رغبة حلف الأطلسي في انضمام جميع دول الخليج العربي إلى مبادرة إسطنبول، والعمل على تحسين صورة الحلف عربياً من أجل التعاون لمكافحة الإرهاب. وهي الخطة التي تشتمل على برنامج كبير للتعاون ضمن هيئة قائمة، تختار منها كل دولة ما يناسبها وفقاً لحاجياتها في التدريب أو حضور الندوات والمناقشات والمشاركة في المعلومات الاستخبارية لمكافحة الإرهاب، وتحديد التحدّيات المشتركة التي تواجه دول الحلف والعالم العربي على حد سواء. إذ إعربت الكويت والبحرين ومصر والإمارات العربية المتحدة، عن موافقتها على الانضمام إلى مبادرة إسطنبول(١١٤).

وفي الواقع، إن قمة إسطنبول، كما القمم والمنتديات الأخرى السابقة، لم تخلُ من إثارة الخلافات الأوروبية ـ الأمريكية، التي تبرز حول العديد من القضايا والأزمات وكيفية التعامل معها. ولعل القضية العراقية هي قلب الخلاف وعدم التوافق الحاصل بين ضفتي الأطلسي. ومثلما كان معروفاً عن مواقف الدول الأوروبية الكبرى من الحرب، التي ستكون موضوع القسم الثاني من دراساتنا، فإن الأمر المتعلق بدور حلف الناتو، وما يقتضي القيام به إزاء مشروع الشرق الأوسط الكبير، قد أثار العديد من الرؤى والمواقف المتباعدة.

وإذا كانت أوروبا بثقل دولها الكبرى في الاتحاد الأوروبي ترى أنه من المهم جداً إعطاء المنظمات الدولية والتعاون الدولي بشكلٍ عام احتراماً أكبر ومرجعية دائمة في تسوية الأزمات والمشاكل الإقليمية، فإن واشنطن دأبت على تجاهل ذلك. وهذا الاختلاف أدى إلى عدم إمكان قيام الحلف بدور فاعل، كما أرادته واشنطن في العراق، فهو يقتصر على التدريب من خلال فرق فنية لا تشارك بأي عمليات مسلحة.

---

(١١٣) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(١١٤) الشرق الأوسط، ٧/ ٩/ ٢٠٠٥، ص ٢.

كذلك، المشاركة من خلال برامج، تتحمل الدول المشاركة مع الولايات المتحدة في احتلال العراق نفقاتها، الأمر الذي وافقت عليه إدارة بوش على مضض. وبخاصة أنها كانت تبحث عن قشة تنقذها من المأزق الذي انحشرت فيه، بعد انسحاب إسبانيا وتصاعد موجات الاستنكار ضد الاحتلال من داخل الولايات المتحدة، وبشكل خاص من الكونغرس.

خامساً: محاولة تقويمية لتأثير المشاريع الغربية على الوطن العربي

في الواقع، لقد شهد الوطن العربي منذ أن برز شاخصاً في المحيط الدولي، في إطار الرقعة الجغرافية المحددة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، العديد من المشاريع ومحاولات التقسيم والتفتيت وطمس معالمه القومية، من لغة وهوية انتماء. وبقدر ما إن لكل طرف دولي أدواته وأساليبه الخاصة، التي تتلائم مع تناسب القوى الإقليمية والدولية، إلا أنها تجتمع على هدف واحد أصبح جزءاً من التراث الفكري والسياسي والأمني والثقافي والعسكري للقوى الغربية، التي تعد أي تلاقٍ أو اندماج، وإن كان على الورق، بين هذه الدولة العربية وتلك، يعني تهديداً لمصالحها، ولابد من تقويضه وتحطيم أي أسس يمكن أن تبرز في المستقبل من شأنها تهديد المصالح الغربية ووجود إسرائيل. وعليه، فإن محاولة تقويمنا لهذه المشاريع سوف تتم من خلال التطرق إلى كل واحد منها، مترابطاً مع المشروع الآخر، وبحسب مباحث الفصل.

ـ ١ ـ

إذا كان الأستاذ محمد حسنين هيكل قد صرح بأن «السوق الشرق ـ الأوسطية جزء من التصور، وليس كل التصور، وأن العقدة ليست أن تكون إسرائيل قوية، بحيث تهيمن اقتصادياً وفكرياً وعسكرياً فحسب، بل العقدة هي إضعاف المنطقة وتطويقها واعادة ترتيبها من جديد»[١١٥] فإن الأستاذ غسان سلامة، يرى في الأبعاد السياسية للتحديات الشرق ـ الأوسطية الجديدة أنها متجسمة في: الالتحاق والاختراق، والاختناق، والانسجام، والانشقاق، في الجسم العربي المتشظي[١١٦].

---

(١١٥) من حديث لهيكل قاله في ندوة مؤسسة روز اليوسف في القاهرة في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، نقلاً عن: محمد زكريا إسماعيل، «الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٣٧، الهامش رقم (١٠).

(١١٦) غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» ورقة قدمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٢.

وهذا ما حصل الآن في الوضع العربي، حيث استطاعت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية أن تعيد ترتيب أوضاع المنطقة سياسياً، وأمنيا، وعسكرياً، واقتصادياً، بالشكل الذي ألحق بعجلة الاقتصاد الرأسمالي دولاً واحتوى دولاً أخرى في حصار واختناق. إضافة إلى فصل المشرق العربي عن مغربه، وإخراج الخليج العربي عن الجسد العربي، ومنع قيام أي تكامل عربي، حتى في الدرجات الدنيا من العلاقات الاقتصادية العربية البينية.

فهذا المشروع، بقدر ما هو قديم قدم المخططات التي استهدفت الأمة(١١٧) وبخاصة بعد قيام إسرائيل، فقد اختمر بعد اتفاقيات كامب ديفيد. وجاءت تداعيات حرب عام ١٩٩١ لتطرحه كإحدى نتائج هذه الحرب على الأمة العربية ونظامها الإقليمي، فإنه يرتكز على اعتبارات جغرافية واستراتيجية تميّز بين الشعب العربي وبقية شعوب المنطقة غير العربية، وتنكر أي تجانس بين الشعب العربي(١١٨)، وإمكانية قيام سوق عربي متكامل أو حتى قيام نظام إقليمي مثل بقية الأنظمة، تمهيداً إلى إعادة بناء هذا «الشرق الأوسط» وفق هيكلية جديدة يتم من خلالها:

١ ـ إنهاء حال الحرب مع إسرائيل.

٢ ـ سيادة السلام في المنطقة.

٣ ـ قبول إسرائيل ضمن دول المنطقة.

٤ ـ إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل(١١٩).

وحيث إن الهدف النهائي، كما يقول شمعون بيريس «هو في خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشترك وهيئات مركزية، مختارة على غرار الجماعة الأوروبية»(١٢٠).

وعلى الرغم من أن المشروع أخذ يراوح مكانه في قمم أثارت الكثير من

---

(١١٧) لقد سبق وأن أعلن ثيودور هرتزل عن حلمه في قيام كومنولث شرق أوسطي يكون فيه لإسرائيل دور قيادي فاعل ودور اقتصادي رائد. انظر في ذلك: حماد، «من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط الكبير،» ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(١١٨) سلامة، المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١١٩) سلطان أبو علي، «مشروع السوق الشرق أوسطية،» ورقة قدمت إلى: **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، تحرير محمد محمود الإمام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٥١٥ ـ ٥١٦.

(١٢٠) بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ١٤.

الخلافات، حتى بين الأطراف العربية الأكثر تحالفاً مع الولايات المتحدة، إلا أنه في الواقع قد كشف عن ضعف النظام الإقليمي العربي في التصدي لمثل هذه المشاريع، وطرح البديل القومي الذي من شأنه لـم شمل الصف العربي، وإيجاد ميثاق شرق عربي يؤسس لعلاقات سياسية واقتصادية عربية، تأخذ بنظر اعتبارها مجمل التحولات والتغيرات الجذرية، التي حدثت بعد حرب الخليج الثانية. حيث كانت الحرب التي قصمت ظهر الصف العربي، وانزلقت جرّاءها الأمة العربية إلى مزيد من الانهيار والتمزق، وبرزت السياسات القطرية التي وضعت مصالحها الضيّقة بدلاً من المصالح الاستراتيجية القومية، وهرولت إلى عقد الاجتماعات واللقاءات السرية والعلنية مع قادة إسرائيل، بعد أن تمّ كسر الحاجز النفسي للتفاوض في اتفاقيات أوسلو، ووادي عربة، حتى أن فتح السفارات الإسرائيلة والمكاتب التجارية، والاتصال أصبح من الأمور الطبيعية التي لم تعد تثير حساسية أي دولة، وبخاصة أن مؤتمر مدريد فتح الباب على مصراعيه لإقامة العلاقات مع إسرائيل.

وفي الواقع، فقد جرى تطبيق بعض المشتملات التي جاء بها النظام الشرق ـ الأوسطي على الرغم من رفضه شكلاً وضمن المؤسسات، من قبل أغلبية الدول العربية، وخصوصاً الجانبين الأمني والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، حيث أصبحت الولايات المتحدة الفاعل والمقرر الرئيس لكل هذه الأبعاد، ناهيك عمّا حققته إسرائيل من حضور «سياسي وتجاري» في المنطقة. لقد كان الهدف المركزي للشرق ـ الأوسطية تقويض أسس النظام الإقليمي، وبناء هيكلية جديدة تنسجم والمفهوم الجديد للمنطقة باعتبارها منطقة «الشرق الأوسط» لا الوطن العربي، وخلق شبكة من التعاون الإقليمي لا يكون فيها للعرب إلا الأموال، أو العمالة، وغرس ثقافة تطبيعية، براغماتية، استسلامية، وتشجيع الهويات الفرعية الطائفية العرقية، بدلاً من الهوية القومية، أي نشر حال ذهنية أو نفسية لدى العرب تكون بلا مضمون تاريخي ولا بعد وطني أو قومي، أي حالاً لا ثقافية، حالاً نفسية ـ بيولوجية تحوّل كل فرد عربي إلى فرد معزول، وتحوّل كل جماعة إلى أقلية مستفردة، وكل دولة إلى سلطة قامعة، وكل مجتمع إلى مشروع حرب أهلية[١٢١].

وإذا كانت هذه الأمور قد حققت لها بعض خطوات التغلغل في الجسد السياسي العربي، في هذه الدولة أو تلك، إلا أنها لم تستطع النفاد إلى عمق الشعب العربي، الذي ظل متمسكاً بثوابته ومبادئه، الأمر الذي جعل ملفات الشرق ـ

---

(١٢١) كوثراني، «الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة،» ص ١٢.

الأوسطية تركن على الرف إلى حين توافر الظروف الإقليمية والدولية، التي من شأنها إعادة طرحها من جديد، تحت مسميات جديدة أو محسّنة، ومن خلال مبررات «مقنعة»، تحظى بمواقف الأطراف الدولية التي عارضت الشرق ـ الأوسطية، مثل الاتحاد الأوروبي الذي رفض المساهمة في صندوق تنميته، أو بعض الدول العربية التي أبدت بعض الممانعة العلنية خشية هيجان الرأي العام. كما إن هناك عدد من الدول العربية التي استبعدت نتيجة معارضتها ومقاومتها للمشروع الأمريكي الشرق ـ الأوسطي، قد استطاعت أن تعزز من جبهة الرفض العربي الرسمي والشعبي للمشروع، على الرغم من سياسة الاحتواء والحصارات التي طبقتها الولايات المتحدة ضد بعض الدول العربية.

ـ ٢ ـ

بقدر ما بدا للجميع أن مشروع الأورو ـ المتوسطية، قد طرح كمشروع منافس للمشروع الأمريكي الشرق ـ الأوسطية وما زال قائماً بمؤتمراته السنوية، واتفاقيات الشراكة التي يعقدها الاتحاد الأوروبي وبشروط تمييزية مع الدول المتوسطية الجنوبية، والرغبة الأوروبية المستمرة في إضعاف الدور السياسي والعسكري للولايات المتحدة في حوض المتوسط، وإبراز الدور السياسي الفعال لأوروبا في الشؤون الدولية الإقليمية بما يتناسب وحجمها الاقتصادي، إلا أن المستفيد الأول من هذا المشروع، ومن المشروع الذي سبقه، هو إسرائيل التي جلست مع ثماني دول عربية متوسطية على طاولة واحدة لمناقشة القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من دون أن تثير حساسية الأطراف المشاركة، ما عدا ما أثير حول بعض المفاهيم والمفردات في البيانات الختامية للمؤتمرات السنوية.

وإذا كانت الأبعاد التي ارتكز عليها المشروع الشرق ـ الأوسطي لاتختلف في الجوهر عن تلك الأبعاد التي رسى عليها مشروع الشراكة الأورو ـ المتوسطية في «مؤتمر برشلونة»، ما عدا الاختلاف في آليات المعالجة والرؤى الأوروبية في كيفية النظر إلى القضايا الدولية والإقليمية، وطرق حلها، فإن هناك من يشدد على أن «المتوسطية مشروع رديف ومواز ومساعد لمشروع الشرق الأوسطية، والواقع في شراك أحدهما سيجد نفسه حكماً واقعاً في شراك ثانيهما»[١٢٢].

وإذا كان الأستاذ جميل مطر قد أشار في مقالته، إلى تلك المخاطر الجسيمة المتأتية

(١٢٢) خليل أحمد خليل، «المشرق العربي بين «المتوسطية» و«الشرق أوسطية»،» **دراسات عربية**، السنة ٣٢، العددان ٩ ـ ١٠ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٦)، ص ٥.

من تلك المشاريع التي انهالت على المنطقة، مع ترتيباتها الاقتصادية والأمنية، سواء كانت الشرق ـ الأوسطية، أو المتوسطية، فإنه شدد على أن كل هذه الترتيبات تقوم على «تجزئة العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي... جزء كبير في الإقليم الشرق ـ الأوسطي، وبعض هذا الجزء مع جزء آخر في الإقليم المتوسطي»[١٢٣].

لقد وصف الأستاذ برهان الدجاني إعلان برشلونة أنه «عبارة عن قارب صغير يبحر وسط أنواء متلاطمة وعواصف مضطربة، فالبحر الأبيض المتوسط بحر مهيّج لا مجرد هائج، كلما تباعدت عاصفة مهيّجة له ابتدعت عاصفة جديدة»[١٢٤] من هنا، فإن حال التكافؤ بين ضفتي المتوسط، وبخاصة مع الدول العربية المتوسطية، حيث يلاحظ عدم تعامل المجموعة الأوروبية وعدم التزامها بمعيار واحد في جميع المحاور بالعلاقات بين شطري المتوسط، إضافة إلى فرضها «الشروط السياسية» في تعاملاتها التجارية، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوات بين الطرفين، ولاسيما في المواقف السياسية، ما حولهما إلى شركاء متباعدين على الرغم من تقاربهم ومواجهتهم لمشاكل مشتركة، في حين أن علاقات واتفاقيات الشراكة مع إسرائيل تتميز بمعيار خاص يختلف عن الآخرين، حيث وقع الاتحاد الأوروبي معها اتفاقية شراكة قبل عقد برشلونة تعد الأولى من نوعها في حوض البحر المتوسط[١٢٥].

والشيء اللافت للنظر، أنه منذ «مؤتمر برشلونة»، وحتى آخر قمة للشراكة الأورو ـ المتوسطية، لم يتم التوصل إلى اتفاقية على الآلية التي يجب بموجبها تعريف الإرهاب ومكافحته، وحق المقاومة ومشروعيتها ضد الاحتلال، إضافة إلى أن جعل المنطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، ما زال ينظر إليها بمنظار أحادي الجانب، ويستثنى منها «إسرائيل» باعتبارها «الدولة» التي تعيش في بيئة «عدائية».

وفي الواقع، إذا كان البعض يرى في المشروع المتوسطي وانجذاب العرب نحوه، أنه يمكن أن يسمى بتنويع الشركاء، وهي الحال التي تشهدها المرحلة الراهنة في تاريخ العلاقات العربية مع القوى الدولية، نتيجة للظروف الدولة والإقليمية، وغدت بعض الدول العربية أكثر تفاعلاً مع المشروع الأوروبي المتوسطي على حساب

---

(١٢٣) نقلاً عن: عبد الفضيل، ««الشرق أوسطية» ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي،» ص ٩١.

(١٢٤) برهان الدجاني، «النواحي الاقتصادية والمالية للإعلان برشلونة،» **أوراق اقتصادية**، العدد ١٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦)، ص ٢٢.

(١٢٥) إنصات لإذاعة مونت كارلو، الساعة الثامنة مساء ٢٠/ ١١/ ١٩٩٥.

المشروع الأمريكي، فإن المشروعين يسعيان إلى دمج إسرائيل في المنطقة، وأحدهما يكمل الآخر في تنفيذ الاستراتيجية الصهيونية وفي مساراتها المتعددة، وهذا ما سنلاحظه في الفصول القادمة، عندما يتم التطرق إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير. إذ إن الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي تسعى إلى تعزيز الشراكة مع الدول العربية من خلال خطة تأخذ بنظر اعتبارها مختلف المحاور والرؤى المختلفة حول الشرق الأوسط الكبير، وأوروبا الموسعة، والجوار.

ـ ٣ ـ

في الواقع، فإنه على الرغم من أن الولايات المتحدة سعت ومنذ مطلع عقد التسعينيات لتحجيم النفوذ الفرنسي ـ الأوروبي، ليس فقط في المناطق التي كانت إلى وقت قريب أسواقاً تقليدية، بلغ فيها الحضور المدني والعسكري الفرنسي مرتبة متقدمة قياساً إلى الوجود الأمريكي، وإنما سعت واشنطن إلى التوغل في قلب الفرانكوفونية، ومن خلال بعض الخطوات ذات الطبيعة الاقتصادية، ولاسيما عندما أخذ النموذج الأوروبي بعد «ماستريخت» يغري الدول الأخرى، وبخاصة في عالم الجنوب، التي بذلت جهوداً دبلوماسية لتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والحصول على أفضليات التعاون والشراكة.

من هنا، فإن الأوروبيين، وبخاصة الفرنسيون الذين كانوا السبب في تعثر الشرق ـ الأوسطية، وانطلقوا في حث شركائهم على ترويج مشروع الأورو ـ المتوسطية بغية صياغة سياسة أوروبية متوسطية تعيد لأوروبا مكانتها السياسية والاقتصادية ودورها المعهود في الشأن الدولي، وضعوا الأمريكيين أو أجبروهم، أمام خيارات استراتيجية فرضت على صناع القرار السياسي الأمريكي، على رسم توجهات وسياسات جديدة، حيث إن المصالح الأمريكية ومتغيرات الوضع الدولي والإقليمي تقتضي ذلك. ومنطقة شمال أفريقيا من بين المناطق التي استدعت الاهتمام.

فالولايات المتحدة الأمريكية وهي تمتطي صهوة الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي التي ترتكز على قاعدة ضخمة من الموارد المالية، وبرنامج للمساعدات الخارجية، والقوانين التي يصدرها الكونغرس، قامت بتحقيق خطوات متقدمة في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، في علاقاتها مع الدول الأخرى، ضمن النطاق الجغرافي المعين، الذي تحتل موقفاً استراتيجياً في ميدان التنافس الدولي، وبخاصة بين عدد من الدول المنضوية تحت هذا التجمع الإقليمي أو ذاك، ولاسيما تجاه دول المغرب العربي التي تحتل موقعاً ذو أهمية كبيرة في علاقاتها المتوسطية، وعمقها الأفريقي، واستثمارها القومي العربي ـ الإسلامي، ناهيك عن

ثرواتها النفطية والمعدنية الهائلة والقريبة من أسواقها، والتي لا تتاثر بأي أزمة أو حرب في منطقة الخليج العربي المحددة المنافذ، إضافة إلى أسواقها الاستهلاكية.

وبقدر ما أن منطقة شمال أفريقيا قد عاشت فترة من الاسترخاء ومن التنافس ما بين القوى الاستعمارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لظروف أملتها الحرب الباردة، فإن انتهاء هذه الحرب، قد أعاد من جديد صيغة التنافس والتخلي عن قاعدة النفوذ التقليدية التي فرضها سابقاً التقسيم الإمبريالي، الأمر الذي أحدث تحولاً جذرياً في طبيعة الصراع ليس في مستواه الدولي ما بين الشرق والغرب، وإنما في مستواه الإقليمي، الذي اقتضى فرض سياسة جديدة تأخذ بنظر اعتبارها المصالح الحيوية الأمريكية، من دون الاكتراث لمصالح حلفائها. كما كان يحصل في الماضي، وذلك من خلال زجّ نفسها وبالقوة في مشاكل المنطقة. لا بل في افتعال أزمات جديدة من شأنها أن تحدّ أو تحجّم من النفوذ الأوروبي ـ الفرنسي، وتعيد المنطقة إلى قلب الاهتمام الأطلسي، في الوقت الذي أبدت فيه أنظمة المغرب العربي تجاوباً مع المساعي الأمريكية وبخاصة النظام الجزائري، بعد وصول بوتفليقة إلى كرسي الرئاسة.

وبذلك، فإن إدارة البيت الأبيض وهي تطلق مشروعها نحو التكامل مع الإقليم، ابتدأت بتهيئة البيت المغاربي. وإذا كانت أزمة لوكربي قد تم تمييعها من خلال الوساطة السعودية، لرسم الخطوط العامة للسياسة الخارجية الليبية، بالشكل الذي لا تشكل عقبة أمام مسارات التسوية للسياسة في الشرق الأوسط، وانشغالها بالهموم الأفريقة، واهتزاز صدقيتها بالجامعة العربية، بعد أن هددت أكثر من بالانسحاب منها، فإن واشنطن قدمت نصائحها للقيادة الموريتانية للارتماء في الحضن الإسرائيلي، الذي يكفل ليس فقط تحسين صورة موريتانيا في العالم، وإنما العمل على إعادة بناء الهيكلية الاقتصادية والسياسية والعسكرية من خلال المساعدات الأمريكية والمبالغ التي تحصل عليها نواكشوط سنوياً جراء تخصيص مساحات واسعة من الصحراء، لدفن النفايات النووية الإسرائيلية والأمريكية.

وإذا كانت نواكشوط قد أدركت أن تقرّبها من الولايات المتحدة وهبوط الشركات الاستثمارية في مناجم الفوسفات، لايمكن أن يتمّ إلا من خلال تل أبيب، مثلما أدركت ليبيا أن حل لوكربي يمّر عبر الرياض، فإن الدول المغاربية الثلاث قد عجّلت بتوثيق علاقاتها مع إسرائيل، وإن كانت الجزائر لم تعلن عن ذلك صراحة، إلا أن هناك أكثر من مصدر دبلوماسي قد أفصح أن خطوات التطبيع الإسرائيلية ـ الجزائرية تسير بوتائر التسوية، وبخطوات متأنية، وعبر وساطات أوروبية من أصول يهودية جزائرية، مما جعل الجزائر مجبرة على القبول بأن تسوية مشاكلها المالية مع المؤسسات المالية الدولية، قد أوكلت إلى الطرف الإسرائيلي، لابل إنه أسلوب جديد

فرضته الخيارات الاستراتيجية الأمريكية على الدول الأخرى، في محيط دولي لم تكن فيه إلا اللاعب والفاعل الوحيد المتحكم بسلطة القرار الدولي. فالشراكة الأمريكية ـ المغاربية، وعلى الرغم من أنها لم تأخذ الإطار المؤسسي كما هو حاصل في الأورو ـ المتوسطية، فإنها قد أوجدت ركائزها في الميدان الاقتصادي المغاربي، تمهيداً لتوسيعها لتشمل الميادين الأخرى، وبخاصة الثقافية والأمنية، حيث تراجعت نسبة الذين يتكلمون باللغة الفرنسية في المغرب والجزائر بالتحديد إلى مستويات منخفضة جداً، وبدأت اللغة الإنكليزية تحتل مواقع كثيرة كانت حكراً على الفرنسية[١٢٦].

ولكن بالمقابل، إذا كانت فرنسا ومعها الدول الأوروبية قد أدركت ذلك الاختراق الأمريكي وتأثيره على المصالح الفرنسية في المنطقة، من خلال تفعيل الأورو ـ المتوسطية والإسراع بعقد اتفاقيات الشراكة، والدأب على استمرار القمم السنوية للمتوسطية، فإن العرب بقوا مكتوفي الأيدي ينظرون إلى مايجري في هذه المنطقة أو تلك على أنه شيء لا يعنيهم، الأمر الذي جعل القوى الكبرى تستفرد بهذه الدولة أو تلك على حدة، وتضعها في المأزق الذي لاتستطيع الخروج منه إلا «بالحل السحري الأمريكي» لأوضاعها السياسية أو الاقتصادية، أو مديونيتها الخارجية. ولذلك، فإن الشراكة المغاربية ـ الأمريكية، ومهما اتخذت من مضامين ودلالات وأسماء، لايمكن أن تخرج عن ذلك المسار الذي وضع منذ عقود، والهادف إلى تجزئة

(١٢٦) قام وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفليد بجولة في دول شمال أفريقيا العربية وشملت المحطة الأولى تونس، ابتداء من ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، والتي ترتبط بعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة، حيث دعا رامسفليد قادة تونس إلى ضرورة تطبيق إصلاحات سياسية لضمان استقرار البلاد. والدول الثلاث التي زارها رامسفليد تعد من حلفاء الولايات المتحدة الأقوياء في «الحرب على الإرهاب» بحسب ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي بأن واشنطن وتونس تناقشان «اتفاق وضع القوات» الذي سيسمح بتوسيع المناورات العسكرية الأمريكية التونسية المشتركة». ويشمل «اتفاق وضع القوات» عادة قواعد تنظيم الوجود العسكري الأمريكي في الدول المضيفة عبر تحديد الحقوق القانونية والمسؤوليات للعسكريين الأمريكين، أكد رامسفليد بأن المناقشات تتحرك قدماً، موضحاً أن ذلك سيخلق وضعاً يمكننا القيام بالمزيد من الأمور والمناورات وغيرها، والتي تشمل كل دول المنطقة التي وصفها رامسفليد بأنها «شريكات في الحرب على الإرهاب». وقال رامسفليد الذي اختتم جولته التي شملت تونس والجزائر والمغرب، أن كل من هذه البلدان يدير شؤونه الداخلية بشكل يجعل هذا الاحتمال (وجود القاعدة) ضئيلا جداً. وأكد الوزير الأمريكي أن دول المغرب العربي الثلاث حققت تقدماً كبيراً، وتظهر قدرتها على العيش بسلام والتعامل مع مشاكل الإرهاب بنجاح. وقد طغت على زيارة رامسفليد لهذه الدول المغاربية ملفات التعاون العسكري والأمني ومكافحة ما تسميه واشنطن الإرهاب على الملفات الأخرى. وقد سبقت زيارة رامسفليد جولة لمدير مكتب التحقيقات الفدرالي روبرت موللر لكل من الجزائر وتونس والمغرب، وسط تواتر أخبار عن احتمال إقامة قواعد عسكرية بموريتانيا كجزء من الترتيبات الأمنية في المغرب العربي وأفريقيا. وتزامنت مغادرة رامسفليد دول هذه المنطقة مع وصول وزير الخارجية بريطانيا إلى المغرب للبحث في شؤون الأمن الإقليمي ومواجهته للإرهاب، انظر: **التآخي** (بغداد)، ١٣ ـ ١٥/ ٢/ ٢٠٠٦، ص ٢.

الوطن العربي وتشويه هويته القومية واختزالها إلى منطقة شرق أوسطية، أورو ـ متوسطية، مغاربية، خليجية، وتذويب إطارها الإقليمي المتمثل في جامعة الدول العربية.

ـ ٤ ـ

في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، فإن توسع حلف الناتو صوب الضفة الجنوبية للمتوسط ومن خلال الحوار الأمني والعسكري مع دوله، يمثل عودة كانت واشنطن تنتظرها منذ أكثر من ثلاثة عقود، يوم خرجت فرنسا من الجناح العسكري للحلف، حيث كان المغرب العربي يمثل موقعاً جيو ـ استراتيجياً حيوياً، ثبتت أهمية خلال الحرب العالمية الثانية، عندما قدم لها هذا الموقع امتيازاً فائقاً في المواجهة مع دول المحور. ولذلك، فإن تجميد العضوية العسكرية لفرنسا في منظمة حلف شمال الأطلسي قد أدى عملياً إلى إخراج منطقة المغرب العربي من فضاء النفوذ الاستراتيجي للأطلسي[١٢٧]. وطوال السنوات الماضية، لم تغب تلك المنطقة التي فتحت موانئها للبوارج الحربية السوفياتية عن العقلية السياسية والأمنية والعسكرية الأمريكية، حتى أنها وجدت في حرب الخليج الثانية الفرصة التي من خلالها يمكن إيجاد نوع من التنسيق العملياتي والأمني، في اشتراك قوات من هذه الدول في الحشد العسكري الأمريكي في العربية السعودية، إثر غزو العراق للكويت. إلا أنه لم يستجب للدعوة الأمريكية إلا القيادة المغربية فأرسلت عدداً من قواتها إلى السعودية، في الوقت الذي رفضت فيه المؤسسة العسكرية الجزائرية الانصياع لأوامر القيادة السياسية تحت تأثير ضغط الشارع الجزائري المؤيد للعراق.

وفي الواقع، إن طرح صيغة الحوار التي يهدف من خلالها التنسيق والتعاون المشترك في مواجهة «التهديدات» التي فرضت على حوض المتوسط، لم تكن بتلك الفكرة أو الآلية التي كانت تأمل من ورائها الدول الجنوبية العربية المتوسطية أن تحقق العديد من هواجسها الأمنية والعسكرية، فالدول العربية المشاركة في الحوار لم تكن في الواقع إلا أطرافاً متلقية للأوامر الأطلسية، وملبية لاحتياجات السياسة الأمريكية في المنطقة، بهدف ضبط إيقاعات الحركة السياسية والعسكرية للأنظمة والقوى المناهضة للوجود الغربي ـ الأمريكي.

---

(١٢٧) للمزيد من الاطلاع حول ذلك، انظر: عبد الإله بلقزيز، «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ٤٢ ـ ٤٤.

وإذا كانت الرؤية الاستراتيجية لحلف الناتو تتمثل بإمكانية توسعه نحو الشرق في انتماء الدول الأوروبية المرشحة على قائمة الانتظار، لتصبح أعضاء في حلف الناتو في السنوات القادمة، فإنه من غير الممكن أن تفتح أبواب الناتو إلى الدول العربية، سواء كانت التي تقاسمها الشواطئ الجنوبية المتوسطية أو العربية غير المتوسطية[128]، الأمر الذي جعلها تطرح حوار المتوسط كصيغة بديلة للانتماء، يتمّ من خلاله التحكم والهيمنة على هذه الدول وقدراتها العسكرية وسلطة قرارها السياسي، إضافة إلى أن انزلاقها في هذا «الحوار» سيجعلها أكثر قرباً، لا بل وأكثر تنسيقاً مع إسرائيل، في المجالات التي يفرضها الحوار، وخاصة في «الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب»، وطبقاً لـ «قرار مجلس الأمن المرقم ١٣٧٣ في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١»، حيث التدريب، والمناورات المشتركة بين قوات النخبة من كل دول الحوار، أبدت القيادة الأمريكية استعداداً لتشكيل قوة الرد السريع والقوات المشتركة المتعددة المهام. حيث المهمات التي ستقوم بها نيابة عن القوات الأمريكية، والتي كثيراً ما تثير ردود أفعال سلبية ومعارضة من دول المنطقة وشعوبها، إضافة إلى ضغط الرأي العام الأمريكي للحد من التدخلات العسكرية الأمريكية في الخارج، ورفض منطق الحرب الذي ميز السياسة الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

(١٢٨) في خطوة مثيرة للاستغراب، أعربت وزارة الدفاع العراقية عن رغبتها في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). وذلك نظراً إلى المردودات الكبيرة التي سيجنيها العراق جرّاء ذلك. وأضاف الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع العراقية أن أغلب الدول تريد وتطمح في الانضمام إلى هذا الحلف لما يمتلكه من قوة كبيرة، لأن أغلب الدول المتقدمة من الناحية العسكرية منضوية تحت لوائه. انظر: **التآخي**، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٦، ص ١. وفي الواقع، فإنه في ما إذا تحققت هذه الرغبة يكون حلف الناتو قد أنجز أكبر خطوة استراتيجية في تاريخه العسكري والأمني، ويرجع به إلى حلف بغداد، الذي شكل أكبر الأحلاف العسكرية في جنوب غرب آسيا.

الفصل السادس

الرؤيـة الأوروبيـة ـــ الأمريكيـة
بصدد التسويـة السياسيـة فـي الشـرق الأوسـط

مقدمة

في الواقع، ومنذ أن أنشأت إسرائيل ككيان مغتصب لأرض فلسطين في عام ١٩٤٨، وطبقاً لقرار التقسيم الذي أقر بوجود دولتين عربية ويهودية، بدت المواقف الأوروبية والأمريكية متطابقة في عدد من الثوابت الاستراتيجية التي تتعلق بوجود «الدولة العبرية» وحدودها الأمنية، وفي مبدأ التفوق العسكري، وعدم السّماح باختلال ميزان التوازن العسكري من خلال امتلاك أي «قوة معادية» لها قوة عسكرية قادرة على تهديد أمنها. لقد جعلوا إسرائيل القوة المتحكمة بالمنطقة من خلال امتلاكها لزمام السيطرة والتفوق النوعي، واعتمادها مبدأ الردع والحرب الوقائية ضد القوى والجماعات التي تهددها.

وشكّل التطابق في الرؤيتين، أو السياستين الأوروبية والأمريكية، الوصول إلى درجة من التنسيق والتعاون على:

- عدم السماح بهزيمة إسرائيل في أي حرب تخوضها أو تشن عليها.
- عدم السماح بأن تصدر قرارات مجلس الأمن طبقاً للفصل السابع، على أساس أن ما يجري في منطقة الشرق الأوسط، يهدد الأمن والسلم الدوليين، فتجبر إسرائيل على تنفيذها.
- عدم السماح بتدويل الصراع العربي ـ الصهيوني إلى درجة يتعدد فيها اللاعبون الدوليون، وتدخل قوى دولية لا تلتزم بهذه الثوابت.

● عدم السماح بعزل إسرائيل عن المجتمع الدولي من الناحية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.

● تعزيز البنية التحتية الاقتصادية والعلمية والتقانية الإسرائيلية.

● عدم السماح بقيام تكتل اقتصادي، أو تحالف عسكري إقليمي يهدد إسرائيل، إن لم تكن إسرائيل طرفاً فيه، لابل طرفاً فاعلاً.

ومن دون شك، فإنه على الرغم من هذا التطابق، إلا أنه لم يحصل وأن توحدت الرؤيتان الأوروبية والأمريكية بصدد التسوية السياسية للصراع، وبشأن الصيغة التي من شأنها أن ترسي سلاماً مستقراً ودائماً في منطقة، كانت وما زالت من أكثر بقاع العالم إثارة للتنافس الدولي، بفضل موقعها الاستراتيجي وثرواتها النفطية، التي تشكل عصب الاقتصاد الدولي برمته[1].

وإذا كانت العقود الماضية، وبالتحديد خلال الحرب الباردة، قد حكمت الرؤيتين بالاعتبارات والظروف الدولية، والصراع ما بين الشرق والغرب، واعتبار إسرائيل «الذخير الاستراتيجي» للتحالف العسكري الغربي في المنطقة، لا بل القوة الإقليمية الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في بناء نظام دفاعي موالٍ للغرب في منطقة الشرق الأوسط، فإن ما حصل من اختراق أو تباعد في التوافق الأوروبي - الأمريكي بصدد الصراع العربي - الصهيوني، لم يكن إلا لحسابات معينة في إطار التنافس على المصالح بين القوى الغربية الرأسمالية نفسها، وفي القضايا السياسية التي لا تمسّ جوهر الثوابت التي تم الالتزام بها عند انشاء إسرائيل[2]. حتى أنه لم يكن ينظر إلى المواقف التي اتخذتها فرنسا، وسحبت خلفها عدداً من الدول الأوروبية، ولاسيما في عهد الجنرال ديغول، أو بعد حرب ١٩٧٣.

ولكن، بمجرد أن طوت الحرب الباردة صفحاتها، برزت إلى السطح تلك التناقضات والسياسات المتعارضة ما بين ضفتي الأطلسي، لا بل إن كل طرف أخذ ينافس الطرف الآخر في العديد من الساحات والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية

---

(١) للمزيد من الاطلاع، انظر: هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، ١٩٦٧ - ١٩٧٣**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٢) يمكن أن نحيل القارئ إلى قائمة طويلة من الدراسات التي نشرتها مجلة **المستقبل العربي** في السنوات السابقة عن القضية الفلسطينية، والصراع العربي - الصهيوني، ومواقف الدول الكبرى خلال سنوات الحرب الباردة، وكذلك **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** الذي يصدره سنوياً مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرر الفلسطينية، والكتب التي أصدرها المركز.

لمصالحهما، ويحاول الامتداد بإزاحة الطرف الآخر. وعلى الرغم من أن التعارض بين وجهة نظر الطرفين لم يخلق فجوات من التباعد، أو يعمل ضد مصالح هذا الطرف أو ذاك، وذلك لحسابات وظروف الحرب الباردة، الأمر الذي جعل المجموعة الأوروبية تتحرك بحرية في سياستها الشرق أوسطية، وتطلق مبادراتها السلمية، ولكنها كانت تقف عند الحدود التي تعبر عن قدرة أوروبا على التحرك في هذا الاتجاه. وهناك نقطة جديرة بالملاحظة في هذا السياق، هي أن الولايات المتحدة بقدر ما كانت قد نصبت نفسها وريثة القوى الاستعمارية في الشرق الأوسط، فإنها ترى أنها القوة الوحيدة المعنية بشؤون المنطقة، وما على القوى الأخرى إلا التوافق مع سياستها، التي هي في نهاية المطاف مجسدة للتحالف الغربي. وهذا ما حاولت فرضه على القوى الأوروبية منذ مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، الذي انطلق مطلع الخمسينيات، وحتى الآن[٣].

أولاً: الموقف الأوروبي من مؤتمر مدريد ١٩٩١

من دون أدنى شك، أنه من بين النتائج السريعة التي أفرزتها حرب الخليج الثانية، الإعلان عن أن الولايات المتحدة أصبحت القوة الوحيدة المسيطرة عسكرياً واقتصادياً وأمنياً على منطقة الشرق الأوسط، من دون منازعة من أحد. إذ إن ما عزمت القيام به من إعادة رسم هيكلية المنطقة وترتيباتها الأمنية لم يثر أي معارضة قوية، لا من الأطراف الإقليمية الفاعلة، حتى في النظام الإقليمي العربي، ولا من الدول الكبرى التي لها مصالحها الخاصة في المنطقة العربية.

فإزاء التشتت العربي، وعدم التنسيق في مجال السياسة الخارجية والأمنية، وسيادة النزعات القطرية على حساب المصالح القومية الاستراتيجية، ونزوع بعض الدول العربية إلى الانخراط في ضمانات الأمن الأمريكي، وانشغال أوروبا بتداعيات الوحدة الألمانية، وتفكك الدولة الاتحادية اليوغوسلافية، والتفكير بكيفية الوصول إلى بناء الوحدة السياسية الأوروبية من خلال المعاهدة التي تضمنت أكثر من ٣٥٠ مادة، فقد انفردت أمريكا بتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني، بالطريقة التي أنهت بها حربها مع العراق، بعد إخراجه من الكويت؛ فبعد أن أعيد الاعتبار إلى الحركة الصهيونية بإجبار الجمعية العامة للأمم المتحدة على مناقشة «قرارها المرقم ٣٣٧٩ الصادر في عام

---

(٣) رؤوف عباس حامد، «الصعود الأمريكي في الشؤون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الفعل العربية،» في: **صناعة الكراهية في العلاقات العربية ـ الأمريكية**، تحرير وتقديم أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٥٦ ـ ٦٢.

١٩٧٥»، وإلغاءه، بموافقة عدد من الدول العربية، التي اكتفى قسم منها بالغياب والتحفظ والرفض الشكلي[٤]، فقد صوتت كل الدول الأوروبية على قرار الإلغاء، ومن ضمنها فرنسا التي عبرت عن خيبة أملها من التهميش الذي حصل لها عند اقتسام غنائم الحرب، وتوزيع مشاريع إعادة إعمار الكويت، ومشاريع تسليح بعض دول الخليج العربي، وكذلك في تسوية مشاكل المنطقة. إذ كانت باريس تعتقد عندما انخرطت في الحشد العسكري الأمريكي، بأن «الذين سيجلسون على مائدة تسوية أمور المنطقة هم المحاربون، وليس المتفرّجون، وإن على فرنسا أن لا تظلّ بعيدة عن الساحة، ويجب أن تشارك مهما كانت تحفظاتها السابقة»[٥].

ولكن هذا الاعتقاد أو التحليل الفرنسي لمسار الأزمة ونتائجها، سرعان ما تبخر بعد أن انقشعت الغيوم عن سماء المنطقة، وتحققت الأهداف الأمريكية. إذ استبعدت باريس ليس فقط عن مؤتمر مدريد، وإنما من الصفقات والعقود المدنية والعسكرية، التي كانت تحلم بها عند انتهاء الحرب، والبدء في إعمار المنطقة. بل إن الأمر لم يتوقف هنا، بل تجاوز إلى أبعد من ذلك، إذ سعت الولايات المتحدة إلى تطويق منطقة الخليج العربي بأكثر من سبعمائة شركة أمريكية كبرى مع حليفتها التقليدية بريطانيا، لوقف الانتشار الفرنسي المفاجئ في بعض دول الخليج العربي، وبخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وتحجيم مجمع جيات العسكري بكل السبل[٦].

في الواقع، فإنه قبل الدخول في تفاصيل الموقف الأوروبي من مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، لابد من ملاحظة التطور التدريجي للسياسة الأوروبية إزاء الصراع، ومعرفة العوامل الإقليمية والدولية التي لعبت دوراً في مسألة الاقتراب الأوروبي من القضية الفلسطينية، واحتلالها مرتبة متقدمة في أجندة السياسة

---

(٤) صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٦٦عضواً) بغالبية ١١١ عضواً واعتراض ٢٥ عضواً وامتناع ١٣ عضواً عن التصويت، على إلغاء قرارها المرقم ٣٣٧٩/ ١٩٧٥ الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية. وقد ألغت الجمعية العامة قرارها المذكور بمبادرة الولايات المتحدة تؤيدها ٨٤ دولة. ولقد تغيب عن حضور التصويت كل من مصر، البحرين، الكويت، المغرب، عمان، تونس، وجيبوتي، في ما صوت ضد القرار العراق وسوريا ولبنان وليبيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. انظر: قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٦ (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ١٧١، و**السفير**، ١٧/ ١٢/ ١٩٩١.

(٥) محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢).

(٦) مراد إبراهيم الدسوقي، «أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٥ (١٩٩٢)، ص ١٨٣.

الأوروبية، وبخاصة بعد «إعلان البندقية لعام ١٩٨٠»، الذي جاء ثمرة للحوار العربي ـ الأوروبي، إثر الاجتماع الوزاري للمجلس الأوروبي في العاصمة الدانماركية في تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٣. هذا الحوار الذي رفعت بوجهه الولايات المتحدة الراية الحمراء، محذرة من تجاوز الخطوط المرسومة. حيث كان من الشروط التي وضعتها واشنطن لاستمرار الحوار «أن لا يتضمن الوصول إلى اتفاقيات بين المجموعتين، حول النفط وحول أزمة الشرق الأوسط، وبوجه خاص موضوع فلسطين»[٧]. يضاف إلى ذلك أن بعض الدول العربية لم تلتزم بقرار حظر تصدير النفط، ولم تكن متحمسة للحوار إذ فضلت تطوير علاقاتها الاقتصادية والمالية مع الولايات المتحدة، ولم تعط الفرصة لأوروبا كي تتخذ مواقف أكثر إيجابية تجاه القضايا العربية. كما إن أقطاراً عربية معيّنة، رحبت بالعلاقات التجارية على المستوى الثنائي وفضّلتها على المشاريع الجماعية، التي كانت في أساس الحوار العربي ـ الأوروبي[٨]. هذه من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الأقطار العربية في تعاملاتها الخارجية، ما جعلها في موقف تفاوضي ضعيف جداً، وسهل الاختراق والاحتواء. وهذا ما تأكد لاحقاً في المفاوضات، التي جرت بين المجموعة الأوروبية وبقية الدول العربية، حول العديد من القضايا الاقتصادية والمالية[٩].

في الواقع، إن من يتتبع مسار العلاقات الأوروبية ـ العربية، وبخاصة عندما تأسست بشكل جماعي في مسيرة الحوار العربي ـ الأوروبي، يقف أمام الكثير من الملاحظات التي تسترعي الانتباه، وبشكل خاص حول كيفية صنع القرار داخل المجموعة الأوروبية، وسياساتها المتباينة، والمتعارضة أحياناً إلى حد التنافس. ذلك أن التأرجح ما بين «الأطلسي» و«الأوروبية»[١٠] شكّل واحدة من أكثر النقاط خلافاً بين لندن وشريكاتها الأوروبيات. يضاف إلى ذلك جملة قضايا دولية وإقليمية، وبشكل خاص قضية الصراع العربي ـ الصهيوني، والأمن والتعاون في المتوسط. هذه القضية وضعت المجموعة الأوروبية، بعد أن تحول الاتحاد الأوروبي إلى إطار للمحاور والتكتلات، كل يبحث فيه عن مصالحه الخاصة. وقد أثر ذلك، ليس فقط بما يتعلق

---

(٧) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٥ جديدة ومطورة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٢٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٩) للمزيد من الاطلاع، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، «جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية،» **شؤون عربية**، العدد ٩٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩).

(١٠) ناظم عبد الواحد الجاسور، «التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن،» **دراسات عربية**، السنة ٣٢، العددان ١١ ـ ١٢ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦)، ص٢ ـ ١٤.

باتخاذ سياسة موحدة ومتجانسة، بصدد الصراع في الشرق الأوسط، ومبادرات التسوية، وإنما حول السياسة الزراعية المشتركة، والعملة الموحدة. وهذا ماعانت منه المجموعة، وبالذات في مسألة الحوار العربي ـ الأوروبي، الذي بقي يراوح مكانه، ضمن الحدود التي رسمت له أوروبياً وأمريكياً[11]. وحتى إعلان البندقية، لم يترجم منه فقرة واحدة على أرض الواقع، بل أخذت كل دولة تنظر له بمنظارها الخاص، بل إن هناك دولاً أوروبية تنصلت منه، تحت ضغط القوى الصهيونية من خلال إشهار سيف «العداء للسامية».

هذا الوضع لم يتغير بشكل جذري في فترة ما بعد الحرب الباردة، وإن كانت فرنسا قد صعّدت من نبرة معارضتها للسياسة الأمريكية في بعض المناطق والمنابر. فقد حاولت باريس، التي عبرت عن انزعاجها من الامتداد الأمريكي في شمال أفريقيا، وزحزحة علاقاتها الخليجية، أن تتدارك الوضع السياسي المحرج الذي انحشرت فيه، من خلال مشاركتها في حرب الخليج الثانية، فأعلنت بعد عشرة أسابيع على انتهاء الحرب، وعلى لسان السيد ميشيل فوزيل رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية، بأنها مقتنعة بأنه لن يكون هناك أمن وتعاون بين دول البحر المتوسط من دون أن يكون للفلسطينين وطن ودولة، وأضاف في معرض تصريحه أنه يتعين على «الإسرائيلين أن يقتنعوا بذلك، بعد أن تبين أن إسرائيل ليست في منأى عن الصواريخ العراقية أو عن أي صواريخ أخرى في المستقبل»[12].

وفرنسا التي وصفت بأنها «الخصم الاستراتيجي للولايات المتحدة»[13]، كثّفت جهودها الدبلوماسية تجاه الوطن العربي، من خلال خطّة عمل وضعتها الكي دورسيه وزارة الخارجية الفرنسية، على مختلف المستويات لدول اتحاد المغرب العربي، ومنطقة الخليج العربي، مؤكدة على أن القضية الفلسطينية هي القضية الرئيسة التي تشكل محور الصراع في «الشرق الأوسط»؛ ففي الوقت الذي أعلنت باريس عن تأييدها للجهود التي بذلها وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر، خلال جولاته المكوكية في المنطقة، في عواصم الدول المعنية، بهدف التحضير للمؤتمر الإقليمي لحل مشكلة الشرق الأوسط، أكد وزير الخارجية الفرنسي أنذاك رولان دوما خلال زيارته للأردن على:

---

(١١) عماد قدورة، «الأوروبيون والأمريكيون في التوازنات العربية الراهنة،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، السنة ٣، العدد ٢٧٠ (شباط/ فبراير ١٩٩٧)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٢) نقلاً عن: **الجمهورية** (بغداد)، ٢٤/ ٣/ ١٩٩١.

(١٣) انظر: سابين دولانغلاند وجورج تالانس، «الجرافة الأمريكية،» **الرأي** (عمّان)، ٢٧/ ١١/ ١٩٩٢، ص ١٠، نقلاً عن: **مجلة الإكسبرس** الفرنسية.

● ضرورة حل «مشكلة الشرق الأوسط» بكل السبل المتاحة.

● إن الشرعية الدولية يجب أن لا تنظر إلى الأمور الراهنة بمكيالين، بل يجب معالجة كل القضايا بمكيال واحد لتوفير الأمن والسلام.

● ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة ووفق قراراتها.

● حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه.

● إن الممارسات الإسرائيلية تشكل خطأً فادحاً، وإن هذه الممارسات تحبط أي مسعى إلى تحقيق السلام العادل في المنطقة(١٤).

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الراحل فرانسوا ميتران إلى تونس، أكد الرئيس الفرنسي على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام، ومنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره. إلا أنه في المقابل، عبر عن تأييد باريس للجهود الدبلوماسية التي قام بها جيمس بيكر، ونبّه الشركاء الأوروبيين إلى الترابط الجوهري بين أمن المتوسط وأمن «الشرق الأوسط»(١٥).

وهذا الربط يستند في الواقع إلى «بيان البندقية الذي صدر عام ١٩٨٠»، والذي كان السبب الرئيس في عدم موافقة إسرائيل على اشتراك المجموعة الأوروبية كطرف فاعلٍ وراعٍ لمؤتمر السلام. إذ سبق وأن طالبت إسرائيل المجموعة الأوروبية التخلص من هذا البيان، والتراجع عن نصوصه، وهذا ما تمّ الكشف عنه خلال زيارة إسحاق رابين لفرنسا وبلجيكا، في مطلع تموز/ يوليو ١٩٩٣. حيث شددّ رابين مرة أخرى في مؤتمره الصحافي على ضرورة إلغاء هذا البيان، وعلى تفهم أكثر لمواقف إسرائيل، مثيراً الهواجس الغربية من تنامي الحركات الأصولية في الشرق الأوسط(١٦).

وقبل شهر واحد من انعقاد مؤتمر التسوية في مدريد، وبعد أن أعدت بطاقات الدعوة الخاصة بالوفود التي ستحضر المؤتمر، برز لفرنسا موقف يشكك بنتائج المؤتمر والحوار الذي سيجري فيه، وبخاصة بعد ما تبين أن فرنسا لن تحضر المؤتمر إلا ضمن الوفد المشترك للمجموعة الأوروبية، التي لم يكن لها أي دور فعال في جلساته، وسير أعماله. وخلال زيارة الرئيس ميتران إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، والتي تمخّضت عن التوقيع على صفقة

(١٤) الدستور (عمّان)، ١٢/ ٧/ ١٩٩١.

(١٥) الرأي، ١٢/ ٧/ ١٩٩١.

(١٦) نقلاً عن: إذاعة مونت كارلو في نشرتها الإخبارية الساعة ١٠,٣٠ صباح ٢ تموز/ يوليو ١٩٩٣.

الدبابات الوحيدة التي فازت بها باريس، أكد في مؤتمره الصحافي على ضرورة:

ـ أن يمثل الفلسطينيون بشكل أصيل في مؤتمر السلام، حتى تكون له فرصة النجاح.

ـ عدم شرعية المستوطنات.

كما إنه تساءل عن جدوى الحوار مع ممثلين تكون شرعيتهم موضوع تشكيك، مؤكداً على ضرورة تمكين الفلسطينيين من اختيار ممثليهم بحرية، واحترام إرادتهم في هذا المجال[١٧]. ومن دون شك، فإن هذا التصريح يمثل في الواقع تراجعاً فرنسياً عن موقف سابق، بصدد عزل منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الموقف الذي تبنته بعض الأطراف الفرنسية خلال حرب الخليج الثانية، وذلك لوقوف منظمة التحرير إلى جانب التسوية السياسية للأزمة العراقية ـ الكويتية، فلأول مرة تعلن باريس عن ضرورة اشتراك المنظمة، التي تعد الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، واعتبار أي مفاوضات من دون اشتراك المنظمة غير مجدية، ولن تؤدي إلى نتيجة تذكر. وهذا بالتحديد ما أدركته الأوساط الرسمية في تل أبيب وواشنطن في ما بعد. وإذا كان مؤتمر مدريد، والمفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف، لم تكن إلا «النتيجة الإلزامية لحرب الخليج»، على حد تعبير وزير الدفاع الفرنسي السابق جان ـ بيير شوفنمان[١٨]، فإنها لم تؤدِ إلى نتيجة تذكر سوى جلوس الأطراف المعنية ولأول مرة في تاريخ المنطقة، وتاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني وجهاً لوجه. وفي الكلمة التي ألقاها ممثل المجموعة الأوروبية، وزير الخارجية الهولندي، دعا:

ـ العرب إلى التخلي عن مقاطعتهم الاقتصادية لإسرائيل؛

ـ وإسرائيل إلى وقف عمليات الاستيطان في الأرض المحتلة؛

ـ وإلى حل المشكلة استناداً إلى «قراري مجلس الأمن المرقمين ٢٤٢ و٣٣٨»؛

ـ وإلى ضرورة مبادلة الأرض بالسلام؛

ـ ونادى بحق جميع الدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل بالعيش ضمن حدود آمنة؛

ـ وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛

ـ كما دعا إسرائيل إلى الانسحاب من جنوب لبنان؛

---

(١٧) «فرانسوا ميتران يدعو إلى تمثيل فلسطيني أصيل،» **الرأي**، ٨/ ٩/ ١٩٩١.

(١٨) جان بيير شوفنمان، «فكرة معينة قادتني إلى. . .،» ترجمة حياة الحويك، **الجمهورية**: ٢٢/ ٢/ ١٩٩٣؛ ٢٤/ ٢/ ١٩٩٣؛ ٢٦/ ٢/ ١٩٩٣ و٢٩/ ٢/ ١٩٩٣.

ـ وإلى ضرورة تطبيق « قرار مجلس الأمن المرقم ٤٢٥ لعام ١٩٧٨» «الذي طلب من إسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان من دون قيد أو شروط. ولكن لم يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مثلما صدرت بقية القرارات ضد العراق أو غيرها من الدول العربية والإسلامية»؛

ـ ودعا أيضاً إلى ضرورة البحث في أي مكان عن سلام يقوم على سيادة القانون[١٩].

وعلى الرغم من أن باريس وبقية الدول الأوروبية أجلست في المقاعد الخلفية في مؤتمر مدريد، ولم تكن الفاعل الأساس كما كانت تتوقع، بالنسبة إليها وإلى المجموعة الأوروبية، فإن قصر الإليزيه أعلن في بيانه عشية انعقاد المؤتمر أن «مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط يدفع التاريخ قدماً»، وأعلن عن استعداد فرنسا للمساهمة في نجاح المؤتمر[٢٠]. كما اقترحت باريس على المجموعة الأوروبية ضم إسرائيل إلى الإطار الاقتصادي للمجموعة، وهو الاقتراح الذي وافقت عليه المجموعة الأوروبية بلسان وزير الخارجية الإيطالي، كبادرة لدعم عملية السلام «ودفع إسرائيل إلى اتخاذ خطوات متقدمة في طريق التسوية مع العرب»[٢١].

ثانياً: حدود الدور الأوروبي في التسوية

في الواقع، لم يكشف مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط[٢٢]، حدود

(١٩) **أضواء على مؤتمر التسوية** (نشرة خاصة أصدرتها وزارة الخارجية العراقية)، العدد ٥ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١).

(٢٠) **أضواء على مؤتمر التسوية**، العدد ٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١). والجدير بالذكر أن جاك شيراك الذي كان في وقتها زعيم حزب الدفاع عن الجمهورية، كان قد أعلن خلال زيارته إلى الصين في ١/ ١١/ ١٩٩١، بأن استبعاد فرنسا من التسوية السلمية في الشرق الأوسط يمثل فشلاً دبلوماسياً خطيراً. انظر في ذلك: Françoise Chipaux, Patrice Claude et Alain Frachon, «La Fin de la session plénière de la conference de Madrid,» *Le Monde*: 3/11/1991, et 4/11/1991, p. 3.

(٢١) **الثورة** (بغداد)، ٣١/ ١٠/ ١٩٩١.

(٢٢) يشير جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي السابق في كتابه إلى أن هناك أماكن وعواصم تم اختيارها لتكون مقراً لانعقاد مؤتمر السلام، وكان من بينها واشنطنَ التي عارضها السوفيات، والقاهرة التي رفضها شامير؛ وبراغ وجنيف حيث أثارا حساسية إسرائيل تجاه مشاركة الأمم المتحدة؛ ثم لاهاي. وكانت هولندا قد تولت الرئاسة الدورية للمجموعة الأوروبية في ذلك الوقت، الأمر الذي عزز الدور الأوروبي لكن سوريا رفضت الفكرة لأن علاقاتها السياسية والدبلوماسية لم تكن على مستوى مقبول. وبعد طرح عدد من المدن، تم الاتفاق على مدريد، وفي القصر الملكي الذي كانت تتوسطه لوحة الملك كارل الخامس (شارلكان) وهو يذبح المسلمين، والتي رفعت لتوضع في المخزن. انظر: جيمس بيكر، **سياسة الدبلوماسية**، ترجمة حمدي شرشر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ٧٤١ ـ ٧٤٣.

الدور الأوروبي في التسوية، وإنما كشف أيضاً مدى عدم تبلور سياسة خارجية أوروبية واضحة تجاه العديد من القضايا والأزمات الدولية. ومن دون شك، فإن الحدود الدبلوماسية للتحرك الأوروبي إزاء الصراع العربي ـ الصهيوني، قد حكمته العديد من الاعتبارات والأفكار الخاصة أساساً بالنظرة الأوروبية لفلسطين، وكيفية حل المشكلة اليهودية. ناهيك عن أدوات الضغط الخارجية التي مورست على القرار السياسي الخارجي الأوروبي من أطراف دولية، وحتى من قوى ومنظمات سياسية أوروبية وأمريكية.

وقد سبق وأن أكدنا في الصفحات السابقة، أن ظروف الحرب الباردة، وإن كانت لم تبرز إلى السطح تناقضات المعسكر الرأسمالي، لا في السياسة ولا في الاقتصاد، لكن ذلك لم يمنع أن تتخذ المجموعة بعض المواقف السياسية، التي تعبر عن «منهج» مستقلّ في النظر إلى القضايا الدولية والإقليمية بمنظار المصالح وموازين القوى والتحالف، أي أن الاختلاف حصل في التعامل مع الأزمات وكيفية إدارتها، بالشكل الذي لا يهدد مصالحها ومواقعها الاستراتيجية. وهذا ما حاولت فرنسا أن تتميز به، وأن تسحب خلفها عدداً من الدول الأوروبية، التي شعرت بوطأة ثقل الوجود الأمريكي، وتدخله في الشؤون الداخلية للدول الأوروبية، وإجبار بعض الدول الأوروبية على اتخاذ سياسات ومواقف إلى درجة تتعارض مع المصالح الحيوية لأوروبا.

وإذا كان اختفاء الاتحاد السوفياتي، كقوة عظمى بقوتها العسكرية، قد أفسح المجال لظهور بعض الدراسات والتصريحات التي تؤكد أن أوروبا لم تعد بحاجة إلى الحماية الاستراتيجية الأمريكية، ولم تعد أمريكا بالمقابل بحاجة ماسّة إلى المسرح الأوروبي[٢٣]، إلا أن التأثير الأمريكي بقي يفعل فعله المباشر على السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية، وبخاصة أن بناء النظام الدولي وفق المواصفات الأمريكية لا يفترض وجود قوى منافسة أو معارضة، ولايفترض انسحاباً أمريكياً من بعض المواقع الاستراتيجية، ولا حتى التفكير في تفكيك المؤسسات والأحلاف، التي كانت قائمة خلال سنوات الحرب الباردة.

وهذا بالتأكيد انسحب على المنطقة العربية، وعلى الصراع العربي ـ الصهيوني، حيث أخذت المبادرات والمواقف الأوروبية تقف عند حدود معينة، هي حدود التحدي للسياسة الأمريكية في المناطق والمنابر التي لاتثير الاحتكاك أو التوتر، حتى

(٢٣) إلياس حنا، «الاتحاد الأوروبي. . توازن القوى والشرق الأوسط،» **شؤون عربية**، العدد ١٢١ (ربيع ٢٠٠٥)، ص ٣١.

أن هناك من يعتقد بأن ما تقوم به أوروبا، وما تتخذه من سياسات إزاء الصراع في الشرق الأوسط، ماهو إلا توزيع أدوار ما بين ضفتي الأطلسي، حتى وصل الأمر إلى درجة أن الدعوات الأوروبية لم يكن لها أي صدقية في التنفيذ، ولا سيما إذا علمنا، بأن أداء دولها الدائمة وغير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لا تتخذ مواقف الند من السياسة الأمريكية، وبخاصة في القرارات التي تصدر ضد إسرائيل. حيث تنتظر الدول الأوروبية التصويت الأمريكي لتعلن عن موقفها، الأمر الذي دفع قادة تل أبيب إلى التعليق على صدور «القرار ٦٨١/ ١٩٩٠»، الذي يستنكر قيام إسرائيل بإبعاد أربعة فلسطينين، وهو القرار الذي صدر بالإجماع، وبموافقة الولايات المتحدة إلى اعتبار «أن مصير هذا القرار سيكون كمصير القرارات الأخرى، التي هي الآن في أرشيف الأمم المتحدة»[٢٤].

والحقيقة التي لازمت أوروبا، سواء كانت خلال عقود الحرب الباردة، أو ما بعد فترة الحرب الباردة، هو عدم قدرة أوروبا على تحقيق الاستقلالية، وعدم فعاليتها في توظيف مقدراتها الاقتصادية السياسية لتطبيق المبادئ المعلنة، ومن ثم التأثير على مسار التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي[٢٥]. وفي الواقع، إن مسألة الإشارة إلى حدود الدور الأوروبي في التسوية للصراع المزمن، لا بد وأن تأخذ بنظر الاعتبار التجاوب العربي مع هذا الدور ومحاولة تفعيله بالشكل الذي يشجع أو يدفع الأوروبيين إلى تبني مواقف وسياسات صارمة وحادة، تتناسب وما تمثله أوروبا في محيط العلاقات الدولية.

لا جدال في أن الخلافات العربية ـ العربية، والتدخلات في شؤون هذه الدولة أو تلك، وتدبير المؤامرات والاغتيالات، كانت وما تزال من أشد وأمضى المعوقات التي حالت دون تطوير، ليس فقط في مسارات الحوار العربي ـ الأوروبي، وإنما حرّضت بعض القوى الدولية على انتهاج سياسات معادية ضد هذه الدولة أو تلك، وحرّضتها على الحرب وإسقاط الأنظمة السياسية. الأمر الذي جعل من هذه الخلافات كوابح ثقيلة ومدمرة لكل مسيرة العمل العربي المشترك، في إطار جامعة الدول العربية[٢٦].

---

(٢٤) تشريل روبنبرغ، «إدارة بوش والفلسطينيون: إعادة تقييم،» في: **فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كليتون**، تحرير ميخائيل سليمان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٩٣.

(٢٥) نادية محمود مصطفى، «أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاستمرارية والتغيير،» **شؤون عربية**، العدد ١٢١ (٢٠٠٥)، ص ٤٧.

(٢٦) للمزيد من الاطلاع، انظر: عطا محمد صالح زهرة، «الخلافات العربية: مداخل إلى الحل،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٤.

وفي الوقت الذي عبرت فيه أوروبا عن رأيها في أسس السلام في الشرق الأوسط، والتي ترتكز على الاعتراف بحق شعب فلسطين في إقامة دولته المستقلة على أرض، وطنه وعدم شرعية المستوطنات، والاستناد إلى (القرارين المرقمين ٢٤٢ و٣٣٨)، إلا أن هذه المواقف لم تجد من يؤيدها، أو يساندها من الأنظمة العربية التي فضلت الانخراط في مسلسل التِسوية من وجهة النظر الأمريكية وحتى الإسرائيلية، وهذا ما حصل في مؤتمر مدريد، وكذلك في كل المبادرات التي طرحت لاحقاً.

وفي الواقع، إن أوروبا تذهب في بعض المواقف التي تتخذها إزاء القضايا العربية إلى درجة التعارض مع الرؤية الأمريكية، بمقدار ما تلاحظ أن هناك في الجانب العربي موقف موحد وجدّي يعبر عن إصرار العرب على الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الاستراتيجية. وهذا ما حصل بعد حرب ١٩٧٣، واستخدام العرب للنفط كأداة في الصراع العربي ـ الصهيوني، على الرغم من قصره وضعف تأثيره، إلا أنه كان إشارة يمكن أن تتطور في المستقبل إلى رد فعل عربي أقوى، فبقدر ما يكون هناك إرادة عربية موحدة، يكون هناك بالمقابل سياسة إيجابية تجاه القضايا العربية المصيرية، ليس من قبل أوروبا وحدها، وإنما من قبل بقية القوى الأخرى كلها، سواء كانت اليابان أو الصين، التي أقامت علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع إسرائيل، بعد أقل من ثلاثة أشهر من انعقاد مؤتمر مدريد.

ومن القيود التي فرضت أيضاً على حدود التحرك الأوروبي إزاء التسوية السياسية، عدم موافقة إسرائيل على إدخال أطراف أخرى لا تتبنى وجهة نظرها في التسوية، حتى وإن كانت وجهات نظرها أو سياساتها مجرد جهود دبلوماسية، لا تترجم إلى الواقع السياسي والعسكري في الشرق الأوسط؛ فكثيراً ما كانت أوروبا تصطدم بالرفض الإسرائيلي، حتى في القرارات التي تصدر من الأمم المتحدة وتحظى بالموافقة الأوروبية. كما إن أوروبا لم تلجأ في يوم ما إلى ممارسة أي وسيلة ضغط اقتصادية ومالية وعسكرية وسياسية على إسرائيل، بهدف إلى الاستجابة لما تطرحه من مبادرات، أو ما تعلنه من تصريحات. من هنا، فإنه طالما لا يواجه الدور الأوروبي عوامل تدفعه إلى تطوير مواقفه قدماً إلى الأمام في مساندة القضية الفلسطينية، فإن الخط التقليدي للسياسات الأوروبية يبرز بوضوح، وهو أولوية مساندة حق بقاء ووجود وأمن إسرائيل، حتى وإن كان ذلك على حساب الشعب الفلسطيني[٢٧]. وهذا ما يحصل كثيراً عند زيارة المسؤولين الأوروبيين لتل أبيب، وعندما تكون هناك حملات انتخابية تشريعية أو رئاسية في الدول الأوروبية، فكثيراً ما يتبارى المسؤولون

(٢٧) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٥٤.

في طلب ود إسرائيل لكسب أصوات اليهود من مواطني هذه الدول.

وحتى عندما ذهبت أوروبا إلى طرح المبادرة الأورو ـ المتوسطية، فالهدف منها ليس فقط البحث عن أفضل السبل لتأمين المصالح الأوروبية، ووضع حلول جماعية للمشاكل والتحديات الجديدة: الإرهاب والبيئة والهجرة غير الشرعية، إنما إرساء الأرضية التي من شأنها إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل والدول العربية، من خلال جلوسهم على طاولة المشاركة الجديدة، بعد أن رفض مشروع الشرق ـ الأوسط، للاعتبارات والعوامل التي ذكرناها في الصفحات السابقة. ولكن هذا المسعى وقف عند حدود معينة، وبخاصة في البعد السياسي والأمني، بحيث إن جولات المبعوث الأوروبي ميغيل موراتينوس، باعتباره مبعوثاً خاصاً للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، لم تقتصر إلا على نقل وجهات النظر بين الأطراف المعينة، وتطويق الأزمات والتوترات التي تحصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في الوقت الذي يغيب فيه الراعي الأمريكي. الأمر الذي جعل الدور الأوروبي يملأ الفراغ السياسي ويحاول تحريك الجهود ومنع التدهور. واقترن ذلك باعتراف أوروبي، بانفراد الولايات المتحدة بصياغة وتوجيه عملية التسوية، بل وقناعة الدول الأوروبية الكبرى بأهمية وحيوية الدور الأمريكي. وعندما كانت بعض بيانات اللجنة الأوروبية تنتقد السياسة الأمريكية تجاه عملية التسوية، فإنها كانت تحرص على تأكيد أن الدور الأوروبي لا يتحدى القيادة الأمريكية[٢٨].

ويبدو أن التسوية قد سارت في مسارات متعددة، وتوقفت عند حواجز وعقبات منها اللاجئين، وحق العودة، والوضع النهائي للقدس، حيث تصر إسرائيل على اعتبارها عاصمة لها. ونقلت إليها كل مؤسسات الدولة، لا بل إن كل المقابلات السياسية والدبلوماسية تجري في القدس بدلاً من تل أبيب، حتى إن هناك بعض المسؤولين العرب قبلوا بهذا «الوضع السياسي الدبلوماسي للقدس»، واختفت تل أبيب من لغة الخطاب السياسي والإعلامي والدبلوماسي لتحل محلها القدس، لتعبر في بعض الأحيان عن «قادة إسرائيل» وما يصرحون به، مثل العلاقات بين موسكو والقدس، وعبرت القدس. . . الخ. وبهذا الصدد، فإن الأسئلة التي تطرح، هي: كيف تنظر أوروبا إلى القدس؟ وهل تعدّها العاصمة التاريخية «الدولة إسرائيل»؟ وهل هناك من يؤكد على تقسيم المدينة إلى غربية وشرقية، بين الفلسطينيين وإسرائيل؟

في الواقع، إن أي قراءة متأنّية للخطاب السياسي الأوروبي توضح أن هناك

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥٩.

انقساماً واضحاً بين مواقف الدول الأوروبية في ما يتعلق بمدينة القدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل، وما يتعلّق باعتراف الأوروبيين بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم على أرض وطنهم، وتكون عاصمتهم القدس الشرقية. وربما يعود ذلك إلى التزامهم «بقرار التقسيم المرقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٤٧» الذي نص على «تدويل القدس» تحت رعاية الأمم المتحدة، من خلال الحدود التي أعلنتها الكنيسة الكاثوليكية في إقرار مشروع تدويل القدس. وإذا كانت بعض الدول الأوروبية استمرت على مواقفها من تدويل القدس، مثل بلجيكا وفرنسا واليونان ولوكسمبورغ، فإن الدانمارك وإيرلندا والنروج والسويد وبريطانيا، رفضت ذلك. إلا أنها لم تنقل سفاراتها إلى القدس بعد قرار الكنيست في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، إلا هولندا التي تميزت بمواقف مختلفة من بقية الدول الأوروبية الأخرى، وبخاصة خلال حرب ١٩٦٧[٢٩].

وبعد حرب ١٩٦٧، عندما أكملت إسرائيل احتلالها لأرض فلسطين أصدرت قراراً في ٢٨ حزيران/ يونيو، ضمّ القدس رسمياً إليها. إلا أن هذا القرار رفضته الأمم المتحدة في عدة قرارات، كانت أوروبا داعمة لها، ورافضة كل تغيّر يطرأ على المدينة. ومن بين الدول التي كانت ترفض القرار الإسرائيلي في الأمم المتحدة: بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ وبريطانيا والدانمارك وهولندا والنرويج والسويد، وامتنعت عن التصويت أيسلندا وإيطاليا والبرتغال[٣٠]. وفي الواقع، إنه باستثناء فرنسا التي اتسم موقفها من القضية الفلسطينية والقدس بالوضوح والاستمرار، منذ ديغول وحتى جاك شيراك، فإن بقية الدول الأوروبية اتسمت مواقفها السياسية في الأمم المتحدة، بعدم الذهاب إلى مستوى إدانة إسرائيل، والاكتفاء بدعوات «الإقناع» و«الأسف فقط»[٣١].

ثالثاً: مستقبل التسوية في ضوء الرؤيتين الأوروبية والأمريكية

منذ أعلن وودرو ويلسون عن مبادئه الأربع عشرة، ووضع في سلم أولوياته كيفية الحصول على شرعية وعد بلفور، من خلال تأكيده على أن لكل شعب حق تقرير مصيره، وما زالت هذه «الشرعية» الهاجس الذي يشغل كل رؤساء وصناع القرار السياسي الأمريكي. لا بل إن الحروب التي قادتها الولايات المتحدة، أو

---

(٢٩) جوزيف حبيب، «الرؤية الأوروبية لقضية القدس،» **صامد**، العدد ١١٠ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ١١٧.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

ساهمت في إشعالها، تصبّ في الهدف المحدد الذي سعت إليه، وهو ضمان أمن إسرائيل في حدود معترف بها شرعياً من المجتمع الدولي، وإبقاء تفوقها العسكري إلى درجة تبقيها دائماً قوة الردع في مواجهة أعدائها. وفي الواقع، ما من مسعى سياسي أو دبلوماسي أو عسكري، تقوم به الولايات المتحدة إلا وإسرائيل حاضرة فيه، إن لم نقل مشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر فيه، من خلال اليهود الأمريكين الذين تغلغلوا في كل مفاصل ومؤسسات ومنظمات الولايات المتحدة، إلى درجة وصل تأثيرهم ونفوذهم إلى أبسط مرافق الحياة اليومية الأمريكية. وهذا ما حصل في حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة، التي انتهت باحتلال العراق وحل مؤسساته العسكرية بعد تدميرها، والتي كانت تعدّ أكبر قوة عربية كانت تهدد الوجود الإسرائيلي.

وإذا كان دخول الولايات المتحدة الأمريكية حلبة الصراع في الشرق الأوسط بشكل متأخر وتدريجي، تمثل في تحديد مصالحها الاستراتيجية في نفط المنطقة، فإن ما اتخذ من قرارات في «مؤتمر بلتمور عام ١٩٤٢»، شكّل منعطفاً استراتيجياً، ليس فقط في مبايعة المحفل الصهيوني للولايات المتحدة، باعتبارها زعيمة العالم الرأسمالي والقوة العظمى التي تتحكم بمحيط العلاقات الدولية، والوريثة «الشرعية» للإمبراطوريات التقليدية في أوروبا، وإنما الدولة التي سوف تتعهد بإقامة إسرائيل والمحافظة على وجودها وأمنها في صراعها «الحضاري الوجودي» مع الأمة العربية.

ومنذ ذلك العهد الذي أبرم في بلتيمور، والسياسة الخارجية الأمريكية تسير على خط ثابت في التزامها، من دون أي تغيير جذري، إلا ما يتعلق ببعض القضايا الشكلية، التي تهدف إلى وضع آليات تنسجم ومحيط العلاقات الدولية، إضافة إلى التوازنات الشرق ـ الأوسطية، فالمسار يبدو متعرجاً إلا أن الهدف واحد، منذ «مفاوضات رودس» وحتى «خارطة الطريق»، فالحلّ الأمريكي «للصراع» حلاً صهيونياً، مرحلياً، سرعان ما يتم التنصل منه تحقيقاً للمعتقدات الدينية في العهد القديم والعهد الجديد. حيث تزامنت الفكرة السياسية الصهيونية بشأن وطن قومي يهودي في فلسطين مع الفكرة الصهيونية المسيحية (البروتستانتية) بشأن عودة يهودية إلى فلسطين كاستهلال للمجيء الثاني للمسيح[٣٢]. وعلى أساس هذا الاعتقاد، تولدت الثقافة والسياسة الأمريكية، وتبلورت نظرتها إلى القضية الفلسطينية وآلية

---

(٣٢) ميخائيل سليمان، «فلسطين والفلسطينيون في العقل الأمريكي،» في: **فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون**، ص ٢٨.

حلّها، من خلال المخزون الفكري والسياسي الذي يختزن في العقلية الأمريكية. ذلك «أن مصالح إسرائيل، كما يعرضها زعماؤها والمؤيدون لها في الولايات المتحدة، هي التي تحدد الطريق التي ينظر بموجبها السياسيون الأمريكيون إلى النزاع الفلسطيني الإسرائيلي»[٣٣].

وعندما تتحرك الولايات المتَحدة لدواعي مصالحها الحيوية في المنطقة، بعد كل أزمة أو حرب تنشب، أو انتفاضة فلسطينية تهبّ، فإن إدارة البيت الأبيض لا يمكن أن تتجاوز حدود ما تقرّر في «مؤتمر بلتيمور عام ١٩٤٢»، وكذلك الاتفاق الاستراتيجي في عام ١٩٨٣. ولكن متغيرات الواقع السياسي الإقليمي التي تمثلت في محطات عديدة، واجهت الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وما خططت له الحركة الصهيونية، قد فرض عليها واقعاً جديداً لابد من التراجع أمام زحمة قوته الجارفة، والنتائج التي يفرزها. ومن دون شك، فإن انتفاضة الشعب الفلسطيني الأولى، التي نسفت أسس نظرية الأمن القومي الصهيوني، وصواريخ العراق في حرب ١٩٩١، جعلتاها مجرد أفكار ثبت فشلها، وجعلتا القوى الصهيونية والإمبريالية تفكر في إعادة تقويم وصياغة رؤيتها للتسوية السياسية المستقبلية للصراع، بما تفرضه المعطيات الجديدة، على الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة، جعل من الولايات المتحدة القوة والسلطة المتحكمة بالقرار السياسي الدولي من دون أي منازع. فهي المهيمنة على كل أطراف الصراع في المنطقة.

ومنذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنزع من الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعده العسكري، لينتقل إلى دائرة التسوية السياسية، فكانت «اتفاقيات كامب ديفيد»، ثم «مؤتمر مدريد» بعد حرب الخليج الثانية، و«اتفاقيات أوسلو» التي توّجت بالتوقيع المشترك على الوثائق النهائية، في حدائق البيت الأبيض في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، ثم «وادي عربة» بين الأردن وإسرائيل، ويستمر مسلسل المبادرات والمشاريع، من «واي بلانتايشن»، إلى «خطة تينيت»، وصولاً إلى «خارطة الطريق»، التي سوف لن تكون الأخيرة.

في الواقع، فإنه إذا كان ميزان القوى في المنطقة يخضع إلى تبدلات سريعة في بعض عناصره، ولمؤثرات مختلفة، إقليمية ودولية، فإنه في لحظة ما، لن يرسم بالضرورة، الواقع الحقيقي لمقدار القوة، بل سيشكل أحد عناصر ذلك الواقع، وقد يكون في أحوال معينة من أهم تلك العناصر. وإذا كانت الأرقام في الميزان، لا تعني

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤١.

دائماً مقدار القوة، فإنها تعني بصورة عامة مقدار القدرة على حيازة القوة(٣٤). وهذا ما كشفت عنه حرب ١٩٧٣، التي وضعت حداً لتحقيق المشروع الصهيوني، وصولاً إلى انتفاضة الاقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وتفجيرات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لتؤشر إلى مرحلة جديدة من الصحوة الأمريكية والأوروبية، وداخل القوى الصهيونية نفسها. إذ إن إرادة الشعوب لايمكن أن تقهر، مهما كان ميزان القوى العسكري والاستراتيجي مختلاً، لأن لكل شعب أساليبه وإمكاناته في المقاومة، فلا القوة العسكرية الصهيونية، ولا سلاحها النووي، كافيان لردع الشعب العربي الفلسطيني وثنيه عن الدفاع عن حقوقه المشروعة، في إقامة دولته الوطنية على أرض وطنه؛ فالانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من جنوب لبنان، والتخلي نهائياً عن قطاع غزة، لم يكن ليحصل إلا نتيجة لمعطيات جديدة أفرزها واقع النضال الفلسطيني المستمر، وتفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر.

وفي ضوء ذلك، فإن الرؤية الأمريكية للتسوية السياسية في الشرق الأوسط تحدد من خلال النقاط الأساسية التالية:

- من أجل أن يسود السلام في المنطقة، لابد وأن يتم الاستمرار في تفريغ البعد الاستراتيجي للصراع من طبيعته العسكرية، وتبقى إسرائيل القوة الوحيدة القادرة على امتلاك زمام المبادرة بالحرب، والردع، وحيازة السلاح النووي.

- القيام بتغير جذري في طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني، باتجاهاته وأبعاده، وانتقاله أو تحوّله إلى صراعات طائفية وعرقية داخل دول المنطقة، وبخاصة العربية.

- احتواء دول المنطقة من خلال مشروع أمني وسياسي واقتصادي واسع، حيث الشرق الأوسط الكبير، الذي من خلاله، (سوف نعالج هذه النقطة في الفصل العاشر من القسم الثاني)، سيتم احتواء المد القومي ـ الإسلامي، وتكريس إسرائيل عضواً فعالاً في مشتملاته، وتذويب الأمن القومي العربي في الإطار الشامل لأمن الشرق الأوسط وأمن البحر المتوسط، بالصيغ التي تفرضها سياسات التطبيع مع إسرائيل.

- تبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة القادرة على فرض الحلول والتسويات لكل أزمات المنطقة. كما يجب إنهاء معاهدة الدفاع العَربي المشترك.

---

(٣٤) هيثم الكيلاني، «البعد الاستراتيجي للصراع العربي ـ الإسرائيلي: رؤية مستقبلية،» في: السيد يسين [وآخرون]، **صراع القرن.. الصراع العربي مع الصهيونية واسرائيل عبر مائة عام**، تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق؛ مراجعة علي محافظة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩)، ص ٣٨٢.

ـ إن معاهدات السلام الثنائية، ما بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة، تبقى هي الإطار الذي يتم من خلاله إعادة ترسيم بناء الخارطة السياسية للمنطقة. وليس هناك من مرجعية للقرارات الدولية ولا لدور للأمم المتحدة في صياغة معاهدات السلام.

ـ التخلي عن استعمال مصطلحات الأمة العربية أو الوطن العربي أو النظام الإقليمي العربي، المتمثل في جامعة الدول العربية، لتحل محلها منطقة الشرق الأوسط الكبير، وبخاصة في الخطاب السياسي الرسمي والإعلامي والثقافي العربي.

ـ إن التلويح بالعقوبات الاقتصادية، من خلال «الشرعية الدولية»، هو السلاح الذي ترفعه الولايات المتحدة بوجه كل من «ينتهك» الاتفاقيات، أو المعاهدات الموقعة مع إسرائيل.

ـ إن الصراع العربي ـ الإسرائيلي لم يكن هو التحدي الرئيس لعدم استقرار المنطقة وأمنها، إنما «المنظمات الإرهابية» والدول المارقة» التي تساندها. لذلك، فإن دعم سياسة مكافحة الإرهاب، وطبقاً لـ «قرار مجلس الأمن المرقم ١٣٧٣ في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١»، يشكل الركيزة الأساسية للمحافظة على عملية السلام والاستقرار في المنطقة.

ـ ليس هناك سياسة أمريكية واضحة أو محددة، تدعو إلى حل قضية، بحسب مرجعية القرارات الدولية. كما إن أمريكا أقرت بشرعية بعض المستوطنات، لضرورات الأمن الإسرائيلي، في الوقت الذي ما زالت مستمرة في اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وإن نقل السفارة للقدس هو مسألة وقت لا أكثر.

ـ تأييد كل السياسات والشروط التي تفرضها إسرائيل على الجانب الفلسطيني، من دون ممارسة أي ضغوط على إسرائيل في تحديد قضية القدس الشرقية، أو في صدّها عن قتل الفلسطينين تحت شعار «مكافحة الإرهاب».

ـ إن قيام دولة فلسطينية مرهون بحق إسرائيل في الوجود والأمن الدائم، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في «قمة شرم الشيخ ٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣»، و«العقبة ٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤»، حيث تم تغييب «خارطة الطريق»، والتنصل من قيام دولة فلسطينية في عام ٢٠٠٥.

ـ قد يتكهن البعض مستقبلاً، بسياسة أمريكية ينتجها جورج بوش الإبن في ولايتة الثانية والأخيرة، تفضي إلى قيام دولة فلسطينية على أرض غزة فقط، من دون أن يتم التوصل إلى حلول للمشاكل الأخرى العالقة مثل المستوطنات في الضفة، والقدس الشرقية، واللاجئين.

وفي الواقع، فإنه إذا ما حاولنا تتبع خطوات الموقف الأوروبي من التسوية المستقبلية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، فإنه لابد من الإشارة إلى بعض النقاط المقارنة، بما تم طرحه بصدد الرؤية الأمريكية:

● ما زالت أوروبا ملتزمة بإنهاء الصراع وإحلال السلام في الشرق الأوسط. وهذا يتم من خلال مرجعية قرارات مجلس الأمن، ومن بينها «القرارين ٢٤٢ و٣٣٨».

● من حق الشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة على أرض وطنه بحسب حدود عام ١٩٦٧.

● إن سياسة الاستيطان التي انتهجتها إسرائيل غير شرعية وتتعارض مع جهود السلام.

● في الوقت الذي تقف فيه الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل محاولة فرض ضغطها وابتزازها على الفلسطينيين، بغية تقديم تنازلات، فإن أوروبا تبدو أكثر توازناً في دورها، من دون انحياز مفرط. إذ إنها تحمّل إسرائيل والفلسطينيين في وقت واحد المسؤولية في تعثر التسوية السياسية.

● لقد صوتت أوروبا بالإجماع على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، الذي ندد «بالجدار الأمني»، الذي بنته إسرائيل في الأرض العربية المحتلة[٣٥].

● وإذا كانت أوروبا تنظر إلى الانسحاب من غزة بوصفه خطوة على طريق التطبيق النهائي لخارطة الطريق والعودة إلى خط عام ١٩٦٧، فإن الولايات المتحدة تتفق مع وجهة النظر الإسرائيلية في المماطلة وعدم التطبيق الكامل لخارطة الطريق، وبخاصة في ما يتعلق بتفكيك الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية.

ولكن، ما يؤخذ على موقف دول أوروبا الممثلة في الاتحاد الأوروبي، هو سلبيتها في ما يتعلق بتنفيذ القرارات الدولية التي تصوّت عليها، أو التي تساهم في صياغتها، الأمر الذي يجعل دورها ثانوياً وهامشياً، ويصبح تطيرها لدورها أمراً غير مسموح به، لا أمريكياً ولا إسرائيلياً. بل إن دولة مؤيدة وحليفة للولايات المتحدة مثل بريطانيا، لم تنجح في عقد مؤتمر له علاقة بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي يضم

(٣٥) إيريك رولو، «سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٥١.

الطرفين في أوائل آذار/ مارس ٢٠٠٥، إذ رفض الإسرائيليون المشاركة، الأمر الذي يجعل التفكير في بلورة موقف أوروبي ضاغط على إسرائيل خلال ولاية بوش الثانية، أمراً مستبعداً[٣٦]، وبخاصة في ظل غياب أي دعم عربي رسمي أو على مستوى الجامعة العربية، لأي خطوة أوروبية في هذا الصراع.

ومن دون شك، فإنه طالما بقيت المصالح الأوروبية في الوطن العربي غير متأثرة بالمواقف السياسية، وبقي العرب لا يكترثون بما تتخذه أوروبا من مواقف إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لأن كل الأوراق بيد الولايات المتحدة، فإن أوروبا ستبقى في إطار هذا الموقف وهذه السياسة المحددة بالدعم المالي والاقتصادي، وتبقى تضمّن خطابها السياسي كلمات الشجب والاستنكار والإدانه لما تفعله إسرائيل من تغيير الطبيعة الجغرافية والطائفية لمدينة القدس، وجدارها العازل، وحتى في ما يتعلق بخارطة الطريق. إذ إن الرفض الإسرائيلي، بدعم أمريكي واضح ومكشوف، لوضع حدود نهائية لإسرائيل، طبقاً للقرارات الدولية، يمثل الرؤية المستقبلية لواشنطن وتل أبيب، فتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وبشكل خاص حول مدينة القدس، يخلق واقعاً جغرافياً جديداً على الأرض الفلسطينية، الأمر الذي يعوق أي مطالبة فلسطينية بالسيادة على القدس. وإذا كان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قد أعلن في خطاب ألقاه عام ٢٠٠٤، تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل في الاحتفاظ بالمستوطنات الكبرى في الضفة الغربية في ظل أي تسوية، وهو نفسه ما تضمنه خطاب الضمانات الذي سلم إلى أرييل شارون في زيارتة إلى واشنطن، لإقرار أن هناك حقائق جديدة يمكن أخذها بنظر الاعتبار، تجعل من غير الممكن العودة إلى حدود عام ١٩٦٧.

وفي الواقع، إن خطة الاستطيان الجديدة التي تبنتها حكومة شارون بجدارها العازل، تهدف إلى استحالة قيام دولة فلسطينية متصلة الأرض، إنما مقطعة الأوصال وغير قابلة للحياة، وهذا ما كشف عنه في المخطط الإسرائيلي ـ الأمريكي، إذ ليس هناك حدود ثابتة أو معلومة للدولة الفلسطينية. وفي الوقت الذي تحاول لندن الضغط على واشنطن لإجبار إسرائيل على تنفيذ ما جاء في خارطة الطريق من وقف لسياسة الاستيطان التي تلتهم الأرض الفلسطينية، وذلك لإقناع القادة الأوروبيين والرأي العام الأوروبي، بأن هناك تحولاً جذرياً في الرؤية الأمريكية للتسوية وإحلال السلام في الشرق الأوسط، فإن قادة البيت الأبيض أدركو أن المأزق الذي انحشروا به في

---

(٣٦) خالد الحروب، «الدور الأمريكي والدور الأوروبي في المنطقة بين التنافس والتعاون،» **شؤون عربية**، العدد ١٢١ (ربيع ٢٠٠٥)، ص ٩٨.

العراق، لابد وأن يتم تعويضه بالتقدم في حلقات المنطقة الساخنة، حيث الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الذي يمثل قلب الأزمات التي تثير حساسية العالمين العربي والإسلامي[٣٧]. لذلك، فإن جورج بوش أعلن أمام حلفائه، من مقر حلف شمال الأطلسي في بروكسل أثناء زيارته لأوروبا، ضرورة فتح الاهتمام الأكبر لإحلال السلام في الشرق الأوسط. ولكن وفق أي رؤية؟ هذا ما علّقت عليه افتتاحيات الصحف الأوروبية، التي أبدت تشكّكها من سياسة بوش في ولايته الثانية، حيث «التدين أو الدين» سيغلف هذه السياسة التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة؛ فما يحاك ضد سوريا ابتداء بـ القرار ١٥٥٩، وانتهاءاً بمسلسل لإصدار القرارات من مجلس الأمن، وأولها ما صدر يوم ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٥ قد شكل نقطة المواجهة لإسقاط نظام دمشق. وهو المسلسل نفسه الذي حصل للعراق قبل حرب ٢٠٠٣. وبالتأكيد إن المواجهة مع سوريا ستتيح لإسرائيل التنصل من كل التزاماتها المترتبة عليها، في تنفيذ بنود «خارطة الطريق». ويبدو أن إدارة بوش المتورطة في حرب العراق وأفغانستان، قد تركت الإسرائيلين يعملون ما يستطيعون فرضه على الفلسطينين بالقوة، على الرغم من أن سياسة أرييل شارون نفسها، مضرة بالمصالح الأمريكية في المنطقة. وهذا ما يعتقد به الكثير من المسؤولين الأمريكيين المختصين بشؤون الشرق الأوسط، الذين يحرصون على أن لا يظن بهم أنهم معادون للسامية ويشعرون بأنهم ممنوعون من أن يقولوا علناً ما تقودهم دراستهم إلى الاعتقاد به[٣٨].

ويؤكد وليام بولك، أنه كلما استطاعت الولايات المتحدة وقادتها التفكير بعقلانية أكثر لتنظيم علاقاتها مع إسرائيل على أساس دولة بدولة، فإن ذلك من شأنه أن يساعد إسرائيل، أو يجبرها على أن تدخل في وفاق لتحقيق السلام في الشرق الأوسط[٣٩].

---

(٣٧) يعتقد يوسف بودانسكي أن الإدارة الأمريكية لجأت في الآونة الأخيرة إلى تهدئة المشاعر العربية الإسلامية العامة ضد احتلالها للعراق، وأن التغيير الذي حصل في السياسة الأمريكية تجاه قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تعكس ذلك، على الرغم من أن إدارة بوش مستمرة في تجاهل الوقائع في المنطقة، وقد وجه لوم شديد إلى المسؤولين الإسرائيليين من جانب واشنطن في مناسبات عديدة، ويبدو أن الإسرائيليين لم يدركوا أن أوجاع أمريكا في العراق كانت وراء هذا السلوك. انظر: Yossef Bodansky, *The Secret History of the Iraq War* (New York: Regan Books, 2004).

انظر أيضاً ملخص للكتاب في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٣٨) وليام بولك، «نحو سياسة خارجية أمريكية ناجحة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ٤٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٧.

في الواقع، فإنه مهما طرح من رؤى أو سياسات بصدد مستقبل التسوية السياسية للصراع في الشرق الأوسط، فإنها لن تخرج عن كونها متطابقة عما تراه القوى الصهيونية من حل لهذا الصراع، وفق حساباتها الاستراتيجية ونبوءاتها التوراتية، وبخاصة في رؤية دولة يهودية... تعيش في سلام مع جيرانها. وإن ذلك لا يحصل إلا في التوصّل من خلال مفاوضات مع الفلسطينيين، إلى تسوية دائمة تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية قادرة على الحياة[٤٠]. وإذا كان هذا الرأي الصادر من ألمع محلّلي السياسات وأبرز الخبراء الإسرائيليين، وهو ديفيد ليمش (David Limche)، قد مثّل أحد البدائل الخمسة أمام إسرائيل لتحديد مستقبل التسوية السياسية، فإن هناك من يقترح اتخاذ التدابير المؤقته لإدارة الصراع، حتى تتغير الظروف. ويبدو أن البدائل الأخرى مثل الاحتفاظ بالأرض التي تحتلها إسرائيل، أو التدخل الدولي لإدارة الصراع وحسمه، ومن ثم فك الاشتباك من جانب واحد، جميعها تركز على أن الدولة الفلسطينية المتقطعة الأوصال ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية من ناحية الأمن والحدود، من دون التحدث أو التفاوض على حق العودة، ومدينة القدس، وتفكيك الكتل الاستيطانية الكبيرة[٤١].

إن هناك من يعتقد بأن الرؤية الأمريكية لمستقبل التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط، تدخل في إطار مبدأ التدخلية الإجبارية، الذي يحكم السياسة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن المبدأين الآخرين. إذ إن الولايات المتحدة، تعدّ نفسها المرجع الأساس لحل أي معضلة دولية[٤٢]، من دون تدخل أي أطراف أخرى، حتى وإن كانت الأمم المتحدة، التي هُمش دورها إلى درجة لم تعد معنية بالقضية، الأمر الذي سحب من جدول أعمال جمعيتها السنوية، ملف الصراع في الشرق الأوسط منذ التوقيع على «اتفاقيات أوسلو».

---

(٤٠) انظر: Mark A. Heller and Rosemary Hollis, eds., *Israel and the Palestinians: Israel Policy Options* (London: Chatham House, 2005).

انظر أيضاً ملخص للكتاب في: **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٢٤٢.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٤٣ وما بعدها.

(٤٢) خليل العناني، «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي: رؤية مستقبلية،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٧٧.

القسم الثاني

العلاقــات الأوروبيــة ــــ الأمريكيــة
ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر



تمهيد

في الواقع، من المفارقات التي تسترعي الانتباه والدراسة المعمقة في محيط العلاقات الدولية، وبالتحديد العلاقة مابين ضفتي الأطلسي، هي أن طي صفحة الحرب الباردة قد جاءت على يد إدارة اليمين الديني المحافظ في الحزب الجمهوري، برئاسة جورج بوش الأب خليفة رونالد ريغان. ودشنت الولايات المتحدة زعامتها وهيمنتها على العالم في بداية القرن الواحد والعشرين على يد إدارة يمينية دينية محافظة أخرى في الحزب الجمهوري برئاسة جورج بوش الإبن. لذلك، فإن المدقق ملياً في الخطوط العامة للسياسة الخارجية الأمريكية، سوف لن يجد تغيراً جذرياً في المبادئ التي حكمت مسارات هذه السياسة، سواء كان على صعيد علاقاتها مع أوروبا، أو على الصعيد الدولي.

ولكن مقابل ذلك، فإن هناك بعض التغيرات التي فرضت على المؤسسة العسكرية والأمنية في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة التي فرضتها فترة مابعد الحرب الباردة، وكذلك مابعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، فالفترة الممتدة على طول عقد واحد شهدت سيادة فكر واحد، محافظ يميني ـ ديني، ليس فقط في صياغة السياسات العامة للولايات المتحدة الأمريكية، وإنما في فرض رؤيتها الخاصة للعالم، حيث إنها القوة الوحيدة المهيمنة التي قررت أن تجعل من القرن الواحد والعشرين قرناً أمريكياً «خالصاً». الأمر الذي جعل من عقد التسعينيات الفترة التمهيدية لبناء أسس هذا القرن الأمريكي، وتحضير كل مستلزمات هذا «الإعلان الرسمي»، الذي يجب أن يحظى، ليس فقط «بالشرعية الدولية»، وإنما باجبار القوى الأخرى المنافسة على الاعتراف بهذا «الواقع الدولي الجَديد».

وإذا كان مهندس الحروب الاستباقية الأمريكية بول وولفوويتز الذي كان نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية خلال حرب الخليج الثانية (حالياً مدير البنك الدولي)، قد وضع «دليل تخطيط الدفاع»، الذي يمثّل خطوطاً إرشادية عديدة لكيفية تعامل الولايات المتحدة في فترة مابعد الحرب الباردة، أكد ضرورة أن تستخدم الولايات

المتحدة قوتها العسكرية الضاربة بصورة استباقية، وبمفردها[١]، فإن إدارة بيل كلينتون التي خلفت إدارة بوش الأب، قد لجأت إلى أسلوب الاحتواء والردع في مواجهة القوى المعادية للولايات المتحدة، فقد أشارت ليندا ميلر (Linda Miller)، إلى أن ولاية كلينتون الأولى شهدت تحولات في الدور الأمريكي الخارجي، اختلف فيها عن ذلك الدور الذي حدد بعد تفكك المعسكر الاشتراكي و«الانتصار»الأمريكي في حرب الخليج الثانية. إذ إن غياب نظرة عالمية متناسقة ومتماسكة هي أكبر نقائص الإدارة الأمريكية وضوحاً، الأمر الذي جعلها موضع نقد، لفشلها في توظيف أدوات السياسة الخارجية بطريقة إيجابية وفعالة كي تحقق أهدافها. لقد ورث الديمقراطيون من إدارة بوش الجمهورية أجندة مستقلة، تمتد من العراق إلى كوريا الشمالية، ومن الصومال إلى هايتي والبوسنة، إضافة إلى علاقاتها التي تواجه العديد من الصعوبات مع ضفتي الأطلسي، والصين وروسيا واليابان[٢].

ويرى جون سترملو (John Stremlau) أن الانتقادات التي وجهت لإدارة بيل كلينتون، لم تكن انتقادات في محلها، ومن جهات لم تتعرف على الأبعاد الأخرى لهذه السياسة، التي ربطت الأمن القومي بالمصالح التجارية، وعندئذ تكون الدبلوماسية الاقتصادية حلاً لمشاكل كثيرة في عصرنا[٣]. ويبدو أن فترة ولاية كلينتون، سواء في دورتها الأولى، أو الثانية لم تشهد حماساً أمريكياً لاستعمال القوة العسكرية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية وهيمنة القوة الأمريكية، عدا الذي حصل في البوسنة والهرسك، ومن خلال حلف الناتو، حيث العضوية الأوروبية، وبالتحديد فرنسا التي وافقت على شنّ غارات جوية على الصرب[٤].

ويلاحظ أن مشروع «النظام الدولي الجديد» الذي بشّر به جورج بوش الأب، حيث كانت حرب الخليج الثانية، مقدمة لإبراز حدود وقدرة القوة العسكرية الأمريكية، قد خفّ بريقه واختفى، بخاصة عندما انتهجت إدارة كلينتون الديمقراطية نهجاً تقليدياً مختلفاً يركز على الأولويات الاجتماعية والرفاه في أمريكا،

---

(١) أحمد ثابت، «النزعة الامبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلية الوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٥٨.

(٢) ليندا ميلر، «إعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية: فترة رئاسة كلينتون،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٢ (نيسان/ أبريل ١٩٩٣)، ص ٣٠٣، و Linda B. Miller, «The Clinton Years: Reinventing US Foreign Policy?,» *International Affairs*, vol. 70 (April 1994).

(٣) ميلر، المصدر نفسه، ص ٣٠٣، و John Stremlau, «Clinton's Dollar Diplomacy,» *Foreign Policy*, vol. 97 (Winter 1994-1995).

(٤) ميلر، المصدر نفسه، ص ٣٠٨، و George Szamuely, «Clinton's Clumsy Encounter with the World,» *Orbis* (Summer 1994).

وعلى خفض الموازنة العسكرية إلى نحو ٢٧٠ مليار دولار[٥]. ومن خلال النظرة التي أبداها الديمقراطيون للسياسة الخارجية للتدخل، الأمر الذي جعل كلينتون يركز على التنمية الاقتصادية والأمن الدولي، ما يؤدي إلى تجنيب البلاد التهديدات العسكرية، بحيث يتمّ فسح المجال لتوقيع الاتفاقيات الدولية في ما يتعلق بالإنسان، والبيئة، والمحكمة الجنائية الدولية، التي تنصلت منها إدارة جورج بوش الإبن فور وصوله إلى البيت الأبيض.

ويتساءل هنري كيسنجر، هل تسترشد السياسة الخارجية الأمريكية بالقيم أم المصالح أم المثالية أم الواقعية؟ ليجيب نفسه، بأن التحدي الحقيقي في دمج الإثنين معاً، إذ لا يمكن لصانع السياسة الخارجية الأمريكية الجادّ أن يغفل عن التقاليد الاستثنائية التي كرمت الديمقراطية الأمريكية نفسها بها. لكن لا يستطيع صانع السياسة الأمريكية أيضاً أن يتجاهل الظروف التي يجب أن تطبق فيها[٦]. الأمر الذي برر التدخل الإنساني في الصومال وهايتي والبوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية. وينتقد كيسنجر قوى الدفع في السياسات المحلية التي تدفع السياسة الخارجية الأمريكية في الاتجاه المعاكس، وبخاصة أن الكونغرس لا يشرع لتكتيكات السياسة الخارجية وحسب، لكنه يسعى أيضاً إلى فرض قانون سلوك على الأمم الأخرى بواسطة العقوبات[٧].

ويعترف كيسنجر بأن هناك عدداً من المثقفين الأمريكيين الذين رفضوا السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، من حيث الجوهر. وتعاملت إدارة بيل كلينتون، وهي أول إدارة تضم كثيراً من الذين برزوا أثناء الاحتجاج على حرب فيتنام، مع الحرب الباردة بسوء فهم حول التشدد الأمريكي في حرب لا هوادة فيها. فارتدّوا عن مفهوم المصلحة القومية وأبدوا ارتياباً في استخدام القوة ما لم يكن تقديمها خدمة لهدف «غير أناني»، أي أنها لاتعكس أي مصلحة قومية أمريكية. ويؤكد كيسنجر أنه من الواضح أن الولايات المتحدة لا يسعها، ولايجدر بها العودة إلى سياسات الحرب الباردة أو دبلوماسية القرن الثامن عشر، فالعالم المعاصر أصبح أكثر تعقيداً، وهو بحق ذو منهج اكثر تميزاً[٨]. وهذا ما لم يأخذه المحافظون الجدد

---

(٥) محمود سريع القلم، «الإدارة الأمريكية الحالية: الأسس النظرية للسياسة الخارجية،» **إيران والعرب** (طهران)، العدد ٥ (صيف ٢٠٠٣)، ص ٩٠.

(٦) هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين** (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص ١٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٠.

بالحسبان، عند وصولهم إلى البيت الأبيض على أثر انتخاب جورج بوش الإبن في ٢٠٠٠. حيث شرعوا، وقبل أحداث ١١أيلول/ سبتمبر، يعدّون العدة لنظام دولي قائم على الحروب الاستباقية، وتقسيم العالم ما بين الخير والشر.

وفي الواقع، فإن إدارة جورج بوش الإبن لم تكن في ولاياتها الأولى بحاجة إلى أحداث مثل ١١ أيلول/ سبتمبر لكي تكشف عن خططها الاستراتيجية في بناء «القرن الأمريكي الجديد»، وفق التصورات والأفكار التي اختمرت في عقول ومفكري التيار المحافظ في الحزب الجمهوري. فإدارة بوش الإبن التي شُكّك في دستورية انتخابها، لم تعد تحظى بتلك المصداقية، لا في سياستها الخارجية، ولا في سياستها الداخلية، الأمر الذي جعلها تبحث عن ذريعة تحاول فيها إعادة الاعتبار إلى مكانتها السياسية والدستورية وهيبتها الدولية، بعد فترة من التراجع التي اتسمت بها سنوات حكم بيل كلينتون.

الفصل السابع
عولمة الأمن القومي الأمريكي

مقدمة

من يدقق في الأسماء والوجوه التي رافقت الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب في ولاية حكمه الأولى والأخيرة، يجدها هي نفسها التي عادت من جديد لتعمل في ظل إدارة جورج بوش الإبن، عدا بعض الأماكن والمناصب التي تغيرت. إلا أن الأفكار والتصورات التي طرحت، عادت من جديد لتطرح وبروح جديدة أيضاً وحماس أكثر من السابق.

وجاءت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر لتعطي لهذه الأفكار والسياسات المجسدة لها قوة دفع كبيرة، إلى درجة أن قامت الإدارة الأمريكية بالتنصل من الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها إدارة بيل كلينتون، وكذلك الإدارات السابقة، مثل: اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، و«بروتوكول كيوتو»، وكذلك «معاهدة الحد من الصواريخ البالستية».

ومن دون شك، فإن إدارة بوش الإبن، وهي تخطو خطواتها نحو البيت الأبيض التي قررت اقتحام أبوابه بكل الطرق، غير الدستورية حتى، وهذا ماحصل فعلاً، قد وجدت في مكاتبها ملفات عديدة من تلك التي أعدتها مجموعة من المنظرين المحافظين المتطرفين في الحزب الجمهوري. لذلك، فإن المهمة المركزية لهؤلاء، هي إعادة إحياء مشروع «القرن الأمريكي الجديد»، الذي سبق أن طرح عام ١٩٩٧ على يد مجموعة من أبرز قادة التيار اليميني الجمهوري، برئاسة وليم كريستول وريتشارد بيرل، وبول ولفويتز، حيث كان الهدف الاستراتيجي للمشروع «تحقيق السيطرة العالمية المنفردة لأمريكا، من خلال الخطوات الآتية:

أولاً: استعمال القوة العسكرية الأمريكية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سواء في بقاء نظام صدام حسين أو في حال غيابه.

ثانياً: ضرورة أن تتغلب الولايات المتحدة على شتى التهديدات بصورة حاسمة وبفرض تحقيق الانتصار على القوى المعادية.

ثالثاً: أهمية أن تفوق القوة العسكرية الأمريكية شتى القوى العالمية.

رابعاً: أهمية أن تبقي واشنطن على القواعد والتسهيلات العسكرية، بفرض المساهمة في تفويض أي قوة إقليمية مناوئة.

خامساً: العمل على إضعاف الصين وتغيير نظام الحكم فيها.

سادساً: المضيّ قدماً في مشروع الدرع الصاروخي حتى تكتمل السيطرة الأمريكية على الفضاء الخارجي

سابعاً: بناء نظام عالمي جديد يقوم على القيادة الأمريكية له، ويهدف إلى «ردع النظم المارقة الخطيرة» مثل كوريا الشمالية وإيران وليبيا وسوريا[١].

وقد حاول كل من رامسفليد وولفوويتز تسويق هذا المشروع لدى إدارة كلينتون في عام ١٩٩٨، وحثه على اتباع سياسة أكثر حزماً ضد العراق، لأنه «يشكل تهديداً للولايات المتحدة. . . وقادر على انتاج أسلحة دمار شامل»، وذلك من خلال الخطاب الذي تم إرساله تحت عنوان «مشروع القرن الأمريكي الجديد»، الذي يدعو إلى المبادرة بشن الحرب حتى لو فشلت أمريكا في حشد حلفاء لها عبر الأمم المتحدة[٢].

وقد شدد الخطاب الذي رفضته إدارة كلينتون، على أن الولايات المتحدة لديها صلاحية استخدام قرارات الأمم المتحدة لاتخاذ الخطوات الضرورية بما فيها القوة العسكرية لحماية مصالحها الحيوية في الخليج العربي، وأن واشنطن لا ينبغي أن تظل مقيدة بالإصرار على أن تتخذ الأمم المتحدة موقفاً موحداً[٣].

ويبدو أن الظروف التي «خلقت» في أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، وهي الفرصة التي كانت تنتظرها التيارات اليمينية الدينية المتطرفة في الحزب الجمهوري، قد قدمت

---

(١) أحمد ثابت، «النزعة الامبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلية الوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦١.

كل المبررات والمسوّغات للانطلاق في سياسة أمريكية جديدة، تصحح تلك الأخطاء التي ارتكبها كلينتون، عندما وقف مكتوف الأيدي أثناء تفجيرات مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣، وتفجيرات السفارات الأمريكية في كينيا وتنزانيا، ومهاجمة المدمرة الأمريكية كول في السواحل اليمنية في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، وقتل الجنود الأمريكين في مدينة الخبر السعودية. إذ يؤكد السيد ياسين أن الولايات المتحدة انتقلت بعد أيلول/ سبتمبر من الدولة العظمى الوحيدة إلى الامبراطورية الكونية التي تمارس الهيمنة المقننة على كل العالم، بموجب «قراري مجلس الأمن ١٣٦٨، ١٣٧٣/ ٢٠٠١»[٤].

أولاً: الرؤية الأوروبية لأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر

في الواقع، إن الأحداث التي هزت الولايات المتحدة يوم الثلاثاء المصادف ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، كانت أكبر مما تتوقعه الولايات المتحدة في كل تاريخها، الذي يمتد أكثر من قرنين، ليس فقط من خلال سقوط العديد من الضحايا الأبرياء، والدمار الذي هزّ أكبر معاقل الرأسمالية وقوتها العسكرية، ولكن أيضاً من ناحية تداعياتها الإقليمية والدولية، لا بل ليس هناك من دولة في العالم إلا وتأثرت بهذا الزلزال الكبير. فهذه الدولة العظمى الوحيدة المهيمنة عسكرياً واقتصادياً ومالياً وتجارياً وتقانياً على العالم، تضرب في عقر دارها، ومن مَن؟ من عدوّ مجهول، لم يحسب له أي حساب، عدا بعض التصورات والأفكار عن التهديدات التي تمثلها «القوى الإرهابية»، وهي تصورات لا ترتقي إلى مستوى التفكير، بأنها في يوم ما ستضرب الولايات المتحدة في قلبها.

من دون شك، إن ما حصل قد أعلن عن «عصر تاريخي جديد» في تاريخ العلاقات الدولية، لا بل إنه ختم بالضحايا التي سقطت في نيويورك وأفغانستان والعراق العصر الوستفالي، وأوجد محيطاً من العلاقات الدولية، قائماً على القوة المنفردة وغير المحددة والمنفصلة، إلى درجة أن القوانين ذات الطبيعة المحلية، التي أخذ الكونغرس يصدرها، أصبحت قوانين لها قوة تنفيذ دولية أقوى من تلك القرارات التي يصدرها مجلس الأمن، أو الجمعية العامة. وفي الواقع، فقد تغيرت طبيعة التهديدات، وقواعد اللعبة، الأمر الذي أدى إلى الاعتقاد بأن هناك إعادة تشكيل لخريطة العالم. حيث تذكر البعض قول الدبلوماسي السوفياتي غوركي أرباتوف (Georgi Arbatov)، عندما قال للأمريكين في لحظة انهيار الاتحاد السوفياتي: «نحن في

(٤) المصدر نفسه، ص ٦١.

طريقنا لنقدم لكم أسوأ هديّة: سنجردكم من العدو المباشر»[٥] لتجد نفسها القوة الخارقة (Hyper-puissance) في مواجهة الإرهاب الخارق (Hyper-terrorisme).

من دون أدنى شك، فتحت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر الباب على تحولات جيو ـ سياسية، تؤثر في ميزان التوازن الاستراتيجي، وبشكل خاص في استقلالية القرار السياسي الأوروبي، وركنت على الرف، ولو مؤقتا، الخلافات الأمريكية ـ الأوروبية، التي برزت في أكثر من قضية إقليمية دولية. حيث انطلقت في شوارع العواصم الأوروبية الكبرى، وبخاصة في باريس وبرلين، شعارات «كلنا أمريكان»تعبيراً عن تضامنهم مع شعب الولايات المتحدة. ولكن هذا «التضامن» الخروج «بالتشفي»، مما حصل نتيجة السياسات الانفرادية، سرعان ما تبخّر وعادت من جديد الرؤية الأوروبية الواضحة لتقوّم ما حصل في ١١ أيلول/ سبتمبر، بالشكل الذي يتناقض مع تلك الرؤية التي صاغتها الولايات المتحدة، لتبرير سياستها الجديدة في إطار «مكافحة الإرهاب»، و«الدول المارقة»، ليس على المستوى الدولي، وإنما في منطقة محددة، هي الشرق الأوسط، أو بالتحديد الوطن العربي والإسلامي. إذ إن الذين قاموا بهجمات أيلول/ سبتمبر ينتمون إلى دول عربية ـ إسلامية، فإن تلك السياسة موجهة نحو تلك المنطقة، المغرقة بالأزمات والمشاكل والحروب، الأمر الذي نظر إليه الأوروبيون نظرة تخوف وقلق كبير عما ستؤول إليه تلك السياسة الأمريكية الجديدة، التي يقف خلفها طاقم معروف بأفكاره وتوجهاته السياسية، والجذور التي يستمد منها كل طروحاته.

ويبدو أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك كان محقاً عندما نصح نظيره الأمريكي جورج بوش الإبن خلال القمة الأطلسية التي عقدت في بروكسل أيار/ مايو ٢٠٠١، وقبل أحداث أيلول/ سبتمبر قائلاً: «لنعد إلى التاريخ، لقد أثبت السيف دوماً أنه أقوى من الدرع»[٦]، ومنبهاً لعقم نظرية الجدار الواقي في الهجمات، كما حصل في ماجينو وخط بارلييف، ومؤكداً أنه بقليل من العزم والتخطيط والإدارة يمكن اجتياز أكثر الحصون مناعة وصلابة. ولكن الرسالة الأوضح التي انبعثت من غبار منهاتن، هي التي نطق بها وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين قائلاً: لايمكن محاربة الإرهاب بالعمليات العسكرية والأمنية ولكن بالعدالة[٧]. وقد سبق أن حذر

---

(٥) «La Basculement du Monde: Entretien avec François Heisbourg,» conduit par Thomas Hofnung, *Politique internationale*, no. 93 (automne 2001), p. 15.

(٦) نقلاً عن: غسان العزي، «١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والنظام الدولي: تغييرات مفهومية محتملة،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠٠٥)، ص ٣٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٢.

الأوروبيون الولايات المتحدة من سياسات فرض الهيمنة والإكراه. ولم تحاول واشنطن قياس أثر سياستها في الدول والشعوب الأخرى، ونتيجة لذلك كان الذي حصل يوم الثلاثاء في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. فهذه الأحادية الأمريكية المبنية على الانفراد في تقرير مستقبل السياسات الدولية قد أدّت، بحسب العديد من المراقبين إلى إنهاء إنموذج الأمن المتبادل الذي كان قائماً بين ضفتي الأطلسي إبان الحرب الباردة. وبدلاً من ذلك قامت الولايات المتحدة بتعريف أمنها القومي بصورة أحادية، من خلال التعاون مع الدول التي تؤيد وتدعم سياستها مثل، بريطانيا، وتجاهلت الدول التي لاتدعم هذه السياسات مثل، فرنسا.

وإذا كان رئيس الوزراء الفرنسي السابق ليونيل جوسبان قد طالب الإدارة الأمريكية بمراعاة عدم الانسياق وراء المقاربة الأحادية الجانب لحل مشكلات العالم، داعياً إلى مقاربة متعددة الجوانب، وعدم استسلام الإدارة الأمريكية لإغراء القوة الوحيدة، فإن رئيس الدبلوماسية الفرنسية السابق هوبير فيدرين قد وجّه سهام نقده الحادّ إلى السياسة الإسرائيلية وسكوت الإدارة الأمريكية وانحيازها إليها، ونهج الاستفراد والتسلط لهذه الإدارة. فقد دعا فيدرين، وشاطره الرأي وزراء خارجية كلّ من بلجيكا والسويد وألمانيا وفنلندا، إلى العمل بشكل واضح على فتح أفق سياسي في الشرق الأوسط، بعد أن ثبت فشل العالم بمكافحة الإرهاب وحده، ودعا أيضاً إلى عدم اللجوء للوسائل العسكرية وحدها من أجل تسوية هذه المشاكل العالقة، التي تحتاج قبل كل شيء إلى الحوار السياسي والدبلوماسي، وإلى تعاون المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلات بعيداً عن الانفراد والتعسف في استخدام القوة غير المسوّغة، وأوضح أن تضامن أوروبا الكامل مع الولايات المتحدة لا يعني خضوع أوروبا لكل السياسات الأمريكية. وقد رد وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول على الانتقادات التي وجّهها فيدرين بالقول: إن «الأخير يعاني الكآبة». وفي لقاء أجرته الصحف السعودية أشار شالتر جولسين وزير التعاون الفرنسي السابق إلى أن إدارة بوش تتّبع دبلوماسية وصفها «بالاستعراضية»[٨].

ومما يلاحظ، فإن وجهة نظر روزماري هوليس رئيسة برنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، متطابقة مع وجهة النظر الفرنسية حيال الحرب المعلنة ضد الإرهاب تتطلب معالجة المشكلات في الشرق الأوسط. وتؤكد أنه نظراً إلى الأمور، كما هي حالياً، يؤدي العمل الغربي، ولاسيما الأمريكي، إلى استفحال الوضع السيء أصلاً في الشرق الأوسط. وبقدر ما يعزز الوضع السيء في

(٨) الاتحاد، ٣/ ٤/ ٢٠٠٢.

الشرق الأوسط الدعم لأجندة أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، فإن أي شيء يفاقم الوضع سيساعد في استمرار مشكلة الإرهاب ضد الولايات المتحدة[9]. وانتقدت روزماري السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة والهجمات التي تشنها ضد القوى والدول الشريرة (Rogue States) ووصفت ذلك بأنه «تفكير شاروني»[10].

وإذا كانت ردود أفعال الشعوب الأوروبية لحظة الانفجارعنيفة جداً إلى درجة أنها تفضل الرد العسكري، بمشاركة دولهم[11] إلا أنه سرعان ما عادت هذه الشعوب نفسها لتعبر عن احتجاجها على الحرب التي شنّت ضد شعب أفغانستان، وما تنويه الولايات المتحدة من القيام بحروب استباقية ضد «الدول المارقة». ولكن ما كان يخشاه الأوروبيون لم يتأخر، حيث الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري الأوروبي في ٢١ أيلول/ سبتمبر٢٠٠١، قد عبّر عن وحدة الصوت في إدراكهم الرهانات الجديدة، وإعادة التركيب الجيوبولتيكي، وربما التفتت لما كان قائماً[12]، على الرغم من أن التحالف السياسي الذي قاده كولن باول قد أكد على المقاربة المتعددة الأطراف في سياسة مكافحة الإرهاب، ومن دون الانفراد. ولكن الولايات المتحدة لم تطلب أي مساعدة في عملياتها العسكرية، ما عدا بعض الطلعات الجوية لحلف الناتو في الأجواء الأمريكية، وهي بالتأكيد طائرات أمريكية يقودها طيّارون أمريكيون تحت ألوان الناتو.

لقد أشار فرانسوا هايزبورغ مدير مؤسسة البحث الاستراتيجي، ورئيس مجلس المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، إلى أن الولايات المتحدة حاولت معالجة أزمة ١١ أيلول/ سبتمبر بأسلوب تضامني، على الأقل على طريقة «الذي يحبني يتبعني»[13].

وفي الواقع، إن القراءة الأولية لدلالات التضامن الأوروبي مع الولايات المتحدة في حادثها المأساوي، تندرج في إطار الالتزام الأوروبي الفقرة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي «الناتو»، ولكن أوروبا غير مستعدة للذهاب مع

---

(٩) روزماري هوليس، «مكافحة «الإرهاب» في الشرق الأوسط: الوسائل مقابل الغايات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١)، ص ٧ ـ ٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨.

(١١) إذ عبر ومن خلال استطلاعات الرأي: حوالى ٦٨ ـ ٧٨ في المئة في فرنسا، ٧٠ ـ ٨٠ في المئة في بريطانيا، ٥٠ في المئة في ألمانيا، على موافقتهم عن الرد العسكري المباشر. انظر: «La Basculement du Monde: Entretien avec François Heisbourg,» p. 23.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٤.

الولايات المتحدة في حربها المفتوحة على الإرهاب من دون قرار صادر عن الشرعية الدولية.

ويبدو أن الأوروبيين وجدوا في أحداث أيلول/ سبتمبر الفرصة المناسبة، التي تتيح لهم الإصرار على أن عالم متعدد الأقطاب، بدلاً من الأحادية المنفردة، يمثّل عالماً جديداً قائماً على الاستقرار والسلام، من خلال التزام قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الأوروبيين والولايات المتحدة ينتميان إلى العالم الغربي «كلنا غربيون»(١٤)، حيث القيم المشتركة، إلا أن هناك خلافات على المصالح التي تباعد ما بين الطرفين، ولكن ليس هناك من خلافات عميقة بين الشعوب الأوروبية والشعب الأمريكي، حيث إن التضامن الذي ظهر يوم ١١ أيلول/ سبتمبر قد عبر عن ذلك. ولكن أيضاً، إن هذا الشعور بالتضامن الذي جاء من أعلى المستويات السياسية الأوروبية، لا يخفي بالتأكيد، الرغبة القوية لدى الأوروبيين في احتلال الموقع السياسي الدولي، الذي يتناسب مع حجمهم. وإن التحالف مع الولايات المتحدة أمر لا غبار عليه، ولايمكن التنصل منه. ولكن ما تحاول الولايات المتحدة القيام به في تهميش الدور الأوروبي وإزاحته من كثير من المواقع الحساسة في العالم، وبخاصة الشرق الأوسط، دفعت الأوروبيين إلى البحث عن الفرص التي من خلالها يحافظون على مصالحهم ومواقعهم الاستراتيجية، للتعويض عما فقدوه بسبب المنافسة الأمريكية(١٥).

وبالعكس مما تصوره الأوروبيون، وما رغبوا في تحقيقه، فإن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عززت فكرة أن الولايات المتحدة يجب أن تدافع عن نفسها وتتصرف بمفردها، مع التركيز على ضرورة التعاون الدولي الواسع ـ مأزق كبير ومساومات. ومن هذا التناقض يمكن أن ينتج أكثر من الزعامة الوطيدة، الدعوة الحقيقة «للامبراطورية»(١٦).

ومن دون شك، فإذا كان إطلاق القمر الصناعي السوفياتي سبوتنك (Spoutnik) في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧، قد شكّل أكبر تحد للولايات المتحدة، وأكد التفوق السوفياتي، في السيطرة على الصواريخ العابرة للقارات، فإنه قد أشّر على النهاية للميّزة التي تميّز بها الموقع الجغرافي للولايات المتحدة. إلا أن صدمة

---

(١٤) «Le Terrorisme n'est pas une civilization: Entretien avec François Léotard,» *Politique internationale*, no. 93 (automne 2001), p. 55.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٦) Justin Vaïsse, «Diplomatie americaine: Un Nouveau leadership?,» *Politique internationale*, no. 93 (automne 2001), p. 177, et Phil Gordon, «L'Attaque qui va changer l'Amérique,» *Le Monde*, 14/9/2001.

١١ أيلول/ سبتمبر، وانهيار البرجين اللذين يرمزان إلى حيوية المجتمع الأمريكي وقوة الرأسمالية، شكّل الضربة المفاجئة لكل سياسات الدفاع عن الأرض الأمريكية. وإذا كان الخطاب السياسي للعصر الكلينتوني «نسبة إلى كلينتون» قد ركز على «القوة العظمى غير الإمبريالية» و«الأمة التي لا تقهر»، كما أشارت مادلين أولبرايت إلى «الأمة العادلة» أو «الامبراطورية المرحب بها»، فإنه قد انحسر تدريجياً منذ أن وصل إلى إدارة البيت الأبيض جورج بوش الإبن، حيث الأيديولوجية التي تحركهم، مؤسسة على الاعتقاد بأن للولايات المتحدة مهمة ذات مصلحة عامة، فكل واحد يجد نفسه في النظام الأمريكي قد تمّ اقتحامه من خلال هجمات أيلول/ سبتمبر(١٧). وإذا كان حوالى ٩٣ في المئة من الأمريكيين الذين تم استطلاع آرائهم في ١٣ أيلول/ سبتمبر قد أيدوا بقوة إعلان الحرب، والرد العسكري المباشر ضد الجماعات أو الدول المسؤولة عن الهجمات، إلا أن هناك من أكد أن الذي حصل كان «عقوبة» السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط(١٨)، لا بل إن الرئيس جورج بوش الإبن، ومنذ الساعات الأولى لما بعد الهجمات عرض سياسته القائمة على «الحرب ضد الإرهاب» كصراع ما بين الخير والشر. وهذه السياسة القائمة على الثنائية ما بين النزوع إلى المانوية والبحث عن الانتصار الشامل سوف لن تؤدي إلى تسوية الملفات الدولية، وهذا ما حصل في الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية(١٩).

ثانياً: قرار مكافحة الإرهاب ١٣٧٣ والموقف الأوروبي

ما بين الحادي عشر والرابع عشر من أيلول/ سبتمبر قام كولن باول بالاتصال هاتفياً بأكثر من ثمانين رئيس دولة ووزير خارجية، من أجل التضامن مع الولايات المتحدة، وكسب تأييدها في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة للدفاع عن الأرض الأمريكية، وما يصدره مجلس الأمن من قرارات تمنحها «الشرعية الدولية» في تنفيذ سياسة «مكافحة الإرهاب». وعلى الرغم من أنها أظهرت نوعاً من الانصياع إلى سياسة «التعاون الدولي»، إلا أن «خيار التطرف» و«الأحادية» بقي هو الاتجاه المسيطر على عقول مستشاري البيت الأبيض.

وفي الواقع، إن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر كانت الفرصة التاريخية الثانية، بعد

---

(١٧) Vaïsse, Ibid., p. 179.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

حرب الخليج الثانية، لتؤكد من خلالها الولايات المتحدة الانفراد الأمريكي على امتداد العالم وتحكمها بسلطة القرار السياسي الدولي، بل إجبار المنظمة الدولية ومجلس أمنها على اتخاذ القرارات التي منحتها الغطاء الشرعي والسياسي لعملياتها العسكرية في أي منطقة من العالم، ولاسيما «القرار ١٣٦٨» في ١٢ أيلول/ سبتمبر، و«القرار المرقم ١٣٧٣» في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، حيث أكد صراحة أنه ليس هناك من حدود فاصلة لأمنها القومي، لا بل أعطت تل أبيب كل المسوغات والمبررات، أمام الرأي العام الأوروبي والأمريكي، في «حقها الشرعي في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب»وإبادة الشعب الفلسطيني، وتدمير بنيته التحتية وسلطته الوطنية. إذ إنه بموجب هذا القرار ذابت الحدود الجغرافية على واقع ما يعدّه الأمن القومي مخاطر وتهديدات. ليس هناك فرق بين تصرف أمريكا بمعاملتها الخطر على أمنها القومي وبين عمل داخلي وعمل خارجي، فالعالم كله أصبح موقع أمن أمريكي، فمن قندهار إلى غواتنامو وأمريكا اللاتينية والساحة الأفريقية والعربية، كأنها كلها الداخل الأمريكي. ويبدو أن السفير الفرنسي في الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، جان ديفيد ليفيت لم يكن مغالياً عندما وصف «القرار ١٣٧٣» بأنه «صناعة للتاريخ»[٢٠].

لقد فرضت واشنطن بموجب هذا القرار، مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، وأصبحت المقاييس في الفصل (فمن ليس معنا فهو ضدنا)، الأمر الذي بلور سياسة أمريكية منطلقة نحو «محور الشر» الذي أعلنه الرئيس بوش في خطاب حال الاتحاد في كانون الثاني/ يناير٢٠٠٢، الذي واجه انتقاداً أوروبياً، بخاصة من قبل باريس وبرلين. حتى إن أستاذ العلوم السياسية فياتسلاف نيكوتوف قد عدّ ذلك وكأنه «أحادية متعالية أو أحادية نفعية أو تجريبية أو انتقادية». ويقول السيد دولف كانك رانكه رئيس المنظمة الألمانية للسياسة الخارجية والأمن الأوروبي «إن استخدام وصف محور الشر، ليس إلا أسلوباً رجعياً وغير منطقي، صدر عن الشبح الذي أوحى بذلك للرئيس الأمريكي»، مؤكداً أن «تعريفنا للأمن الأوروبي هو تعريف واسع لا يتحدد بالمصطلح العسكري، بل ينصرف إلى الحقول السياسية جميعاً ويحترم التبادل الثقافي والاختلاف القويم»[٢١].

ومن خلال التفسير الأمريكي الوحيد لـ «القرار ١٣٧٣»، والذي يختلف كثيراً

---

(٢٠) شفيق المصري، «الإرهاب في ميزان القانون الدولي،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠٠٢)، ص ٤٦ ـ ٥٠.

(٢١) المصدر نفسه.

عن التفسيرات الأوروبية، فإن الرئيس بوش أبلغ مجلس الأمن برسالة في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ أعلن فيها الحرب الطويلة الواسعة على «الإرهاب الدولي»، من خلال عمليات عسكرية ضد تنظيمات إرهابية ودول تؤوي الإرهاب، أو تقصّر في مكافحته. والغريب أن مجلس الأمن لم يعلّق على هذه الرسالة، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة[٢٢].

وإذا كان «القرار ١٣٦٨» قد أعطى الولايات المتحدة الحق في الدفاع عن النفس، وطالب الدول الأخرى بالعمل الطارئ من أجل تقديم مرتكبي الجريمة للعدالة، وأبدى استعداد المجلس لاتخاذ خطوات لاحقة في هذا الصدد، فإن هذا القرار لا ينطبق على الدول الأخرى التي لم تتعرض لأي هجوم عسكري مباشر، ولم يشملها قرار مجلس الأمن المذكور. وإذا كان حق الدفاع عن النفس مشروطاً بأحكام «المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة»، فإن الإدارة الأمريكية أبلغت مجلس الأمن ليس عما قامت به ضمن هذه الشروط فقط، وإنما عن كل ما يمكن أن تقوم به في دول أخرى في المستقبل، من دون أي اضطرار إلى المواقف ولا التفويض من المجلس. وبناء عليه، فإن المعايير الأمريكية هي التي تحدد «الإرهاب» ومصادر التهديد، من دون تبليغ مجلس الأمن، وهي التي تحدد كيفية الدفاع عن النفس وليس «المادة ٥١ من الميثاق»[٢٣].

وفي الواقع، فقد أدرك الأوروبيون قبل غيرهم أنه ما من قوة عظمى يمكن أن تكون بمنأى عن هزات العالم، أو عن خطر التهديد على أمنها القومي. وهذا يتطلب تحديد طبيعة العدو والاستعداد لمواجهته، فخلال الحرب الباردة، كان هناك عدو واضح ومعروف بقوته وأيديولوجيته وخطوط تماسّه المباشر وساحة مواجهته، وبعد انتهاء هذه الحرب صارت المخاطر مجهولة وغير متوقعة من سياسات غير متوازنة، والخطر الأكبر هو «خطر اللايقين». وما دام أنه ليس يقيناً، فإنه ليست هناك خطط جاهزة للمواجهة. وبهذا الصدد أشارت **اللوموند**[٢٤]، إلى أنه يتوجب على أمريكا بعد هذا الحدث أن تعين «مرتاباً به» يمكن عرض صوره المخفية وماضيه الدموي، ومن هنا قفز اسم ابن لادن إلى الواجهة لأسباب تتعلق بالتسويق السياسي[٢٥].

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٩.

(٢٤) *Le Monde*, 18/9/2001.

(٢٥) نقلاً عن: العزي، «١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والنظام الدولي: تغييرات مفهومية محتملة،» ص ٣٤.

وفي الواقع، إن التفسير الأمريكي لـ «القرار ١٣٦٨»، وما نص عليه من أن المجلس على استعداد لاتخاذ إجراءات أخرى بهذا الصدد، تنسجم بالتأكيد مع الاستراتيجية الأمريكية، التي جاءت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر لتعجّل في تنفيذ بعض حلقاتها المتعلقة بمنطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط[٢٦]، ومن خلال الحشد الكبير للتحالف الدولي، صدر «القرار ١٣٧٣» في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بفقراته التسع، وأصبح المرجع الأساسي لكل القرارات اللاحقة في إطار سياسة «مكافحة الإرهاب»، حيث نصت المادة التاسعة منه على أن المجلس «قرر استمرار الاهتمام بهذه القضية»[٢٧]. أي ليس هناك من إمكانية لأن يعرض «ملف الإرهاب»على الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تدرك الولايات المتحدة موقعها التصويتي في الجمعية العامة، وتدرك إمكانية وسائلها «الابتزازية» في أروقة مجلس الأمن، وكيفية ممارسة الضغوط «الدبلوماسية»على عدد قليل من الدول بدلاً من العشرات، حيث إن الحشد الدولي الذي جمعته إدارة الرئيس بوش الإبن كلّفها قائمة طويلة من «الهدايا»، التي وصفت بقائمة هدايا بابا نويل (Liste de noel).

لكنه، من المؤكد أن «إدارة بوش لا يمكن أن تصبح بابا نويل»[٢٨]. فالقرار مثل غيره من القرارات استند إلى الفصل السابع، عدا القرارات التي تصدر بصدد القضية الفلسطينية، محدداً الإجراءات التي يقررها المجلس، والتي تصبح ملزمة قانونياً، ليس للدولة أو الدول المعينة فقط وإنما على المجتمع الدولي بكامله. وهذا يعني أن أي دولة تغفل أو تنتهك أحكام «القرار ١٣٧٣» تصبح مسؤولة دولياً أمام مجلس الأمن، الذي يحق له معاقبة هذه الدولة بالشكل الذي يراه مناسباً. وبالاستناد إلى إلزامية الفصل السابع، والتي استند إليها القرار، فإن الموضوع لم يعد محصوراً بمطالب أمريكية تسعى إلى اعتمادها لدى الدول الأخرى، وإنما بات من الموجبات الملقاة على جميع الدول من دون استثناء[٢٩]، حتى على تلك الدول التي تتبنى سياسة «معادية» للولايات المتحدة أو «التي وصفتها بالدول المارقة».

وينظم القرار جملة من الإجراءات التي يجب على كل الدول الالتزام بها

---

(٢٦) للمزيد من الاطلاع حول الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى، أو أورو ـ آسيا، انظر: زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي (عمّان: الدار الأهلية للنشر، ١٩٩٩).

(٢٧) ماهو جدير بالملاحظة أن القرار المرقم ١٦٣٨ الذي صدر ضد سوريا في ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٥ وطالبها بالتعاون مع لجنة ميليس بشأن اغتيال رفيق الحريري، قد استند في مرجعيته إلى القرار ١٣٧٣/ ٢٠٠١.

(٢٨) Vaïsse, «Diplomatie americaine: Un Nouveau leadership?,» p. 186.

(٢٩) المصري، «الإرهاب في ميزان القانون الدولي،» ص ٥٠.

وتنفيذها، طبقاً للفصل السابع، بعد أن يشدد في مقدمته على الحق الطبيعي الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس وفق ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، إضافةً إلى ما أكده «القرار ١٣٦٨/ ٢٠٠١»، ومن بينها[٣٠]:

١ ـ الإقلاع عن تمويل الاعمال الإرهابية وحظرها.

٢ ـ يجرّم أي توفير أو جمعَ متعمدين للأموال، بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة، من قبل مواطنيها أو على أراضيها، بقصد استخدامها أو معرفة أنها ستستخدم لتنفيذ أعمال إرهابية.

٣ ـ تجميد بلا أي تأخير: للأموال والموجودات والمصادر الاقتصادية والمؤسسات التي يملكها أو يعمل بها.

٤ ـ تمنع مواطنيها أو أي أشخاص أو مؤسسات داخل أراضيها من جعل أي أموال أو موجودات مالية أو مصادر اقتصادية أو مالية أو أي خدمات أخرى ذات علاقة، متاحة مباشرة أو بشكل غير مباشر لمنفعة أشخاص يرتكبون أو يحاولون ارتكاب أو تسهيل أو المشاركة في ارتكاب أعمال إرهابية. إضافة إلى المؤسسات التي يملكها أو يشرف عليها مباشرة أو بشكل غير مباشر، مثل هؤلاء الأشخاص، أو أشخاص ومؤسسات يعملون باسم أو بتوجيه هؤلاء الأشخاص (الفقرة ١).

إضافة إلى ذلك، فإنه يقرر أيضاً أن كل الدول سوف:

أ ـ تمتنع عن توفير أي شكل من أشكال الدعم الناشط أو السلبي لمؤسسات أو أشخاص متورطين في أعمال إرهابية، بما في ذلك توفير إنذار مبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات.

ب ـ تتخذ الخطوات الضرورية لمنع ارتكاب أعمال إرهابية، بما في ذلك توفير إنذار مبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات.

ج ـ تحريم الملاذ الآمن لأولئك الذين يمولون أعمالاً إرهابية، ويخططون لها ويدعمونها أو يرتكبونها.

د ـ تمنع أولئك الذين يمولون أعمالاً إرهابية ويخططون لها ويسهلونها أو يرتكبونها، من استخدام أراضيهم لهذه الأغراض ضد دول أخرى أو ضد مواطني هذه الدول.

---

(٣٠) نشر نص القرار ١٣٧٣ في: **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠٠٢)، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٩.

هـ ـ تضمن أن يكون أي شخص شارك في تمويل أعمال إرهابية وخطط وحضر لها أو تواطأ في ارتكابها أو في دعمها، سيمثل أمام العدالة. وتضمن فضلاً عن ذلك، القيام بأي إجراءات أخرى ضدهم.

و ـ تقدم كل دولة إلى الدولة الأخرى «وبالتحديد الولايات المتحدة التي تطلب ذلك»أكبر قدر من المساعدة، في ما يتعلق بالتحقيقات الجنائية أو الإجراءات الجنائية ذات الصلة بتمويل أعمال إرهابية أو دعمها.

ز ـ تمنع حركة الإرهابين أو المجموعات الإرهابية عن طريق رقابة حدودية فعالة، ورقابة على إصدار أوراق هوية ووثائق سفر، وعن طريق إجراءات تمنع التزوير أو استعمال أوراق ثبوتية ووثائق سفر مزورة وزائفة (الفقرة ٢).

ومن أجل ذلك، وتفيذاً لما تم تأكيده أعلاه، فإن الفقرة الثالثة من القرار الذي حظي بالإجماع في مجلس الأمن، بخاصة فرنسا، ومن دون أي تحفظ أو تعديل، تدعو دول العالم جميعاً إلى:

أ ـ إيجاد وسائل لتكثيف تبادل المعلومات العملياتية والتعجيل فيها.

ب ـ تبادل المعلومات وفقا للقانون الدولي والمحلي.

ج ـ التعاون، بخاصة عبر الترتيبات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة.

د ـ الانضمام في اسرع وقت ممكن، إلى المواثيق والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

هـ ـ زيادة التعاون والتنفيذ الكامل للمواثيق والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

و ـ اتخاذ الإجراءات المناسبة انسجاماً مع بنود القانون الدولي والمحلي.

ز ـ أن تضمن، انسجاماً مع القانون الدولي، أن وضع اللجوء لن يسيء استخدامه مرتكبون ومنظمون أو مسهلون للأعمال الإرهابية.

وإذا كانت الفقرة الرابعة قد أوجدت الصلة في سياسة مكافحة الإرهاب، «بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة المتنقلة»، ودعت في الوقت نفسه إلى تعزيز الجهود والتنسيق للتصدي لها، باعتبارها خطراً يهدد الأمن العالمي، فإن ما جاء في الفقرة السادسة من إنشاء للجنة المختصّة بمتابعة هذه التدابير وإجبار الدول على الانصياع لتنفيذ فقرات هذا القرار في مهلة لا تزيد عن ٩٠ يوماً، تمثل في حقيقة الأمر الإطار الجديد في «عولمة مكافحة الإرهاب» انقاذاً للنظام الدولي الجديد، الذي سبق أن طرحه

بوش الأب[٣١]. إذ تكون حدود كل دول العالم مفتوحة أمام الولايات المتحدة وأجهزة استخباراتها، ولن يعود هناك حواجز أو عوائق أمام تنفيذ قوانينها الداخلية التي أصبحت ذات صبغة عالمية، يقتضي على الدول تنفيذها بحسب ما ورد في نصوص «القرار ٣٧٣»، وإلا تعد دولة «مارقة» أو منضوية في إطار محور «الشر».

وفي ضوء نصوص هذا القرار، فإن الولايات المتحدة قرّرت شن «الحرب الأبدية» على الإرهاب، سواء بعملياتها الاستخبارية وضربها للقوى الإرهابية في هذه الدولة أو تلك، أو من خلال احتلالها وإسقاطها أنظمة تعتقد أنها يمكن أن تشكل خطراً على أمنها القومي، من خلال إيوائها وتجهيزها الحركات الإرهابية بأسلحة التدمير الشامل[٣٢]، حيث كانت أفغانستان، وفيما بعد العراق ميادين لاختبار الاستراتيجية الأمريكية «الجديدة» ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، الأمر الذي أثار نقاشاً واسعاً في «مؤتمر ميونيخ لسياسات الأمن الدولي»، الذي عقد في شباط/

---

(٣١) المصري، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٣٢) وليام فاف، ««المحافظون الجدد» وتجارة الخوف،» **الاتحاد**، ١٩/١/٢٠٠٦، ص ١٨ (وجهات نظر). وكان قد نشرها سابقاً في **تربيون ميديا سيرفيس** *(Tribune Media Service)* ساخراً من العقول السياسية الأمريكية التي حاولت تسويق أفكار وأطروحات وطرحها للرأي العام العالمي بغية تبرير حروبها وتداخلاتها العسكرية. إذ يشير إلى أن الحجة القائلة بضرورة تحقيق نصر حاسم في العراق، للحيلولة دون قيام خلافة إسلامية جديدة، متعددة القوميات ومسلحة نووياً في منطقة الشرق الأوسط كانت إحدى الأفكار الأساسية التي وردت في حديث الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الحضور في يوم قداس المحاربين الذي أقيم خلال الآونة الأخيرة. وفي ذلك التوقيت بالذات جاء تحذير بوش من مغبة قيام إمبراطورية شمولية إسلامية جديدة، تمتد من حدود أندونيسيا وحتى إسبانيا، خليط من أشواق وطموحات وأوهام تنظيم القاعدة التي لن تتحقق مطلقاً، ومن دس كتّاب الخطابات الرئاسية في البيت الأبيض، ممن تعمدوا زرع بذرة الخوف والذعر في نفوس الأمريكيين من خطر الإرهاب «الإسلاموي»، خاصة في ظل ما تشهده شعبية الرئيس بوش وحربه على العراق من تراجع حاد. ويتساءل وليام فاف: هل في مقدور أحد أن يصدق أنه سيكون في وسع الجهاديين والإرهابيين الإسلامويين، حتى لو تسنت لهم السيطرة التامة على العراق، أن يجتاحوا أوروبا الجنوبية والجزء الغالب من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق علاوة على كل الجزء المسلم من القارة الآسيوية، ويحتلوها بجحافلهم وجيوشهم؟ كيف لفكرة كهذه أن تتحقق وكيف يمكن تصورها بمنطق الأشياء والعقل؟ ويشير فاف إلى ما قامت به الولايات المتحدة في عقلنة انفعالاتها وحماسها لخوض الحرب الفييتنامية لمواجهة الخطر الصيني الذي لم يكن في وقتها يمثل خطراً حتى على جيرانه سوى معجزة إلهية. والشيء نفسه تحاول أمريكا القيام به وتبريره، إذ مضى كل من الرئيس بوش ووزير دفاعه رامسفيلد إلى مستشاره للشؤون الأمنية ستيفن هاولي، وكذلك الجنرال جون أبي زيد، ونائب الرئيس تشيني وإريك ايدلمان ووكيل ووزير الدفاع للسياسات وغيرهم إلى التحذير جميعاً من خطر قيام امبراطورية إسلامية شمولية على امتداد الشرق الأوسط كله، قادرة على إلحاق الدمار بجميع الأنظمة الشرعية الحاكمة في أوروبا الغربية وقارتي آسيا وأفريقيا. وإمعاناً منه في تضخيم هذا الخطر صرح الجنرال أبي زيد قائلاً: «مثلما أتيحت لنا الفرصة كي نتعلم من لغة النازيين تبشيرهم بحربهم التي خاضوها ضد البشرية كلها، فإن علينا أن نتعلم من جهاديي اليوم ما ينوون فعله بنا، من خلال ألفاظهم ولغتهم أيضاً». وينتهي فاف إلى القول: ولكن المصيبة أن هناك من يصدق في كلتا الحالتين!.

فبراير ٢٠٠٢، وحضر هذا المؤتمر وزراء دفاع أوروبيون ومسؤولون أمريكيون، من بينهم بول وولفوويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق، بعد أن أضحى مشروع الدفاع الصاروخي سياسةً رسميةً لإدارة جورج بوش الإبن لحماية الولايات المتحدة من مواجهة الدول المارقة (Rogue State). الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى التفكير في وضع مقاربة سياسية للمشكلات الإقليمية، بدلاً من المقاربة التي تحددها الولايات المتحدة بوضع استراتيجية عسكرية قائمة على سيناريوهات غير محتملة.

ثالثاً: الخطاب السياسي الأمريكي بعد ١١ أيلول/ سبتمبر

ترافق هذا الخطاب مع القرارين الذين أصدرهما مجلس الأمن، حيث أعطى **الأول** «الحق المطلق» للولايات المتحدة للدفاع عن نفسها، **والثاني** للقيام بشن الحرب الأبدية المفتوحة النهايات ضد الإرهاب، وهو خطاب سياسيّ مشحون بالحقد والكراهية على العرب والمسلمين بالتحديد. إذ إن ما نطق به جورج بوش الإبن من «حرب صليبية جديدة»، مذكراً «العالم المسيحي» بالعداء التاريخي مع «العالم الإسلامي»، وما أدلى به رئيس الوزراء الايطالي سلفيو برلسكوني من تفوق الحضارة الغربية على الحضارة الإسلامية[٣٣]، جعل أطروحة صراع الحضارات التي جاء بها صموئيل هانتنغتون تقفز إلى سطح الأحداث، وكأن الساعة قد حانت لإعلان الحرب التي ستكون بين الغرب المسيحي والعالم الإسلامي، حتى إن خطاب الرئيس بوش عن «حال الاتحاد» في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، الذي ميّز ما بين الخير والشر، حفّز العديد من أقطاب الفكر السياسي الأمريكي ومثقفيه، الذين حاول قسم منهم الاصطفاف مع وجهة النظر الرسمية وتقديم خطاب سياسي يبرر السياسة الأمريكية في هذه «الحرب العالمية»، التي جاءت في بيان المثقفين الأمريكيين تحت عنوان: «ما الذي تقاتل من أجله؟» رسالة من أمريكا في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٢[٣٤].

وبهدف تبرير الحرب التي شنّتها الولايات المتحدة ضد الشعب الأفغاني، وما قرّرت القيام به من حروب أخرى، بخاصة ضد العراق، الذي أضحى الهدف رقم ١، بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، فقد تساءل غراهم فولر المسؤول السابق في دائرة الشرق الأوسط في الاستخبارات الأمريكية قائلاً: هل كانِ هانتنغتون محقاً؟ فيجيب: «إذا اعتقد المسلمون بوجود صدام حتمي بين الحضارات فإن هذا الصدام سيحدث

---

(٣٣) العزي، «١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والنظام الدولي: تغييرات مفهومية محتملة،» ص ٤١.

(٣٤) ناظم عبد الواحد الجاسور، **الفكر السياسي الأمريكي المعاصر: صراع الحضارات وأحداث الحادي عشر من سبتمبر** (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣)، ص ٨٩.

حقيقة». ثم يتساءل: هل الملا عمر وهانتنغتون يقولان الشيء ذاته؟ ينتهي إلى أن يضع مسؤولية ما حدث على المليار مسلم، وأنهم هم الذين «قدموا الدليل على صحة نظرية هانتنغتون»[٣٥]. ويتضح من رسالة بوش إلى مجلس الأمن أنه عازم على توسيع عملياته العسكرية عشية شن حربه على أفغانستان، وأن التصنيف الأمريكي الذي يحدد «الإرهاب»، و«العدو القادم»، تشكل في كلّ مفرداته ذلك التوجه السياسي الأمريكي، الذي كشف عن كلَ ما يختمر في العقلية السياسية والعسكرية والأمنية الأمريكية منذ عقود، بخاصة عندما ساوى ما بين الحق الفلسطيني في المقاومة ومفهوم الإرهاب. إذ أعلن جورج بوش أن «إسرائيل والولايات المتحدة تخوضان حرباً واحدة وفي خندق واحد ضد الإرهاب»، وأن الانتفاضة الفلسطينية ومن خلال منظمتي حماس والجهاد الإسلامي تحديداً تحولت إلى مصنع لإنتاج الإرهابين[٣٦].

وقد حاول توماس فريدمان أن يربط في مقالاته بين الولايات المتحدة وإسرائيل ويضعهما في قارب واحد، وأنهما تتعرضان للتحديات نفسها وتواجهان الإرهاب. ويضيف أنه «إذا اجتمع الإرهاب والانفجار السكاني (العربي)، فإن بإمكان العرب في نهاية المطاف تدمير إسرئيل، وإن بعض المتطرفين يعتقدون أنهم قادرون على تدمير أمريكا أيضا» ويؤكد فريدمان أن ما هو قادم لن يكون إلا حرب حضارات وربما يعمل الفلسطينيون على تحقيق ما فشل في تحقيقية بن لادن[٣٧]. ويستمر توماس فريدمان في نشر مقالاته، التي تصب في الاتجاه الذي يبرر الحرب العادلة، ليس من قبل الولايات المتحدة، وإنما من قبل إسرائيل، حيث يقول في مقالة له نشرت في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٢ إن «على العالم أن يفهم أن الفلسطينيين لم يختاروا التفجير الانتحاري بسبب الإحباط السياسي واليأس، الناجين عن الاحتلال الإسرائيلي، فتلك أكذوبة أخرى. . . إن الفلسطينيين تبنوا خيار التفجير الانتحاري كخيار استراتيجي، لذا يتوجب على العالم بأسره العمل على هزيمة هذه الاستراتيجية الانتحارية الفلسطينية»، لابل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يطلب من الولايات المتحدة استخدام كل إمكاناتها «لوقف هذا الجنون وتسميته باسمه الحقيقي فإنه سينتشر»[٣٨].

وقد انبرى أيضاً برنارد لويس، أحد اقطاب الفكر السياسي الأمريكي المعاصر،

---

(٣٥) رياض نعسان آغا، «وجهة نظر في الرد على فولر،» **الاتحاد**، ١/ ٢/ ٢٠٠٢، ص ٨.

(٣٦) محمد السماك، «البعد الصهيوني لمواقف الرئيس بوش،» **الاتحاد**، ١٢/ ٤/ ٢٠٠٢، ص ٨.

(٣٧) محمد علي الفرا، «رياح الحقد والكراهية،» **الاتحاد**، ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٢، ص ١١.

(٣٨) جمال المحايدة، «توماس فريدمان في خندق شارون،» **الاتحاد**، ١٢/ ٤/ ٢٠٠٢، ص ٨.

والمنظر الكبير للسياسة الخارجية الأمريكية، والموقع على «بيان الحرب»، في مقالة نشرت بمناسبة الذكرى الأولى لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، تحت عنوان: «ميراث الكراهية»، كيف حولوا «العالم الحر» الذي تتزعمه أمريكا إلى «ديار الكفر». ويقدم الأسباب التي دفعت هذه «القوى»لتفعل ما فعلته في ١١أيلول/ سبتمبر، من خلال سؤال مركزي: لماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟ وما الذي فعلناه وأسأنا فيه إليهم؟ ليجيب بكل بساطة، أن الضغينة والحقد الكامن في العالم الإسلامي متأتٍّ من القوة والنجاح اللتين حققتهما الولايات المتحدة. إذ يشير إلى أنه من المستحيل أن تكون قوياً وناجحاً وأن يحبك الآخرون ممن هم ليسوا أقوياء أو ناجحين. ويضيف لويس: إن السبب الأساسي للاحتقار، الذي يكنه العالم الإسلامي للولايات المتحدة والغرب، هو ما يصفونه بالتحلل والتفسخ الأخلاقي، الذي يتّسم به الأمريكي في الحياة. منتهياً إلى أن ما حصل في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كان نتيجة لذلك الفهم والإدراك الخاطئ للقيم الأمريكية، وللغيرة منها[٣٩]، وليس من السياسة الأمريكية التي تجاهلها تماماً في تحليله كل ماجرى.

ويلاحظ أن الخطاب السياسي الأمريكي، ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر استمد كل مرجعيته، وبنى كل أفكاره وتوجّهاته من نصوص مشروع «القرن الأمريكي الجديد»، الذي أعد قبل مجيء بوش الإبن إلى كرسي الرئاسة، والذي لم تستجب له إدارة بيل كلينتون سابقاً. وشكل ١١ أيلول/ سبتمبر الفرصة المناسبة لأنصار هذا المشروع أمثال وليم كريستول، وريتشارد بيرل، وبول وولفوويتز وغيرهم، الذين تقلدوا مناصب حساسة في إدارة بوش، الأمر الذي سهل لهم إقناع بوش بالمشروع الذي قدم إليه في العشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وأضحى منهاج عمل للإدارة الأمريكية[٤٠]، مقيدة بالإصرار على أن تتخذ الأمم المتحدة موقفاً موحداً، أو تأخذ بنظر الاعتبار مصالح القوى الأخرى المنافسة.

وقد تبلور هذا المشروع ليأخذ صيغة «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي»، التي لم يتم الإعلان عنها إلا بمناسبة الذكرى الأولى لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، والتي تضع العالم في «رداء أيديولوجي» يتناسب مع نظرة أمريكا للعالم، وفق المبادئ التي يطلقها هذا الرئيس أو ذاك وتسمى باسمه، كغيره من الرؤوساء السابقين. من هنا، فإن «وثيقة بوش»، أو «مبدأ بوش»، أراد تشييد صرح إمبراطوري في عالم لا يسمح فيه لأي دولة أو قوة تقترب من قوة الولايات المتحدة، أو تشكّل في يوم من

---

(٣٩) الاتحاد، ١٢/٩/٢٠٠٢، ص ١٠.

(٤٠) ثابت، «النزعة الامبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلية الوطن العربي،» ص ٦٠.

الأيام تهديداً لمصالحها في أي مكان في العالم. إذ إن المهمة الملقاة على عاتق أمريكا تغيرت بشكل حاد، بخاصة مع تغير الأعداء، وإن هزيمة التهديد تقتضي أن تستعمل أمريكا أدوات ترسانتها: من القوة العسكرية، والدفاعات القوية من الداخل، وتطبيق القانون، والاستخبارات، والجهود المحمومة لقطع مصادر تمويل الإرهابيين[٤١].

وفي الواقع، تشير أغلب الدراسات إلى أن هناك تغيرات طرأت على مركب السياسة الخارجية للولايات المتحدة بشكل عام، منذ وصول الرئيس جورج بوش الإبن لسدة الحكم برفقة جوقة اليمين الجدد، أكثر مما أحدثته تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر[٤٢]، وإن كانت قد أعطت شحنة دافعة، أو مبررات إضافية «مقنعة» للرأي العام الأمريكي المعارض لتوجهات هذه السياسة الانفرادية الجديدة، حيث الطاقم اليميني المحافظ المسيطر على عملية صنع القرار السياسي، والذي أفضى إلى بروز ثلاثة مبادئ أساسية اعتنقتها الإدارة الحالية للرئيس بوش، وأصبحت بمثابة قاعدة انطلاق رئيسة لأي تحرك خارجي أمريكي، آنياً كان أو مستقبلياً[٤٣]:

المبدأ الأول: الإيمان القوي بسموّ المصلحة الأمريكية على ما سواها، إلى درجة أن إدارة بوش الإبن وطاقمها المحافظ قد أكسبه هذا الإيمان أبعاداً جديدة تتخطى التفسير المعتاد للمصلحة القومية، حيث الانفرادية والاستعلائية، وإن تطلّب المبادرة بالهجوم والاستخدام المفرط للقوة العسكرية، وأصبحت أرجاء الكون كلها مستهدفة أمريكياً.

المبدأ الثاني: التدخلية الإجبارية، بحيث يتركز على العالم الخارجي بوصفه الفضاء الخلفي للولايات المتحدة، وكل ما يحدث فيه يخص الولايات المتحدة، ومن حقها التدخل في مختلف القضايا العالمية.

المبدأ الثالث: اعتماد نهج السيولة «الميوعة» الموقفية، أي عدم الاتفاق على شكل محدد للعلاقة مع الآخر، وذلك بغض النظر عن طبيعة هذا الآخر[٤٤]، الأمر الذي أدى إلى بروز خلافات حادة مع الاتحاد الأوروبي، سواء في الإطار السياسي، أو الاقتصادي.

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٤٢) خليل العناني، «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي: رؤية مستقبلية،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٧٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٨.

هذه المبادئ التي أضحت المنهج الثابت لسياسة إدارة بوش الإبن الخارجية، فرضت بالمقابل تغيّراً في العقلية الفكرية للمؤسسة العسكرية، بما ينسجم وحجم التهديدات الموجهة للأمن القومي الأمريكي، والعمل على احتوائها من خلال مبدأ «الحرب الاستباقية»، التي أثارت جدلاً واسعاً وانتقاداً أوروبياً، وبخاصة أنها تتعارض مع منطوق «المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة»، جملة وتفصيلاً. إذ إن «حق الدفاع عن النفس» مشروط وبصريح العبارة «بحال وقوع هجوم مسلح عليها»، وهذا لم تقم به دولة ضد الولايات. لا أفغانستان، ولا العراق.

ويرى جون هولسمان، أحد الباحثين في مؤسسة التراث الأمريكي، وهو من منظري نظرية الحرب الاستباقية «أن الولايات المتحدة لا تملك وقتاً تضيعه في التحقق من أن تدخلاتها تتطابق مع قواعد الحرب أو لا، ففي مواجهة حرب غير متساوية لا توجد قواعد، عليك أن تتحرك بسرعة، ينبغي أن تكون أكثر عدوانية لتحمي شعبك، ولا شك في أن الولايات المتحدة هي القوة الآمرة في العالم. سواء أعجبنا ذلك أم لا، هذه حقيقة. وبصفتها القوة الآمرة يمكن للولايات المتحدة أن تقول إننا سنقوم بالأعمال التي تدعم الاستقرار العالمي العام، وليس هذا من الإنصاف، ولكن هذه ليست جمعية للمناقشات»[(٤٥)].

من دون شك، لقد تميّز الخطاب السياسي الأمريكي في مجمله، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بالإصرار على التفرد والبناء الامبراطوري، من دون الاكتراث للعمل الجماعي الدولي، أو الالتزام بقواعد القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، حيث تم تفسيره بالصيغة التي تخدم الاستراتيجية الأمريكية، والتي أطلقت العنان لسباق تسلح جديد، من خلال إعادتها بناء مشروع الدرع الصاروخي الذي واجه انتقاداً أوروبياً حاداً، وقلقاً من القوى الأخرى التي خشيت الابتزاز السياسي الأمريكي، وبخاصة الصين، إضافة إلى أن الأسلوب الانتقائي في التعامل الذي انتهجته إدارة بوش مع الدول، على أساس موقفها من الحرب التي تشنها ضد الإرهاب، قد أوجد عالماً مختلاً وغير مستقر وردود أفعال عنيفة من عدة شعوب، ولا سيما أن الصراع الذي طرح من وجهة النظر الأمريكية، هو صراع ما بين الخير والشر، وما بين العالم الحر والتطرف الإرهابي، وما بين الحضارة

---

(٤٥) نقلاً عن: محمد الهزاط، «استراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية: الجذور والأهداف،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٩١، ونصير عاروري، «حملة جورج و. بوش المناهضة للإرهاب،» في: أحمد بيضون [وآخرون]، **العرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٣٥.

والهمجية. في هذا التقسيم الثنائي، فإن الولايات المتحدة تقف في صف «الخير»، و«العالم الحر»، و«الحضارة». وإن الولايات المتحدة هي إمبراطورية الإمبراطوريات ولا مثيل لها في التاريخ، وإن السلام الإمبراطوري الأمريكي هو الأفضل من أجل السلام والاستقرار في عالم فوضوي، يمتاز بأن في ربوعه دولاً مارقة وخلايا إرهابية، تهدد الأمن والسلام العالمي، وما على أمريكا إلا قهرهم وفرض سيطرتها كونياً[٤٦].

هذه السيطرة التي تبحث عنها النخبة السياسية الأمريكية، بقوة أشد وإصرار أكثر، بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، فلا يمكن أن يتم الأمن خلال تبني «استراتيجية اشتباك دائم» بحسب ما يطرح أندرو باسيفتيش (Andrew Bacevich) في **الإمبراطورية**[٤٧]، والتي «تهدف بكل وضوح وصراحة إلى تشكيل بيئة عالمية، بطريقة تتكيف مع المصالح الأمريكية، استراتيجية هدفها عدم الاستجابة بل المبادرة في جميع الأحيان، استراتيجية تؤكد، وتتوقع، وترهب، وتهدد، وتستبق، وتؤثر، وتوجه، وتسيطر»[٤٨].

١ ـ فوكوياما.. ونهاية «الأنموذج الأمريكي»

يبدو أن العالم الذي أراده الأمريكيون أن يكون بعد انتهاء الحرب الباردة، التي شهدت «انتصار»، «النموذج الديمقراطي الليبرالي»، لم يعد على الصورة التي كان عليها خلال عقد التسعينيات، وبالتحديد قبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. ولذلك، فإن ما حدث في ذلك «الثلاثاء» الأيلولي قد شكل قطعاً تاريخياً، بل ابستمولوجياً في المعرفة السياسية، بحسب قطيعة غاستون باشلار، حيث مثل انعطافاً حاسماً في تاريخ الولايات المتحدة، وفي محيط العلاقات الدولية وسياساته، وفتح الباب على تحولات جيو ـ استراتيجية سوف لا تجد الثبات والاستقرار. وكغيره من مؤسسات القرار والتخطيط السياسي والعسكري والأمني، فإن الفكر السياسي الأمريكي أخذ يعيد حساباته ويقوّم أطروحاته، فأعاد تفكيكها وبناءها من جديد وفق منطق التطور ومتغيرات السياسة الدولية، كما إن هذا الفكر وإن كان قد عاش جدلاً أيديولوجياً وسياسياً خلال الحرب الباردة، وعاش بناء النظام الدولي الجديد، في ما

---

(٤٦) جورج حجار، «الجمهورية الأمريكية: امبراطورية أو رايخ رابع؟،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٥ (صيف ٢٠٠٤)، ص ١٥٨.

(٤٧) William Appleman Williams, *Empire as a Way of Life*, introduction by Andrew Bacevich (Brooklyn, NY: Ig Pub, 2006).

(٤٨) حجار، المصدر نفسه، ص ١٧٠.

بعد، فإنه في الواقع لم يعايش مثل هذا النوع من الجدل الذاتي، الأمر الذي طرح عليه مهمة إعادة بناء أفكاره، لكي يتوازن مع الآثار التي أحدثها الزلزال الذي انفجر في ١١أيلول/ سبتمبر.

لقد انطلقت دوائر الفكر السياسي الأمريكي بتأكيد أن العدو الذي يتربص بـ «الأمة الأمريكية» هو ذلك المجهول الذي لم تعرف ملامحه قبل أن يسدد ضربته الأولى. وبعد زلزال نيويورك يكتب فرانسيس فوكوياما، أنه ربما تصبح الولايات المتحدة دولة عادية من حيث وجود مصالح محددة لها، وأن تصبح شأنها شأن أي دولة أخرى للاعتداء، بدلاً من أن تظل تعتقد أنها تستطيع بمقدرتها المنفردة أن تشكل طبيعة العالم الذي تعيش فيه، وبالتالي فسوف تشهد نهاية ما كنا نسميه، «الاستثناء الأمريكي»[٤٩].

لقد كتب فرانسيس فوكوياما مقالةً في مجلة **نيوزويك** وفي الملف الخاص عن الإرهاب، تحت عنوان: «هدفهم: العالم المعاصر»[٥٠]، ينطلق في أسطره الأولى بقوله: «العدو الحقيقي: أصبح المسلمون المتطرفون المتعصبون لكل خلاف وشقاق، هم فاشست يومنا الحالي، وهذا ما نقاتل ضده». ومن هذه العبارة المحددة، يركز فوكوياما على أن مجريات السياسة الدولية قد غيّرت اتجاهاتها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وعاد، اليوم، كل شيء مختلفاً. ولكن، وعلى حد صياغة فوكوياما لعباراته، في الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بشن الحرب ضد طالبان والقاعدة، «تقوم أعداد كبيرة من المسلمين بالتعبئة ضد الولايات المتحدة». والمسلمون بهذا الموقف، قد عبروا عن صراعهم «ضد أمريكا»، الأمر الذي يكشف من خلال ما جرى «أننا نشاهد بداية صراع الحضارات»، الذي «يستمر عقوداً طويلة يقف الغرب فيه ضد الإسلام، صراع ينطلق بعنف من المستنقع الأفغاني ليغمر مناطق عديدة من العالم[٥١]. وهو بهذا يؤكد ما جاء في رسالة الرئيس جورج بوش الإبن التي بعثها إلى مجلس الأمن في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، يبلغه فيها أنه عازم على توسيع عملياته العسكرية تشمل تنظيمات إرهابية ودولاً أخرى تؤوي الإرهاب أو تقصّر في مكافحته[٥٢].

---

(٤٩) «رأي: ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٥ (٢٠٠٢)، ص ٢٦.

(٥٠) Francis Fukuyama, «Their Target: The Modern World,» *Newsweek* (special issue) (January 2002).

(٥١) فرانسيس فوكوياما، «هدفهم: العالم المعاصر،» ترجمة طارق محمود شكري، **مجلة بيت الحكمة** (بغداد)، العدد ٢٦ (أيار/ مايو ٢٠٠٢)، ص ٧٢.

(٥٢) المصري، «الإرهاب في ميزان القانون الدولي،» ص ٤٩.

وبغية التأكيد على صحة ما طرحه في مقالته السابقة «نهاية التاريخ»، وفي الكتاب الذي أصدره في ما بعد والذي أشرنا إليه في الصفحات السابقة، يعتبر فوكوياما أن ما جرى في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لم يؤثر على الذروة في الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، فإنه يعتقد بصحة «فرضياته»، وأنها ستبقى صحيحة، لأن «العصرنة، كما تمثلها الولايات المتحدة والديمقراطية المتقدمة الأخرى ستبقى القوة المهيمنة في عالم السياسة، فيما ستستمر القوانين المتضمنة مبادئ الغرب الأساسية في الحرية والمساواة بالانتشار حول العالم. وأياً كان الأمر، فإن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر تمثل تراجعاً يائساً تجاه العالم المعاصر، الذي يبدو أنه سيكون بمثابة قطار شحن سريع بالنسبة لأولئك الذين لا يرغبون الركوب فيه»[٥٣].

وبعد أن حدّد فوكوياما عدداً من الأسئلة التي يحاول الإجابة عنها في هذه المقالة، وبخاصة في تقدير عمق التحدي ونوع الحلفاء، وما يتعين القيام به لمقاومة هذا «العدو الجديد» الذي قوّض أسس «النموذج الأمريكي»، الذي كان نموذجاً «نهائياً» كما توقع فوكوياما بعد سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، فإنه يجد فرصة ليرد على أطروحة صراع الحضارات لصموئيل هانتنغتون الذي وجد في أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، صراعاً قد يتحول إلى «صراع بين الحضارات»، وذلك أن «قضايا حضارية تكمن بوضوح في اللعبة»، التي كشفت عنها الأحداث، والتي «فندت» بحسب رأيه الكثير مما ساد من تصورات لدى الأمريكيين عن «نموذجهم» المثالي، الذي لم يقنع أو يجذب من يعانون من «الانفصال الثقافي» الذين قاموا بتفجيرات نيويورك وواشنطن، فهؤلاء الذين قاموا بهذا العمل، إنما يعودون إلى ثقافات أو أقاليم تقاوم العصر ولا تتأثر في ما يجري في بقية العالم. وبهذا فإنهم يسيرون بالضد من «منطق التاريخ»[٥٤].

وبالعكس من كل المجتمعات والأمم التي تقبلت العصرنة وتأثرت فيها واتجهت نحو الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية، «فإن الإسلام هو الحضارة الرئيسة الوحيدة في العالم التي هناك جدل في وجود بعض المشكلات الأساسية الفعلية فيه، في ما يتعلق بالعصرنة» . من هنا، وبحسب وجهة نظر فوكوياما، تكمن المشكلة الأساسية، التي تخلو منها «تركيا» التي تبنّت «الديمقراطية» . ويشير فوكوياما الياباني الأصل، إلى أن كره المسلمين للدول الغربية، يكمن «في أن المجتمعات الغربية

---

(٥٣) فوكوياما، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٧٣.

مكرسة للتسامح الديني والتعددية، بدلاً من خدمة الحقيقية الدينية»، وهذا في حد ذاته افتراء واضح على الإسلام والعرب في وقت واحد، لأن هناك الكثير من معتقدي الديانات الأخرى عاشوا في كنف الإسلام والعرب بسلام وأمن، ومارسوا طقوسهم بكل حرية، سواء كان في الجزيرة العربية في ظل الدولة الإسلامية الأولى، أو في ما بعد، وكذلك في الأندلس.

ويؤكد فوكوياما من خلال الأشباح المعشثة في مخيلته، أن هناك «إعجاب» بالنمط الاستهلاكي الغربي، إلا أن «الأصوليين» أو الأصح المسلمين، يعدّون ذلك «دليلاً على انهيار الغرب، وبناء على ذلك، فإنه لا يوافق الخطاب السياسي الأمريكي الرسمي من أن هذه الحرب هي ضد الإرهابيين، ولا هي كما يرى الكثير من المسلمين، القضية الحقيقية للسياسة الخارجية الأمريكية في فلسطين أو العراق. إن الصراع الذي نواجهه لسوء الحظ، هو أوسع من ذلك بكثير، وليس معنياً بجماعة صغيرة من الإرهابيين فحسب، وإنما يخصّ جماعة أكبر بكثير من الإسلاميين والمسلمين المتطرفين الذين تلغي هويتهم الدينية جميع القيم السياسية الأخرى، إنه بالتحديد، كما ينتهي إليه تحليله إلى كونه «صراعاً حضارياً أوسع»، ويؤشر على اختلاف الإسلام عن الديانات الأخرى[٥٥].

ويؤكد فوكوياما أن الصراع الذي يقوده الغرب هو ببساطة، ليس فعلاً ضد الإرهاب ولا ضد الإسلام كدين أو حضارة، بل هو بالأحرى ضد الإسلامية الفاشية، هذا يعني التعصب الأعمى، وتبني التعاليم المادية بمقاومة العصرنة التي ظهرت مؤخراً في العديد من أنحاء العالم الإسلامي، ويعيد أسباب بروز ظاهرة «الإسلامية الفاشية» إلى المملكة العربية السعودية، والطائفة الوهابية. ويستنتج هذه الأسباب من المقررات الدراسية التي تدرّس لطلاب الدراسة المتوسطة في المملكة السعودية، هذه العقائد التي «انفقت السعودية الملايين لنشرها في كل العالم[٥٦]»، إضافة إلى الأسباب الأخرى لبروز «الفاشية الإسلامية» التي تمثلت في الفقر والركود الاقتصادي. وإن الدول الثرية في الخليج العربي أنشات مجتمعاً من أصحاب الدخل الفاسدين الذين أصبحوا بمرور الزمن إسلاميين متعصبين، ومن خلال هذا التحليل الذي يصدر من مخيلة رجل تسكنه أشباح التعصب والكره لما هو مسلم، فإن فوكوياما يرسم آفاق مستقبل ما ستواجهه الولايات المتحدة من التحدي الذي لم يكن «مجرد قتال مع مجموعة صغيرة من الإرهابيين، إذ إن بحر الإسلامية الفاشية، الذي يسبح فيه الإرهابيون،

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٥.

يشكل تحدياً أيديولوجياً، وهو أشد خطورة من ذلك التحدي الذي فرضته الشيوعية».

وبناء عليه، فإنه يشير إلى قادة الغرب لمواجهة هذا التحدي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على العمليات العسكرية القائمة في أفغانستان والتي يجب أن تشمل «العراق»، ومثلما يعطي مثلاً الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وكيف قضوا على «الفاشية الألمانية» بالقصف والتدمير، فإنه ينصح قادة الولايات المتحدة والغرب باستخدام الأسلوب نفسه ضد «المسلمين»، و«الإسلام» وسحبه إلى تيار العصرنة، وقيام الدولة العلمانية.

ويختتم فوكوياما مقالته بقوله: «إن الصراع الدائر بين الديمقراطية الليبرالية الغربية والإسلامية الفاشية ليس صراعاً متكافئاً بين نظامين حضاريين قابلين للتطور، فكلاهما يتمكن من إخضاع العلم والثقافة لأغراضه، ويحصل على الثروة، ويتعامل مع الواقع المتباين للعالم المعاصر. وفي جميع هذه النواحي، فإن العادات الغربية تحتفظ بكل الأوراق. لهذا السبب سنواصل الانتشار عبر العالم في المدى البعيد. ولكن إلى أن نصل إلى هذا المدى البعيد، فإنه لابد وأن نحافظ على وجودنا من خلال الإرادة على القتال من أجل القيم التي تجعل الحصول على المجتمعات الديمقراطية الحديثة أمراً ممكناً»[٥٧].

وإذا كانت هذه المقالة، على الرغم من أن هناك بعض الأفكار التي تؤيد نظرية صراع الحضارات لهانتنغتون، تتمسك بالديمقراطية الليبرالية التي ما تزال هي المحرك الرئيس للسياسات العالمية، في حين أن هناك من يرى أن أحداث أيلول/ سبتمبر تمثل نهاية لـ «نهاية التاريخ»، فإن فوكوياما في المقابلة التي نشرتها **الكتب: وجهات نظر**، قد أكد جملة من الأفكار والطروحات، التي سبق وصاغها في مقالته في **نيوزويك** التي وجدت لها انعكاسات في منظور وسياسات إدارة الرئيس بوش الإبن، ولاسيما ضد العراق. لقد رأى أن هناك إمكانية للتوافيق بين الإسلام كدين، وبين الحداثة. فالإسلام في أماكن أخرى أثبت قدرته على التوافق والجدارة إلا «أن نوعاً آخر من الإسلام في السعودية الوهابية وأسامة بن لادن وحركة طالبان، لا يمكن أن يتفق مع الحداثة»، ورأى، كما أكد سابقاً، ضرورة وجود دولة علمانية، لأن الإسلام السياسي أو المسيس، بحسب رأيه، يؤدي إلى الصراع المستمر[٥٨]. وبهذا فإن فوكوياما يبدو جاهلاً بكون الإسلام ديناً لا يقف عند حدود العبادات أو المبادئ

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(٥٨) انظر: «فرانسيس فوكوياما: يتحدث عن الإسلام والأصولية،» أجرى المقابلة محمد السطوحي، **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٣٨ (آذار/ مارس ٢٠٠٢)، ص ١٠.

الأخلاقية، بل يتجاوزها إلى تحديد مفاهيم عامة لنظام الدولة وإدارة أسلوب شؤون الحكم.

وإذا كان في مقالته «هدفهم العالم المعاصر» قد شدد على أنه ليس هناك دولة ديمقراطية غير تركيا، على الرغم مما يتشدق به، فإنه في هذه المقابلة يؤكد أن المشكلة مع الإسلامين أو الراديكاليين الإسلاميين هي أنهم ديمقراطيون، بمعنى أنهم يقبلون بأرادة الشعب، لكنهم ليسوا ليبراليين من حيث الإيمان بالتعددية السياسية والتسامح. وينتقد ما حصل في الجزائر عام ١٩٩٢ بإجهاض الانتخابات ومنع الإسلاميين من الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، لأن ذلك على المدى القصير، مع بعض السلبيات، سيؤدي إلى النضج الديمقراطي[٥٩]. ولكنه يصل، من خلال وضع مقارنة بما يجري في بعض الدول الآسيوية (غير الإسلامية)، إلى القول إن الإسلام الراديكالي كان إحدى العقبات أمام تحقيق قدر من الديمقراطية في ظل التخوف من أن وصول الإسلاميين إلى الحكم بوسائل ديمقراطية سيؤدي إلى تراجع العملية الديمقراطية[٦٠].

ويضيف في ما يتعلق بالتسامح الديني أن القضية مختلفة لدى الكثير من الإسلاميين الراديكاليين، إنهم لا يريدون التسامح مع الأديان الأخرى، بل يريدون أسلمة المجتمع بما يتفق مع رؤيتهم الخاصة بالإسلام، وهذا ما يؤدي إلى الصراع[٦١].

وفي الوقت الذي يشدد فيه على «الأصولية الإسلامية»، فإنه يبعد أي أصولية عن البروتستانتية أو اليهودية. وذلك بسبب «العامل الاجتماعي الذي يميز بينها»، في حين أن هناك أصولية هندوسية تهدف إلى تسييس الدين، وبهذا فإنه يقدم نظرية «صراع الحضارات» على نظرية «نهاية التاريخ» التي خفّ بريقها أمام ما يقدمه، ربما من دون وعي لاستنتاجات أفكار سردية أملتها عليه «المسؤولية السياسية»، ولطالما كان مطلوباً منه أن يعمل على صياغة نوع من «التأصيل الفكري» أو «الإطار النظري» لسياسات النظام الدولي الجديد، الذي أريد له أن يولد بعد الحرب الباردة، ولا سيما أن المسؤولين الأمريكيين كانوا يبحثون عن إطار نظري جديد يحكم عمل مؤسساتهم وتوجهاتهم بعد أن تهاوت المنظومات الفكرية القديمة.

ولمواجهة «الإسلام الراديكالي» الذي يلعب السَعوديون دوراً كبيراً في تغذيته، بحسب ما يعتقد فوكوياما، فإنه يطرح أسلوباً للتعامل مع هذه «الظاهرة» التي هي

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١١.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٢.

أخطر من «الشيوعية» على المستوى الفكري وعلى المستوى العسكري، ويضيف أنه إذا فشلنا في الجانب «الفكري» في ما يتعلق بتقديم تفسير أفضل لمواقف السياسة الخارجية الأمريكية، فإنه لم يبق إلا اللجوء إلى العمليات العسكرية لتدمير هذه «الظاهرة»، ولكنها ليست هي الوسيلة الوحيدة، لحل المشكلة(٦٢).

وفي الواقع، فإن فوكوياما الذي يعيد ترديد هذه «التصورات» عن «الإسلام الراديكالي» في مقالة أخرى صدرت في **انترناشيونال هيرالد تريبيون** في آب/ أغسطس ٢٠٠٢، تحت عنوان: «أوروبا وأمريكا: علاقات آيلة للتصدع»(٦٣). يؤكد من خلالها أن هذا «الإسلام» يمثل أكبر تحد أيديولوجي للديمقراطية الغربية، وهو أخطر من التحديات التي كانت تمثلها الشيوعية، ولا يمكن تخيّل أن الإسلام السياسي الذي يقدم الكثير من البدائل الواقعية كأيديولوجية حاكمة في مجتمعات العالم الحقيقي. وإن فوكوياما يؤيد ما جاء في مقالة صموئيل هانتنغتون(٦٤) في مجلة **نيوزويك**، والتي سوف نأتي على قراءتها بعد هذه الأسطر. فأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وتوابعها ستؤدي إلى «صراع الحضارات» وتشكل قلقاً حقيقياً، يجب العمل على أن لا يتحول ذلك إلى صراع وتفسيره بهذا الاتجاه(٦٥). إلا أنه ومن خلال إعادة قراءة مقالته: «هدفهم. . العالم المعاصر»، نجد أنه يدعو إلى توسيع دائرة الحرب لتشمل العراق ودولاً إسلامية أخرى، الأمر الذي يؤكد فشل «افتراضاته»، التي طرحها في مطلع عقد التسعينيات، حول نهاية التاريخ لـ «نهاية التاريخ»، لا بل أدى إلى «التحول من أسلوب فرض القانون. . إلى أسلوب الأمن القومي «الذي تمّت مصادرة كل الحقوق والحريات الأساسية لأجله»(٦٦). ولكن فوكوياما الذي ما زال متمسكاً برأيه، ومن خلال البيان الذي وقعه مع عدد من المثقفين الأمريكين حول «الحرب العادلة»، يبدو أنه مصر على أن الديمقراطية الليبرالية لا يمكن أن تتعايش مع «الإسلام الراديكالي»، أو أن توفّق بينهما. فهذا العالم ليس فيه مكان إلا «للديمقراطية الليبرالية»، وإذا سادت «الراديكالية الإسلامية» فإنها ستكون «نهاية نهاية التاريخ»، ومن هنا يجب على الغرب إدراك «حجم المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات التقانية الحديثة»(٦٧).

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٦٣) ورد في: فرانسيس فوكوياما، «أوروبا وأمريكا: علاقات آيلة للتصدع،» **الاتحاد**، ١٠/ ٨/ ٢٠٠٢ (وجهات نظر)، ص ٨.

(٦٤) Samuel Huntington, in: *Newsweek* (January 2002).

(٦٥) «فرانسيس فوكوياما: يتحدث عن الإسلام والأصولية،» ص ١٤.

(٦٦) فريد زكريا، «خطة الأمن العالمي،» **مجلة بيت الحكمة**، العدد ٢٦ (أيار/ مايو ٢٠٠٢)، ص ٧٧.

(٦٧) «فرانسيس فوكوياما: يتحدث عن الإسلام والأصولية،» ص ١٥.

ولكن المدهش من القراءات العديدة لما كتبه فوكوياما ابتداءً من مقالته المشهورة حول نهاية التاريخ، وحتى كتابه الأخير الذي صدر في عام ٢٠٠٢: **مستقبلنا ما بعد البشري: نتائج ثورة التقنية الحيوية**[٦٨]، يتضح أن هناك «قفزات» من «ظاهرة» إلى أخرى، من دون أن يكون هناك رابط بينها، سوى «الاعتقاد» أن ما يقدمة يمكن أن يرفعه إلى الدرجة التي كان يطمح إليها في أعلى المناصب السياسية في المؤسسات الأمريكية، وهو الياباني الأصل، الذي سيتقلد، ربما، منصب وزير الخارجية، كما تقلدها الألماني الأصل هنري كيسنجر. إلا أن هذا «المنظّر في نهاية التاريخ، والذي قالت عنه مارغريت ثاتشر إنه «لم يكن إلا بداية الكلام الفارغ»، أخذ يتراجع عن كثير من طروحاته لينتقل إلى الإنسان والمستقبل والجينات، ليصل إلى تساؤل يقول فيه: هل إن «الإنسان العاقل هو الحلقة الأخيرة في سلسلة التطور التي ستشهدها عملية الانتخاب الطبيعي عبر آماد زمنية طويلة، أم أننا نقف على أعتاب ثورة بيولوجية تقودها الهندسة الوراثية، بعد أن أمكن التوصل إلى أسرار الجين البشري[٦٩].

يقول الكاتب بيتر كونراد في عرضه كتاب فوكوياما هذا في **الأوبزرفر** البريطانية[٧٠]، إن «فوكوياما دأب خلال العقد الماضي على القيام بمحاولات لترسيخ صورته كعالم. وذلك عن طريق القيام بابتكار مصطلحات جديدة بين الفينة والفينة. . وإن آخر تلك المصطلحات هو ذلك المصطلح الذي ورد في سياق كتابه الجديد، الذي تناول النظام الاجتماعي بالنقد اللاذع وهو مصطلح «التمزق العظيم» . ومرة أخرى لم يكن المصطلح من إبداعه، إنما كان عبارة عن إعادة صياغة لمصطلح فيلسوف القوة الألماني نيتشه «الانعتاق العظيم»، الذي كان يقصد به التحرر من رقبة الحقائق الثابتة القديمة التي صاغت العالم في شكله المعروف[٧١].

ويبدو فوكوياما في هذا الكتاب، على حد وصف كونراد، يتقمّص «مصدر الوحي والإلهام» ليدعي العلم والفضل على الفلسفة النيتشوية، وإن القفزة التي حققها لم تكن، في الحقيقة، سوى سقطة هوى فيها على رأسه من حالق. إضافة إلى ما يقدمه من حجج تبدو باهتة واستطرادية. ويقول كونراد إن فوكوياما ومنذ أن قام بوضع **نهاية التاريخ**، في عام ١٩٨٩، لم يكلف نفسه عناء معرفة أي شيء عما كان

---

(٦٨) Francis Fukuyama, *Our Posthuman Future: Consequences of the Biotechnology Revolution* (London: Profile Books, 2002).

(٦٩) انظر عرض الكتاب في: **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٤١ (حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، ص ٤ وما بعدها.

(٧٠) *Observer* (12 May 2002).

(٧١) فرانسيس فوكوياما، «نتائج ثورة التقنية الحيوية،» **الاتحاد**، ٢٨/٥/٢٠٠٢، ص ١٠.

قد تكشّف قبل ذلك العام. ولو كان قد اهتم بمعرفة ذلك، لكان قد أدرك أن الفلسفة «الإنسانية» وليس الجنس الإنساني . . هي التي انتهت. فتلك الفلسفة الإنسانية التي تملقت الإنسان بتشبيهه «حسب نص كلمات هاملت» بالملاك، كانت أيديولوجية تم ابتكارها في عصر النهضة، وظلت قائمة إلى أن خرج علينا داروين بنظريته التي قال فيها إن الإنسان أصله قرد.

ويضيف كونراد، «إن الضجة التي يثيرها فوكوياما عن موضوع العقول المعدلة «كيميائياً» وعقار «بروزاك» هي ضجة أكثر سخافة من كل ما سبقها . . وبخاصة ما يتعلق منها بقوله إن الضعفاء من البشر يجب تصنيفهم في مرتبة أدنى من مرتبة الإنسان، وهو ما يتماهى مع فكر النازيين الذين كانوا هم أيضاً يصنفون من لا يروق لهم من البشر في تلك المرتبة. ويقول إن هذا هو بالضبط ما يفعله فوكوياما، عندما يصنّف مجموعات معينة من البشر في مرتبة «ما بعد البشر»، كما هو وارد في عنوان كتابه[(٧٢)].

٢ ـ هانتنغتون وحروب المسلمين

من بين الدراسات المهمة التي كرّست لها أيضاً مجلة **نيوزويك** الأسبوعية الدراسة التي كتبها صموئيل هانتنغتون، والتي جاءت تحت عنوان: «حروب المسلمين بدلاً من الحرب الباردة»[(٧٣)]، منطلقاً من أن العالم يمثل ساحة قتال واسعة، ومتسائلاً عن أسبابها وجذورها، ومشدداً على احتمالية نشوب صراع بين الحضارات، هذا الصراع قائم الآن، وذلك لأن السياسات العالمية المعاصرة هي عصر حروب المسلمين. فالمسلمون يقاتلون بعضهم بعضاً، ويقاتلون غير المسلمين، أكثر مما تفعله شعوب الحضارات الأخرى. وبهذا، وبحسب رأي هانتنغتون، فقد حلّت حروب المسلمين محلّ الحرب الباردة، بشكل رئيسي من أشكال الصراع الدولي، وتشمل حروب الإرهاب والعصابات والحروب المدنية والصراعات المحلية بين الدول، الأمر الذي يؤدي بحسب ما يطرحه إلى اندلاع صراع كبير بين الحضارات، بين الإسلام والغرب أو الإسلام والآخرين[(٧٤)].

ويبدو أن هانتنغتون، الأستاذ في جامعة هارفرد، والمتمرّس بالعمل في المؤسسات الأمريكية العليا، قد تجاهل تماماً حروب التدخل الأمريكية التي أشعلتها

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٧٣) Samuel Huntington, in: *Newsweek* (January 2002).

(٧٤) صموئيل هانتنغتون، «حروب المسلمين بدلاً من الحرب الباردة،» **مجلة بيت الحكمة**، العدد ٢٦ (أيار/ مايو ٢٠٠٢)، ص ٧٨.

في العالم منذ الحرب الكورية، وحرب فييتنام، والتدخل في الدومينيكان، وبنما، وغرينادا، وغيرها من الحروب، ولم يبق أمامه إلا المسلمون الذين جعلوا من العالم ساحة قتالهم، وهم الذين اغتصبت أرضهم في فلسطين، وقسّمت أمتهم إلى دول وطوائف. أما الحروب التي اندلعت بين المسلمين وغيرهم، فإن هانتنغتون الذي ألّف كتابه **الجندي والدولة**(٧٥)، في عام ١٩٥٧، يعرف جيداً من يقف وراءها، ومن الذي أشعلها، ومن الذي قام بـ« صناعة» القاعدة، وطالبان في أفغانستان(٧٦)، ولمحاربة من؟ إذن أطروحة **صراع الحضارات**، تجد جذورها في كتاب **الجندي والدولة**، الذي يقتبس فيه نصاً من رواية **بحيرة الشاطئ الميتة** للروائي مايكل دين، والذي يقول فيه: «ليس هناك أصدقاء حقيقيون، ما لم يكن هناك أعداء حقيقيون». وهؤلاء الأعداء «الحقيقيون»، قد سلّط عليهم الضوء هانتنغتون في محاضرته التي ألقاها في كلية كولورادو في عام ١٩٩٩، حيث دعا الأمريكيين لأن يجددوا أنفسهم حيال هذا الخطر الداهم، الذي يتهدد وجودهم ووجود حضارتهم والحضارة الغربية بوجه عام، خلال القرن الواحد والعشرين(٧٧).

وفي هذه المقالة، يسهب هانتنغتون في تفاصيل «الحروب» التي شنّها المسلمون، منذ عام ١٩٨٠، حتى يصل إلى أن من الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحروب في البلقان وكشمير والهند وغيرها، في التسعينيات من هذا القرن، هي بسبب المسلمين أنفسهم. بحيث إن «نصف الصراعات العرقية في العالم تقريباً، يقاتل فيها المسلمون، وبحسب تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية هناك خمس من الدول السبع هي من الدول الإسلامية الداعمة للإرهاب.

ويضيف هانتنغتون أن عمليات الإرهاب الإسلامي كانت قبل ذلك متفرقة، ويذكر مثلاً على ذلك ما حصل لثكنات البحرية الأمريكية في بيروت ١٩٨٣، والسفارات الأمريكية في ١٩٩٨، وتجاهل تماماً الإرهاب الصهيوني ضد صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، ومجزرة قانا في جنوب لبنان، وأطفال العراق، وملجأ العامرية في شباط/ فبراير ١٩٩١، وليبيا ١٩٨٦، ناهيك بالمجازر الصهيونية ضد

---

(٧٥) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State; the Theory and Politics of Civil-military Relations* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1957).

(٧٦) لقد أكد فريد هاليداي في كتابه أن الولايات المتحدة شجعت خلال الحرب الباردة الحركات الإسلامية على مقاومة السوفيات والشيوعية والمساعدة على إشاعة تلك الأنماط من الإرهاب ذي الاستقلال الذاتي الذي تكلل بحركة طالبان وتنظيم القاعدة. انظر: فريد هاليداي، **ساعتان هزتا العالم: أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١: الأسباب والنتائج**، ترجمة عبد الإله النعيمي (لندن: دار الساقي، ٢٠٠٢).

(٧٧) محي الدين اسماعيل، «هانتنغتون من هو؟،» **الجمهورية** (بغداد)، ٢٠/٦/٢٠٠٢، ص ٨.

الشعب الفلسطيني في تونس وبيروت، وضد قادة المقاومة الفلسطينية، إضافة إلى ما حصل بعد ذلك في جنين ورام الله ونابلس وبقية المدن الفلسطينية، عندما شنّت تل أبيب حرب إبادة منذ تدنيس الحرم القدسي من قبل الإرهابي شارون في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

وفي مقارنة بمقالة «صدام الحضارات»، التي ظهرت في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، يلاحظ أن هانتنغتون استعار العديد من الفقرات ليزجّها في هذه المقالة، ولاسيما تلك المتعلقة بالأسباب الكامنة وراء ظهور «الصحوة الإسلامية»، وكيفية تنامي العداء لدى المسلمين تجاه الغرب، وبالتحديد الولايات المتحدة، فحدّد العوامل التي شكلت مصدراً «للعنف الواسع الانتشار المنفذ من قبل المسلمين»، في الوقت الذي يتساءل عما إذا كان هذا «العنف يتطور إلى حرب حضارية كبرى بين الإسلام والغرب، وربما حضارات أخرى؟»[٧٨].

وفي الوقت الذي يحمل أسامة بن لادن مسؤولية انبثاق «صراع الحضارات» و«الحرب المقدسة» على الولايات المتحدة، طالباً من المسلمين قتل الأمريكيين بلا تمييز، محاولاً بجهد تجنيد المسلمين للجهاد، وأن ما تقوم به الولايات المتحدة هو حرب عالمية على الإرهاب، فإنه يؤكد أنه أيا كان الأمر، فإن هناك احتمالات نشوب صراع عام بين الحضارات القائمة الآن. ويضيف هانتنغتون أنه مهما يكن الأمر، فإن لجوء الولايات المتحدة وحلفائها إلى استخدام القوة العسكرية ضد أعدائها، كلما كان أطول وأكثف، كان رد الفعل الإسلامي أوسع وأشد. فكما اسفرت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عن وحدة الغرب، فإن رد فعل طويل تجاه هذه الأحداث، قد يؤدي إلى ظهور وحدة إسلامية.

ويراهن هانتنغتون على تناقص معدلات الولادة في العديد من البلدان الإسلامية، الأمر الذي سيفقدها «العنصر» الحيوي في الحروب، وعنصر الشباب، وبالتالي يتلاشى عصر الحروب الإسلامية في ثنايا التاريخ، ويعقبها عصر جديد، تهيمن عليه أشكال جديدة أخرى من العنف بين شعوب العالم[٧٩]. أي أنها ستبدأ بـ «صراع» جديد مع الحضارات، حيث يختفي دور الدول الإسلامية ويقل وزنها في الشؤون العالمية. من هنا، فإنه لا ينفكّ عن التشديد على أن ما يحكم العالم ليس إلا «صراع الحضارات» بمختلف أشكاله، حيث الغرب المحور الرئيسي فيه. يقول الأستاذ إدوارد سعيد إن المصدر الذي استمد منه هانتنغتون مقولاته هو ذلك النوع

---

(٧٨) هانتنغتون، «حروب المسلمين بدلاً من الحرب الباردة،» ص ٨٠.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٨٠.

من الفكر المحارب على موضوع يعود لعام ١٩٩٠ كتبه محارب مستشرق قديم هو برنارد لويس الذي تظهر ألوانه الأيديولوجية في موضوعه «جذور الغضب الإسلامي»، وفي كلا الموضوعين لم يكن تشخص الكيانين الضخمين الذين يسميان «الغرب» و«الإسلام» مؤكداً، وكان اموراً اكثر تعقيداً، مثل الهوية والثقافة. وقد ذكر هانتنغتون أن التحدي الذي يواجه صناع سياسة الغرب هو التأكد أن الغرب يصبح أقوى، وعليه أن لا يأبه للآخرين جميعاً، بخاصة الإسلام. والذي يدفع للتعليق بصورة متزايدة، هو افتراض هانتنغتون أن هذا المنظور الذي هو تقويم للعالم بأجمعه من خلال المحور الرئيس، بمعزل عن كل الروابط الاعتيادية والولاءات الخفية، هو المنظور الصحيح، وكأن كل شخص آخرِ يعدو باحثاً عن أجوبة قد وجدها مسبقاً[٨٠].

ويضيف سعيد في معرض تحليله لافتراضات هانتنغتون و**نهاية التاريخ** لفرانسيس فوكوياما ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أن هانتنغتون، على الصعيد الأيديولوجي، ما هو إلا شخص يريد أن يجعل «الحضارات» و«الهويات» في غير مواضعها: أي إغلاق الكيانات التي أزيلت من الاتجاهات العامة الضخمة والتيارات المضادة التي تنشط تاريخ الإنسان، تلك التي جعلت من ذلك التاريخ عبر قرون يحتوي ليس على حروب الدين والفتح الاستبدادي فقط، إنما دفعته ليكون أحد أنواع التبادل والتخصيب والمشاركة. إن تاريخ الرؤية غير البعيدة هذا، قد تم تجاهله في الاندفاع نحو التأكيد أن الصراع المكثف والمحدد بشكل مضحك، الذي يناقشه «تصادم الحضارات» على أنه هو الواقع. ويؤكد إدوارد سعيد أنه منذ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، حيث النقاش المثار بهذا الصدد، تحول الهجوم المرعب إلى دليل لفرضية هانتنغتون. وبدلاً من النظر إلى ما يرمي إليه، تحدثت شخصيات عالمية ابتداءً من رئيسة وزراء الباكستان السابقة بناظير بوتو، إلى رئيس وزراء إيطاليا سلفيو برلسكوني، عن مشاكل الإسلام. واستخدمت في المسألة الأخيرة أفكار هانتنغتون للتبجح بعظمة الغرب. فكيف يكون لدينا موزارت ومايكل أنجلو وليس لدى المسلمين مثل هؤلاء؟[٨١].

وبناء عليه، وبحسب ما يشير إليه سعيد، فإن أنظمة المعركة التي تعيد الاطمئنان «الصليبية، والخير مقابل الشر والحرية مقابل الخوف. . . الخ»، تقترب من

---

(٨٠) إدوارد سعيد، «تصادم الجهل،» ترجمة عقيل كاظم خضير، الرافد (الشارقة)، العدد ٥٩ (تموز/ يوليو ٢٠٠٢)، ص ٩٨.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٩٨.

معارضة هانتنغتون المزعومة بين الإسلام والغرب، التي يأخذ الخطاب الرسمي مفرداته منها، في الايام الأولى بعد هجوم ١١أيلول/ سبتمبر، منذ ذلك الحين كان هناك تقليل ملحوظ في التصعيد في ذلك الخطاب.

رابعاً: ردود الأفعال الأوروبية تجاه الخطاب السياسي الأمريكي

لم تمنع مظاهر التضامن التي اجتاحت أوروبا في التعبير عن وقوفها إلى جانب الشعب الأمريكي بعد تفجرات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، من انتقاد الخطاب السياسي الأمريكي، سواء ذلك الخطاب الذي جاء من أعلى مستويات الإدارة الأمريكية، نتيجة ردود الأفعال المتشنجة على ما حصل وهز كبرياءها وجبروتها، أو من النخب السياسية الأمريكية ومثقفيها، الذين كثيراً ما طرحوا أفكاراً تصبّ في طاحونة صراع الحضارات، وما فاضت به كل مكونات العقل الأمريكي، الذي دعا إلى الحرب الاستباقية والعادلة «وقيم الله»، بهدف تبرير ما تقدم عليه إدارة بوش من سياسات في إطار حربها المفتوحة ضد العدو المجهول.

وإذا كان وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين قد ابتدع مفهوماً جديداً في العلوم السياسية عندما وصف الولايات المتحدة بالقوى العظمى ولكن بالقوة الخارقة، مميزاً إياها عن القوى العظمى الأخرى، فإنه برز بعد الحدث السبتمبري ما يمكن أن نطلق عليه الإرهاب الخارق (Hyper terrorisme)، والذي نسف من الأساس كل النظريات الأمنية التقليدية، حتى نظرية الردع النووي والردع الصاروخي وأسلحة الدمار الشامل، كما أحدث متغيرات جذرية في السياسات الدولية، وأكد للمنتصر الأكبر في الحرب الباردة أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة لا تشبه أبداً ما كان يتصوره هذا المستفيد الأكبر، في نهاية هذه الحرب[٨٢]. ولذلك فإن المفكر الفرنسي آلان جوكس (Alain Joxe) وفي تحليله الموقف الأمريكي والتخاطب الذي ساد خطاب واشنطن السياسي بعد الأحداث، سواء كان في خطاب بوش أمام الكونغرس ٢٠ أيلول/ سبتمبر٢٠٠١، أو حال الاتحاد كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، ينتهي إلى الاستنتاج أن واشنطن تقتصر على ما تعدّه قضية كبرى، وهي مكافحة الإرهاب، ما جعلها تعمى عن رؤية الحقيقة للقضية الفلسطينية. إن الاهتمام بمحاربة الإرهاب فقط غير كاف، إذ إنه على حد تعبير جوكس، فإن المتطوعين للعمل الإرهابي لن ينقص عددهم، بخاصة في المناطق التي يسودها اليأس ويلفّها القنوط. لذلك، فإن أهم ما أقلق الأوروبيين، بخاصة في باريس وبرلين، هو احتمال تورطهم في عمليات

---

(٨٢) العزي، «١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والنظام الدولي: تغييرات مفهومية محتملة،» ص ٤١.

عسكرية خارج دائرة حساباتهم السياسية والاقتصادية، وبخاصة إذا تم زجّ منظمة حلف الناتو، أو ممارسة ضغوط عديدة في هذا الاتجاه. كما إن القلق الذي ساد بعض الأوساط السياسية والعسكرية والبريطانية والتي طالبت توني بلير برسم سياسة بريطانية جديدة، والعمل على لجم الاندفاعات العسكرية المغامرة، ومواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية لحل «الملف العراقي» بعيداً عن شن الحرب ضد العراق من دون قرار من مجلس الأمن[٨٣].

وفي الواقع، إن النظرة التي طرحتها الولايات المتحدة إزاء مشكلة «الإرهاب» قائمة على عبارة «من لم يكن معنا فهو ضدنا»، واجهت العديد من الانتقادات، بخاصة من حلفاء أمريكا في الضفة الأوروبية للأطلسي. إذ أكدت فرنسا ضرورة عدم اختزال مشاكل العالم بمكافحة الإرهاب وحدها، وعدم اللجوء إلى الوسائل العسكرية وحدها من أجل تسوية هذه المشاكل العالقة، والتي تحتاج قبل كل شيء إلى الحوار السياسي والدبلوماسي وتعاون المجتمع الدولي، لمعالجة هذه المشكلات بعيداً عن الانفرادية والتعسف في استخدام القوة غير المبررة. كما شدّدت باريس على عدم الانسياق وراء المقاربة الأحادية الجانب لحل مشكلات العالم، ودعت إلى مقاربة متعددة الجوانب وعدم استسلام الإدارة الأمريكية لإغراء القوة الوحيدة[٨٤].

وفي ما يتعلق بخطاب الاتحاد، الذي جاء فيه جورج بوش الإبن بمفاهيم جديدة في العلاقات الدولية، أثار هو الآخر مناقشات حادّة في الأوساط السياسية الأوروبية، إذ إن أستاذ العلوم السياسية بييرهاستر قد وصف هذا الخطاب، بأنه يعبر عن «النشوة الإمبراطورية «لجورج بوش، الذي مازال يبحث عن نصر يقدمه للشعب الأمريكي على عتبة القرن الواحد والعشرين[٨٥]. وإن هذا الخطاب الذي جاء «بمثابة إعلان الحرب» بلغة استعلائية وعقائدية، لم يركز على العديد من المشاكل التي يعجّ فيها الداخل الأمريكي، وكذلك ما يخص العلاقات الدولية، عدا موضوع الإرهاب، محدداً استراتيجية جديدة «استباقية أعمالاً وقائية» لمواجهة «الدول الأكثر خطراً». وبدلاً من تركيزه على ضرورة تسوية النزاعات وإحلال الأمن والسلم الدوليين، فإنه

---

(٨٣) ناظم عبد الواحد الجاسور، «تأثيرات الحادي عشر من أيلول في السياسات العالمية: تنافر الموجات بين ضفتي الأطلسي،» **دراسات دولية** (بغداد)، العدد ٢٢ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ٥.

(٨٤) للمزيد من الاطلاع على تصريحات المسؤولين الفرنسيين والأوروبيين، انظر: **الاتحاد**، ١ ـ ٤/ ٣/ ٢٠٠٢، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٨٥) الياس حنا، «النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠٠٢)، ص ٦٤.

شدد على أن «سياسة الأحادية الحادة المتطرفة، مستمرة في طبع السلوكية الدولية لواشنطن»[٨٦].

وإذا كان هذا الخطاب قد واجه انتقادات من ثلاثة أطراف: **الأول**، من بعض أركان الإدارة الأمريكية السابقة، بخاصة أولئك الذين ما زالت عقدة فيتنام راسخة في عقولهم، واستلهموا دروسَ التاريخ بأن: الإمبراطوريات مهما امتلكت القوة فالهبوط نحو الهاوية نهايتها الحتمية، **والثاني**، من جهة الأوروبيين الذين وجدوا في الخطاب «نبرة جديدة» بعد فترة ليست بالقصيرة على انتهاء الحرب الباردة، **والثالث** من روسيا والصين، اللتين اعتبرتاه «رغبة في التفرد في تحديد الأجندة الدولية على حساب مصالح قوى كبرى، ويكرس هيمنة قوة واحدة لا مستقبل لها» . وبالمقابل فإن هذا الخطاب، كما أكد سابقاً، قد حرّض العديد من المثقفين وأساتذة الفكر السياسي الأمريكي على إصدار بيانهم المشهور في تبرير «الحرب العادلة»، الأمر الذي دفع عدداً آخر إلى معارضة البيان ببيان آخر يدحض ما جاء فيه، «واعتبروا أن ما تقوم به بلادهم لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب إرهاب الدولة»[٨٧].

وفي الواقع، فإن الأحداث التي واجهتها الولايات المتحدة، وما تبعها من سياسات انفرادية وتنصل من الالتزامات الدولية، ما كان لأي قوة أخرى أن تتجاسر على التنصل منها، فرضت نظرة استراتيجية أوروبية جديدة تبلورت خلال الحرب على أفغانستان، وما جاء من تهديد وإقحام العراق في الحرب الوقائية. فقد خرجت «قمة إشبيليا للاتحاد الأوروبي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢» ببعض الأفكار والتصورات الأوروبية منصبّة على تفهم متطلبات المجتمع الدولي، والبحث عن أسباب الخلل والخطأ في السياسات الدولية القائمة، وضرورة التخلي عن إطلاق مفاهيم ضيقة مثل «الدول المارقة»، وفي ما يتعلق بالمقاييس الخاصة بمصادر التهديدات الخارجية التي تبدو للأوروبيين متمثلة في الهجرة غير الشرعية، وانعدام الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتلوث البيئي، وعدم الاستقرار السياسي، وفشل التجارب التنموية، في الوقت الذي تختزل فيه الولايات المتحدة كل هذه التهديدات بـ «الإرهاب» وبالدول التي تعارض سياساتها واستراتيجيتها الشاملة، والتي حددت مصادر الأخطار على الأمن القومي الأمريكي على النحو الآتي:

---

(٨٦) ناصيف حتي، «خطاب بوش والحالة الأحادية في السياسة الدولية،» **الاتحاد**، ٩/٢/٢٠٠٢، ص ١١.

(٨٧) للمزيد من الاطلاع عن هذه البيانات، انظر: الجاسور، **الفكر السياسي الأمريكي المعاصر: صراع الحضارات وأحداث الحادي عشر من سبتمبر**، ص ٨٩ وما بعدها.

- التهديدات الموجهة من دولة أو إقليم.

- التهديدات العابرة للقوميات (الإرهاب، والمخدرات، وتهديدات أسلحة الدمار الشامل).

- الدولة المنهارة.

- النشاط الاستخباري لجمع المعلومات عن الولايات المتحدة[88].

وفي الواقع، إذا كانت فرنسا، على حد تعبير وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، في كتابه: **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟**[89]، تجد في الملف العراقي مختبر استقلالية سياستها الخارجية وقرارها السياسي المنفرد، فإن أوروبا مجتمعة تجد في القضية الفلسطينية الساحة التي تؤكد فيها ذاتها في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد، بالشكل الذي يجعلها اللاعب الدولي الفاعل، بما يناسب حجمها الاقتصادي والسياسي والمالي. من هنا، فإنه لم يعد وارداً، كما يؤكد باسكال بونيفاس مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس بالقول: أن يشاطر الأوروبيون الأمريكيين في رؤيتهم للعالم. فالطرفان يختلفان على مسائل مهمة. وعندما يتعلق الأمر بالقوة وصرامة حدود استخدمها وأخلاقياتها، بل وضرورتها، فإن الرؤيتين تتباعدان بشكل لافت. وهذا التحليل للرؤيتين لا يصدر فقط عن مصادر سياسية أوروبية، وإنما عن مصادر أمريكية، ومن بينهم روبرت كاغان (Robert Kagan) المستشار السابق في وزارة الخارجية الأمريكية، الذي دق أجراس الإنذار بقوة المجلة السياسية، حيث أشار إلى أنه في الوقت الذي ينظر فيه الأمريكيون إلى العالم نظرة أحادية، بأنه منقسم ما بين الخير والشر، وأصدقاء وأعداء، بحيث تغلب الأحادية في الشؤون العالمية، فإن الأوروبيين يفضلون الانضمام إلى المؤسسات الدولية باعتبارها رهاناً مشتركاً للعالم أجمع. وموقف الأوروبيين هذا مبعثه استخلاصهم الدرس القاسي من حربين عالميتين، وكيف أن التعويل على القوة ومنطقها يؤدي إلى خسارة أكيدة ودمار ماحق لجميع الأطراف وإشاعة للفوضى والاضطرابات في الوضع الدولي، بدلاً من الأمن والسلم الدوليين اللذين يكونان جوهر ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي توصلوا إلى قناعة حقيقية بأن النزاعات لا تُحسم بشكل قاطع ونهائي إلا عن طريق المفاوضات والتفاهم والتعاون.

---

(88) حسن الحاج علي أحمد، «حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٦ (شباط/ فبراير ٢٠٠٢)، ص ١٧.

(89) هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين** (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).

ويؤكد فرانسيس فوكوياما في مقالته المنشورة في **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، «أوروبا وأمريكا: علاقات آيلة للتصدع»[٩٠]، أن هناك تغيرات جديدة مضادة للأمركة، قد حصلت بعد فترة من الحرب الأفغانية، وبدأت تظهر سريعاً بعد قيام الرئيس بوش الإبن بإدراج العراق وإيران وكوريا الشمالية، في ما عرف «بمحور الشر». أما أخطر أعمال الأحادية الأمريكية، التي برزت منذ خطاب بوش في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، في نظر الأوروبيين، هو نيّة بوش شنّ الحرب على العراق، ضمن إحياء استراتيجية أطلق عليها (الحرب الاستباقية ضد الإرهاب)، والتي تمّ توضيحها في خطاب بوش في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ في وست بوينت. إذ أعلن أن الحرب يمكن كسبها من خلال أسلوب دفاعي، الأمر الذي أدى إلى فزع الأوروبيين من هذه العقيدة المفتوحة النهايات، لاستباق العدو في العمل.

لقد أكد روبرت كاغان في كتابه **عن الجنة والسلطة**[٩١]، أنه يجب على العالم التوقف عن اعتبار أوروبا وأمريكا بالنظرة نفسها إلى العالم (World View)، أو أنهما يحتلان العالم نفسه. فمهما يختلفان في كل شيء، في فعالية القوة كما في أخلاقية استعمال القوة. فأوروبا بحسب الكاتب كاغان، تخطت بعد القوة، وانتقلت إلى عالم القوانين والتعاون الدولي. أما أمريكا فما تزال تعيش العالم الهوبزي (Hobbes)، حيث القوة العسكرية ما تزال العامل الأساسي. باختصار، الأمريكيون من كوكب المريخ ـ مارس والأوروبيون من كوكب الزهرة ـ فينوس[٩٢]. وهذا ما حصل في زحمة الاستعدادات الأمريكية لتحضير حربها ضد العراق، في صيف عام ٢٠٠٢ وشتاء ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، حيث المواقف المتناقضة ما بين ضفتي الأطلسي وصلت إلى درجة من التوتر، لم يشهد لها تاريخ العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية مثيلاً، بخاصة ما بين باريس وبرلين من جهة والولايات المتحدة ومن يؤيدها من جهة أخرى. هذا ما سنلاحظه في الفصل الثامن.

---

(٩٠) فوكوياما، «أوروبا وأمريكا: علاقات آيلة للتصدع،» ص ١١.

(٩١) Robert Kagan, *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order* (New York: Vintage Books, 2004).

(٩٢) نقلاً عن: الياس حنا، «الاتحاد الأوروبي.. توازن القوى والشرق الأوسط،» **شؤون عربية**، العدد ١٢١ (ربيع ٢٠٠٥)، ص ٤٠ ـ ٤١.

الفصل الثامن

الخلافات الأوروبية ـــ الأمريكية حول الأزمة العراقية

مقدمـة

في الواقع، ليس هناك من قضية أو ملف أثار خلافاً وتباعداً في المواقف والسياسات التي وصلت حد تبادل الاتهامات بالهيمنة والانفراد بين ضفتي الأطلسي، مثلما أثاره الملف العراقي، الذي أضحى محط جذب ومدّ بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية، التي اعتبرتها أوروبا مفتاح الهيمنة الأمريكية واستفرادها بسلطة القرار السياسي الدولي، وتحكمها بثروات المنطقة، لتأتي أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، لتكرس ذلك من خلال سياسة «مكافحة الإرهاب» و«الحرب الاستباقية»، التي أفضت إلى اتساع فجوة الخلاف وعدم الثقة، لا بل انقسمت أوروبا على نفسها، بين منساق خلف السياسة الأمريكية وتأيدها في حشدها العسكري والسياسي والدبلوماسي وبين مدرك لمكامن خطورتها على الأمن والسلم الدوليين، ولم يمنحها «الشرعية الدولية» التي استنفرت كل إمكانياتها للظفر بها.

ولكنها ذهبت للحرب بمفردها مع عدد من الدول الأوروبية لحسابات سياسية واقتصادية آنية، كشفت أحداث ما بعد الحرب صحة المواقف والتحليلات السياسية للأطراف التي وقفت ضدّها، ليس فقط بصدد ما كان يشكل محور الأزمة، وهو أسلحة التدمير الشامل، وإنما في ما يتعلق بالمفاهيم التِي جاءت بها السياسة الأمريكية لتجعل منها «قضايا سياسية» يقتضي التعامل معها وفق الرؤية الأمريكية، وتحديد العلاقات بالدول على أساس محاور: شر وخير، وتبني استراتيجية «الحرب الوقائية» كسياسة ثابتة في مكافحة الإرهاب، من دون المعالجة الجذرية لأسباب الإرهاب، ومن خلال احترام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وانطلاقاً من العناصر التي ارتكزت عليها سياسة الهيمنة والانفرادية أدارت الولايات المتحدة الأزمة العراقية،

بأدوات سياسية ودبلوماسية وعسكرية، أفضت بها، كما هو مخطط، إلى شنّ الحرب واحتلال العراق. إذ إن سياسة التوسع التي تبناها الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز دوره السياسي والاقتصادي الدولي جاء بنتيجة عكسية، وترك آثاراً سلبية على التطورات المستقبلية، ليس في إطار الاتحاد الأوروبي فقط، وإنما ما بين العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث منظمة حلف الناتو قد شكلت الرابط العسكري بين الطرفين، إضافة إلى الرغبة الأمريكية في جعل هذا الحلف العسكري الذراع الذي تستطيع من خلاله كسر الاستقلالية الأوروبية في بناء قوتها العسكرية، وتولي العمليات العسكرية التي تثير حساسية الوجود العسكري الأمريكي المباشر.

وعليه، فقد كرّس هذا الفصل لتناول الخلافات الأوروبية ـ الأمريكية حول الأزمة العراقية، حيث خصّص المبحث **الأول** لتسليط الضوء على الموقف الأوروبي من ملفات حساسة، أثارت وما زالت تثير في الأوساط السياسية الأوروبية والأمريكية نقاشاً واسعاً، حول أسلحة التدمير الشامل، ومفهوم محور الشر أو الدول المارقة، والحرب الاستباقية. وفي الوقت الذي يدرس المبحث **الثاني**، كيفية إدارة الولايات المتحدة للأزمة من خلال أطرها السياسية والدبلوماسية والعسكرية، فإن المبحث **الثالث**، ركز على تتبع مسارات الموقف الأوروبي من السياسة الأمريكية تجاه العراق، حيث انقسم ما بين محورين، المحور المؤيد لكل ما خططت له الولايات المتحدة، ومحور معارض للسياسة الأمريكية والحرب التي شنتها على العراق.

أولاً: الموقف الأوروبي

لقد عبرت أوروبا صراحة عن موقفها الواضح من ثلاثة ملفات انشغل فيها المجتمع الدولي، وما زال حتى الآن مشغولاً بها، وتحتل جدول أعمال الكثير من الاجتماعات للعديد من المنظمات الدولية، والتجمعات الإقليمية، لما لها من تأثير كبير في محيط العلاقات الدولية، وقضية الأمن والسلم الدوليين. إذ إن تسويتها بالطرق التي نصت عليها قواعد القانون الدولي، أضحت من المسائل التي تثير الخلافات والاتفاقات في الوقت نفسه، ومن خلال وجهات نظر تأخذ باعتبارها مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية.

١ ـ أسلحة التدمير الشامل

في الواقع، لقد ساندت أوروبا، بعد حرب الخليج الثانية، تطبيق «القرار المرقم ٦٨٧/ ١٩٩١» الصادر عن مجلس الأمن والمختص بنزع أسلحة التدمير الشامل العراقية، وفق الآلية التي أقرها، تمهيداً لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من

أسلحة التدمير الشامل، طبقاً للفقرة ١٤ من القرار المذكور. ويبدو أن الموقفين اللذين اتخذتهما واشنطن وأوروبا من هذه المسألة متطابقين، إلا أنهما كانتا بالتأكيد، مختلفتين حول الآلية التي سيتم بها نزع الأسلحة، وكذلك حول أسلحة التدمير الشامل الإسرائيلية، حيث المحاولات الأمريكية الهادفة إلى استثنائها وعدم التطرق إليها. وهذا ما تجلّى في أكثر من واقعة، بخاصة في ما يتعلق بالمنهجية التي رسمتها لجنة اليونسكوم وفرق التفتيش الخاصة وطريقة عملها، ولاسيما أنها ضمّت خبراء من مختلف الجنسيات، وإن كانت أغلبها أمريكية، إلا أن للخبراء الأوروبيين دوراً فاعلاً في مهنية عملها، والتقارير التي تعدها، إضافة إلى تمسّكها بالمرجعية الشرعية لسلطة قرارها المتمثلة في مجلس الأمن، والذي له وحده سلطة التقدير في الإنجاز وإلزام العراق أو عدم إلزامه، وله وحده حق اتخاذ الإجراءات المناسبة لسير عملية التفتيش طبقاً لنصوص القرار.

وخلال اربعة عشر عاماً من الصراع المحتدم ما بين العراق ولجان التفتيش، التي لم تترك شبراً واحداً من أرض العراق إلا وخضع للفحص والتدقيق. وفي مرات عدة كانت تصل الأمور إلى حد الأزمة التي تنذر بالحرب. وما أكثر الضربات الجوية والصاروخية «التأديبية» أو «إجبار العراق على الانصياع» . إلا ان هذه الفترة، لم تكن كافية لاقتناع مجلس الأمن الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، أن العراق قد نزع أسلحة التدمير الشامل وتخلى عن جميع برامجه[1] بخاصة برنامجه النووي الذي عدّ من أخطر البرامج النووية في المنطقة، على الأمن الصهيوني.

وكل القرارات التي صدرت فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل العراقية، أو معالجة بعض الإشكاليات التي ترافق عمليات التفتيش أو التحقيق من التزام العراق، قد حظيت بتأييد وموافقة الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن، سواء الأعضاء الدائمون أو الدوريون. إلا أن للدبلوماسية الأوروبية، وبخاصة الفرنسية، دورها في تهدئة التوتر والتأزّم بين العراق ولجان التفتيش، بخاصة أزمة القصور الرئاسية في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٩٨، والتي انتهت بتوقيع مذكرة التفاهم حول إجراءات التفتيش لهذه المواقع، من خلال المذكرة التي وقعت مع الأمين العام كوفي أنان، والتي حظيت بتأييد مجلس الأمن بموجب «قراره المرقم ١١٥٤» في ٢ آذار/ مارس ١٩٩٨[2] ولكن رفض ريتشارد بتلر المدير التنفيذي للجنة الأونيسكوم إبلاغ

---

(١) جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩١.

مجلس الأمن بأن العراق وفى بالتزاماته المتعلقة بنصوص «القرار ٦٨٧»، ما أدى إلى قيام الولايات المتحدة بقصف العراق ضمن عملية «ثعلب الصحراء»، الأمر الذي وضع حداً لعمليات التفتيش، حيث تم قصف كل المواقع وكاميرات المراقبة المتصلة بالأقمار الصناعية، إذ أشار هنري كيسنجر إلى أن «إيماءة القصف التافه أربعة ليالٍ إيذانا بالاذعان الأمريكي لانهيار نظام التفتيش في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨»[٣]. وقد رأت فرنسا أنه في كل الاحتمالات، تم فعل كل ما يمكن لاكتشاف الأسلحة التي تعود إلى الماضي، وإن على الأمم المتحدة أن تنتقل الآن إلى مرحلة المراقبة والحؤول دون إحياء العراق برنامج الأسلحة الخاص به من جديد. كما حثّ الجانب الفرنسي على مسألة رفع العقوبات[٤].

ومنذ خروج فرق التفتيش في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ لم يجر أي اتصال بين العراق ومجلس الأمن، الذي شكل ثلاث لجان استشارية في نيسان/ أبريل ١٩٩٩ لتقويم الوضع، والتي لم يشارك فيها العراق. على الرغم من أن مجلس الأمن أصدر «قراره المرقم ١٢٨٤/ ١٩٩٩» بحل الأونيسكوم وتشكيل الأنموفيك وتعيين هانز بليكس مديراً تنفيذاً لهذه اللجنة. وقد كان موقف العراق من هذه اللجنة موقفاً سلبياً حيث ساد الاعتقاد في عقلية قيادته أن الوضع الدولي والانتخابات الأمريكية، التي حدثت فيها الاختراقات الدستورية، وامتناع الصين وروسيا وفرنسا عن التصويت يمكن استغلاله لصالح موقفه. واعتمد العراق على بعض الخروقات التي قامت بها بعض الدول في جدار الحصار، إلا أن مجيء جورج بوش الإبن، وأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، قلب الأوضاع رأساً على عقب. بحيث توقف الحوار الذي انطلق مع مجلس الأمن بمساندة بعض الأطراف الأوروبية والعربية لتبدأ حال من التوتر، أوصلت إلى الحرب والاحتلال.

وفي الواقع، إن من بين أهداف تجريد العراق من أسلحة التدمير الشامل ما يدخل في إطار سياسة الاحتواء، التي كانت الخيار الذي انطلق، بعد إخراجه من الكويت ونزع «مخالبه» بعدم تهديد جيرانه، وبالتحديد إسرائيل. إلا أن هذه السياسة انتهت بمجيء جورج بوش الإبن، بخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، إذ إن واشنطن وبعد أقل من ثماني وأربعين ساعة على انهيار البرجين،

---

(٣) وللمزيد من التفاصيل عن ملابسات وقف العراق التعامل مع فرق التفتيش، انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٨ وما بعدها، وهنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين** (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص١٩٣.

(٤) هانز بليكس، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٤٩.

وضعت العراق وإسقاط نظامه من بين أولياتها الاستراتيجية. في الوقت الذي بدأت فيه الاستعدادات لحرب أفغانستان.

وعلى الرغم من أن القرار الخاص بتشكيل لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش (الأنموفيك)، أخذ طريقه للتطبيق من خلال جدول الأعمال الذي طرحته اللجنة على مدى ١٢٠ يوماً، قد أدت إلى موافقة العراق على السماح بعودة المفتشين الدوليين، من دون قيد أو شرط، فإن الاستعدادات الأمريكية، ومن خلال محور ثلاثي: واشنطن ـ لندن ـ مدريد، ذاهبة للحرب بأي شكل من الأشكال، على الرغم من أن الأطراف الدولية الأخرى، والوكالات المتخصصة في أسلحة التدمير الشامل، قد اعترفت بتحقيق خطوات كبيرة في طريق تجريد العراق من أسلحة التدمير الشامل. وأعلن محمد البرادعي رئيس منظمة الطاقة الذرية، بأننا «كنا واثقين من أننا لم نغفل عن أي جزء مهم من البرنامج النووي العراقي»، مؤكداً «أن أفضل الطرق هو عودة لجان التفتيش إلى العراق»[٥]. وهي الفكرة التي سبق وأن قدمتها مجموعة الخبراء العراقيين برئاسة عامر السعدي وجعفر ضياء جعفر، الا أن صدام حسين رفض ذلك واعتبره انصياعاً للضغوط الأمريكية[٦].

وفي الواقع، فقد بذلت الدبلوماسية الفرنسية جهوداً كبيرة من أجل أن يوافق العراق على عودة المفتشين في إطار لجنة الأنموفيك وبموجب «القرار ١٢٨٤/ ١٩٩٩»، هذه الجهود التي دفعت كوفي أنان إلى التصريح بأن «استئناف عمل المفتشين الدوليين في العراق لن يبدأ قبل موافقة العراق على تنفيذ القرار ١٢٨٤»[٧]. وإزاء رفض العراق طرحت بريطانيا مقترحاً بدا للعراق بأنه مختلف عن وجهة النظر الأمريكية، حيث طالب جاك سترو في آب/ أغسطس ٢٠٠٢ بإعطاء العراق مهلة محددة تتولى قبل انتهاء دعوة المفتشين الدوليين للعودة إلى عملهم في العراق[٨].

ويبدو أن فرنسا التي أدركت أن الحرب قائمة لا محالة، قد حاولت من خلال نشاطها الدبلوماسي في بغداد أن تجد طريقاً طويلاً بدلاً من المأزق الذي وقع فيه العراق، بعدم الموافقة على عودة المفتشين، وحاولت إقناع العراق بإصدار قرار الموافقة، وكأنه استجابة للمجتمع الدولي. اذ عبّر زعماء الاتحاد الأوروبي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ عن ضرورة معالجة الأزمة بتعقل وودية، وأن يتبنى المسار البريطاني

---

(٥) **الاتحاد** (أبو ظبي)، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٢.

(٦) جعفر والنعيمي، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

في هذه الأزمة[٩]. وفي الواقع، فإن الموقف الأوروبي يبدو منقسماً، كعادتة حول الكثير من القضايا والأزمات، بصدد أسلحة التدمير الشامل والآلية التي يجب اتباعها بهدف التخلي عن هذه الأسلحة. وإذا كانت بريطانيا تتبنى دائماً وجهة النظر الأمريكية، إلا في مراوغات سياسية قليلة، نتيجة للضغط الشعبي الداخلي، فإن لبرلين وباريس مواقفهما من أن تدمير الأسلحة أو نزعها بأي طريقة، لايمكن أن يتم إلا عن طريق التفتيش والمراقبة، لا عن طريق الحرب. وهو الأمر الذي أصرت عليه الدولتان في كل مسارات الأزمة، حتى اندلاع الحرب في آذار/ مارس ٢٠٠٣. إذ إن صدور «القرار ١٤٤١» في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٢، كان نقطة البداية للعد العكسي لشن الهجوم واحتلال العراق. ففي الوقت الذي منحت فيه الأنموفيك حرية كاملة لدخول جميع المواقع التي طلبت تفتيشها، ميّز الرئيس التنفيذي لأنموفيك، هانز بليكس (Hans Blix)، وباعتراف الأوساط الغربية المحايدة، بين الإذعان العراقي من حيث «المضمون» وبين الإذعان العراقي من حيث «الشكل». الأمر الذي دفع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودولاً أخرى إلى الشك بأن العلماء والخبراء التقانيين العراقيين لم يكونوا متعاونين أو مستعدين لإعطاء معلومات على نحو كاف. وكانت أعمال التفتيش فريدة، فقد أجريت على خلفية تصريحات علنية للولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين هددتا فيها بعمل عسكري ضد العراق، إذا لم يتعاون بشكل تام مع مفتشي أنموفيك. وقد أرفق ذلك بحشد عسكري في المنطقة قامت به الولايات المتحدة وبعض حلفائها[١٠].

ويبدو أن المقاربة الأوروبية بالنسبة إلى الحد من الأسلحة ونزعها وحظر انتشارها، وبخاصة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، قد أكدت ضرورة معالجتها من خلال الدعم السياسي لردع الدول وفرض رقابة صارمة على الصادرات، والالتزام بالمعايير والقواعد التي نصت عليها معاهدة عدم الانتشار، ولكن من دون فرض العقوبات الجماعية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا إذا جاء ذلك نتيجة لقرار صادر عن الأمم المتحدة[١١]. وبعد دخول «معاهدة ماستريخت» حيز التنفيذ انتهج الاتحاد الأوروبي سياسة محددة، اعتبرت مسألة ضبط الأسلحة والقضاء

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(١٠) جون هارت، فريدا كوهلاو وجاكلين سيمون، «تطوير الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والحد من التسلح،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣**، فريق الترجمة فادي حمود [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٠١٩.

(١١) إيان أنطوني، «التوجهات الرئيسية في مجال الحد من الأسلحة والقضاء على انتشارها،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤**، فريق الترجمة حسن حسن [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٨١٩.

على أنتشارها والحد من تصدير الأسلحة وبناء الثقة والأمن من الموضوعات المهمة، وركزت على إدراجها في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وذلك من خلال إجراءات الرقابة، ووضع مدونة «ميثاق شرف لاهاي ضد انتشار الصواريخ البالستية»(١٢). وعقب الهجمات التي شنت على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/ سبتمبر، وبغية لجم الولايات المتحدة لاحتمال لجوئها إلى القوة للقضاء على برامج الأسلحة المثيرة للقلق، فقد طرح الاتحاد الأوروبي «مبادرة مستهدفة» حول خطر انتشار الأسلحة ونزعها وضبطها. أطلق هذه المبادرة وزراء خارجية الاتحاد في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١. وقد أدت إلى مجموعة من الاستنتاجات خلال اجتماع الشؤون العامة والعلاقات الخارجية في ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢. توزعت هذه الاستنتاجات على أربعة أقسام، ألا وهي الأدوات المتعددة الأطراف ومراقبة الصادرات والتعاون الدولي والحوار السياسي(١٣).

وبعد الحرب على العراق، قرر الاتحاد الأوروبي في ١٠حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ رفع فعالية مقاربته المشتركة بالنسبة إلى الحد من الأسلحة ونزعها وخطر انتشارها باعتماد خطة عمل لانقاذ المبادئ الأساسية توخياً لوضع استراتيجية أوروبية للقضاء على انتشار أسلحة التدمير الشاملة. وقد صدرت خطة العمل في سلسلة من الإجراءات الواجب اتخاذها على الفور، وأخرى يجب صياغتها واعتمادها قبل نهاية العام ٢٠٠٣. حددت خطة العمل الضرورية لتطبيق الإجراءات الواجب اتخاذها على الفور واستحدث نظام لمراقبة التنفيذ. أنذرت هذه المقاربة بشعور جديد بالإلحاح، ووسعت نطاق الإجراءات، التي تعد ضرورية كجزء من استراتيجية فعّالة للردع، متى أمكن ذلك، على العكس من برامج أسلحة الدمار الشامل، المثير للقلق على المستوى العالمي. وقد صنّفت هذه الخطة ضمن فئتين، ألا وهما: **أولاً**: الإجراءات النووية، التي حددت بسبعة إجراءات لكل منها جدول زمني على الأنشطة المحددة الواجب اتخاذها والكلفة المتوقعة. أما الإجراءات السبعة فهي:

أ ـ خطة مفصلة بالإجراءات الدبلوماسية.

ب ـ الالتزام الشديد بتعزيز تعميم وتطبيق الاتفاقات المتعددة الأطراف.

ج ـ تمديد برنامج الاتحاد الأوروبي حول نزع السلاح وحظر انتشاره في روسيا.

د ـ المصادقة والتنفيذ السريع للبروتوكولات الإضافية، الصادرة عن الوكالة

---

(١٢) أنطوني، المصدر نفسه، ص ٨٢٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٢٨.

الدولية للطاقة الذرية من قبل جميع دول الاتحاد الأوروبي الحاليين والمستقبلين.

هـ ـ زيادة موازنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتتمكن هذه الأخيرة من تنفيذ مهامّها الوقائية.

و ـ دعم عمليات تفتيش على سبيل التحدي في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ز ـ جعل الاتحاد الأوروبي عنصراً محورياً في أنظمة مراقبة الصادرات(١٤).

ثانياً: الإجراءات الواجب تطبيقها على فترة طويلة، والتي تضمنت خمسة عشر إجراءً، لا يمكن تطبيقه بصورة واقعية ضمن مهلة ستة أشهر، وإنما على فترة أطول، ومن بينها إنشاء مركز مراقبة لجمع المعلومات حول تطبيق الاستراتيجية ومراقبة التنفيذ مرتين في السنة(١٥). وبعد انتهاء الحرب فإن مجموعة مسح أسلحة التدمير الشامل العراقية المؤلفة من أستراليا وأمريكا وبريطانيا ومن ١٧٥٠ خبيراً، فشلت في الحصول على أدلّة مادّية عن امتلاك العراق مثل هذه الأسلحة، ولا عن نيته في انتاجها، الأمر الذي دفع مجلس الاتحاد الأوروبي إلى تبني خطة عمل يمكن بموجبها «الاحتفاظ بكفاءات التفتيش والتحقيق الفريدة» القائمة في لجنة الأنموفيك لاستخدامها في المستقبل. وقد اقترح أن تشكل أنموفيك الأساس لهيئة دائمة تعمل بإشراف الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلا أن المعارضة الأمريكية كانت قوية ضد هذا الاتجاه(١٦).

٢ ـ مفهوم محور الشر أو الدول المارقة

يبدو أن مصطلح المحور لم يبدو جديداً، في القاموس السياسي الدولي، حيث شهدت الحرب العالمية الثانية تصنيف الدول على أساس المحاور، مثل المحور الألماني ـ العثماني في الحرب العالمية الثانية، فقد طغى هذا المصطلح على بقية المفاهيم الأخرى، وبخاصة ما أطلق عليه المحور الألماني ـ الايطالي ـ الياباني، طوال فترة الحرب، وما بعدها، حيث أدرج المصطلح في ميثاق الأمم المتحدة في «المادة ٥٣ فقرة (٢) تحت عبارة «الدول المعادية» .

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٣٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٣١.

(١٦) ريتشارد غوثري، جون هارت وفريدا كولاو، «تطورات الحرب الكيمياوية والبيولوجية والحد من الأسلحة،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥**، فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٨٧٦ ـ ٨٨٣.

لكن ما يقصد بمحور الشر، يعود إلى فترة حكم الرئيس رونالد ريغان، إذ إن المحافظين الجدد يستمدون من هذه الفترة وسياستها كل أفكارهم المحافظة، الأمر الذي لا يدعو إلى المفاجأة من إعادة تكرار هذا المصطلح مرة أخرى، لكن ضد دول من العالم الثالث وليس من القوى العظمى. وإذا كان خطاب «حال الاتحاد» الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ قد كشف عن الإصرار الأمريكي على خوض الحرب ضد العراق، فإن إطلاقه أو تصنيفه الدول المعادية ضمن «محور الشر»، ذلك المفهوم الجديد في السياسة الدولية، أو إن صح التعبير العلاقة مابين الشمال والجنوب، لم يجد له صدى مقبولاً في فرنسا والأوساط السياسية الأوروبية، التي رأت في هذا التصنيف الغطاء الديني للسياسة الأمريكية. الأمر الذي يؤجج، أو يعطي المبررات لصحة ما طرحه هانتنغتون من أفكار وتصورات عن صراع الحضارات، حيث «الحدود الدموية للإسلام» . ولذلك، فإن الاصطفاف الذي ترسمه الولايات المتحدة من خلال محور الشر أو الدول المارقة، أو «الدولة المعادية»، لم يكن إلا لتأكيد وجهة نظرها في سياسة مكافحة «الإرهاب» وإسقاط الأنظمة السياسية، التي أظهرت نوعاً «من عدم الطاعة» لسياستها، في حين أن هذه الأنظمة كانت إلى وقت قريب قد ساهمت في تعزيز أنظمتها الاستبدادية والقمعية.

وفي الواقع، إن إعلان الحرب الذي يفرضه هذا التصنيف، لن يؤدي من وجهة النظر الأوروبية، وبالتحديد الفرنسية والألمانية، إلا إلى عسكرة العلاقات الدولية وسيادة مبدأ القوة، بدلاً من قواعد القانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة. ولذلك، فإن أوروبا كانت تتخوف قبل بدء الحرب، من أن يتحول العراق نموذجاً للسياسة الأمريكية في العالم، وبخاصة أن الحرب على العراق حركتها مواقف أيديولوجية أيضاً، ولا شيء يمنع من استهداف دول أخرى في إطار محور الشر، أو الدولة المارقة. لذلك، فالمفوض الأوروبي للسياسة الخارجية قد حذر بعد حرب أفغانستان بأنه «يجب ألا يترك الأمريكان رخصة صيد غير محدودة» بحجة مكافحة الإرهاب[١٧].

وبالتأكيد، إن الرفض الأوروبي لمفاهيم «محور الشر» أو «الدول المارقة»، يدخل في إطار الخلاف الأوروبي ـ الأمريكي بصدد سياسة مكافحة الإرهاب، حيث تعتقد واشنطن أن مكافحة القوى الإرهابية في العالم، تتطلب التصدي للدول التي تؤوي أو

---

(١٧) عبد النورين عنتر، «في ضوء الحرب الأنجلو أمريكية على العراق: العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية إلى أين؟»، (قضايا وتحليلات)، الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net>.

تحول أو تساعد هذه القوى، والدول المنتجة لأسلحة التدمير الشامل، التي أطلق عليها الدول المارقة أو الشريرة. ولكن بالتدقيق في القائمة التي حددتها الولايات المتحدة بأنها مارقة أو شريرة، نلاحظ أن أي دولة من هذه الدول لم تمارس عملاً عدائياً ضد الولايات المتحدة، بل إن معظم المتورطين في تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر جاءوا من دول أنظمتها السياسية تعد من الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة، الأمر الذي جعل عملية استهداف الدول «المارقة» تبدو لأهداف سياسية[١٨]. ويبدو أن ما ترمي إليه الإدارة الأمريكية من إطلاقها لهذه التعابير أو المفاهيم، من مارقة ومرتدة وشريرة[١٩]، هو عزل الدول التي تتهمها عن محيطها الإقليمي والدولي، فتصبح فاقدة للشرعية «الدستورية» وللدعم الدولي معاً، الأمر الذي يسهل اجتياحها بسهولة كبيرة. ولكن ذلك لا يتفق ونص (المادة ٢) (فقرة ٤) من ميثاق الأمم المتحدة»، الذي يحظر إسقاط الأنظمة السياسية أو التدخل في شؤونها الداخلية.

ولعل المفارقة الأمريكية الغريبة التي نظرت إليها أوروبا بارتياب وقلق كبيرين، هي مسألة بناء الدرع الصاروخي لحماية أمريكا من صواريخ الدول المارقة، ما يعد تسويقاً سياسياً. ولم تستطع إدارة بوش إقناع حلفائها الأوروبيين، بتلك السياسة التي لاتستند إلى أي منطق، وبخاصة أن هذه الدول بعيدة كل البعد من امتلاك ثقافة عسكرية حديثة، تستطيع الوصول إلى أهداف داخل الولايات المتحدة[٢٠].

وفي الواقع، إن «خطاب حال الاتحاد في ٢٩ كانون الثاني/ يناير٢٠٠٢»، لم يفتح الباب على مصراعية لحروب واسعة ودائمة، وإنما لسيل كبير من الدراسات والبحوث المحذرة من النهاية الحتمية لهذه السياسة وهي: السقوط. إذ كتب مايكل

---

(١٨) حسن الحاج علي أحمد، «حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٦ (شباط/ فبراير ٢٠٠٢)، ص ٢٠.

(١٩) ذكرت سوزان رايس في كتابها الذي أصدرته عام ٢٠٠٢ قبل الاحتلال بأن تعبير الدول الفاشلة هو أحد التعبيرات الكثيرة التي تستخدم لتوصيف النوعية نفسها من الدول، أي الدول المارقة أو العاصية أو دول محور الشر وجميعها دول توصف بعدم احترام الدستور في الداخل وإقامتها نظم حكم غير ديمقراطية، وبالاستخفاف بالقانون الدولي في علاقاتها الخارجية من خلال تهديد جيرانها بما تحوزه من أسلحة دمار شامل وبما توفره من دعم وملاذات أمنه للجماعات الإرهابية. وتذهب إلى القول بأن هذه السياسة الأمريكية تتميز بالغموض وتفتقد الرؤية والاستراتيجيات وتعوزها الوسائل والأدوات للأزمة لبناء المؤسسات وإرساء التوعية الديمقراطية. انظر: Susan E. Rice, *U.S. Foreign Assistance and Failed States* (Washington, DC: Brookings Institute, 2002).

انظر أيضاً ملخص للكتاب في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ١٥٦.

(٢٠) فؤاد نهرا، «متغيرات السياسة الأمريكية إزاء العرب،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠٠٢)، ص ٦٩.

هيرش (Michael Hirsh) في مجلة الشؤون الخارجية *(Foreign Affairs)* بحثاً مطولاً عن بوش والعالم والسياسات البوشية من جميع نواحيها ومناحيها، يحذر بواقعية المواطن الجمهوري الملتزم بالقول: «بكل بساطة ليس من الطبيعة الوطنية الأمريكية، فرض سلام إمبراطوري روماني جديد، وعلينا أن ندرك أن سبب وجود أمريكا كأمة هو زيادة الحرية إلى حدها الأقصى في العالم، وإن مسألة مواصلة توسيع الإمبراطورية هي وصفة أكيدة للاخفاق. إن كل إمبراطورية عظيمة في التاريخ، رغم طول بقائها أو قصره ورغم تمردها على الإلهة (Hubris) قد سقطت. وذلك، لأنها بنت حدّاً من الأشياء بينها وبين رعاياها وأعدائها. وإن أمريكا ليست استثناء لحتمية السقوط»[٢١].

٣ ـ الحرب الاستباقية

في الواقع، إن نظرية الحرب الاستباقية، التي أصبحت جزءاً أساسياً من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلن مبادئها بشكل علني الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، في الذكرى الثانية لتفجيرات برجي التجارة العالمية، لم تكن نظرية جديدة، بقدر ما هي امتداد للرؤى السياسية للفكر السياسي الأمريكي المحافظ، والتي تجلت بشكل واضح في عهد الرئيس رونالد ريغان. وكذلك، ما طرحة جورج بوش الأب قبل حرب الخليج الثانية وما بعدها، حيث الرؤية شبه العسكرية لأمركة النظام الدولي. من هنا، فإن الأوروبيين يرون أن استراتيجية إدارة بوش ذات «منحى ويلسوني»، ويعتقدون أن الأمريكيين عازمون هذه المرة على تكريس تطلعات ويلسون[٢٢] ولكن بالقوة العسكرية، التي تعد من أفضل السبل للدفاع عن النفس باستخدام القوة الهجومية، والإطاحة بالأنظمة الاستبدادية، وبشكل انفرادي، مرتبط بمرتكزات القوة الأمريكية وحجمها، ومن دون الاكتراث بالشرعية الدولية[٢٣].

وبهدف أن تأخذ هذه العقيدة العسكرية الجديدة «الحرب الاستباقية» أو «الوقائية»، طريقها للتطبيق العملي على أرض الواقع الدولي، وبخاصة في مناطق التوتر والأزمات التي تهدد المصالح الأمريكية، وتعارض سياستها العالمية، وكذلك ضد

---

(٢١) جورج حجار، «الجمهورية الأمريكية: امبراطورية أو رايخ رابع؟،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٥ (صيف ٢٠٠٤)، ص ١٧٧، و Michael Hirsh, «Bush and the World,» *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 5 (September-October 2002).

(٢٢) محمود سريع القلم، «الإدارة الأمريكية الحالية: الأسس النظرية للسياسة الخارجية،» **إيران والعرب** (طهران)، العدد ٥ (صيف ٢٠٠٣)، ص ٩٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٩٤.

الأنظمة «المارقة» . فقد شرعت وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» بإعادة هيكلية كبرى للطريقة التنظيمية التي تدار بها القوات المسلحة الأمريكية، والتي تمكّنها من القيام بمهماتها المتمثلة في مكافحة الإرهاب. وبموجب هذه الخطة قام البنتاغون بتقسيم العالم إلى مناطق إقليمية عسكرية وإعطاء القادة العسكريين إدارة هذه المناطق، بحرية واسعة في تخطيط مهماتهم العسكرية وتنفيذها، سواء من خلال العمليات السرية، أو من خلال عميات خاصة، الأمر الذي أثار حفيظة الأوروبيين، فاعتبروا ذلك تنصلاً من صيغة النشاط الجماعي، في مواجهة الأزمات. وهي الصيغة التي تم إقرارها منذ عام ١٩٩٥ ما بين ضفتي الأطلسي. فقد قسمت العالم إلى أربع مناطق، وهي: القيادة المركزية، المسؤولة عن منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، والقيادة الأوروبية، وقيادة المحيط الهادي، والقيادة الجنوبية[٢٤].

وفي الواقع، فإن العبارات المحددة التي وردت في خطاب الرئيس جورج بوش الإبن في الاجتماع المشترك لمجلس الكونغرس الأمريكي في ٢٠ أيلول/ سبتمبر٢٠٠١، لم تحدد فقط أبرز ملامح الاستراتيجية الأمريكية في السنوات القادمة، وإنما أبرزت بشكل واضح العناصر التي تتركز عليها استراتيجية «الحرب الاستباقية»، من خلال تأكيد بوش «أن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان، لكنها لا تنتهي هناك، إنها لن تنتهي حتى يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم، وحصارها وهزيمتها. وعلى كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن، إما أنكم معنا أو مع الإرهابيين، فمن اليوم وصاعداً، كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعد من قبل الولايات المتحدة نظاماً معادياً[٢٥]».

وبناء على ذلك، فإن هذه الحرب الاستباقية أو الوقائية، التي تتعارض مع منطوق «المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة»، استندت إلى محورين: **الأول**، الاستمرارية **والثاني**، الشمول. أي إنها مفتوحة النهايات، وموجهة نحو كل دولة أو نظام سياسي، أو تنظيم يعارض السياسة الأمريكية، أو الوجود الصهيوني على أرض فلسطين، فيدخل في القائمة الشاملة للدول الإرهابية أو التي ترعى الإرهاب. وكذلك، المنظمات والحركات التي تدخل في إطار المقاومة المشروعة والمعترف بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في الدفاع عن حقوقها في تقرير مصيرها. ويلاحظ من

---

(٢٤) أحمد، «حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي،» ص ٢١.

(٢٥) عادل محمد سليمان، «الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٨ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)، وأعيد نشرها أيضاً في: **السياسة الدولية**، السنة ٤٠، العدد ١٦١ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، ص ١٧٦.

تطورات الأحداث المتسارعة بعد تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر أن أوروبا قد عبرت عن تضامنها واشتراكها في ما بعد فترة سقوط طالبان أمام الولايات المتحدة، في تأسيس نظام سياسي أفغاني جديد، والعمل على حفظ الأمن والاستقرار من خلال قوة «آسياف»، إلا أنها كثيراً ما تدفع في جهودها الدبلوماسية نحو عدم تضخيم خطر قوة الإرهاب، وتعد أن مسألة معالجة هذه الظاهرة يمكن أن تتم من خلال عمل جماعي دولي[٢٦]، ومن خلال المنظمة الدولية، وليس بشكل انفرادي، أو استباقي، لأن من شأن هذه السياسة، أن تعطي نتائج عكسية، وهذا ما حصل في حرب احتلال العراق. إذ كانت النتيجة فتح الباب على مصراعيه نحو جحيم الإرهاب الذي طال كل منطقة، ولم ينحصر في منطقة الشرق الأوسط، كما أرادت الولايات المتحدة من أهداف حربها الاستباقية.

ولذلك، فإن «استراتيجية الحرب الاستباقية» بقدر ما رأت فيها إدارة بوش الإبن استجابة مباشرة لمخاطر وتحديات فترة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وتخلياً عما كان يعتمد عليه في السابق من خيارات مواجهة تحديات الولايات المتحدة، وبخاصة سياسات الردع والاحتواء، فإنها مثلت بالنسبة إلى أوروبا مرحلة من الهيمنة والأحادية الجديدة، التي كان من المفروض على إدارة بوش الإبن أن تعيد حساباتها وتقيّم سياساتها نتيجة دروس أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر. وهذا ما عبر عنه الرئيس الفرنسي جاك شيراك، في معارضته استخدام القوة العسكرية ضد العراق، في «أن أي نظام عالمي ينفرد به قطب واحد مهيمن، هو دائماً نظام خطر، ويولد ردود أفعال عكسية، لذا، أؤكد وجود تعددية قطبية في العالم، بحيث تكون أوروبا طبعاً واحدة منها[٢٧]».

وفي السياق نفسه، فقد سبق أن حذر أندرو باسيفيتش من هكذا استراتيجية، وهكذا سياسة، لأنه من شأنها أن تؤدي إلى عسكرة للسياسة الخارجية، وإلى تجسيم خطير للفرادة والاستثنائية المزعومة، وخسوفٍ للقيم الإنسانية الكونية كأبجدية لفن الحكم[٢٨]. فهذه الاستراتيجية التي وضعت لمحاربة «العدو المجهول» و«اللايقين»، والأخطار المحتملة وغير المؤكدة، التي تهدد الأمن القومي، لن تبقى المؤسسة الأمنية والعسكرية الأمريكية على أهبة الاستعدادات، ولن تترك مجالاً للدبلوماسية، وترفض

---

(٢٦) الياس حنا، «الاتحاد الأوروبي.. توازن القوى والشرق الأوسط،» **شؤون عربية**، العدد ١٢١ (ربيع ٢٠٠٥)، ص ٤٢.

(٢٧) مارك هيلر، «النظام الدولي بعد الحرب على العراق،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٨ (ربيع ٢٠٠٥)، ص ١٦٩.

(٢٨) حجار، «الجمهورية الأمريكية: امبراطورية أو رايخ رابع؟،» ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

التروّي والانتظار، وستتجاوز العمل من خلال الأطر المتعددة الأطراف، وتقلل من الشراكات الأمنية[٢٩] وتعد الكرة الأرضية مسرحاً لعملياتها.

ومن دون شك، إن القراءة المتأنية للمفردات التي استخدمها جورج بوش الإبن في خطبه المتعددة تكشف إلى أي مدى ذهبت هذه الاستراتيجية، بخاصة عندما يؤكد أنه: «لن انتظر الأحداث بينما الأخطار تتجمع، لن أقف جانباً بينما الخطر يقترب أكثر فاكثر. . إن حربنا على الإرهاب قد بدأت بداية جيدة، لكنها بدأت فقط. وقد لا تنتهي هذه الحملة تحت أعيننا، مع ذلك فلابد أن نشنها تحت أعيننا، لا نستطيع أن نتوقف قبيل الهدف. . . قد دعا التاريخ أمريكا وحلفائنا للعمل، وإنها لمسؤوليتنا وامتيازنا أن نقاتل في معركة الحرية. . . الحرية التي نعتز بها ليست هبة أمريكا للعالم، بل هي هبة الله للإنسانية. . . ونحن لا ندعي أننا نعرف كل توجهات العناية الإلهية، ومع ذلك نستطيع أن نثق بها، واضعين ثقتنا بالإله المحب وراء كل الحياة وكل التاريخ، فليرشدنا الآن وليبارك الله أمريكا دائماً. . . وعلينا أن نتذكر مهمتنا، كبلد أسبغ الله عليه البركات، لجعل هذا العالم مكاناً أفضل»[٣٠].

ثانياً: إدارة الولايات المتحدة للأزمة العراقية

لم تنقشع بعد غيوم الغبار الذي أحدثته تفجيرات منهاتن، حتى شرعت جوقة صقور المحافظين الجدد في إدارة الرئيس جورج بوش الإبن في وضع خططها النهائية لغزو العراق وإسقاط نظامه «الدكتاتوري الفاقد لأي أساس شعبي وتأييد إقليمي». فللعراق خلافات مع دول الجوار، وصلت حد الحروب والغزو، وعلاقاته العربية غير طبيعية وأحياناً متوترة، إضافة إلى «امتلاكه أسلحة التدمير الشامل» و«علاقته بالقاعدة»، كلها مبررات ومسوّغات، حاولت إدارة بوش تسويقها والارتكان إليها، على أنها من العوامل بل الحوافز التي تدفع إلى غزوه. ناهيك بأن ما طرحه ريتشارد بيرل، قد أقنع إدارة بوش، عندما أكد أن «الذين يعتقدون أن العراق يحتل صدارة قائمة الإرهابيين الذين ينبغي التصدي لهم، يجب أن يفكروا أيضاً في سوريا وإيران والسودان واليمن والصومال وكوريا الشمالية ولبنان وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، فهذه حكومات أو مؤسسات تسمح بالقيام بالأعمال الإرهابية وتحمي الإرهاب. وعندما أشير إلى هذه البلدان ثمة من يحاجج بأنه ينبغي علينا نحن

---

(٢٩) محمد الهزاط، «استراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية: الجذور والأهداف،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٩٠.

(٣٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٩٧.

الأمريكيين أن نخوض الحرب ضد عدد كبير من بلدان العالم، إلا أن الجواب الذي أقدمه هو أننا لو قمنا بإزاحة حكومة أو حكومتين إرهابيتين، فعندها سيعيد الباقون حساباتهم، ونكون قد أقنعنا الآخرين بالتوقف عن هذا العمل. إذ عندها سنقول للبلدان الأخرى: «الآن سيأتي دوركم، وإذا لم تكفوا أيديكم، فستتعامل معكم كما تعاملنا مع البلد الذي سبقكم»[٣١].

وعلى أساس هذه الرؤية، أو الخطة، انطلقت الولايات المتحدة في إدارتها للملف العراقي، ومن خلال مستويات عدة: الإدارة السياسية والدبلوماسية، ومن ثم الإدارة العسكرية، التي اختتمت بالحرب والاحتلال.

١ ـ الإدارة السياسية والدبلوماسية للأزمة العراقية

لم يكن بعيداً عن الإدراك السياسي الأمريكي، وبخاصة للطاقم المهندس للحرب على العراق لإسقاط نظامه السياسي، من أن نظام صدام حسين سوف لن ينصاع لنصوص «القرار المرقم ١٣٧٣/ ٢٠٠١»، ولاسيما بعد إبداء التعاون ضمن المهلة المحددة في القرار، في ما يتعلق بإجبار الدول على إبلاغ اللجنة الخاصة المشكلة بالتدابير التي اتخذتها، وما يترتب على ذلك من إجراءات تتخذها الدول لاتباع سياسة مكافحة الإرهاب، ضمن تشريعاتها الوطنية، بما يعزز جهود التنسيق على المستويات الإقليمية والدولية، من أجل تقوية الرد العالمي على هذا التحدي والخطر والتهديد للأمن العالمي، كما جاء في الفقرة الرابعة من القرار. وإذا كانت أغلبية الدول قد هرولت مسرعة لإصدار القوانين والتشريعات التي انصبّت في الاتجاه المحدد للقرار، قبل أن تنتهي المدة المحددة في ٩٠ يوماً، فإن نظام صدام حسين رفض التقدم بأي تقرير في هذا الشأن، على الرغم من النصيحة التي قدمت له من بعض الشخصيات السياسية العربية والدولية، ومن خلال تقارير خاصة أعدتها بعض الأجهزة الخاصة التي أكدت ضرورة الاتصال بالإدارة الأمريكية، وإمكانية التفاوض معها على النقاط التي سببت التوتر أو القطيعة في العلاقات.

لقد اعتقدت إدارة بوش الإبن أن الأربعين دولة التي ذهبت معها لحرب النظام الطالباني. والقاعدة في أفغانستان[٣٢]، واستطاعت أن تنتزع من مجلس الأمن أغرب

---

(٣١) نقلاً عن: سريع القلم، «الإدارة الأمريكية الحالية: الأسس النظرية للسياسة الخارجية،» ص ٩١.

(٣٢) انظر: عماد فوزي شعيبي، «الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٨٣ ـ ١١٨.

قرار دولي للحرب الطويلة على الإرهاب، تستطيع ان تحشده نفسه في حربها ضد العراق، كما اعتقدت أنها تستطيع إصدار القرار الذي تريد من خلاله أخذ الشرعية لإسقاط النظام السياسي العراقي، الذي أصبح منذ الأيام الأولى لسنة ٢٠٠٢ «قلب» محور الشر، والدولة المارقة التي يجب ردعها ومنعها من أن تقوم بتسليم المنظمات الإرهابية أسلحة التدمير الشامل التي تضرب العمق الأمريكي.

وإذا كان ما حصل في يوم ١١ أيلول/ سبتمبر يتطلب رداً سريعاً و«ثأرياً وانتقامياً»، مبرراً في وقته، فإن ما يجب القيام به ضد العراق يتطلب بالمقابل خطوات عديدة، سياسية ودبلوماسية لتهيئة الأجواء الدولية والإقليمية لعمل عسكري يطيح النظام السياسي العراقي، تتوافر فيها «القرائن، والشهود»، إضافة إلى التثبت من امتلاك العراق أسلحة التدمير الشامل، وصلته «القوية» بالمنظمات الإرهابية، وتحدّيه الشرعية الدولية في عدم قبوله القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التي تلزمه بالامتثال لها من دون قيد أو شرط. ويبدو أن جموح القوة الأمريكية نحو أفغانستان لم تعطِ أي فرصة للرئيس بوش الإبن للتفكير، وبخاصة أن الرد السريع على ما جرى لم يكن بفعل نصيحة الطاقم السياسي والاستراتيجي الذي يلتف حوله فقط، وإنما جاء من والده جورج بوش الأب الذي قال له ما مؤداه: «إنه ليس أمامه غير أن يضرب بسرعة لأن العجز هو الخطيئة التي لا تغتفر لأي سياسي، وتلك خلاصة تجربة عمره في السياسة، وإن الناس يغفرون للرئيس إذا بان خطأه، لكنهم لن يغفروا إذا تبدى عجزه»[٣٣].

وقد سبق وأن طرح هنري كيسنجر ثلاثة خيارات للتعامل مع العراق:

١ ـ التصالح مع النظام السياسي في العراق بعد تحجيمه.

٢ ـ إبقاء العراق في الإطار المحدد له بعد تنفيذه شروط «القرار ٦٨٧».

٣ ـ جعل إطاحة النظام السياسي سياسة قومية[٣٤].

هذا، وفي ظروف دولية وإقليمية كتلك التي حدثت بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، لم يكن أمام إدارة بوش الإبن إلا السير نحو الخيار الثالث، وبالاتجاهات المتعددة نحو الهدف المركزي ألا وهو إسقاط النظام واحتلال العراق.

---

(٣٣) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، «من نيويورك إلى كابول وبالعكس!،» **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٣٥ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١)، ص ٦.

(٣٤) كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ص ١٩٢.

وبقي الربط بين ما تقوم به إدارة بوش من توجيه الاتهام إلى العراق بأنه ما زال يحتفظ بترسانته من أسلحة التدمير الشامل، وبخاصة الجرثومية والكيميائية، وبين ما يمكن أن يهدد الشعب الأمريكي، فقد انتشرت من خلال حملة إعلامية مدروسة، حكاية جرثومة الإنثراكس والحرب البيولوجية التي ستشن على الشعب الأمريكي، وتعطي الإدارة المتعطشة للحرب، خيار توسيع أهداف حربها في أفغانستان نحو العراق، الذي أصبح الهدف الرئيس. إذ لم تعد رئيسةً تلك الحرب الدائرة في أفغانستان ضد ما تبقى من طالبان والقاعدة.

وقد أشار الأستاذ محمد حسنين هيكل إلى جملة من التأكيدات بخصوص ما كانت تنوي الولايات المتحدة القيام به:

- إن العراق كان هدف الحرب الرئيس في حين أن أفغانستان مجرد مسرح ثانوي.

- إن العمل العسكري الأمريكي له فوق أهدافه الإقليمية هدف استراتيجي عالمي، هو التأكيد لكل الأطراف في العالم أن الولايات المتحدة تأخذ دورها المهيمن، الذي تفردت به بعد انتهاء الحرب الباردة، وأنها مصممة على أن تكون القوة الأوحد في القرن الواحد والعشرين.

- إن الولايات المتحدة تقوم بتأكيد وتطوير وامتحان نظرية الحرب الجديدة «الحرب غير المتوازية» ضد أنواع من التهديدات التي تواجهها.

- إن كل رئيس أمريكي يحتاج إلى حرب يثبت فيها للكل، وللتاريخ بشكلٍ عام، أنه زعيم حقيقي على مستوى الخلود.

إن كل دولة عظمى تحتاج إلى إثبات قدرتها كما إن كل قوة تحتاج إلى تجربة أسلحتها في ميدان حقيقي، ثم إن كل نظرية جديدة في استعمال القوة تحتاج إلى اثبات(٣٥).

- والأسوأ من كل ذلك، هو أن هناك من العرب من قد كان وما يزال يُلمّح إلى أنها فرصة متاحة لإنهاء ما بقي معلقاً بعد حرب الخليج، محرضاً على نظام صدام حسين بأنه أخطر من نظام طالبان(٣٦).

وبالمقابل، فإن السرعة التي سقط فيها نظام طالبان وتنظيمات القاعدة، والاتجاه

---

(٣٥) هيكل، المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١١.

الذي سار به قطار الحرب الأمريكية نحو الهدف التالي، حيث تسارعت الأحداث بشكل لافت للانتباه، ما دفع بعض الأوساط الأوروبية والعربية إلى تبليغ العراق ضرورة إبداء التعاون مع الأمم المتحدة، وفتح قنوات الحوار لإيجاد العودة إلى تطبيق «القرار ١٢٨٤/ ١٩٩١»، الأمر الذي رأت بغداد أنه لابد من أن يتكفل به أمين عام جامعة الدول العربية. وذلك، حرصاً من العراق على إعادة الاعتبار للنظام الإقليمي العربي في حل أزماته. وقد كانتَ زيارة عمرو موسى إلى بغداد في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، قد ناقشت هذه المشكلة وآفاق عودة الحوار مع الأمم المتحدة حول المسائل المعلقة[٣٧]. وعلى الرغم من أن العراق والأمم المتحدة دخلا في حوارات متعددة انتهت إلى قبول العراق بعودة المفتشين في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، إلا أن إدارة بوش استثمرت بإدارة الأزمة بالشكل الذي خططت له، على كل الجبهات.

فبعد أن أجبرت الدبلوماسية الأمريكية مجلس الأمن على عدم الاستجابة للقائمة التي سلمها وزير الخارجية العراقي السابق ناجي صبري، والتي تحتوي على ١٩ سؤالاً إلى كوفي أنان، الذي أحالها إلى مجلس الأمن، في ما يخص آلية عمل لجنة الأنموفيك وأسئلةً أخرى تتعلق بالتهديدات الأمريكية لإسقاط النظام السياسي[٣٨]. فقد أعلن جورج بوش الإبن في ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٢، «أن من السياسة الثابتة لإدارتنا، تغير النظام العراقي، وسنستخدم جميع إمكانياتنا لتنفيذ ذلك»[٣٩].

وإذا كان العراق قد بدأ الهجوم السياسي والدبلوماسي المقابل، وفي الاتجاه المعتاد لأي خطوة أمريكية، أو تفنيد ما يرد في الخطاب السياسي الأمريكي، سواء كان الرسمي أو الإعلامي، فإن مبادراته التي بدأ يطلقها، لم تلق أذناً صاغية، إلا من قبل هانز بليكس أو الدول الأخرى. فقد رفض هانز بليكس الدعوة التي وجهت إليه لزيارة العراق والتباحث حول ما يمكن أن يفضي إلى نتائج في ضوء المناقشات السابقة، مشترطاً عودة المفتشين من دون قيد أو شرط. كما رفض البيت الأبيض دعوة العراق عدداً من أعضاء الكونغرس لزيارة العراق. ويبدو أن التعنّت الأمريكي والسيل الجارف من المقالات الصحافية ضد صدام حسين نفسه أدت إلى استفزاز الرئيس العراقي السابق ليصب جام غضبه على الإدارة الأمريكية في خطاب له بمناسبة ٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٢، ذكرى انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، عندما قال: «إن قوى الشر ستحمل نعوش موتاها على أكتافها بعد أن تمنى بفشل ذريع غير

---

(٣٧) جعفر والنعيمي، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**، ص ٢١٨.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٣٩) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

مشرف»، الأمر الذي جعل كوفي أنان يعلق بالقول: إن هذا الخطاب لم يترك مجالاً للتفاؤل[٤٠].

وفي الوقت الذي كثفت فيه الدبلوماسية الفرنسية والألمانية والروسية جهودها لإجراء حوار مع العراق لتجنب الحرب وإعطاء الولايات المتحدة كل المبررات في رفض عودة المفتشين، أعلن دونالد رامسفليد وزير الدفاع الأمريكي في ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ أن «الإدارة الأمريكية تمتلك أدلة على أن صدام حسين بات قريباً جداً من امتلاك قنبلة نووية، ولذلك من الضروري جداً إسقاطه»[٤١]. ويبدو أن لهجة الخطاب السياسي الأمريكي اتخذت حدة أكثر، وتعابير لم تستعمل من قبل ضد صدام حسين الذي وصف مرات عديدة من قبل بوش نفسه «بالدكتاتور» و«الطاغية صدام» والذي «يهدد» جيرانه وكذلك الولايات المتحدة وبريطانيا، ولابد من اسقاطه[٤٢]. وفي الوقت الذي شكلت الإدارة الأمريكية تحالفاً ثلاثياً مع لندن ومدريد، جرى التسابق والتنسيق بالأدوار في إطلاق التصريحات التي استفزت صدام حسين شخصياً ما دفع طه ياسين رمضان إلى وصف هانز بليكس «بالجاسوس الجديد»[٤٣]، وبخاصة عندما أصدر البيت الأبيض وثيقة بعنوان: «عقد من الخداع والتحدي»، أشارت إلى عدد من النقاط من بينها:

- خرق صدام باستمرار ستة عشر قراراً لمجلس الأمن.
- سعيه إلى تطوير أسلحة التدمير الشامل.
- تطوير الصواريخ الباليستية.
- تعسف النظام السياسي العراقي.
- ارتكاب صدام جرائم ضد الإنسانية.
- انتهاكه المواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان[٤٤].

وإذا كانت إدارة البيت الأبيض قد هدفت من خلال هجومها السياسي والإعلامي على النظام السياسي العراقي إلى وضعه في طريق التعنّت وعدم الاستجابة، فإن موافقة العراق في ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، على عودة المفتشين لم

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.
(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.
(٤٣) بليكس، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**، ص ٧٨.
(٤٤) جعفر والنعيمي، المصدر نفسه، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

ترق للإدارة الأمريكية، فاتجه الطاقم المتشدد بكل قوته إلى عرقلة تنفيذ القرار. ولابد من قرار جديد يجبر نظام صدام حسين على الامتثال لتوجهات مجلس الأمن، تحدد فيه المهلة التي يتوجب عليه الالتزام بها، كما حصل عند استصدار «القرار ٦٧٨/ ١٩٩٠»، إذ إن هناك بعضاً ممن هم في الإدارة الأمريكية أمل بأن يرفض العراق استئناف التفتيش، أو في حال قبوله أن يقوم بعرقلة سير التفتيش[٤٥]، لكي يوجد المبرر لإنشاء التحالفات لشن هجوم عسكري، بعد أن يتم استكمال كل التحضيرات على أرض المعركة في منطقة الخليج العربي، ودول الجوار. ولذلك، فإن كل الأوساط المراقبة رأت في خطاب بوش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما صدر عنها من تعليمات بعد موافقة العراق على عودة المفتشين، أن أمريكا تحاول تحميل القرار الجديد مطالب صعبة المنال سيعجز العراقيون عن قبولها، وهذا ما سيشكل تبريراً واضحاً للعمل العسكري[٤٦].

أ ـ القرار الجديد والعواقب الوخيمة

أدركت إدارة البيت الأبيض أن موافقة العراق المفاجئة على تطبيق «القرار ١٢٨٤» وعودة لجان التفتيش من خلال لجنة الأنموفيك، أن نظام صدام حسين قد أفلت من الفخ الذي نصب له، ولكن لابد من فخ آخر يلتف حوله، حتى إن واشنطن لم تبد اعتراضاً، وكذلك لندن، على عدم تحديد الموعد المباشر لبدء المفاوضات ما بين العراق والأمم المتحدة للتحضير لعملية التفتيش. ويبدو أن إدارة بوش لم تتأخر كثيراً في صياغة نصوص «القرار الذي حمل رقم ١٤٤١/ ٢٠٠٢»، وربما كان جاهزاً منذ أشهر، كورقة تنزل بها واشنطن ساحة المنازلة مع بغداد من بين الأوراق الأخرى للعبة. إذ اعترف هانز بليكس صراحة، عندما تسلم نسخةً من القرار المعد لطرحه على مجلس الأمن، بأن ما ورد فيه قد «أوقف الشعيرات القليلة الباقية في رأسي. وكأني أقرأ وثيقة لوزارة الدفاع الأمريكية بدلاً من نص صاغته الأمم المتحدة»[٤٧]. وقد ترافق مع توزيع مسوَّدة نص القرار على الأطراف المعنية، توقيع جورج بوش في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٢ على قرار الكونغرس تحت «الرقم ١١٤» «يخول استخدام القوات المسلحة الأمريكية ضد العراق لكي يلتزم نصوص قرار مجلس الأمن، ويعمل على نزع أسلحته، وجعله يتخلى عن دعم الإرهابين»[٤٨].

---

(٤٥) بليكس، المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٤٨) جعفر والنعيمي، المصدر نفسه، ص ٢٥١.

وبعد جهود دبلوماسية مضنية بذلتها الولايات المتحدة وبريطانيا إزاء المواقف الرافضة لكل من أوروبا والصين وروسيا، استمرت أكثر من شهر ونصف، استطاعت الولايات المتحدة تمرير «القرار ١٤٤١/ ٢٠٠٢» على التصويت في مجلس الأمن، وحصل على الإجماع في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، ما أعطى مهلة محددة يتم فيها تلبية العراق كل الالتزامات التي نص عليها القرار، وإلا فإنه سيواجه «عواقب وخيمة» . وإذا كانت واشنطن قد خبرت مواقف العراق السياسية، من خلال تعاملها الطويل معه منذ حرب الخليج الثانية، فإنها أدركت مقدماً أن الرد العراقي سوف لن يكون سريعاً، إلا أنه سيعطي موافقته في النهاية، الأمر الذي جعلها تتحسب لكل طارئ، وتطرح خياراتها فيما إذا وافق العراق على القرار أو أبدى رفضاً له، وهذا ما كانت تتمناه. إلا أن العراق وافق على القرار في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، من دون قيد أو شرط، حيث لم يبق له إلا هذا المخرج في الأزمة التي تنزلق سريعاً نحو الهاوية. كما إن الإجماع الذي صدر به القرار، وبخاصة موافقة سوريا على القرار، وهي العضو الممثل للمجموعة العربية، كشف عن تلك اللهجة الدبلوماسية التحذيرية الصادرة من المجتمع الدولي باحتمال التحرك نحو العمل العسكري.

ويؤكد السيد هانز بليكس بروز خلاف في تفسير القرار، بخاصة ما بين فرنسا والولايات المتحدة. فالموافقة الفرنسية جاءت بناءً على فهم أن «الخرق المادي» يمكن رصده والتعاطي معه على أساس تقرير يرفقه المفتشون، وبحسب ما يقرره مجلس الأمن طبقاً لـ «المادة ٣٤ من الميثاق»، في ما إذا كانت المسألة المطروحة تهدد الأمن والسلم الدولين، وهي النقطة التي حظيت بتأييد أعضاء المجلس الآخرين. إلا أن لأمريكا وجهة نظر خاصة، وقراءة لم ترَ فيها تقييداً للعمل العسكري[٤٩]، في ما لم يقدم العراق «بياناً دقيقاً» كاملاً وصريحاً بكل أوجه الأسلحة وبرامج تسليحه خلال فترة محددة. فالولايات المتحدة حاولت دائماً تفسير فقر القرار بأن اللجوء إلى القوة يعد عملاً تلقائياً في حال عرقل العراق لجان التفتيش أو عدم تعاونه معها، وهو التفسير الذي استندت إليه في شن الحرب ليلة ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣.

إذاً اعترف هانز بليكس بأن العراق وضع أمام فخ أو طريق محفوف بالمخاطر، من شأنها أن تؤدي إلى انتهاكات واضحة تبرر بالتالي «العواقب الوخيمة»[٥٠]. حيث

---

(٤٩) بليكس، المصدر نفسه، ص ٩٨. وللمزيد من الاطلاع على وجهتي النظر الأمريكية والفرنسية حول القرار وكذلك الأسس القانونية ومدى شرعية صدوره، انظر: أحمد الرشيدي، «العراق والشرعية الدولية: قراءة في دلالات وسياق القرار ١٤٤١،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣).

(٥٠) بليكس، المصدر نفسه، ص ١١٠.

تزامنت مع عمليات التفتيش ودراسة الملف العراقي الذي ضم ١٢ ألف صفحة، تعزيز القوات الأمريكية السريع والبعيد كل البعد عن تعزيزات التفتيش، حيث بلغ عدد القوات حتى نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، حوالى ١٠٠ ألف جندي أمريكي[٥١].

وفي الواقع، إن النيات الحقيقية للسياسة الأمريكية، وما قامت به من عرقلة عملية التفتيش، وإصدارها القرار الجديد، قد كشف عنها صراحة ريتشارد بيرل رئيس مجلس السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأمريكية، وقبل صدور «القرار ١٤٤١»، من خلال التقرير الذي أعده فريقه الاستراتيجي، مؤكداً أن العراق هدف تكتيكي، والسعودية هدف استراتيجي، ومصر الجائزة الكبرى، الأمر الذي ينتهي فيه إلى التشديد على أن احتلال العراق عسكرياً بشكل مباشر من قبل الولايات المتحدة، سيغير وجه المنطقة بشكل جذري. لا بل إن كل المفاهيم الجيوبولتيكية في الشرق الأوسط، سوف لن يعود لها وجود[٥٢]. إذ يؤكد محمد عابد الجابري في معرض تحليله للاستعدادات الأمريكية لشن الحرب على العراق، وفي خضم الخلافات التي احتدمت بين أوروبا والولايات المتحدة حول صدور «القرار ١٤٤١»، بأن الحرب ضد العراق يقف وراءها سبب استراتيجي هو وجود قناعة أمريكية بأن القضاء على «الجهاد الإسلامي» يتطلب تغيير الوضع في السعودية، وتغيير الوضع في السعودية يوجب أولاً وضع العراق تحت السيطرة. ومن هنا، يمكن القول إن العراق من أجل السعودية.. اليوم، أما غداً فستكون السعودية من أجل إيران أو «من أجل مصر»[٥٣].

وإذا كان المستشار الألماني السابق غيرهارد شرويدر قد أعلن صراحة، وشاطره كل الأوروبيون رأيه، أن الهدف الأمريكي ليس العراق ولا نظام «صدام حسين»، إنما إدارة الطاقة على امتداد العالم، فالطاقة هي الدم الأسود لحضارة تبدو كئيبة إلى حدّ كبير، فإن العراق هدف مباشر. ماذا عن الأهداف الأخرى؟ إن الحساسية الجيوبولتيكية للعراق الذي يتاخم ست دول عربية وإقليمية، تقول **يو أس أي تو داي** *(USA Today)* في تحليلها، إنه قلب الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من المتوسط حتى حدود الصين. وعلى هذا الأساس فإن:

ـ النفط العراقي الذي يقدر احتياطته بـ ٣٠٠ مليار برميل يشكل هدفاً استراتيجياً أساسياً للإدارة الأمريكية التي تدرك أن من يمسك بهذه المادة الحيوية

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٥٢) **الاتحاد**، ٨/ ١٠/ ٢٠٠٢، ص ٢٨.

(٥٣) محمد عابد الجابري، «مسألة تأمين تدفق البترول،» **الاتحاد**، ٥/ ١١/ ٢٠٠٢.

إنما يمسك بالقرن، ليس فقط بنصفه، كما يورد منظرو الطاقة.

ـ إن العراق بموقعه الجيو ـ استراتيجي شيء مختلف تماماً.

ـ إنه في قلب الأزمات، سواء كانت الأزمات: تاريخية، أو إثنية أو مذهبية، كما إنه قلب الثروات.

ـ إن الهيمنة على نفط العراق تهدف من ورائها إدارة بوش إلى إضعاف قبضة الأوبك على الإنتاج النفطي، وتقويض دور السعودية في هذه المنظمة في السوق النفطية.

ـ توفير مصدر نفطي رخيص آخر، فلا يكون عندئذ بإمكان السعوديين الاعتماد على احتكارهم الموارد الكلية للنفط.

ـ انتعاش الدولار الأمريكي في أسواق الأسهم، ورفع الطلب على الدولار الأمريكي مقابل توقعات نمو أبطأ في أوروبا.

ـ إن من بين العوامل المهمة التي تعمل على انتشال الدولار من أي كبوة يمر بها، أن أسعار النفط تقرر بالدولار الأمريكي، وإذا ما تم بيع نفط العراق بالدولار بدلاً من اليورو، فإن ذلك يعني توقعات عظيمة للدولار.

ـ وبحسب ما يعتقده الأوروبيون بأن أمريكا لم تخطط لغزو العراق إلا لوضع يدها على موارده النفطية، والذي يتم من خلاله رسم خارطة المبادرات النفطية الأمريكية المستقبلية، كما توصل إليه الاجتماع السري المغلق بين نائب الرئيس ديك تشيني مع قادة قطاع النفط مباشرة(٥٤).

٢ ـ الإدارة العسكرية للأزمة

لم يكن لقرار التفويض الذي منحه الكونغرس الأمريكي للرئيس بوش في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ بشن الحرب على العراق إلا الأجراء القانوني الذي ينص عليه الدستور، في استكمال جهود إدارة البيت الأبيض للمضي قدماً في ما قررت القيام به من إسقاط النظام السياسي في العراق، بعد أن أيقنت أن تجربتها الأولى في أفغانستان قد أوشكت على نهايتها من الناحية العسكرية، وحققت ما كانت تعده «انتصاراً» على الإرهاب. وإذا كانت أشهر عام ٢٠٠٢ تقلب صفحاتها يوم بعد يوم في زحمة الصخب الإعلامي والخطابات السياسية والتصريحات، التي تدخل في إطار تهيئة

(٥٤) الاتحاد، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٢.

الأجواء الإقليمية والدولية لما تنوي الولايات المتحدة القيام به، لإعادة ترتيب استحضاراتها العسكرية على أرض الميدان، فإن إصرارها على استصدار «القرار ١٤٤١»، وبما حمل من نصوص وفقرات يسمح لها بتفسيره كما تقرر هي نفسها، وفي الوقت الذي تحدده، إضافة إلى سماحها لعمليات التفتيش في ظل لجنة الأنموفيك وبالسرعة التي جرت فيها، فإن ذلك يدخل في إطار إدارتها العسكرية للأزمة. والتأكيد، كما تدرك ذلك جيداً، أن هجومها على العراق سوف لن يعرض قواتها إلى خطر الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، التي ربما بقي منها شيئاً مخيفاً. وحتى الإصرار الأمريكي على تدمير صواريخ الصمود، التي لا يتجاوز مداها أكثر من ١٥٠ كلم، لم يكن إلا لأجل حماية قواتها العسكرية المنتشرة في الصحراء الكويتية أو السعودية، والمستعدة للتأهب ساعة الصفر. وإذا اعترف بليكس بأن التعزيزات العسكرية قد تزايدت إلى درجة أن التوقعات تشير إلى أن استعمال القوة بات وشيكاً، في الوقت الذي شهد التفتيش تسارعاً وتقدماً، وليس هناك من أدلة تثبت عكس ما قدم العراق، ولكن رامسفيلد قد أبلغ بليكس «إن غياب الدليل ليس دليل غياب»(٥٥).

لقد بدأ الضغط العسكري يسير بوتائر متصاعدة فلا احتواء ولا جزرة بعد الآن، على حد تعبير بليكس، بل عصاً في كل مكان. وهكذا لم يحفل الخطاب السياسي الأمريكي، في كل مستويات ومناصب إدارة البيت الأبيض، إلا بلغة القوة وإسقاط النظام السياسي وتغيير خارطة المنطقة، وإن الحرب أضحت وشيكة، وإن العراق مازال يماطل في عدم الاستجابة، كما كان في السابق، في الوقت الذي ترى فرنسا برئاسة شيراك أن العراق لا يشكل خطراً يبرر تدخلاً مسلحاً(٥٦).

لقد كانت إدارة بوش تحاول الالتفاف على الرأي العام العالمي، تساندها بريطانيا في ذلك. وقد أقنعت أغلبية قادة الدول، وحتى لجان الأنموفيك، بأن ضغطها العسكري والحشود التي ترسلها إلى منطقة الخليج العربي، من حاملات طائرات وبوارج حربية، ومناورات عسكرية مع بعض الدول المجاورة للعراق، ماهي إلا وسائل ضغط على النظام السياسي لكي يتجاوب مع لجان التفتيش، ودفعه إلى التعاون بصورة أكثر إيجابية بدلاً من المماطلة وإخفاء برامجه. وهذا ما حاولت واشنطن إبلاغه إلى الدول الأخرى وقادتها السياسيين عبر طاقمها الدبلوماسي، ومبعوثيها. إلا أن مسألة تغيير النظام السياسي أصبحت من القضايا الاستراتيجية التي طرحتها إدارة البيت الأبيض على بساط النقاش في أروقتها السياسية والعسكرية والدبلوماسية،

(٥٥) بليكس، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**، ص ١٢٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

الأمر الذي لم يترك للنظام العراقي أي دافع للالتزام بقرارات الأمم المتحدة على حد تعبير هانز بليكس[٥٧]. الذي اعترف أيضاً بأن لغة الخطاب السياسي الأمريكي والنيات التي كانت تبنيها، قد عرقلت عمل لجان التفتيش، وبخاصة تصاعد احتشاد القوات الأمريكية على الحدود العراقية[٥٨]، وتشديد لهجة الخطاب السياسي الأمريكي، ولاسيما بعد جلسة مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/ يناير٢٠٠٣، عندما قدم بليكس تقريره المفصل عن عمليات التفتيش، واعتبر أن ما قدمه من استنتاجات تصب في صالح الصقور الأمريكيين، الأمر الذي دفع مراسلة صحيفة **الحياة** اللندنية راغدة درغام إلى أن تصف التقرير بأنه كان «خدمة للموقف الأمريكي وذخيرة حربية للصقور»، مما جعل خطاب جورج بوش في اليوم الثاني (٢٨ كانون الثاني/ يناير) أمام الكونغرس يصب في الاتجاه المعد للحرب، وفسر أنه إشارة واضحة إلى قرار خوض الحرب، حيث بلغ عدد القوات الأمريكية حتى نهاية شباط/ فبراير ٢٠٠٣ أكثر من ٢٠٠ ألف جندي[٥٩].

في الواقع إن أعقد ما واجهته إدارة بوش الإبن في معالجتها الملف العراقي وتداعياته، هو عدم إمكانية حصولها على تفويض من مجلس الأمن يبرّر لها أو يمنحها الشرعية في شن الحرب، كما حصل لدى صدور «القرار ٦٧٨/ ١٩٩٠»، إضافة إلى تزايد واتساع محور الدول المعارضة للسياسة الأمريكية في هذا الاتجاه، لا بل إن الأمر وصل في قوة المعارضة للحرب إلى الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية، وقادة إدارتها السابقين، وإلى منظمة حلف الناتو، التي كانت تتوقع منها إدارة بوش الاستجابة لمطالبها قبل غيرها من الأطراف الأخرى.

وقد حاولت واشنطن خلال الأسابيع التي سبقت شن الحرب، التوظيف الكامل لما طرحته تقارير لجان الأنموفيك عن عمليات التفتيش، وبخاصة أن هانز بليكس، ونتيجة الضغوط التي مورست عليه، وعدم إمكانه التخلي عن مهنيته في العمل الأممي، فضل اتخاذ موقف وسطي «يشبه كوباً نصفه مملوء ونصفه فارغ»[٦٠]، الأمر الذي وضع عقبة كبيرة أمام الولايات المتحدة في استصدار قرار جديد، يؤكد فيه انتهاك العراق الالتزامات المترتبة في «القرار ١٤٤١»، وإن كلمة «العواقب الوخيمة» لابد وأن تترجم إلى قرار العمل العسكري.

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٤٨ و١٥٤.

(٦٠) وحيد عبد المجيد، «الإدارة العراقية للأزمة والحرب،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، ص ٥٢.

ويبدو أن الولايات المتحدة لم تضع المجتمع الدولي بين خيارين لا يمكن تحقيقهما فقط، إنما النظام العراقي أيضاً، فإما استصدار قرار جديد يبيح لها شن الحرب وإما تخلي رئيس النظام عن كرسي الحكم، وتركه البلاد في غضون مهلة محددة. أي إما استسلام نظام صدام حسين أو إسقاطه بالحرب، ولا سيما أن جورج بوش الإبن قد أعلن أن بلاده لا تحتاج إلى موافقة الآخرين عندما تتعلق المسألة بالأمن وحماية الشعب الأمريكي[٦١]. وفي كلا الحالين لا يمكن توقع تحقيق أي واحد منها. وإذا كانت حرب الخليج الثانية بما أفرزته من تداعيات على مستوى الداخل العراقي والإقليمي والدولي، قد أكدت بأنه ليس هناك من مجال يدفع إلى استسلام النظام السياسي وتخلي قيادته عن الحكم، وهو ما حصل في هذه الحرب، على الرغم مما قيل من أن هناك مبادرات للخروج السلمي والموافقة المبدئية على ذلك وكلها مشكوك فيها، فإن خيار الحرب، بإزاء الرفض الدولي، لم يكن إلا خياراً أحادياً، وإن كان بتحالف ضئيل من بريطانيا وإسبانيا نتج عن قمة الأزور (Azores) في إحدى الجزر الإسبانية في المحيط الأطلسي في ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٣، حيث الإنذار النهائي ولمدة ٤٨ ساعة، يتطلب من مجلس الأمن تطبيق قراراته بشأن العراق، وإلا فإن التحالف سيشن الحرب في غضون أيام قلائل.

بحسب الكثير من المحللين الاستراتيجيين، فإن إدارة البيت الأبيض قد توصلت إلى قناعة في تبني استراتيجية مواجهة «التهديدات غير الموازية» بالعمل العسكري وحده، وبخاصة تجاه نظام مثل نظام صدام حسين «حيث إن الولايات المتحدة وشريكاتها في التحالف اختارت أن تجعل قدرة العراق الحربية في مضمار أسلحة الدمار الشامل التهمة «القاتلة» ضد نظام صدام حسين[٦٢]. ومن خلال هذه «التهمة» كان في وسع العراق أن يهدد فيه أراضي أعضاء التحالف، وهذا ما يبرر العمل العسكري الاستباقي. وقد كشفت فترة ما بعد الحرب تهافت هذه «التهمة» ولم يتم العثور على أي دليل مادي، يثبت أن العراق يمتلك أسلحة تدمير شامل مهما كان نوعها. وهذا ما أكدته تقارير مجموعة المسح، التي تشكلت بعد الحرب وتألفت من ١٧٥٠ خبيراً، إلا أنها لم تستطع إعطاء أي دليل مادي على امتلاك العراق الأسلحة المحظورة، كما سبق وتم الإشارة إلى ذلك سابقاً.

---

(٦١) أحمد يوسف القرعي، «مجلس الأمن ومأزق الأمن الجماعي الدولي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، ص ٤٤.

(٦٢) آليسون ج. ك. بيلز، «مقدمة: العراق: الميراث،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤**، ص ٧٥.

وهنا نقف أمام حالين يسترعيان الانتباه وهما:

ـ إما أن من أشرفوا على أسلحة التدمير الشامل العراقي كانوا يخادعون القيادة السياسية في قدرة العراق العسكرية وتحدّيه للتهديدات الأمريكية، ولذلك فإن لجان التفتيش لم تستطع فعلاً تقديم الدليل لا على وجودها، ولا على نفيها.

ـ وإما أن تقديم بعض الملفات أو الفقر الخاصة بالبرامج التسليحية، كان الهدف منها إيحاء العدو الأمريكي بامتلاك العراق وردعه من الهجوم، وهذا ما كانت تقوم به أجهزة المخابرات العراقية، وربما العربية من تسريب بعض المعلومات إلى أعضاء ارتباطها في الخارج، وفق تقارير مضللة، اعتبرتها أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية وثائق وأدلة دامغة لامتلاك العراق أسلحة التدمير الشامل، الأمر الذي دفع كولن باول إلى عرض مسرحية غريبة في إحدى جلسات مجلس الأمن ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، لكن تأكد في ما بعد أنها صور مزيّفة وغير حقيقية، وكذلك ما ادّعاه توني بلير من أن مخابراته سلمته تقارير تتضمن معلومات عن شراء العراق لليورانيوم من أفريقيا وظهر في ما بعد بأنه وثائق شراء ضرورية(٦٣).

ولكن، مهما قيل وكتب عن ذلك سواء كان تضليلاً من العراق، أو تضخيماً من واشنطن، يبقى أن إدارة بوش، وبخاصة طاقم الصقور من زعماء المحافظين الجدد قد أكدوا على أن الهدف قد اختير لتنفيذ مخططهم الاستراتيجي، ولا بد من «شرعنة هذا الهدف الذي اختير من قبل»(٦٤)، لأن مسألة إعطاء فترات أطول لعمليات التفتيش، كما قالت الدول المعارضة للحرب، وما كشفت عنه تقارير بليكس، أدت إلى نتيجة واحدة، هي: لا دليل مادي على استمرار تملك العراق أسلحة تدمير شامل، وإن كل ما كان بحوزته سواء كان برامج على الورق أو بعض المنشآت، قد تم تدميرها قبل الضربات الجوية على العراق في عام ١٩٩٨، التي وضعت نهاية لعملية التفتيش برمتها كما اعترفت الأوساط الأمريكية نفسها.

في الواقع، إن الحصول على قرار من مجلس الأمن يدعم العمل العسكري، شكل أهم الجهود الدبلوماسية لإدارة بوش الإبن، حيث إن جلسة ٢٧ كانون الثاني/

---

(٦٣) للمزيد من الاطلاع على البرامج العراقية المزعومة والتي شكلت من «الأدلة» التي قدمها كولن باول في جلسة مجلس الأمن شباط/ فبراير ٢٠٠٣ والتي أثبتت تحريات ما بعد الحرب من قبل مجموعة المسح بطلانها ولم يكن لها أي أساس ولا حتى بالنسبة إلى المركبات المسيرة التي عرضتها الأقمار الصناعية التجسسية الأمريكية وعرضها كولن باول أمام أعضاء مجلس الأمن، انظر: ريتشارد غونثري [وآخرون]، «تطورات الحرب الكيماوية والبيولوجية والحد من الأسلحة،» في: المصدر نفسه، ص ٩٦١ ـ ٩٦٢.

(٦٤) بيلز، المصدر نفسه، ص ٧٧.

يناير٢٠٠٣، لم تكن نتائجها في الخانة التي يمكن من خلالها تغيير المواقف الأوروبية الرافضة منطق الحرب، وراهنت على ما يقدم من تقارير أخرى، أو في جلسة أخرى لمجلس الأمن، في الوقت الذي عملت على قدم وساق للدفاع عن قرار أحادي للحرب. واعتبرت واشنطن أن التحرك العسكري ضد العراق لا يتطلب أي تفويض من مجلس الأمن، وذلك لأن تفسيرها لـ «المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة»، يبيح لها التحرك للدفاع عن نفسها، من دون الانتظار لأن يقوم العراق بمهاجمتها بأسلحة التدمير الشامل. وكذلك، إصرارها على عدم التزام العراق القرارات المعنية، ومن بينها «القرار ١٤٤١»، ما أعطاها السلطة للتدخل العسكري، على الرغم من المعارضة الفرنسية التي اشترطت عشية التصويت على «القرار ١٤٤١» ومن خلال مذكرة تفاهم بين واشنطن وباريس، ضرورة الحصول أولاً على تقرير من المفتشين يبين عدم التزام العراق قبل النظر في أي عمل عسكري جدي، ووجوب الحصول على قرار من مجلس الأمن لاستعمال القوة العسكرية[٦٥].

وفي الوقت الذي قرعت فيه واشنطن طبول الحرب، أعدت باريس مذكرة تضمنت بعض الأسس التي يمكن الاستناد إليها كبديل من التحرك العسكري ومن بينها:

- تعزيز نظام التفتيش.
- مضاعفة عدد المفتشين.
- وضع وحدات أمنية جديدة للمراقبة في المواقع المشتبه بها.
- التفتيش المستمر لمواكب الشاحنات وبشكل دوري.
- تعزيز المراقبة الجوية.
- الارتقاء خطوة بتدفق المعلومات المخابراتية التي تؤمنها الوكالات الوطنية إلى مركز تفتيش جديد.
- التوصية إلى لجنة الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية بإعداد لائحة بكل مسائل نزع السلاح العالقة.
- تعيين منسق لعملية نزع السلاح في بغداد[٦٦].

وإذا كانت واشنطن لم تكترث للاقتراح الفرنسي، فإن النداء الذي أطلقه كوفي

(٦٥) بليكس، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش،** ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

أنان، لم يلق إذاناً صاغية من طاقم إدارة بوش، وبخاصة عندما أكد أنان أنه عندما «تقرر الدول استعمال القوة ليس للدفاع عن النفس بل لمواجهة التهديدات الخارجية التي تحفّ بالسلام والأمن الدوليين، ما من بديل من الشرعية الوحيدة التي يقررها مجلس أمن الأمم المتحدة. فالدول والناس عامة من كل أرجاء العالم تولي اهتماماً أساسياً لهكذا شرعية ولقواعد القانون الدولي»[٦٧].

ويبدو أن الأمم المتحدة، وأمينها العام لا تملكان أكثر من التصريحات التي سرعان ما تخفت وسط الحشد العسكري الأمريكي السائر نحو غزو العراق. وكما إن إدارة البيت الأبيض أعطت الحرية للأنظمة السياسية العربية بالموافقة على غزو واحتلال العراق وإسقاط نظامه السياسي في إطلاق التصريحات السياسية المنتقدة للسياسة الأمريكية، وتأكيد ضروة الرجوع إلى الشرعية الدولية، فإنها سمحت للسيد كوفي أنان أن يعبر عن رأيه بكل «صراحة»، كي لا يقال إن المنظمة الدولية وقفت تتفرج على ذبح الشعب العراقي!! وقد اعترف هانز بليكس بأن تصريح أنان «لم يؤيد الخط السلمي، ولم يعارض التحرك الاستباقي، بل كان يتحدث ضد التحرك الأحادي ولصالح التحرك الجماعي المشترك»[٦٨].

وفي الوقع، فإن لهجة الخطاب السياسي الأمريكي ـ البريطاني التي اتسمت بالتحدي والوعيد بالحرب، لم تختلف عن تلك اللهجة التي استخدمتها إدارة بوش الأب وجون ميجر أثناء أزمة الخليج الثانية، التي قادتها الولايات المتحدة بالشكل الذي أوصلها إلى استصدار «القرار ٦٧٨/ ١٩٩٠» الذي أعطى العراق مهلة محددة تنتهي بقيام الحرب. ولذلك، فإن واشنطن كانت مقتنعة بأن قراراً جديداً يمكن تمريره على مجلس الأمن يسمح لها بالعمل العسكري، إلا أن الاتجاه العام الذي ساد في مجلس الأمن، بخاصة في جلسة ١٤شباط/ فبراير ٢٠٠٣ التاريخية، قد اتجه نحو تعزيز نظام التفتيش، وليس هناك ما يبرر استعمال القوة، الذي يعود بطبيعته إلى مجلس الأمن وحده، ولهذا المجلس سلطة التقدير في هذا المبدأ، وهو ما دافعت عنه الخارجية الفرنسية على لسان دومينيك دو فيلبان ومن خلال مداخلة في جلسة مجلس الأمن المنوه إليها أعلاه[٦٩].

ويلاحظ من كل طرح بصدد الأزمة، التي تصاعدت وتائرها حدة في الأسابيع الأولى من سنة ٢٠٠٣، حتى من التقارير التي أعدتها الأنموفيك والوكالة الدولية

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

للطاقة الذرية، وما قام به المجلس من جلسات استماع ومناقشات، لم تكن تعني الولايات المتحدة بشيء، ولم تغيّر ما خططت له مسبقاً، إذ إن هانز بليكس عندما طرح على كولن باول فكرة أن يكون ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، موعداً نهائياً لتسوية المسائل العالقة أجابه باول «إن الأوان قد فات»(٧٠).

إذ بعد أقل من أسبوعين أعدت واشنطن بالتعاون مع بريطانيا وإسبانيا مشروع قرار، وزعته على أعضاء مجلس الأمن في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ نص على إخفاق العراق في التزام «القرار المرقم ١٤٤١»، وإعلانه في ٨ كانون الأول/ ديسمبر تضمّن تصريحات مغلوطة ومعلومات محذوفة، وأن ذلك شكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين(٧١). ومن دون شك، فإن الولايات المتحدة منذ أن قررت جعل العراق هدفاً استراتيجياً، وضعت في اعتبارها كل الاحتمالات في إدارتها للأزمة سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً، إلا أنها وجهت كل البوصلات نحو الحرب التي لابد وأن تشنّها لأن ذلك هو هدفها الحقيقي والاستراتيجي، ولن تحيد عن ذلك، مهما كانت التقارير، أو «النيات». لقد رسمت واشنطن جدول عمل لكل طرف، حتى على المستوى العالمي، وفرضته على القوى الدولية. فلم يعد ممكناً أن تقبل الولايات المتحدة إلا استسلاماً كاملاً من قبل صدام حسين في مقابل تفادي الحرب، لان هذا الاستسلام هو الذي يظهر قدرتها على تحديد جدول الأعمال العالمي، مثلما تؤكد الحرب استطاعتها تغيير الأوضاع العالمية(٧٢).

وإذا كان طاقم الصقور الذي شكل أهم عناصر المحافظين الجدد في إدارة بوش الإبن، ينظرون إلى السياسة الخاجية من خلال إطار استعمال القوة، فإنهم كانوا أيضاً أهم محركي إدارة البيت الأبيض تجاه شن الحرب على العراق(٧٣)، من دون تفويض من مجلس الأمن. فلقد فشلت الخارجية الأمريكية في الحصول على قرار جديد، وانتزاعه من أيدي الدول الأعضاء، على الرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلها كولن باول وطاقمه، إضافة إلى الضغوط والابتزازات التي مارستها واشنطن ضد ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن وأنظمتها السياسية. ولكن قرار الحرب الأحادي أثار خلافاً حاداً وانقساماً واضحاً في المجتمع الدولي، واعتبر سابقة خطيرة في العلاقات

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(٧٢) عبد المجيد، «الإدارة العراقية للأزمة والحرب،» ص ٥٢.

(٧٣) عصام عبد الشافي، «مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٨، العدد ١٥٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، ص ١٠٢.

الدولية، وبخاصة أن نظرية «الحرب الاستباقية» التي تبنتها إدارة بوش الإبن لم تقض فقط على الدور الذي تضطلع به المنظمة الدولية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنما فتحت الباب على مصراعيه لحروب مقبلة «استباقية» يقوم بها القوي ضد الضعيف، وتحت مبررات ومسوغات لا تستند إلى أي أساس شرعي، إنما يخضع لسلطات تقديرية من قبل هذا الطرف أو ذاك. كما قامت إسرائيل بتدمير الشعب الفلسطيني في إطار نظرية الرد الاستباقي.

وفي الواقع، فإنه بموازاة الإدارة السياسية والدبلوماسية للأزمة، واصلت الولايات المتحدة تحضيراتها للحرب، بعد أن سارت في سيناريوهات محددة رسمت تفاصيلها ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، نقلت الملف العراقي من مشهد إلى آخر، ومن قرار إلى آخر. وقد انطلقت في رسم مسارات الحرب القادمة من خلال ثلاثة محاور قاتلت فيها:

المحور الوطني الداخلي الأمريكي، الذي تمثل في تهيئة الرأي العام الأمريكي لمواجهة الخطر العراقي، والذي توج بقرار الكونغرس تفويض الرئيس استخدام القوة المسلحة. والمحور الإقليمي، ودول الجوار التي أقنعتها إدارة بوش بضرورة التخلص من نظام صدام حسين مقابل فوائد سياسية ومالية، وتحقيق عملية استقرار في المنطقة، وفتح الطريق لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلى درجة أن إدارة بوش، وبهدف تبرير مساعيها لضرب العراق، أجبرت بعض أجهزة مخابرات عدد من الدول العربية على تقديم تقارير وعناصر تؤكد ارتباط العراق بالقاعدة، وصلته بتفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر. والمحور الثالث، هو المحور الدولي، في داخل منظمة الأمم المتحدة، حيث الضغوط التي لم يسبق لها مثيل، حتى في «قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧»، وفي «القرار ٦٧٨»، قد مورست على الدول من أجل قرار ثان[٧٤]، إلا

---

(٧٤) أشارت المصادر الراصدة للأوضاع السياسية والدبلوماسية داخل مجلس الأمن عشية إصرار الولايات المتحدة وبريطانيا تقديم مشروع قرار ثانٍ للتصويت في مجلس الأمن الذي يفوضهما شرعية شن الحرب على العراق، إلى أن هناك انقساماً كبيراً حصل بين أعضاء المجلس، وتبلور في ثلاث مجموعات هي: أ ـ حكومات تؤيد إصدار قرار جديد يمنح العراق مهلة، وإلا واجه هجوماً محتملاً، وتتزعم هذه المجموعة الولايات المتحدة، بريطانيا، إسبانيا وبلغاريا. ب ـ حكومات تقول إن الهجوم على العراق سابق لأوانه، ولا بد من استمرار التفتيش: فرنسا، روسيا، ألمانيا، الصين، سوريا، باكستان، تشيلي. ج ـ حكومات لم تنحز إلى أي من الجانبين: المكسيك، الكاميرون، أنغولا، غينيا.

وفي الوقت الذي عبرت فيه بعض الدول ذات الأهمية في التحالف الغربي، وخارجه عن المجلس، مثل اليابان عن موافقتها إعطاء العراق مهلة للتفتيش، فيما قالت كندا أن «الآن ليس وقت شن الحرب، ولكنها أعربت عن تفاؤلها بإمكان أن يساعد مشروع قرار بريطاني جديد في الأمم المتحدة على إنهاء المأزق». انظر **الوطن** (الرياض) على الموقع: <http://www.alwatan.com.sa>.

أنها فشلت، وانتصرت الشرعية الدولية، على الرغم من انتهاكها من قبل محور الشر: واشنطن، لندن، ومدريد.

ثالثاً: الموقف الأوروبي من السياسة الأمريكية تجاه العراق

من دون شك، فإن أوروبا من طبيعتها، أنها تتعظ من دروس الماضي، وتستخلص نتائجها، وتحاول أن لا تلدغ مرتين. وإذا كان درس حرب الخليج الثانية قد أفقدها الكثير من مصداقيتها عندما هرولت مشاركة الولايات المتحدة في تدمير العراق، وليس في تحرير الكويت. وإن تصويتها مع «القرار ٦٧٨/ ١٩٩٠» كان خطأ استراتيجياً دفعت ثمنه غالياً في منح التعويض المطلق لإدارة بوش الأب بالهيمنة على المنطقة، والتحكم بثرواتها النفطية: انتاجاً وتسويقاً وسعراً. وهذه المرة، يعيد التاريخ نفسه، فإن أوروبا أدركت مسبقاً أنه ليس من مصلحتها السياسية والاقتصادية والأخلاقية، وما لا يتناسب مع ما تمثله من مكانة دولية كأكبر تكتل إقليمي على النطاق العالمي، تنجر إلى مغامرة عسكرية على أساس معلومات «مخابراتية» ولحساب أجندة سياسية أمريكية، فاقدة لأي شرعية أو مبرر سياسي، ومنافية لميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن أوروبا انقسمت إلى محورين، ما بين معارض للسياسة الأمريكية أو رافض لمنطق اللجوء إلى الحرب ومؤيد لهذه السياسة، آملاً بمكاسب سياسية ومالية وعسكرية، تسمح له بالاندماج في المنظومة الأمنية والعسكرية لحلف الناتو، إلا أن المحور المعارض للحرب والذي تزعمته «أوروبا القديمة» أو «العجوز» قد أدى إلى إجبار الولايات المتحدة على أن تذهب للحرب منفردة، من دون غطاء دولي ومنتهكة كل قواعد القانون الدولي، إذ يؤكد روبرت كيغان أن أوروبا قد تعلمت من تجاربها التاريخية ما لم تتعلمه أمريكا. فالتجربة التاريخية تفيد أن القوي الجبار يمكن أن ينتهي إلى الضعف والاستكانة ما يحمله على التمسك بضرورة وجود قوانين دولية تحمي حقوق الضعيف[٧٥].

١ ـ المحور المؤيد للحرب

عندما قررت أوروبا التوسع شرقاً، كان هدفها أن تعزز من عوامل قوتها السياسية والاقتصادية، ومكانتها الدولية، وتستطيع أن ترسم لنفسها سياستها الأمنية والدفاعية

---

(٧٥) انظر عرض كتاب روبرت كيغان، «الفردوس والقوة..أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد،» الجزيرة نت، ١١/٨/٢٠٠٣.

باستقلالية، واكتفاء ذاتي، بعيداً عن المظلة الأمريكية ووصايتها على القارة. ومع إدراك قادة دول الاتحاد الأوروبي الكبرى أن هذه الدول الجديدة التي وضعت على قائمة الانتظار التدريجي للانتماء بحسب المعايير التي نصت عليها اتفاقية «ماستريخت»، و«أمستردام» ١٩٩٧، تفضل الانتماءات الأطلسية، وتبني سياساتها الأمنية والدفاعية، بغية التخلص من الماضي السوفياتي، إلا أنه لم يذهب التفكير بأن هذه الدول الجديدة سوف تتخلى عن ثوابتها الأوروبية، وتسير خلف السياسة الأمريكية، وتأييدها لمنطق الحرب لا بل تشاركها عسكرياً في إدامة الزخم العسكري لاحتلال العراق.

وعندما قرر الاتحاد الأوروبي التوسع شرقاً بالاتجاهات نفسها التي انطلق إليها الناتو في قمة كوبنهاغن كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٢، فإنه مثل حدثاً تاريخياً قياساً إلى المسيرة الطويلة التي قطعها قطار البناء الأوروبي من الأطلسي حتى الأورال. وإذا كان توسع حلف الناتو هندسة أمريكية، ويندرج في إطار الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة، فإن التوسع بانضمام عشر دول جديدة على مراحل عديدة، عملية أوروبية لتعزيز الاندماج السياسي والاقتصادي، حتى إن صحيفة المنبر الفرنسية التي تصدر باللغة العربية وصفت هذا الحدث التاريخي بالسقوط الحقيقي لجدار برلين(٧٦).

وعلى الرغم من أن كلفة انتماء الأعضاء الجدد أثقلت ميزانية الاتحاد الأوروبي(٧٧)، وأثارت نتائج سلبية في الأداء الاقتصادي والناتج الداخلي العام للفرد الأوروبي، إلا أن الطامّة الكبرى التي سقطت على رأس الدول الكبرى الأوروبية هي أن هذه الدول انتهجت سياسات متناقضة ومتعارضة مع ما تتخذه هذه القوى الكبرى الأوروبية في القضايا والأحداث الدولية، وبخاصة في سياسة مكافحة الإرهاب، ومعالجة الأزمة العراقية. إذ إن التصويت بالأغلبية، قد شلّ عملية اتخاذ القرارات الاتحادية، إضافة إلى القضايا الخارجية التي تعبر عن استقلالية القرار السياسي الأوروبي. فقد خشيت بعض الأوساط الأوروبية من أن عملية التوسع ستزيد من مساحة التأثير والنفوذ الأمريكيين، وبخاصة أن بعض الدول لديها ارتباطات وعلاقات أطلسية أكثر من وشائج علاقاتها الأوروبية، الأمر الذي يجعل واشنطن تجتاز بسهولة العوارض التي تضعها برلين وباريس أمام النفوذ الأمريكي في القارة «العجوز».

---

(٧٦) عبد النورين عنتر، «مغازي وأهداف توسع الاتحاد الأوروبي،» (قضايا وتحليلات) الجزيرة نت، ٢٨/١٢/٢٠٠٢.

(٧٧) الدول الجديدة: بولندا، التشيك، المجر، سلوفاكيا، ليتوانيا، لاتفيا، استونيا، قبرص، مالطا.

والملافت للانتباه، بالنسبة للدول الأوروبية التي قرّر الانتماء للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، أنها جميعها وقفت إلى جانب الولايات المتحدة عندما طرحت الخيار العسكري وسيلةً للتعاطي مع الأزمة العراقية. إذ وقعت بولندا والمجر والتشيك، مع خمس دول في الاتحاد على رسالة دعم للولايات المتحدة منادية بـ «جبهة موحدة لأوروبا وأمريكا في وجه الأزمة العراقية» . وتتسابق هذه الدول في دعمها لواشنطن. فبولندا قامت بشراء مقاتلات أمريكية وليس أوروبية، ووقفت إلى جانب أمريكا ضد معسكر السلام الأوروبي. أما التشيك فأرسلت جنودها إلى الكويت في مهمة نزع الألغام. والمجر، التي هي عضو في حلف الناتو، كلّفت بتدريب عناصر من المعارضة العراقية. أما رومانيا وبلغاريا فقد أصدرتا تشريعات وطنية، تم بموجبها إعفاء الجنود الأمريكين من وصاية «صلاحية» المحكمة الجنائية الدولية، وفتحتا أراضيهما لقواعد عسكرية أمريكية[٧٨] .

في الواقع، إن ما اتخذته دول أوروبا الشرقية من تأييد للسياسة الأمريكة خلال الأزمة العراقية، ماهو إلا إسناد قوي كانت تبحث عنه بريطانيا وإسبانيا برئاسة أزنار، لتوسيع جبهة القوى المؤيدة للخيار العسكري باعتباره الطريق الوحيد لإرغام النظام العراقي على الانصياع لقرارات مجلس الأمن، وإقناع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بضرورة صدور قرار ثان، ينص على تخويل استخدام القوة. وإذا كانت هذه الدول الأوروبية التي انسلخت من ماضيها الاشتراكي، لم تشارك أول الأمر في العمليات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة مع بريطانيا وإسبانيا وأستراليا، تحت شعار «عملية تحرير العراق»، إلا أنها أرسلت عدداً من قواتها المسلحة للمشاركة في عملية إعادة الإعمار وحفظ الأمن في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، وكذلك في شمال العراق. وإن الموافقة التي أبدتها هذه الدول على تعزيز الحشد العسكري الأمريكي في عراق ما بعد الحرب، جاءت نتيجة للتهديد الذي لوّحت به إدارة بوش الإبن في وجه هذه الدول، وذلك من خلال حرمانها من المساعدات التي وعدت بها، بعد أن أجبرتها على عقد اتفاقيات حصانة ثنائية «عدم تسليم»، الأمر الذي جعل

---

(٧٨) عنتر، «في ضوء الحرب الأنجلو أمريكية على العراق: العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية إلى أين؟،» ٥/ ٥/ ٢٠٠٣. وفي الواقع فإن إدارة كلينتون التي وقعت قانون روما في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ جاءت بعدها إدارة بوش (الابن) الذي انسحب من الاتفاقية في أيار/ مايو ٢٠٠٢، عقدت اتفاقيات حصانة ثنائية مع ٧٠ دولة من دول العالم، بينها ٢٩ دولة من تلك التي وقعت على قانون روما. وأن هناك حوالى ٣٥ دولة رفضت توقيع حصانة ثنائية «عدم تسليم» مع واشنطن بشأن منح حصانة للجنود الأمريكيين، ثم معاقبتها من قبل إدارة بوش، ومنها سبع دول أوروبية. انظر في ذلك: شارون ويهارتا، «العدالة في ما بعد الصراع: تطورات في المحاكم الدولية،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤**، ص ٣٢١، الهوامش أرقام (٣١ ـ ٣٦).

هذه الاتفاقيات تتعارض مع بنود قانون روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية[٧٩].

وفي الواقع، لقد كان طموح الاتحاد الأوروبي من خلال توسعه، أن يظهر إلى الساحة الدولية باعتباره الطرف الفاعل والقادر على موازنة النفوذ الأمريكي، أو على دفع واشنطن إلى الاعتدال في سياساتها الخارجية، على الأقل تجاه العديد من القضايا والأزمات ذات التأثير المباشر في المصالح الأوروبية[٨٠]، إلا أن الحرب على العراق كشفت عن ذلك الخلل الواضح في البنية السياسية والأمنية الأوروبية، وعدم قدرتها على بلورة موقف مشترك.

٢ ـ المحور الأوروبي المعارض للحرب على العراق

لم يترك أغلب المحللين السياسيين، والمطلعين على علاقات «الحب» ما بين ضفتي الأطلسي التأكيد أن الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى نيويورك بعد ساعات من تفجيرات يوم الثلاثاء الدامي، قد أشرت على مرحلة جديدة من العلاقات التضامنية، ليس باعتباره أول رئيس دولة، وإنما أيضاً لأن فرنسا التي وصفها بريجنسكي في رقعة الشطرنج «بالخصم الاستراتيجي»، قد أبدت تعاطفها وتأييدها لقيام تحالف دولي ضد الإرهاب، ولكن من خلال الرؤية الشاملة للقضايا والأزمات الدولية والإقليمية وليس بشكل انتقائي وتحيزي، وبعيداً عن الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي، لأن معالجة الإرهاب، من دون الخوض في جذوره وأسبابه، ومن خلال القوة وحدها من شأنه أن يضر بسياسات الأمن الدولي، وأن يفاقم من الظواهر العنف وعدم الاستقرار.

ومن هنا فقد بدأت فجوة التباعد تتسع، وأخذت العلاقات طريقها إلى التصدع، ابتداءً من الاختلاف الخفي حول التصويت على «القرار المرقم ١٣٧٣/ ٢٠٠١»، وعلى الحرب على أفغانستان، حتى تنطلق التصريحات السياسية العلنية المتناقضة. إذ لم يكن وارداً، كما يؤكد باسكال بونيفاس، أن يشاطر الأوروبيون الأمريكيين رؤيتهم للعالم الذي بدا مقسماً، كما حاولت واشنطن تسويق ذلك، ما بين الخير والشر، وأن هناك محاور للخير ومحاور للشر، لا بل تطورت الخلافات في ما يتعلق بالقوة وصرامة حدود استخدامها وأخلاقياتها وضرورتها. وإذا كان فرانسيس

(٧٩) ويهارتا، المصدر نفسه، ص ٣٢٢، وبيلز، «مقدمة: العراق: الميراث،» ص ٧٣، فإن الدول التي أرسلت قواتها إلى العراق بعد الاحتلال وصلت إلى ٣٥ دولة، حيث إن أغلبها من حلف الناتو بزعامة الولايات المتحدة وبريطانيا.

(٨٠) أليسون ج. ك. بايلز، «المقدمة: اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣**، ص ٧٥.

فوكوياما قد أكد في مقالته في **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، «أوروبا وأمريكا: علاقات آيلة للتصدع»، أن هناك تغيرات جديدة مضادة للأمركة، قد حصلت بعد فترة من الحرب الأفغانية، بدأت تظهر سريعاً بعد قيام الرئيس بوش بإدراج العراق وإيران وكوريا الشمالية، في ما عرف بمحور الشر[٨١] فإن فيليب غروسيه المحلل السياسي الفرنسي، الذي هو من أشد منتقدي السياسة الأمريكية، قد وصف هؤلاء القادة في إدارة بوش، بعدم المسَؤولية والغطرسة، وأنهم على استعداد للتضحية بكل شيء مقابل غرورهم، الذي بات ظاهرة سياسية تتسم بها الإدارة الأمريكية، منذ مجيء إدارة بوش الإبن وعدم احترامها قواعد القانون الدولي ومؤسساته.

ومن دون شك، إن طرح فكرة إمكانية العمل العسكري ضد العراق، بهدف جعله يلتزم بـ «القرار ١٢٨٤/ ١٩٩٩» حول آلية التفتيش الجديدة ضلل الأنموفيك، واعتبار العراق من الدول «المارقة»، قد أثار خلافات سياسية حادة بين القوى الأوروبية الكبرى في الاتحاد الأوروبي، الممثلة بفرنسا وألمانيا وبلجيكا، ولم يمتد إلى داخل أروقة الأمم المتحدة في المؤتمرات المشتركة وحسب، بل جاوز إلى اجتماعات المجلس الأوروبي وإلى تلك الإجتماعات في إطار حلف الناتو. فالتناقض السياسي والدبلوماسي بين ضفتي الأطلسي بدا واضحاً، لايحتاج إلى تبريرات نفي أو إنكار، وامتد إلى وسائل الإعلام بكل مستوياتها، التي بدأت تنشر التحقيقات والسيرة الذاتية المختصة برئيس الأنموفيك ومفتشيها، اعتماداً على معلومات استخبارية تحاول الانتقاص منهم وتشويه سمعتهم ومهنيتهم[٨٢].

وفي الواقع، لقد كان للجهود السياسية والدبلوماسية الأوروبية «الفرنسية والألمانية» دور لم يقتصر على تشجيع الأمم المتحدة على مواصلة الحوار مع العراق منذ ربيع ٢٠٠٢ بغية وضع آلية تطبيق «القرار ١٢٨٤»، وإنما دفع العراق إلى إعلان موافقته على عودة المفتشين، من دون قيد أو شرط، في الوقت الذي استمر فيه الخطاب السياسي الأمريكي مركزاً على إمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري، كخيار استباقي، في إطار استراتيجة الأمن القومي، التي تم الكشف عن تفاصيلها في الذكرى الأولى لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر. وقد ترددت في بغداد بعض الهمسات، التي أشارت إلى أن هناك مبعوثاً دبلوماسياً فرنسياً رفيع المستوى يشرف على إدارة الأزمة مع الجانب العراقي، في مواجهة ما تطرحه الولايات المتحدة من

---

(٨١) ورد في: فرانسيس فوكوياما، «أوروبا وأمريكا: علاقات آيلة للتصدع،» **الاتحاد**، ١٠/ ٨/ ٢٠٠٢ (وجهات نظر).

(٨٢) بليكس، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**، ص ٧٣.

خيارات واحتمالات إزاء التحرك السياسي والدبلوماسي العراقي.

وإذا كانت بعض الأوساط السياسية الأمريكية قد أكدت أن «أحاديث الحرب» في واشنطن عززت من إمكانية رضوخ صدام لقرار عودة المفتشين[٨٣] فإن بغداد كانت مقتنعة بأن الحرب قائمة مهما حاولت أن تقدم من الأدلة والبراهين على عدم امتلاكها أسلحة التدمير الشامل، ولكنها راهنت على مسألة الوقت، ولا سيما على لجان الأنموفيك بأن لديها ما يمكن عمله للوصول بالمهمة إلى نهايتها. ولعل الضغط الدولي يمكن أن يغير من مسارات قطار الحرب الأمريكي المتوجه نحو بغداد. وقبل أسبوع من شن الحرب، اجتمعت والمحلل الاستراتيجي بول ـ ماري دو لاكورس على طاولة واحدة في أحد مطاعم العَرصات الهندية، الذي دمر فيما بعد نتيجة انفجار سيارة مفخخة في بابه، ودار حوار سياسي تطرقنا فيه إلى مجمل الوضع. وكان يوم السبت المصادف ١٤/ ٣ على ليلة الأحد، عندما أخبرني بأنه مسافر غداً الأحد، لأن الفرنسيين في تلفزيون TV5 اتصلوا به وأخبروه أن الحرب ستندلع يوم الخميس ٢٠/ ٣، وكان يحمل في صدره جهازاً لتنظيم دقات القلب، وسيكون الوضع خطيراً على صحته[٨٤]. من بين ما أكده لي، أن إدارة بوش الإبن وبعد إعادة تجديد ولايتها، قررت وضع الخطة اللازمة لإسقاط نظام صدام حسين من خلال «أجندة بناء السلام في الشرق الأوسط». إلا أن ما حصل في ١١ أيلول/ سبتمبر، وضع طالبان والقاعدة على سلّم الأولويات في التهديدات الآنيه التي تواجه الولايات المتحدة وتراجع العراق قليلاً إلى الخلف، على الرغم من أن بول وولفوويتز كان مفضلاً البدء بغزو العراق، معتقداً، على أساس نظرية الدومينو[٨٥]، بأن كل الأنظمة المعادية للولايات المتحدة ستتساقط تلقائياً، لأنها دول ظهر معظمها في النصف الأول من القرن الماضي، وقد شاخت بصورة قياسية خلال فترة تعد قصيرة جداً. وإنه يرى أن خريطة الشرق الأوسط هي خريطة أوروبية تعكس على الأقل النزاع الاستراتيجي المتقادم بين بريطانيا وفرنسا.

إلا أن الولايات المتحدة، بحسب تأكيده، هي التي ترسم الخرائط بمفهوم مستقبلي محدد، ما يقتضي إعادة النظر بتلك الخرائط. ثم يضيف موضحاً الخطة الأمريكية التي تقضي بتفكيك الدول العربية، ومؤكداً أن «العرب مارسوا عقَدهم

---

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٨٤) وهذا ما يكشف من أن قرار المهلة الأخيرة التي أرادت واشنطن أن تنتزعه من مجلس الأمن، ما هو إلا محاولة «لشرعنة» حربها على العراق، مثلما حصل في القرار السابق ٦٧٨/ ١٩٩٠.

(٨٥) إيان أنطوني [وآخرون]، «النظام الأطلسي ـ أوروبي والأمن العالمي،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣**، ص ١٤٣.

التاريخية بمنتهى السوء حيال الأقليات العرقية والدينية، وعلى هذا الأساس يفترض إعادة النظر بالدول، وبطريقة تركيبها وبطريقة بناء السلطة، ولا مشكلة إذا تطلب الأمر تفكيك دولة أو إرساء صيغة فيدرالية أو كونفدرالية في دول أخرى»[٨٦].

ومقابل هذه النظرة الأمريكية في إرساء الأمن الدولي، من خلال التفكك والقوة، تبرز النظرة أو الطريقة الأوروبية، التي وصفها روبرت كاغان في «القوة والضعف»، بالمقاربة الجماعية «لينة»، التي تقتضي إيجاد الأمن عبر وسائل سياسية واقتصادية متنوعة[٨٧]. وقد دارت نقاشات واسعة حول الجهود المبذولة لتحديد الإرهاب والرد عليه، وحول ما إذا كان يشكل أساساً مشكلة سياسية أو قانونية، ما يمكن اعتباره مشكلة حرب تتضمن مبادئ بشأن استخدام القوة وقواعد القانون الإنساني والدولي، واعتباره مشكلة سلام يجب حلها من خلال فرض القانون. إلا أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة مثل ريتشارد بيرل، ورجال الدولة مثل دونالد رامسفليد، قللوا من أهمية الحلول القانونية لمشكلات النظام العالمي، فالمهم بالنسبة إليهم، الهيمنة السياسية والأسبقية للقوة[٨٨]. والأسبقية للقوة متأتية من أسس ومبادئ نظرية الحرب الاستباقية ضد الدول ذات السيادة، بزعم أنها تؤوي الإرهابيين، أو تسمح بوجودهم على أراضيها، أو أنها تملك أسلحة تدمير شامل يمكن أن تهدد «الأمن القومي الأمريكي».

وهذه النظرية جزء من ثلاث وثائق نشرت عام ٢٠٠٢: «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية»، و«الاستراتيجية القومية لأمن الوطن» و«الاستراتيجية القومية لمكافحة أسلحة التدمير الشامل»[٨٩] وهي التي تحدد استراتيجيات الرد الأمريكي على ما حصل في ١١ أيلول/ سبتمبر. وفي ضوء هذه الوثائق والاستراتيجيات، وضع العراق هدفاً استراتيجياً لأجل الإطاحة بنظامه السياسي، فمن دون ذلك لا يمكن إزالة التهديد بأسلحة التدمير الشامل. وقد تبلورت هذه الأفكار بصورة أخذت طريقها إلى وضع الخطط العسكرية الفعلية منذ صيف عام ٢٠٠٢ عندما قدم وزير الدفاع التقرير السنوي إلى الرئيس والكونغرس، حول إعادة تقويم للبيئة الاستراتيجية. وقد عبرت أوروبا عن معارضتها لما طرح من

(٨٦) بول وولفويتز، «هل تقوم الولايات المتحدة الشرق أوسطية،» **الاتحاد**، ٣/ ١١/ ٢٠٠٢.

(٨٧) بايلز، «المقدمة: اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي،» ص ٨٩.

(٨٨) جيري سمبسون، «الإرهاب والقانون: المقاربات الدولية في الماضي والحاضر،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣**، ص ١١١.

(٨٩) أنطوني [وآخرون]، «النظام الأطلس ـ أوروبي والأمن العالمي،» ص ١٣٢.

أفكار حول هذه «البيئة»، وما يتطلبه من رد تجاه التهديدات بالقوة المسلحة. وقللت من درجة الخطر الذي تمثله هذه الأسلحة التدميرية، وطالبت بمزيد من العقوبات والحظر وعمليات التفتيش. وتساءلت أوروبا بشكل جدي، عمّا إذا كانت الولايات المتحدة قد فضّلت المقاربات «السياسية» في مواجهة المخاطر الأكثر وضوحاً الصادرة عن كوريا الشمالية، واعتمدت سياسة الاحتواء للتوترات الهندية ـ الباكستانية، وتجاهلت حال إسرائيل، فلماذا تتعامل مع الأزمة العراقية بمنطق آخر، ومن خلال سياسية أحادية، قائمة على القوة والخيار العسكري[٩٠]؟

فالتصريحات القوية التي أطلقها المستشار الألماني السابق غيرهارد شرويدر أثناء حملته الانتخابية القومية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، والتي أقسم فيها أنه لن يدعم أبداً أي هجوم على العراق، قد دفعت بعض الدول الأوروبية المترددة في معارضة المغامرة الأمريكية إلى الإعلان صراحة عن رفضها «الخيار العسكري» . وعززت محور الرفض الذي تقود برلين وباريس، على الرغم من موافقتها على «القرار ١٤٤١/ ٢٠٠٢»، وما حمله من فقرات خطرة جداً، إلا أنه جاء تعبيراً عن تماسك المجتمع الدولي، وتأجيل الانقسامات الأمريكية ـ الأوروبية، أو الأوروبية الداخلية بشأن الملف العراقي[٩١]. وقد سبق أن أشرنا إلى الخلافات في تفسير نصوص القرار ولا سيما في ما يتعلق بسلطة تقدير «الخرق المادي» و«تحديد العواقب الوخيمة»، حيث إن كل طرف له وجهة نظره الخاصة. بينما ترى واشنطن ومعها لندن وإسبانيا أنه ليس هناك من داع لصدور قرار ثان يحدد ذلك ويجيز التدخل العسكري، فإن محور رفض منطق الحرب سعى جاهداً إلى أن تكون الولاية في ذلك معقودة إلى مجلس الأمن، ولابد من إعطاء فرصة أطول لعمليات التفتيش.

من هنا، فإن محور الحرب اتجه بجهوده الدبلومسية النشطة لتحضير مشروع قرار ثان يفوّض استعمال الخيار العسكري بنزع أسلحة العراق، وبخاصة أن باريس قد عبرت صراحة عن أن الحرب هي الحل الأسوأ، لأنها ستجيش المشاعر المعادية للغرب في العالم الإسلامي. وباريس غير مستعدة للانجراف وراء الحرب، وإن مجلس الأمن هو الوحيد المخول أن يقرر أي عمل عسكري[٩٢]. وقد حاولت إدارة جورج بوش المناورة على جبهات عدة: فقد توجهت إلى بغداد ودعتها إلى شرط «اتخاذ قرار

(٩٠) للمزيد من الاطلاع على جميع الخلافات الأمريكية ـ الأوروبية بشأن العراق، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٣، بخاصة مصادر الهامش رقم (٤٠).

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٩٢) بليكس، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**، ص ١٣٦.

استراتيجي للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل الخاصة به»، وذلك من خلال إيجاد نوع من المصالحة بين موقف أمريكا والأمم المتحدة، على حد تعبير بليكس. إذ أعلن بول وولفوويتز ومن دون الإشارة إلى «تغيير النظام»، أن يقوم النظام بحد ذاته بتغيير طبيعته[٩٣]. وقد فسرت بعض الأوساط المراقبة هذا التصريح بأنه نوع من الطلب إلى صدام بالتخلي عن السلطة، وهذا ما كانت تدركه واشنطن جيداً أنه لن يحصل. لذلك، فإنها وضعت الكرة فيَ الساحة العراقية، وفي ساحة مجلس الأمن، الذي كان رئيسه لشهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ السفير الفرنسي جان ـ مارك دو لاسابليير، الذي سلّم رئاسة المجلس إلى ألمانيا الاتحادية، وبرلين لديها مواقف متشددة حيال الأزمة كما نعرف. ولم تفلح المسرحية التي قام بها كولن باول في جلسة مجلس الأمن، والتي عرض فيها الأشرطة والصورة للعربات المتحركة، في زعزعة الموقف الألماني الذي عزز من الأفكار التي جاءت بها المذكرة الفرنسية، التي سبقت الإشارة إليها، والتي عرضها دومينيك دو فيلبان كبديل لخطة التحرك العسكري، وعدم الحاجة لصدور قرار ثان.

وفي الواقع، إن ما حاول المحافظون الجدد غرسه في عقلية صناع القرار السياسي الأمريكي بعد ١١ أيلول/ سبتمبر وحرب أفغانستان وبعد حرب الخليج الثانية أيضاً، هو أنه بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد في تصرفاتها في ما يتعلق بالدفاع عن الأمن القومي الأمريكي وأمن حلفائها، من خلال تحالفات أو ائتلافات وفق المعايير الأمريكية. إذ إن رامسفليد قد صرح، معبراً عن تحولات القوات المسلحة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين وفي٣١ كانون الثاني/ يناير٢٠٠٣ بالذات، أن المبدأ الذي ستستند عليه الولايات المتحدة، هو أنها ستتعامل في المستقبل على أساس أن المهمة يجب أن تحدد طبيعة الائتلاف المطلوب، بدلاً من أن يحدد الائتلاف طبيعة المهمة[٩٤].

والجبهة الأخرى التي كرست لها واشنطن جهودها الدبلوماسية هي مجلس الأمن، وبخاصة بعد صدور «القرار ١٤٤١»، حيث فشلت في تضمين هذا القرار نصاً صريحاً باستعمال القوة ووضع مهلة محددة. ولكن الرفض الروسي والفرنسي أفشل هذه الجهود، فلم تستطع واشنطن أن تحصل على قرار ثان ينص على تخويل استخدام القوة، إذ أصدر وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وروسيا بياناً مشتركاً في ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٣ ذكروا فيه أنهم في الظروف السائدة «لن يسمحوا بمشروع قرار

---

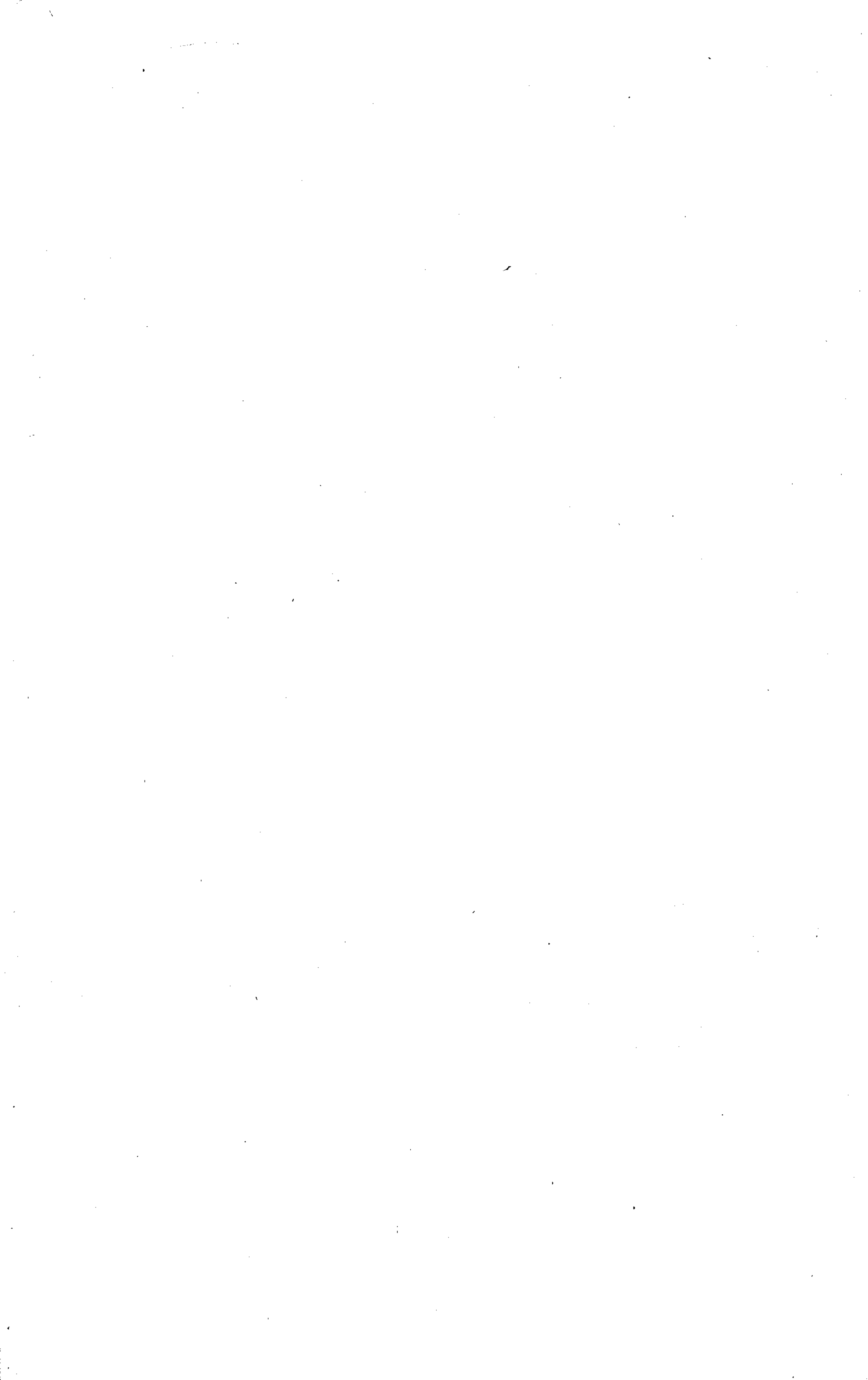
(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٩٤) أنطوني [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٤٧.

يخول استخدام القوة بأن يمضي قدماً. وفي ١٧ آذار/ مارس أنهت الولايات المتحدة وبريطانيا محاولاتهما لكسب تأييد لقرار جديد من مجلس الأمن، وفي اليوم نفسه وجه الرئيس بوش إنذاراً نهائياً إلى الرئيس صدام حسين كي يغادر العراق في مهلة ٤٨ ساعة، وإلا سيواجه هجوماً لإسقاطه. وبعد يومين بدأت الحرب تحت ستار (عملية حرية العراق)[٩٥].

لقد أوجز لوران فابيوس رئيس وزراء فرنسا الأسبق كل مساعي الولايات المتحدة الدبلوماسية والسياسية والعسكرية المكرسة لشنّ الحرب على العراق، قائلاً: «أنني أشم رائحة النفط الأمريكي المتحفز ضد العراق».

(٩٥) أندرو كوتي، «حرب العراق: الخلافات والتحديات المستديمة،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤**، ص ١٥٦.



الفصل التاسع

الحرب الأمريكية على العراق: النتائج والتداعيات

تمهيد

على الرغم من أن حرب فيتنام التي خرجت منها الولايات المتحدة مهزومة في قوتها العسكرية ومبادئها السياسية والاقتصادية، ومنهارة في معنوياتها وأخلاقياتها، ما زالت عقدتها تلاحق ما تبقى من تاريخها السياسي الحديث في كل صفحاته، إلا أنها لم تفرز نتائج وتداعيات على المستويات: المحلية والإقليمية والدولية، مثلما أفرزته الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق. ولم تقتصر هذه التداعيات على الأمن الوطني الأمريكي، وعلى الدور الذي تضطلع بها الأمم المتحدة طبقاً لنصوص ميثاقها، ومهمات أجهزتها في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنما على سياسات الأمن والدفاع الأوروبية وعلاقاتها الأطلسية، وعلى الدور المستقبلي لحلف الناتو. ناهيك بما طرحته هذه الحرب من نتائج وتداعيات على علاقات الولايات المتحدة مع العالمين العربي والإسلامي، والصورة التي ارتسمت في ذهنية الإنسان العربي تجاه الولايات المتحدة بشكل خاص، والغرب عموماً. إضافة إلى أن هذه الحرب قد أدت إلى اهتزاز قواعد الشرعية الدولية المتجسدة في القانون الدولي وفي المواثيق والمعاهدات الدولية، التي شكلت أساس التعامل الدولي، وهي من أعمدة العلاقات الدولية منذ «وستفاليا» حتى الوقت الحاضر. وفي ضوء ذلك، فإن هذا الفصل الذي توزع على ثلاثة مباحث أساسية، انصبت على تناول تداعيات ونتائج هذه الحرب الأمريكية التي شنت على العراق. حيث ركز **المبحث الأول** على بحث إشكالية العلاقة ما بين الشرعية الدولية، المتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي،

والمواثيق الدولية التي عرفتها الإنسانية وهذه الحرب التي أثارت جدالاً كبيراً حول مدى شرعيتها، وحول طبيعة القرائن والمسوغات القانونية التي سمحت للولايات المتحدة بشن هذه الحرب، على الرغم من عدم إمكانية الحصول على قرار يفوض الولايات المتحدة حق شن الحرب؟ أما **المبحث الثاني** فقد تتبع مسارات السياسة الأوروبية في علاقاتها مع العراق ما بعد الحرب، وكيف استطاعت الدول الأوروبية أن تحمّل الولايات المتحدة مسؤولية احتلالها العراق، وما حل بهذا البلد من تدمير وفوضى سياسية واجتماعية وانفلات أمني؟ ولكن بالمقابل كيف استطاعت واشنطن أن تليّن من شدة المعارضة الأوروبية لصالح سياستها «الاحتلالية في العراق» وتحوّلها من قوة محتلة إلى قوة متعددة الجنسيات، مدعومة بجيوش ومشاركة أكثر من ٣٥ دولة أوروبية وآسيوية وغيرها. و**المبحث الثالث** كُرّس لتداعيات هذه الحرب في أبعادها الإقليمية، وبخاصة على دول الجوار، وبالتحديد منطقة الخليج العربي، في بعدها الدولي وتأثيرها الواضح والملموس في الاتحاد الأوروبي. وكذلك حول الدور المستقبلي لحلف الناتو في العراق والمنطقة العربية، تأسيساً على ما اتخذته قمة اسطنبول من قرارات استراتيجية تتعلق بمهمات الحلف الجديدة، وبخاصة في منطقة الخليج العربي.

أولاً: قواعد الشرعية الدولية والحرب الأمريكية

في الواقع، لقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الحروب والأزمات، التي نشبت، سواء كانت في إطار إقليمي وبين دول متجاورة، أو تداخلات عسكرية قامت بها قوى كبرى ضد دول ذات سيادة، وقلبت نظمها السياسية، إلا أنها لم تثر ذلك النقاش الواسع في ما يتعلق بشرعيتها الدولية، أو خرقها ميثاق الأمم المتحدة، أو انتهاكها قواعد القانون الدولي، مثلما أثارته الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، إذ تم خلال عشرين يوماً إسقاط نظامه السياسي، واحتلاله، لا بل أجبرت الولايات المتحدة المجتمع الدولي ومنظمته الأممية على الاعتراف بهذا الاحتلال وما يترتب عليه من إجراءات سياسية وقانونية في إطار القانون الدولي.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع انتزاع قرار من مجلس الأمن يفوضها الشرعية في شن الحرب «نتيجة عدم التزام العراق بنصوص (القرار ١٤٤١/ ٢٠٠٢)» وسحبت مشروع قرارها بسبب التهديد الفرنسي باستخدام حق النقض الفيتو، إضافة إلى المواقف التي اتخذتها الصين وروسيا وألمانيا، فإنها «أي واشنطن» لجأت إلى غزو العراق استناداً إلى تفسيرها الخاص «للعواقب الوخيمة»

التي وردت في «القرار ١٤٤١/ ٢٠٠٢»، وكذلك إلى «القرار المرقم ٦٨٧/ ١٩٩١»، والتي تنصل العراق من الالتزام بتنفيذ فقراته. إضافة إلى العناصر القائمة في إطار «سياسة مكافحة الإرهاب» طبقاً لـ «القرار ١٣٧٣/ ٢٠٠١»، حيث لم يستجب العراق للمهلة المحددة فيه بـ ٩٠ يوماً فيقدم تقريراً «وافياً» و«صادقاً» عن آلية مكافحة الإرهاب للجنة الخاصة المشكلة بموجب القرار المذكور. وهو الأمر الذي حذرت منه كل الأطراف الدولية، وبخاصة المقربة من الولايات المتحدة. إذ أكدت برلين قبل شن الحرب أن «اعتزام الولايات المتحدة شن الحرب على العراق هو خرق للقوانين الدولية. ما يجعل هذا العمل العسكري الأمريكي سابقة في حد ذاتها» في تاريخ العلاقات الدولية»[١].

ومما أثار انتقاد الأوروبيين السياسة الأمريكية، هو أنها عملت منذ ١١ أيلول/ سبتمبر على تغليب الأمن الأمريكي على الأمن الجماعي الدولي من دون تبرير منطقي أو قانوني، وبخاصة عندما صرح جورج بوش الإبن أن «بلاده لا تحتاج إلى موافقة الآخرين، عندما تتعلق المسألة بالأمن وحماية الشعب الأمريكي»[٢]. وإن حماية الشعب الأمريكي من الوهم بحيث أدى إلى تهميش دور الأمم المتحدة، التي نصت فقر ميثاقها على العديد من آليات تنفيذ وإرساء دعائم الأمن الجماعي. إذ أصاب مجلس الأمن جموداً كاملاً، فلم يحرك ساكناً خلال العمليات الحربية على العراق، إذ إن دعوات عقد جلسة طارئة بعد أن تجاوزت القوات الأمريكية والبريطانية قرارات المجلس في شنها الحرب، كانت تصطدم بالفيتو الأمريكي والبريطاني المتوقع، الأمر الذي جعل دور مجلس الأمن ومكانته الدولية محل نقاش حاد، ويترك آثاره السلبية على مستقبل المنظمة ودورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ولعل ما أثار نقاشاً واسعاً في الأوساط القانونية في المنظمة الدولية، هو أن عملية شن الحرب على العراق قد نسفت من الأساس العناصر الأربعة الأساسية، التي أكد عليها «بيان قمة مجلس الأمن الصادر في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، بصدد الأمن الجماعي الدولي» وهي:

أولاً: أهمية التزام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحلّ جميع المنازعات بين

---

(١) انظر: **السياسة الدولية**، السنة ٣٨، العدد ١٥٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، ص ٣٠٢، و Klaus Larres, «Mutual Incomprehension: U.S.-German Value Gaps beyond Iraq,» *Washington Quarterly*, vol. 26, no. 2 (Spring 2003).

(٢) أحمد يوسف القرعي، «مجلس الأمن ومأزق الأمن الجماعي الدولي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، ص ٤٤.

الدول سلمياً، وفقاً لأحكام الميثاق، مع تأكيد أهمية التزام نظام الأمن الجماعي للميثاق، لمعالجة الأخطار التي تهدد السلام العالمي وإزالة آثار الأعمال العدوانية.

ثانياً: انتهاج الدبلوماسية الوقائية منهجاً جديداً لحفظ السلام وصيانته، ما يزيد من كفاءة قوة الأمم المتحدة في إطار أحكام الميثاق، وتكليف الأمين العام للأمم المتحدة متابعة توصياته في هذا الشأن.

ثالثاً: اتخاذ خطوات محددة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في ميادين نزع السلاح والتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنفيذ التزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح و«منع الانتشار»، لمكافحة أسلحة التدمير، ومنع انتشار التقانة المتعلقة ببحوث هذه الأسلحة وانتاجها والتمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها وسرعة التوصل إلى اتفاق بشأن خطر الأسلحة الكيميائية.

رابعاً: دعم وتطوير الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بموجب الميثاق لتسوية المنازعات الإقليمية، التي طال أمدها في إطار الأمم المتحدة لصيانة السلام[٣].

ومن دون شك، فإن الفيتو الذي كان فاعلاً وحاضراً في كل مسارات الملف العراقي، قبل الحرب وخلالها، وحتى ما بعد الحرب، هو الفيتو الأمريكي، مستقصياً كل حقوق «الفيتو» للدول الأعضاء الدائمين الآخرين، وهو الذي قرر «شرعية» أو «عدم شرعية» استخدام القوة، فليس مسموحاً لأي كان في العالم أن يستخدم القوة، إلا دولة واحدة هي الولايات المتحدة[٤]. وبقدر ما تمكنت الولايات المتحدة من بلورة جهد جماعي في إطار الأمم المتحدة، فلم تستثن الصين أو روسيا، إضافة إلى أوروبا وبقية «العالم بما فيها الدول العربية والإسلامية في تحالفها ضد الإرهاب»[٥]، فإنها فشلت بالمقابل في تكوين تحالف مماثل في حربها ضد العراق، لصياغة نظامها الدولي من جديد، في القرن الحادي والعشرين، بعد تبدد أحلام هذا النظام على أثر سقوط جورج بوش الأب في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٢. فالحرب الأمريكية على العراق قطعت الطريق على كل الجهود السلمية والزجرية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، أي أنها ألغت أي دور للأمم المتحدة.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٤) عماد فوزي شعيبي، **اليمين والمحافظون الجدد.. من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي** (دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٤). انظر أيضاً عرضاً للكتاب في: **شؤون عربية**، العدد ١٢٢ (صيف ٢٠٠٥)، ص ٢٤٤.

(٥) إدريس لكريني، «الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة واكراهات التراجع،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/ مايو ٢٠٠٣)، ص ٢٤.

فالادعاء الأمريكي بأن شن الحرب تسلح بذريعة فرض احترام الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات مجلس الأمن[٦]، لم يجد له أساساً أو مصداقية في التّهم التي وجهت إلى بغداد، حيث إن أحداث ما بعد الحرب، قد كشفت عن عدم عثور اللجنة الأمريكية المختصة بأسلحة التدمير الشامل والتي انفقت أكثر من ٣٠٠ مليون دولار، ولم تتمكن من إيجاد أي دليل مادي لامتلاك العراق هذه الأسلحة ولا حتى ثبوت صلة العراق بتنظيمات القاعدة ولا بتفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر. فالعالم انتقل، بخاصة خلال الحرب، من سلطة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة إلى سلطة قانون القوة التي أضحت سياسة إسقاط الأنظمة السياسية المعادية للولايات المتحدة جزءاً من عناصر سياستها الخارجية. فظهرت ردود الأفعال من العديد من الدول الأوروبية والأخرى غير الأوروبية على السياسة الأمريكية الهادفة إلى تعديل الميثاق الأممي بالشكل الذي يمنحها موقعاً متميزاً داخل سلم اتخاذ القرار في هذه الهيئة، ويجعلها بمثابة الوصي والمرجع والضابط لتدخلات هذه المنظمة، ويجعل المجلس في درجة ثانية بعدها في هذا السياق[٧].

وإذا كان الميثاق خصص العديد من المواد لمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، إلا أن المادة الثانية التي فضل القائمون على إنشاء المنظمة الدولية أن تتصدر الميثاق، هي تأكيد ضرورة الحل السلمي بشكل صريح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ذات السيادة، وبخاصة الفقرة التالية التي نصت كالاتي:

«يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل عرضة للخطر»[٨].

وفي الواقع، إن انتهاك هذه الفقرة من المادة الثانية من الميثاق قد عرضت السلم والأمن والعدل الدولي للخطر، وفتحت الأبواب مشرعة لازدياد العنف على المستوى العالم، من خلال القتل العشوائي والتفجيرات التي راح ضحيتها الأبرياء من الناس، كما زعزعت استقرار منطقة الشرق الأوسط، وزجّت دوله بصراعات وتوترات وحروب أهلية طاحنة، وتفجيرات انتحارية طالت حتى الأردن والسعودية، ودول أخرى. ولم تمض إلا أسابيع قليلة على الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٨) انظر: «ميثاق الأمم المتحدة،» في: علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام: النظريات والمبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي، النطاق الدولي، العلاقات الدولية، التنظيم الدولي، المنازعات الدولية، الحرب والحياد** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥).

العراق، حتى عبّر الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن خشيته من أن «قانون الغابة» هو الذي يسود هذه الأيام. كما حذر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان خلال مؤتمر صحافي في ٣٠ حزيران/ يونيو٢٠٠٣، من أننا «نعيش أزمة تعصف بالمنظومة الدولية»، مستغرباً بصوت عال «ما إذا كانت المؤسسات والأساليب التي اعتدنا العمل فيها كافية بالفعل للتعامل مع كل الصدمات التي وقعت خلال العامين الآخرين»، ثم تساءل: «ما القواعد التي تحكم ذلك[٩]؟

وكتبت أوونا هاثاواي (Oona Hathaway) الأستاذة المشاركة في القانون في كلية ييل للقانون قائلة: عندما بدأت الدبابات الأمريكية زحفها نحو بغداد في آذار/ مارس ٢٠٠٣ أعلن قانونيون دوليون في الولايات المتحدة وخارجها، أن هذا الإجراء يعد مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، وخشي بعضهم أن ينزع الاحتلال آخر ما تبقى من دعاوى بأن القانون الدولي يمكن أن يلجم أفعال الدول. اليوم، ونحن نواجه عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الذي يعجّ بالصراعات بشكل متزايد، تحوم في الأفق أسئلة حول موقع القانون الدولي في الحفاظ على النظام العالمي، فهل هنالك ضرورة لوجود القانون عندما تقوم الدول بخرقه على المكشوف[١٠]؟

ويشير فقهاء القانون الدولي إلى أن «التدخل عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطاتها في شؤون دولة أخرى، بصورة تفرض عليها خطاً تسير عليه بشأن مسألة أو أكثر أو لتسوية نزاع معين» . ويضيف الفقيه يبس (Yepes) أن «التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة ما ويأخذ صورة مباشرة أوغير مباشرة، ويتم باستعمال القوة المادية أو بمجرد التهديد بها»[١١]. وإذا كان الفقيهان بريرلي وأوبنهايم (Brierley and Oppenheim) قد أكدا أن معنى التدخل، أنه «تدخل دكتاتوري من طرف دولة أخرى، قصد المحافظة على الوضعية القائمة أو تغييرها، أو بهدف المساس بسلامة التراب الوطني والاستقلال السياسي لهذه الدولة»[١٢] فإنه لابد أن يتوافر للتدخل عنصران، ذاتي يتمثل بالاعتداء على الحقوق السياسية والسيادية للدولة ووضعها تحت الهيمنة السياسية والاقتصادية، والأساس الموضوعي الذي ارتبط

---

(٩) مايكل جلينون، «إشكالية القانون الدولي: فكرة عظيمة أحياناً،» ترجمة فرج الترهوني، **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد ١٣١ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٥)، ص ٤٤.

(١٠) أوونا هاثاواي، «إشكالية القانون الدولي: تحيتان للقانون الدولي،» **الثقافة العالمية**، العدد ١٣١ (تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ٢٠٠٥)، ص ٥١.

(١١) نقلاً عن: محمد الهزاط، «استراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية: الجذور والأهداف،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٩٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٩٦.

بالتهديد والضغط والاستعمال الفعلي للقوة المسلحة بطريقة مباشرة أوغير مباشرة[١٣].

وفي الواقع، فإذا كانت الولايات المتحدة قد استندت في حرب الخليج الثانية لإخراج القوات العراقية على الفقرة الثالثة والرابعة من المادة الثانية، وكذلك حول المرجعية الأساسية في الفصل السادس والسابع، فإنها في حربها ضد العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣ قد انتهكت مبدأً أساسياً وجوهرياً من ميثاق الأمم المتحدة، وهو مبدأ حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية. فالمادة الثانية كانت صريحة في تأكيد إلزامها أطراف المجتمع الدولي على:

١ ـ فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية (فقرة ٣).

٢ ـ والامتناع من قبل كل أعضاء الهيئة التهديد باستعمال القوة أو استخدامها في علاقاتهم الدولية.

وإذا كان ذلك من الناحية القانونية، على افتراض أن هناك أزمة أو مشكلة بين الولايات المتحدة والعراق مباشرة، بحيث يكون العراق قد تجاوز حدود الولايات المتحدة، أو أن العراق قد اعتدى على الولايات المتحدة طبقاً لنص المادة ٥١، كي تقوم الولايات المتحدة وربما يخولها الميثاق «الحق الطبيعي للدول، فرادى أوجماعات، في الدفاع عن أنفسهم»، ولكن ذلك مشروط أيضاً بـ «أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس يُبلغ المجلس بها فوراً»[١٤]. وفي ضوء ذلك، فإن الأزمة أصلاً بين العراق والأمم المتحدة، ولكن الوصاية التي اضطلعت بها الولايات المتحدة نيابة عن مجلس الأمن، قد أوجدت سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، إذ انفردت قوة واحدة بتفسير مواد الميثاق بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ولا يخدم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. فالولايات المتحدة نصبت نفسها القاضي والجلاد في تفسير «المادة ٣٩ من الفصل السابع»، وهي التي قررت وليس مجلس الأمن بحسب منطوقه، الذي جاء فيه:

«يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو إذا كان ما وقع عملٌ من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يَقرر ما يجب اتخاذه من التدابير

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٦. وللمزيد من الاطلاع على عدم مشروعية الحرب والجدال الدائر حول القانون الدولي، انظر: خليل اسماعيل الحديثي، «تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٤ (شباط/فبراير ٢٠٠٦)، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(١٤) للمزيد من الاطلاع عن هذه النقطة بالتحديد، انظر: الهزاط، المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٩٤.

طبقاً لأحكام «المادتين ٤١ و٤٢»، لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه».

وهذه المادة هي التي استند إليها «القرار ١٤٤١/ ٢٠٠٢» إذا حصل وخرق العراق الالتزام، فإنه «سيواجه عواقب وخيمة»، يجري تحديدها في ما بعد، وطبقاً لـ «المادة ٣٩».

في دراستهما عن مصادر الشرعية الأمريكية، يؤكد روبرت تكر، وديفيد هندركسون، أن الولايات المتحدة واجهت بعد شنها الحرب على العراق أزمة شرعية على المستوى الدولي، وبخاصة بعد الاحتلال، حيث الفوضى، وعدم قدرتها على إعادة الاستقرار إلى هذه الدولة التي دمرت كل بنيتها التحتية، الأمر الذي جعلها تعيد النظر في علاقاتها مع أطراف عديدة منها الدول الأوروبية، فبذلت جهوداً مضاعفة لاستعادة مصداقيتها بصفتها الدولة العظمى[(١٥)]، وهي الدولة المؤسسة للأمم المتحدة وتطالب الدول الأخرى باحترام ميثاقها، في الوقت الذي يسجل التاريخ الحديث أنه ليس هناك من دولة خرقت وانتهكت ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي مثلما فعلت الولايات المتحدة. وفي ضوء ذلك، فإن الكاتبين الأمريكيين يتساءلان عن الكيفية التي يمكن بها، بعد حرب العراق، استرجاع الشرعية للسياسة الخارجية الأمريكية. ويؤكدان بعد ذلك، أن الإدارة الأمريكية لن تنجح في استرجاع شرعيتها الدولية من خلال تحسين علاقاتها الدبلوماسية أو الدبلوماسية الشعبية، لأن ما قامت به ضد العراق وهو دولة ذات سيادة، عمل غير مبرر[(١٦)].

ويبدو أن الولايات المتحدة التي لم تكشف فقط في سياستها الانفرادية عن تنكرها لالتزام ميثاق الأمم المتحدة وإنما عبرت عن شكوكها في مصداقية القانون الدولي وفاعليته في حفظ السلام والاستقرار الدوليين، وهو ما صرح به جورج بوش الإبن علناً[(١٧)]. وقد سجل جون بولتون الذي كان وزير الدولة للأمن الدولي سابقاً، ومندوب الولايات المتحدة حالياً في الأمم المتحدة، عدم مصداقية القانون الدولي، مؤكداً أنه من الخطأ الفادح أن تخضع الولايات المتحدة لنصوص هذا القانون وأحكامه، وقد يكون من الصواب على المدى القصير اللجوء إلى هذا القانون، لكن على المدى البعيد يعد قيداً لما يمكن أن تقوم به الإدارة الأمريكية في حفظ السلام

(١٥) روبرت تكر وديفيد هندركسون، «مصادر الشرعية الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٣٢١، و Robert W. Tucker and David C. Hendrickson, «The Sources of American Legitimacy,» *Foreign Affaires*, vol. 83, no. 6 (November-December 2004).

(١٦) تكر وهندركسون، المصدر نفسه، ص ٣٢١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

والاستقرار الدوليين[١٨]. فالولايات المتحدة بعد ١١ أيلول/ سبتمبر أظهرت صورة مضادة لجميع المبادئ التي كانت تنادي وتبشر بها، وبدأ الرأي العام ينظر إليها على أنها تبرر الأفعال غير الشرعية، بينما تواصل الادعاء بالتزامها القوانين والشرعية. فهي قد خرقت (المادة ٥١) من ميثاق الأمم المتحدة» . وكان حرياً بها أن تعمل، كما تنص المادة «أن تقدم تقريراً إلى مجلس الأمن» حول التدابير الواجب اتخاذها، للتعبير عن «الحق الطبيعي للدفاع عن النفس».

ويتساءل روبرت تكر وديفيد هندركسون، أنه إذا كانت الولايات المتحدة تعد ما قامت به ضد العراق أنه «عمل قانوني شرعي» ضد نظام طاغية مستبد يملك أسلحة تدمير شامل ويستمر في تصنيعها ويتحدى القرارات الدولية، فلماذا لا تقوم الأمم المتحدة بالعمل نفسه ضد كوريا الشمالية وإيران، باعتبارهما دولتان تمتلكان الأسلحة النووية، يمكن بدورهما أن تهددا أمن وسلامة الكيان الأمريكي[١٩]؟ في الواقع إن الجواب الذي لم يقدمه الكاتبان بشكل واضح عن هذا السؤال، مطالبين الولايات المتحدة بضرورة إيجاد الطريق لاستعادة هذه الشرعية التي فقدت بسبب استغلالها القوانين الدولية والدول والحلفاء لأغراضها الشخصية واحتقار كل من يعارضها، إلا أن النقطة الأساسية في ذلك، هي أن قيام الولايات المتحدة بشن الحرب على أفغانستان كي تعطي درساً للعالم الإسلامي، وشنها الحرب على العراق كي تعطي درساً للأمة العربية بأنه ليس هناك من طريق أو خيار إلا الارتماء في أحضانها، وتحت مظلتها، خدمة للحركة الصهيونية. فالدرس الأفغاني والدرس العراقي، رسالة مزدوجة إلى العالمين العربي والإسلامي، مختومة بختم المحافظين الجدد، بأن النفط لم يعد «إسلامياً»، ولا بد من إعادة رسم خارطة المنطقة، بحيث يسمح للولايات المتحدة التحكم بالنفطين العربي والإسلامي[٢٠]، وإعادة صياغة الفكر السياسي «الإسلامي» لهذه الدول بالشكل الذي يخلق جيلاً جديداً مستعداً للتعاطي الإيجابي مع الفكر الغربي المستند إلى المرجعية الدينية السياسية اليمينية المتطرفة. إذ إن ريتشارد هاس المدير السابق لإدارة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية، قد شدد في كتاب له تحت عنوان **التدخل** *(Intervention)* على أن «السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين يجب أن تتبنى هدفاً هو إدخال الدول والمنظمات الأخرى في

---

(١٨) Tucker and Hendrickson, Ibid., p. 322.

(١٩) تكر وهندركسون، المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(٢٠) للمزيد من الاطلاع، انظر: عصام نعمان، «نحو مواجهة مشروع الهيمنة الامبراطوري الأمريكي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/ مايو ٢٠٠٣)، ص ٧٩ وبالذات حول الآثار المترتبة على تنفيذ المشروع الامبراطوري.

ترتيبات معينة تجعل العالم «منسجماً» مع القيم والمصالح الأمريكية»[٢١]، مؤكداً أن القوة وحدها لا تكفي ولكنها تتسبب في تغير سياسي ملموس. إلا أن السبيل الوحيد لتعميق مثل هذا التغير هو اتباع تدخليّة مكثّفة مثل إعادة بناء الدولة المستهدفة ذاتها، ما يتضمن أولاً إزالة أي نوع من المقاومة، ومن ثم الاحتلال الذي يمكّن من إحداث نوع من الهندسة المعمارية لمجتمع آمن[٢٢].

من دون شك، إن غزو العراق للكويت، كان بسبب حماقة نظام قمعي، أو «تدبير أمريكي» قد وفّر، باعتراف حتى رجالات القانون العراقيين «غطاء قانونياً شرعياً» للولايات المتحدة التي استنجدت بها الكويت في شن حرب عام ١٩٩١. ولكن في حرب عام ٢٠٠٣، لم تستطع واشنطن، توفير قرار «شرعي» من مجلس الأمن يعطي لها تفويض الحرب بعد مهلة محددة فقط، إنما وجدت نفسها في وضع المدافع عن المجتمع الدولي بحسب التصريح الذي أدلى به الرئيس الفرنسي جاك شيراك، محذراً واشنطن من أي مغامرة عسكرية بعد أفغانستان[٢٣]. يقول روبرت لانج الأستاذ في جامعة براندايس ماساشوستس في رسالة إلى زميله العراقي كنعان مكية، «تعين أن نغزو وأن نجتاح وأن نحتل. كانت هذه حاجتنا، لا حاجة العراق، ولا حاجة العالم، كانت الطريقة الوحيدة لإظهار أن الحرب هي امتيازنا الخاص، وشنُّها هو كذلك، والعراق هو الضحية الكاملة»[٢٤].

ويستهزئ لانج من التشدق الأمريكي بمعاهدات جنيف، عندما يقوم العراقيون بقتل جندي غاز ويعرضونه على شاشات التلفزيون، لأن أمريكا تتجاهل هذه المعاهدات التي تحظر التخطيط عدة سنوات لغزو بلد ضعيف. كما إنها تتجاهل معاهدة جنيف عندما تقذف بقنابلها على المباني التي فيها وظائف حكومية. وتتجاهل أيضاً معاهدة جنيف ضد محاولة اغتيال رؤساء دول بقنابل ضخمة تقتل كل من يقع في دائرة عشرات الأمتار حيث تنفجر، ولكننا نلجأ لمعاهدة جنيف ضد ارتداء ثياب مدنية فيما تحاول أن تقتل جندياً غازياً عند نقطة تفتيش قريبة من بيتك[٢٥].

---

(٢١) Richard N. Haass, *Intervention: The Use of American Military Force in the Post-cold War World* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003).

(٢٢) نقلاً عن: أحمد ثابت، «النزعة الامبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلية الوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٦٩.

(٢٣) **السياسة الدولية**، السنة ٣٨، العدد ١٥٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، ص ٣٦١.

(٢٤) روبرت لانج، «..أردت هذه الحرب وهي خطأ مروع،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/مايو ٢٠٠٣)، ص ١٠١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

وفي الواقع، فإن الأسوأ مما حصل غير الحرب والاحتلال والقتل العشوائي لعشرات الآف من الأبرياء، هو ما قامت به القوات الأمريكية من خلال قرارات حاكمها العسكري، ابتداء بغارنر، وبول بريمر، وهو تدمير البنية التحتية للمجتمع العراقي وهيكلية الدولة العراقية، وحل أكبر مؤسساتها الدفاعية الأمنية بقرارات تعسّفية، الأمر الذي أدى إلى انهيار كامل لبناء مؤسسي مضى على تأسيسه أكثر من ثمانين عاماً[٢٦] وكانت صمام الأمان لوحدة وطنية في مجتمع متعدد الطوائف والقوميات والأديان. فانتشرت أعمال القتل والنهب والسلب أو التسليب والاغتصاب والقتل الثأري والتهجير القسري وحرق كل مؤسسات الدولة ونهب مصارفها واحتياطها النقدي من العملة الصعبة والذهب. كما فتحت الحدود بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الإنساني حتى أيام غزوات المغول، بحيث تحولت أرض العراق إلى بيئة تصارعت فيها كل التيارات السياسية الدينية والعلمانية والسياسية والفوضوية والإباحية، وأصبحت أرضه ساحة للمنازلة بين دول الجوار الإقليمي والدولي، ولم يبق جهاز مخابرات في العالم، إلا وفتح مكتباً خاصاً له، وتحت أنظار وأسماع قوات الغزو الأمريكية والبريطانية، التي لم تقم إلا بحماية وزارة النفط وملفّاتها وعقود تصديرها، مثلما قامت قوات الاحتلال باحتلال آبار النفط الجنوبية والشمالية بقوات إنزال خاصة.

وفي الواقع، إن الولايات المتحدة لم يرد في حسابها إطلاقاً أن العراق «لقمة» صعبة البلع وكان كل ما ورد في تقاريرها وسياساتها التي وضعتها لغزو واحتلال العراق، المستندة إلى معلومات استخبارية مضللة من القوى المعارضة لنظام صدام حسين، الغائبة عن الوطن أكثر من ربع قرن. فالطريقة التي شنت بها الولايات المتحدة الهجوم على العراق، وإدارتها للاحتلال عكست هذا التصور الذي ثبت فشله في أيام قليلة من الغزو، لا بل إن الولايات المتحدة وفي نشوة «انتصارها» العسكري السريع تجاوزت الأمم المتحدة، ورفضت مشاركتها في تسوية أوضاع ما بعد الحرب، والكثيرون من الشركاء التقليديين تم استبعادهم، كما أبدت معارضة قوية في السماح لأي مؤسسات خارجية بالعمل على الأرض العراقية التي سيطرت عليها[٢٧].

---

(٢٦) هناك من يرى أن الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق توسلت بالحرب أداة مادية حاسمة لتحقيق هدف تفكيك الكيان العراقي من أجل بلوغ الهدف الأبعد، وهو إعادة تشكيل الكيان وفق القواعد التي تناسب مصالح أمريكا في الشرق الأوسط. للمزيد من الاطلاع، انظر: عبد الإله بلقزيز، «المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/مايو ٢٠٠٣)، ص ٥٤.

(٢٧) آليسون ج. ك. بيلز، «مقدمة: العراق: الميراث،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤**، فريق الترجمة حسن حسن [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٨٢.

أما الأمم المتحدة، فقد عدّت الغزو الأمريكي، بمشاركة قوى التحالف التي ساندت أمريكا، تدميراً للمقاربة القائمة على الإجماع، والمجسدة في «القرار ١٤٤١»، وانتكاسة بالغة للمنظمة، على الرغم من أن الدول المعارضة جاهدت على أن لا تكون الأمم المتحدة ومجلس أمنها ملطخة بالمسؤولية عن ذبح شعب وانتهاك سيادة دولة. إن الأيام التي تلت الغزو وما ساد فيها من فوضى وانفلات أمني وفراغ قانوني وسياسي، أثبتت أن الولايات المتحدة تستطيع تدمير أعدائها، لكنها أثبتت أنها عاجزة عن إكراه أصدقائها، وإنها عاجزة عن فرض الأمن والسلام. والورود التي كان من المفروض أن يستقبل بها شعب العراق الغزاة تحولت إلى عبوات ناسفة، جعلت كل أركان إدارة البيت الأبيض تعيد حساباتها السياسية والعسكرية والدبلوماسية. وهذا ما نلاحظه في كيفية تعاملها مع الدول التي عارضت الحرب، وكيف استنجدت بالأمم المتحدة.

ومن دون شك، فإذا كانت الولايات المتحدة قد انتهكت الشرعية الدولية بكل أسسها ومبادئها في هجومها على العراق، فإنها أيضاً تنصلت من التزام كل المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالمهمات التي يجب أن تضطلع بها سلطات الاحتلال في البلد الذي قامت باحتلاله، وبخاصة حماية الشعب وفق الواجبات التي نص عليها القانون الإنساني الدولي، الذي أعطى تعريفاً للقواعد المتعلقة بالاحتلال العسكري، يكمّله قانون حقوق الإنسان الملزم أي دولة تمارس ولاية قضائية على أراض، أو تبسط سيطرتها عليها[٢٨]. وإن هذه الوثيقة التي أصدرتها منظمة العفو الدولية، إضافة إلى الوثائق الأخرى بصدد الوضع العراقي، قد أكدت عدداً من النقاط الجوهرية للالتزامات المترتبة على سلطات الاحتلالين الأمريكي والبريطاني التي ينبغي أن تفي بها:

- الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والذي يجب أن يشكل محور أي ترتيبات.

- عدم تغيير النظام القانوني العراقي، إلا بعد إنشاء نظام قضائي نزيه وفعال.

- ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد في مجال تقديم المساعدات الإنسانية ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان.

- حماية الحقوق الأساسية للشعب العراقي.

---

(٢٨) منظمة العفو الدولية، «العراق: مسؤوليات دول الاحتلال،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/ مايو ٢٠٠٣)، ص ١٠٨. هذه الوثيقة صدرت في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ تحت رقم (MDE 14/089/2003). لقد أجمع أغلبية فقهاء القانون الدولي الأوروبيون على أنه ليس من وجود أي مبرر في الشرعية الدولية يسمح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق. للمزيد حول عدم شرعية الحرب ورأي الفقهاء، انظر: Michel Schneider, «Irak: Les Etats-Unis et Israël contre le reste du monde,» <http://www.stormfront.org>.

ـ ضمان احترام حقوق الجميع من دون أي تمييز قائم على الدين أو العرق أو الجنس[٢٩].

وفي ما يتعلق بالقانون الدولي الخاص بالاحتلال العسكري، فإن القانون لا يتناول مسألة شرعية الاحتلال، وإنما يحدد، طبقاً لـ «اتفاقية لاهاي الصادرة عام ١٩٠٨ بشأن قوانين وعادات الحرب البرية»، و«اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الاشخاص المدنيين لعام ١٩٤٩»، وكذلك، «البروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية» . وهذه الاتفاقيات والمواثيق تعد ملزمة ولا يجوز الانتقاص منها. ولكن ما حصل في سجن أبو غريب وبوكا في أم قصر، إضافة إلى تدمير المدن العراقية في النجف والفلوجة وغيرها، يكشف إلى أي مدى التزمت سلطات الاحتلال هذه المعايير الدولية في حماية الشعب المحتل، وبخاصة «المادة ٢٧ من اتفاقيات جنيف الرابعة» التي أكدت «حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولا سيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهن»[٣٠]، وكذلك ما أكدته «المادة ٣١» من الاتفاقية، في شأن «خطر ممارسة أي إكراه مدني أو معنوي إزاء الأشخاص المحميّين، خصوصاً بهدف الحصول على معلومات منهم أو من غيرهم»، وكما نصت عليه «المادة ٣٢»، التي حظرت «جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميّين الموجودين تحت سلطاتها، ولا يقتصر هذا الحظر على القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه والتجارب الطبيعية والعلمية، التي لا تقتضيها المعالجة الطبية للشخص المحمي وحسب، ولكنه يشمل أيضاً أي أعمال وحشية أخرى، سواء قام بها وكلاء مدنيون أو وكلاء عسكريون»[٣١].

ثانياً: السياسة الأوروبية تجاه عراق ما بعد الحرب

بقدر ما أجهضت أوروبا أي سياسة أمريكية ناورت لإجبار مجلس الأمن على استصدار قرار ثان يخوّلها شرعياً شن الحرب، فإنها عملت على عدم كسب أمريكا نتائج «انتصارها» العسكري على العراق، باعتبارها قوات «محررة» لشعب كان يرزح تحت نظام حكم قمعي يهدد العالم بأسلحة التدمير الشامل. الأمر الذي جعل إدارة بوش تفكر في كيفية معاقبة الذين وقفوا في وجهها، وبخاصة معاقبة عدد من الدول الأوروبية، وبالتحديد فرنسا وألمانيا، وكل الدول الصغيرة التي امتنعت عن فتح أراضيها لانطلاق

(٢٩) منظمة العفو الدولية، المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

القوات والطائرات الأمريكية لقصف العراق. ولكن هذه السياسة القصيرة النظر سرعان ما اصطدمت بواقع العراق المر، من ثقل الهزيمة، الأمر الذي جعل بوش شخصياً يدعو إلى فتح صفحة جديد من العلاقات مع «أوروبا العجوز»، ويطالب بالإصلاحات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، كمقدمة لانفتاح جديد وإعادة بناء بغية أرضاء الأطراف الأخرى، تمهيداً لوضع حلول «جذرية» لأزمات المنطقة، من دون الاقتصار على مقاربة «الإرهاب» وحدها، وخلق صورة مغايرة عن تلك التي ارتسمت لدى الرأي العام العربي والإسلامي بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر.

ومن دون شك، أن المعارضة الأوروبية للحرب لم تكن المعارضة التي يمكن أن تبرز منافساً استراتيجياً للولايات المتحدة، كما كان يحصل للدور الذي يضطلع به الاتحاد السوفياتي السابق. إذ إنها لم تكن معارضة ردعية، بقدر ما مثلت معارضة من باب الحرص على «المصالح المشتركة»، وليس دفاعاً عن «الهدف»، أو حتى «حماية» للنظام السياسي العراقي، الذي كانوا جميعاً متفقين على «إسقاطه» و«إزاحته»، بما فيها كل الأنظمة العربية التي كانت تبحث عن مخرج لإسقاط نظام صدام حسين، ولكن ليس بهذه «العملية» التي قامت بها الولايات المتحدة، فأدت إلى تدمير الدولة والشعب. لقد عارضت أوروبا الحرب لتأكيد دورها ومكانتها السياسية الدولية. فقد خاضت الولايات المتحدة الحرب وهي متأكدة أنه لا وجود لأسلحة تدمير شامل ولا لأي تهديد آخر، ولكن لتأكيد هيمنتها وانفرادها وسطوتها العسكرية والسياسية، والضحية في كلا الموقفين، كان الشعب العراقي. وبمقدار ما أن الولايات المتحدة وبريطانيا انفردتا في قرار شن الحرب، كان من الصعوبة أن تشاركهما أي دولة أو منظمة بالمساهمة في «بناء المجتمع العراقي» وإدارته. من هنا، فقد رضخت واشنطن ولندن باعتبارهما «قوتي احتلال» إلى «قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣» في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣، وبعد ثلاثة أسابيع من إعلان بوش انتهاء العمليات العسكرية من إحدى حاملات الطائرات الأمريكية.

وقد فوض هذا القرار الذي حظي بتصويت ١٤ دولة من أعضاء مجلس الأمن، في الوقت الذي غابت سوريا التي عبرت بـ «نعم»، سلطات الاحتلال السيطرة المطلقة على مستقبله السياسي وموارده الطبيعية، والذي فسح المجال لاستئناف تصدير النفط العراقي، وطلب من الأمم المتحدة تعيين ممثل خاص لها في بغداد «يتعاون» مع «سلطات الاحتلال» في إعادة بناء العراق سياسياً واقتصادياً[٣٢]. ويبدو، أن قمة

---

(٣٢) نقلاً عن: قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية، معد، «موجز يوميات الوحدة العربية: أيار (مايو) ٢٠٠٣،» المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٢٩٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٣)، ص ٢٠٧.

بروكسل الرباعية، التي جمعت شيراك وشرويدر ورئيسي الحكومة البلجيكية واللوكسمبورغية في ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، بقدر ما خصصت للدفاع الأوروبي أملاً في المزيد من الاستقلالية عن أمريكا، وضعت بالمقابل الخطوط العامة لسياسة أوروبية للتعامل مع عراق مابعد الحرب، الذي وقع في «السلة» الأمريكية، بنفطه وسوقه وموقعه الاستراتيجي في قلب الشرق الأوسط. وذلك، في الوقت الذي توالت التصريحات الأمريكية حول معاقبة فرنسا لمواقفها من الحرب على العراق، لكن المراقبين وجدوا أن هذه «المعاقبة» لا تتعدى الكلام، لأن استهداف فرنسا يعني استهداف الاتحاد الأوروبي، ما يجعل الولايات المتحدة في حرب تجارية مع هذا الأخير، وهذا أمر غير وارد تماما.ذلك، أن حجم التبادلات بين الطرفين يبلغ أكثر من مليار دولار يومياً[٣٣].

وإذا كانت قمة الخلاف بين ضفتي الأطلسي تكمن في اللجوء إلى القوة في عالم اليوم، وأوروبا تريد نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب يسوده القانون الدولي وعمل المنظمات الدولية، بينما أمريكا تريد نظاماً تسيطر عليه وتحدد قواعده وحدها، فتمنع فيه أي مقاومة لهيمنتها، وتضع نفسها فوق القانون الدولي[٣٤]. إن هذه النقاط الخلافية لم يتم تسويتها، ولكن جرى تهدئتها وفق مساومات واتفاقيات وتنازلات، طبقاً للمصالح الخاصة لكل طرف. وهذا ما تجلى في مسألة رفع الحظر عن العراق الذي طالبت به أمريكا، حيث أصرت فرنسا والاتحاد الأوروبي على دور محوري للأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق، وضرورة إدخال الأمم المتحدة من جديد في الأزمة العراقية للقيام بدور في مرحلة ما بعد الحرب، ومنحها السلطة التي تضطلع بها في تحديد سبل رفع الحظر، وبخاصة أن موسكو ربطته بعودة المفتشين الدوليين للعراق لإنهاء أعمالهم[٣٥] التي بدأوها طبقاً «للقرار ١٤٤١»، وهو ما رفضته واشنطن بكل قوة، ورأت باريس أن المفتشين هم أصحاب السلطة القانونية في البت في ملف أسلحة الدمار الشامل. وهذا التمسك الفرنسي بعودة المفتشين يهدف إلى:

---

(٣٣) عبد النورين عنتر، «في ضوء الحرب الأنجلو أمريكية على العراق: العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية إلى أين؟،» (قضايا وتحليلات)، الجزيرة نت، < http://www.aljazeera.net >، ص ٤. لقد حث الصحافي الأمريكي توماس فريدمان على أن تطرد فرنسا من مجلس الأمن لأنها في «روضة أطفال» ولا تحسن اللعب مع الآخرين. انظر: نعوم تشومسكي، «الحرب الوقائية أو «الجريمة المطلقة»، العراق: الغزو الذي سيلازمه العار،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٣٤) عنتر، المصدر نفسه، ص ٥.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥.

١ ـ إظهار أن الحرب الأمريكية على العراق التي حصلت من دون ترخيص من مجلس الأمن، لا تعني أن العراق خرج من تحت وصاية الأمم المتحدة وسقط تحت وصاية أمريكا، بل إنه مازال موضع قرارات مجلس الأمن. إنها رسالة قوية إلى واشنطن، فحواها أن حسم الأمر عسكرياً لصالحها لا يعني حرية التصرف المطلقة في مستقبل العراق.

٢ ـ استغلال ملف رفع العقوبات للعودة بقوة إلى الملف العراقي القديم، طارحة نفسها كشريك لأمريكا يحسب له الحساب.

٣ ـ إقناع واشنطن بأن عودة المفتشين تخدم المصالح الأمريكية لأنها ستظهر للعالم انه ليس لأمريكا ما تخفيه. وإن أسلحة يكتشفها المفتشون، ستلقى مصداقية، بينما سيشكك في أسلحة تعثر عليها الولايات المتحدة[٣٦].

ولكن هذه الأهداف أو المواقف، التي عبرت عنها فرنسا، لم يتم التمسك بها، أو الإصرار على تنفيذها. إذ إن خلافات الداخل الأوروبية، إضافة إلى مسارعة العديد من دول أوروبا للمشاركة في المجهود العسكري الأمريكي، وبخاصة أوكرانيا وبولندا ورومانيا وجورجيا وهولندا[٣٧]. وتبعتها الدول الأوروبية التي لها مكانتها أيضاً في الاتحاد الأوروبي مثل إسبانيا وبريطانيا وإيطاليا والدانمارك، ما ساهم في تضييق المساحة التي تناور فيها السياسة الفرنسية والألمانية. إذ إنه ليس من مصلحة باريس وبرلين تعميق الخلافات، أو منح جهات معارضة لمسودة الدستور الأوروبي عليها أن تأخذ طريقها إلى الإعداد والمصادقة عبر الاستفتاء الشعبي، كما نصت اتفاقية «ماستريخت» . ولذلك، فإن أي خطوة أو تصريح سياسي، يصدر عن إدارة بوش الإبن، وهي تستعد لتجديد ولايتها الثانية، يعبِّر فيه عن إمكانية حل الخلافات وتجاوز آثار الحرب على العراق، يثير لدى الأوروبيين رغبة بالعمل المشترك في احتواء تأثير ما حدث في العراق في المنطقة، حيث المصالح الأوروبية الكبيرة. وإن ما حدث في فترة ما بعد الحرب من فوضى مخيفة، قد أذهل وأقلق كل العالم، على الرغم من

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣٧) الياس حنا، «الاتحاد الأوروبي.. توازن القوى والشرق الأوسط،» **شؤون عربية**، العدد ١٢١ (ربيع ٢٠٠٥)، ص ٣٨. حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، بلغ عدد الدول التي أرسلت قواتها العسكرية إلى العراق ٣٤ دولة وهي: ألبانيا، أستراليا، أذربيجان، بلغاريا، كندا، التشيك، الدومنيكان، السلفادور، استونيا، جورجيا، هندوراس، هنغاريا، ايطاليا، كازخستان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدوفيا، منغوليا، هولندا، نيوزيلاندا، نيكاراغوا، النرويج، الفلبين، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، إسبانيا، تايلاند، بولندا، أوكرانيا، بريطانيا، اليابان. انظر: بيلز، «مقدمة: العراق: الميراث،» ص ٧٣. وقد انسحب العديد من الدول ابتداء بإسبانيا والفلبين ودول أخرى.

أن مصداقية المواقف الأوروبية الرافضة للحرب قد تعززت بصورة أكثر في فترة ما بعد الحرب، بخاصة عندما لم تستطع الولايات المتحدة تقديم الدلائل المادية على وجود أسلحة تدمير شامل في العراق. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة نشرت مجموعة مسلحة يقدر عددها بـ ١٧٥٠ خبيراً ابتداءً من حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، ورصدت ميزانية تقدر بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار، إلا أنها لم تعط أي نتيجة، الأمر الذي دفع بعض الأطراف المتحالفة مع الولايات المتحدة مثل بريطانيا وإسبانيا إلى المطالبة باتخاذ إجراءات «تصحيحية تدل على تأييدها لسياسات خارجية أقوى في إطار الاتحاد الأوروبي، وعملت على إعادة بناء الجسور مع واشنطن[٣٨]، وربما بإيحاء من إدارة بوش نفسها، التي وجدت نفسها متورطة في المستنقع العراقي، ولا سيّما أن «أعراض ما بعد فييتنام» ما زالت معشّشة في زاوية من عقول بعض ساستها. إذ لم يمض على احتلال العراق إلا أقل من ثلاثة أشهر، حتى بدأت قوى سياسية أوروبية تعمل لإعادة لم شمل الدول الأوروبية والتخفيف من حدة الخلافات الأمريكية ـ الأوروبية. وقد عكس هذا إلى حد ما، جدّية الصعوبات في العراق، ولكنه اعتمد أيضاً على سمات مشتركة أصلية في السياسة الأورو ـ الأطلسية[٣٩]. إذ كان على جانبي الأطلسي أغلبيات مساندة لتعاون أمريكي ـ أوروبي، ولتحاشي نزعة التفرد الأمريكي، والعمل من خلال مؤسسات مثل الأمم المتحدة والناتو، حيثما يكون ذلك ممكناً[٤٠]. إلا أن هذه «الأغلبيات» أو القوى، التي حاولت التخفيف من حدة الخلافات أو دفع سياسات التعاون بين الطرفين إلى الأمام، قد غاب عنها أن الحرب على العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣، وكما حصل في حرب ١٩٩١، قد انصبّت على «ضرب كل الأفكار الأوروبية حول الدور السياسي المستقل في النظام العالمي»، إضافة إلى الأهداف الأربعة التي أوجزها إمانويل ولرستين في دراسته: «كل ما يملك بوش من رهانات» الصادرة في ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٣[٤١]، في:

ـ العودة باحتياطي النفط العراقي إلى الدولار.

ـ إرسال إنذار إلى المنتجيين الآخرين بانهم سيلاقون المصير نفسه إذا تخلوا عن التعامل بالدولار.

ـ توجيه ضربة لأوروبا وعملتها الموحدة.

(٣٨) بيلز، المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٤١) Immanule Wallerstein, «Bush Bets All He Has,» <http://www.hellblazer.com/archives/2003/04/bush_bets_all_h.html>.

- استخدام الحرب كغطاء لإعادة نفط فنزويلا إلى حلقة الدولار عبر عمليات سرية تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية[٤٢].

ويبدو أن هذه الأهداف أو ما جرى إخفاؤه من الأهداف الأخرى، قد عبّرت عن الرؤية الأمريكية لعالم ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، حيث إن «المهمة» التي تحدد التحالف، والتي في ضوئها سارت الولايات المتحدة بمفردها مع تحالف هشّ من الدول الانتهازية، في حربها على العراق، تاركة حلفاءها القدامى، وبخاصة الأوروبيون في آخر الركب، لعلها تعود إليهم عندما تقتضي المصلحة أو الظروف. وهذا ما حصل، إذ إن حرب العراق مثلت أخطر الأزمات التي واجهت ضفتي الأطلسي، وقد تم اجتيازها[٤٣]، لأن العلاقة بين دول الغرب فيها مجال لكل من الاغتراب والمصالحة، فالخلافات التي انتقلت إلى أروقة الناتو حول مساعدة الحلفاء لتركيا وامتداد القتال من العراق إليها، جرى التوافق على حلها والتوصل إلى قرار أرضى كل الأطراف، ولكن من دون أن يعطي للولايات المتحدة قوة أخرى تساندها في الحرب، على الرغم من أن هناك حوالى ١٨ دولة من حلف الناتو مشاركةً في إحلال الأمن، ومتجحفلة مع القوات الأمريكية في العراق، من بين ٢٦ دولة عضو في الحلف[٤٤].

إن قمة الاتحاد الأوروبي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ في تيسالونيكي اليونانية، بقدر ما أكدت المبادئ الأساسية وخطة عمل لاستراتيجية خاصة بالاتحاد الأوروبي ومضادة لانتشار أسلحة التدمير الشامل والاستراتيجية الشاملة في مضمار السياسة الخارجية والأمنية (CFSP)، فإنها أشرت على الخطوط العامة للسياسة الأوروبية للتعاطي مع عراق ما بعد الحرب، وإلى الدور المحتمل للناتو في العراق، وإلى الكيفية التي من خلالها يتم للولايات المتحدة وأوروبا العمل معاً عسكرياً في بيئة خارج حدودهما[٤٥]. وقد سادت في بروكسل، حيث المقر الأوروبي وحلف الناتو في

---

(٤٢) نقلاً عن: نصير عاروري، «حروب جورج دبليو بوش «الوقائية» بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ٣٥.

(٤٣) Ivo H. Daalder, *The End of Atlanticism* (Washington, DC: Brookings Institute, 2003).

انظر أيضاً ملخص للكتاب في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ١٥٤.

(٤٤) بال دانواي وزدزسلو لاتشوفسكي، «المنظمات والعلاقات الأورو ـ أطلسية،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤**، ص ١١٧.

(٤٥) بيلز، «مقدمة: العراق: الميراث،» ص ٨٥. فقد سبق أن وافق مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي على موقف مشترك من الملف العراقي في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، إلا أن هذا الموقف انحل بسرعة واصطفت دول أوروبا الشرقية مع الولايات المتحدة، انظر: دانواي ولاتشوفسكي، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

الوقت نفسه، قناعات تجدها أوروبا أكثر وعياً استراتيجياً وأكثر إدراكاً لمسؤوليتها لحماية نفسها وحماية الآخرين من تهديدات جديدة. إذ من الأسهل مشاطرة وجهة النظر الأمريكية أو على الأقل تفهّمها في عدة قضايا[٤٦].

ويؤكد الأستاذ سمير أمين في إطار تحليله المشروع الأوروبي، من خلال ما يطرحه من إشكاليات العلاقة الأطلسية ـ الأمريكية، أن الخلاصة السياسية الأساسية من هذا التحليل هي أن أوروبا لا تستطيع أن تخرج من الأطلسية، ما دامت الائتلافات السياسية الحاكمة متمركزة حول الرأسمال العالمي المسيطر، إلا إذا نجحت النضالات الاجتماعية والسياسية في تغيير طبيعة هذا التكتل، وفرض تسويات تاريخية جديدة بين الرأسمال والعمل، يمكن لأوروبا وقتئذ أن تبتعد عن واشنطن وتجدد مشروعاً أوروبياً محتملاً. وبهذه الشروط تستطيع أوروبا أن تسلك في علاقاتها مع الشرق والجنوب طريقاً مغايراً لما تفرضه متطلبات الإمبريالية الجماعية، وأن تطلق بالتالي، بداية مشاركتها في المسار الطويل إلى ما «يتعدى الرأسمالية» بكلام آخر، فإما أن تكون أوروبا يسارية فعلاً أو لا تكون[٤٧].

وإذا كان الاجتماع الاستثنائي للمجلس الأوروبي الذي كرس لمناقشة الحرب التي تنوي الولايات المتحدة شنها على العراق، في بروكسل ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٢، قد أبرز الانقسامات الحادة في الاتحاد الأوروبي وعجزه عن التكلم بصوت واحد، أو عن الاتفاق على مبرر استخدام القوة في الخارج، فإن اجتماعات المجلس اللاحقة، بخاصة ما بعد الحرب التي وضعت باعتبارها الواقع السياسي والعسكري الجديد المترتب على الغزو والاحتلال، قد لعبت دوراً في إعادة الانسجام إلى صفوف دول الاتحاد، وتأكيد استراتيجية موحدة ضد انتشار أسلحة التدمير الشامل، وتقدير التهديدات المشتركة، واستخدام كل الوسائل، لكن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وهو ما تجلى في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣ في رودس ـ اليونان. الأمر الذي أكد ضرورة التعامل بفاعلية أكبر مع تهديدات انتقالية، كالإرهاب وأسلحة التدمير الشامل ضمن إطار وثيقة «أوروبا آمنة في عالم أفضل». ولكن خلافاً للمقاربة الأمريكية، وخلافاً للتشديد على صدارة «التعددية الفاعلة» المرتكزة على القانون الدولي، وعلى أهمية النظام الدولي، والأمم المتحدة تحديداً، والمنظمات الإقليمية، وأنظمة نزع الأسلحة، وكذلك ما تأكد أيضاً في قمة بروكسل

---

(٤٦) بيلز، المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٤٧) سمير أمين، «جيوسياسة الإمبريالية المعاصرة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣ (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ص ٤٦.

للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، التي حددت الشروط الأساسية للوثيقة الاستراتيجية للسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، مؤكدة النشاط المتزايد، بما فيه «الاشتباك الوقائي»، لكنه لا يصل نزولاً عند إصرار ألمانيا وفرنسا إلى الإشارة إلى استخدام القوة أو الضربات الاستثنائية، والمزيد من القدرة والتماسك والعمل مع الشركاء، وبخاصة الولايات المتحدة[٤٨].

في الواقع، إن وضع ما بعد الحرب في العراق، وفي المنطقة، وعلى المستوى الدولي، وضع الاتحاد الأوروبي، وبخاصة القوى الكبرى فيه التي لم تتوقع أن تذهب فيه الدول المسجّلة على قائمة الانتماء مهرولة خلف السياسة الأمريكية في دعم مشروعها الأمني الشامل، لقد أدركت أن الوقت الحالي الجديد يتطلب مراجعة شاملة، آخذة باعتبارها أيضاً أن من يسيطر على نفط الخليج العربي سيستمر إلى عشرات السنين مسيطراً على مستقبل النفط العالمي، وأن الحرب الأمريكية التي شنت على العراق، سوف لن تكون الأخيرة، ما دام أن هناك مشروع إمبراطوري، وسابقةً لإجراءات مماثلة، حين تناقضت المصالح مع المعسكر الرأسمالي. وعليه، فإن الوثيقة التي صدرت عن اللجنة السياسية في الاتحاد الأوروبي، وأقرت بالإجماع في ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣، قد أشارت إلى عدد من ملامح السياسة الأوروبية للتعامل مع الولايات المتحدة، والتي نشرت تحت عنوان: «أوروبا: الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي»[٤٩].

وقد جاءت هذه الوثيقة مفصلة لكل جوانب العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية، وما يتطلبه الواقع الذي أفرزته تداعيات الحرب على العراق، ابتداءً من التوصيات التي جاءت تعبيراً عن القناعة الأوروبية بما يتطلب القيام به، وبخاصة التوصية إلى المجلس الأوروبي الذي يعد أعلى سلطة تنفيذية في الاتحاد، ومؤكداً الأسباب الموجبة لذلك، عارضاً إياها بتحليل عميق وشامل، حيث السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ونتائج أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر والاتجاهات الجيوبوليتيكية الأساسية، ومسلطاً الضوء، من خلال القراءة الأوروبية، على هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، وما يبعدها عن القيم الأوروبية، ونتائجها على التحالف الأطلسي، والتناقضات الأمريكية ـ الأوروبية، وبخاصة الأزمة العراقية، ودور الأمم المتحدة.

---

(٤٨) دانواي ولاتشوفسكي، «المنظمات والعلاقات الأورو ـ أطلسية،» ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٤٩) «L'Europe et la nouvelle stratégie de sécurité nationale des Etats-Unis,» (Document C/ 1819), 12 mai 2003, <http://www.assembly-weu.org>.

وقد أخذت الوثيقة بجملة من الاعتبارات والقناعات، وشددت على ضرورة وضعها موضع الاهتمام الجدي من قبل الاتحاد الأوروبي، بخاصة ما يتعلق بالأمور الآتية:

- تأكيدها الحوار والتعددية وتفوق القانون الدولي، واحترام قواعد هذا القانون مذكرة بأن اللجوء إلى القوة يجب أن يكون الوسيلة الأخيرة المستنفذة من خلال الشرعية الدولية ومرجعية الأمم المتحدة.

- الأخذ بنظر الاعتبار العناصر الجديدة والعناصر الثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية، المعبّر عنها في الوثائق الأساسية للاستراتيجية الجديدة للامن القومي الأمريكي، وفي المواقف والقرارات التي اتخذتها إدارة بوش الحالية، والتي جاء قسم منها نتيجة ردود الأفعال على انفجارات ١١ أيلول/ سبتمبر وتداعياتها على السياسة الخارجية الأمريكية؟

- كما ركّزت على الاتجاهات في الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي بإقحام الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة. إذ إن المفهوم الجديد الجيوبوليتيكي، الذي تم تبنيه من قبل الإدارة الحالية، لا يستبعد الحرب في الإطار الاستباقي والتكتلات الاختيارية بدلاً من الوسائل المتعدد الأطراف والتحالفات، وكذلك لجوؤها إلى العمل الأحادي الجانب، الذي يمكن أن يؤدي إلى خطر كبير على الاستقرار العالمي، وخطر عزل الولايات المتحدة التي تصرّ على مواقفها الأحادية.

- وتعتقد الوثيقة الأوروبية أنه من الضروري تكثيف الحوار الصريح والمفتوح مع الإدارة الحالية، من أجل فهم أفضل وكامل للمفاهيم الجديدة في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة ونتائجها، في ما يتعلق بالسياسة الدولية، وبشكل خاص بصدد حلفائها المناصرين لعالم متعدد الأقطاب.

- وتعبر الوثيقة عن انشغالها بالنتائج التي تفرزها هذه الاستراتيجية على الأمن الدولي، وعلى العلاقات ما بين ضفتي الأطلسي، وتدعم الشراكة القوية بين الطرفين من خلال التجديد والتوسع والتوازن على أساس الإجماع. وإنه من الضروري أن يكون الدور العسكري الأساسي للتحالف الأطلسي منسجماً مع السياسة الأوروبية الحقيقة في الدفاع، في إطار الاتحاد الأوروبي، ومن الضَروري أيضاً تعزيز التعاون القوي المتبادل بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

- وقد نبّهت الوثيقة إلى أن الإرهاب سيستمر على الرغم من التدخلات العسكرية في أفغانستان والعراق، ولا يمكن أن تكون الحرب وسيلة فاعلة في التصدي للإرهاب، ولكن في معالجة الجذور السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا

العنف، محذرة الولايات المتحدة بأنه على الرغم من قوتها العسكرية، لا يمكنها بمفردها، ومن دون التعاون الفعال مع حلفائها في العالم، أن تضطلع بكل العمليات الضرورية لمواجهة الإرهاب العالمي.

ـ وقد أشرت الوثيقة على العجز الأوروبي في بلورة سياسة خارجية حقيقية للأمن المشترك، بسبب السياسات الوطنية للدول الأعضاء، وتصوراتها المختلفة عن دور أوروبا في العالم، وفي مقاربتها المختلفة لدور الولايات المتحدة، الأمر الذي يتطلب تعزيز الإمكانيات العسكرية للاتحاد الأوروبي لكي يكون قادراً على ممارسة تأثيره الفعال في الشؤون الدولية.

ـ إن أوروبا الموحدة والقوية، في عالم متعدد الأقطاب، سيكون في الوقت نفسه لصالح الأوروبيين والأمريكيين، وكذلك بالنسبة إلى السلام والاستقرار الدوليين. وهذا يتطلب أيضاً أن تتبنى أوروبا مفهوماً استراتيجياً في الأمن والدفاع.

ـ وتعيد التذكير بأن الخلافات ما بين ضفتي الأطلسي، في داخل الاتحاد الأوروبي، والتي ظهرت خلال الأزمة العراقية، ورد الفعل القوي للرأي العام الأوروبي، الذي عبر بشكل واضح عن معارضة للحرب على العراق، إذ إن الحرب على العراق لا يمكن إلا أن تذكر العالم بخطر عدم احترام قرارات الأمم المتحدة، بخاصة بالنسبة إلى الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، الذي يشكل أحد التهديدات الأكثر خطورة بالنسبة إلى السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ـ وتعتقد أنه من المناسب محاولة إقناع الولايات المتحدة في إطار الحوار مع الإدارة الأمريكية الحالية، بأن استراتيجيتها المتطرفة لصالح الأمن القومي، يمكن أن تؤدي إلى تأثير سلبي على الاستقرار العالمي، لأن عسكرة الأزمات الأحادية يمكن أن تشجع الإرهاب وإعادة التسلح، الأمر الذي يؤدي إلى أن تواجه الولايات المتحدة خطر النظر إليها أنها قوة خارقة وعنيدة وإمبريالية. وإن الطريق الأفضل، كما ترى الوثيقة، هو الاعتراف بأن مجلس الأمن هو الجهاز الوحيد الذي يتكفل بصيانة الأمن والسلم الدوليين، وأن دور الأمم المتحدة يشكل الرهان الرئيسي للمستقبل، الذي يجب أن يتعزز من خلال الإصلاح الجذري.

لذلك، فإن الوثيقة تدعو المجلس الأوروبي إلى أن يتخذ الخطوات الآتية:

- دعم مبادرات الاتحاد الأوروبي الموجهة نحو إعداد مفهوم للأمن الأوروبي.

- تعزيز دور الأمم المتحدة من ناحية الدور الذي يجب أن تلعبه في الأوضاع المشابهة للحرب على العراق، وما بعد الحرب.

وبناءً عليه، فإن الوثيقة طلبت من المجلس الأوروبي حث حكومات دول الاتحاد الأوروبي على:

ـ العمل بشكل جماعي في السياسة الدولية، والتسوية السلمية للصراعات من خلال إعطاء مجال للسياسة والدبلوماسية، ولمساعدة التنمية بدلاً من القوة.

ـ تكثيف تبادل وجهات النظر مع الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى مواقف مشتركة حول تحديد ظواهر الإرهاب، والإجراءات الضرورية لمكافحته، ومن بينها الحوار بين الحضارات.

ـ إيجاد مجموعات عمل مشتركة في كل المؤسسات بين ضفتي الأطلسي، من البرلمانات، والمعاهد، ووسائل الإعلام، لإيجاد مواقف مشتركة في السياسة والأمن الدولي، ودعم إدارة الأزمات من خلال التأثير الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وحلف الناتو.

ـ دعم «قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٤٨٣/ ٢٠٠٣» وتنفيذه كاملاً، بما يضمن تأكيد حق العراقيين في تحديد مستقبلهم السياسي بحرية، والسيطرة على ثرواتهم الطبيعية، وتعزيز دور الوسائل السياسة، والدبلوماسية، والاستخباراتية، والبوليس، لمكافحة الإرهاب، وتأسيس التعاون الأكثر تجمعاً للمجتمع الدولي الديمقراطي.

وبعد أن تتصدر الوثيقة هذه النقاط التي تمثل ديباجتها الأساسية، فإنها تنطلق في عرض المبرّرات التي تتطلب الأخذ بكل ما تم الاشارة إليه، ولا سيما أن الحرب على العراق واحتلاله، رسمت مشهداً إقليمياً ودولياً جديداً[٥٠].

١ ـ حالياً، تعد الولايات المتحدة القوة الخارقة الوحيدة عالمياً. قوة عسكرية من دون منازع. إنها تجد نفسها بمواجهة مأزق، يطرح التساؤل الآتي: هل ستعزز من قوة إمبراطوريتها أو إنها تتجه إلى الانحطاط تحت إمبراطورية القوة؟

ومن جهتها، فإن أوروبا التي لم يكن لديها خيار «القوة» تواجه خطر الانزلاق نحو الضعف السياسي. وأوروبا نفسها هي أيضاً بمواجهة مأزق مزدوج: كيف توفّق باستمرار بين التحالف الأطلسي المسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة، وانبثاق استراتيجية سياسية مستقلة لأوروبا؟ وكيف الربط باحترام السيادات القومية وبناء صرح القوة السياسية المشتركة؟

---

(٥٠) M. de Puig, «Exposé des motifs,» dans: Ibid.

٢ ـ ليس لأوروبا أي وسائل أو طموحات في منافسة الولايات المتحدة على دورها بين القوى الكبرى الأولى، والانطلاق في سباق جامح للتفوق العسكري. فقد قبلت أوروبا الدور المهيمن للولايات المتحدة، شرط أن لا يكون هذا الوضع من أجل المصالح القومية الأمريكية فقط، أو موجه خصيصاً للهيمنة، ولكن من أجل الإنسانية جميعاً في إطار الأمم المتحدة. إن الإغراء الإمبريالي، والتوجهات السياسية الدائمة، ستكون أمراً غير مقبول بالنسبةَ إلى الأوروبيين. وإنه في إطار النظام المتعدد الذي تقبل به أوروبا طوعياً، فإن التأثير غير المحدود للولايات المتحدة يمكن الاعتراف به. ولكن نظاماً أحادي القطبية يستند إلى الخضوع أو استخدام الأوروبيين أو الدول الأخرى كأدوات لخدمة السيد الأوحد، يعدّ أمراً غير مقبول بالنسبة إلى الأوروبيين، لأنه يتعارض جذريا مع التصور الجيو- استراتيجي الأوروبي وللعلاقات الدولية.

٣ ـ ومن الواضح أن السياسة الخارجية للإدارة الجمهورية الحالية لجورج بوش، تمثّل تغييراً في الاتجاه المغذي لتمركز الدفاع عن المصالح القومية للولايات المتحدة، التي تستخدم من أجل ذلك كل قوتها السياسية والاقتصادية، مستفيدة من قدرتها العسكرية. يضاف إلى ذلك، أن هذه الإدارة قد طورت مفهوماً جيو- استراتيجياً جديداً (وضعت في أولوياتها القطبية الأحادية، والحروب الاستباقية والتحالفات الطوعية)، يرتكز على الخلافات الأصولية بما فيها الدينية، وعلى الرؤية لصنع المعجزات، والغرق في الأصولية المسيحية وفي رسالة الولايات المتحدة نحو العالم.

٤ ـ هذا الموقف الأمريكي الجديد، من حرب العراق، بسوابقه ونتائجه المباشرة، قادنا إلى انتقاد العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا. لقد وجدنا أنفسنا في الواقع بوضع من الأزمة الدولية، مع مشاكل جديّة، يجب حلها من ناحية مستقبل المؤسسات الأساسية، التي أنشئت خلال السنوات الأخيرة (مثل الأمم المتحدة، والناتو، والاتحاد الأوروبي). وإن الاتفاقات والاختلافات بمواجهة حدث خطير مثل الحرب، قد فتح الباب لتساؤلات عميقة حول المستقبل، إضافة إلى الاختلافات بين الحكومات في الداخل، كما هو حاصل خارج أوروبا، فإنه من المفروض الأخذ بنظر الاعتبار قوة رد فعل المواطنين الأوروبيين، الذين عبروا عن معارضتهم العلنية لهذه الحرب.

٥ ـ لقد أوضحت هذه الحرب بشكل متواطئ حقيقة كشف الولايات المتحدة لمقاربة جيو- استراتيجية جديدة، وأنها على استعداد للعمل في إطار متعدد الأطراف، لو كان هذا المسعى يسهل تنفيذ قراراتها. ولكن في الحال المعاكسة، فإنها سوف لن تتردد في العمل بشكل أحادي مثلما قررت في شن هذه الحرب، على الرغم من وجود أغلبية معارضة للتدخل العسكري، داخل مجلس الأمن.

٦ ـ إذن إن أوروبا تجد نفسها أمام الضرورة والواجب، اللذين يفرضان عليها اتخاذ موقف حول الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي للولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، فإنه من المفيد مواكبة طريقة إعداد الاتجاهات القوميه في السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة، ويقتضي العمل أيضاً، على تمييز موقف الإدارة الحالية من موقف مجموع الولايات المتحدة بصدد السياسة الخارجية خلال ذلك الوقت. ويتوجب أيضاً الأخذ بنظر الاعتبار الصدمة الكبيرة من انفجارات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وتحليل جذورها العميقة، وكذلك تأثيرها في الرأي العام الأمريكي.

٧ ـ يجب على القراءة الأوروبية للاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي أن ترتبط بالنحسب لنتائجها، سواء كان على الأمن الدولي أو على العلاقات ما بين ضفتي الأطلسي. وحول هذه القضايا فإن المناقشات، التي جرت من خلال المنبر الذي نظمته الجمعية في الاتحاد الأوروبي والرئاسة اليونانية للاتحاد ما بين ١٧ ـ ١٨ آذار/ مارس٢٠٠٣ في أثينا، كانت غنية بالأفكار والحجج التي سوف تأخذ بنظر الاعتبار.

٨ ـ إن الاختلاقات العديدة بين الولايات المتحدة وأوروبا في مختلف المجالات «نزع التسلح، والبيئة، ودور الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والعلاقات التجارية، والصراعات والأزمات المحتملة، الخ» يجب ألا تدفعنا إلى تجاهل وزن مصالحهم المشتركة، سواء في ما يتعلق بالقيم الديمقراطية أو الازدهار الاقتصادي. ومع ذلك، يقتضي تأكيد التناقضات والعجز الأمريكي كما الأوروبي: فالغياب النحس لسياسة خارجية وأمن مشترك لأوروبا، عاملته الولايات المتحدة بشكل غير منصف خلال التهديدات المماثلة في العالم.

٩ ـ إن الاستراتيجية الجديدة الأمريكية للأمن القومي، التي تم الإعلان عنها رسمياً في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، وجدت أولى تطبيقاتها الملموسة في الحرب ضد العراق في ١٩ ـ ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣. إذ إن أزمة العراق قد طفحت إلى السطح الاختلافات بين ضفتي الأطلسي وفي الداخل الأوروبي، وشكلت الاختبار الحاسم لمستقبل العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة، ومستقبل هذه العلاقات بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أيضاً.

وفي الواقع، إذا كانت الوثيقة: «أوروبا والاستراتيجية الأمريكية الجديدة»، قد ركزت على عدة مواضيع وأثارت انتباه الأوروبيين إلى تداعيات انفجارات ١١ أيلول/ سبتمبر، ونتائجها على الأمن الدولي، فإنها وبقدر تعلق الأمر بمنهجية دراستنا، قد ركزت على التناقضات الأمريكية ـ الأوروبية في إطار الشراكة بين ضفتي الأطلسي،

المتجددة والمتوازنة، وأبرزت مجالاً لإظهار هذه التناقضات، في الأزمة العراقية، وفي داخل الاتحاد الأوروبي أيضاً.

ثالثاً: التداعيات الإقليمية والدولية للحرب على العراق

في الواقع، لم تكن تداعيات الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق بتلك الصورة التي رسمها مهندسو هذه الحرب أمثال ريتشارد بيرل، وبول وولفوويتز، أو رامسفليد، فكل توقعاتهم انهارت كحبات رمل أذابتها أول موجة من رد الفعل العراقي ضد الاحتلال، كشفت لأكبر قوة عسكرية أنه من السهل جداً كسب الحرب، لكنه من الصعوبة «بناء السلام» . وإن العمل العسكري أحادي الجانب، والانفرادي، من دون شرعية دولية، لايمكن أن يؤدي إلا إلى الدمار ومزيد من العنف والاستهتار بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فإن الاستخفاف بالشرعية إبان العمل العسكري يصعّب طرح إطار من الشرعية، مقبول على نطاق واسع، وقابل للتطبيق على أزمات وصراعات أخرى. وما كان يراود المحافظين الجدد من أحلام بأن الحرب على العراق سوف تحدث تأثيرات على «طريقة الدومينو»، وتؤدي إلى سقوط الأنظمة المجاورة للعراق، قد تبخرت وتحول العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة على سياساتها المغامرة، التي تكيل بمكيالين في تعاملها مع الأزمات الإقليمية والدولية.

ومن دون شك، إذا كانت التوقعات أو السياسات المخططة لتأثير الحرب في العراق، قد ذهبت إلى احتمالات تغير سياسي في الشرق الأوسط، وأن هذه الحرب ستكون سابقة لإجراءات أمريكية أخرى مماثلة في مكان آخر، فإن الأمر الآخر الذي بقي محط خلاف أيضاً، هو تأثير حرب العراق في البيئة الأمنية الدولية الأوسع، وبالتحديد في سلوك الولايات المتحدة، بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وعلى التحديين المتلازمين: انتشار «أسلحة التدمير الشامل» والإرهاب، وعلى التحالفات العالمية والمؤسسات الأمنية. وقد أوضحت حرب العراق على نحو مثير مدى القوة العسكرية الأمريكية واستعداد الولايات المتحدة، منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لتؤكد هذه القوة، غير أن تطورات ما بعد الحرب على العراق، بيّنت بشكل شديد الوضوح حدود القوة الأمريكية. ويرجح أن تكون مسألة أغراض القوة الأمريكية وحدودها، موضوع نقاش مستمر في انتخابات الرئاسة ٢٠٠٤[٥١] وما

---

(٥١) أندرو كوتي، «حرب العراق: الخلافات والتحديات المستديمة،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤**، ص ١٨٣.

بعد تجديد ولاية بوش الثانية، حيث توقع أغلب المراقبين أنه سوف يستمر تأثير الفكر المحافظ في توجيه الإدارة الأمريكية وجورج بوش لمدة أربع سنوات.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن السؤال الذي يطرح هو: ما هي تداعيات هذه الحرب على دول الجوار الإقليمي للعراق؟ وبخاصة أن هذه الدول لم تكن علاقاتها حسنة مع العراق، منذ تأسيس الدولة العراقية، إلا لثلاثة عقود أو أقل. فالدائرة تعيش في علاقات حرب وتوتر، ونادراً ما شهدت «علاقات حسن جوار طيبة». وفي الواقع، فإن التداعيات التي رمت بثقلها أكثر من غيرها في مناطق أخرى، إضافة إلى الشرق الأوسط، هو الوضع الأوروبي والخلافات بين ضفتي الأطلسي، وداخل الإطار الأوروبي نفسه، وكذلك حول الدور المستقبلي لحلف الناتو خارج نطاق «عملياته التقليدية»، وبالتحديد في العراق والمنطقة العربية، حيث المهمات الاستراتيجية الجديدة التي امتدت على طول خط القوس الجنوبي ابتداءً من المغرب العربي، ومروراً بالخليج العربي، وانتهاءاً بآسيا الوسطى والقوقاز.

١ ـ على دول الجوار الإقليمي

عندما أعلن جورج بوش الإبن قراره النهائي شن الحرب على العراق، كان يتطلع وطاقم إدارته لأن يكون هناك «عراق مسالم في جوار مسالم، ونوع من نظام تعاون إقليمي»، تكون فيه إسرائيل «الحلقة المركزية» تمهيداً لتشييد شرق أوسط كبير وواسع، ولكن أحداث ما بعد الحرب كشفت عن كل تجليات الصورة، التي غطتها نزعات القوة المفرطة: فليس هناك عراق مسالم، وإنما تحولت أرضه إلى مستنقع غاصت فيه أقدام المارينز، ومأزق حاولت إدارة بوش الإبن استخدام كل وسائلها بما فيها الابتزاز لإشراك قوات عسكرية من الدول الأخرى، حتى العربية، من «أجل الاستقرار في العراق». وإن استجابت بعضها، فإن ذلك جاء نتيجة لمغريات المال والمناصب، بخاصة من قادة دول أوروبا الشرقية الذين تخلّوا عن مبادئهم، فليس هناك ما يمنع من أن يتخلوا عن أخلاقياتهم. وهذا الذي حصل، حتى في حال تأييد الحرب. وإذا كان البرلمان التركي قد رفض في آذار/ مارس ٢٠٠٣ السماح للقوات الأمريكية بغزو العراق من الأراضي التركية نتيجة للضغط الذي مارسه الرأي العام التركي، والدروس المستخلصة من حرب ١٩٩١، فإنه أقر ما بعد الحرب اقتراحاً رسمياً يخوّل القوات التركية المشاركة إلى جانب القوات الأمريكية للمحافظة على «الأمن واستقرار العراق»، إلا أن هذه الاقتراح والمحاولات الأمريكية في هذا الاتجاه قد اصطدمت بالرفض العراقي، بخاصة من قبل القيادات الكردية، التي وجدت في ذلك ذريعة «لتحقيق الطموحات العثمانية القديمة» في العراق، إضافة إلى الحساسية

المفرطة التي تنظر لها كل الأطراف في ما يتعلق بمدينة كركوك، فرفض التدخل التركي، حتى وإن كان على شكل «مساعدات إنسانية» . وأنقرة التي استقبلت وزير الخارجية الأمريكية السابق كولن باول في الأول من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وفي خضم المعارك العسكرية على أرض العراق، كانت تبحث عن «ضمانات» أمريكية بعد سقوط النظام، في عدم إفساح المجال للأكراد «بإعلان دولتهم»، أو ما من شأنه أن يؤثر في القومية الكردية في تَركيا، التي تتجاهل تركيا حقوقها، الأمر الذي تطلب تشكيل لجنة تنسيق بين الأكراد العراقيين وممثلين عن تركيا والولايات المتحدة، في ما يتعلق بالشق الأمني والسياسي[٥٢].

إضافة إلى عدم تغيير الاتفاقيات الأمنية التي كانت حكومة أنقرة قد عقدتها مع نظام صدام حسين في ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية، وبحدود ٤٠ كم، فإن سقوط نظام صدام، أفقد تركيا أكبر «حليف» في محاربة الأكراد. وهذه هي النقطة الوحيدة التي كانت تتفق بغداد وأنقرة على تسويتها. ولذلك رأت تركيا أن عراق ضعيف ومفكك من شأنه أن يؤثر بشكل خطير في أمنها القومي، ومكوناته الاجتماعية (العرقية والطائفية). لا بل إن الخلافات الأوروبية ـ الأمريكية على حرب العراق، قد رمت بثقلها على مساعي أنقرة في طلب الانتماء للاتحاد الأوروبي، إذ إن الخلافات في أروقة حلف الناتو كانت نقطتها المركزية أنقرة، التي حظيت بدعم أمريكي، بخاصة من أجل تفعيل «المادة ٤ من اتفاقية واشنطن لعام ١٩٤٩»، حيث إن فرنسا وألمانيا وبلجيكا اعترضت على سبيل تفعيل خطط من أجل الدفاع عن تركيا، واقتصر الأمر على تقديم مساعدة لتركيا وبشكل منفصل عن الحرب في العراق[٥٣].

وفي الواقع، إن تركيا بقدر ما كانت علاقاتها مع العراق قبل الحرب تتسم بالجمود، وأحيانا تتبادل الاتهامات معه وتنزعج من السياسة العراقية، إلا أن غياب نظام صدام حسين أفقد نظام أنقرة أوراقاً عديدة، بخاصة في اهتمامات السياسة الأمريكية الشرق أوسطية وفي سياسة مكافحة «الإرهاب»، وكذلك قلقها الدائم والمستمر من إمكانية «انفصال الأكراد من خلال آليات متعددة في مقدمتها آلية

---

(٥٢) هاني عادل ديمتري، «معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٥٣) دانواي ولاتشوفسكي، «المنظمات والعلاقات الأورو ـ أطلسية،» ص ١١٦. وللمزيد من الاطلاع، انظر: باكينام الشرقاوي، «تركيا والعراق: ثوابت ومتغيرات السياسة التركية تجاه العراق،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **الخليج.. والمسألة العراقية** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٣)، ص ٢٢٨.

اجتماعات دول الجوار الجغرافي للعراق، والاتصالات مع القوى السياسية العراقية، التي لها تأثير في الشأن العراقي الداخلي[٥٤].

وقد عبرت تركيا عن مخاوفها من صيغة «الفيدرالية» التي تصبح واقعاً دستورياً وسياسياً جديداً في المنطقة بالنسبة إلى الأقليات والقوميات، بخاصة في تركيا، حيث مطالب القومية الكردية فيها، وضغوط الاتحاد الأوروبي للأخذ بالمعايير الأوروبية في الانتماء[٥٥].

وفي الواقع، فإن مؤتمرات دول الجوار التي بدأتها أنقرة بخطوات دبلوماسية وسياسية ما قبل اندلاع الحرب، وخلالها، لم تكن في حقيقة الأمر إلا من أجل احتواء تداعيات سقوط النظام السياسي المركزي في بغداد، والنتائج التي ترتّبت على الاحتلال الأمريكي. فالدول الأخرى المحيطة بالعراق والتي شهدت علاقاتها مع العراق منذ ١٩٦٨ أحوالاً من التوتر والحروب، بخاصة مع سوريا، والكويت، وإيران، بقدر ما عبرت في داخلها عن «فرحتها» بإزالة الخطر العراقي، سواء كان منافساً عقائدياً لسوريا، أو بالنسبة إلى الكويتيين في غزوهم ومحاربتهم في ١٩٩٠/ ١٩٩١، وقبلهم الإيرانيون، فإن غياب نظام سلطوي قوي ماسك بكل تفاصيل الحياة اليومية العراقية، وبالطوائف والأعراق المكوّنة للشعب العراقي، من شأنه أن يجعل الفوضى تسري إلى داخل مجتمعاتهم، لا بل إن استقرار العراق عدّ ضمان الأمان لكل شعوب المنطقة، سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً. والغريب في الأمر، هو أن كل الأنظمة السياسية المجاورة للعراق، لا بل إن ٩٩ في المئة من الأنظمة العربية كانت موافقة على إسقاط نظام صدام حسين، ولكن بعد أن هدأت أصوات المدافع، وتوقفت سرفات الدبابات المقتحمة لبغداد، بدا كل نظام يعيد حساباته، ويتذكر القول المأثور: «أكلت يوم أكل الثور الأبيض» . فلم يمض إلا عدة شهور حتى شرّع الكونغرس قانون معاقبة سوريا في آذار/ مارس ٢٠٠٤، وبدأت الضغوط الأمريكية على دمشق، باتجاهات وقنوات مختلفة. تارة من لبنان، وتارة من إسرائيل، وأخرى من تركيا، ووقف الجيش الأمريكي على بعد عدة أمتار من الحدود السورية ـ العراقية، محملاً النظام السوري مسؤولية تدهور الوضع السياسي والأمني في العراق. لكن إدارة بوش الإبن تجاهلت كثيراً حقائق الأرض والسياسة في العراق. فبعد أن دمرت الدولة، لم يعد باستطاعتها أن تؤسس «دولة جديدة» في الفترة نفسها، بالمقياس الذي وضعته قبل الحرب. وما كان عليها إلاّ أن تضع كل إخفاقاتها على دول

---

(٥٤) «تركيا: تحديات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٥)، ص ٢٢٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

الجوار، بخاصة تلك التي كانت أحد أطراف محور شرها، أو بمقتضى الاستراتيجية الصهيونية، يجب إركاعها وإخضاعها للمخطط الصهيوني في الاحتفاظ بالجولان، وفرض تسوية سياسية هزلية لإنهاء الصراع، لا تستند إلى أي قرار من قرارات الأمم المتحدة، وإنما لخارطة طريق وتفاهمات ثنائية، لا أكثر ولا أقل. وأمام غليان الأرض العراقية تحت أقدام قوات الاحتلال، والخسائر التي تكبدتها بفعل المقاومة الوطنية، وضغط الرأي العام العالمي الذي يجبرها على الانسحاب فوراً، لم يكن أمامها إلا أن تزيد الوضع تدهوراً، حتى تستطيع تقديم مبررات وجودها، واستمرار احتلالها، فكان الانفلات الأمني والسيارات المفخخة.

وفي الواقع، إذا كان للأزمة الكورية خصوصيتها الإقليمية والدولية، فإن طهران فهمت الدرس العراقي جيداً، ومضت في مشروعها النووي بأقصى سرعة وسرية، حتى أصبح من المتعذر تدميره لما في ذلك من خطورة كبيرة على المنطقة، وعلى إسرائيل بالذات. أما بالنسبة إلى العراق، فقد تأكد لواشنطن أنه لا يملك أبداً أي أسلحة للتدمير الشامل، يمكن أن يهدد بها القوات الغازية، لكنها جازفت في الهجوم. إضافة إلى ذلك، فإن العراق كان النظام المنهك، المعزول، وسهل الاستفراد به وإسقاط نظامه بأي وسيلة، وإن كانت بأيدي عربية، من خلال مبادرات ومقترحات تطرح من هذا النظام أو ذاك، وتعرف واشنطن أن نظام صدام حسين سيرفضها، وهو ما كانت تتمناه، وحصل[٥٦].

وليس هذا فقط، بل إن طهران، التي كانت لها تجربة سابقة مع الولايات المتحدة في حربين متجاورتين: **الأولى** في عام ١٩٩١ عندما قام العراق بغزو الكويت، وكان ثمن الموقف «الحيادي الإيجابي» كبيراً، فلم يكن يهمها ما حصل في جنوب العراق من «تصفية للانتفاضة الشيعية» ضد نظام صدام حسين في آذار/ مارس عام ١٩٩١، حيث إنها تعاملت مع بغداد ومع واشنطن خلال الأزمة، بأسلوب «التاجر» نفسه، الذي لابد أن يستنفر كل إمكانياته للاستفادة من هذه الصفقة: بغداد قدمت كل عروضها، وواشنطن قدمت كل امتيازاتها، ومن بينها تقديم ٢٥٠ مليون دولار كقرض من البنك الدولي لمساعدتها في تخطي آثار الحرب[٥٧].

---

(٥٦) للمزيد من الاطلاع، انظر: محمد حسنين هيكل، **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣)، ص ٣٤٥.

(٥٧) جيف سيمونز: **استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)؛ **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، وعراق المستقبل: **السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، ترجمة سعيد العظم (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤).

والثانية في حرب أفغانستان ٢٠٠١، كان لطهران أيضاً الموقف ذاته، بخاصة أنها تخلصت من نظام طالبان، الذي يعد نظام طهران أكثر كفراً من إسرائيل والولايات المتحدة، لا بل إن العلاقات وصلت مع نظام طالبان إلى حافة الحرب التي أوقفتها حسابات خاصة لدى إيران. وهذا الدرس الثالث، جاء في خضم الاستعدادات العسكرية الأمريكية لإسقاط نظام صدام حسين الذي دخل في حرب مع إيران بمباركة من الولايات المتحدة لأكثر من ثمان سنوات، لم تستطع سنوات التسعينيات أن تمحو آثارها، أو أن تفتح بعض أبواب التلاقي، على الرغم من رئاسة السيد محمد خاتمي التي شهدت نوعاً من التقارب، وهي السياسة العامة التي قادها خاتمي في فتح باب الحوار لعلاقات إيران الخارجية، بخاصة مع الولايات المتحدة[٥٨]. والمفارقه اللافتة للانتباه في حرب أفغانستان، التي قادتها الولايات المتحدة ضد طالبان والقاعدة، هو أن طهران دعمت تحالف الشمال، ولولا هذا التحالف لما كان للمهمة الأمريكية أن تنجز بهذه السرعة، ولما سقطت كابول أيضاً[٥٩]. وفي الحرب التي قادتها واشنطن ضد العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣، ما كان للمهمة الأمريكية أن تنجز بهذه السرعة لولا قوات بدر، المليشيا الشيعية التي دخلت من إيران وفرضت هيمنتها على المحافظات الوسطى والجنوبية في العراق. ولكن، لم يمض على انتهاء حرب أفغانستان إلا عدة أيام حتى وضعت إيران في أحد رؤوس مثلث محور الشر، في خطاب حالة الاتحاد، الذي ألقاه جورج بوش الإبن في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢. ولم يمض إلا عدة أسابيع على انتهاء «العمليات العسكرية»، وليس الحرب، لأنها ما زالت قائمة حتى الآن في العراق، حتى وصلت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية إلى درجة من التوتر والتصعيد، إلى حدّ أن الخطاب السياسي الأمريكي لم يستبعد الخيار العسكري ضد إيران، وإن كان قد اعتبره الخيار الأخير.

وإذا كانت طهران قد أعلنت عن مبادئ سياستها الثابتة، في حال وقوع الحرب على العراق أنه: لا قتال ضد القوات الأمريكية ولا عرقلة لعملياتها، ولا مشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق، ولا قتال إلى جانب النظام العراقي[٦٠]، إلا أن إيران أضحت في قلب الحدث العراقي، ليس من خلال الأحزاب السياسية التي

---

(٥٨) طلال عتريسي، «إيران. . إلى أين،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٨ (شباط/ فبراير ٢٠٠٣)، ص ٢٣ وما بعدها، ومحمد السعيد إدريس، «إيران والعراق من صراعات الهيمنة إلى تهديدات الاستتباع،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **الخليج.. والمسألة العراقية**، ص ١٧٩ وما بعدها.

(٥٩) عتريسي، المصدر نفسه، ص ٣١.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.

كانت تتخذ من إيران ملجأً لها خلال نظام صدام حسين، وإنما حتى من أطراف أخرى وجدت في المعارضة الإيرانية للولايات المتحدة واحتلالها للعراق «الظهير الاستراتيجي» لمقاومة الغزو الأمريكي. فقد تردد في أكثر من مناسبة، أن إيران تحولت إلى ممر لعبور مقاتلي القاعدة إلى العراق، وكل القوى المناهضة للولايات المتحدة، لأن ما يحكم إيران في سياستها الخارجية، سواء كان قبل الثورة الإسلامية، أو ما بعدها هو «مصلحتها القومية»، والمحافظة على «أمنها»[٦١]، وهو الأمر الذي حكم كل مواقفها تجاه ما يجري في العراق، وإن كان هناك من يرى في التدخل الإيراني، بأدوات وقنوات مختلفة، أنه جاء نتيجة عوامل «طائفية» صرفة، فذلك يجافي الواقع بكثير.

وفي الواقع، فإنه على الرغم من أن إيران أصبحت الآن بين كمّاشة القوات الأمريكية بكل صنوفها ومن جهات ثلاث: من الخليج العربي، ومن العراق بامتداد حدود لأكثر من ألف كلم، ومن أفغانستان بالحدود التي تمتد أيضاً لمئات الكيلومترات، إلا أنها لم تشعر بالتهديد الخطير والجدي من الولايات المتحدة. وعلى الرغم مما حصل في السنوات الماضية من احتواء لإيران في إطار سياسة الاحتواء المزدوج، إلا أنه في الحقيقة كان موجهاً ضد العراق أكثر مما هو موجه ضد طهران. إذ بقيت علاقاتها مع واشنطن بين شد وجذب، وبخاصة أن إدارة بوش الإبن، تركت معالجة كل ما يتعلق بالملف النووي الإيراني إلى الجانب الأوروبي. وللتاريخ، إن الولايات المتحدة خلّصت إيران من أكبر قوة عسكرية ونظام سياسي ناصبها العداء، ووقف في وجه سياساتها الخارجية وفي الخليج العربي بالتحديد، وهذا الأمر سوف لن تنساه طهران أبداً، لأن بناء دولة عراقية بالقوة التي كانت تتمتع بها ما قبل الحرب ٢٠٠٣ سوف لن يتحقق، ربما في حدود نصف قرن.

ومما لا شك فيه، أن ما يقلق إدارة البيت الأبيض ليس قدرة إيران العسكرية أو امتلاكها للسلاح النووي، الذي لم يعد اليوم يعتبر من عناصر قوة الدولة، وإنما معارضة إيران للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وعلاقاتها بالمنظمات والأحزاب اللبنانية والفلسطينية، التي أدرجتها واشنطن في قائمتها «الإرهابية». ولذلك، فإن من يجري قراءة واضحة للأهداف الأمريكية في العراق، يلاحظ أن أمريكا متفقة مع ما تطمح إليه السياسة الإيرانية في العراق، وحتى في منطقة الخليج العربي، إذ إن المساومة ما زالت قائمة على كثير من القضايا، وبخاصة مسألة الجزر الإماراتية،

---

(٦١) شفيع بومنيجل، «خلفيات المواقف الايرانية تجاه العراق المحتل: محاولة لفهم الدوافع،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٦ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، ص٦٠ وما بعدها.

والوجود العسكري الأمريكي، مقابل الملف النووي، أو معارضة التسوية السلمية، لأنه لو كانت واشنطن جادة في «معاقبة» طهران على خرقها للاتفاقيات الدولية، مثل ما تعاملت مع العراق، وأن ما تقوم به، يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، لأجبرت وكالة الطاقة الذرية على تقديم ملف إيران إلى مجلس الأمن، وإصدار قرار العقوبات بشكل تدريجي، وعلى مدى فترات محددة، وبخاصة أن طهران وصفت بأنها ضمن محور الشر، ومن الدول المارقة، وخارج السيطرة.

وإن هذه النقطة تستدعي التوقف عندها ملياً، ومن خلال طرح احتمالين:
الأول، هو أن واشنطن أدركت أن طهران لم تعد تستطيع صنع قنبلة نووية بالشكل الذي يمكن استخدامه ضد إسرائيل، إذا جاز لنا القول إنها قنبلة إسلامية «لتحرير القدس»، وكل ما تقوم به طهران هو أنشطة نووية تريد الحصول من خلالها على بعض المكاسب السياسية والاقتصادية.

والثاني، هو أن إدارة بوش قد أدركت من خلال تورّطها في حرب العراق واحتلاله، أن ما تواجهه من مقاومة وقتل يومي لجنودها، وتقويض لكل ما خطّطت له في العراق وفي المنطقة، يأتي من جهة إيران وأن المضي في معاداتها، وتهديدها بالعمل العسكري من شأنه أن يحول المنطقة إلى فيتنام أخرى لا تستطيع المؤسسة العسكرية تحملة.

ولذلك، فإن إدارة بوش في ولايتها الثانية، والتي تصادفت مع مجيء الرئيس الإيراني المتشدد محمود أحمدي نجاد الذي امتاز بخطاب حماسي شديد ضد إسرائيل، فضلت الخيار السياسي والدبلوماسي في التعاطي مع الملف النووي الإيراني، وإيجاد جسور مخفية للتفاهم، ربما مؤقتاً، حتى يستقر الوضع في العراق، ولا سيّما أن طهران دعمت العملية السياسية العراقية وانتخابات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

وفي الواقع، لقد كانت مساهمة كل دولة عربية أو مجاورة للعراق، تتحدد بقدر ما تحصل عليه من مكاسب سياسية، واقتصادية، وأمنية، ومالية، وبقدر ما كانت تكنّ من عداء لنظام صدام حسين، فتفتح أجواءها وأراضيها للقوات العسكرية الغازية للعراق، إلا الكويت التي فاقت كل مساهماتها حتى أكبر حلفاء الولايات المتحدة بهدف غزو العراق واحتلاله وإسقاط نظامه السياسي، حيث لم تنسَ الكويت ما فعل بها بين ١٩٩٠ و١٩٩١. وبسقوط نظام صدام حسين اعتقدت الكويت أن ما كان جاثماً على صدرها قد انزاح من دون رجعة، وأن صفحة جديدة يمكن أن تفتح مع النظام القادم، وتحت الرعاية الأمريكية التي حرّرتها في ١٩٩١، والتي سوف تكون الضامن لتثبيت الحدود المقرّرة بموجب قرار مجلس الأمن. إلا أن ما كان غائباً

عن العقلية الكويتية، بخاصة الطبقة السياسية الحاكمة، أن العلاقة بين العراق والكويت لم تكن مرهونة بهذا النظام أو ذاك، وإنما الذي حكم العلاقة، وما زال يحكمها، هو ظلم الجغرافية التي حرمت العراق من مجاله الخليجي الطبيعي، وجعلته ينحصر في خانق، سوف يحاول دائماً وكلما سنحت الفرصة، وكلما كانت الظروف الإقليمية والدولية تسمح بالتخلص من ذلك، مهما كانت النتيجة(٦٢).

واللافت للنظر، الأمر الذي لا يفاجئ إطلاقاً قارئ تاريخ العراق السياسي والاجتماعي، وهو أنه لم يمض على تحرير العراق إلا عدة أشهر حتى بدأت تصريحات السياسيين العراقيين في داخل مجلس الحكم المؤقت، ولمّا تكن قد تشكلت حكومة عراقية بالمعنى المحدد للسيادة، لتؤكد ضرورة تصحيح ما أخطأت به الجغرافية، وما جرى للعراق من ظلم في تحديد حدوده الجنوبية، وحتى الغربية. وعلى الرغم من التطمينات التي صدرت من هذا الطرف أو ذاك، إلا أن ملفات الماضي أعيدت من جديد، لا بل وصل الأمر إلى أن قامت جموع من أهالي البصرة بتحطيم الحاجز الحديدي الذي يفصل «الحدود» وتسربت الأنباء عن مشاريع توسيع ميناء أم قصر، وحتى أن هناك خططاً أمريكية لإعمار جزيرتي وربة وبوبيان وضمهما إلى الموانئ العراقية، أو تأجيرهما للعراق لمدة ٩٩ عاماً. واعتقد، أنه بالحسابات السياسية، وليس بالنظرة الضيقة للأحداث، أن الكويت تكون في مأمن على وضعها السياسي و«الجغرافي» في ظل نظام صدام المكبل بقرارات مجلس الأمن أكثر مما هي فيه الآن، وهي جاثمة على بركان ينتظر الانفجار بين لحظة وأخرى.

وهذه المرة، لا اعتقد تسلم الجرة، لأن القوى السياسية التي تحكم العراق، وفي ظل احتلال أمريكي، حساباته الاستراتيجية البعيدة المدى لا تمنعه من أن يولّد خصومات مع نظام أو «دولة» قدمت لأمريكا كل الإمكانيات اللوجستية والمالية لغزو العراق وإسقاط نظامه، ما دامت الصفقة التي في حوزتها لا يمكن تعويضها أو مبادلتها. ذلك أن ما حصل في العراق، يمكن أن يحصل في مكان آخر، وإن أدوات الضغط والابتزاز والمساومة لا يمكن أن تكون بعيدة عن «المفاوض» الأمريكي، إذ أكّدت **مجلة الشرق الأوسط للدراسات الدولية** الصادرة في الولايات المتحدة: «هل سيدافع رئيس أمريكي عن وحدة أراضي الكويت في حالة نشوب

(٦٢) للمزيد من الاطلاع، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، **إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية العربية** (عمان: دار المندلاوي، ٢٠٠١)، و Henner Furtig, «The Conflict in Iraq and its Consequences on the Golf,» <http://www.nato-qatar.com/news2.html>.

خلاف مع العراق، إذا كانت حكومة العراق ديمقراطية وموالية للولايات المتحدة في الوقت ذاته»[63].

وإذا كانت الولايات المتحدة قد ضخمت من الهاجس الأمني لدى دول الخليج العربية من تهديدات النظام العراقي، وعلى مدى أكثر من ربع قرن، فإن سقوط هذا النظام لم يؤد إلى استقرار المنطقة، حيث إن عوامل التوتر ما زالت قائمة، وبخاصة ما يمثله الوجود العسكري للقوات الأجنبية، وتحكم هذه القوات بالثروات النفطية، وتهديدها الدول التي تعارض سياستها، ولم تخضع لتشكل جزءاً من منظومتها الأمنية والدفاعية، في إطار سياسة «مكافحة الإرهاب». وعلى الرغم من أن كل دول الخليج العربي، من دون استثناء، وما أكده وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم ابن جبر آل ثاني، قد «خرجت منها جيوش أثناء الحرب الأخيرة على العراق، وأن الجميع وقف في هذه الحرب إلى جانب القوات الأمريكية، سواء أعلن ذلك أم لم يعلنه»[64]، فإن ذلك لم يؤد إلى أن تقوم الولايات المتحدة بمكافأتها، وتجعلها تعيش في حال من الاستقرار، ما دامت هناك مهمات أخرى تنتظر القيام بها في إطار المشروع الأمريكي للقرن الجديد، وما زالت المنطقة تتمتع بالأهمية الاستراتيجية، وبالاعتماد وعلى ثرواتها النفطية، بخاصة بعد أن أظهر العراقيون مقاومة عنيدة لكل المخططات الأمريكية. لقد كان في حسابات صناع الحرب والقرار السياسي الأمريكي أن احتلال العراق سوف يتيح لواشنطن، ومن خلال وجودها العسكري التمتع بعدد من المزايا الاستراتيجية المهمة، وأنه سيكون العراق محور منظومة العلاقات الأمريكية في تلك المنطقة.

ولكن بعد أكثر من ثلاث سنوات على الاحتلال، فقد تم إعادة التفكير في كل ما تم التخطيط له، على الرغم من أن جدولاً زمنياً لم يحدد للانسحاب، إلا أن كل التوقعات تشير إلى أن الوجود العسكري الأمريكي سوف لن يكون بالمستوى الذي بلغه في الأشهر الأولى من الاحتلال، وإنما سيقتصر على القواعد العسكرية وبموجب اتفاقيات لفترة محددة جداً، بخاصة أن «القرار ١٥٤٦/ ٢٠٠٤» قد اشترط استقرار العملية السياسية، وهذه المسألة متعلقة بالوضع الميداني العراقي، حيث المقاومة الوطنية العراقية، قد عجّلت ليس فقط بإرغام الولايات المتحدة على الإسراع بنقل السيادة، وإجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة، وإنما فرضت عليها أجندة

---

(٦٣) نقلاً عن: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٤)، ص ١١٢، و ***International Journal of Middle East Studies*, no. 7 (July 2003).**

(٦٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ١١٢.

سياسية، في إطار علاقاتها الإقليمية والدولية، إلى درجة أن تورطها في المستنقع العراقي جعلها تتوسل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، التي كان آخر اجتماع لها في القاهرة تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، وبوساطة بعض الأنظمة الخليجية التي شكرها الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد الانتخابات العراقية في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر، لما قامت به من أدوار لإقناع بعض الأطراف السياسية العراقية للمشاركة في العملية السياسية. ولذلك، فإن ما كان يقلق الأنظمة الخليجية هو الحرب الطائفية في العراق، وتقسيمه إلى دويلات عرقية وطائفية، الأمر الذي يهدد السعودية، والكويت، والبحرين بالدرجة الأولى. ناهيك بالامتدادات الإقليمية لبعض مكونات المجتمع العراقي الطائفية والعرقية، الأمر الذي من شأنه أن يضع منطقة الخليج العربي في دوامة من العنف والتوتر، والتفجيرات الانتحارية التي طالت السعودية، والأردن، والكويت، والبحرين. وفي الواقع، إن عراق ما بعد الحرب، ما زال يثير تساؤلات عدة حول علاقاته المستقبلية مع دول الجوار الإقليمية، ولا سيما أن دول المنطقة ما زالت تنظر بحذر شديد لما يجري على أرض الواقع السياسي العراقي، حيث المتغيرات المفاجئة ما زالت شاخصة في المدركات السياسية والأمنية للأنظمة السياسية، إضافة إلى عدم وضوح السياسة الأمريكية وأهدافها المعلنة لتكرار تجربة العراق، سواء تجاه سوريا أم تجاه إيران.

٢ ـ تداعيات الحرب على الاتحاد الأوروبي

لقد ساد شعور واسع ومنتشر في الأوساط السياسية الأوروبية أن عزم الولايات المتحدة على الهيمنة ووضع يدها على الثروات النفطية، شكّل المحور الرئيس للحرب التي شنّت على العراق. إذ إن برميلاً واحداً من ثلاثة تختزنها أرض السعودية في احتياطي يصل إلى ٢٥٩ مليار برميل، وأرض العراق في احتياطي يقدر بـ ١١٢ مليار برميل. وتشير التوقعات إلى أن الاحتياطات النفطية العراقية أكثر من كل ما طرح من أرقام سابقة وحالية، فقد أشارت بعض المصادر النفطية إلى أن احتياطات العراق يمكن أن تصل إلى ٤٢٣ مليار برميل، حتى إن أغلب الدراسات، وكذلك تصريحات النخب السياسية الأمريكية المؤثرة في سلطة القرار السياسي، قد أكدت قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أنه «إذا ما أردنا السيطرة على نفط الشرق الأوسط، فإنه من المفروض أصلاً مهاجمة العراق»[٦٥].

(٦٥) Nick Beams, «La Guerre des Etats-Unis contre l'Irak: Les Questions historiques,» 24 mars 2003, <http://www.wsws.org/francais/News/2003/avril03/24mars03_NBIrak.shtml>, et Thomas Schreiber, «Le Rêve américain de la «nouvelle Europe,» *Le Monde diplomatique* (mai 2004), pp. 18-19.

وبعد دخولها أروقة البيت الأبيض بعدة أشهر، تسلمت إدارة بوش الإبن في نيسان/ أبريل ٢٠٠١ تقريراً حول أمن الطاقة أعدّه معهد جيمس بيكر للسياسة العامة (James Baker Institute for Public Policy)، بناءً على توصية من نائب الرئيس ديك تشيني، أكد فيه أن «العراق يبقى عنصر عدم استقرار لحلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، سواء أكان للنظام الإقليمي القائم، أم للنظام الدولي، وكذلك بالنسبة لانتاج البترول في الشرق الأوسط أو السوق العالمية. ويجب على الولايات المتحدة. وبدون تردد اعادة النظر في سياستها تجاه العراق، بما فيها مقاربتها العسكرية، الطاقوية، السياسية والدبلوماسية»[(٦٦)].

وقد سبق، في عام ١٩٩٨، أن قام عدد من أعضاء إدارة بوش الحاليين، بحملة قوية من أجل أن تكون مهمة «تغيير النظام» من الأولويات في السياسة الأمريكية تجاه العراق. ومع ذلك، فإن مسألة النفط تتجاوز بشكل كبير الهيمنة على المصادر النفطية العراقية وكلها مهمة، ومن السهولة امتلاكها، لكنها ترتبط بقضيّة أكثر اتساعاً، إذ إن الولايات المتحدة هدفت إلى ضمان استمرار هيمنتها العالمية، وإعادة تشكيل العالم، وليس منطقة الشرق الأوسط فقط، وفق مصالحها الخاصة، وبخاصة الحيلولة دون ظهور أي منافس من جهة حلفائها التقليديين في أوروبا أو آسيا. وكما كتب الأستاذ الجامعي الأمريكي ميخائيل كلار (Michael Klare) مؤلف كتاب **حرب المصادر** *(Resource Wars)*، قائلاً: «احتلال العراق يعني السيطرة على النفط، سواء كان قوة، أو مصدراً للطاقة. وإذا سيطرنا على الخليج العربي، فإننا نسيطر على أوروبا، واليابان، والصين. وهذا سيعود إلى وضع اليد على تقاسم البترول»[(٦٧)].

وإذا كان مارتن كريمر رئيس تحرير **ميدل إيست كوارترلي** *(Middle East Quarterly)*، قد أكد أن الولايات المتحدة سارت إلى الحرب، لا لتدعم واقعاً راهنا وإنما لتغيره، ورمز الحرب هو أن يزال من قصره واحد من أكثر الحكام في الشرق الأوسط استمراراً في الحكم. . . . ورسالة لإحداث تغيير في أماكن أخرى في الحقيقة[(٦٨)]، فإن ريتشارد بيرل الذي عدّ من أكثر العناصر تأثيراً في السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية، من خلال رئاسته لمجلس السياسة الدفاعية (استقال من منصبه في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٤)، قد بعث رسالة إلى قادة الأنظمة السياسية في المنطقة:

---

(٦٦) Beams, Ibid., p. 2

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٣، و Michael T. Klare, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict* (New York: Metropolitan Books, 2001).

(٦٨) «بعد حرب العراق (حلقة نقاشية)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٤ (آب/ أغسطس ٢٠٠٣)، ص ١١٩.

«جاء دوركم»(٦٩)، حيث سبق أن أشرنا في الصفحات السابقة إلى ما كان قد وضعه بيرل من هدف تكتيكي هو العراق، واستراتيجي هو السعودية، والجائزة الكبرى هي مصر(٧٠)، وإن هذا الطاقم المحافظ اليميني يصف دائماً معارضة القوى الأوروبية وكذلك روسيا، بأنها دفاع عن مصالحهم النفطية، وليس لأسباب سياسية و«شرعية» متعلقة بالقانون الدولي، أو الأمم المتحدة. إذ كتب النائب الليبرالي ميخائيل باوم (Michael Baume) «مثلما أن لفرنسا وروسيا أسبابها التجارية، فإنه بشكل خاص، ارتبطت هذه الأسباب بالبترول، وذلك من خلال الاحتفاظ بنظام صدام حسين، وأكثر أهمية من مصالح الولايات المتحدة التي تهدف لإسقاط هذا النظام. ويبدو أن الولايات المتحدة قررت منذ سنوات، تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، الذي لا تستورد منه إلا ربع ما تستهلكه الآن. وإن الولايات المتحدة، تعتمد على صادرات البترول العراقية أقل مما تعتمد عليه أوروبا، وبشكل خاص فرنسا وألمانيا»(٧١).

وعلى الرغم من أن تنويع مصادر الطاقة النفطية أضحى من المحاور الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، لا بل السيطرة على نفط الشرق الأوسط أيضاً، حيث الاعتماد الفرنسي والياباني الكبير على نفط هذه المنطقة، بخاصة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. ومن هنا، فإن المعادلة الجديدة التي برزت إلى سطح الواقع السياسي الإقليمي والدولي، هي: إن من يسيطر على نفط الخليج العربي يسيطر على مستقبل النفط العالمي. وعلى أساس ذلك، وتطبيقاً لهذه الاستراتيجية النفطية والعسكرية والأمنية الأمريكية، وبحسب ما طرحته مؤسسة ستراتفور، فإن إدارة بوش ركزت على أن محور سياستها هو توطيد هيمنة اقتصادية وسياسية وعسكرية دائمة، الأمر الذي يتطلب:

- تعديل أو تحطيم جماعات أو دول أو منظمات لديها القدرة على الحد من أو منع حرية واشنطن في العمل في أي وقت، وفي أي مكان وبأي طريقة.

- إقصاء الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي.

- جعل أولئك الذين يختلفون من الرؤية الأمريكية الجديدة أمثولة، حتى يرتدع غيرهم من المنشقين المحتلين(٧٢).

---

(٦٩) Beams, Ibid.

(٧٠) Stephen J. Sniegoski, «La Guerre d'Irak: Conçue en Israël?,» traduit de l'anglais (américain) par Jean-François Goulon, *Questions critiques*, < http://questionscritiques.free.fr/GICI.htm >.

(٧١) المصدر نفسه، و Michael Baume, in: *Financial Review* (24 February 2003).

(٧٢) مؤسسة ستراتفور، «تحليل اقتصادي: العراق: عملاق الطاقة الذي نام طويلاً،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٨ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ١٢٧.

ثم جاءت الحرب على العراق، لتؤكد على ما طرحته هذه السياسة من تجريد للأمم المتحدة من «صدقيتها»، فتمكنت من احتلال العراق والحصول على «ترخيص دولي» بموجب «قرار مجلس الأمن ١٤٨٣/ ٢٠٠٣»، و«قرار ١٥٤٦/ ٢٠٠٤» لدور واشنطن النهائي في تحديد مستقبل العراق، واستخدمت السياسة الاقتصادية لمعاقبة ألمانيا وفرنسا، وذلك لمعارضتها الحرب على العراق. واستخدمت واشنطن أيضاً «نجاحها» العسكري لجرّ عدد من الدول الشرق أوسطية لتصبح أقرب إلى احتياجات السياسة الخارجية الأمريكية[٧٣]، بخاصة في إطار حربها ضد «الإرهاب»، والضغط على الدول الأخرى المعارضة لسياستها مثل سوريا وإيران. من هنا، فإن الولايات المتحدة لم تعد تعدّ الاستقرار الدولي هدفاً أساسياً، وهو الأمر الذي يتعارض مع ما تطرحه الرؤية الأوروبية التي تبحث عن عالم يسوده القانون، والمصالح المشتركة، والشرعية الدولية، والتسوية الجذرية لظاهرة الإرهاب، بكل أشكالها.

إن بروز ظاهرة عدم الاستقرار الدولي انعكس بشكل كبير على أسعار النفط، التي تصاعدت بشكل أعاق النموّ الاقتصادي الأوروبي. وهذا الارتفاع بالأسعار لم يكن ليحصل إلا من خلال تخطيط أمريكي لتحويل نفقات حربها الدائرة في العراق، التي تكلفها شهرياً أكثر من ستة مليارات دولار. ومن غير النفط لا يمكن للولايات المتحدة أن تدير حروبها التدخليّة، واستراتيجيتها في الأمن القومي. والعراق الذي سيصل إنتاجه بحسب كل التوقعات، إلى ٦ ملايين يومياً في غضون سنوات قليلة، سيكون محتكراً من قبل الولايات المتحدة، وممنوعاً على الاتحاد الأوروبي[٧٤]، على الرغم من الاتفاقيات والعقود التي أبرمتها الحكومات العراقية السابقة مع الدول الأوروبية الكبرى مثل، فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا. وتختتم مؤسسة ستراتفور تقريرها بالقول: إنه حيث تتدفق الطاقة ستبحر البحرية الأمريكية[٧٥]، الأمر الذي يشير إلى أن الهدف التّالي ربما يكون إيران، ولكن ليس من خلال الخيار الذي طبق في العراق، بل عبر وسائل وأدوات أخرى تفرضها تعقيدات الوضع الإقليمي والدولي.

ومن هنا، فقد أسرعت أوروبا لتطويق تداعيات الحرب على العراق، باحتواء الأزمة الإيرانية من خلال المقاربات السياسية والدبلوماسية، لأن ضياع السوق الإيرانية ومصادر ثروتها النفطية، معناه أن كل ما شيّده الصرح الأوروبي من «اتفاقيات الفحم والحديد»، إلى وحدتها السياسية في «ماستريخت»، وما كان متوقعاً

---

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

بتتويج دستورها الموحد، الذي تراجع التصديق عليه من قبل الشعوب الأوروبية، يمكن أن ينهار. وخطر الانهيار قد لاحت بوادره في رفض بعض شعوب الدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا حاملة لواء الوحدة الأوروبية، الدستور الذي اعتبر «تدميراً» للسيادة القومية، بعد أن قبلت على مضض التخلي عن الفرنك، أو المارك، لصالح العملة الموحدة.

ففي الوقت الذي استبعد شرويدر أي إمكان أو خيار في اللجوء إلى القوة، مهما كانت المبررات، فإن الرئيس الفرنسي جاك شيراك اقترح إعطاء مجال واسع من الوقت للمفتشين لانجاز مهماتهم من دون أن يستبعد اللجوء إلى القوة، إذا كان طريق التفتيش قد أثبتت عدم فعاليته[٧٦]. وهناك دول أوروبية أخرى، بالمقابل، قد عبرت عن مواقفها الوطنية الفردية والمشتركة المؤيدة اللجوء إلى القوة من أجل ضمان نزع أسلحة العراق، وبخاصة بولونيا من دول أوروبا الشرقية، المندفعة بحماسة إلى جانب السياسة الأمريكية، حتى أنها وصلت إلى درجة أن انتهكت «المادة ١ ـ ١٥ من الدستور الأوروبي» في تخليها عن الدعم الفعال للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة[٧٧].

وإذا كان رؤوساء وزراء بريطانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، قد عبروا بصراحة ومنذ البداية عن مواقفهم المؤيدة للسياسة الأمريكية وخيارها العسكري في شن الحرب على العراق من دون تردد، فقد وقّع ونشر هؤلاء مع هنغاريا، وبولونيا، والبرتغال، والدنمارك، رسالة في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، أكدوا فيها «أن النظام العراقي وأسلحة التدمير الشامل تشكل تهديداً واضحاً للأمن الدولي»، ويجب على «نظام صدام حسين أن يستغل هذه الفرصة لتجنب المواجهة الأكثر حزماً»، وإنهم «لواثقون من أن مجلس الأمن سيضطلع بمسؤولياته»[٧٨].

كما أن وزراء خارجية الدول العشرة لمجموعة فيلنيوس (Vilnius) المرشحين لعضوية حلف الناتو، قد أصدروا إعلاناً بالاتجاه نفسه في ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، اعتبروا فيه أن «الولايات المتحدة قدمت إلى مجلس الأمن البراهين المقنعة والتفصيلية لبرنامج أسلحة التدمير الشامل العراقية، والتصرف العراقي للتمويه على مفتشي الأمم المتحدة، والعلاقة بين العراق والإرهاب الدولي و«أكدوا أيضاً على استعدادهم

(٧٦) N. Lopez, «Irak: Les Coulisses d'une guerre programmée,», 13 décembre 2005, <http://www.strategic-road.com>.

(٧٧) Schreiber, «Le Rêve américain de la «nouvelle Europe»,» p. 19, et *Le Monde*, 19/2/2003.

(٧٨) «L'Europe et la nouvelle stratégie de sécurité nationale des Etats-Unis,» et Schreiber, Ibid., p. 19.

للمساهمة في التحالف الدولي، من أجل ضمان تطبيق «القرار ١٤٤١» الصادر عن مجلس الأمن لنزع أسلحة العراق»[٧٩]. وفي الواقع، فإن هذه المواقف الأوروبية المتناقضة شجعت الإدارة الأمريكية لتركب قطار الحرب، ومن دون تفويض «شرعي» حيث أعلن الرئيس جورج بوش الإبن في السادس من آذار/ مارس ٢٠٠٣، «بأننا لسنا بحاجة إلى تفويض من الأمم المتحدة لشن الحرب»، في الوقت الذي أكد فيه دونالد رامسفيلد أن المواقف التي اتخذتها باريس وبرلين، قد عبرت عن «أوروبا القديمة» ولأن توسع حلف الناتو ترافق مع انتقال مركز الثقل نحو الشرق[٨٠]، بعد أن كان خلال سنوات الحرب الباردة متركزاً في غرب أوروبا، وبالتحديد على خط التماس مع حائط برلين.

وفي الواقع، إن القوى الكبرى في الاتحاد الأوروبي حاولت استيعاب واحتواء تداعيات الحرب على وضعها السياسي، والاقتصادي، والأمني، والدفاعي، وذلك من خلال ترميم ما تصدّع في العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتلك التي وضعت على قائمة الانتظار للانتماء، وكذلك إعادة جسور العلاقات المتبادلة ما بين ضفتي الأطلسي، من خلال تأكيد المبادئ الأساسية للقيم الأوروبية. فقد اقتنعت بعض الدول التي سارت خلف السياسة الأمريكية بضرورة تأكيد المقاربة المتعددة الأطراف في العلاقات الدولية، وإعطاء مزيد من الدور الذي يجب أن تقوم به الأمم المتحدة في إعادة بناء العراق، وفي العملية السياسية، وجدولة عملية انسحاب القوات الغازية من الأراضي العراقية، ومسألة ديون العراق، والسيطرة على ثرواته النفطية.

وقد أفضت هذه الجهود إلى صدور «القرار ١٥٤٦/ ٢٠٠٤» الذي أشر على مرحلة جديدة من العلاقة بين ضفتي الأطلسي، وحدد شروط انتقال السيادة للعراقيين في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٤. وكذلك السير بالعملية السياسية حتى تشكل حكومة وطنية عن طريق الانتخابات، إلا أن وضع قوات الاحتلال بقي غامضاً، بعد أن تحولت إلى قوة متعددة الجنسيات. وما يقلق أوروبا ويشغلها هو مستقبل النظام السياسي في العراق، وبخاصة أن تداعيات الحرب أفرزت واقعاً جديداً لا يمكن التكهن بمساراته السياسية والاجتماعية والأمنية، حيث المذاهب والطوائف والأعراق، لا بل التنظيمات والحركات والتجمعات السياسية والعسكرية، التي تجاوزت العشرات. ولذلك، فإن اللقاءات التي جرت بين رؤوساء دول وحكومات

---

(٧٩) «L'Europe et la guerre en Irak,» Assemblée parlementaire, <http://assembly.coe.int/>.

(٨٠) «L'Europe et la nouvelle stratégie de sécurité nationale des Etats-Unis».

الاتحاد الأوروبي المعارضة والمؤيدة للحرب، قد أفضت إلى وضع بعض الأسس والمنطلقات لتلافي الانقسام الأوروبي، وتأكيد موقف سياسي ودفاعي مشترك في أزمات مثل تلك التي حدثت في العراق، وما سيحدث في مناطق أخرى في العالم، حيث المصالح الأوروبية والأمريكية المتقابلة، فالحرب على العراق شكلت تحدياً حقيقياً بالنسبة إلى مستقبل التعاون بين ضفتي الأطلسي، الأمر الذي يتطلب تحليل نتائج هذه الحرب على أوروبا، وحول إمكانية التعاون العملياتي في المستقبل بين القوات الأمريكية والأوروبيه في مناطق عديدة[٨١]. ولا سيما أن ولاية بيل كلينتون شهدت نوعاً من ذلك، في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، في البوسنة وكوسوفو. إذ إن ما تريده أوروبا هو تأكيد صيغة «الاعتماد المتبادل» في العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية، التي ولدت بعد الحرب العالمية الثانية التي رأت فيها الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال سنوات الحرب الباردة، الصيغة الأنسب مع هذه الدول، فهي أفضل وسيلة لتدعيم خطوط المواجهة مع الاتحاد السوفياتي وتنظيم صفوف معسكرها الغربي لمواجهة هذا الخطر، الذي اعتبرته أكبر تهديد لأمنها القومي[٨٢]. ولكن بعد طي صفحة الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة، ومتطلبات قيام نظامها الدولي الجديد، تخلّت عن هذه الصيغة في الأمن الجماعي بشكل خاص، وانتهجت المقاربة الأحادية والانفرادية، معتقدة أنها تستطيع قيادة العالم وفق الطروحات التي صاغها الفكر السياسي المحافظ[٨٣].

وقد تجلت هذه الانفرادية في تهميش دور الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية، في ظلّ ولاية جورج بوش الإبن، الذي اتّبع أساليب ملتوية لخداع الشعب الأمريكي في الحرب التي قادها ضد العراق، وعاش في عالم خلقه لنفسه ولطاقم إدارته، حتى إن السيناتور تشك هغل (Chuck Hagel) اعتقد أن الحكومة الأمريكية «فصّلت الحقيقة» بحسب القياسات التي تلائم سياستها[٨٤]. وقد أكد بريجنسكي أيضاً، في مقالته الافتتاحية إلى **فايننشيال تايمز** *(Financial Times)* أن الرئيس خلال الحرب، في عالم آخر، عالم صنعة لنفسه[٨٥].

---

(٨١) Joseph Henrotin, *Au risque du chaos: Lecons politiques et stratégiques de la guerre d'Irak,* collection «Intervention» (Paris: A. Colin, 2004).

(٨٢) نجوان عبد المعبود الأشول، «تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية وتوسع الاتحاد الأوروبي: ملاحظات أولية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ١١٥.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٨٤) Jude Wanniski, «Le Monde imaginaire du Président Bush,» 2 juillet 2005, <http://questionscritiques.free.fr/Jude_Wanniski/020705.htm>.

(٨٥) المصدر نفسه.

وإذا كان العالم الذي صنعه جورج بوش الإبن قائماً على ثنائية: الخير والشر، لم يلق آذاناً صاغية في الضفة الأخرى من الأطلسي، فإن أوروبا لم تكن قادرة إلا بوسائلها السياسية والدبلوماسية، أن تضع العصا في دولاب الحرب الأمريكية، حيث التداعيات سوف تفرض نفسها على مصالح الاتحاد الأوروبي، ومسيرته الوحدوية. لذلك، إن فترة ما بعد الحرب فرضت أيضاً تراجعاً واضحاً عن منهج معارضة الحرب، فلابد وأن تكون هذه المعارضة وصلت إلى سقف محدد لها لا يمكن تجاوزه، ولا سيّما أن نقاط التلاقي، في أكثر الاحيان، تبدو أكثر من نقاط التباعد، عندما تواجه المصالح «الغربية» مخاطر مشتركة، وهذا ما اتضح في:

١ ـ المواقف الأمريكية ـ الأوروبية «الفرنسية» تجاه لبنان والانسحاب السوري.

٢ ـ البرنامج النووي الإيراني، حيث الأدوار المتبادلة في التعاطي مع الأزمات الجديدة.

٣ ـ مبادرة الإصلاح الأوروبية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير والمتطابقة مع المبادرة الأمريكية في كل مضامينها وأهدافها، وربما مختلفة في آليات تنفيذها[٨٦].

٣ ـ الدور المستقبلي لحلف الناتو في العراق والمنطقة العربية

لم تغفل ولو للحظة واحدة أنظار مخططي الاستراتيجية العسكرية والأمنية لحلف الناتو عن المنطقة العربية، منذ إنشائه وحتى بعد غزو العراق واحتلاله. فالأحلاف العسكرية والأمنية التي شهدتها المنطقة في عقد الخمسينيات كانت كلها تحت رعاية وتخطيط وتمويل وإعداد أكبر قوة عسكرية واقتصادية في الحلف، ألا وهي الولايات المتحدة، وحليفتها التقليدية بريطانيا، وحلفاؤها في المنطقة، فقد شكل واحداً من الأولويات التي لم يعد هناك خلاف حولها، إنما الخلاف حول الطريقة التي يمكن بها تحقيقها. لقد كان إدخال تركيا عام ١٩٥٢ في عضوية الناتو خطوة نحو المشروع الشامل، الذي يرمي إلى احتواء المنطقة، وبشكل تدريجي، مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الدولية والإقليمية. ولذلك، ما أن طويت صفحة الحرب الباردة واختفى الخطر الاستراتيجي المتمثل في «الشيوعية، والمعسكر الاشتراكي، والاتحاد السوفياتي كقوة عسكرية عظمى»، حتى برز في قائمة تحديات الغرب العدو الاستراتيجي الجديد الذي لم يتردد أمين عام حلف الناتو ويسلي كلارك في تحديده ووصفه بالخطر «الإسلامي»، كما سبق الاشارة إليه. ويبدأ الحلف إعادة صياغة استراتيجيته الأمنية والدفاعية، حتى ينطلق في مبادرات وحوارات، وتحديد أقواس شمالية وجنوبية،

---

(٨٦) الأشول، المصدر نفسه، ص ١١٨.

وعقد معاهدات تحالف وشراكة على كل سنوات عقد التسعينيات، حتى يبدأ بالتوسع نحو الجنوب، محدداً نقطة الانطلاق من الرباط مروراً بالخليج العربي والعراق، ليلتقي مع القوس الشمالي في آسيا الوسطى والقوقاز.

في الواقع، فإن قمة براغ التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، في خضم الحملة الأمريكية لتهيئة الرَأي العام الدولي وإجبار مجلس الأمن على استصدار قرار ثان يفوضها شن الحرب على العراق، حيث القرارات والتوصيات التي أكدت أن «أساليب جديدة للتدخل في مختلف أرجاء العالم» بعد التجربة التي قام بها في البوسنة وكوسوفو، وكذلك في أفغانستان. ولكن الأكثر أهمية في ذلك هو تبنّيه وجهة النظر الأمريكية في «استراتيجية الحرب الوقائية»[٨٧]، الأمر الذي أثار معارضة كبيرة من قبل عدد من الأعضاء، بخاصة فرنسا، التي كشف عنها السفير الأمريكي نيكولاس بيرنز أمام الناتو، في تصريحه إلى صحيفة **هيرالد تربيون انترناشيونال** في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٣، حيث أعاد تأكيد المصلحة الأمريكية في استخدام الناتو من أجل أكثر العمليات الأمنية حيوية[٨٨].

ويبدو أن واشنطن التي دعمت فكرة توسع الناتو إلى دول أوروبا الشرقية، كانت مدركة، لا بل واثقة من أن هذه الدول ستكون لها القوة الاحتياطية في تنفيذ المهمات التي تتطلبها العمليات العسكرية، بخاصة ما بعد احتلال العراق. وهو ما تحقق بالفعل عندما استجابت هذه الدول في البلطيق وأوروبا الشرقية لبعض متطلبات الاستراتيجية العسكرية والأمنية في العراق. وقد سبق ان تقدم نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفوويتز في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ مقترحاً استخدام قوات جماعية، واحتمال حماية تركيا، واستخدام مرافق قيادية وغطاء جوي للقوات البرية، وأعقبها بعد شهر اقتراح واشنطن أيضاً في ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ «أدواراً محتملة للناتو في حال وقوع عمل عسكري ضد العراق»، وهو المقترح الذي بلوره أيضاً نائب وزير الدفاع[٨٩].

ومن دون شك، إن زجّ تركيا في الحملة العسكرية الأمريكية على العراق،

---

(٨٧) أليساندرو فيجيس، «مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، ص ٢٢. للمزيد من الاطلاع، انظر: «Adaptation et modernisation de l'alliance pour affronter les menaces du XXI[ème] siècle,» <http://www.dfait-maeci.gc.ca/foreign_policy/nato/nato_policies-fr.asp>.

(٨٨) نقلاً عن: دانواي ولاتشوفسكي، «المنظمات والعلاقات الأورو ـ أطلسية،» ص ١١٥، الهامش رقم (٢٣).

(٨٩) المصدر نفسه، ص ١١٦.

وإجبار الدول الأعضاء من أوروبا لتلبية حاجات تركيا الدفاعية، لم يكن يهدف استباق «أعمال انتقامية عراقية» ضد تركيا في حال اشتراكها. وواشنطن تدرك أن العراق عاجز عن ذلك، إلا أن الهدف الأمريكي هو محاولة إشراك دول الناتو في الحرب، من خلال أكبر قاعدة عسكرية لحلف الناتو، وهي قاعدة إنجرليك التي تضم ١٧٠٠ جندي أمريكي، وتتمركز فيها ٢٦ مقاتلة من أنواع مختلفة، إلا أن الشعب التركي رفض المشاركة، ورفض دخول أي قوات لغزو العراق، الأمر الذي دفع المؤسسة العسكرية التركية، ومن خلال قيادتها السياسية أن تستعين بالمادة الرابعة من ميثاق الحلف، التي تخوّل أحد أعضائه الطلّب من قيادة الناتو اتخاذ إجراءات دفاعية[٩٠]. إلا أن الاعتراض الفرنسي، البلجيكي، الألماني على فكرة شن الحرب أساساً على العراق، قد عرقل كل خطط الولايات المتحدة في الناتو، مؤكداً دور الأمم المتحدة، الأمر الذي عصف بأزمة كبيرة في هيكل الحلف والمهمات الاستراتيجية الجديدة التي حددت له، وبخاصة أن الاستعدادات الأمريكية لشن الحرب في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ قد أشرفت على نهايتها، ولم يبق إلا مجرد أيام.

إذ إن الدول الأوروبية المعارضة للحرب جمّدت قرارات قمة براغ للحلف في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وأركنتها على الرف، بخاصة ما يتعلق بإمكانية إشراكه في العمليات العسكرية، إذ إن تدخّل الحلف سيزيد من تعقيد الأزمة، لا بل سيدفع دول المنطقة وشعوبها إلى رد فعل قوي، وإلى زعزعة قوى إقليمية حليفة للولايات المتحدة، لا بل سيؤدي إلى شحذ المشاعر المعادية للغرب[٩١]، وإلى انعكاسات سلبية على أسعار النفط في العالم. فالناتو وإن كان قد ساهم بقوات ضمن إطار «إيساف»، لحفظ الأمن والاستقرار في أفغانستان، وقادت أبرز القوى العسكرية الحرب ضد طالبان والقاعدة، إلا أنه «رسمياً» لم يشترك في العمليات العسكرية. ولكن مع نهاية العام ٢٠٠٢، طلبت ألمانيا وهولندا رسمياً مساعدة الناتو لتوفير القوى والدعم اللوجستي والاتصالات لـ «قوة المساعدة الأمنية الدولية» في أفغانستان. وخلال قمة براغ، جرت الموافقة مبدئياً على هذا الطلب.

وكانت هناك أيضاً أسئلة ذات طبيعة أكثر عمومية بشأن ما إذا كانت القدرات

---

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١١٦ ـ ١١٧، الهامش رقم (٣٣)، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي**، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، ص ١٨٨. لقد وضع حلف الناتو عدداً من طائرات الأواكس وبطاريات الصواريخ باتريوت في إطار عملية «عرض الدرع» في ١٦ نيسان/ أبريل ولكن الناتو قام بسحبها في أيار/ مايو ٢٠٠٣.

(٩١) Denis Sieffert, «France/Etats-Unis: Vers la guerre froide?,» *L'Evenement*, 24/4/2003, <http://www.politis.fr/article536.html>, p. 4.

والهياكل التنظيمية التي يمتلكها الناتو هي الأكثر ملاءمة لمواجهة تحديات الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وسلوك «الدول المارقة»[٩٢]، أي مشاركة الولايات المتحدة في شنّ الحرب على العراق.

وإذا كان الاجتماع الوزاري لمجلس حلف الناتو في ريكيافيك أيار/ مايو ٢٠٠٢، قد اتخذ قرارا استراتيجياً، عدّ خطوة مهمة على الصعيد العقدي، ووافق الوزراء على ضرورة أن يرسل الناتو «قوات تستطيع التحرك بسرعة إلى مكان تكون هناك حاجة إليها، ودعم العمليات عبر المسابقات والزمن، وإنجاز أهدافها»، فإن ما اتخذ في قمة براغ من قرارات، شكل محاولة الانطلاق في عملية تكييف الناتو مع البيئة العسكرية للعصر الجديد، بحيث إن إنشاء «قوة الناتو للرد» كانت رأس حربة هذا النوع من عمليات الانتشار[٩٣]خارج نطاق عملياته التقليدية. وقد رأت دول أوروبية، من بينها فرنسا وبلجيكا وألمانيا، أن هذه «القوة» ستعمل على قطع الطريق على مشاريع الاتحاد الأوروبي من أجل امتلاك قوة للتدخل العسكري، أو من أجل ان تستخدمها الولايات المتحدة لانتقاء الممتلكات الأوروبية، التي يمكن استعمالها في عمليات خاصة، من دون موافقة الناتو أو من دون الحصول على تفويض ملائم[٩٤].

وإذا كانت المعارضة قد حالت دون إعطاء الناتو ذلك الدور الذي كان ينتظره الأمريكيون في تركيا، بعد الحرب على العراق، إذ إن مصادر الدفاع الأمريكية كانت تتوقع أن تتولى قوات الناتو الدور الأمني الرئيسي في العراق، وبشكل رسمي. إلا أن أكبر القوى العسكرية في حلف الناتو «الولايات المتحدة، بريطانيا إضافة إلى أستراليا قد شنت الحرب وقادت العمليات العسكرية لغزو العراق واحتلاله، فضلاً عن قوات من ١٨ عضواً من أصل ٢٦ عضواً حالياً في الناتو، على أرض العراق[٩٥] بعد انسحاب إسبانيا، لأسباب تتعلق بالوضع السياسي الداخلي، أكثر مما هو استجابة للضغوط الأوروبية.

وقد عبرت الخارجية الأمريكية على لسان كولن باول في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ عن اهتمام الولايات المتحدة بتوسيع دور الناتو في العراق[٩٦] إلا أن هذه الدور

---

(٩٢) إيان أنطوني [وآخرون]، «النظام الأطلس ـ أوروبي والأمن العالمي،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣**، فريق الترجمة فادي حمود [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٥١.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٩٥) دانواي ولاتشوفسكي، «المنظمات والعلاقات الأورو ـ أطلسية،» ص ١١٧.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١١٧.

اقتصر في أول الأمر على تدريب عدد من أفراد الجيش العراقي، وإعداد الكوادر الخارجية في أكاديمية حلف الناتو في ألمانيا وبروكسل، ولم يتطور إلى أبعد من ذلك لاعتبارات الوضع السياسي والميداني في العراق، حيث الخسائر التي واجهتها القوات البولندية في الوسط، والإيطالية في الجنوب بفعل المقاومة العراقية للاحتلال، قد أعادت النظر بالإعلان «الرسمي»، عن تدخل الناتو حيث طالبت برلين وباريس بأن يكون تحت ظل علم الأمم المتحدة، وبطلب من الحكومة العراقية، حتى لا تلتصق قوات الناتو القادمة لإعمار العراق بقوات الاحتلال، كما توصف بها القوات الأمريكية[٩٧].

٤ ـ قمة اسطنبول وتوجهات الناتو الجديدة

لقد مهدت تصريحات أمين عام حلف الناتو جيب دو هوب شيفر (Jaap de Hoop Scheffer) الطريق لاتخاذ مبادرات قادمة، تحدد توجهات حلف الناتو الجديدة نحو منطقة استراتيجية، طالما كان يبحث الحلف عن الوسائل الممكنة للوصول إليها. إذ أعلن شيفر في الرابع عشر من أيار/ مايو ٢٠٠٤، «أن التوسع الاستراتيجي الجغرافي للحلف يشمل الدول الديمقراطية، التي تمتد من البلقان إلى البلطيق ومن الأطلنطي إلى البحر الأسود. ويتم الاتساع ليشمل تلك المجتمعات المشتركة في القيم، وذات المصالح المشتركة. وبهذا تزداد قدرة الحلف وإمكاناته في مواجهة التحديات الأمنية للقرن الـ ٢١. كما يسعى الحلف بها ليمتد خارجاً عبر البحر الأبيض المتوسط ليشمل منطقة واسعة نظراً لوجود تجمعات ناهضة فيها تتطلب من الحلف توثيق الروابط مع هذه المنطقة الحيوية. . . .»[٩٨].

وإذا كان هذا التوجه الجديدة يواجه أحيانا معارضة بعض الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف، وبخاصة ألمانيا التي تطالب بأن تكون مهمات الحلف «ذات طبيعة مدنية» اكثر منها عسكرية، إلا أن ما تمتلكه الولايات المتحدة من قدرات مالية وتقانية، إضافة إلى قدرتها على اتخاذ القرارات والتخطيط، وإدارة استراتيجية عمل الحلف خارج إطاره، جعل الدول الأوروبية تقبل بالأمر الواقع بسبب تدني القدرة

---

(٩٧) جهاد عودة، «الأسس العسكرية لتوجهات حلف «الناتو» إزاء الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٢٧١. لقد أقام حلف الناتو، مؤخراً في العراق مركزاً للتدريب والتأهيل في منطقة الرستمية في جنوب بغداد في المقر الذي كانت تحتله كلية الحرب والأركان العراقية التابعة لجامعة البكر للدراسات العسكرية العليا. انظر في هذا الصدد: Victoria Nuland, «Nouveaux horizons pour l'OTAN,» *Le Monde*, 7/12/2005, <http://www.voltairenet.org/article132527.html>.

وهي سفيرة الولايات المتحدة في مقر حلف الناتو في بروكسل وزوجة منظر جوقة المحافظين الجدد روبرت كاغان.

(٩٨) عودة، المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

والقوة العسكرية لدول الحلف الأوروبية، وعدم قدرتها على الاستفادة من قدرات الحلف إلا بقرار ومساعدة أمريكية. وتلجأ واشنطن أحيانا إلى التشاور مع حلفائها «المقربين» من الدول الأوروبية، إلا أنها في النهاية هي التي تختار حماية مصالحها إن عملت بمفردها، ولا تستمع إلى حلفائها[٩٩].

ولذلك، فإن قمة اسطنبول جاءت لتؤسس لعقيدة عسكرية ومهمات جديدة، في إطار بناء صرح «الشرق الأوسط الكبير»، حيث التحديات «الخطيرة»، بخاصة التي تشكل خطراً على «الأمن الإسرائيلي»، ومنح إسرائيل الدور الذي يجب أن تضطلع به في هذه الصياغة الجديدة.

احتلت قمة اسطنبول التي عقدت بين ٢٨ ـ ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ أهمية كبيرة في قمم الحلف التاريخية، لكونها ضمّت ٢٦ عضواً من أعضاء الحلف، على أثر ما تقرّر في قمة براغ، كما إنها جاءت في ظروف دولية وإقليمية شديدة التعقيد والتشابك، بل إنها انعقدت في موقع استراتيجي يربط بين العراق وأفغانستان. إذ إن الحرب الدائرة في كلتا الدولتين، تشكل الرهان الاستراتيجي للقدرة العسكرية والسياسية لأكبر قوة عسكرية، تشكّل الدعامة الرئيسة التي يقف عليها الحلف بكل مؤسساته وهياكله العسكرية والأمنية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي وسّعت من نطاق عمل الحلف بما يتناسب ورؤيتها في تحديد المخاطر والتهديدات، التي تحفل بها دول المنطقة مثل «الإرهاب وأسلحة التدمير الشامل، والصواريخ البعيدة المدى». لذلك، فإذا كان الحلف قد أوجد له بعض المرتكزات في أفغانستان من خلال القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وفرق «التعمير»، وقواعد الإمداد اللوجستية، وكذلك في آسيا الوسطى والقوقاز، فإن قمة اسطنبول أعطت موافقتها على تقديم المساعدات للحكومة العراقية، من خلال تدريب قوات الأمن العراقية، وتوسيع المشاركة في حوار الناتو المتوسطي، والانتقال إلى مرحلة «التعاون»، من خلال مبادرة أطلق عليها اسم «مبادرة اسطنبول»، أكدت «إقامة علاقات تعاون في مجالات عملية مع الدول التي ترغب في ذلك، حتى من خارج الدائرة المتوسطية، مثل دول الخليج العربي». ويشمل ذلك:

ـ تقديم استشارات في شؤون إصلاح ميزانية الدفاع.

ـ التخطيط العسكري.

ـ العمل المشترك في مكافحة الإرهاب.

---

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

ـ المشاركة في المعلومات ومراقبة المجال البحري.

ـ التعامل مع مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل نقلها ومحاربة التهريب[(١٠٠)].

وقد نظر إلى التوجهات الجديدة لحلف الأطلسي، بخاصة ما يتعلق بـ «مبادرة اسطنبول»، حيث التعاون» بعد الحوار، على أنها أقل مرتبة من الشراكة، لكنها مفتوحة على «التطوير»، وتشمل مبادرة التعاون والحوار سبع دول هي: مصر وإسرائيل والأردن من ناحية، وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا من ناحية أخرى. كما إن هذا التعاون فتح المجال على الدول العربية الست، أعضاء مجلس التعاون الخليجي[(١٠١)].

وفي ما يتعلق بدور حلف الناتو في مشروع الشرق الأوسط الكبير، فإنه قد حدد من خلال أربعة أنشطة رئيسة:

١ ـ التعاون العسكري في مجال الأمن الليّن (Soft Security).

٢ ـ الوجود العسكري في المتوسط بقوة عمليات عسكرية لمواجهة الإرهاب في إطار العمليات التي يقوم بها الحلف والتي قام بها تحت اسم «السعي النشيط»، حيث أحكم قبضته على كل مضايق وممرات البحر الأبيض المتوسط.

٣ ـ تكثيف الوجود العسكري في العراق، حيث إن قوات ١٨ دولة أعضاء في الحلف تلعب دوراً في تقديم الدعم اللوجستي للقوات البولندية، وتدريب قوات الجيش العراقي، وإعادة تأسيس مؤسساته الأمنية والبوليسية.

٤ ـ الاستمرار في الاشتراك بقوة المساعدة الأجنبية، وزج بعض دول الشرق الأوسط العربي، في هذه القوة.

٥ ـ استخدام كل الوسائل الممكنة لإجبار دول المنطقة على تبني المشروعات الديمقراطية، وإجراء حركة إصلاحات واسعة في المجالات الدفاعية والأمنية[(١٠٢)].

في الواقع، فإن هذه الأنشطة التي تشمل مسرحاً عملياتياً كبيراً جداً، حيث

---

(١٠٠) «حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**، ص ١٣٤.

(١٠١) محمد عبد الشفيع عيسى، «اختطاف أوروبا على جناحي الأطلسي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨. لقد حدد الحلف العضوية فيه من خلال ثلاث مراحل: الشريك، الضيف، الحليف، وأن عضوية الحلف لا تعني مجرد توفير الحماية للعضو لكن اعتباره جزءاً من المشروع المنفرد لتحقيق الحلف عبر الأطلنطي، انظر: عودة، المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(١٠٢) «حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير،» ص ١٣٥.

البؤرة الساخنة في أفغانستان، والعراق، وفلسطين، ناهيك بالمشاكل والأزمات الخامدة في القرن الأفريقي والخليج العربي، وفي حوض البحر المتوسط، تشكّل ساحة للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط، حيث ذراعه العسكرية متمثلة في حلف الناتو. وما بين الرؤيتين الأمريكية للشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية للأوروبين، فإن العلاقة الأطلسية، الأوروبية ـ الأمريكية، تشكل الرابطة التي تتحكم بهذه «البؤرة المركزية»[١٠٣] التي تمثل الوطن العربي، الذي تم احتواؤه بمشاريع وحوارات واتفاقيات «تعاون» أمنية ـ عسكرية، ومناورات مشتركة. فالاتفاقيات الأخيرة مع عدد من دول الخليج العربي، في إطار مبادرة اسطنبول تهدف إلى الارتقاء بمستوى التآلف العملياتي مع قوات الحلف في الأمن والدفاع، وتطوير قدرات الدول المشاركة.

وربما يفهم أن القرار الذي اتخذته قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبو ظبي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، القاضي بتفكيك قوات درع الجزيرة، وبخاصة أن قوات درع الجزيرة أثبتت عدم قدرتها على مواجهة العراق في اجتياحه للكويت، ولا في مواجهة «العمليات الإرهابية»، التي استهدفت دول الخليج العربي. ويبدو أن الحلف، من خلال الاستراتيجية التي وضعها للاضطلاع بالمهمات الأمنية والدفاعية في الشرق الأوسط الكبير، قد فضّل الدخول في اتفاقيات منفردة مع دول المنطقة في إطار انتماءاتها الإقليمية، بحيث إن التفاوض يتم على أساس ٢٦ + ١، وليس على أساس ٢٦ + ٦، في ما يتعلق بدول الخليج العربي، أو الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية. وكذلك، اشترط الحلف بالنسبة إلى الدول العربية عدم الربط في مبدأ الشراكة أو التعاون، بالمشاكل السياسية، مثل الصراع العربي ـ الصهيوني[١٠٤]. من هنا، فإن أمين عام الحلف شيفر، قد صرّح أثناء مؤتمر الدوحة في قطر، الذي خصص لمناقشة دور حلف الناتو في أمن الخليج العربي (كما سنرى في الصفحات القادمة)، بأن ذلك لا يمكن إلا البداية، حيث يتنظر الطرفان مجالات لتعاون أكثر في مجالات متعددة، مثل الإرهاب وحماية الحدود وإدارة الأزمات من خلال القدرات العسكرية المشتركة[١٠٥].

---

(١٠٣) عيسى، المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(١٠٤) «حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير،» ص ١٣٧.

(١٠٥) Jaap de Hoop Scheffer, «Le Rôle de l'OTAN dans la sécurité du Golfe,» 14 décembre 2005, <http://www.voltairenet.org/article132528.html#article132528>.

الفصل العاشر

المنظور الأمريكي ــ الأوروبي لأمن الخليج العربي ما بعد احتلال العراق

تمهيد

تبلورت في الأشهر التي أعقبت احتلال العراق رؤى مختلفة، نحو الأسس أو العناصر التي يمكن أن يؤسس من خلالها نظام أمني للخليج العربي، يعمل على مواجهة المخاطر والتحديات المهددة لأمن دول المنطقة، ومصالح القوى الكبرى، التي ترى في تلك المنطقة الحيوية امتداداً لأمنها القومي، وبخاصة أن ما كان مطروحاً خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين[1] وما قبل الحرب على العراق، لم يعد منسجماً أو ملبياً لمقتضيات الأوضاع السياسية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية، التي أفرزتها الحرب على العراق. إذ سقط النظام السياسي، الذي دخل في حرب امتدت ثمانيَ سنوات مع إيران، واجتاحت قواته الكويت ١٩٩٠/ ١٩٩١، وتمّ احتواؤه بقرارات من مجلس الأمن تحت ذريعة تجريده من أسلحة التدمير الشامل، بعد تضخيم قوته إلى درجة وضعها في قمة المخاطر، التي تهدد الأنظمة السياسية الخليجية والمصالح الحيوية للامن القومي الأمريكي.

وإذا كان هناك من يعتقد بأن إسقاط نظام صدام حسَين قد أنهى هاجساً أمنياً ظلّ يؤرق الأنظمة السياسية الخليجية، والكويت بشكل خاص، طَوال أكثر من ربع

(١) للمزيد من الاطلاع عن المفاهيم الأمنية للخليج العربي في عقد التسعينيات، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت: مشاريع التفتيت، أمن الخليج العربي**، **الثقافة العربية والعولمة** (عمّان: دار الأهلية للنشر، ١٩٩٨).

قرن[٢]، فإن ذلك لم يؤد إلى استقرار منطقة الخليج العربي، وما زالت عوامل التوتر نفسها، لا بل تعقدت بشكل أكثر من السابق، بحيث لم تنفتح أبواب المنطقة على موجة من «العمليات الإرهابية» فقط، وإنما برز خطر المشروع النووي الإيراني، مهما كانت وجهة النظر الأمريكية أو الأوروبية التي فضلت التعاطي مع هذا الملف، من منظورها الخاص. من هنا، فإن هذا الفصل سيتناول ومن خلال ثلاثة مباحث المنظور الأمريكي الأوروبي لأمن الخليج العربي. **الأول**، سيخصص للمنظور الأمريكي لأمن الخليج العربي، ولا سيّما أن احتلال العراق، قد غير من بعض حلقات منظومة العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة، إذ إن السعودية كانت الدعامة الرئيسية لهذه العلاقات والمحرك الأساسي لتوجهاتها. أما **الثاني**، فسوف يكرّس للمنظور الأوروبي، الذي طالما كان يشخص أزمات ومشاكل المنطقة من خلال السياسة والدبلوماسية التي تتناسب مع قدرته العسكرية في التعاطي مع هذه الأوضاع المضطربة. **والثالث**، سوف يمثل خلاصة الجمع للعلاقة أو للمنظورين الأمريكي ـ الأوروبي، وما طرحه احتلال العراق من فرض معادلة أمنية جديدة، في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، التي ارتسمت ملامحه منذ قمة الثماني في ربيع ٢٠٠٤، حيث تمثّلت الرؤيتان الأوروبية والأمريكية لهذا المشروع، وآليات تنفيذه، ما يمثل صيغة متطورة من الأمن في المنطقة، من خلال علاقة الناتو الجديدة، والدور الذي يجب أن يضطلع به، بخاصة في ظل نظرة أوروبية مختلفة، إذ إن أي مهمة للناتو في هذه المنطقة تبدو غير واضحة، وغير محددة، ولا سيما إزاء مجتمعات تعجّ بالأزمات والمشاكل، وظواهر عدم الاستقرار أو العداء العلني للغرب.

أولاً: المنظور الأمريكي

من دون أدنى شك، إن التدخل في شؤون بعض الدول أو المناطق في العالم، يفرض على القوة المتدخلة، وبخاصة إذا كانت من خارج الإقليم، ولها مصالح حيوية تقتضي حمايتها بهذه الطريقة أو تلك، أن تصوغ منظوراً للأمن الإقليمي ينسجم مع سياستها التدخلية، وهيمنتها العسكرية. بالقدر الذي حفل فيه محيط العلاقات الدولية بأنواع مختلفة من التدخلات، حيث التذرع أحياناً بمستلزمات الضرورات الإنسانية، من «وستفاليا» حتى انتهاء الحرب الباردة، لا بل وخلال عقد التسعينيات، فإن كثيراً ما يحصل التدخل لأسباب سياسية واستراتيجية، يتطلب أحياناً شرعنتها من خلال

---

(٢) «دول مجلس التعاون وعراق ما بعد صدام،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٤)، ص ١١١.

مرجعية القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ومن خلال التفسيرات الأحادية الجانب، ليس فقط لنصوص هذه المواثيق، وإنما لتقدير حجم التهديدات والمخاطر الخارجية المهددة للأمن القومي لهذه القوة أو تلك.

والولايات المتحدة منذ أن وضعت أول قدم لها على أرض منطقة الخليج العربي، صاغت منظورها الأمني آخذة بنظر الاعتبار مصالحها الحيوية، وأمن إسرائيل، وثرواته النفطية، وموقعه الاستراتيجي في قلب منطقة تميزت بظواهر عدم الاستقرار والتوتر، الأمر الذي جعل حماية الأنظمة السياسية الموالية للسياسة الأمريكية في آخر قائمة هذه الاعتبارات.

وإذا كانت هذه المنطقة تمثل منذ عقود، وما زالت، الشريان الرئيس للدورة الاقتصادية العالمية، وإن حوالى ٩٠ في المئة من نفط الشرق الأوسط يقع في آبارها[٣]، فإن أمن المنطقة أضحى من أمن نفطها، ومن يهدد بالنفط، إنتاجاً وتسويقاً وسعراً يهدد المصالح الغربية، الأمر الذي دفعها إلى أن تصوغ وتطرح على بساط البحث والواقع السياسي، العديد من المفاهيم والتصورات الأمنية، التي تعبر قبل كل شيء عن وجهات نظرها، ومن ثم غرسها، بالترهيب والترغيب، في عقول وسياسات الأنظمة السياسية في المنطقة، بحيث «ترتب على العلاقة بين المتضمنات الاقتصادية ـ الاجتماعية للدول النفطية الخليجية والاحتياجات الاقتصادية للدول الغربية، (بخاصة الولايات المتحدة)، أن سعت الأخيرة إلى احتواء الدول الخليجية من خلال التحالفات المعاصرة، ثم انضوائها تحت لواء التكوينات الجغرافية الإقليمية»[٤] وإذا كانت من سمات النظام الدولي الحالي تداخل المنظومات الأمنية على نحو شديد التعقيد، واتساع مفهوم الأمن القومي، الذي لا يقف عند حدود الدولة وإنما يتصل أيضاً بما يجري في خارجها وبما تقوم به الدول الأخرى على كل الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والإنسانية، وحتى البيئية[٥]، فإن ما صاغته الولايات المتحدة من منظور أمني مبني على اتساع مفهومها للأمن القومي الأمريكي، وبخاصة بعد أن أصبحت القطب الواحد، وليس بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، التي كانت من بين نتائجها وتداعياتها الدولية عولمة الأمن القومي الأمريكي. وفي تعاملها مع المنطقة،

---

(٣) أمين اسكندر وحسين معلوم، «التغير الوظيفي لبوابات الأمن العربي في إطار التسوية،» **شؤون عربية**، العدد ٨٦ (حزيران/ يونيو ١٩٩٦)، ص ١١٧.

(٤) سالم توفيق النجفي، «الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٩ (تموز/ يوليو ١٩٩٦)، ص ١٩.

(٥) عبد الله يوسف سهر محمد، «الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٠ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، ص ١٣.

وبخاصة في إطار الوطن العربي، فإن الولايات المتحدة وضعت في نظرها اعتبارات أربع، حددت مسارات سياستها الشرق ـ الأوسطية، وهي:

١ ـ إن التعامل مع المنطقة العربية يتم من منظور يرى أنها تتشكل من دول عدة، مختلفة الأحجام، والمكانة، والتراث الاجتماعي، والأهمية الاقتصادية، والاستراتيجية، وليس التعامل مع العرب كأمة واحدة.

٢ ـ إن المنطقة العربية تعد جزءاً من منطقة جغرافية أكبر ألا وهي «الشرق الأوسط» المتعددة الهويات القومية والدينية، والتي تتوسع الآن حتى القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى.

٣ ـ إن أمن إسرائيل يشكل أحد العناصر الثابتة في السياسة الأمريكية، ويجب المحافظة على أمنها، وتفوقها العسكري.

٤ ـ والاعتبار الرابع الذي برز وتأكد لصناع الاستراتيجية الأمريكية، يتمثّل في أن أي وجود أمريكي في المنطقة لا يتم إلا من خلال وجود عسكري دائم، سواء كان من خلال القواعد العسكرية، أو البحرية، أو الاتفاقيات الأمنية والدفاعية، أو الاحتلال لأراضي دولة، كما حصل لأفغانستان، والعراق، استكمالاً لما هو قائم في فلسطين المحتلة.

وإذا كان لكل إدارة أمريكية مبدأها، الذي يتحدد من خلال سياستها الخارجية، ورؤيتها الكونية للأمن الدولي، وأمن المناطق الاستراتيجية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي، فإن عقد التسعينيات شهد تكثيفاً لهذه المبادئ، التي ابتدأت من جورج بوش الأب، ليختتم العقد بسنته الأخيرة بفوز جورج بوش الإبن. وفي ظل ولايتين لبيل كلينتون، اتسمت كلها بميزة واحدة: إعادة البناء الهندسي لمنطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد منطقة الخليج العربي، من الناحية الأمنية والدفاعية، إلا أنها اختلفت في آلية التنفيذ، فتارة بسياسة الاحتواء المزدوج، وتارة أخرى بالحصارات الاقتصادية، وآخر «الكي» الغزو العسكري والاحتلال، وبخاصة بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، حيث امتدت محركات الآلة العسكرية لحسم وعلاج التحديات التي تواجهها، وغذّتها أفكار وطروحات المحافظين الجدد، بأن الهيمنة لا يمكن تحقيقها إلا بالتفوق العسكري والحروب الخارجية ضد «الإرهاب الدولي»[٦].

وإذا كانت الولايات المتحدة قد سعت منذ أن دخل الخليج العربي في دائرة

---

(٦) المصدر نفسه.

اهتماماتها الاستراتيجية إلى تحقيق توازن في المنطقة بين القوتين العراقية والإيرانية، بحيث أنها لا تريد أن ترى العراق يظهر باعتباره القوة المهيمنة في المنطة، سواء قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية، أو بعدها، ولا تريد لإيران أن يردعها رادع لتهمين على المنطقة[٧]. فإنها لجأت إلى حسم هذه النقطة من خلال غزو العراق واحتلاله، والوقوف على خط التماس مع الحدود الإيرانية في الخليج العربي ومن أفغانستان، والعراق، بحيث أصبحت «الجارة» لإيران.

فالولايات المتحدة، وبهدف تعميم منظورها الأمني الخاص بالمنطقة، فإنها رفضت كل المشاريع الأمنية المطروحة من دول المنطقة، التي سعت لكي يكون الأمن إطاراً واسعاً، تشترك فيه كل دول المنطقة، من دون تدخل خارجي، وبخاصة أن البيانات الختامية للقمم السنوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، قد أكدت أن أمن المنطقة واستقرارها، إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها[٨].

في ضوء ذلك، وفي الوقت الذي أجبرت فيه الولايات المتحدة بعض دول الخليج العربي على الاعتماد عليها لحماية أمنها، فإنها دفعت باتجاه إشعال الحرب بين العراق وإيران، وتم تغذية هذه الحرب إلى درجة إنهاك الدولتين، ثم أتت حرب الخليج الثانية التي أخرجت بسناريوهات أعدت مسبقاً، أجبرت السعوديين وبعض الدول على طلب الحماية الأمريكية/ من خلال قواعد عسكرية في قطر، وقوات عسكرية في حفر الباطن، وتحولت الكويت إلى قاعدة عسكرية بحرية وجوية متقدمة، لحروب قادمة أعدت لها الولايات المتحدة كل خططها.

لذلك، فإن معضلة الأمن في الخليج العربي، وصلت إلى درجة كبيرة من التعقيد وعدم الضبط، وأضحت قضية ليست داخلية أو إقليمية فقط، مرتبطة بهذا الطرف أو ذاك، وإنما ارتبطت بالسياسات الأمريكية. وكذلك، فإن المسألة الجوهرية هي في الطريقة التي تعاملت، وما زالت تتعامل بها الإدارة الأمريكية مع الأمن الخليجي، بعقلية عسكرية إمبراطورية، هي التي تفتعل المشاكل وتدفعها إلى التأزم والتوتر، وعدّ الاستقرار المزمن والحروب التي تكررت، بواقع حرب واحدة كل عشر سنوات[٩].

وإذا كانت ضروات الحرب الباردة قد فرضت على الولايات المتحدة اعتماد

---

(٧) جورج فريدمان، «مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٤ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، ص ٨٤.

(٨) طلعت أحمد مسلم، «التجمعات الإقليمية العربية والنظام الدفاعي العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٩) عبد الخالق عبد الله، «الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤)، ص ١١ ـ ١٢.

سياسة «العمودين المتوازيين»، أو «الدعامتين» بالاعتماد على إيران والسعودية في القيام بالتبادل لترتيب أمن الخليج، فإن انتهاء هذه الحرب وما شهدته المنطقة من أحداث وأزمات وحروب، دفعت مخططي الاستراتيجية الأمريكية إلى وضع سيناريوهات، وأفكار جديدة تتمشى مع الواقع الإقليمي والدولي، وأضحى أمن المنطقة ليس من مسؤولية دولها وشعوبها، وإنما من مسؤولية الولايات المتحدة باعتبارها القوة العسكرية الأولى في العالم، الأمرَ الذي سمح لها أن تأمر دول المنطقة بـ:

- فتح كل مجالاتها الجوية والبحرية والبرية للقوات الأمريكية وأساطيلها البحرية.

- بناء القواعد العسكرية، والمنشآت العملاقة لتخزين الأسلحة والمعدات العسكرية.

- زيادة النفقات العسكرية لدول المنطقة ومشترياتها العسكرية إلى مستويات لا تتناسب والإمكانيات البشرية لدول الخليج العربي الست، إلى درجة أن أحد رؤوساء هذه الدول، قد توفي بالسكتة القلبية بعد عشرة دقائق من مقابلة وزير الدفاع الأمريكي كوهين. كما إن الكويت أجبرت على شراء ٥٠٠ مدفع عملاق ذاتي الحركة، لو وضعت قيد الخدمة فإنها بحاجة إلى ٢٥٠٠ عنصر، إذا افترضنا أن لكل مدفع خمسة أفراد. وهذا لا يمكن أن يتوافر في بلد مثل الكويت بمساحته الضيقة.

ولكن المفارقة التي تثير الانتباه، هو أن الولايات المتحدة قد فوجئت، بأن المنطقة التي أحكمت سيطرتها عليها بكل الوسائل، وتعد دولها من الدول «الحليفة» في القائمة الأمريكية، التي تعدها سنوياً وزارة الخارجية الأمريكية، تخرَّج منها عناصر عبَّرت عن أعنف معارضتها للوجود الأمريكي على أرضها، في تفجير برجي مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول/ سبتمبر.

وإذا كانت إدارة بوش في مزاج انتقامي، وكان من الطبيعي أن توجه كل انتقاداتها لإيران والعراق، فتصفهما مع كوريا الشمالية بمحور الشر، لأنهما الهدف السهل، وما تتصف به السياستان العراقية والإيرانية من عداء شديد ضد الولايات المتحدة، فإن النقطة الحرجة الأهم في ذلك، أن السعودية أصبحت في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد، دولة معادية، وأكبر حاضن وممّول للعنف والإرهاب الإسلامي في العالم[١٠].

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢، و Stephen J. Sniegoski, «La Guerre d'Irak: Conçue en Israël?,» traduit de l'anglais (américain) par Jean-François Goulon, *Questions critiques*, <http://questionscritiques.free.fr/GICI.htm>.

وقد رأت إدارة الرئيس بوش، ودويّ الانفجارات ما يزال يرنّ في آذانها، أن أفضل وسيلة للهيمنة على المنطقة هو احتلال العراق، بعد أن اجبرت بقية الدول بالضغط، والتهديد، والابتزاز، على الانصياع لسياستها في الترتيبات الأمنية الجديدة، والقائمة على محاربة الإرهاب، من خلال تجفيف مصادره الخليجية، وذلك من خلال مراقبة ومصادرة الموجودات العربية، وبخاصة الخليجية في المصارف الغربية[١١].

لعل المتابع للسياسة الأمريكية في المنطقة، وبالتحديد في بؤرة النفط المشتعلة، يلاحظ أن ما طرحته واشنطن من مشاريع ورؤى أمن للمنطقة، موجّه ومنذ أكثر من ربع قرن ضد السياستين العراقية والإيرانية[١٢]، وبشكل خاص ضد أيديولوجيتين: «قومية» و«إسلامية»، حيث التناقض الكبير بينهما، في كل أسسهما ومنطلقاتهما، إلا في قاسم مشترك واحد، هو عداؤهما للولايات المتحدة، أو إن صح التعبير «للغرب الإمبريالي». وحتى حول هذه النقطة، التي طالما كانت من أبرز شعاراتهما، وشحذهما للقوى الشعبية، فهما لم يضعا الأرضية التي من خلالها يتم بلورة رؤية مشتركة لأمن المنطقة، باعتبارهما القوتين الإقليميتين، اللتين يحسب لهما ألف حساب، إلى درجة أن الولايات المتحدة وضعتهما قاعدة مثلث محور الشر، حيث الرأس الثالث كوريا الشمالية، الذي يبعد عنهما مئات آلاف من الأميال، ربما أقحم لأسباب خاصة بالإدارة الأمريكية، فعلى الرغم من أن الذين ضربوا نيويورك كانوا من دول الخليج العربي، ومن الذين كانت لهم صلة بالولايات المتحدة في حرب أفغانستان ضد الخطر الشيوعي، ومن رحم حكم طالبان نفسه، الذي لم تعترف به غير الولايات المتحدة والسعودية والإمارات، وتنظيمات القاعدة، فالاتهامات لم توجه إلا ضد العراق، وسوّقت بشكل إعلامي وسياسي ودبلوماسي لم يسبق له مثيل. وكان المسرح معداً سلفاً، ولم يتطلب إلا رفع الستارة لتبدأ المسرحية. . .

وفي الوقت نفسه، هناك قاسم مشترك أيضاً بين طهران وواشنطن، هو عداؤهما للعراق، وكل دولة تنظر إليه أنه «عقبة» في تحقيق مصالحها العليا، سواء في العراق نفسه أو حتى في منطقة الخليج العربي. لذلك، فإن السؤال الذي يطرح هو: إلى أي مدى تتطابق الاستراتيجيتان الأمريكية والإيرانية في رؤية عراق ضعيف ومفكك، لا يشكل خطراً على إيران التي خاض معها حرباً دامت ثماني سنوات،

---

(١١) ابراهيم يعقوب، «العراق: آنذاك والآن،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢١ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، ص ٢٢.

(١٢) للمزيد من الاطلاع، انظر: «الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط،» في: **التقرير العسكري والعالمي للتكنولوجيا** (القاهرة: الدار العربية للنشر والترجمة، ١٩٩٧)، ص ٤ ـ ٢٠.

ووقف حاجزاً في فرض تصورها الأمني للخليج العربي «الفارسي»، ولا يشكل تهديداً للمصالح الاستراتيجية في المنطقة، ولا «عقبة» في مسيرة السلام في الشرق الأوسط؟

ويبدو أن تجربة حرب الخليج الثانية، كانت محطّ اختبار أوّل لإمكانية «تحالف» إيراني ـ أمريكي ضد العراق، وتحطيم كل مرتكزات بنيته التحتية، إلا في حالة واحدة هي عدم تفكّكه إلى طوائف وقوميات، بما يفرزه ذلك من آثار سلبية وتداعيات على دول المنطقة، وبالتحديد إيران، التي تخشى من انفصال كردي يؤثر في القومية الكردية الإيرانية. لذلك، فإن سياسة «الحياد» التي اتبعتها طهران في حرب الخليج الثانية، لم تكن نافعة، أو مبررة في حرب الخليج الثالثة، وبخاصة أن هذه الحرب سوف لا تقتصر فقط على العراق، وإنما لها امتدادات أخرى، وربما تتناول أحد رأسي مثلث الشر «إيران» . لذلك، فقد لجأت طهران إلى ابتكار حرب استنزاف داخل العراق، لتحقيق هدفين رئيسين: **الأول**، هو الحيلولة دون تمكين الولايات المتحدة من تكرار تجربة تغيير الأنظمة في دول أخرى في المنطقة وفي مقدمتها إيران. **والثاني**، هو منع الولايات المتحدة من التفرّغ لانتهاج سياسة عدوانية ضد إيران. فالتورط الأمريكي في العراق خدم المصالح الإيرانية، وأسهم في إيجاد رأي أمريكي وعالمي رافض لسياسة التدخل العسكري، ومطالب بالانسحاب الأمريكي من العراق[١٣].

لكن من الأمور التي تسترعي الانتباه، وتثير التساؤل، هو أن الولايات المتحدة، وعلى الرغم من تأكدها المادي أن إيران قامت بدور في إشاعة الفوضى، وعدم الاستقرار في العراق، وأنها أمسكت بخيوط اللعبة السياسية بشكل غير مباشر، إضافة إلى ورود معلومات بأن عناصر من القاعدة قد عبرت أراضيها إلى العراق من أفغانستان، وربما مساعدتها لعدد من تنظيمات المقاومة في العراق[١٤]، إلا أنها لم تحظ بالانتقادات والتهديدات نفسها، التي وجهت إلى سوريا، التي أضحت بين قوسين أو أدنى، من محاولة تكرار التجربة العراقية على أرضها. وإن كانت واشنطن قد دخلت عليها من لبنان، ومن خلال حملة اغتيالات لرموزه، وشخصياته السياسية المعارضة للوجود السوري في لبنان.

---

(١٣) محمد السعيد إدريس، «إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ٧٥.

(١٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٧٧. وحول النفوذ الإيراني في العراق، ومن خلال التقرير الذي نشرته مجلة تايم الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٥، حيث أشارت إلى النشاط الذي تمارسه طهران في العراق على المستوى السياسي والعسكري إلى الدرجة التي تحدث التقرير عن حرب سرية تجري بين إيران وأمريكا.

بالتأكيد إن سقوط نظام صدام حسين، قد خلص إيران من أكبر تهديد لأمنها «القومي»، وأزاح من أمامها أكبر قوة مواجهة لطموحاتها الإقليمية، وكذلك الحال بالنسبة إلى أنظمة كلّ من الكويت، والسعودية، إلا أن غزو العراق واحتلاله، لم يجعل النظام الإقليمي الخليجي أكثر أمنا واستقراراً، ولم يجعل إيران مطلقة اليدين في السّير بما تراه محققاً للهيمنة على الخليج «الفارسي»، وإخضاع أنظمته السياسية أو التسبّب في ذلك، فكلما اقتربت واشنطن من النظام الإقليمي الخليجي، ازداد توتراً وتأزماً. وكلما حاولت واشنطن التحكم والسيطرة، فقدت دوله الإحساس بالاستقرار والأمن والأمان. لذلك، فإن كان هناك عدم استقرار في هذا النظام الإقليمي فهو بسبب واشنطن، وإن كانت هناك توترات فبسبب سياساتها، وإن كان هناك تكرار للحروب فبسبب التدخل الأمريكي في الشأن الخليجي[١٥].

في الواقع، إن كل الأطراف التي تبحث، من وجهة نظرها الخاصة، عن خليج عربي آمن ومستقر، سواء كانت القوى الخارجية، أو تلك التي تشكل جزءاً من جغرافيته السياسية، لم تستطع أن تبلغ هذا الهدف، ليس فقط لكونها متناقضة في طروحاتها أومشاريعها، وإنما لعدم مقدرتها على فرض الصيغة التي يتمّ من خلالها إحلال الأمن وتسوية الأزمات بالطرق السلمية. ذلك أن منطقة الخليج العربي أضحت مسرحاً مفتوحاً ودائماً، للعمليات العسكرية الحربية، وبؤرة «لتفريخ الإرهاب» كما تصفها الدراسات الغربية[١٦]، الأمر الذي يتطلب وجوداً عسكرياً متأهباً لحرب استباقية، في كل المنطقة. فقد وضعت أمريكا تحت تصرفها قواعد عسكرية، وحاملات طائرات، وخزيناً هائلاً من المعدات والأسلحة، وأنظمة مستعدة للدفع وتحمل التكاليف، وجزءاً من معادلة أمنية شاملة للمنطقة ضمن إطار الشرق الأوسط الكبير، بكل أبعاده ومشتملاته الاقتصادية والأمنية، والذي سيكون موضوع المبحث الثالث.

في الواقع، إن منطقة الخليج العربي التي تمثل نقطة جذب للقوى الطامعة بثرواتها النفطية وأنظمتها السياسية، التي يطلق عليها سمير أمين «الظلامية»، والتي ولدت وضعيات سمحت بالتدخل الخارجي، ولا تستطيع احتواءه أو منعه، بسبب فقدانها المشروعية الشعبية[١٧]، غدت بعد احتلال العراق «بحيرة أمريكية» بكل معنى الكلمة، من ناحية عسكرتها، بل إن الوجود العسكري والسياسي الأمريكي أدى إلى

---

(١٥) عبد الله، «الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي،» ص ١٣.

(١٦) للمزيد من الاطلاع، انظر: جاسم خالد السعدون، «أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢).

(١٧) سمير أمين، «جيوسياسة الامبريالية المعاصرة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣ (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ص ٤٢.

أن تصبح الولايات المتحدة «القوة الإقليمية الأولى والدولة التاسعة في النظام الإقليمي الذي يتكون من ثماني دول»[١٨]. ويترتب على ذلك، وبخاصة بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، لأن المهمة المركزية بالنسبة إلى واشنطن ليست مهمة حماية النفط، الذي لم يعد بحاجة إلى المزيد من الحماية، بعد هذا الوجود العسكري المكثف، محاربة الإرهاب. ولم يعد أمن الخليج يعني أمن النفط، بل يتضمن تجفيف منابع العنف، الذي يهدد المدن والمؤسسات والمنشآت والأفراد، في العمق الأمريكي. فالإرهاب هو الخطر الاستراتيجي الجديد، على أمن الولايات المتحدة وأمن الخليج معاً[١٩].

ومن دون شك، إذا كانت الأنظمة الراديكالية في منطقة الخليج العربي هي التي كانت تهدد أمن النفط والمصالح الحيوية الأمريكية الأخرى في المنطقة، والتي استطاعت واشنطن اسقاطها واحتلال دولها باحتلالها العراق. فقد احتوت واشنطن تحركاتها السياسية والعسكرية وطوّقتها من عدة جهات، كما حصل مع إيران. فإن ما يهدد النفط والوجود الأمريكي هو «الإرهاب»، وقواه الفاعلة في المنطقة، التي ساهمت واشنطن ولسنوات في رعايتها، وتغذيتها، وتدريبها، لتنقلب عليها عندما وصلت العلاقات بينهما إلى درجة لا تتحمل إلا الافتراق، والصراع الدموي. لذلك، فإن الولايات المتحدة بقدر ما تمكنت من إيجاد «الأصدقاء»، فقد أضحت لديها التجربة في خلق «العدو» الذي يمكن محاربته، في إطار استراتيجي تحدده بنفسها، استناداً إلى مرجعيتها الأحادية في اتخاذ القرار السياسي والعسكري.

تعاملت مع نوريغا وأسقطته، بعد القبض عليه في سفارة الفاتيكان، وتعاملت مع طالبان والقاعدة وأسقطتهما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، وتعاملت مع نظام صدام حسين وأغرته بغزو الكويت ودمرت قوته الاقتصادية والعسكرية، وأخرت إسقاطه إلى أن جاءت ظروف جديدة، لحسابات خاصة بالوضع الدولي والإقليمي، أدت إلى السقوط والاحتلال، لتدشّن مرحلة جديدة في الوضع العالمي والإقليمي، وبخاصة الخليجي. إذ أعادت ترتيباته الأمنية، من منظور يتلاءم والمستجدات التي فرضت نفسها على مقتضيات النظام الدولي، فاحتلال العراق شكل أكبر عقدة، الأمر الذي أفضى إلى الوضع السياسي والأمني غير المستقر، والمعقد، والغامض، ما جعل الأمن في الخليج غامضاً كل الغموض، ومعقداً كل التعقيد، وغير مستقر، وقابلاً لكل الاحتملات[٢٠].

---

(١٨) عبد الله، «الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي،» ص ١٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢١. للمزيد من الاطلاع حول مشكلات الأمن في الخليج العربي، انظر: **«Rapport: La Securité au Moyen-orient: Un Environnement en Mutation, les problemes de securité dans la region du Golf,» <http://www.naa.be/>.**

ومن دون شك، إن سيناريو «الدومنيو»، الذي افترضه مخططو الحرب على العراق، قد أثبت فشله، وما حصل في العراق بعد أيام من السقوط والاحتلال، من فوضى ونهب وانفلات أمني، وما قامت به الولايات المتحدة من تدمير وقتل للشعب العراقي المقاوم للاحتلال، وانتهاك للأعراض، وسلب للحريات، دفعت شعوب المنطقة إلى التفكير ألف مرة في إسقاط أنظمتها، حتى وإن كانت «ظلامية» و«عفنة» و«استبدادية»، تبقى أرحم من الاحتلال وغياب القانون والدولة. إن غياب الدولة العراقية بما تملكه من قوة القانون، والقوة العسكرية، والبنية التحتية التي شيدت على مدى ثمانين عاماً، أوجد فراغاً أمنياً داخل العراق، وولّد وضعيّات، من الصعوبة السيطرة عليها، وفراغاً إقليمياً، واختلالاً أمنيا واضحاً، على كل الصعد، الأمر الذي جعل من الصعب إرساء رؤية مشتركة من قبل الأطراف المعنية بالإقليم، بأمنه، ومستقبل نفطه.

في الواقع، لا جدال في أن مصير الاحتلال الأمريكي للعراق لا يحدد فقط مستقبل الهيمنة الأمريكية وانفرادها بسلطة القرار الدولي، إنما مستقبل الأمن في الخليج العربي[21]. من هنا، فإن الولايات المتحدة، وبخاصة في ظل ولاية جورج بوش الإبن الثانية، عجلت من مسيرة العملية السياسية في العراق: انتخابات تشريعية ومحلية في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، إعداد الدستور والاستفتاء عليه في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها، ومن ثم الانتخابات البرلمانية العراقية في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، حيث أشر ولأول مرة منذ سقوط نظام صدام حسين على اشتراك أحزاب سياسية إسلامية وعلمانية، معبرة عن السنة العرب ممثلة في الحزب الإسلامي، وجبهة التوافق العراقية، وجبهة الحوار الوطني، على الرغم من مقاطعة هيئة علماء المسلمين، الأمر الذي فسّره المراقبون بأن هذه المشاركة قد جاءت نتيجة الضغط الذي مارسته إدارة البيت الأبيض على السعوديين، لكي تمارس تأثيرها في السُنّة العرب في العراق[22]، مقابل أن تعلن واشنطن نيّتها سحب قواتها من العراق وبشكل تدريجي، وهذا ما أقدم عليه رامسفليد في زيارة مفاجئة للعراق في نهاية كانون الأول/ ديسمبر، وأعلن من الفلوجة عن نيّته سحب لواءين أمريكيين من العراق بحلول منتصف عام ٢٠٠٦.

لذلك، فإن السؤال الذي يطرح في إطار إشكالية بحثنا، هو هل إن استقرار

---

(٢١) خير الدين حسيب، «المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٧ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ٢٤.

(٢٢) فريدمان، «مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران،» ص ٨٧.

الوضع السياسي في العراق، وإيجاد آلية للعلاقة الأمريكية ـ العراقية الجديدة، يمكن أن يساهم في حلّ معضلة الأمن في الخليج العربي؟ ما يترتب عليه سؤال آخر هو، ما هو موقف الولايات المتحدة من الدول الأخرى التي صنّفتها في محور الشر، ومن بينها إيران، التي ترى فيها وفي أيديولوجيتها الدينية، خطراً دائم الحضور، إضافة إلى ملفّها النووي، على الأمن الخليجي، ومصالحها؟

في الواقع، إنه لو افترضنا أن الولايات المتحدة أحكمت قبضتها على العراق، واستطاعت إلى درجة كبيرة تحجيم المقاومة الوطنية العراقية، وإرساء حكومة عراقية، ومجلس نواب يؤسس لعملية سياسية ثابتة ومستمرة، واستطاعت إدارة البيت الأبيض إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي، بالقوة أو من خلال الوساطة الأوروبية، واستطاعت ترويض النظام ضمن إطار سياستها في المنطقة، فإن ما قد غاب عن الإدارك السياسي والأمني الأمريكي، هو «خطر» الجماعات الإسلامية، التي لم تكن مستوردة، ولا خارجة عن ثقافة المنطقة. إنها من نبع ومجرى التيار الإسلامي في دول المنطقة، ومن إنتاجها، ومن مجتمعها. بخاصة إذا قررت هذه القوى الإسلامية التخلي عن «سياسة البندقية» و«العمليات الانتحارية» و«الاغتيالات»، كما حصل في مصر، حيث فاز الإسلاميون، وكذلك، ما جرى في فلسطين بوصول قوة حماس السياسية، التي أثبتت قدرتها على الفوز بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وما يمكن حصوله في الدول العربية الأخرى. فانخراطها في اللعبة السياسية، في إطار عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في المنطقة، سوف يكون «عقبة» أمام السياسة الأمريكية ومصالحها الحيوية في المنطقة، من خلال التشريعات الدستورية، واستقلالية القرار السياسي في المحافظة على الثروات الوطنية، وبخاصة النفطية.

المشاركة السياسية الواسعة التي تشكل أساس عملية الإصلاح، سوف توصل إلى كرسي الحكم أحزاباً وتنظيمات سياسية إسلامية، لن تتردد في تلك الحال، في اتخاذ قرارات مصيرية، يفهم منها «لغة التحدي» للغرب المعادي للإسلام، وبالتحديد ضد الولايات المتحدة وهيمنتها على المنطقة، الأمر الذي يضعنا مرة أخرى في دوامة جديدة، وحلقة مفرغة من الصراعات، التي لا يمكن التكهن بمساراتها، وبخاصة أن ما حصل في الجزائر لا يمكن استبعاده، وبذور هذه الظواهر وجيناتها المتنامية في المجتمعات الخليجية، حيث البؤر الحاضنة لها، والمناخ الذي يساعدها على النمو التدريجي. الأمر الذي يترتب عليه أن تعود مشكلة أمن الخليج إلى دائرة الضوء، مرة أخرى. كما لا يمكن أن نغفل عن مصدر آخر لتهديد الأمن الخليجي، متمثل بالعمالة الأجنبية، التي يزداد عددها بشكل سريع، حتى تصحو يوماً مجتمعات الدول الخليجية فتجد نفسها أقلية بين أكثرية آسيوية تطالب بحقوقها السياسية والدستورية،

بكل ما تنص عليه حقوق المواطنة. وبالتأكيد، إن مستقبل المنطقة محفوف بالمخاطر والتهديدات. وإن كان البعض قد تصور أن غياب العراق عن الإقليم الخليجي سوف يساهم في استقراره وأمنه تحقيقاً «للطموحات القومية »، فإن مستقبل المنطقة سيكون أكثر قتامة من الحاضر، ما دامت هناك قوى خارجية تتحكم بأنظمته.

ثانياً: المنظور الأوروبي لأمن الخليج العربي

في الواقع، إن أوروبا لم تكن تنفرد أو تذهب في بعض الاحيان، إلى اتخاذ مواقف مختلفة عن السياسة الأمريكية في ما يتعلق بقضايا الدفاع والسياسة الأمنية الأوروبية، وفي رفض سياسة الانفراد والأحادية في القرار الدولي، إنما في أزمات وقضايا إقليمية تمسّ المصالح الأوروبية في الصميم، وبالتحديد في المناطق الاستراتيجية، ليس بموقعها، وإنما بثرواتها النفطية، مثل الخليج العربي. إذ تعتمد أوروبا على نفطه بنسبة ٦٥ في المئة من استيراداتها الخارجية من الطاقة(٢٣). وإذا كان الأوروبيون قد أدركوا قبل غيرهم، الأهمية الحيوية لمنطقة الخليج العربي، وما تختزنه من ثروات نفطية هائلة، فإنهم لم يتعاملوا مع هذه المنطقة بمنظور سياسي، وأمني، وعسكري، وإن كانوا قد اهتموا به في السابق، خلال الفترات الاستعمارية. إلا أنه بعد منتصف القرن العشرين، أصبح التعامل على أساس المصالح الاقتصادية المشتركة، ولاسيما بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس، حيث اضطلعت قوة جديدة بالإشراف على شؤون المنطقة، من منطلق التزامها الدولي الأمن العالمي والأمن الأوروبي، بشكل خاص.

وإذا كانت الصدمة النفطية الأولى في أعقاب حرب ١٩٧٣، قد فرضت على الأوروبين منهجاً جديداً في التعامل مع الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقضايا المصيرية، بمنظور ابتعد بعض الشيء عن المنظور الأمريكي، وذلك من خلال الحوار العربي ـ الأوروبي، الذي ركز على القضايا الاقتصادية، بعيداً عن التورط في الشؤون السياسية، فإن الصدمة النفطية الثانية، التي تمثلت في الثورة الإيرانية وسقوط الشاه ١٩٧٩، والتوتر الذي حصل في المنطقة قبل اندلاع الحرب بين العراق وإيران، فرضت أيضاً على مراكز البحوث والدراسات المختصة بإسماع صوتها وتوصياتها إلى صناع القرار السياسي الأوروبي والأمريكي، ما دعا المعهد الأوروبي ـ الأمريكي لبحوث الأمن في كاليفورنيا إلى مؤتمر عقد بين ٢٦ ـ ٢٧

(٢٣) Kenneth R. Timmerman, «La Guerre française pour le pétrole,» <http://www.conscience-politique.org/international/timmermanguerrefrancaisepourpetrole.htm>.

حزيران/ يونيو ١٩٨٠، وقبل اندلاع حرب الخليج الأولى، تحت عنوان «حلف الأطلسي والخليج العربي» . إذ كان أحد محاوره «الغرب وأمن الخليج»، الذي أكد ولأول مرة مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية وحدها في تحمل أعباء أمن الخليج ومشكلاته[٢٤]، وقد خرج هذا المؤتمر بالعديد من القرارات والاستنتاجات، التي شكلت في ما بعد تصوراً مستقبلياً للبدائل المتاحة أمام الغرب. ومن البحوث التي استرعت القراءة في هذا المؤتمَر بحث الأستاذ ألبرت فولستيتر (Albert Wohlstetter) الذي جاء تحت عنوان: «الولايات المتحدة وأمن الخليج»، الذي أكد:

ـ أن علاقة الولايات المتحدة بحلفائها الغربيين ستستمر إلى سنين عديدة، وعليه فإنه من الضروري لدى حلف الأطلسي تطوير إمكانياتها العسكرية لحماية نفط الخليج العربي.

ـ وما دام الأوروبيون مستمرين، في سبيل البحث عن الانفراج في أوروبا، فإن الأمريكيين سيتكفلون بترتيب الأوضاع في الخليج العربي.

ـ دعوة المنطقة، من قبل الأنظمة المرتبطة بالولايات المتحدة، إلى تقديم التسهيلات والمنشآت، التي تستطيع من خلالها قوات حلف شمال الأطلسي، تأكيد حضورها العسكري في المنطقة، بحيث يؤدي إلى وجود عسكري أمريكي دائم في منطقة الخليج العربي أو بالقرب منها[٢٥].

وإذا كانت ظروف الحرب الباردة قد فرضت هذا النوع من تقاسم الأدوار، فإن انتهاءها اقتضى إعادة تقويم الدور الأوروبي، بما يتناسب وخطواتها نحو الوحدة السياسية، في «ماستريخت» الأمر الذي تطلب انتهاج سياسة أمنية دفاعية لا تتعلق بالشأن الأوروبي فقط، وإنما خارج نطاق القارة، وفي المحاور الأساسية، ذات التماس المباشر بمصالحها الحيوية، وبخاصة في الإطار المتوسطي، والشرق ـ الأوسطي، حيث الصراع العربي ـ الإسرائيلي، يمثل العقبة الكبيرة أمام التوصل إلى سلام دائم ليس في حوض المتوسط فقط، وإنما في عموم المنطقة، حيث برزت منطقة الخليج العربي، من خلال الحرب على العراق واحتلاله، من أكثر بؤر العالم سخونة وتوتراً وتهديداً للمصالح الأوروبية، وذات تأثير واقعي ومباشر في خطواتها التوحيدية والتوسعية.

---

(٢٤) Albert Wohlstetter, «Les Etats-Unis et sécurité du Golfe,» *Politique étrangère* (Paris), no. 1 (1987), p. 75.

(٢٥) الجاسور، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت: مشاريع التفتيت، أمن الخليج العربي، الثقافة العربية والعولمة**، ص ١٥٠.

لذلك، فإن معارضة أوروبا للحرب والاحتلال، تأتي من هذه المنطلقات، التي حدّدتها في إطار سياستها الأمنية، والخارجية، والدفاعية المستقلة، آخذة بنظر الاعتبار أن حل المشاكل والأزمات لا يمكن أن ينطلق من نظرة أحادية الجانب، قائمة على الحل العسكري، وإنما من تناول جميع المسببات وجذورها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. وإذا كان لأوروبا أيضاً وجهة نظرها، التي بلورتها خلال عقد التسعينيات، وبعد حرب الخليج الثانية، التي أكدت احترام الحدود القائمة، وخفض التسلح، وربط الدول الخليجية بمنطقة الشرق الأوسط كلها، وتعميق التعاون الاقتصادي والسياسي، فإن هذه النظرة لم تتغير حتى بعد حرب الخليج الثالثة، وهذا ما تم ملاحظته من قراءة الأوراق المشاركة في الحلقة الدراسية، التي نظّمها مركز الخليج للأبحاث، في الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٠٥ تحت عنوان: «أوروبا وأمن منطقة الخليج في أعقاب الحرب على العراق». وقبل الدخول في محاور المؤتمر، والأوراق التي طرحت، والتي تمّ من خلالها استنتاج تلك الرؤية المحددة لأمن الخليج العربي، فإن هذا المؤتمر قد جاء قبل أسابيع قليلة من الذكرى الأولى لغزو العراق، وخلال أقل من سنة، لم تفشل فقط الولايات المتحدة في إحكام سيطرتها على العراق المحتل، وأن تفرض تطبيق أجندتها السياسية، والعسكرية، والأمنية، في مكافحة الإرهاب، وإنما كشفت العطب والاختلال الذي أصاب منطقة الخليج العربي، حيث الاعتقاد الذي كان سائداً بأن «نظام صدام حسين» كان يمثل الخطر الرئيس على هذا الأمن، من خلال تهديده جيرانه، وامتلاكه أسلحة التدمير الشامل.

وإذا كانت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قد أفرزت تداعيات خطيرة على الواقع الدولي، حيث «علاقات القوة، وليس القانون، وثانياً إن القوة باقية، والقانون يقنن ويشرع ما هو باق»[٢٦]، فإن تداعيات الحرب على العراق قد أفرزت مشاكل وتهديدات جديدة على الأمن الخليجي، بحيث لم يعد بوسع الأمريكيين وحدهم التعاطي مع هذه المعضلة، التي ساهموا في تفاقمها. وهو ما أدركه الأوروبيون، من خلال إصرارهم على تبني سياسة أمنية ودفاعية مستقلة نحو الشرق الأوسط، وهي امتداد لسياستهم المتوسطية، ولإمكانية توسعها. إذ إن اشتراك العراق في مؤتمر برشلونة الذي عقد بين ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، بعد مرور عشر سنوات على انطلاق أول مؤتمر للشراكة المتوسطية في عام ١٩٩٥، قد أشر على مرحلة جديدة في الشراكة الأوروبية المتوسطية، وضمّها دولاً غير متوسطية، إضافة

---

(٢٦) جورج سورسي، «فقاعة الهيمنة الأمريكية،» **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٦٠ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤)، ص ٦.

إلى ما تم تأسيسة من حوار أوروبي ـ خليجي، يصبّ في الاتجاه الذي حدّدته أوروبا لعلاقاتها الخارجية، ومبادراتها في الإصلاح السياسي لأنظمة المنطقة السياسية، التي يجب أن تنسجم مع خصائصها الوطنية والقومية.

وإذا كانت أوروبا، وما زالت تصرّ على ضرورة الأخذ بالمقاربة المتعددة الأطراف في معالجة الأزمات والقضايا الشائكة التي تهدد الأمن الدولي، والاهتمام بالشؤون الأمنية الدولية، وبخاصة في إطار سياسة مكافحة الإرهاب، لا يتم إلا في إطار الأمن الجماعي، فإن أمن الخليج العربي، الذي لم يعد أمن نظمه السياسية وحسب، وإنما أمن نفطه أيضاً، هو من القضايا التي لا بد وأن يوضع لها ترتيبات أمنية جديدة يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً في صياغتها، وبخاصة أن السنوات الماضية، بعد الحرب على العراق، قد كشفت عن فشل كل الترتيبات التي انفردت بها قوة مهيمنة، سواء كان من خلال «الركيزة المزدوجة» أو من خلال «إعلان دمشق آذار/ مارس ١٩٩١» أو «سياسة الاحتواء المزدوج»، الأمر الذي ترتب عليه هشاشة الوضع الأمني، واتساع دائرة عدم الاستقرار، وتفاقم «التهديد الإرهابي»، الذي استحوذ على كل عناصر الاستراتيجية الأمريكية، وأصبح شاغلها الأكبر[٢٧].

في الواقع، إن المنظور الأوروبي لأمن الخليج العربي، لا يمكن أن يذهب بعيداً عن موقفها من الحرب التي شنت على العراق، ولا عن احتوائها أزمة الملف النووي الإيراني، إذ أكدت أن الجهود السياسية والدبلوماسية يمكن أن تشكل دعائم للوضع الدولي بدلاً من خيار القوة والتهديد. فخسارة العراق نهائياً، واستحواذ الولايات المتحدة على نفطه وثرواته الأخرى، دفع أوروبا وفرنسا بالتحديد، إلى العمل ضمن إطار الترويكا الأوروبية لمعالجة الملف النووي الإيراني، بالشكل الذي لا يؤدي إلى خسارة إيران، التي لا تقل أهمية باحتياطها النفطي، كما العراق والسعودية. إضافة إلى ما قامت به الشركات النفطية الأمريكية العملاقة، من زحزحة شركات النفط الفرنسية والأوروبية من ليبيا والجزائر.

وعلى الرغم من أن أغلب الدراسات، وما تتوصل إليه المؤتمرات التي عقدت قبل الحرب، وما بعدها، والتي تناولت تأثيراتها السلبية على منطقة الخليج العربي، حاولت أن تنظر إلى الأبعاد الأمنية الكليّة بصفة حصرية من المنظور الأمريكي، والتقليل من الدور الأوروبي في أمن الخليج[٢٨] إلا أن أحداث ما بعد الحرب كشفت

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩.

(٢٨) رؤية واقعية لانعكاسات الحرب: مؤتمر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، على الموقع: <http://www.ecssr.ac.ae>.

عن مصداقية تحليل الرؤية الأوروبية، في أن هذه الحرب فتحت كل الأبواب على مصاريعها لموجات جديدة من «الإرهاب»، وازدياد مشاعرالعداء للغرب، وهو ما تمثل بصورة أكبر في تفجيرات مدريد، ولندن، وفي بعض الدول الأوروبية الأخرى، الأمر الذي ترتب عليه فشل الطروح الأمريكية بأن الحرب على العراق شكلت جزءاً من الحرب الأمريكية على الإرهاب.

وإذا كانت الأطراف الخليجية والأوروبية مدركة أن الحاجة باتت ملحة لكي يتبوأ الاتحاد الأوروبي دوراً أساسياً، بإمكانه توفير عنصر التوازن والرؤية الموضوعية ضمن ترتيبات تركز على جملة من القضايا التي تندرج تحت مظلة أمنية موسعة لمنطقة الخليج العربي[٢٩]، فقد تبلورت لدى عدد من مراكز البحوث الأمريكية، والنخب السياسية، وما أفرزته وقائع الأحداث اليومية في العراق، رؤية أمريكية جديدة، اقتضتها ضرورات سياسية، واقتصادية، وعسكرية، تدعو الحلفاء الأوروبيين إلى إبراز دور كبير للدفاع عن المصالح الغربية، في منطقة الخليج العربي، التي تعتمد عليها أوروبا كلياً في إمدادات الطاقة[٣٠]. ولكن لا يمكن أن يغيب عن البال، أن ما يمكن أن تسمح به الولايات المتحدة من دور للاتحاد الأوروبي، لا يتعدى ما أنيط به في قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فهناك الحدود التي تقف عندها المجالات التي يمكن أن يتحرك إليها. وهذه الحدود في الدور الأوروبي، قد اتضحت في معارضة الحرب على العراق، التي لم تستطع منعها، على الرغم من أن الأنظمة الخليجية الست، إضافة إلى إيران التي كانت تترقب شنّ الحرب لكي تتخلص من كابوس النظام العراقي، قبل غيرها من الدول الأخرى، من دون أن تدرك التأثيرات السلبية لهذه الحرب، التي سوف تتناول أوضاعها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وحتى الأمنية.

ومن دون أدنى شك، إن التعاطي الأوروبي مع الملف النووي الإيراني، والدخول في مفاوضات مع طهران، أفضت إلى التوقيع على «البروتوكول الإضافي»، الذي سمح بتفتيش المنشآت النووية الإيرانية في أي وقت، قد عزز من الموقف الأوروبي في إدارة الأزمات من خلال التفاوض، وليس التهديد العسكري، كما تلوح واشنطن، والذي يبدو أنه مجرد كلام. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه السياسة الأوروبية قد رأت فيها دول مجلس التعاون الخليجي عامل استقرار للوضع الأمني

---

(٢٩) «أوروبا وأمن الخليج: حلقة دراسية،» **آراء حول الخليج** (مركز الخليج للأبحاث)، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص ٥.

(٣٠) ريتشارد سوكولسكي، ستيوارت جونسون وإف. ستيفن لارابي، **أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية**، ترجمة وتحقيق الطاهر بوساحية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤).

للمنطقة، الذي لا يتحمل حرباً أخرى. فقد حظيت الخطوات الأوروبية بالدعم الخليجي، وبخاصة من قبل الرياض، التي سبق وأعلنت عن موقفها على لسان وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، في مؤتمر «أمن الخليج، حوار الخليج» الذي عقد في البحرين، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، ونظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، الذي يقع مقره في لندن، معتبراً أن التوصل إلى إطار أمني فعال للمنطقة، كالآتي: «يمن مزدهَرة، وعراق مستقر، وإيران صديقة»، هو الضمان الأفضل للسلام والاستقرار[٣١].

وبناء عليه، لا نصل إلى حال تقاسم الأعباء بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبين فقط، وإنما أيضاً تقاسم الأدوار. فالمفاوضات مع إيران، التي قامت بها أكبر القوى في الاتحاد الأوروبي، لم تكن بعيدة عن «التوجيه» الأمريكي والتوجه البريطاني التابع له، وهو فرصة تبحث عنها واشنطن للتعرف على القدرات النووية الإيرانية، التي لا تملك عنها معلومات دقيقة، بسبب القطيعة الطويلة. إضافة إلى أنه ليس هناك من يصدق الولايات المتحدة، وإدارتها، واستخباراتها، بعد أن انكشفت اكاذيبهم ومزاعمهم عن «القدرات النووية العراقية».

فعلى الرغم من أن المنافسة الأمريكية ـ الأوروبية على أشدها، في ما يتعلق بالصناعة التقانية، وغزو الأسواق الشرق أوسطية والآسيوية، وحاولت الشركات الصناعية الأمريكية الاستحواذ على الأسواق التقليدية للبضائع الأوروبية، في بعض الأحيان، إلا أن ما يقلق أوروبا، ويؤرقها، هو مسألة الطاقة، وضرورة انسيابها، ومعقولية أسعارها، بوصفها عنصراً أساسياً للاقتصاد الأوروبي، الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي يوسّع من «شراكاته» المتوسطية، والخليجية، والآسيوية، وتسوية الأزمات وتطويقها، في المناطق التي ترى فيها خطراً على إمدادات الطاقة، والعمل على عدم توسيع دائرة الصراع. لذلك، فإن الأوروبيين تعاملوا مع الملف الأمني الخليجي من عدة مستويات:

أولاً: التنسيق مع الولايات المتحدة، والاعتراف بدورها المهيمن والضامن الرئيس للمصالح الأمنية للدول الغربية، ولكن ضمن إطار الأمن الجماعي وليس الانفرادي.

---

(٣١) نقلاً عن: طلال عتريسي، «البعد الإقليمي للملف النووي الإيراني،» ورقة قدمت إلى: ندوة حول الملف النووي الإيراني وأسلحة التدمير الشامل في المنطقة. للمزيد من الاطلاع على الأهداف السياسية والعسكرية الأمريكية نحو إيران، انظر: Stephen J. Sniegoski, «Prochaine cible: L'Iran,» <http://questionscritiques.free.fr/sniegoski/AGGCT.htm>.

ثانياً: الارتفاع بالعلاقات الأوروبية ـ الخليجية من عنصر النفط، الذي شكل والعقود الرابط «التجاري» بين الطرفين، إلى المصالح الاستراتيجية، من خلال الحوار بين نظامين إقليميين.

ثالثاً: من خلال حلف الناتو ودوره في إحلال الأمن والاستقرار في الخليج العربي، ومن خلال استراتيجيته الجديدة والمهمات المحدودة له في مبادرة اسطنبول.

رابعاً: دفع دول المنطقة إلى ضرورة تفعيل صيغة أمنية تقوم على مبدأ الإشراك لجميع دول المنطقة، بما فيها العراق وإيران واليمن، حيث يلعب الاتحاد الأوروبي دور الوسيط النزيه.

خامساً: بما أن النفط غدا الشريان الحيوي للمياه في كل العالم، وكون منطقة الخليج تحتوي على ٧٠ في المئة من احتياط النفط العالمي، فإن أمن الخليج العربي أضحى جزءاً لا يتجزأ من الأمن العالمي، ومهمة المحافظة عليه هي مهمة المجتمع الدولي، حيث الدور الأول يجب أن تلعبه الأمم المتحدة، من خلال مجلس أمنها.

في الواقع، إن الانتقال من «الخطر العراقي»، بعد أن تمّ طيّ هذا الملف إلى حين، بعد الغزو الأمريكي، إلى «خطر الأسلحة النووية الإيرانية»، قد أعطى الولايات المتحدة المبررات لفرض وصايتها، وبدء مواجهتها الجديدة، والتي ارتبطت أكثر بالمتغيرات والتطورات على مستوى البيئة الاستراتيجية، عقب الاحتلال الأمريكي للعراق. وإذا كانت التهديدات الأمريكية ضد طهران تدخل في إطار صرف الأنظار عمّا تواجهه القوات الأمريكية من مقاومة شرسة في العراق، إلا أن ذلك التهديد نظرت إليه أوروبا على محمل الجد، وإن تركه من دون وساطة، من شأنه أن يخرجه عن نطاق السيطرة، مثل الكثير من الأزمات والتوترات التي لم تأخذ بنظر الاعتبار، فاتجهت إلى مسارات أفضت بها إلى الهاوية. ولذلك، اضطلع الاتحاد الأوروبي بتعزيز جهوده الدبلوماسية لحل الأزمة وعدم توسّع دائرتها، على الرغم من أن هذا الدور الأوروبي كان محدود النتائج[٣٢]، إلا أنه أسس قاعدة للعمل السياسي الأكثر مصارحة في التفاوض، وعدم تحدي المجتمع الدولي، كما حصل في أزمات أخرى، تسببت الولايات المتحدة في تفاقمها، من خلال التغييب والإذلال للطرف الآخر، ووضعه في زاوية ضيقة، لا يمكنه الخروج منها إلا بالحرب.

ومن دون شك، فقد كان للأوروبيين اقتناع كافٍ، منذ أن برز الخليج العربي إلى

---

(٣٢) كريستيان كوخ، «التوتر الأمريكي ـ الإيراني يعرّض أمن منطقة الخليج للخطر،» **آراء حول الخليج**، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٧ ـ ٨.

قمة الاهتمامات الاستراتيجية الدولية، بأن استبعاد أو تهميش أي قوة من قواه الرئيسة، من معدلاته الأمنية، سوف لن يؤدي إلا إلى إدامة التوتر والاضطراب، ويضع المنطقة في دوامة العنف. وهذا ما تأكد منذ حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة، التي شنّت تحت غطاء أسلحة التدمير الشامل والإرهاب، الأمر الذي فتح الباب على صراعات جديدة لا يمكن التكهن بمدى نتائجها السلبية وتداعياتها، وبخاصة أن الولايات المتحدة بارعة في خلق الأزمات، ولكن ليس في حلّها، على حدّ اعتراف وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر.

وإذا كانت أوروبا قد تعاملت مع الخليج العربي برؤية مختلفة عن تلك الرؤية الأمريكية، فذلك لأنها أدرى بالمنطقة ومسببات أزماتها، وتكويناتها الاجتماعية، وتشابكاتها المذهبية والطائفية، منذ الرحلات الاستكشافية الاستعمارية، التي قامت بها. إذ تكفيها القراءة الأيديولوجية للتاريخ والجغرافية، ليظهر لها ما تختزنه هذه المنطقة من ثروات هائلة لا تنضب من الطاقة النفطية، ومن الأزمات التي تدور فيها، وعلى اسمه، هل هو خليج عربي أم «فارسي» أم إسلامي، أم دولي[٣٣]. من هنا، فإن المنظور الأوروبي يتسع لكل قضايا وأزمات المنطقة، رابطاً الماضي بالحاضر، ومفتشاً عن أسبابها وجذورها، في الوقت الذي يتأسس فيه المنظور الأمريكي على رؤية أحادية الجانب، متعلقة بالمصالح وقضايا الأمن الأمريكي، فقط. وهنا تبرز نقاط الخلاف ليس في هذه المنطقة فحسب، بل في مناطق أخرى، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع «تهديدات جديدة»، مثل الإرهاب، وأسلحة التدمير الشامل. والمعضلة الكبيرة، وبخاصة في تجربة الإحتلال، قد أكدتها الولايات المتحدة، لأنها تستطيع بسهولة أن تكسب الحرب، لكنها لم تستطع كسب السلام[٣٤]، وإحلال صيغ أمنية دائمة.

من هنا، فإن درس العراق، لم يكن درساً بليغاً ومعقداً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وإنما لم تقدر الولايات المتحدة، كما أكّدت أليسون بايلز، على النظر في إمكان فتح جبهة ثابتة للصراع في هذا الوضع، ويبقى من غير المرجح بتاتاً أن تتمكن من محاولة إيجاد حلّ، على غرار العراق إزاء كوريا الشمالية، أو إيران، أو سوريا[٣٥]. وضمن هذا التقدير للمعطيات المطروحة على أرض الواقع السياسي، والجيوبوليتكي

---

(٣٣) نبيل خليفة، «مخاطر الشراء الأيديولوجية للتاريخ والجغرافية.. الخليج الذي لم يعد فارسياً!،» **الحياة**، ١٤/٨/٢٠٠٥.

(٣٤) أليسون جي. كي. بايلز، «الأمن العالمي في عام ٢٠٠٥ ودروس العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، ص ٣١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٢.

في المنطقة، بدأت أوروبا تطرح وجهة نظرها، التي تبدو أحيانا «منقذة» من الورطة التي انحشرت فيها الولايات المتحدة، حيث انساقت إلى إغراء التدخل والغزو غير المبرر، وبطريقة لا تتناسب مع الأزمة. فهذا السلوك الأمريكي أطلقت عليه أليسون بايلز «فائضاً عسكرياً قابلاً للتصدير» يميل بها إلى الاستسلام لهذا الإغراء[٣٦]، الأمر الذي دفعها بالنتيجة، إلى أن «ترى في المعاهدات والمؤسسات عوائق أمام حريتها في الدفاع عن نفسها وفي التعامل مع الأشرار الحقيقيين»[٣٧].

في الواقع، إن أنصار توطيد الشراكة بين ضفتي الأطلسي، وتأكيد المصالح الاستراتيجية التي لها الأولوية في العلاقة، قد شددوا، بخاصة بعد الحرب على العراق، واستخلاص نتائجها، التي كشفت عن عيوب الإفراط في القوة، وتداعياتها السلبية، على أن الولايات المتحدة قوة لا يمكن الاستغناء عنها، وبالمقابل فإن شركاءها الأوروبيين يمثلون الحلفاء الذين لا يمكن الاستغناء عنهم، وهذا ما أفضى بريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخاصة والمدير السابق للفريق المكلف بتخطيط السياسات التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، إلى أن يشير إلى الأسس الاستراتيجية التي توطد العلاقات بين شطري الأطلسي، وذلك ضمن سياق تقديمه التقرير الذي أعدّه فريق عمل، تحت عنوان: «إعادة إحياء الشراكة عبر الأطلسي»، الصادر في آذار/ مارس ٢٠٠٤[٣٨] بعد عام من شنّ الحرب على العراق، والتي أثارت خلافات حادة، كادت تعصف بمنظمة الأطلسي نفسها.

لكن مقابل ذلك، وعلى الرغم من مرور زهاء عام كامل على تاريخ صدور التقرير، فإن وضع الملف العراقي، والقضايا الأخرى الشائكة في المنطقة، ما زالا يعكسان استمرار حالة التشنّج، التي تطغى على العلاقة بين الطرفين، على الرغم من أن باريس وواشنطن، وهما أكبر قوتين متصارعتين على النفوذ، قد اتفقتا على الذهاب بسياسة واحدة تجاه الملف اللبناني ـ السوري، الأمر الذي يرجح أن المنهج الدبلوماسي الذي تطالب به باريس قد وجد قبولاً لدى بعض الأوساط السياسية الأمريكية، وبخاصة ما عبّرت عنه كوندوليزا رايس خلال جلسة الكونغرس الأمريكي، لتثبيت تعيينها في منصبها[٣٩].

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٣٨) كريستيان كوخ، «العلاقة عبر الأطلسية وانعكاساتها على منطقة الخليج،» **آراء حول الخليج**، العدد ٦ (شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، ص ٦٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٦٣.

ويبدو أن أوروبا التي تدرك حدود إمكانياتها العسكرية، والأمنية، والسياسية أيضاً، قد أبلغت واشنطن، في الظرف المناسب، حيث مأزق العراق، وفلسطين، وأفغانستان، وفشل سياسة «مكافحة الإرهاب» بالحروب الاستباقية، أن اختلاف الموقف والمنهج السياسي الأوروبي عن نظيره الأمريكي سيبقى مسيطراً على العلاقات، إن لم تبد واشنطن تفهّماً واضحاً، ورغبة أكيدة بالإصغاء وتفهّم الهواجس الأوروبية، إلى جانب التركيز على قيمة تفعيل النهج التعاوني، في إطاره الدولي، ضمن شروط قابلة للتفاوض، وليس ضمن إطار مشاورات شكلية[٤٠].

ويبدو أيضاً، أن واشنطن، بمقدار ما تصرّ على نهجها الأحادي الانفرادي، إلا أنها بحاجة للدور الأوروبي في الملفات التي لا تستطيع القوة الأمريكية حسمها، وبخاصة في قضايا الشرق الأوسط، من خلال مبدأ التنسيق والتوفيق بين أولويات السياسة الأمريكية وأولويات السياسة الأوروبية. إذ إن دعوات الإصلاح السياسي الصادرة من أوروبا نحو دول منطقة الشرق الأوسط، بدأت تجد لها آذاناً صاغية «مقبولة» نوعاً ما، تجد فيها الأنظمة السياسية الشرق ـ أوسطية الحل للنزعة الأحادية الأمريكية، ودعواتها الإصلاحية، التي تختفي خلفها أهداف «سياسية بحتة»، وتدخلات في شؤون الأنظمة الداخلية خدمة لمصالحها الحيوية[٤١]. لا بل إن هناك «ترحيباً» خليجياً بالدور الذي من الممكن أن يضطلع به حلف شمال الأطلسي في ملف الأمن الخليجي، أكثر مما يرحب بالاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة، وإن كانت الأخيرة تمثل العمود الفقري للحلف، إلا أن الأعضاء الأوروبيين الآخرين، من خلال مشاركتهم، يمكن أن يخفّفوا من «عداء» شعوب المنطقة لهذا الدور الجديد، وهو ما كشفت عنه أعمال مؤتمر الناتو وأمن الخليج، الذي عقد في الدوحة، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥[٤٢]، استمراراً للمنهج والتوصيات التي خرجت بها قمة اسطنبول في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، لوضع آلية التعامل مع الشرق الأوسط الكبير، والأولوية لدول مجلس التعاون الخليجي، التي سبقت الإشارة إليها.

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٤١) أحمد عبد الملك، «التحديات الجديدة التي تواجه دول مجلس التعاون،» **آراء حول الخليج**، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٣٤.

(٤٢) «NATO-GCC Cooperation Ensures Regional Peace, Stability,» <http://www.nato-qatar.com/security/news5.html>, and «Nato's Role in Gulf Security,» <http://www.nato-qatar.com/security/news6.html>.

ثالثاً: احتلال العراق والمعادلة الأمنية الجديدة «الشرق الأوسط الكبير»

لم يمض على احتلال العراق سنة واحدة، حتى تم الإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يخفي بين ثناياه أهدافاً أمنية، يتم من خلالها التعامل مع المنطقة[٤٣]، بامتدادها الواسع من المغرب العربي حتى آسيا الوسطى والقوقاز. فقد قسّم هذا المشروع إلى ثلاثة أجزاء، وضع لها صيغة محددة من التعامل: حيث إن شمال أفريقيا، والدول المتوسطية، التي اضطلع بها منتدى الحوار المتوسطي، ومنطقة الخليج العربي، وذلك من خلال الدور الذي أنيط بحلف شمال الأطلسي، عبر الاتفاقيات الأمنية واتفاقيات الشراكة، في ضوء مبادرة اسطنبول، وانتهاءً بآسيا الوسطى والقوقاز، الأمر الذي يثير علامة استفهام حول دور الناتو في ديمقراطية الشرق الأوسط. وإذا كان «شعار» هذا المشروع هو الإصلاح السياسي وديمقراطية الأنظمة السياسية، نتيجة لما طرحه تقرير التنمية البشرية من أرقام متدنية للوضع العربي، إلا أن ما أثاره من هواجس ومخاوف عربية وغيرعربية، كشفت عن أن هناك معادلة أمنية جديدة ترتسم في الأفق، وأن ذلك مرتبط بما يتحقق في العراق من متغيرات في الواقع السياسي والعسكري، بالنسبة إلى قوة الاحتلال، التي تبنّت هذا المشروع وأعلنت عنه في آذار/ مارس ٢٠٠٤، وما تم إقراره في قمة الثماني في شهر حزيران/ يونيو من السنة نفسها.

في الواقع، فإن قادة البيت الأبيض قد أدركوا، بعد عام على احتلالهم العراق، أن الولايات المتحدة بعد حربين في أفغانستان والعراق، قد تربّعت استراتيجياً على كل المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى آسيا الوسطى، ونشرت قوات بريّة وبحرية وجوية ضخمة في كثير من الدول، إلى جانب نفوذ اقتصادي وثقافي مهيمن[٤٤]، الأمر الذي يرتّب عليها طرح مبادرتها الجديدة، التي سبق وأن طرحتها القوى الصهيونية بعد الحرب الخليج الثانية، على أثر ما تمخض عنه «مؤتمر مدريد ١٩٩١»، وتبنته إدارة بوش الأب، إلا أن عدم تجديد ولايته، كما تمت الإشارة إلى ذلك في الصفحات السابقة، قد أركنت المشروع على الرفّ، إلى حين تهيئة ظروف دولية

---

(٤٣) للمزيد من الاطلاع على الصيغة الأمنية الجديدة التي غلفت في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير وما يتضمنه من إصلاح سياسي وديمقراطي، انظر: Anthony Cordesman, « La Sécurité en Occident et le Grand Moyen-Orient,» <http://usinfo.state.gov/journals/itps/0604/ijpf/frcordes.htm>.

(٤٤) رشيد الخالدي، «اقتفاء خطى الامبراطورية.. الطريق الأمريكي الخطر،» **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٦٦ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ٢٦.

وإقليمية مناسبة، وها قد جاءت بعد احتلال العراق. ولكن هذا المشروع، ليس مثل قرار الحرب، الذي ذهبت به واشنطن منفردة متحدية حلفاءها والمجتمع الدولي، بل إنه يتطلب «تعاوناً» مع حلفائها وشركائهم، من خلال المؤسسات الأمنية والدفاعية التي هم أعضاء فيها، لتبني هذا المشروع وإقراره، وإضفاء صفة «الشرعية الجماعية» عليه، كما حصل في «قمة الثماني ٢٠٠٤».

فدروس عام كامل في العراق، قد أقنعت مخططي السياسة الأمريكية، بأن الولايات المتحدة وإن كانت تتمتع في الشرق الأوسط ومعظم بقاع العالم الأخرى بالسيطرة والقوة العسكرية الضاربة، التي تمكنها من تقطيع أوصال الشرق الأوسط بسهولة، إلا أنها كشفت مرة بعد مرة عن عجزها عن التأثير في بعض المقدرات هناك، والتي تأتي في قمة أولوياتها. وإذا كان ذلك يشكل درساً، فهو درس في مدى محدودية تلك القوة الضاربة، وفي قدرة الحقائق المحلية البسيطة والعنيدة، على إطاحة أكثر المخططات الفكرية تعقيداً[٤٥].

فالولايات المتحدة، وبعد أن اختبرت كل ما طرحته سابقاً، من مشاريع ومبادرات بصدد أمن منطقة الشرق الأوسط، التي لا تمتلك فيها أي خبرة، ولا حتى خبراؤها ومستشاروها، بعكس بريطانيا، وبعد ما واجهته من مشاكل جمة باحتلالها العراق، حيث النقص الفادح في الخبرات الحقيقية لدى أعلى الدوائر في الحكومة الأمريكية[٤٦] رأت أن شعارات الديمقراطية والإصلاح السياسي، يمكن أن تصلح كأدوات جديدة للهيمنة، ولإعادة بناء المنطقة، وفق استراتيجية الأمن القومي الجديدة، التي ساهم في صياغتها مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق بول وولفوويتز، مدير البنك الدولي حالياً، عندما رأى أن خريطة الشرق الأوسط هي خريطة أوروبية، تعكس على الأقل النزاع الاستراتيجي المتقادم بين بريطانيا وفرنسا. إلا أن الولايات المتحدة بحسب أفكاره، هي التي ترسم الخرائط، من مفهوم مستقبلي محدد، ما يقتضي إعادة النظر بتلك الخريطة. ثم يضيف موضحاً الخطة الأمريكية التي تقضي بتفكيك الدول العربية، مؤكداً أن العرب مارسوا عقدهم التاريخية بمنتهى السوء، حيال الأقليات العرقية والدينية.

وعلى هذا الأساس، نفترض إعادة النظر بالدول بطريقة تركيبها، وبطريقة بناء السلطة، ولا مشكلة إذا تطلب الأمر تفكيك دولة أو إرساء صيغة فيدرالية أو

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٦.

كونفدرالية في دول أخرى[٤٧]. وقد سبق أن طرح وولفوويتز فكرة قيام دولة كونفدرالية موسعة في الشرق الأوسط، تكون متسوحاة من تسمية الولايات المتحدة الأمريكية، هل تكون الولايات المتحدة الشرق ـ الأوسطية؟ أما إسرائيل فيرى وولفوويتز أنها يجب أن تكون جزءاً عضوياً من تلك الكونفدرالية، التي تربط فيما بينها بأحكام دستورية بالغة الدقة، بحيث تحفظ لكل ولاية شخصيتها العرقية أو المذهبية، حتى أن هنري كيسنجر قد أعلن صراحة. لماذا لا تكون أورشليم عاصمة الشرق الأوسط[٤٨]. وتأكيداً لهذه الطروح الغربية، واستمراراً لهذا النهج والمخطط المرسوم، فقد صرح وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز: «إنه لا يوجد الآن عالم عربي، بل شرق أوسط»[٤٩].

ويبدو، أن من بين الأهداف الأخرى التي سعت إليها واشنطن إلى عقد مؤتمر مدريد للدول المانحة لإعمار العراق «حيث أغلبية عقود الإعمار أعطيت إلى الشركات الأمريكية ذات رؤوس الأموال الإسرائيلية» هو إعادة طرح جديد لمشروع الشرق ـ الأوسطية[٥٠]، ولكن بصيغة جديدة أهمها:

١ ـ خروج العراق بوصفه مصدراً للتهديد الاستراتيجي لإسرائيل، وذلك من خلال حلّ مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وتدمير كل أسس الدولة العراقية، التي تم تشييدها في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وفق الصيغ الدستورية، والقانونية، والمواثيق الدولية.

٢ ـ إن احتلال العراق، كما أفصح وزير الخارجية السابق كولن باول، سيتيح للولايات المتحدة فرصة إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها[٥١].

تأسيساً على ما تقدم، فإن الأسئلة التي يتوجب طرحها في إطار الإشكالية البحثية، هي: ما هي صيغة مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي طرحته إدارة بوش الإبن من جديد، وقبل تجديد ولايته؟ وهل هو نسخة معدلة من مشروع والده، الذي انطلق بعد حرب الخليج الثانية، كصيغة أمنية للمنطقة؟ ما هو مضمونه، ودلالات

(٤٧) ناظم عبد الواحد الجاسور، «الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية: التطابق والتقاطع والآفاق المستقبلية لموقع العراق بين هاتين الدائرتين،» **المجلة السياسية والدولية** (كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية) العدد ١ (خريف ٢٠٠٥)، ص ١٤.

(٤٨) **الاتحاد**، ٣/ ١١/ ٢٠٠٢، ص ٢٧.

(٤٩) **الاتحاد**، ٣٠/ ١/ ٢٠٠٤.

(٥٠) نادر فرجاني، «احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، ص ٥.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١١.

طرحه، وما هي دوافعه؟ ما هي ردود الأفعال الأوروبية تجاه هذا المشروع، والتي كانت بالأساس معارضة للمشروع في صيغته الأولى، التي طرحتها إدارة بوش الأب؟ وما هي ردود الأفعال العربية، وبالتحديد النظام الإقليمي العربي، المتمثل بجامعة الدول العربية؟ وما هي ردود أفعال الأنظمة السياسية الخليجية المعنيّة بمسألة الإصلاح السياسي، والتغيير الجذري، قبل غيرها من نظم المنطقة؟

في الواقع، إن القراءة الدقيقة لكل فقرات مشروع الشرق الأوسط الكبير، تكشف بكل جلاء أن هذا المشروع لم يأت بشيء جديد مختلف عن الأهداف، والمبادئ، والدوافع، التي سطّرها المشروع الأول، عدا تأكيد عبارات الإصلاح السياسي، والتنمية، والديمقراطية، وفق المتغيرات الجديدة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وتداعيات الحرب الاستباقية على أفغانستان والعراق. وقد أثار الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، أهدافاً سياسية لـ «إعادة رسم المنطقة» في خطاب الاتحاد، في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، مؤكداً أنه «ما دام الشرق الأوسط فريسة للاستبداد وفقدان الأمل والعنف، فإنه سيستمر في تفريغ الرجال والحركات التي تهدد أمن الولايات المتحدة وأصدقائها. ولذلك، فإن الولايات المتحدة تتبع استراتيجية تحرير الشرق الأوسط، سنتحدى الإرهاب بالإصلاح»[٥٢].

لقد أشار الأستاذ عبد الخالق عبد الله إلى أن الولايات المتحدة، قد دخلت على خط الإصلاح السياسي، وأخذت تدفع الدول الخليجية، وفي مقدمتها العربية السعودية، نحو المشاركة السياسية، والمأسسة، وحكم القانون، ومشاركة المرأة في الحياة العامة وفي الحياة السياسية بشكل خاص، وذلك لأن واشنطن قررت، نتيجة الظروف الدولية والإقليمية الجديدة، أنه من غير المقبول الاستمرار في الجمود السياسي الذي يسم الكثير من الأنظمة الخليجية. فالاحتكار السياسي، وغياب الحريات الديمقراطية، يزعزع الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، كما إنه يخلق أرضية خصبة لنمو التطرف والعنف، وقيام الجماعت الإرهابية والكارهة للولايات المتحدة والغرب الحضاري عموماً[٥٣]. ويضيف، أن الولايات المتحدة التي جاءت بخطابها السياسي الجديد، وبخاصة ما صرّحت به كوندوليزا رايس في تحديد ملامح الشرق الأوسط في آب/ أغسطس٢٠٠٣، أنه لم يعد مقبولاً لديها وجود أنظمة غير ديمقراطية، تتولى مسؤولية حماية وامتلاك أكبر الاحتياطات النفطية في العالم. فالأوضاع السياسية الجامدة تشكل خطورة كبرى على المصالح الأمريكية، وعلى

---

(٥٢) «Les Objectifs defines par George Bush,» *Le Monde*, 5/3/2004, p. 4.

(٥٣) عبد الله، «الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي،» ص ٢٤ ـ ٢٥.

الاقتصاد العالمي، ولابد من الاسراع في الانفتاح الديمقراطي، كما تؤكد رايس[٥٤].

ويبدو أن الاهتمام الأمريكي بالإصلاحات السياسية، قد جاء من قناعة تولدت لدى كل خبراء ومستشاري إدارة البيت الأبيض، بأن المعادلة القديمة أو التقليدية لأمن الخليج العربي أو منطقة الشرق الأوسط، كانت قائمة على أساس التهديدات الخارجية. أما اليوم، فإن المعادلة الجديدة يجب أن تقوم على أن أخطر التهديدات لأمن المنطقة ينبع من داخلها، الأمر الذي يتطلب إعادة بناء الداخل: سياسياً، واجتماعياً، وأمنياً، ما يتطلب وفق ما أفصحت عنه المبادرة، بناء مجتمع ديمقراطي، و«تشيّد مجتمع من المعرفة»، وذلك من خلال «إعادة إصلاح التعليم في الشرق الأوسط»[٥٥]. في الواقع، فإن هذه الأفكار والطروحات، التي جاءت بها المبادرة الأمريكية، لم تكن بعيدة عن تلك الأفكار والنظريات التي طرحها المستشرق الأمريكي برنارد لويس، الذي أضحى مرجعاً فكرياً للمحافظين الجدد، وكان من منظري احتلال العراق على قاعدة وجوب التخلي عن مبدأ الاحتواء (Doctrine of Containment) واعتماد مبدأ المواجهة المباشر (Doctrine of Confrontation)، الذي قال به برنارد لويس. بموجب هذا المبدأ يتم تخويف وإرهاب الوطن العربي الإسلامي، وتغيير الشرق الأوسط عن طريق غرس بذور الديمقراطية بالقوة. وقد أصبح مبدأ لويس عملياً الأساس الذي قامت عليه السياسة الأمريكية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ مباشرة[٥٦].

وإذا كان الهدف المركزي من مبادرة الشرق الأوسط الكبير هو استئصال ظاهرة الإرهاب التي وجدت لها تربة صالحة للنمو في هذه المنطقة، ومن خلال معالجة أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي المقاربة التي سبق وأن شددت عليها أمريكا بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، فإن ذلك لايتم، كما حددته المبادرة إلا من خلال:

١ ـ تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

٢ ـ بناء مجتمع معرفي.

٣ ـ توسيع الفرص الاقتصادية.

٤ ـ تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظماتَ المجتمع المدني، ومن ضمنها

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٥، الهامش رقم (٢٧).

(٥٥) «Les Objectifs defines par George Bush,» p. 4.

(٥٦) محمد السماك، «الإرهاب في العمل السياسي،» الكتب: **وجهات نظر**، العدد ٦٥ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٤)، ص ١١.

المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، أن تعمل بحرية، من دون مضايقة أو تعقيدات(٥٧).

هناك أربعة أهداف لا يمكن لأحد أن يعارضها أو ينتقدها، وبخاصة إذا كان من شعوب المنطقة التي مازالت منذ عقود تبحث عن نسمة من الحرية في ظل أنظمة استبدادية، وقمعية، وفاسدة. ولكن السؤال الذي يطرح، هو: ما الذي بدا من هذه الأنظمة التي عاصرت إدارات أمريكيّة متعددة، ولعقود، وساهمت أمريكا في توطيد سلطتها وبطشها، ودفعتها للمساهمة في تنفيذ سياساتها، واشتركت في حروبها وتدخلاتها العسكرية بشكل مباشر، سواء عن طريق التمويل المالي، بعد أن يمتنع الكونغرس ولأسباب دستورية، أو تقديم التسهيلات اللوجستية، وآخرها التقديمات التي جرت أثناء الحرب على العراق، والتي لولا «تضامن الأخوة العرب «مع المجهود العسكري الأمريكي لما استطاعت أمريكا شن حربها على العراق؟ ويترتب على ذلك سؤال آخر، وربما أسئلة أخرى، هي: ما هي الجوانب الخفيّة لهذه المبادرة؟ وما هي مصلحة الولايات المتحدة في ذلك؟ هل فعلاً «محاربة الإرهاب» ؟، وهي الظاهرة التي لولا الرعاية والحضانه الأمريكية لما نمت واتسعت. وانقلبت عليها في الأخير، بعد أن تعارضت المصالح وتفرقت الأهداف.

في الواقع، إن من يتبع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي خضم الحرب الباردة، وما بعدها، يلاحظ أنه بعد كل أزمة أو حرب، تطرح واشنطن مبادرتها، أو مشروعها، سواء كانت طرفاً في هذه الحرب، أو كانت تؤدي التزاماً دولياً باعتبارها إحدى القوتين، أو القوة العظمى. وفي كل مرة يكمن خلف المشروع دلالات عديدة، فيجسد أوضاعاً جديدة، أو نتيجة جديدة لتداعيات أوضاع لم تستطع إدارة البيت الأبيض التعامل معها وفق ما وضع لها من مخططات استندت إلى سياسات ومعلومات خاطئة، كتلك التي حصلت في الحرب على العراق. وإذا كانت قضية الصراع العربي ـ الصهيوني قد أشبعت بالمشاريع، والمبادرات، والخطط، والمسارات، التي بقيت حبراً على ورق، فإنه في ما يتعلق بالشرق الأوسط، وبخاصة بعد فترة الحرب الباردة، فإن هناك مشروع الشرق الأوسط الذي ركن على الرف، بعد فشل تجديد ولاية بوش الأب للمرة الثانية(٥٨)

---

(٥٧) خليل العناني، «الشرق الأوسط الكبير،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٦ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٤)، ص ٩٨، و«مشروع الشرق الأوسط الكبير،» <http://www.almanara.org>.

(٥٨) للمزيد من الاطلاع على مشروع الشرق الأوسط، انظر: بدر عبد المحسن المقحم، «أثر المشروع الشرق أوسطي على التنظيم الإقليمي العربي،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣)، و**السياسة الدولية**، العدد ١٥٦ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٤)، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥.

والحوار المتوسطي، ومنتدى المتوسط، ذي الأهداف والدلالات الاستباقية أيضاً، حيث جاء:

ـ في ظل مرور عام على الحرب التي شنت على العراق، ولم تستطع إدارة بوش الإبن تحقيق ما خططت له في ظل ازدياد المقاومة الوطنية العراقية، وفشل سياسات إعادة إعمار العراق، الأمر الذي جعل إدارة بوش تواجه ضغوطاً داخلية وخارجية في الوقت نفسه.

ـ إن إدارة بوش وهي تخوض حملتها الانتخابية في ظل منافسة ديمقراطية واسعة، متكئة على إخفاقات الإدارة الجمهورية في الداخل والخارج، وبخاصة أنها الانتخابات التي يجب أن يفوز فيها جورج بوش الإبن لكي يمحو ما حصل في انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، من انتهاكات دستورية واضحة حتى يفوز بكرسي الرئاسة. من جديد، لكي ينجز ما تبقى من خطط المحافظين الجدد وأهدافهم في التحضير للحرب العالمية الرابعة، على حد تصريح ليندون لاروش المرشح السابق للانتخابات الرئاسية الأمريكية. هذه الحرب التي أعدت تفاصيلها «لجنة الخطر الداهم»، التي وصفت الإسلام بأنه العدو العالمي الجديد الذي يجب هزيمته[٥٩].

ـ إن أكثر ما يثير حساسية وشعور الشعب العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، هو مسألة الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والحريات العامة، ولعل أغلب الانتقادات الموجهة إلى الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة، إضافة إلى انحيازها الأعمى إلى جانب القوى الصهيونية، هي مساندتها ورعايتها لأنظمة سياسية قمعية، واستبدادية، وسارقة لحقوق الشعب السياسية والمادية.

ـ انعقاد القمة العربية في تونس، آذار/ مارس ٢٠٠٤، وانعقاد قمة الثماني في سي آيلاند في الولايات المتحدة، في حزيران/ يونيو من العام نفسه. فرصتان، ومنبران أرادت من خلالهما واشنطن إسماع رأيها وتبليغ رسالتها. فالبنسبة لقمة تونس، كانت المبادرة الأمريكية رسالة واضحة بأن التغيير أضحى مسألة حتمية، وبأي صورة يكون، بخاصة في الدول التي تلعب فيها الحركات والتنظيمات الإسلامية دوراً فعالاً في الشارع السياسي. ومعادلة ذلكَ أو توازنه بالسماح للأحزاب والتيارات العلمانية والليبرالية بالعمل السياسي، ولاسيما إفساح المجال الواسع

---

(٥٩) «لاروش: المحافظون الجدد وإدارة بوش لم يفشلوا في العراق: خطتهم هي التدمير والفوضى وإزالة معالم الدولة القومية،» (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤)، <http://www.alsbah.net/mynews/ modules.php?name=News&file=print&sid=1251>.

للمرأة. أما بالنسبة لقادة دول «الثماني»، فإن المطلوب هو تأييد هؤلاء القادة ودعمهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث المصالح المتبادلة، والتهديدات المشتركة لكل الأطراف.

ويبدو أن هذا المشروع، وكبقية المشاريع السابقة، لم يكن في حقيقة الأمر إلا نمطاً جديداً من العلاقة التي أرادت إدارة البيت الأبيض نسجها، أو إعادة نسجها مع أنظمة المنطقة، وبالشكل الذي يختلف عما كان سائداً في السابق. إذ لم يعد هنالك مجال لدعم الأنظمة المستبدة أو الوراثية. وما جرى للعراق بالقوة العسكرية ولحسابات إسرائيلية، وداخلية أمريكية، لا بد من أن يتكرر في دول أخرى، يمكنها أن تتفادى ذلك الدرس، من خلال الأخذ بالإصلاح السياسي، الأمر الذي سيفضي إلى نظام أمن إقليمي جديد يستجيب للتطورات والمتغيرات التي جاءت على أثر احتلال العراق، الذي فتح الباب أمام إعادة تشكيل المنطقة بما يعزز المصالح الأمريكية ويحافظ على أمنها[٦٠]. ولكن هذا التشكيل أو «العبث بالجغرافيا» من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية وتداعيات خطيرة. وهو ما عبرت عنه ردود الأفعال العديدة التي صدرت من داخل النخب السياسية الأمريكية، والأوروبية، وكذلك ردود أفعال عربية تباينت ما بين الشجب والتنديد، والتأييد، في الوقت الذي لاذت فيه أطراف بالصمت، وكأن الذي حصل في العراق، وما سيحصل في المنطقة لا يعنيها بشيء.

ومن دون شك، قبل الخوض في تناول، ردود الأفعال بصددها، لا بد من الإشارة إلى نقطة حيوية تسترعي الانتباه، كانت الدافع لإطلاق هذه المبادرة، ألا وهي مسألة التهديد ضد الأمن القومي الأمريكي في هذه المنطقة الاستراتيجية في العالم. إذ إن الولايات المتحدة ومنذ أن طرحت «مبادءَها» و«سياستها» الخارجية بهدف الحفاظ على مصالحها وأمنها القومي، كانت في مواجهة التهديدات والأفكار الخارجية، ولم تفكر في يوم من الأيام، واستبعدت ذلك في كل تحليلاتها، بأن التهديد ضدها يمكن أن يأتي من داخل المنطقة نفسها ومن أنظمتها وشعوبها. إلا أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والدروس التي تلقتها في العراق، وضعتها أمام حقيقة أن الشعوب الضعيفة والمغلوب على أمرها ستبحث عن كل الوسائل الممكنة التي تستطيع من خلالها إذلال القوة العظمى. من حق الولايات المتحدة

---

(٦٠) للمزيد من الاطلاع، انظر: جعفر عبد السلام، **العدوان على العراق والشرعية الدولية** (القاهرة: رابطة الجامعات الإسلامية، ٢٠٠٤)، وأحمد السيد النجار، **نكبة العراق... الآثار السياسية والاقتصادية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣). انظر عرض للكتابين، في: **السياسة الدولية**، العدد ١٥٦ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٤)، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨.

ومخططي سياساتها ومبادراتها، أن لا يكترثوا بالأنظمة السياسية العربية والإسلامية التي تضمها منطقة الشرق الأوسط، والتي من الغريب أنها تنتمي إلى دين واحد، لأنها الأنظمة نفسها التي رعتها ونصبتها، وحمتها من شعوبها. لكن الذي لم تدركة الولايات المتحدة هو أن الشعوب التي تتمنى أن تنزاح عنها هذه الأنظمة الفاسدة، لا يمكن أن تقبل بالاحتلال، مهما اتخذ من أشكال، وحاول تسويق غزوه واحتلاله بأنه «تحرير» من نظم دكتاتورية، وطريق «جديد» نحو البناء الديمقراطي. إن القضاء على الأنظمة الدكتاتورية لا يبرر بأي شكل من الأشكال، العدوان على الشعوب واحتلال أرضها وانتهاك كرامتها. وهذا ما عبر عنه شعب العراق في مقاومته للمحتل.

وبناء على ذلك، لم يعد هناك من يعتقد ولو للحظة واحدة، أن الولايات المتحدة حريصة على أن تجعل من أنظمة هذه المنطقة أنظمة ديمقراطية، من خلال المشاركة السياسية الواسعة القائمة على مبدأ التداول السلمي على السلطة، وعبر صناديق الاقتراع. فهذه مسألة فيها نظر! إن الذي يدقق في الخارطة السياسية التي يضمها مشروع الشرق الأوسط الكبير يلاحظ أنها تتكلم لغة واحدة، هي لغة القرآن الكريم، من أفغانستان إلى موريتانيا[٦١]، عدا الورم السرطاني في وسطها المتمثل بإسرائيل، التي تشكل محور هذا المشروع. إن ما تحاول الولايات المتحدة القيام به، من خلال أهداف ودوافع هذا المشروع، هو تغييرأو إعادة تشكيل «البنية الثقافية العربية ـ الإسلامية»، بالشكل الذي لا يؤدي للتخلي عن قيمها ومبادئها الحضارية والسماوية فقط، إنما تقبلها واستيعابها للقيم الغربية ـ الأمريكية، وبناء صورة جديدة للغرب، في العقلية والوعي العربيين ـ الإسلاميين، التي يتم من خلالهما بناء نمط جديد للعلاقة مع الولايات المتحدة، ومسح صورة «الحقد» و«الكراهية» التي يحملها المسلمون ضد «الغرب».

في الواقع، إن الولايات المتحدة، من خلال تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط شددت على استخدام نمطين من التدخل في شؤون المنطقة، إضافة إلى الأنماط الأخرى، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. **الأول**، استند إلى استخدام القوة العسكرية ضد دول الإقليم لإسقاط نظمها السياسية، وهذا ما حصل في أفغانستان والعراق، فأعاد إلى الاذهان نمط حروب الحقبة الاستعمارية، لأن الحرب، وبشكل خاص تلك التي شنّت على العراق، تمت بقرار منفرد من جانب

(٦١) يقول رئيس الوزراء الإسباني السابق خوزيه أزنار أن الإرهاب الإسلامي يمثل بالنسبة إلينا تهديداً أبدياً، انظر في ذلك: José-Maria Aznar, «L'OTAN contre le terrorisme islamiste,» <http://www.voltairenet.org/article132526.html>.

الإدارة الأمريكية، بعيداً عن الشرعية الدولية. بحيث إن غزو العراق، بالصورة التي جرت، قد شكل أحد الأنماط الرئيسة لنوعية من التفاعلات التي يتم في إطارها تجاوز الحدود المتعارف عليها لتفاعل النظام الدولي مع النظام الإقليمي، خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة[62].

والثاني، هو الضغط الإكراهي على النظم السياسية في المنطقة بتقبّل مسألة الإصلاح السياسي، حيث تأتي أهمية هذا النمط من كونه ارتبط بالتحولات التي لحقت بالولايات المتحدة، كما ارتبط بحلفاء الولايات المتحدة الكبار والصغار في المنطقة. وإذا كان النمط **الأول**، الذي ارتكز على القوة والغزو، يعبّر عن عدم توازن السياسة الأمريكية في الشرق الوسط، فإن النمط **الثاني** يركز على الأوضاع الداخلية لدول المنطقة، وفشل النظم السياسية في التعامل معها أو محاولة تصديرها. وعلى أساس ذلك، حسمت الأمور داخل دوائر صنع القرار الأمريكية بشكل سريع، باتجاه التفسير **الثاني**، الذي ركّز على أن تلك الأوضاع التي أفرزت الإرهاب، يجب أن تتغير. وذلك لا يفترض أن يتم من خلال إجراءات أمنية فقط، أو من خلال ترتيبات أمن إقليمية، تتعلق بحل الصراعات، مع عدم تجاهلها، بل عبر عمليّة إصلاح شامل، داخل دول المنطقة، على النحو الذي عبر عنها مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، حيث إن هدفه الرئيسي هو الأمن[63].

من هنا، فإن المعادلة الأمنية الجديدة للشرق الأوسط، وفق ما رسمته السياسة الأمريكية لإدارة بوش، حتى في ولايته الثانية، التي لم تكن إلا استمراراً لما تمّ تبنّيه في الولاية الأولى، لكن وفق مفاهيم وآليّات يقتضيها الظرفان الدولي والإقليمي. وإذا كانت الحرب على الإرهاب، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية، من بين العناصر الحاكمة للسياسة الأمريكية[64]، فإن مشروع الإصلاح السياسي للنظام الشرق الأوسطي الكبير، شكلت العنصر الثالث في هذه السياسة، حيث العناصر السلوكية لتنفيذ هذا المشروع، التي تتمثل في:

---

(٦٢) «التدويل في الشرق الأوسط.. الأنماط والأهداف،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٥)، ص ١٨٩ ـ ١٩٠. وللمزيد من الاطلاع على الحرب على العراق والاضطراب العالمي انظر: Ludovic Woets, «Shaping the World: Les Etats-Unis, la guerre en Irak et le désordre mondial,» <http://www.checkpoint-online.ch/CheckPoint/Forum/For0032-USAShapingTheWorld.html>.

(٦٣) «التدويل في الشرق الأوسط.. الأنماط والأهداف،» ص ١٩١.

(٦٤) «الشرق الأوسط في استراتيجية إدارة جورج بوش،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**، ص ٩١ ـ ٩٤.

١ ـ زيادة الدور الذي تقوم به السفارات الأمريكية في العواصم العربية.

٢ ـ تكثيف الاهتمام بتقديم «المساعدات»، والدورات التدريبية وإقامة المؤتمرات وورش العمل.

٣ ـ إشراك الإدارة الأمريكية المراكز البحثية، والمؤسسات الصحافية، ومنظمات المجتمع المدني الأمريكي، في عملية مساندة التحول الديمقراطي.

٤ ـ تحفيز بعض الدول على الإصلاح والتحول الديمقراطي، بإجراء اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، بشكل منفرد، وليس في إطار تجمعات إقليمية.

٥ ـ اعتماد الإدارة الأمريكية على الدبلوماسية الشعبية.

٦ ـ متابعة العمليات السياسية المتعلقة بالانتخابات العامة مع الدول العربية[٦٥].

١ ـ ردود الأفعال تجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير

من قراءة ردود الأفعال الدولية والإقليمية التي صدرت ضد هذا المشروع الأمريكي، يتضح أن أكثر الردود انتقاداً قد جاءت من الضفة الأوروبية للأطلسي، ليس فقط من قبل الأوساط السياسة الرسمية، ولكن أيضاً من الأوساط الشعبية والإعلامية، ومراكز بحوثها. إذ وصفته نيكول نيزوتي، مديرة معهد الدراسات الاستراتيجية في الاتحاد الأوروبي، بأنه جاء نتيجة للمشاكل التي تواجهها إدارة بوش ليس فقط في العراق، ولكن أيضاً في علاقة الولايات المتحدة ببقية العالم. لقد كان من المفروض على جورج بوش أن يبحث عن أفكار مقنعة، من تلك التي أثارها في غزوه العراق. كان يجب عليه في سنته الانتخابية، أن يصالح أمريكا مع حلفائها، وكذلك مع التيارات المختلفة في إدارته[٦٦].

يبدو أن إدارة بوش قد اعترفت لأول مرة، بأن التخلّف، والفقر، والتأخّر الاقتصادي، تمثّل في مجملها الجذور الأساسية للإرهاب وعدم الاستقرار السياسي. وهي الأفكار التي طالما دافعت عنها باستمرار الدول الأوروبية، التي أكدت أن أي التزام بالاستقرار والمساعدة في الإصلاح في هذه المنطقة، يجب أن ينطلق من التسوية الجذرية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائلي. وإن الشراكة المتوسطية، التي انطلقت أيضاً من مسار برشلونة في عام ١٩٩٥، هدفها إرساء علاقات التعاون مع الضفة الأخرى

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٦٦) Claire Tréan et Laurent Zecchini, «Les Etats-Unis lancent leur projet d'un «Grand Moyen-Orient»,» *Le Monde*, 5/3/2004, p. 4.

من المتوسط، ومساعدتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي، الذي خصّصت له مليارات من اليورو، في الوقت الذي لم تقدم فيه الولايات المتحدة، وهي تطرح مشروعها، سوى ١٥٠ مليون دولار[٦٧]. وقد عبر الأوروبيون عن قلقهم من أن الولايات المتحدة يمكن أن تجعل من المؤسسات الأوروبية هدفاً لتقديم رؤيتها الجيوبولتيكية في منطقة الشرق الأوسط، وتطلب منها تمويل خططتها التكتيكية[٦٨].

وإن هذا المبادرة الأمريكية التي نصت على «الحرية، والمعرفة، وتحرير المرأة»، وتوزعت على عشر صفحات، قد شددت، من خلال النواقص الثلاثة، وزيادة الناس المحرومين من الحقوق الاقتصادية والسياسية، على أن المنطقة ستشهد «زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية، والهجرة غير الشرعية». وإن التطور الديموغرافي، و«تحرير أفغانستان والعراق»، وكذلك بروز «الاندفاعات الديمقراطية» في المنطقة، يمثل «فرصة تاريخية». إذ إن «قمة الثماني» مدعوة لالتقاطها[٦٩]. وإن التحليل الذي قدمته نيكول نيزوتي، شاركها فيه العديد من المسؤولين الأوروبيين، الذين أكدوا أن المشروع يستلهم أفكاره، في الأصل، من سياسة جورج بوش في إعادة صياغة المنطقة. إلا أن ما يميزه عن السابق، هو العبارات الجديدة التي وردت في الخطة مثل: الفقر، وضعف التنمية.

وإذا كان يوشكا فيشر، وزير الخارجية الألماني في حكومة شرويدر، قد عبر عن ارتياحة لما جاء في هذه المبادرة التي يمكن تطويرها من خلال الشراكة الأوروبية ـ الأطلسية للشرق الأوسط الكبير، فإن الفرنسيين، وكعادتهم قد عبروا عن تحفظهم[٧٠].

فالفرنسيون، يشددون دائماً على ضرورة حل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، كمفتاح لحل كل مشاكل المنطقة، وإن الأوروبيين، بحسب رأي باريس، ليسوا بحاجة لهذه المبادرة، فلديهم الشراكة المتوسطية التي تؤطر علاقاتهم مع دول المنطقة، والتي يمكن سحبها نحو الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية، وعملية تحديث المجتمعات المدنية. والأكثر من ذلك، أن خافير سولانا، منسق الشؤون الخارجية والأمنية الأوروبية، قد أعلن في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأوروبية في

---

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) Laurent Zecchini, «Democratie, developpement economique: Ce que dit le plan American,» *Le Monde*, 5/3/2004.

(٧٠) Tréan et Zecchini, Ibid., p. 4.

٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٤، أن الاندفاع نحو الإصلاح الديمقراطي «يجب أن يأتي من داخل المنطقة، وعلى الاتحاد الأوروبي أن يحدد المقاربة المتميزة، التي تتكامل مع الخطة الأمريكية، والعمل من خلال مؤسساتنا الخاصة ووسائلنا»[٧١].

ومن ناحية الإطار الأمني الذي طرحته الخطة وأناطت مهمته بحلف شمال الأطلسي، فإنها أدت إلى بروز مواقف متحفظة اتخذتها باريس، مثل غيرها من الأوساط السياسية في مقر الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو على السواء، والتي اعتقدت بأن ذلك من «أسوء الوسائل»، التي لا يمكن إلا أن تحدث ردود أفعال رافضة للمبادرة أصلاً[٧٢].

وإذا كانت باريس قد استغربت الموقف الألماني، الذي أبداه يوشكا فيشر خلال مؤتمر السياسة الأمنية، من تأييد للمبادرة الأمريكية، الا أنها لم تحاول الابتعاد عن برلين، وبخاصة أنها لا تريد توسيع شقة الخلافات. وذهبت فرنسا مع ألمانيا، فطرحت مبادرة مكملة للمشروع الأمريكي، ولكنها أيضاً مختلفة عن الأفكار التي طرحتها الرئاسة الإيرلندية في اجتماع المجلس الأوروبي، بين ٢٥ ـ ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٤. فالوزير الألماني، أعطى رؤية لمستقبل «الشرق الأوسط الكبير»، قريبة من الرؤية الأمريكية، ولا سيما في ما يتعلق بالبعد الأمني، في الوقت الذي رغبت باريس في أن يطرح ذلك في مشاورات خاصة، قبل طرحها، لتنسيق المواقف في «قمة الثماني»[٧٣]. من هنا، فقد رأت باريس وبرلين أن «كل مبادرة بصدد الشرق الأوسط، يجب أن تجيب عن الحاجات وآمال المنطقة»، وليس «كنموذج» مفروض من قبل واشنطن[٧٤]. لذلك، فإن الوثيقة الأوروبية قد أكدت أن هذه المنطقة تشكل «أولوية مركزية» للاتحاد الأوروبي، الذي انطلق في مسار برشلونة، والعمل «المشترك والمنسق» بين ضفتي الأطلسي. ولكن يجب على الاتحاد الأوروبي «أن يحدد المقاربة المتميزة، التي تكمّل تلك المبادرة الأمريكية، والعمل من خلال مؤسساتنا ووسائلنا»[٧٥]. وإن هذه الوثيقة، التي أطلق عليها «مبادئ العمل»، والتي عبّرت عن الرؤية الفرنسية ـ الألمانية، قد أكّدت أن «كل الدول والمجتمعات المعنية، قد تعبر عن الأهداف الجماعية القوية بمواجهة كل محاولة تفرض عليها نموذجاً خارجياً، وتضيف

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ٤.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) Zecchini, Ibid., p. 4.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) المصدر نفسه.

الوثيقة أنه «يجب علينا العمل من خلال قاعدة الحوار والتشجيع، وليس مع الحكومات فقط، ولكن مع منظمات المجتمع المدني أيضاً، مع الأخذ بنظر الاعتبار قدر الإمكان حقائق كل بلد. ويجب علينا أيضاً الأخذ بنظر الاعتبار، الشعور الوطني، واستقلال كل دولة. ويجب تجنب كل المكائد للمقاربة المستعجلة، التي تتجاهل الخصائص الوطنية، والتي تصف الإسلام بأنه دين غير قادر على التعايش مع الحداثة. . . كما يجب علينا فيَ الوقت نفسه، تشجيع الدول المعنية في التعبير عن آرائها، سواء كان في إطار جامعة الدول العربية أو في المنابر الأخرى، من أجل التعبير عن طموحاتهم وآمالهم»[٧٦].

كما إن الوثيقة الأوروبية، التي ترافق طرحها مع العديد من المبادرات التي تساقطت كالمطر على المنطقة، حيث المبادرة الدانماركية، والأطلسية، قد انطلقت من أهداف محددة، إضافة إلى الآليات التي من خلالها تعبر المجموعة عن تعاملها مع قضايا الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، على أساس «سياسة الجوار الجديد»، التي تركز بشكل خاص على ضرورة انخراط الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر في منع الأزمات وإدارتها. وهو الدور الذي يزاحم الولايات المتحدة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي طرحها جورج بوش في ولايته الثانية[٧٧]. ومن جهته، فإن الأستاذ أنطوني كوردسمان، كبير باحثي مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، قد شدد على أنه إذا كانت هناك أسباب جدية، دفعت أعضاء التحالف الأطلسي إلى التعاون والتنسيق في بناء الأمن في الشرق الأوسط الكبير، فإن ذلك يتطلب تقسيماً واقعياً لمختلف السياسات الوطنية، وإدراكاً حقيقياً للمشاكل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية للمنطقة، والتزام إزالة وتسوية كل الأسباب الجذرية التي أدت إلى عدم الاستقرار، والعنف، والإرهاب[٧٨].

وإذا كانت مسألة إحلال الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الكبير، هي من مسؤولية الغرب، وليس فقط الولايات المتحدة، فإن كوردسمان يحدد اربع مبادرات كبيرة، تتمثل في:

ـ التعزيز المنتظم للوجود العسكري لحلف الناتو في أفغانستان، مع إنشاء قيادة موحدة للناتو. حيث إن المسؤولية التي يجب أن يضطلع بها بجهد لإقامة السلام وبناء

---

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) للمزيد من الاطلاع على المبادرات الأوروبية للشرق الأوسط، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤**، ص ١٥٨ ـ ١٦٢.

(٧٨) Cordesman, «La Sécurité en Occident et le Grand Moyen-Orient».

الدولة، وكذلك في تحييد عناصر طالبان والقاعدة التي ما زالت متمركزة في البلاد.

ـ تغيير الوضع الذي يتخذه حلف الناتو في العراق، والتركيز على إقامة قيادة لحلف الناتو، تحت قيادة الولايات المتحدة، لتقديم المساعدة في المجال العسكري، في ما يتعلق بالأمن بعد نقل السلطة، والقيام بجهود سياسية واقتصادية، تحت قيادة الأمم المتحدة.

ـ إعادة تموضع وانتشار القوات الأمريكية في أوروبا، بهدف زيادة التفاعلات مع الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وتخفيض الوجود الأمريكي في مناطق مثل ألمانيا، وإقامة منشآت جديدة وقواعد عسكرية في أوروبا الشرقية والوسطى.

ـ الانتقال من تكوين القدرات النظرية إلى عرض قوة الناتو في الانتشار الفعلي. ثم يضيف أيضاً، أن الشرق الأوسط الكبير يمثّل مصلحة استراتيجية حيوية بصدد الأمن القومي الأوروبي، مثلما هو بالنسبة إلى الولايات المتحدة[٧٩].

أ ـ ردود الأفعال العربية والإقليمية

في الواقع، إن الشيء الذي لوحظ في قراءة ردود الأفعال العربية هو أنها انقسمت بين منتقد لهذه المبادرة الأمريكية، ولغيرها من المبادرات، ومؤيد باستحياء. إلا أن وسائل الإعلام العربية والمؤسسات الأكاديمية، كانت أكثر صراحة في تبيان السلبيات والتداعيات الخطيرة، التي يمكن أن تؤديها هذه الخطة الأمريكية، التي تهدف إلى تغيير جذري في خارطة المنطقة، وتوزيع جديد لثروتها النفطية وتركيبتها الاجتماعية، من خلال رسم خارطة المبادرات النفطية الأمريكية المستقبلية. إذ إن ما يؤخذ في الحسبان، هو ديمومة المصالح الاستراتيجية الحيوية الأمريكية، وتأمينها من أي خطر محتمل في المنطقة، الأمر الذي يستدعي إعادة رسم خريطة كيانيّة جديدة للعراق، فلا تقوم فيه دولة مركزية قوية. والقيام بتفعيل تلك الخريطة على مقياس أهلي عصبوي يسود المنطقة، ويمنع قيام نظام سياسي قوي، على مقربة من آبار النفط وإسرائيل[٨٠].

وعلى الرغم من أن الجماهير العربية توّاقة إلى التعبير الحر، والإصلاح السياسي، وديمقراطية السلطة، أكثر من الولايات المتحدة، إلا أن طرح هذا المشروع، بعد احتلال العراق، من قبل قوة كانت إلى الأمس القريب، تدعم وترعى هذه الأنظمة، وتعزز من سلطاتها الدكتاتورية والاستبدادية، وتسلحها بكل وسائل القهر والقمع

---

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) عبد الإله بلقزيز، «المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/ مايو ٢٠٠٣)، ص ٥٢ ـ ٥٣.

والتعذيب ضد شعوبها، فكيف بها الآن تنقلب بين ليلة وضحاها لتطرح نفسها «رسول الديمقراطية والقيم العالمية لحقوق الإنسان». وإذا كانت الجامعة العربية قد عبرت عن موقفها، من خلال التصريح الذي أدلى به الأمين العام السيد عمرو موسى، مؤكداً أن «تجاهل الملفات الساخنة، مثل فلسطين والعراق، يؤثر في الاستقرار في المنطقة. فإن البيان السعودي ـ المصري المشترك، الصادر من الدولتين على أثر الزيارة، التي قام بها الرئيس حسني مبارك إلى الرياضَ، في الثالث من آذار/ مارس ٢٠٠٤، قد أعلن عن رفضه هذا النموذج من الإصلاح، الذي يفرض من الخارج على الدول العربية والإسلامية، مشدداً على ضرورة إيجاد الحلول العادلة للقضايا العربية وللأمة الإسلامية، وبشكل خاص القضية الفلسطينية والعراقية»[٨١].

وقد صرح الرئيس مبارك خلال زيارته، بأن «فرض هذه الإصلاحات، التي لا تنسجم مع خصوصيات شعوب المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى، حيث المثال الواضح ما زال شاخصاً في العراق»[٨٢]. ويبدو، أن ما كانت تعلّق عليه القيادة المصرية، هو الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة، من أجل ديمقراطية المجتمعات العربية بشكل سريع. الأمر الذي سوف يكون في صالح الجماعات الإسلامية، المنظمة بشكل جيد، في ظل غياب العديد من الأحزاب والتنظيمات المنافسة لها، في الشارع المصري بشكل خاص. ولكن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، كان له رأي آخر، عندما أعلن طرحه، بأنه «يجب علينا أن نخلقها، قبل أن يخلقها لنا الآخرون»[٨٣].

وبدلاً من أن يخرج العرب بوثيقة مشتركة، من خلال نظامهم الإقليمي، المتمثل في جامعة الدول العربية، كما خرجت أوروبا بوثيقتها الخاصة لتشكل الأرضيّة التي ينطلق منها العرب لإصلاح أوضاعهم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، فقد تسارعت كل دولة لطرح مبادرتها الخاصة، التي تعبر عن وجهة نظرها، وتجربتها» السياسية والاجتماعية الغنية، منافسة المبادرات الأخرى. فصدرت وكأنها ردود أفعال آنية للمشاريع الأمريكية والأوروبية، إضافة إلى أنها كشفت عن هشاشة الوضع السياسي لهذه الأنظمة، التي لم تكن واثقة من نفسها. وهي تدرك أنها تحكم من دون شرعية، لا سياسية ولا دستورية. ناهيك بأنها تطرقت إلى قضايا ثانوية، لم تمسّ الكرسي الرئاسي أو الحكومة بشيء، ما جعلها حبراً على ورق، مثلما جاء به بيان

---

(٨١) Sophie Shihab, «Les Dirigeants arabes recusant, les vecette imposes de l'exterieur,» *Le Monde*, 5/3/2004.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) المصدر نفسه.

قمة تونس، أيار/ مايو ٢٠٠٢ أيضاً[٨٤]. وهي القمة التي كان من المفروض أن تعقد في آذار/ مارس، إلا أن الخلافات العربية ـ العربية أدت إلى تأجيل قمة «الإصلاح»، لتنعقد في أيار/ مايو، لكن من دون إصلاح. فقد اختلفوا حول إصلاح الجامعة العربية، وحول جدول الأعمال، فكل دولة أرادت أن يكون لمبادرتها الإصلاحية الأولوية[٨٥] على جدول الأعمال.

وكانت أنقرة قد استضافت قمة حلف الناتو، التي انطلقت منها مبادرة التعاون الإقليمي، تحت رعاية حلف الناتو، وبخاصة الدور الذي يجب أن يضطلع به في عملية الإصلاح السياسي في المنطقة. فقد رأى جيمس تومسون، رئيس معهد راند للدراسات الاستراتيجية، أن الوقت الحالي هو أنسب وقت لدخول حلف الناتو في منطقة الخليج العربي، ما يساعد على تطورات مهمة في مجال الأمن[٨٦]. وإن إيران قد أعلنت، على لسان كمال خرازي، وزير الخارجية الأسبق، أن هدف الولايات المتحدة من طرح المشروع الشرق الأوسط الكبير، هو التمهيد لسيطرة الكيان الصهيوني على مقدرات منطقة الشرق الأوسط. وقال الوزير الإيراني في تصريح، بثته وسائل الإعلام الإيرانية، أن هناك الكثير من الشبهات والظنون حول نيات أولئك (المسؤولين الأمريكيين)، الذين يطرحون مشروع الشرق الأوسط الكبير، ويتحدثون عن ضرورة إجراء إصلاحات، وفرض الديمقراطية في هذه المنطقة، مضيفاً أن سياسة الولايات المتحدة النهائية في ما يخص القضية الفلسطينية، هو الوصول إلى حل تسيطر بموجبه إسرائيل، بشكل كامل، على مقدّرات البلدان الإسلامية. إذ إن وجود القوات الأجنبية في العراق، يهدف إلى السيطرة الكاملة على منطقة الشرق الأوسط، ومصادره من الطاقة[٨٧]. ومن جانبه، فإن سكرتير المجلس الأعلى للأمن الوطني في ايران، الدكتور حسن روحاني، قد أعلن في زيارته لليمن، أن هدف إقامة هذا المشروع، هو أن تتمتع إسرائيل بالهيمنة على المنطقة. والأمريكيون بتعزيز الديمقراطية في المنطقة، يريدون أيضاً أن تكون تابعة لهم، من دون سيادة[٨٨].

---

(٨٤) العناني، «الشرق الأوسط الكبير،» ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٨٥) للمزيد من الاطلاع، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٨٦) جميل عفيفي، «الناتو ينفذ استراتيجية في الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط،» **الأهرام**، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٤.

(٨٧) «خرازي: مشروع الشرق الأوسط الكبير يمهد لسيطرة الكيان الصهيوني،» <http://alquma.net/vb/showpost.php?p=784679&postcount=14>.

(٨٨) حسن روحاني، «تفعيل التعاون الأمني مع اليمن والتنسيق في مكافحة الإرهاب،» <http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?sid=20894>.

وعلى الرغم من موجة الانتقادات والرفض التي صدرت من الأوساط العربية والدول الأخرى في الشرق الأوسط، ضد المشروع الأمريكي الذي وصفته الأوساط الأكاديمية بأنه «الكولنيالية الذهنية الجديدة»[٨٩]، إلا أن هناك دول بدأت في تنفيذ بعض العناصر وتهيئة الأرضية لانطلاق مسيرته. إذ إن اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين شكّلت الخطوة الأولى التي أثارت انتقادات حادة من العربية السعودية، وأدت إلى عدم اشتراكها بوفد رفيع المستوى في قمة البحرين لدول مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤. إذ عدّت الرياض هذا الاتفاق بين واشنطن والمنامة، أنه يهدد بنسف مستقبل عملية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وخطوة انفرادية تضعف من الموقف السياسي للمجلس[٩٠]، إذ إن مجلس التعاون الخليجي انطلق في صياغة جماعة تعاونية مع الاتحاد الأوروبي، في ما يتعلق باتفاق التجارة الحرة. كما إن الرياض رأت، من خلال الضغوط الأمريكية التي تتعرض لها، أن اتفاق المنامة ـ واشنطن، قد أظهر ضعف الإطار المؤسّسي لمجلس التعاون. فقد دعا وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، الذي حضر القمة في البحرين، إلى ضرورة دعم المجلس بوصفه يمثل جزءاً لا ينسلخ عن الإطار الأمني الإقليمي لمنطقة الخليج. بمعنى أن يصبح مجلس التعاون الخليجي إطاراً، يعتمد بشكل واضح على المكون الإقليمي، ويعيد النظر في اعتماده الكبير، كما كانت الحال في الماضي، على الدور الأمريكي. وشدد الفيصل على ضرورة إدراك أن المصالح الفردية والجماعية لا تتحقق، إلا من خلال صياغة استراتيجية أمنية واقتصادية موحدة، وجليّة المعالم، ولديها القدرة على تلبية متطلبات تطوير قدرات عسكرية مشتركة، بوصف هذا المطلب يمثل أولى الأولويات[٩١].

وإذا كان الحوار المتوسطي قد أخذ مساره باتجاه الدول الأخرى في الضفة الجنوبية للمتوسط، وتأطّر في مؤسسات أمنية تكفلت بكل الجوانب الأخرى من

---

(٨٩) أحمد أبو زيد، ««الشرق الأوسط الكبير» طموح غربي إلى صوغ العالم مرة ثانية،» **الحياة**، ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٩٠) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، «خلاف لا يمكن أن يستمر،» **آراء حول الخليج**، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٤ ـ ٥. بالمناسبة إن الرئيس الأمريكي جورج بوش وقع على تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مع البحرين في ١١/ ١/ ٢٠٠٦ والتي بموجبها تتدفق البضائع الأمريكية على البحرين وبالمقابل تقوم المنامة بإنهاء المقاطعة الاقتصادية مع إسرائيل التي سوف تغزو بضائعها أيضاً الأسواق البحرينية.

(٩١) كريستيان كوخ، «لنجعل من ٢٠٠٥ عام دول مجلس التعاون الخليجي،» **آراء حول الخليج**، العدد ٦ (شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، ص ٢٩ ـ ٣٠، و«الاتفاقية البحرية ـ الأمريكية تكشف عن تصدعات في علاقات دول التعاون،» **آراء حول الخليج**، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٤٤.

الحوار، التي نص عليها المشروع الأمريكي، فإن الاتفاقيات الأمنية التي عقدها حلف الناتو مع عدد من دول الخليج العربي، بما قرّرته «قمة اسطنبول» ومبادراتها للتعاون، قد أشرت إلى جاهزية بعض الأنظمة للانخراط في تلك العملية، التي طرحها المشروع الأمريكي(٩٢).

والشيء اللافت للنظر في المبادرة الأمريكية، التي طرحت، وسوّقتها أمريكا في ثلاثة قمم غربية متعاقبة: **الأولى**، «قمة الدول الصناعية في سي آيسلاند»، **والثانية**، قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، **والثالثة**، «قمة الناتو في اسطنبول»، أنها عرضت على أساس «الشراكة»، إلا أنها لم تستشر الدول المعنية بالشراكة، وهي دول الشرق الأوسط، وبالتحديد الدول العربية التي تجاهلتها بالكامل، وكأن الأمر لا يعنيها، بقدر ما يتوجب عليها الانصياع لما يملى عليها من توصيات وقرارات. وأعتقد ان إدارة بوش كانت محقة في ذلك، وتعرف ماتقوم به، ومع من تتعامل من الأنظمة، التي فتحت لها كل أراضي دولها، وموانئها، وسماءها، أثناء شنّها الحرب على العراق، وتدمير شعبه، من دون أن ترفض، أو أن تبدي أي معارضة للحرب. الأمر الذي جعل المبادرة الأمريكية تتجنب التطرق إلى الصراع العربي ـ الصهيوني، وتجعلها وصفة جاهزة للتطبيق على كل دول المنطقة من موريتانيا إلى أفغانستان. فالقاسم المشترك الوحيد بين هذه الدول هو الإسلام، وهذا ما تستهدفه المبادرة، من دون أن تأخذ الخصائص الوطنية والقومية لكل دولة، بنظر الاعتبار.

ويبدو أن جوديت كيبر، العضو في مجلس العلاقات الخارجية «المعهد المستقل»، كانت على درجة من الوضوح في تحليلها مضامين هذا المشروع، الذي تبنته «قمة الدول الثماني»، بأن ذلك قد غذّى الشكوك الحالية، في أن الدول الغربية اليهودية المسيحية، تريد من جديد فرض أسلوبها في الحكم والمجتمع(٩٣).

وبالنسبة إلى مستشار الأمن القومي السابق زبيغنيو بريجنسكي، الذي خص هذا الموضوع في مقال في صحيفة **نيويورك تايمز**، حيث أكد أن من «دواعي فخر الإدارة الأمريكية التزام إحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط على مدى طويل، لكنها فكرة جيدة يمكن أن يقوّضها تطبيق أهوج»(٩٤).

ورأت مارينا أوتاواى الخبيرة في مسائل الديمقرَاطية في معهد كارينغي أن

---

(٩٢) عبد الملك، «التحديات الجديدة التي تواجه دول مجلس التعاون،» ص ٣٢ ـ ٣٤.

(٩٣) نقلاً عن الإنترنت: «خبراء أمريكيون يبدون رأيهم في الشرق الأوسط الكبير: مشروع جديد من حيث المبدأ وعرض بشكل سيء».

(٩٤) المصدر نفسه.

الولايات المتحدة تواجه في هذه المنطقة من العالم، مشكلة تتعلق بمصداقيتها[٩٥]. وهذه «المصداقية» كتبت عنها صحيفة **لوموند دبلوماتيك** في مقالة تحت عنوان: «القناع الجديد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط»، وذلك من خلال تسويقها ثلاثة أعذار أو مبررات، من بينها وعد واشنطن أن تجعل من العراق نموذجاً جذّاباً، بجعله مثالاً لكل الشرق الأوسط[٩٦]، ولكن هذه «المصداقية» التي أعلنها جورج بوش من خلال نشر «القيم الديمقراطية»، في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، عشية الحرب على العراق، أمام معهد انتربرايز (American Interprise Institute)، لم تكن إلا قناعاً جديداً للمحافظين الجدد، الذين يتبجح بهم جورج بوش.

إذ أصبحت «الإمبراطورية الأمريكية» في ظل ولايته، «إمبراطورية بوش»[٩٧]. والغريب في كل ذلك، هو أن صموئيل هانتنغتون (Samuel Huntington) قد عبر عن «تناقض الديمقراطية»، بحيث أكد أنها يمكن أن تكون في صالح القوى المعادية للغرب، وبخاصة في العالم الإسلامي، المعروف بعدائه للولايات المتحدة[٩٨]. ومن جهة الاتجاه «الواقعي» في الولايات المتحدة، الذي عبّر عنه آدم كارفنكل (Adam Garfinkle) رئيس تحرير مجلة *(National Interest)*. وتمثل المجلة النظرية لهذا الاتجاه، فقد وجهت انتقادات عنيفة لهذه السذاجة التي عبر عنها جورج بوش. فقد أكد كارفنكل أن حملة من أجل الديمقراطية في الوطن العربي، «تفترض إما اتجاهاً كبيراً في مواقف الولايات المتحدة تجاه القيادات التقليدية غير الديمقراطية في العربية السعودية، ومصر، والأردن، التي اعتبرناها فترة طويلة من أصدقائنا، وإما حالة دائمة من المخادعة الدبلوماسية الفظيعة»[٩٩].

وهذه المخادعة التي اعتادت عليها الشعوب العربية والإسلامية منذ وقت طويل، هي التي غذّت الريّبة الممزوجة بالسخرية، التي استقبلت بها هذه الدعوة الديمقراطية من واشنطن. إذ إن توماس كاروترز (Thomas Carothers)، الباحث في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (Carnegie Endowment for International Peace) قد انتقد سياسة واشنطن التي تعبر «عن ازدواج الشخصية لدى الرئيس بوش وطاقمه: بوش الواقعي»، وعلاقاتها الحميمة مع «الأصدقاء المستبدين» في عدد من البلدان،

---

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) Gilbert Achcar «Le Nouveau masque de la politique américaine au Proche-Orient,» *Le Monde diplomatique* (avril 2004), p. 14..

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) المصدر نفسه.

بينما «بوش الريغاني الجديد»، الذي يعلن الدعوات الرنانة لحملة جديدة وقوية من أجل الديمقراطية في الشرق الأوسط(١٠٠).

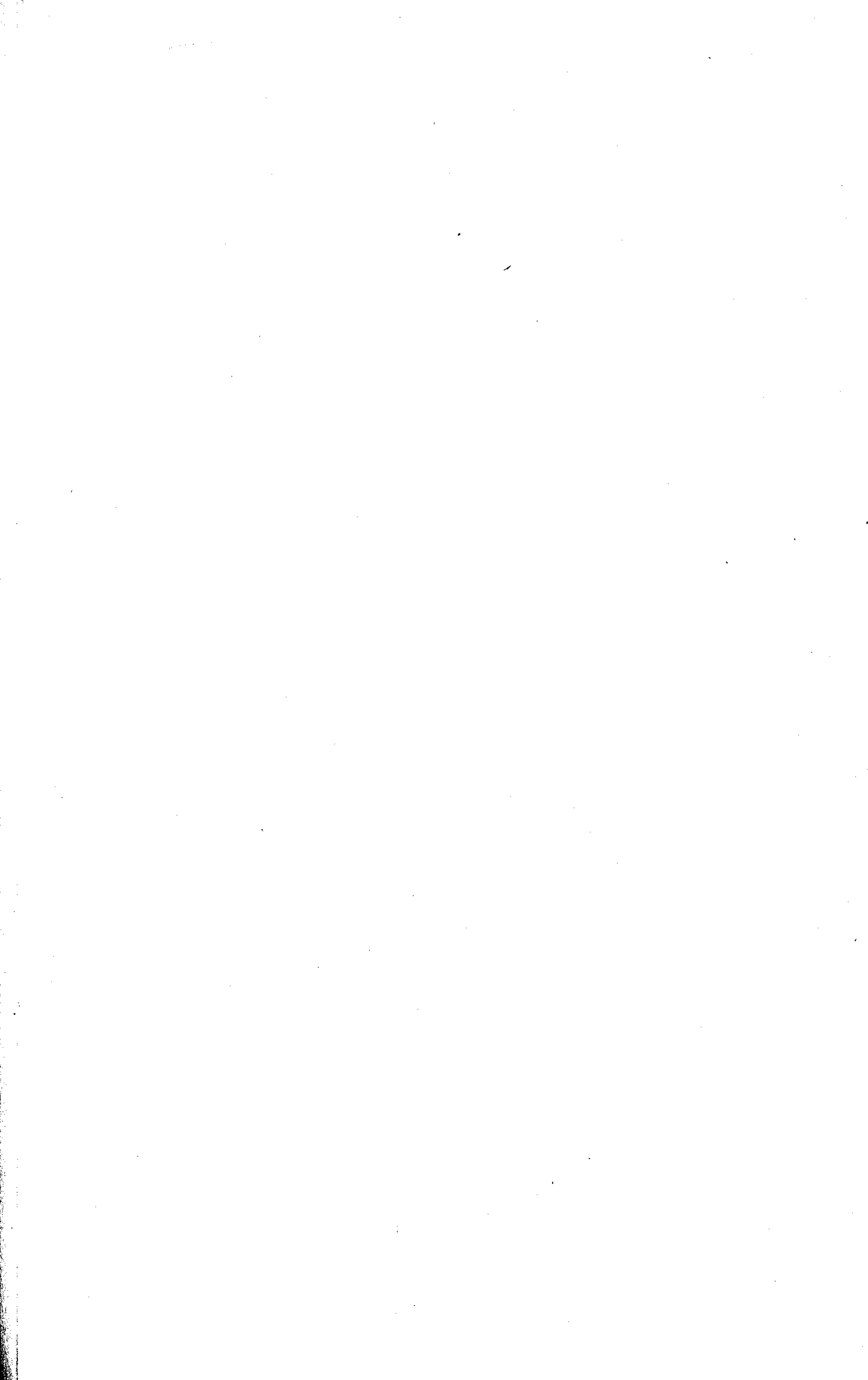
وبعد أكثر من سنتين على الاحتلال الأمريكي للعراق، تقول صحيفة **لوموند دبلوماتيك**: إن رؤية العراق سلمياً وديمقراطاً، تبدو أكثر من حلم مما هو قائم من حقيقة الأوضاع، ليس في العراق فحسب، وإنما في المنطقة. إذ إنه من دون حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، فإن الأمور ستكون أسوأ مما سبق(١٠١).

وفي الواقع، فإنه بقدر ما أن الوطن العربي ـ الإسلامي لم يستطع مقاومة هذا المشروع، فإنه بالمقابل لا يملك القوة ليجد في نفسه الوحدة والإرادة الضروريتين للدفاع عن مصالحه. وهذا ما يضعف الموقف الأوروبي فلا يستطيع تحديد المسار المستقل نفسه، نحو المنطقة، ويدفعه «للشراكة» مع الولايات المتحدة. وهذا ما حصل في أكثر من قضية، وأزمة، حيث المثال الذي مازال شاخصاً هو الحرب على العراق. فعلى الرغم من أن أوروبا عارضت الحرب بشدة، لم تستطع منع وقوعها. فإنه بالمقارنة مع المواقف التي اتخذتها الدول العربية، التي لم تلتزم القرارات والتوصيات التي قررتها قممها السنوية، فإن المواقف الأوروبية كانت تاريخياً، أكثر شجاعة، ولكن كان يعوزها «الشريك» الذي تعتمد عليه في الاستمرار في سياستها المعارضة للولايات المتحدة.

---

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) «L'Empire contre L'Irak: Cahier documentaire sur le Golfe,» <http://www.monde-diplomatique.fr/cahier/irak/>.



الفصل الحادي عشر

العلاقات العربية ـ الأوروبية
في القرن الحادي والعشرين

تمهيد

في الواقع، ليس هناك من نظام إقليمي في العالم إلا وأرسى الأرضية التي من خلالها ينطلق في إرساء علاقاته الإقليمية والدولية استعداداً للمتغيرات والأحداث المستقبلية التي سوف يحفل بها القرن الحادي والعشرين، من خلال احتمالات عديدة، آخذاً بنظر الاعتبار مصالحه، ومصالح الأطراف الأخرى التي سوف يتعامل معها، وكيفية التعاطي مع الأزمات والقضايا المرحلية وملفاتها منذ القرن العشرين. وهذا ما قرره الاتحاد الأوروبي في سياسة الجوار الجديد، وكذلك ما أرساه من علاقات مع «منظمة آسيان» وغيرها. إلا أن النظام الإقليمي العربي دخل هذا القرن وهو في انكشاف واضح لتدخّل القوى الخارجية، وليس الدولية فقط التي تنظر إلى هذا الإقليم باعتباره جزءاً من «أمنها القومي»، أو الحديقة الجغرافية الخلفية، كما تنظر إليه أوروبا.

وكذلك، فإن قوى إقليمية مجاورة، وجدت في تفككه، وخلافاته، واحتلال قسم من دوله، مجالاً واسعاً لممارسة نفوذها السياسي، والاقتصادي، والأمني، والأيديولوجي. وبدلاً من أن يدشن حوار عربي ـ عربي للمكاشفة، ومناقشة نقاط الخلاف الجوهرية، ونبذ الخلافات الثانوية، وتحديد المصالح الاستراتيجية على حساب المصالح القطرية الضيقة، فإن النظام الإقليمي العربي تشتت في حوارات خارجية، واتفاقيات أمنية، ومنتديات شرق أوسطية عملت على طمس هويته الوطنية القومية، وأفقدته أوراق عديدة في التفاوض، فأصبحت كل دولة من دوله محصورة بقرارات

الحظر الاقتصادي والعقوبات الدولية، وقوانين العقوبات التي يصدرها الكونغرس، ضد هذه الدولة أو تلك، بمجرد أنها تعارض السياسة الأمريكية، أو تقف عائقاً أمام اندماج إسرائيل في المنطقة التي قررت إعادة رسم خارطتها الجيوبوليتكية من جديد. والأغرب من كل ذلك، أن عدداً من دول هذا «الوطن العربي» أضحى جسراً أو قاعدة عسكرية لإسقاط هذا النظام السياسي العربي، أو التدخل في شؤونه الداخلية، أو للضغط عليه واحتوائه. وهي الحال النادرة التي لم يشهدها أي نظام إقليمي آخر، حتى الأنظمة اللاتينية الموغلة في الاستبداد والدكتاتورية، رفضت الاشتراك أو تأييد الولايات المتحدة في إسقاط النظام السياسي لفيدل كاسترو الذي تختلف معه أيديولوجياً.

إن قراءة دروس قرن مضى، لم تكن كافية للعرب ليعملوا جردة حساب واحدة لما تحقق على مستوى الأنظمة السياسية الوطنية من انجازات، قياساً لما حققته الأنظمة السياسية الأخرى التي ليس لديها الإمكانيات المالية، ولا الثروات النفطية الهائلة، لبناء التنمية والتقدم الحضاري، فقمع واستبداد، وأمية متفشية، وبطالة متزايدة بين صفوف الشباب من الخريجين، وأموال اهدرت في التسليح والانفاق العسكري استعداداً «لمعركة المصير» ضد هذا النظام أو ذاك، الأمر الذي فتح الأبواب على مصاريعها لتدخلات خارجية، ليس فقط في حل أزماته وتدويل «حروبه»، وإنما لترتيب الأنظمة السياسية من الداخل، والمحافظة على عروشها من الانهيار.

ومن سخرية القدر، أن العرب وهم يدخلون القرن الحادي والعشرين بهذا الوضع المتردي والمفكك، يتزامن ذلك مع وصول إدارة محافظة يمينية إلى البيت الأبيض، لا تخفي من أهدافها شيئاً. فتقدم للأنظمة السياسية العربية كل المبررات والحجج التي استطاعت تسويقها، بالشكل الذي يعزز من «مصداقية» سياستها، وبخاصة الشرق أوسطية، طروحات جوقة المحافظين الجدد الذين أجمعوا على أن احتلال العراق هو مفتاح الهيمنة المطلقة على كل منطقة الشرق الأوسط وثرواتها النفطية، الأمر الذي يجعلها تتحكم من خلال ورقة النفط في علاقاتها مع أوروبا، والصين واليابان بشكل أساسي[(١)].

ومنذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن، بقيت الساحة الوحيدة المكشوفة أمام الولايات المتحدة، لتعلن فيها عن قوتها، وعظمتها، وهيمنتها على العالم، الساحة العربية. لقد تمّت محاربة الاتحاد السوفياتي والشيوعية، باعتبارهما الخطر الأحمر، لينزاح، ويأتي بعد فترة قصيرة الخطر الإسلامي «الأخضر» في صراع الحضارات، ليمتد على مدى عقد

---

(١) خير الدين حسيب، «مصير الأمة العربية في ميزان العراق ٢٠٠٤،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤)، ص ٧.

التسعينيات كله. وما إن هلّ القرن الحادي والعشرين حتى ظهر العدو الجديد غير المرئي واللايقيني، وهو الإرهاب. ولم تكن هناك ساحة لمبارزة هذا العدو، إلا منطقة الشرق الأوسط. وعلى أساس ذلك، طرحت المشاريع، والأفكار، والسياسات الخاصة بمكافحته. وكان من بينها الحرب الاستباقية التي حاولت تفسير منطوق (المادة ٥١) من ميثاق الأمم المتحدة»، بالإيحاءات الساكنة في عقلية المحافظين الجدد.

إن إدارة جورج بوش الإبن التي دخلت البيت الأبيض بطريقة دستورية مشكوك فيها، لم تكن في الواقع بحاجة إلى مبررات، أو إلى دوافع لتوجّه دفة بوارجها الحربية نحو منطقة الشرق الأوسط، لأن ما وجدته في مكتبها البيضاوي من تقارير ودراسات معدّة سلفاً، كان كافياً لتباشر عملها بعد انتهاء كل المراسم. وكانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تمثّل لحظة تاريخية، وفرصة مؤاتية، لإطلاق العنان لجيوشها بالتحرك صوب المنطقة، إذ إن احتلال العراق، أشر على ذروة عقد من العمل الفكري والسياسي لمجموعة المحافظين الجدد، ومن المتطرفين المسيحيين والعسكريين الذين شكلوا التحالف الإمبراطوري الذي اتضحت معالمه في ظل رئاسة جورج بوش[٢]. وبدلاً من أن يقف النظام الإقليمي العربي موقفاً تاريخياً من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، لتجنّب نتائجها السلبية، فإنه اتّسم بالضعف السياسي، والأداء الدبلوماسي، إلى درجة بدأت نظمه الواحد بعد الآخر استجداء الولايات المتحدة في تبرئة نفسها من التورط في «العمليات الإرهابية»، وطلب شهادة حسن السلوك منها، مقابل ما تطلبه من خدمات لوجستية، وإمكانيات مادية، وحتى الانخراط معها بشكل مباشر في تنفيذ سياستها.

في الواقع، إن بعض الأنظمة العربية لم تقرأ دروس التاريخ جيداً، لذلك، فإنها لم تدرك ما يحاك ضدها، أو حتى ما يجري بجانبها. وإذا كان أحد رؤوساء هذه الأنظمة (أو أحد ملوكها)، لم يعكر مزاج فخامته بسماع أخبار الهجوم على العراق، فقد فضّل الذهاب إلى مهرجان سباق الخيل، في اليوم الذي زحفت فيه القوات الغازية نحو العراق من الكويت، فإن جورج بوش قرّر أن يشرك «فرقة رمزية من الجنود المغول ضمن قوات التحالف»[٣] ليذكّر العرب بسقوط بغداد في عام ١٢٥٨، على يد المغول، وما آلت إليه أوضاع الأمة العربية على مِدى أكثر من سبعة قرون، وما

---

(٢) Hicham Ben Abdallah El Alaoui, «Face à l'occupation americane de l'Irak: Le Monde arabe au Pied du mur,» *Le Monde diplomatique* (octobre 2003), pp. 8-19 <http://www.monde-diplomatique.fr/2003/10/>.

(٣) رشيد الخالدي، «اقتفاء خطى الامبراطورية..الطريق الأمريكي الخطر،» **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٦٦ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ٢٩.

ستؤول إليه بعد هذا السقوط في عام ٢٠٠٣، في ظل هذه الهيمنة الإمبراطورية. والسؤال الذي يطرح هو: هل تستطيع هذه الأنظمة ونظامها الإقليمي، أن تحسم خياراتها المصيرية، بعد أن انكشفت كل أوراق «لعبة الشطرنج»، فتؤشر على طريق مسارها في القرن الحادي والعشرين، من خلال بلورة موقف عربي واضح إزاء قضايا وأزمات تعاني منها، حتى من خلال شبكة من العلاقات المبنية على المصالح المشتركة والمتبادلة، بين أطراف المعادلة الدولية القائمة؟

يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل: إن الاختيار الحقيقي أمام العرب في المرحلة الحالية وما بعدها، يتعلق بمدى استعدادهم للوقوف جنباً إلى جنب مع قوى عديدة في العالم، يهمّها كما يهمّهم، تجاوزات الامبراطورية الأمريكية، ويعنيها كما يعنيهم، وضع حدّ لهذه التجاوزات، ويشغلها كما يشغلهم، إجراء حسابات دقيقة لعناصر الصراع معها، فلا تجعل الهدف هزيمة القوة الأمريكية، وإنما ترويضها بحيث تخضع لحكم القانون، وذلك يكفي الجميع، تاركين الباقي لحقائق الطبيعة وأحكام التطور[٤]. إذ إن حاضر بريطانيا اليوم، وحاضر فرنسا، وحاضر روسيا، هو مستقبل الولايات المتحدة بالتأكيد.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن هذا الفصل خصص لتناول موضوع العلاقات الأوروبية ـ العربية في القرن الحادي والعشرين، وذلك وفقاً لما يأتي **أولاً**، مستويات التعامل الأوروبي مع الوطن العربي. **وثانياً**، تسليط الضوء على الدور الأمريكي في العلاقات العربية ـ الأوروبية. **وثالثاً**، إمكانيات الدور العربي في تكوين القطب الأوروبي، من خلال التأثير السلبي للعلاقات العربية الأحادية مع الولايات المتحدة. ودور جامعة الدول العربية في صياغة العلاقات العربية ـ الأوروبية.

أولاً: مستويات التعامل الأوروبي مع الوطن العربي

منذ أن برزت المجموعة الأوروبية كإطار إقليمي، انحصر أول الأمر في دول أوروبا الغربية التي انضوت في «معاهدة روما عام ١٩٥٧» والتي كانت حصيلة اتفاقيات سياسية، وعسكرية، واقتصادية، منذ عام ١٩٤٨، فإنها رسمت لنفسها مساراً من العلاقات الخارجية مع عدد من الدول والتجمعات، والمؤسسات الدولية، بما يتناسب وأهميتها، ومكانتها الدولية، ومقدار تأثيرها في المصالح الأوروبية. وبقدر ما تعلق الأمر بالوطن العربي، باعتباره موقعاً استراتيجياً حيوياً بين القارات الثلاث،

---

(٤) محمد حسنين هيكل، **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣)، ص ١٢.

حيث تتقاسم أغلب دوله مساحة وسكاناً الضفة الجنوبية لحوض المتوسط الذي يعد الامتداد الجيو ـ استراتيجي لأوروبا، بما شكّله من إرث استعماري، لم يتم بعد طي صفحته، وبخاصة في عدوان ١٩٥٦، وقضية استقلال الجزائر، والوجود البريطاني في شرق السويس، فلم تكن هناك علاقات تعاون، يمكن أن يؤشر عليها، في عقد الستينيات بالتحديد، وحتى عدوان ١٩٦٧، وتداعياته الإقليمية والدولية، وما أعقبه من حرب في ١٩٧٣، حيث برز عامل جديد في تحديد العلاقات ومسار تطورها، هو عامل النفط الذي غيّر كل موازين القوى، وبخاصة داخل المجموعة الأوروبية، وحكم تطورها المستقبلي باتجاه اتخاذ مواقف أوروبية متميّزة من الصراع العربي ـ الصهيوني، ابتداء بـ «وثيقة شومان ١٩٧١» التي دعت إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة على أثر عدوان ١٩٦٧، على الرغم من أن هناك دولاً أوروبية تحفظت عليها، حتى «إعلان البندقية ١٩٨٠»، المعروف بشهرته[٥].

وعليه فإنه سيتم تناول مستويات التعامل من خلال ثلاث مراحل:

١ ـ مرحلة الحوار العربي ـ الأوروبي «تقويم سياسة وأداء»

من دون الدخول في تفاصيل هذه المرحلة التي امتدت حتى بداية عقد التسعينيات، نتيجة لتداعيات «حرب ١٩٧٣»، وتوقفت نتيجة تداعيات حرب الخليج الثانية، وتلك مفارقة نادرة في تاريخ العلاقات العربية ـ الأوروبية[٦]، فإنها شكلت في ذاتها مرحلة اتسمت برغبة وقناعة الطرف الأوروبي في توثيق العلاقات، ومد جسور الروابط بين ضفتي المتوسط، على الرغم من القيود التي فرضت على المجموعة الأوروبية، بألا تذهب إلى أكثر من الأهداف الاقتصادية المحددة للحوار.

لقد أدت واشنطن دوراً كبير في لجم اندفاعت الحوار، وطالبت بأن «لا يتضمن الحوار الوصول إلى اتفاقيات بين المجموعتين حول النفط، وحول أزمة الشرق الأوسط، وبوجه خاص موضوع فلسطين»[٧]. والشيء الآخر هو تبلور قدر من

---

(٥) للمزيد من الاطلاع، انظر: علي محافظة، **ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، حيث يؤشر موقف الحكومة الألمانية من الحوار العربي الأوروبي، وإعلان البندقية. وحول السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية، وخصوصاً بعد حرب ١٩٧٣، انظر: نادية محمود مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٦) للمزيد من الاطلاع، انظر: جمال الدين محمد علي، «أوروبا الموحدة ومستقبل الحوار العربي الأوروبي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٠).

(٧) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٥ جديدة ومطورة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٢٧.

الموقف العربي «الموحد»، بصدد استخدام النفط كسلاح في المعركة، الأمر الذي جعل الأطراف الدولية تعيد النظر في سياستها الخارجية إزاء القضايا العربية، على الرغم من أن هذا السلاح لم يستخدم بشكل جدي وفعّال، وإنما فقط من باب «التهويش» . وعلى الرغم من ذلك، فإنه قد أدى إلى نتائج سياسية واضحة. والجدير بالملاحظة أيضاً، الحوار الذي تمّ من خلال جامعة الدول العربية، الأمر الذي سجل مرحلة متقدمة في العلاقات العربية مع القوى الإقليمية والدولية والتي كان من المفروض تعزيزها، لتقوية الجانب التفاوضي العربي في العديد من القضايا والأزمات التي حدثت في المنطقة، وفي علاقات الوطن العربي مع القوى الدولية الناهضة، بالشكل الذي يفعل دورها لصالح القضايا العربية، سواء في السلوك التصويتي في الأمم المتحدة، وبخاصة في الجمعية العامة ومجلس الأمن، أو في المحافل الدولية الأخرى.

في الواقع، إن تقويم نتيجة أي تجربة أو مرحلة مضت، يهدف من ورائه إلى استخلاص الدروس التي يمكن من خلالها التخلص من نقاط الضعف، وتفعيل نقاط القوة لمرحلة قادمة، أوتبني سياسة تأخذ بنظر اعتبارها كل العوامل الفاعلة والمؤثرة، في المحيط العربي وما يتصل به من دوائر وفضاءات أخرى. ومن خلال رصد ظاهرة الحوار العربي ـ الأوروبي، لوحظ أن صنع القرار الأوروبي كان متأثراً، بل منجذباً إلى دائرتين: الدائرة الأطلسية وكل تبعاتها، والتزاماتها، وما فرضته الولايات المتحدة على هذه الدائرة من سياسة كانت متجهة نحو الاحتواء السوفياتي ـ الشيوعي، والدائرة الأوروبية التي كانت تبحث عن مخارج، للإفلات من التبعية، وبناء الوحدة الأوروبية، بما تمثله من استقلالية في السياسة الأمنية والدفاعية[8].

من هنا، فقد عمل الأوروبيون على عزل الاقتصاد عن السياسة، وبقيت كل جلسات الحوار تتركز على التبادلات التجارية والمالية، وأسعار النفط. وإذا كان البعض قد أشار إلى أن مرد ذلك التباين يرجع إلى «ازدياد حدة الاتجاه الأطلسي في دول المجموعة، واتجاه المجموعة للتقليل من انكشافها للطاقة العربية»، وانحيازها للطرف الإسرائيلي[9]، إلا أن ما يؤكد عمق التناقضات التي كانت تسود المجموعة والتي ألقت بثقلها على علاقاتها بالدول العربية التي عانت وما زالت تعاني، من

(٨) للمزيد من الاطلاع، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، «التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن،» **دراسات عربية**، السنة ٣٢، العددان ١١ ـ ١٢ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦)، وعماد قدورة، «الأوروبيون والأمريكيون في التوازنات العربية الراهنة،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، السنة ٣، العدد ٣٧٠ (شباط/ فبراير ١٩٩٧).

(٩) علي الدين هلال [وآخرون]، **العرب والعالم**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٠٠.

خلافات لجمت إلى حد كبير مسيرة الحوار، حتى في المراحل الأخرى من مستويات التعامل الأوروبي مع الوطن العربي، كما سنرى.

من الطبيعي أن المجموعة، ككيان وحدوي سياسي، واقتصادي، وأمني، وعسكري، لا تعمل في فراغ، إنما في ظل نظام دولي متعدد، له فواعله، وبيئته، وقضاياه، وآلياته. كما تتفاعل بالتأثير والتأثر مع نظم إقليمية أخرى، من بينها النظام الإقليمي العربي الذي بدأت معه بحوار، كان يفترض أن يكون فرصة ليرتقي بها العرب إلى آفاق تتناسب ودرجة تطور العلاقات العربية ـ الأوروبية، وميزانها التجاري، وجوارها الجغرافي، وشواغلها الأمنية. لكن في الحقيقة، إنه بقدر ما كانت تنظر المجموعة إلى الوطن العربي من المنظور الأمني والاستراتيجي، ومن المنظور الاقتصادي (حيث اعتمادها الكلي على النفط العربي)، بقدر ما أصبحت هذه النظرة، بأبعادها المختلفة، غير متماثلة لدى بقية أعضاء المجموعة الأوروبية، بحيث إن هناك دولاً، لم تكترث بانتهاجها سياسة أوروبية نحو الجنوب. إلا أن سقوط جدار برلين، وبروز ألمانيا على مسرح الأحداث الدولية، بشكل خاص في أوروبا، بعد توحّدها، إضافة إلى أنها بعد تفتيت يوغوسلافيا، لم يعد يبعدها عن المتوسط إلا عدد من الكيلومترات، حيث المنفذ الكرواتي، الأمر الذي فرض منهجاً جديداً في التعامل مع الجنوب[١٠].

ولكن بالمقابل أيضاً، فإن الخلافات العربية ـ العربية، كانت وما زالت، في المستويات الأخرى من التعامل التي انتهجها الأوروبيون، من أشد وأمضى المعوقات التي حالت دون تطوير مسارات الحوار العربي ـ الأوروبي نحو الأهداف التي تطمح إليها الأمة العربية، ورمت بثقلها على مسيرة العمل العربي المشترك في إطار العلاقات العربية ـ العربية[١١]. وقد عانت الجامعة العربية كثيراً، نتيجَة الصدمات التي تلقتها من تلك الخلافات التي كان من السهولة إيجاد حلول مقبولة لها من خلال الحوار البناء، لو كان هناك حد أدنى من الإرادة السياسية العربية.

ويتمثل ذلك ابتداءً من الصراعات الأيديولوجية التي سادت طوراً، والخصومات بين عدد من أنظمة الدول العربية، وانتهاءاً بالنزاعات الحدودية التي

---

(١٠) للمزيد من الاطلاع، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور: «جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية،» **شؤون عربية**، العدد ٩٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩)، و**ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٧٩ (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

(١١) حول الخلافات العربية ـ العربية، انظر: أحمد يوسف أحمد، «مستقبل العلاقات العربية ـ العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٢ (آب/ اغسطس ١٩٩٢). انظر أيضاً ملف العدد، في: **السياسة الدولية** (١٩٩٢).

سالت من أجلها الدماء، وتبددت الثروات[12]، في حين أن الشعارات التي تم بها استنفار الجماهير وإثارة حماستهم، لم تكن إلا الشعارات «القومية والوحدوية»، فهذه الصراعات والخلافات الجانبية، لم تواصل فقط وظيفتها الإنهاكية والاستفزازية للنظام الإقليمي العربي، إنما أدت إلى الإخلال بالميزان التفاوضي للأمة العربية، إزاء الأطراف الأخرى التي توحّدتِ على صيغ وأطر وحدويّة، استجابة للظروف والمتغيرات الدولية. والخلافات بقدر ما أوجدت نقاط ضعف، وثغرات استطاعت القوى الأجنبية النفوذ منها إلى قلب الوطن العربي، بقدر ما أدت إلى إضعاف مركزية الجامعة العربية، ومكانتها الإقليمية والدولية[13] وكذلك إلى دفع المجموعة الأوروبية إلى محاولة الاستفراد بالدول العربية، كلاً على حدة، من خلال تفاوض ثنائي، ومع تجمعاتها الجبهوية، وبخاصة مع مجلس التعاون الخليجي[14]، والدخول معها في حوارات منفصلة حتى في الحوار العربي ـ الأوروبي.

وفي الواقع، فإنه على الرغم مما قيل وكتب عن الحوار العربي ـ الأوروبي، بحيث رجّحت الأغلبية أن يكون حواراً غير متكافئ، وكسيحاً في ولادته، وبخاصة أنه عانى من بعض القصور في أدائه، ومسيرته، وحتى في نوايا أطرافه، إلا أنه في الحقيقة كان أول خطوة إيجابية في إرساء نوع من التفاوض بين العرب والأطراف الدولية الأخرى، وإسماع قضايا العرب المصيرية بشكل مباشر، وإشعار الطرف المقابل بأن هذه الأمة سوف يأتي اليوم الذي تتوحد فيه، ولا بد من أخذ ذلك في الحسبان، والتعامل معه بواقعية، وبمنطق سياسي مدرك لما يؤول إليه المستقبل.

لا شك في أن كل حقب التاريخ، قديمها وحديثها التي كانت شاهداً على مسارات العلاقات العربية ـ الأوروبية، أكدت أن الوطن العربي كان الشريان الحيوي الذي يمد أوروبا بالحياة، ما دفع البعض إلى التأكيد أن «استراتيجية الحوار العربي ـ الأوروبي تنبع من عوامل جغرافية وتاريخية واستراتيجية، وضرورات اقتصادية، وتقاليد حضارية»[15]. يضاف إلى ذلك أن أوروبا بسوقها المشتركة كانت مدركة، وبخاصة قادة فرنسا وألمانيا، ضرورة إيجاد الأرضية التي تستطيع من خلالها أوروبا

(١٢) عطا محمد صالح زهرة، «الخلافات العربية: مداخل إلى الحل،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٤.

(١٣) مصطفى الفيلالي، «التجمعات الإقليمية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٨ (آب/ أغسطس ١٩٩٠)، ص ٢٤ ـ ٣٥.

(١٤) هلال [وآخرون]، **العرب والعالم**، ص ٣٠١.

(١٥) بكر مصباح تنيرة، «تطور استراتيجية الحوار العربي ـ الأوروبي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية،» **شؤون عربية**، العدد ٩٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٧)، ص ٤٦.

إسماع صوتها إلى كل العالم، والنهوض بمكانتها السياسية والاقتصادية التي تتناسب مع أهميتها وتاريخها الثقافي والإنساني، ومفاهيمها. كما كانت أوروبا تعلم أن ذلك لا يمكن أن يتحقق، إلا من خلال التعاون القائم على المصالح المتبادلة، والإرادة المشتركة للمخاطر الأمنية التي تواجه الطرفين. وفي الحقيقة، فإنه مهما قيل عن الحوار، فإنه قد شكل خطوة إيجابية في إرساء نوع من التفاهم، ذي فائدة لاتقدر، في ما إذا تم تفعيله بصيغ وأساليب تمده بالحياة والتجدد، وإن كانت هذه الصيغ ليست بمستوى الطموح العربي، أو ربما طموح بعض الأطراف الأوروبية أيضاً التي كانت تبحث عن منفذ يخرجها من شرنقة التبعية الأمريكية، والهيمنة على الأمن الأوروبي، بما يعزّز دورها في تحقيق التوازن بين القوى الإقليمية التي تحيط بجوارها الإقليمي، ولاسيما في الشرق الأوسط.

في الواقع، فإنه مثلما رأت بعض الأوساط المعادية للأمة العربية أن «إعلان البندقية» قد اعتبر خطأً تاريخياً أقدمت عليه أوروبا، فإن هناك أطرافاً إقليمية ودولية قد أضاءت الأنوار الحمراء، معلنة أن الحوار وصل إلى نقطة لا يمكن تجاوزها، ذلك أن التريّث الذي فضّله الأوروبيون، انتظاراً لولادة ظروف جديدة، وانقشاع الغيوم التي غطت سماء المنطقة في نهاية عقد الثمانينيات، كان فرصة لمراجعة ملفات عديدة في الحسابات الأوروبية، إذ إن الاجتماع الوزاري الذي عقد في قصر المؤتمرات في باريس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، بحضور ٣٤ وزير خارجية، عربي وأوروبي، باستثناء بريطانيا، لم يشكّل إلا محاولةً لعودة الحوار، تبناها الرئيس الراحل فرانسوا ميتران، من خلال الوساطة التي قام بها الملك الراحل الحسن الثاني. إذ إن عودة الجامعة إلى مصر، شكّل دافعاً لفتح الملفات، إلا أن المؤتمر لم يستمع إلا إلى ورقتين، أعدت الأولى الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، والثانية الأمانة العامة للسوق الأوروبية. واقتصرت الورقتان على عرض وجهتي نظر الطرفين، في ما يتعلق بقضايا التعاون المستقبلي العربي ـ الأوروبي[(١٦)].

وإذا ما شخصت أحوال التعثر التي واجهت الانطلاقة الثانية للحوار، بعد توقفه على أثر خروج مصر من الجامعة بعد زيارة السادات إلى القدس، ونقل الجامعة إلى تونس، بغية العمل على إمكانية تجاوزها في خطوات أخرى، في التعامل العربي ـ الأوروبي، إلا أن ذلك تكرر أيضاً في المستوى الثاني من التعامل، وفي مستويات أخرى، وهذا ما سنحاول تشخيصه. أما هذه الأحوال فقد تمثلت بما يلي:

ـ إن الاقتراح الأوروبي بعقد الاجتماعات بين الأمانتين العامتين للمجموعتين،

(١٦) علي، «أوروبا الموحدة ومستقبل الحوار العربي الأوروبي،» ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

من دون مشاركة الدول العربية، لا يناسب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي ليس لها سلطة على قرارات الدول العربية. وهي غير مفوضة، في ما تطرحه على طاولة المفاوضات، على عكس ما تتمتع به المفوضية الأوروبية وأمانتها العامة.

- إن المجموعة الأوروبية كانت تهدف إلى استبعاد عدد من الدول العربية من المشاركة في الحوار، متهمة إياها «بمساندة المنظمات الإرهابية»، كما حصل في انطلاق شراكة برشلونة، سابقاً.

- إن الجانب الأوروبي تراجع عما تمّ الاتفاق عليه في الاجتماعات السابقة، وما أقرته لائحة تنظيم إجراءات الحوار.

- التقلص الذي حصل في الجانب الاقتصادي، إضافة إلى أن الجانبين السياسي والفني قد تم تجاوزهما، على الرغم من التطورات الحاصلة على المستويين الإقليمي والدولي[(١٧)].

- إن التغيرات الجذرية التي حصلت في مطلع عقد التسعينيات، وبخاصة على مستوى نطاق الشرق الأوسط، من اندلاع حرب الخليج الثانية، وعقد «مؤتمر مدريد»، قد أحدثت انعطافاً كبيراً في المواقف الأوروبية التي أخذت تبحث عن أطر جديدة للعلاقة مع دول المنطقة. وهو ما تمثل في الشراكة المتوسطية التي تشكل المستوى الثاني من التعامل.

٢ ـ مستوى الشراكة المتوسطية والإطار الجديد للعلاقة العربية ـ الأوروبية

سبق أن تطرّقنا إلى مشروع الشراكة المتوسطية في إطار تسليط الضوء على المشاريع والخطط التي طرحت بصدد احتواء الوطن العربي، في ضوء تداعيات حرب الخليج الثانية، وما آلت إليه المتغيّرات السياسية والاجتماعية في وسط أوروبا وشرقها، إضافة إلى ما حققته المجموعة الأوروبية من نقلة جذرية في مسيرتها التكاملية، عندما تحولت بموجب بنود «معاهدة ماستريخت» إلى صيغة الاتحاد الأوروبي. وبغية عدم تكرار ما تم الإشارة إليه بخصوص الشراكة وأبعادها، فإننا سنركز على بعض النقاط الأساسية في هذا النمط من العلاقة الذي فرضتها متغيرات الأوضاع السياسية، والإقليمية، والدولية والذي تم بموجبها أن ذهب الاتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقاته مع الضفة الجنوبية من المتوسط.

---

(١٧) عبد الرحمن صبري، «مستقبل مسيرة العلاقات العربية ـ الأوروبية: من الحوار إلى المشاركة،» **شؤون عربية**، العدد ٩٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٧)، ص ١٦ ـ ١٧.

وفي الوقت الذي توقف الحوار العربي ـ الأوروبي، بوصفه أحد مستويات التعامل الأوروبي مع الوطن العربي، انطلقت أوروبا إلى الخليج العربي، لتدشّن مع مجلس التعاون اتفاقيّة التبادل التجاري في عام ١٩٨٩. ووضعت الأسس لعلاقات مبنية على التفاوض المستمر، من خلال الاجتماعات السنوية على المستوى الوزاري الذي يتناول، إضافة إلى تسهيل قضايا التجارة الحرة، القضايا السياسية التي تشغل اهتمام الطرفين، وبخاصة التعاون في مجال الإرهاب، والاستفادة من الخبرات الأوروبية في سبيل تطوير المؤسسات الخليجية. ويبدو أن الاتحاد الأوروبي، وبعد أن أدخل الصيغة الجديدة من التكامل السياسي، والاقتصادي، والمالي، وفق ما اقتضته «ماستريخت»، فإنه أوجد ثلاثة مسارات للتعامل مع الوطن العربي، أو بالتحديد جزّأه إلى ثلاث مناطق: منطقة شمال أفريقيا والدول الجنوبية من حوض المتوسط، وهذه المنطقة بالذات، قسمت إلى غرب المتوسط تحت إطار ٥ + ٥ (مالطا، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال وموريتانيا، والمغرب، وتونس، والجزائر، وليبيا) للحد من تأثير النفوذ الأمريكي. ثم المنطقة الثانية في التعامل الأوروبي، كما أسلفت، كانت مع منطقة الخليج العربي، حيث اتفاقيات التبادل التجاري الحرة. والمنطقة الثالثة، حيث الاتفاقيات المنفردة مع دول أخرى مثل اليمن، ودول القرن الأفريقي.

ويبدو أن هذه النظرة الأوروبية نحو الوطن العربي حكمتها اعتبارات السياسة الدولية، وكذلك التطورات الحساسة في هذه المناطق، وأهمية مواقعها الاستراتيجية، وبخاصة أن الأزمة الجزائرية كانت الضربة التي أيقظت أوروبا ووضعتها أمام تطورات وظواهر جديدة، لا بد وأن تأخذها بالحسبان. من هنا، جاء اهتمام الفرنسيين بغرب المتوسط الذي عرف تطوراً سياسياً مختلفاً عن شرقه، إلا أن لإسبانيا ولإيطاليا مواقف مختلفة في رفض تجزئة المتوسط، وإن لازمتها نظرة واحدة وتأثير واحد[١٨].

والملاحظ هو أن كل ما يؤسس، أو يطرح من مستويات للتعامل الأوروبي ـ العربي، يأتي من الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي جعل الطرف العربي طرفاً متلقياً لما يطرح أمامه من مشاريع، أو مبادرات سياسية، أو اقتصادية، أو أمنية. وهذا ما ينعكس سلباً على أداء الطرف العربي الذي لا يشترط بموافقته أو برفضه الموقف الجماعي العربي، سواء من قَبل الأطراف المعنية بالمشروع، أو من خلال دراسة وبلورة موقف جماعي، في إطار النظام الإقليمي العربي. فأوروبا

---

(١٨) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٠٧.

تنطلق من سياساتها، ومبادراتها التي تحدد علاقاتها الخارجية ومستوى تعاملها، استناداً إلى حصيلة بحوث ودراسات للمراكز المختصة بهذه المنطقة أو تلك، بعد مناقاشاتها وتقويمها في المحافل والمؤسسات الأوروبية، وفق الآلية المحدده لصنع القرار السياسي الأوروبي، الأمر الذي يجعلها تحظى بالإجماع الأوروبي في الطرح والتفاوض، مع الدول الأخرى، فكل ما يتمّ، هو نتيجة رصد وتحليل تقوم به المؤسسات الأوروبية المختصة، ولجانها السياسية، والاقتصادية، والأمنية. وهذا ما تمخضت عنه الشراكة الأورو ـ المتوسطية التي انطلقت في برشلونة، ففي كل مرة تشعر أوروبا أن هناك تطورات ومتغيرات إقليمية ودولية، تفرض نفسها على عملية التغيير في طبيعة العلاقات القائمة، يكون هذا الشعور محل دراسة واهتمام، في مؤسساتها الهرميّة، وحصيلة جديدة من القرارات والتوصيات، ما يعزّز من عملية الاندماج والتكامل، ويوثّق العلاقات الخارجية مع القوى الفاعلة في المحيط المجاور (١٩).

من هنا، فإن الشراكة المتوسطية التي فرضها منطق «ماستريخت»، قد عبرت عن ذلك الانشغال الجماعي لإبراز الدور الأوروبي الفعال، في تقرير مستقبل المنطقة الحيوية للأمن الأوروبي، وإعطاء مجال واسع لحركة السياسة الخارجية الفرنسية في هذا الفضاء المتوسطي. وكذلك، إن ما جسده الإدراك الأوروبي الجمعي بالمخاطر المحتملة التي تواجه حوض المتوسط، لا يمكن أن تواجهه المجموعة بمفردها، ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، وإنما بشراكة الجنوب. وبعكس ما كان يفضله الأوروبيون في الحوار العربي ـ الأوروبي، بالتركيز على القضايا الاقتصادية، وبخاصة النفط، والابتعاد عن الشق السياسي، فإن الأورو ـ المتوسطية ركزت على الجانب السياسي، وضرورة الإصلاح الديمقراطي للمؤسسات السياسية، وإن كان الهدف منها ليس حماية الأنظمة السياسية التي تتعامل معها أوروبا، لكونها أنظمة استبدادية وقمعية، وإنما لمعالجة المشاكل الناجمة عن ممارسات هذه الأنظمة في ما يتعلق بظواهر عدم الاستقرار السياسي التي تشكل السبب الرئيس في زيادة الهجرة غير الشرعية، والإرهاب (٢٠). من هنا، فإن كل مؤتمرات الشراكة السنوية التي

---

(١٩) للمزيد من الاطلاع، انظر: حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، و John Peterson and Michael Shackleton, eds., *The Institutions of the European Union*, New European Union Series (Oxford; New York: Oxford University Press, 2002).

انظر عرض للكتاب في: **السياسة الدولية**، العدد ١٥٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٢٨٨.

(٢٠) إيناس ابراهيم، **دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية**، كراسات استراتيجية؛ العدد ٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥)، ص ٨.

كانت تعقد، وخلال السنوات العشر التي مرت على مسار قطار برشلونة من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ حتى آخر مؤتمر عقدَ في برشلونة أيضاً، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ والذي اشترك فيه العراق بصفة مراقب. وعدّ المؤتمر محاولة تقويميّة لما تم انجازة من خطوات، فركز على أهمية الجانب الأمني والسياسي، وبخاصة بعد الحرب التي شنت على العراق ٢٠٠٣. وعلى أثر ذلك، أصدرت المفوضية الأوروبية، في بروكسل، في الثالث والعشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٤، وبعد مرور عام على حرب العراق، ورقة جاءت تحت عنوان: «تقرير أولي حول شراكة استراتيجية للاتحاد الأوروبي مع حوض المتوسط والشرق الأوسط»، تمّت مناقشتها في البرلمان الأوروبي، وركزت على النقاط الآتية:

ـ إن الشراكة الاستراتيجية التي يقترحها الاتحاد مع دول الشمال الأفريقي والشرق الأوسط تأخذ بنظر الاعتبار المصالح المتبادلة، بصورة لا تخل باختلاف حقائق الاجتماع والسياسة والاقتصاد.

ـ تبنى هذه الشراكة على تطوير قائم بفعل آليات التعاون، مثل الشراكة الأورو ـ المتوسطية، والعلاقات المؤسّسية مع مجلس التعاون الخليجي، بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف.

ـ النظرة الشاملة لمفهوم المصلحة، إذ إن هناك أبعاداً اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، في النظرة الأمنية.

ـ التشديد على مركزية التحول الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان.

ـ تمثل الجاليات العربية والإسلامية المقيمة عنصراً محورياً في صياغة العلاقات العربية ـ الأوروبية.

ـ لا يمكن تطوير العلاقات العربية ـ الأوروبية إلى مستويات متقدمة، إلا بحل القضية الفلسطينية، والأخذ بنظر الاعتبار الأوضاع في العراق.

ـ تعظيم مساحات الفعل البراغماتي، وإعادة صياغة علاقة الاقتصادي بالسياسي[(٢١)].

وإذا كان التقرير قد ركز على أهمية الاتحاد ووزنه الاستراتيجي في القضايا والأزمات الدولية، وإمكانية تسويتها من خلال القرارات الدولية، وعلى رغبة الدول

(٢١) عمرو حمزاوي، «توسيع الاتحاد الأوروبي: التحديات والفرص،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ٨٨.

الأوروبية في إعادة صياغة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من جهة، والمتغيرات السياسية، والأمنية، والثقافية، من جهة أخرى، على نحو فاعل، لكون أوروبا الشريك التجاري والتنموي الأهم لمجتمعات شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فإنه من الجانب الآخر شدّد على سلسلة اتفاقيات الشراكة الثنائية، ومركزية توسع إطارها، لتشمل كل دول المنطقة، بما فيها إيران، والعراق، ودول مجلس التعاون الخليجي، واليمن، والربط بينها وبين الدفع في اتجاه عملية التحول الديمقراطي[٢٢].

في الواقع، إن هذا التقرير الذي تم طرحه من قبل المفوضية قد استنار بما توصلت إليه الندوة التي عقدت في باريس في تموز/يوليو ٢٠٠٣، تحت عنوان: «العلاقات بين الوطن العربي وأوروبا»، وبخاصة في التركيز على دور الجاليات الكبيرة من العرب والمسلمين التي يمكنها أن تؤدي دور الجسر بين الشمال والجنوب، فهذه الندوة التي نظمتها مؤسسة الفكر العربي، بالتعاون مع معهد الوطن العربي في باريس، قد أوضحت أوجه العلاقات العربية ـ الأوروبية والتغيرات التي طرأت عليها، خلال السنوات الأخيرة، بغض النظر عما ساد في الماضي، فإن نجاح أي حوار يتطلب احترام الاختلاف في الرأي. واتفق المشاركون على عدة نقاط، من بينها:

١ ـ إن أوروبا تتفهم الوطن العربي أكثر من الولايات المتحدة.

٢ ـ إن المنطقة العربية كانت دائماً منطقة مهمة لأوروبا، حيث القرب الجغرافي وثرواتها النفطية.

٣ ـ إن من مصلحة أوروبا إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بشكل سلمي ومن خلال دور أوروبي.

٤ ـ إن هناك عوائق عديدة أمام تطوير العلاقات بين الطرفين، من الضروري تذليلها.

٥ ـ هناك تجاهل عربي واضح للمواقف الأوروبية في العديد من القضايا المصيرية.

٦ ـ المطالبة العربية بدور أكثر فعالية لأوروبا في القضايا العربية، وترجمته إلى واقع ملموس[٢٣].

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٢٣) محمد سعد أبو عامود، «العلاقات العربية ـ الأوروبية: رؤية مستقبلية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ١٢٠.

ويبدو، أن أوروبا، حتى وإن صاغت رؤيتها المتوسطية في ضوء الشراكة التي اتسمت أحياناً بالمرونة والغموض، بهدف التوصل إلى توافق الآراء حول المفاهيم العامة المشتركة، فإنها تركت الباب مفتوحاً أمام كل طرف، وبخاصة لإسرائيل، وبعض الدول الأوروبية، لتفسير مفردات هذه الشراكة وفق رؤيتها الخاصة التي يفرضها تحقيق مصالحها، السياسية والاقتصادية[٢٤].

ومن دون شك، إن الاستجابة العربية الشديدة للانضواء تحت خيمة الشراكة الأورو ـ متوسطية، لم يرجع فقط إلى كونها محاولة للإفلات من الهيمنة الأمريكية وشروطها السياسية، وإنما لأن تجربة الاتحاد الأوروبي أثبتت نجاحها وفعاليتها في إطار التكامل الإقليمي. وحلت الكثير من المعضلات التي ما زالت تواجهها الكثير من الأنظمة السياسية في بيئتها الداخلية أو في بيئتها الخارجية، وفي إطار سياسة العمل المشترك، الأمر الذي أعطاها صدقية كبيرة في محيط العلاقات الدولية، إلى درجة أن الوساطة الأوروبية أضحت مقبولة في تسوية كل الأزمات والصراعات الإقليمية، والمعاول الموضوعي الذي تفضله كل الأطراف المعنية. وهذا ما تمّت ملاحظته في ما يتعلق بمبادرات الإصلاح السياسي في المنطقة.

٣ ـ مبادرات الإصلاح السياسي وسياسة الجوار الجديد الأوروبية

إذا كانت الولايات المتحدة قد هدفت من خلال طرح مشاريعها «للإصلاح السياسي» في منطقة الشرق الأوسط إلى الأخذ بمبدأ التدريجية، حتى ولو أدى إلى إشاعة عدم الاستقرار السياسي، فإن الممارسة العملية تُبيّن أن الولايات المتحدة مستعدة، للقبول بقدر من عدم الاستقرار، على ألاّ يؤثر في مصالحها في المنطقة[٢٥]. وهذا يختلف مع النظرة الأوروبية التي سبق وأن تمت الإشارة إليها والتي ترى أن عملية الإصلاح يجب أن تجري في إطارها التاريخي والاجتماعي، ضمن موجة التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العالم، ولكن من داخل الأنظمة السياسية، ومن المنطقة نفسها، ليس الهدف منها إصلاح النخب الحاكمة، وجعلها أكثر تقبلاً لدى شعوبها، الأمر الذي جعل كل مجالات الإصلاح تقف أمام حواجز لا يمكن تجاوزها، وبخاصة أن الأنظمةِ الشمولية تحتفظ بسلطتها،

---

(٢٤) انظر: سمعان بطرس فرج الله، **مصر والدائرة المتوسطية: الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٠٢** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢). انظر أيضاً عرضاً للكتاب في: **السياسة الدولية**، العدد ١٥٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)، ص ٣٢٧.

(٢٥) «الإصلاح في الوطن العربي،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٥)، ص ٢٨٥.

وإن ما يحصل من «ترميمات» ما هو إلا نتيجة للضغوط الخارجية.

وهذا ما حصل في أكثر من بلد عربي، بعد موجة المبادرات والمشاريع التي لا تهدف إلا إلى «تجميل» صورة بعض الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة، بعد موجة السخط الشعبي، وبخاصة أن هذه الأنظمة أصبحت على قناعة بضرورة الإصلاح، ولكن بحسب ما يؤكده قانون توكفيل (Loi de Tocqueville)، أنه في اللحظة التي تقوم بها هذه الأنظمة الهرمة في إصلاح نفسها فإنها تواجه خطر انهيارها[٢٦].

في الواقع، إن أي خلافات تنشأ داخل الاتحاد الأوروبي، سواء حول المسائل المتعلقة بالبناء الداخلي، أو البحث عن سياسة أمنية وخارجية مستقلة عن الولايات المتحدة، ستنعكس سلباً على المواقف الخارجية الأوروبية إزاء القضايا العربية، في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي فقط، وبالخلاف الواضح حول شن الحرب على العراق، وإعطاء دور لحلف شمال الأطلسي في المعادلة الأمنية للمنطقة، حيث إن هناك عدداً من الدول الشرقية والغربية التي تتبنى وجهة النظر الأمريكية، وكذلك في المسائل المتعلقة بسياسة الاتحاد المتوسطية، وما يطرح من مبادرات أوروبية للإصلاح السياسي في المنطقة، وهي التي لم تلق استجابة عربية مقابلة، حول كيفية التعامل معها، والاستفادة من خبراتها التي أثبتت نجاحها في دول أوروبا الشرقية التي طبقت المعايير الأوروبية في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكي يسمح لها بالانتماء إلى الاتحاد، من دون أن تؤدي إلى إحداث فوضى في التركيبة السياسية والاجتماعية لدولها[٢٧].

وإذا كانت الولايات المتحدة ترى في الإصلاح الوسيلة التي يمكن من خلالها حماية الأنظمة التي نصّبتها لحماية مصالحها، وإن كانت ليست بحاجة إليها بعد احتلال العراق، وأصبحت تعدّ من دول المنطقة، فإن المبادرات الأوروبية تسعى إلى اجتثاث كل جذور المشاكل والتهديدات المسببة لعدم الاستقرار السياسي، وتفريغ الظواهر الإرهابية التي تجد جذورها في الفقر والبطالة، وتدنى مستوى التعليم، والتأخر في التقدم التقاني. لذلك، فإن ما طرحته أوروبا من استراتيجية لتعزيز العلاقات مع الوطن العربي، في «قمة سالونيك اليونانية» في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وما تم إعلانه في قمة الاتحاد التي عقدت في الرابع من كانون الأول/

---

(٢٦) Thierry de Montbrial, «Les Etats-Unis du rêve moyen-oriental de Washington,» *Le Monde*, 19/2/2005, <http://www.ifri.org/fr>.

(٢٧) للمزيد من الاطلاع، انظر: نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، خاصة القسم الرابع المتعلق بعلاقة الاتحاد بالعالم الخارجي، وسياسته الأمنية والخارجية.

ديسمبر ٢٠٠٣، قد ركزت فيه على محورين سياسيين لتعزيز هذه الشراكة:

الأول: تأكيد أهمية التعاون الأورو ـ المتوسطي في إطار عملية برشلونة.

الثاني: دعوة الاتحاد الأوروبي إلى بلورة استراتيجية إقليمية للاستقرار في المنطقة، في إطار الشرق الأوسط الكبير، من دون أن يتم استثناء أي دولة(٢٨)، كما تحاول الولايات المتحدة استبعاد سوريا وإيران، والعمل على إسقاط أنظمتهما السياسية بالقوة العسكرية، أو عزلهما عن المجتمع الدولي، **الأولى**، لتورطها بعمليات إرهابية، **والثانية**، من خلال ملفها النووي.

من دون شك، إن هاجس القلق لدى الأوروبيين والأمريكيين هاجس مشترك من الحذر، في حال لم يتم القيام بإجراءات إصلاحية في الأنظمة السياسية العربية. ويتمثل هذا القلق من «الانفجار الشعبي الهائل»، حيث القوى الفاعلة في ذلك، هي التنظيمات والحركات الإسلامية، التي استقطبت الشارع العربي أكثر مما استقطبته الأحزاب والتيارات السياسية الليبرالية والعلمانية، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج وخيمة، قد تنذر بالحرب الأهلية، وبخاصة أن المنطقة متنوعة في التكوين الاجتماعي، والثقافي، إضافة إلى عاملي التهميش والاحتقان السياسيين التي تعاني منهما بعض الطوائف والمذاهب الإسلامية، في هذه الأنظمة التي تتسم بعدم عدالة التوزيع، واحتكارها لثروات الدول، وإفقارها لشعوبها.

لذلك، فقد ساد لدى الأوروبيين قناعة كافية بأنه من أسوء المخادعات، المطالبة بإنجاز هذه التغييرات، من خلال الغزو العسكري الخارجي الذي يتبعه احتلال، أو غير المتبوع باحتلال. والعراق أصبح المثال الأكثر وضوحاً، في كل المقاييس، فالوضع السياسي المتدهور الذي يتجه نحو الانهيار، والصراعات الخفيّة، والدموية، بين الطوائف والمذاهب بلغت درجة تبددت معها الطموحات الديمقراطية التي يسعى إليها الشارع العربي(٢٩).

إن الاتحاد الأوروبي، وإن كان ما زال متمسكاً بمسيرة برشلونة ومؤتمراتها السنوية، ولاسيما في الجانب المتعلق بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان للبرامج الحكومية، أو المنظمات غير الحكومية والتي كان الهدف منها احتواء النتائج السلبية

---

(٢٨) «الاتحاد الأوروبي والمتوسط،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٤)، ص ١٥٨.

(٢٩) للمزيد من التفاصيل عن ذلك، انظر: Gilbert Achcar, «Chances et aléas du printemps arabe,» *Le Monde diplomatique* (juillet 2005), pp. 10-11, <http://www.monde-diplomatique.fr/2005/07/ACHCAR/12351>.

لظواهر عدم الاستقرار السياسي في دول الجنوب، فإنه بالمقابل، تماشياً مع المتغيرات الجديدة التي فرضتها أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وكذلك شن الحرب على العراق واحتلاله، عمد إلى إيجاد صيغ وآليات جديدة للتعامل مع هذه المنطقة، وعدم الربط بين إجراءات الإصلاح السياسية وإحلال السلام في الشرق الأوسط، وتجنب السياسات «المشروطة» التي يمكِن أن تفرض ضغوطاً للإصلاح على الأنظمة الحاكمة. وحذا الأوروبيون حذو الأمريكيين، وحاولوا الحفاظ على الاستقرار قصير المدى، والاحتفاظ بالوضع الراهن في دول المنطقة. وكانت نتيجة ذلك تحقيق تقدم متواضع على طريق احترام حقوق الإنسان، وحكم القانون في هذه الدول[٣٠].

من هنا، فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي في تحديد صيغ التعامل مع الوطن العربي التي انطلقت بعد أسابيع من انتهاء الحرب على العراق واحتلاله، قد وضعت تصوراً شاملاً لهذه العلاقة، ولكن تواصلاً مع المبادرة الأمريكية بشأن الشراكة، من خلال مجموعة من الأفكار التي احتوت على الشق السياسي، باتجاه[٣١]:

ـ تعميق الحوار السياسي مع الدول العربية كل على حدة، ومع الجامعة العربية، الأمر الذي يكشف عن تغيير في سياسة الاتحاد الأوروبي، في التعامل مع الوطن العربي، باعتباره كيانات سياسية منفصلة الواحدة عن الأخرى، وليس التفاوض معها على أساس الانتماء القومي الإقليمي لجامعة الدول العربية، ومن خلالها.

ـ السعي إلى دمج القوى والحركات السياسية الأخرى في الحوار.

ـ تطوير خطة عمل وطنية حول حقوق الإنسان والديمقراطية.

وفي إطار الشق الاقتصادي، فإن الخطة ركزت على ضرورة:

ـ إدخال إصلاحات اقتصادية.

ـ الاستمرار في تحرير التجارة بين دول الشراكة الأورو ـ المتوسطية، وكذلك مع دول الخليج العربي. وفي هذه النقطة ميزة كبيرة للاقتصاديات والصناعات الأوروبية، في دخولها الحر للأسواق الجنوبية، ومنافستها لصناعتها المحلية، من دون تعرفة جمركية عالية، في الوقت الذي لا تمتلك هذه الدول من الصناعات المنافسة للجوار، في التقدم التقاني.

ـ دعم التكامل الإقليمي بين دول جنوب المتوسط، وتشجيع المبادرات ذات الصلة.

---

(٣٠) ابراهيم، **دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية**، ص ٩.

(٣١) «الاتحاد الأوروبي والمتوسط،» ص ١٥٩.

ـ دعم أطر التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال شبكات الطاقة والنقل.

ـ الاستفادة من خبرة التعاون الأورو ـ المتوسطي، وتطوير سبل التعاون الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى وضع استراتيجية بعيدة الأمد لإعادة إعمار العراق اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً"[32].

وفي هذه النقطة تهدف الاستراتيجية الأوروبية إلى جعل دول الخليج العربي، وبعض الدول العربية الأخرى، وبخاصة المنضوية في إطار الشراكة الأورو ـ المتوسطية، جسراً للولوج إلى السوق العراقية والثروات النفطية الهائلة، وعقود الإعمار التي تتجاوز مئات المليارات من الدولارات. وفي ما يتعلق بالشق الاجتماعي والثقافي، فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تبديد مواقف العداء، والتخفيف من شدتها تجاه الغرب، وذلك عبر تنشيط الحوار بين الثقافات، والأديان، والحضارات، وبخاصة أن هذه الظواهر قد غذتها السياسات الأمريكية المنحازة لإسرائيل، وحرب أمريكا على العراق وعلى المسلمين، ودعمها للنظم الاستبدادية. لذلك، فإن ما تواجهه أوروبا الآن من تهديدات الخارج، بقدر ما تطرحه تحديات الداخل، حيث الجاليات العربية والمسلمة المهمشة، وغير المندمجة في المجتمعات الغربية، وما تعانيه من سياسات التمييز والتفرقة العنصرية، وما كشفت عنه الاضطرابات التي حدثت في فرنسا، وتفجيرات لندن ومدريد، لدليل على ذلك الاحتقان الذي تعاني منه الجاليات المسلمة، وبخاصة من ناحية أزمة الاندماج[33].

وبموازاة هذه المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي التي طرحت لتكمّل أو تسد الثغرات التي جاءت بها المبادرة الأمريكية، نشرت المفوضية الأوروبية وثيقة رسمية في آذار/ مارس ٢٠٠٣ بعنوان: «أوروبا الموسعة والجوار»، وهي تضع إطار عمل جديد للعلاقات مع دول الجوار الشرقية والجنوبية لأوروبا، بعد عملية التوسع التي قرّرها الاتحاد بانتماء عشر دول جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى أن تصل حدود أوروبا إلى أوكرانيا، وملديفيا، وروسيا البيضاء. ومن ناحية الجنوب، تهدف الخطة إلى إدماج دول حوض المتوسط في هذه السياسة الجديدة، لتمتد الحدود من المغرب مروراً بالسواحل الجنوبية للمتوسط حتى ملديفيا، ما عدا تركيا التي ما زالت تنتظر الدخول إلى بروكسل. وقد سميت هذه السياسة، بسياسة الجوارَ الأوروبي الجديد، في خطوة

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٣٣) للمزيد من الاطلاع حول هذه النقطة، انظر: «المسلمون في أوروبا: أزمات الاندماج في بيئة مغايرة،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**، ص ١٤١ ـ ١٥٢.

على طريق تشكيل الإطار الجيوبولتيكي الأوروبي الجديد[٣٤] الذي تريد أوروبا تشيده عن طريق البناء الديمقراطي الداخلي، وليس عن طريق الغزو والاحتلال، كما هدفت الولايات المتحدة من خلال غزوها للعراق، وهو إعادة رسم المنطقة وتشكيل الإطار الجيوبولتيكي وبالقوة[٣٥].

وفي قراءة للأهداف والمحاور التي انصبت عليها سياسة الجوار الجديد، يتضح أن الشقّ السياسي والأمني هو الذي حظي بالأولوية والذي على أساسه يتم تفعيل المحاور الأخرى: الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. يأتي هذا المحور تجسيداً للسياسة الدفاعية الأوروبية الجديدة، وآثارها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال مكافحة الإرهاب[٣٦]. وإذا كان الاتحاد الأوروبي يشدد في سياسة الجوار الجديد على أهمية تنمية المجتمع المدني، كأساس لتعزيز وترسيخ الديمقراطية، والحريات الأساسية، وحرية التعبير، والوعود بالمزايا الاقتصادية، وحرية التجارة التي هي المفتاح الأساسي، فإن مناقشة «تهديدات الأمن المتبادل» يشكل النقطة الجوهرية في هذه الوثيقة التي على أساسها يتوقف الشرط المسبق للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، وتحديد الدور الذي يجب أن يقوم به الاتحاد الأوروبي في منع وإدارة الأزمات. وكذلك ترتيبات بناء الأمن الداخلي لهذه الدول التي سوف تحصد العديد من المكاسب من جراء تنفيذ هذه السياسة[٣٧].

ولكن السؤال الذي يطرح، هل تستطيع هذه الاستراتيجية الأوروبية المتعددة الأوجه، سواء كان في ما يتعلق بعملية الإصلاح السياسي، أو سياسة الجوار الجديد التي تأخذ بنظر الاعتبار القضايا الأمنية والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، أن تسد، أو ترقع «الثقب الأسود في الدولة العربية»؟ كما جاء في برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وفي تقريره حول التنمية البشرية العربية لسنة ٢٠٠٤، إذ شدد التقرير على أن تمركز السلطات في أيدي السلطة التنفيذية فقط، سواء كانت ملكية، أو عسكرية،

(٣٤) انظر: ابراهيم، **دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية**، ص ٩، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤**، ص ١٦٠.

(٣٥) El Alaoui, «Face à l'occupation americane de l'Irak: Le Monde arabe au Pied du mur».

(٣٦) كمال شديد، «السياسة الدفاعية الأوروبية المستقلة وأثرها على الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ٢٣٨.

(٣٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤**، ص ١٦٠ ـ ١٦١. للمزيد من الاطلاع عن سياسة الجوار الأوروبي التي تهدف إلى توسيع دائرة من الدول ذات الحكم الرشيد في شرق الاتحاد الأوروبي وعلى حدود المتوسط وعبر علاقات تعاونية أعمق وأقوى، وكذلك حول عناصر هذه السياسة، انظر: محمد مطاوع، «أوروبا المتوسط... من برشلونة إلى سياسة الجوار،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

أو دكتاتورية، أو خارجة من انتخابات رئاسية، جرت على أساس مرشح واحد فقط، قد أدى إلى «إيجاد نوع من «الثقب الأسود» في قلب الحياة السياسية»[٣٨]. إن الإجابة عن هذا السؤال سوف نجدها في الصفحات الآتية.

ثانياً: الدور الأمريكي في العلاقات العربية ـ الأوروبية

منذ ما يقارب الثلاثة عقود، وبالتحديد بعد «حرب ١٩٧٣»، إن من يتابع خطوات السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، يلاحظ أنه بقدر ما وضعت في سلم أولوياتها الاستراتيجية التصدي للنفوذ السوفياتي، طبقاً لـ «مبدأ كارتر»، إلا أن جانباً كبيراً منها يعنى بتتبع خطوات سياسة بعض القوى الأوروبية الفاعلة، ووضعها في نظر اهتمامها الدبلوماسي، وبخاصة السياسة الفرنسية التي دفعت أوروبا إلى تبني «إعلان البندقية» لحل أزمة الشرق الأوسط، الأمر الذي اعتبرته واشنطن تحدياً لسياستها الشرق أوسطية بعد «كامب ديفيد»، حيث كان هذا البيان «خطأ سياسياً» أوروبياً، كما اعتبرته بعض الأوساط الصهيونية الأمريكية، فعاقبت أوروبا عليه، بعد أن رفضت اشتراكها في «مؤتمر مدريد عام ١٩٩١». لذلك، فإن الفيتو على كل خطوة من خطوات الحوار العربي ـ الأوروبي، كان له تأثيره في توقف الحوار عند محطات، أو انعطافه في اتجاهات لم تكن تصب في صالح الوطن العربي، فالأوروبيون يطرحون في كل اجتماع أفكاراً جديدةً عما تم طرحه في الاجتماع السابق الذي تبقى محاضره حبراً على ورق، حتى ما أقرته لائحة تنظيم إجراءات الحوار[٣٩].

ولا جدال في أن أي مستوى تبلغه العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية، سواء كان صعوداً وتقدماً، أو هبوطاً وتوتراً، وجموداً، ينعكس على مستوى العلاقات الأوروبية ـ العربية، فكلما حاولت أوروبا البحث عن سياسة خارجية مستقلة إزاء القضايا الدولية والإقليمية، وتبني مفاهيم واقعية في الأمن والدفاع، فإنها تتجه نحو حوارها الإقليمي علها تجد من يساندها، بشكل ثنائي أو جماعي، لتأكيد المقاربات السياسية التي تشدد على ظاهرة الحلول المتعددة الأطراف، والتخلي عن الانفرادية والتسلط والهيمنة، وتقديم المساعدات المادية والتقانية في المجالات التي لا ترغب الولايات المتحدة القيام بها. وعلى أساس ذلك، فإن مفوض الشؤون الخارجية والأمنية خافيير سولانا، قد أعلن طرحه بأن «هدف امتلاك سياسة خارجية وأمنية مشتركة، ليس ممارسة القوة في

---

(٣٨) El Alaoui, «Face à l'occupation americane de l'Irak: Le Monde arabe au Pied du mur,» p. 19.

(٣٩) صبري، «مستقبل مسيرة العلاقات العربية ـ الأوروبية: من الحوار إلى المشاركة،» ص ٦٧.

ذاتها، إنما مواجهة التحديات التي تبرز في وجه الاتحاد الأوروبي، ولمواجهة هذه التحديات علينا أن نكون أكثر اعتماداً على أنفسنا. علينا امتلاك القدرات الدبلوماسية والعسكرية للردع، حيث تقع الانتهاكات والصراعات»(٤٠). ولكن النظر إلى هذه «التهديدات» وما يتطلب من إمكانيات عسكرية، ودبلوماسية، وسياسية، لمواجهتها قد ألقت بظلالها على العلاقات بين ضفتي الأطلسي. لذلك، فإن كل مبادرة، أو مشروع يطرحه الأوروبيون لتحديد نمط علاقاتهم مع دول الجوار الإقليمي، حيث المصالح الأوروبية تقتضي ذلك، تواجه بسياسة أمريكية مضادة، أو معرقلة للجهود السياسية والدبلوماسية، سواء كان نحو أزمة الشرق الأوسط، أو في مساعيها لإشاعة نوع من التعاون والاستقرار في حوض المتوسط.

في الواقع، إن الأوروبيين يدركون حدود إمكانياتهم العسكرية في التدخل الخارجي، وإنهم عاجزون عن التحرك المستقل من دون التحرك الأمريكي(٤١)، إلا أنهم يراهنون على مصداقيتهم في التعامل الخارجي، وإمكانياتهم السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، وهذا ما حاولوا عرضه عندما طرحوا مشروعهم للشراكة الأورو ـ متوسطية ضد الشرق ـ الأوسطية التي ولدت من أحشاء «مؤتمر مدريد عام ١٩٩١» . ومقابل المشروع الأوروبي جاء الحوار المتوسطي الذي اضطلع بترتيب صيغة حلف شمال الأطلسي، وكذلك الشراكة الأمريكية ـ المغاربية، لاحتواء شمال أفريقيا ولفّها تحت العباءة الأمريكية.

واللافت للنظر، المثير الاستغراب أحياناً، هو أن العرب يعرفون ويدركون خفايا وأهداف المشاريع الأمريكية، والسياسة الثابتة التي سارت عليها واشنطن في تعاملها مع القضايا العربية، إلا أن العرب، ويمكن القول، يكافؤون أعداءهم، أكثر من أصدقائهم، فأغلب الودائع المالية العربية في البنوك الأمريكية، وصفقات التسلح والمعدات العسكرية تحظى بها شركات الصناعة العسكرية الأمريكية، حيث تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى في سوق السلاح العربي(٤٢)، ناهيك بالهيمنة

---

(٤٠) نجوان عبد المعبود الأشول، «تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية وتوسع الاتحاد الأوروبي: ملاحظات أولية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ١١٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٤٢) بهدف تنشيط عجلة الاقتصاد الأمريكية والصناعة العسكرية، وتحسين ميزانها التجاري بعد زوال الاتحاد السوفياتي، قامت الدول العربية (الخليجية بالتحديد) بشراء السلاح والأجهزة والمعدات العسكرية الأمريكية الفائضة عن الحاجة بقيمة ٥٠٦ مليار دولار وللفترة ما بين ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠، انظر في ذلك: أيمن الجندي، «مشروع الشرق الأوسط الكبير.. لماذا؟،» مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، <http://www.asharqalarabi.org.uk/center/dirasat-m-s-a.htm>.

المطلقة للشركات النفطية الأمريكية على النفط العربي، وحتى النفط الليبي. أما الحرب التي شنت على العراق، فقد أنهت الغياب الذي استمر لأكثر من ثلاثة عقود لشركات النفط الأمريكية عن النفط العراقي. والجزائر التي كانت سوقاً تجارية، ونفطية، وتسلحية تقليدية لفرنسا، وقعت في السلّة الأمريكية. وأصبحت شركات النفط الأمريكية العملاقة التي يديرها جورج بوش الأب نفسه، وديك تشيني، تهيمن على كل نفط الصحراء الجزائرية المحاذية للمغرب والتي لم تتأثر أو تتعرض لأي أعمال تخريبية، ولا حتى العاملين فيها، من الجماعات الإسلامية المسلّحة المناهضة للحكومة(٤٣).

وإذا كان الأوروبيون قد طرحوا مشروع الشراكة الأورو ـ المتوسطية، فتقدّمها مرهون بعملية تحقيق التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط، وكذلك بالتزام الدول المتوسطية العربية بإجراء إصلاحات ديمقراطية، واجتثاث جذور المشاكل الاجتماعية والسياسية المسببة لظاهرة عدم الاستقرار السياسي والهجرة غير الشرعية لأعداد العاطلين عن العمل، فإن الولايات المتحدة عملت على إبعاد الأوروبيين عن كل دور يذكر في التسوية، حتى في ما يتعلق بـ «اتفاقيات أوسلو» التي أجهضت إزاء السياسة الإسرائيلية الرافضة لكل ما التزمت به، وتنصلها من كل ما تم الاتفاق عليه، فإن واشنطن أيضاً انتقلت إلى حوض المتوسط، بطرحها الشراكة المغاربية، وعدم اشتراطها «إصلاحات سياسية ديمقراطية»، الأمر الذي أدى إلى أن ترتفع الأصوات من داخل الاتحاد الأوروبي مطالبة بتقديم إغراءات للدول المغاربية، والتخفيف من قيود الشراكة معها، وإعطاء الأولوية للعوامل الاقتصادية والثقافية، قبل أن تصبح منطقة المغرب العربي مستعمرة أمريكية(٤٤).

ويبدو، أن من الأسباب، أو العوامل التي ساهمت في فتور التعاطي العربي مع مشروع الشراكة الأورو ـ المتوسطية في السنوات الأخيرة، هي عملية التوسع الأوروبي واتساعه إلى خمسة وعشرين دولة، إضافة إلى ما تمتعت به الدول الأخرى بالامتيازات الأوروبية، وبخاصة إسرائيل، قياساً إلى ما يقدّم للطرف العربي، الأمر الذي أثّر سلباً في تطوير العلاقات بين ضفتي المتوسط، ولا سيما أن هناك دولاً أوروبية تسحب الاتحاد نحو الشرق أكثر مما تدفعه نحو الجنوب، وقد ترتب على ذلك

---

(٤٣) انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، **الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي** (عمان: دار المسيرة، ٢٠٠١).

(٤٤) سعيد اللاوندي، «مارثون أوروبي ـ أمريكي على النفوذ في المغرب العربي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٦ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٤)، ص ٣٥.

سهولة الانجرار إلى المشاريع الأمريكية، وعدم مقاومة سياستها، بل المساهمة في تنفيذ أكبر حلقاتها المعقدة، وبخاصة عندما تحولت بعض الدول العربية إلى جسور لمرور القوات الغازية لاحتلال العراق، ومن دون ذلك، ما كان بوسع الولايات المتحدة أن تحتل العراق مطلقاً.

وعندما قررت أوروبا، وبخاصة الدول الأوروبية المتوسطية، الواقعة في الحوض الغربي، أن تخفف من الثقل الأمريكي السياسي والعسكري في المنطقة، وحاولت الدول الخمس: فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، ومالطا، إحياء مبادرة شراكة ٥+٥، وعودة الحياة إليها باجتماع قمة في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٣، لتدفع باتجاه التقارب، وتكوين نمط من التعامل، آخذة بنظر الاعتبار كل تطورات الأحداث، وإخفاقات الماضي، أسرعت واشنطن بالمقابل، بايفاد وزير خارجيتها السابق كولن باول إلى المنطقة، للقاء قادة دولها، مقدّماً «الوعود» الأمريكية التي أولها السكوت عن انتهاكات حقوق الإنسان في لائحة وزارة الخارجية، ومن ثم تقديم المساعدات التي رأت واشنطن أن يتم تأسيسها من خلال مكتب إقليمي، لتنفيذ المبادرة الأمريكية، مقره في السفارة الأمريكية في تونس[٤٥].

وبناء عليه، فإن الملامح الثابتة في السياسة الأمريكية، حتى في ولاية بوش الثانية، فضلاً عن الحفاظ على التفوق الإسرائيلي واستمراره، على حساب حلفاء واشنطن في المنطقة، وإعادة رسم الملامح والخصائص السياسية في دول المنطقة، باعتبار أن ذلك يشكل ضمانة أمريكية لعدم تكرار ما حدث في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وبحسب وجهة نظر منظريها، فإن الحيلولة دون ظهور أي تيارات أو قوى سياسية إقليمية أو دولية مناوئة للولايات المتحدة فكرياً، وأيديولوجياً، وسياسياً، وعسكرياً، تمثل إحدى ركائزها الجوهرية في المنطقة، ضرورة حتمية إلى الدرجة التي تجعلها ترتبط بمتطلبات الأمن القومي الأمريكي[٤٦].

ويبدو، أن ما يفرض قيداً على الحركة السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية، هو أن السياسة الأمريكية، وبخاصة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر، محكومة بهذا الحدث وتداعياته على صانع القرار السياسي الأمريكي. وكذلك، فإن الولايات المتحدة لم تستند في حركتها الخارجية إلى سياسة خارجية ثابتة، ولم تركن إلى أسلوب محدّد في تعاطيها مع القضايا العالمية الأخرى. وشكلت البراغماتية السياسية بوصلة فاعلة

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٤٦) خليل العناني، «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي: رؤية مستقبلية،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٧٩.

للتحرك والتفاعل الأمريكي الخارجي، وذلك من دون التركيز بشكل يعتدّ به على الأفكار والقيم التي قد يضحّى من أجلها، وتكون على حساب المصلحة المباشرة(٤٧). ولكن هذا لا ينفي أن أوروبا أيضاً، لا تبحث عن مصالحها، لكنها عندما تطرح مبادراتها للإصلاح السياسي ليس كأداة لضمان المصالح، وإنما كغاية لتحسن الوضع السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، ومعالجة جذور المشاكل كلها، بما فيها الظواهر الإرهابية، ليس في المنطقة العربية وحدها، كما تصر السياسة الأمريكية، وإنما في العالم كله، إذ إن التطرف، والعنف، والأصولية، لم تكن ملتصقة أبداً بالإسلام وحده، وإنما هناك أصوليات متعددة.

وفي الواقع، منذ فترة، ربما تجلت بصورة أكثر بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، والولايات المتحدة ترسم في منطقة الشرق الأوسط بعض الخطوط، وتحدد بعض المناطق التي من الممكن أن تشاركها بعض القوى الدولية في قضاياها وأحداثها، ولكن ضمن الإطار المسموح به الذي لا يتجاوز المساس مباشرة، بمقتضيات الأمن القومي الأمريكي، مقابل إطلاق يدها في مناطق أخرى أو ساحات لا تشكل أهمية استراتيجية، مثلما تشكل منطقة الشرق الأوسط بالتحديد، فهنا ثوابت سياستها لا تتزعزع، وبخاصة تجاه إسرائيل، فليتوسع الاتحاد الأوروبي ما يشاء نحو الشرق، وليتمدد ويبسط ذراعيه في أفريقيا، وليتدخل بقوات تدخله السريع، ولكن في الشرق الأوسط، تبدو المسألة مختلفة جداً. والمثال الواضح، ما حصل في حرب العراق، عندما حاولت القوى الأوروبية الكبرى: فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وبعض الدول الأخرى معارضةَ الحرب الأمريكية على العراق، اتجهت واشنطن حالاً إلى شق أوروبا إلى نصفين: أوروبا الجديدة، التي وقفت معها، وأوروبا القديمة التي عارضتها، ومن ثم إلى إثارة التناقضات، والانقسامات، وحساسيات التاريخ، والتكوين السلافي الأورثوذكسي، اللوثري، البروتستانتي، والكاثوليكي(٤٨).

لقد سمحت الولايات المتحدة للأوروبيين أن يشاركوا في التحولات السلمية في المنطقة، سواء كان في «أوسلو»، أو في «خارطة الطريق» و«اللجنة الرباعية»، وعدم الانصياع لشروط إسرائيل في فترة من الفترات، بعدم زيارة الرئيس المرحوم ياسر عرفات، وغيرها من الأدوار والسياسات الأوروبية في المنطقة(٤٩). إلا أن ذلك

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٤٨) صلاح سالم، «الصراع الأوروبي ـ الأمريكي على القيادة المركزية الغربية والدور العربي في صياغة نظام عالمي متعدد،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٠ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ١٩٤.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

كان ضمن حدود ما هو متفق عليه، أو ربما لإحلال التوازن الموضوعي الذي تتطلبة الأوضاع المأزمة في المنطقة.

١ ـ ولاية بوش الثانية والعلاقات العربية ـ الأوروبية

بعكس ما امتلك العرب من تحليلات متأرجحة، بين فوز جورج بوش بولاية ثانية، أو فوز جون كيري منافسَه الديمقراطي، فإن الأوروبيين قد حسموا الفوز واستعدوا للتعاطي مع سياسة أمريكية مستمرة على ثوابتها، وبخاصة في حربها الاستباقية، ومكافحة الإرهاب، الأمر الذي جعل أوروبا تعيد حساباتها وأسلوب تعاطيها مع القضايا والأزمات الإقليمية والدولية، ليس من خلال المجابهة مع الخصم الأمريكي، وإنما «التعاون» و«ترويض» الثور الهائج، وبخاصة أن الحربين الدائرتين في أفغانستان والعراق، ما زالتا مستمرتين بعنف أقوى من السابق، ناهيك بأن ملفات شرق أوسطية بقيت تراوح مكانها، بحاجة إلى حلول جذرية، ولاسيما في الحوض الغربي الجنوبي للمتوسط، حيث المشكلة الصحراوية المعرقلة لمسيرة الأورو ـ المتوسطية، وحتى لتنفيذ سياسة الجوار الجديد، القائمة على إطار «أوروبا الأكثر اتساعاً»، إضافة إلى مشاكل الحدود الأريترية ـ السودانية، وأزمة دارفور، وتوقف مسيرة التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

لقد شهدت ولاية بوش الثانية انعطافا كبيراً في السياسة الأوروبية، وبشكل خاص الفرنسية التي رأت بعد حسابات الخسارة والربح من موقفها إزاء الحرب على العراق، أن تعيد جسور تعاونها مع واشنطن[٥٠]، إذ إن متغيرات السياسة الألمانية الداخلية بعد خسارة الحزب الاشتراكي بزعامة غيرهارد شرودر، ووصول الحزب الديمقراطي المسيحي برئاسة ميركل، قد غيّر من خارطة التوازن الأوروبية تجاه الولايات المتحدة. وإن كانت برلين قد عبّرت عن سياستها الأوروبية الثابتة وتأكيدها

---

(٥٠) يشير السيد بونيفاس في دراسته: «أمريكا وفرنسا في الشرق الأوسط: سرير واحد وأحلام مختلفة،» إلى أن العلاقات الأمريكية ـ الفرنسية شهدت في الآونة الأخيرة دفئاً يتلمس طريقه، مدشناً مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين، وتعميق أواصر التعاون بينهما وبخاصة حول الملف السوري اللبناني، والملف النووي الإيراني عندما أبدت واشنطن مرونة في التعامل مع الموضوع عندما دفعت على طلب فرنسا وألمانيا وبريطانيا بمواصلة الجهود الدبلوماسية مع طهران، وفضلت باريس التزام الصمت في ما يتعلق بالملف العراقي وإزاء ما يجري على الساحة العراقية من تطورات أثبتت فشل الأمريكيين في الميدان، وأن فرنسا لا تريد أن تظهر وكأنها مبتهجة بما يعانيه الأمريكيون، ولا تريد أن تذكر واشنطن بأن التحذيرات التي أطلقتها قبل الحرب على العراق والخاصة بتأجيج الإرهاب وزعزعة الاستقرار في المنطقة قد أثبتت صحتها. وعلى الرغم من أن المسؤولين الفرنسيين يدركون جيداً أن التغييرات الاستراتيجية الجارية حالياً في منطقة الشرق الأوسط تثبت صحة تحذيراتهم السابقة، فقد أخفوا ابتهاجهم بتحقيق نبوءاتهم كي لا تتحول إلى كابوس مرعب يؤرق الأمريكيين. انظر: **حوار العرب** (مؤسسة الفكر العربي)، العدد ١٤ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، ص ١٠٠ وما بعدها.

لعالم متعدد الأقطاب، وحقها في العضوية الدائمة لمجلس الأمن، إلا أن باريس خففت من حدة معارضتها لواشنطن، الأمر الذي جعل «الخصمان الاستراتيجيان» يذهبان بسياسة واحدة تجاه الملف اللبناني، والانسحاب السوري من لبنان، وتطويق الحركة السياسية للنظام السوري من خلال تحقيقات اغتيال رفيق الحريري، واستصدار «قرار مجلس الأمن المرقم ١٦٣٦/ ٢٠٠٥» الذي يعد أكثر خطورة من «القرار ١٤٤١/ ٢٠٠٢» ضد العراق لأنه استند إلى «القرار ١٣٧٣/ ٢٠٠١» «لتورط» سوريا المباشر في الإرهاب ليس في اغتيال الحريري، وإنما لإيوائها منظمات إرهابية.

وفي كل مرة تعلن فيها أوروبا معارضتها، وانتقادها للسياسة الأمريكية في أسلوب تعاطيها مع أزمات وقضايا الوطن العربي، تعود بعد فترة لتشاركها ليس في معالجة التداعيات السلبية لهذه السياسة وإصلاحها، إنما لتساهم معها في ارتكاب أفظع مما ارتكبتة الولايات المتحدة من أعمال مدمرة، وما انتهجته من سياسات أدت إلى الفوضى وعدم الاستقرار السياسي. وهذا ما حصل بعد حرب الخليج الثانية، حيث القرارات التي فرضتها الولايات المتحدة على مجلس الأمن والتي ساندتها أوروبا كلها من خلال أعضائها الدائمين وغير الدائمين، ومن بينها قرارات الحظر الاقتصادي على العراق التي وصفت بقرارات «الإبادة» للجنس البشري[٥١].

ومن دون شك، فإنه بعد «حرب ٢٠٠٣»، أصبحت هيمنة الولايات المتحدة على الوطن العربي شبه مطلقة على أزماته، وأنظمته، ونفطه، ومواقعه الاستراتيجية، موقعاً بعد موقع، من موريتانيا وشمال أفريقيا، مروراً بالخليج العربي، حيث اليمن واتفاقياتها الأمنية، وعمان واتفاقية التجارة الحرة التي وقعت مع واشنطن يوم الخميس ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، وصعوداً إلى شمال الخليج العربي، حيث التعاون الأطلسي ـ الخليجي الذي اتخذ مديات أوسع وأكثر تطوراً، ولبنان الذي كان ضيعة فرنسية أو حتى مدينة فرنسية، تحول إلى الحاضنة الأمريكية الجديدة.

في الواقع، لقد أدرك الأوروبيون أن فوز بوش في ولايته الثانية، هو فوز واستفتاء لسياسته التي انتهجها في ولايته الأولى، وكشفت عن أن أفكاره تمثل تياراً قوياً، يتمتع بدعم أغلبية كبيرة من الأمريكيين، إذ إن تعيينه لكوندوليزا رايس (Condoleezza Rice) على قمة الدبوماسية الأمريكية، معناه استمرار للسياسة المنفردة التي كانت من الداعمين لها خلال تقليدها لمنصب مستشارة الأمن القومي[٥٢]. وقد

---

(٥١) Michel Despralx, «Notre ami Saddam,» *Le Monde diplomatique* (novembre 2004), p. 13, et Denis Halliday, «Des sanctions qui tuent,» *Le Monde diplomatique* (janvier 1999).

(٥٢) Ignacio Ramonet, «Bush II,» *Le Monde diplomatique* (décembre 2004), p. 1.

خضعت إدارة بوش في فترتها الأولى، واستمراراً في الثانية لتأثيرات من ثلاثة تيارات رئيسية داخل الاتجاه المحافظ، **الأول** التيار المحافظ التقليدي الذي مثل التيار الأساسي والأكثر نفوذاً لسنوات عديدة، وهو يؤمن بأهمية قيام الولايات المتحدة بتأدية دور قوي على المسرح الدولي، من خلال مفهوم المصلحة القومية، في بيئة سياسية دولية خطيرة وغير مستقرة، وإن للولايات المتحدة، وبخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، التزامات ومسؤوليات كونية لا يمكن الفرار منها، وهي القوة الوحيدة المتبقية، الأمر الذي يتطلب تعزيز قدرتها العسكرية وامتلاك قوة عسكرية حديثة ومتطورة.

وإذا كان هذا الاتجاه قد ذهب إلى إمكانية المشاركة للدول الأخرى في حل المشاكل الدولية على أسس جماعية، فإنه شكّك في قدرة الأمم المتحدة على الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، إذ إن أغلبية القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والمؤسسات الأخرى، كانت ضد المصالح الوطنية الأمريكية، كما إنه يشكك في إقامة «السلام الديمقراطي»[(٥٣)].

وإذا كان هذا الاتجاه قد أكد على ضرورة استخدام القوة واعتبرها الملجأ الأخير، عندما يكون هناك خطر واضح على الأمن القومي الأمريكي، وهو ما اتضح في ولاية جورج بوش الأب، فإن التيار المحافظ **الثاني**، الديني الذي يعد من أنصار الكتاب المقدس، ويعتبر قيام إسرائيل تحقيقاً لنبوءة إلهية واردة في الكتاب المقدس، ترتبط بعودة المسيح في نهاية العالم إلى أرض إسرائيل، فإنه يدفع بالسياسة البوشيّة الشرق ـ الأوسطية إلى أقصى تطرفها، في استخدام القوة ضد إقامة دولة فلسطينية[(٥٤)]. أما التيار **الثالث**، فهو تيار المحافظون الجدد وهو الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث أكد أنصاره ضرورة انغماسها في الشؤون الدولية، لأن أي مجال للانسحاب أو العزلة لا يمكن إلا أن يكون له تأثير سلبي في الوجود الإسرائيلي. وتبلور هذا التيار بصورة أكثر بعد الحرب الباردة، من خلال ما طرحه من مشروع «القرن الأمريكي الجديد»، بحيث إن تربع الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، قد أعطاها فرصة تاريخية لقيادة العالم، بالشكل الذي يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية. وكانت الفرصة التاريخية الثانية، هي أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ليكشف هذا التيار عن كل ما يجول في عقليته السياسية والفكرية،

---

(٥٣) محمد كمال، «الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٣٧.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

حيث وضع الإرهاب العدو الأول، واعتبر أن هناك علاقة بين الأوضاع الداخلية في الدول العربية والإسلامية وظهور التطرف الديني المرتبط بالإرهاب، الأمر الذي يجعل وفق ما يتصوره قادة هذا التيار، الشؤون الداخلية في الدول العربية والإسلامية شأناً، يجوز التدخل فيه تحت دعاوى السيادة الوطنية، لا بل للولايات المتحدة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، لمنع ظهور تلك القوى التي أثرت في الداخل الأمريكي، أي أنه لو لم تتدخل الولايات المتحدة لتغيير الداخل الإسلامي، فإن إفرازات هذا الداخل سوف تأتي للولايات المتحدة وتغيّرها من الداخل[٥٥]. ويشدد أحد الآباء المؤسسين لفكر المحافظين الجدد، وهو نورمان بودوتيز، على الولايات المتحدة ألا تنتظر حتى يتجمع الخطر ويقترب منها، بل لا بد وأن تأخذ الحرب إلى أرض العدو، وتوجه ضربات إجهاضية له، والقضاء على أي خطر محتمل قبل أن يبزغ[٥٦]، وعلى الولايات المتحدة ألا تنتظر موافقة الدول الأخرى أو المنظمات الدولية، حين تتصرف لمواجهة الأعداء، ويجب أن تكون لها حرية التصرف بشكل فردي[٥٧].

من هنا، فإن المحافظين الجدد الذين ما زالوا ممسكين بكل خيوط السياسة الخارجية الأمريكية، ومثلما أقنعوا إدارة بوش في ولايتها الأولى باحتلال العراق، فإنهم دفعوا بوش في ولايته الثانية نحو التشدد ضد النظام السوري وتضييق الخناق عليه. وكذلك ضد إيران، ولكن بوسائل أخرى، وليس من الضروري تكرار تجربة العراق. وبناء على ذلك، فإن التأثير الأمريكي في مسار العلاقات العربية ـ الأوروبية، في ظل ولاية بوش الثانية، سوف يؤشر على استمرار واضح، ربما ليس

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٥٦) أشار الكاتب والمحلل السياسي الأمريكي وليام فاف بأن الولايات المتحدة تستمر في الإصرار المتواصل على تحويل العراق إلى قاعدة استراتيجية أمريكية، مهما كان رأي العراقيين ورد فعلهم، وأن ذلك يعبر عن اقتناع الحكومة الأمريكية بأن القوة هي كل شيء. ويبدو أن الاعتقاد الذي عبر عنه البيت الأبيض في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، بأن أمريكا امبراطورية اليوم، ولا تخضع للواقع، إنما تخلق واقع، راسخ وقوي بين كبار صناع القرار وذلك بالرغم من الأحداث المدمرة التي أعقبت ذلك. ويضيف وليام فاف، فإنه وعلى غرار أيديولوجية المحافظين الجدد، مذهب يتبنى فكرة الكارثة المؤقتة، أي إنه ستكون ثمة جنة سياسية على الأرض، ولكنها لن تأتي إلا عبر الحروب والأحداث الكارثية. وهي في الواقع سمة تميز فكر الأنظمة الشمولية عموماً، وبهذا المعنى فإذا كان الهجوم على إيران سيؤدي إلى تفاقم خلاف أمريكا مع العالم الإسلامي، فذلك أمر جيد لأنه يجعل الانتصار النهائي أمراً وشيكاً. وتلك أيضاً هي النظرة الدينية للعديد من البروتستانتيين الأصوليين المؤيدين للرئيس إذ أنهم يعتقدون بأن الأوقات الصعبة والحرب إنما هي في واقع الأمر أوقات جيدة لأنها تم التنبؤ بها وهي ضرورية في نظرهم تمهيداً لنهاية الزمن وعودة المسيح. انظر: وليام فاف، «المحافظون الجدد. . . هل يخططون لضرب ايران،» **الاتحاد**، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٦، ص ٢٦.

(٥٧) كمال، المصدر نفسه، ص ٤٠.

في إطار التنافس، وإنما، وكما أكدنا، في طريق التعاون، وفتح صفحة جديدة بعد حرب العراق، مما ترتب عليه، أن يكون الدور الأوروبي دوراً مكملاً، الأمر الذي يؤدي إلى أن يتأثر مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية بطبيعة الدور الذي تحدده أوروبا لنفسها، على المستوى الدولي، وعلى مستوى المنطقة العربية، قياساً إلى الدور الأمريكي[٥٨]، وبخاصة في هذه الولاية الثانية التي لا تختلف عن الأولى، فأوروبا التي أكدت في دستورها ضرورةَ «تطبيق القوانين الدولية، ضمن احترام مبادئ شرعة الأمم المتحدة»، والمساهمة الأوروبية الأساسية في «السلام والأمن والتنمية المستدامة»، قد لا تجد لها آذاناً صاغية عند جوقة المحافظين الجدد المهيمنين على القرار السياسي الأمريكي، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي أضحت محتلة من قبل أمريكا، في الوقت الذي تطلب فيه من أوروبا أن تساعدها بدور داعم. وهذا بالفعل ما أوضحته كوندوليزا رايس في زيارتها إلى أوروبا، في مطلع عام ٢٠٠٥[٥٩].

في الواقع، إن الأمريكيين، بالمقابل، وعلى الرغم من تهميشهم للدور الأوروبي، وأحيانا الطلب منهم أن يلعبوا دوراً ثانوياً، إلا أن واقع الحال ومعطيات المتغيرات والأحداث التي برزت على أثر احتلال العراق، فإنهم بحاجة كبيرة إلى أوروبا، ولا سيما قواها الكبرى التي وقفت ضد حربها. وعليه، فإن التسوية التي تم التوصل إليها بين ضفتي الأطلسي، هي أن كل موقف يبقى على حاله، من دون تغيّر، ولكن في المسائل والقضايا التي تشكل تهديداً «للحضارة الغربية»، يجب التعاون في مواجهتها وتقاسم الأدوار المطلوبة، طالما أن العدو واحد، وهو «الإرهاب» . وإن كانت أدوات، وآليات مواجهته مختلفة من طرف إلى آخر، إلا أن الهدف النهائي، هو كيفية قهره و«الانتصار» عليه، كما حصل خلال الحرب الباردة من «إسقاط» للاتحاد السوفياتي واختفائه من الخارطة السياسية، والجيوبولتيكية في المواجهة بين الشرق والغرب وإذا كانت واشنطن، بغية رأب الصدع في العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية، قد طلبت من باريس المساعدة في إحلال الأمن في منطقة الشرق الأوسط، فإن الرئاسة الفرنسية، عند استقبالها لعضو من أعضاء مجلس الشيوخ، قد شدّدت على عالم متعدد الأقطاب وأن حرب العراق جعلت العالم أكثر خطراً، وليس هناك من إمكانية لإرسال جنود فرنسيين إلى العراق» لتعزيز الوجود الأمريكي ومنحه الشرعية التي طالما افتقدها، وبخاصة في ما إذا قررت باريس

(٥٨) أبو عامود، «العلاقات العربية ـ الأوروبية: رؤية مستقبلية،» ص ٢١٢ وما بعدها.

(٥٩) نقلاً عن: الياس حنا، «الاتحاد الأوروبي.. توازن القوى والشرق الأوسط،» **شؤون عربية**، العدد ١٢١ (ربيع ٢٠٠٥)، ص ٤٣.

الاستجابة إلى «الطلبات» الأمريكية، إن ذلك يعني ليس فقط انتصاراً للسياسة الأمريكية، وإنما للدول الأخرى المترددة في تلبية الدعوة الأمريكية. لقد أدركت أمريكا أنها بحاجة إلى أوروبا، مثلما أوروبا بحاجة إلى القوة الأمريكية، في الأزمات والنزاعات التي لم تكن قادرة على حسمها[٦٠]، على الرغم من أن هناك من يعتقد بأن الخلافات في وجهات النظر، تبدو عميقة ولا يمكن إصلاحها. حيث يقول روبرت كاغان إن كلاً من الولايات المتحدة وأوروبا تعيشان في عالمين مختلفين وإن خلافاتهما ترتكز على اختلاف موازين ومقومات القوة، وعلى الأسس الفلسفية التي توجه كلاً منهما[٦١].

من دون شك، إن انتخاب جورج بوش الإبن لمدة أربع سنوات ثانية، أصبح واقعاً قائماً، وإن التعامل مع هذه الإدارة أمر مفروض لا يمكن الجدال فيه، ولا سيما أن الطاقم الذي يحيط به من وزراء، ومستشارين، وقادة عسكريين، هم أنفسهم الذين رافقوه في ولايته الأولى، بل إن هناك شخصيات جديدة، احتلت مناصب مهمة، مثل جون بولتون في الأمم المتحدة، وكذلك وزير الداخلية، تحمل أفكاراً وتوجهات مناوئة بشدة للعرب والمسلمين، وحتى لجهود أوروبا في بناء سياسة خارجية مشتركة. ومع ذلك فقد حاولت واشنطن، بعد أن تحول العراق إلى رهان استراتيجي أمام الولايات المتحدة الذي على أرضه سوف تقرر مصير قوتها، وانفرادها، أن تخفف من حدة عزلها لأوروبا، وتبدأ في فتح صفحة جديدة، وذلك من خلال الجولة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، إلى عدد من العواصم الأوروبية مطلع عام ٢٠٠٥. صدرت عنها إشارات، وصفتها بعض الأطراف السياسية المراقبة بأنها «معتدلة»، عندما أكدت «أن هذا هو وقت الدبوماسية، وأن الوقت قد حان لفتح صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية. ودعت فرنسا وألمانيا إلى وضع خلافاتهما مع الولايات المتحدة جانباً، والشروع في جهد مشترك لتوسيع الحرية في الوطن العربي، وبناء عراق جديد، وتحقيق سلام في الشرق الأوسط»[٦٢]، ولكن بالتأكيد وفق الشروط الإسرائيلية، والرؤية الأمريكية «للحرية» و«بناء العراق»، وبخطاب سياسي اتسم بنبرة لم تعهدها الأوساط الأوروبية منذ وقت طويل، استمالت أوروبا من خلال التركيز على «الأفكار الموحدة»، و«خبراتنا» و«مواردنا» و«شراكتنا الأطلسية»، و«قيمنا»، من أجل تقدم

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٦١) السيد أمين شلبي، «الولايات المتحدة وأوروبا.. صفحة جديدة حقاً؟،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٠ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، ص ٤٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

ديمقراطي، ونجعل هذا القرن تقدماً عالمياً تاريخياً نحو العدالة والرخاء والحرية والسلام، مؤكدة على «جهدنا المشترك»، وليس الانفرادي[٦٣]، كما اتسمت به السياسة الأمريكية على طول خط تعاملها مع الأوروبيين.

وإذا كانت رايس قد مهدت الطريق للرئيس بوش في جولته الأوروبية في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، حيث محطته الأولى كانت مقر حلف الناتو في بروكسل الذي أكد من على منبره ضرورة تجاوز خلافات الماضي، وأن هناك قضايا مشتركة تنتظر الحل مثل القضية الفلسطينية، من خلال «دولتين ديمقراطيتين»، والبرنامج المشترك في «الشرق الأوسط الكبير»، فإن ما حققته زيارة بوش إلى برلين وباريس من مكاسب سياسية، سجلت انعطافاً وتغيّراً في نمط العلاقة ليس فقط بين ضفتي الأطلسي، وإنما في توجه السياسة الأوروبية نحو الوطن العربي، اذ استجابت باريس، وإن كان في إطار حلف شمال الأطلسي، إلى القيام بتدريب قوات من الشرطة العراقية خارج العراق، بكلفة ٢٠ مليون دولار، والمساهمة من خلال الحلف في تدريب القوات العراقية الأمنية، وإدارة أكاديمية عسكرية خارج بغداد في منطقة الرستمية، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على تراجع فرنسا عن خطابها السياسي الذي اتسم بالانتقاد، وعدم مشاركة للولايات المتحدة في قضية إحلال الأمن والاستقرار في العراق[٦٤]. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل إن «التغيير» الذي عبرت عنه إدارة بوش في ولايتها الثانية، من خلال تفهمها للهواجس والمشاغل الأوروبية، في ما يتعلق بقضايا الإصلاح في الشرق الأوسط، وأن لا سلام في المنطقة من دون حل القضية الفلسطينية، والتناغم مع المجتمع الدولي، والتنسيق مع الأمم المتحدة يدخل في الأسلوب التكتيكي الذي قرر المحافظون الجدد تبني بعض حلقاته مؤقتا، للخلاص من المأزق العراقي؟ أم أنه خيار سياسي جديد، لا بد وأن يختتم به بوش ولايته الثانية، كقديس يبحث عن السلام؟ إن الجواب عن هذا السؤال، سنحاول تلمس بعض جوانبة في المبحث الأخير.

ثالثاً: الدور العربي في تكوين القطب الأوروبي

في الواقع، ليس هناك من أمة تمتلك كل إمكانيات التوحد مثل الأمة العربية، حيث إن أبرز مرتكزات ذلك في اللغة، والدين، والجغرافية، ناهيك بالثروات الهائلة، والإمكانيات البشرية، إلا أنها ومن سخرية القدر، الوحيدة الممزقة،

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٤.

والمفككة، والمتنافرة، والمتناطحة، بين وحداتها السياسية، ومتباعدة في حدود اصطنعتها لنفسها، بعد أن رسمها الأجنبي، وحافظت على تقسيماته وقوانينه وفرماناته، كأنها حدود مقدسة لا يمكن تجاوزها، وإن العربي أضحى الأجنبي، بعد أن أصبح الأجنبي هو «المواطن» الذي يحظى بالرعاية والإقامة، وحرية العمل، والتنقل. أما المواطن العربي من هذه الدولة أو تلك فهو المشبوه، والمطارد، والمحاصر، و«الإرهابي» الذي يحظر عليه الإقامة، أو الدخول إلا بتأشيرة دخول. وهذا هو حال الوطن العربي، منذ الاستقلال، إلى الآن، فكما تعامل شعبك، يعاملك الآخرون، وينظرون إليك بالنظرة نفسها التي تنظر بها إلى شعبك. من هنا، فإنه ليس بمقدور أي قوة خارجية أن تنظر إلى الأنظمة السياسية العربية بغير النظرة التي تنظر بها إلى شعوبها، وألا تتعامل معها، بغير الأسلوب الذي تعامل به شعوبها، فالأنظمة السياسية الاستبدادية، الفاقدة لأي شرعية سياسية ودستورية، ليس أمامها إلا أن تبحث عن «شرعية» وجودها، والاعتراف بها من القوى الأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه التبعية لهذا الأجنبي، وتنفيذ ما يملى عليها من شروط ومهمات، تنسجم مع درجة ارتباطها به، وعلاقاتها الخارجية. وهنا تبرز أيضاً علاقة التابع والمتبوع، القوي والضعيف، حيث إن طبيعة علاقات القوة بين أطراف أي علاقة، تؤدي دوراً مهماً في تحديد مسار وتوجّهات هذه العلاقات، الأمر الذي أدى إلى ما استندت إليه، العلاقات العربية ـ الأمريكية، والعلاقات العربية ـ الأوروبية أيضاً، فهناك خلل واضح في توازن القوى بين الجانبين، يزداد عمقاً كلما ازداد العرب تمزقاً، وتفككاً، وانكشافاً أمنياً، واقتصادياً، وسياسياً، مقابل تنامي عناصر القوى الأوروبية، في إطارها الإقليمي ـ الدولي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القوة الأمريكية[٦٥].

وبناء عليه، واستناداً إلى ما تم طرحه في فرضيات هذه الدراسة، فإن هناك العديد من الأسئلة التي تطرح في هذا الصدد هي: هل من مصلحة أوروبا، وهي تبحث عن سياسة أمنية وخارجية مستقلة، وأن تطرح نفسها لاعباً دولياً فاعلاً، في الوقت الذي تتجه فيه الأمة العربية إلى التآكل والضعف؟ وهل من مصلحة العرب أن تتراجع أوروبا عن ثوابتها، وقيمها، وسياساتها المشتركة، ورؤيتها الشاملة لبناء السلام، والأمن، وإشاعة الاستقرار في العالم، لصالح انخراطها وتبنّيها للرؤية الأمريكية، وسياستها الانفرادية والتعاون معها، بأدوار مكملة لسياستها في المنطقة، سواء كان في الإصلاح السياسي، أو في تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي؟

---

(٦٥) للمزيد من الاطلاع على طبيعة علاقات القوة بين العرب وأوروبا، انظر: أبو عامود، «العلاقات العربية ـ الأوروبية: رؤية مستقبلية،» ص ١٢٠.

ما هو التأثير السلبي للعلاقة العربية الأحادية مع الولايات المتحدة على إرساء علاقات عربية ـ أوروبية تأخذ بنظر اعتبارها المصالح الاستراتيجية للطرفين، من دون النظر إلى المكاسب السياسية والاقتصادية القصيرة المدى؟ وما هو دور جامعة الدول العربية، كإطار إقليمي له وزنه السياسي الكبير، في منطقة الشرق الأوسط، في صياغة هذه العلاقات؟ وباختصار ماذا يريد العرب من أوروبا؟ وماذا تريد أوروبا من العرب؟

١ ـ التأثير السلبي للعلاقة العربية الأحادية مع الولايات المتحدة

في الواقع، ليس بعيداً عن التفكير والدراسة، ذلك الحدث الكبير الذي غير مجرى التاريخ السياسي لأوروبا والعالم والذي تمثل بانهيار الاتحاد السوفياتي دفعة واحدة وجعل الغرب يعزف موسيقى الانتصار على «الشيوعية»، ويؤشر على نهاية للتاريخ، بانتصار الأفكار الليبرالية والمشروع الرأسمالي الغربي. لقد كتب الكثير في ذلك، وبالتحديد في السقوط الذي أيقظ العرب من شدة الصدمة، وهم يندمون على غياب «القطب السوفياتي» و«الحليف الاستراتيجي» و«القوة العظمى المنافسة»، وغيرها من الكلمات. لكن العرب لم يفكروا ولو للحظة واحدة، أنهم تحملوا وزراً كبيراً في سقوط الاتحاد السوفياتي: اقتصادياً، وعسكرياً، وسياسياً، وأمنياً، وثقافياً، وجعلوا أنفسهم من الأدوات القاسية في تهميش كل خواصره، تحت شعار رفعه أعداؤهم، من الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية، ألا وهو «مكافحة الشيوعية»، والدفاع عن «الإسلام» و«القيم الإسلامية» في هذه المنطقة أو تلك، حتى وصل الأمر إلى نيكاراغوا، حيث التمويل السعودي لمقاتلي الكونترا. والنتيجة؟ ماذا حصّل العرب من مكاسب، وعلاقات متميزة مع الغرب، ومن انتصار «الرأسمالية، وسوقها الحرة» وأفكارها «الليبرالية» ؟ وما هو دور العرب في النظام العالمي الجديد الذي شيّد على أنقاض النظام الدولي الثنائي القطبية؟ أيهما كان المدافع الأقوى، وبإصرار، عن القضية الفلسطينية، ونضال الشعب الفلسطيني: الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، أم الولايات المتحدة والمعسكر الغربي؟ كم مرة استخدم الاتحاد السوفياتي الفيتو في مجلس الأمن لصالح القضايا العربية؟ وكم مرة استخدمت الولايات المتحدة حق نقض الفيتو لصالح إسرائيل خلال الحرب الباردة، وما بعد حقبة الحرب الباردة؟ صحيح أن لكل جهة حساباتها الاستراتيجية، وسياساتها الخارجية، ومصالحها الحيوية، لكن حصيلة المقارنة الموضوعية تبدو واضحة جداً لأي شخص منصف في نظرته وتحليله.

لقد كان النفط العربي وما زال، حتى في الدول التي اتخذت قرارات التأميم، في أيدي شركات النفط الغربية، وأغلبها أمريكية، في مناطق شبه مغلقة، ناهيك

بالميزان التجاري، والتبادلات، التي كانت بنسبة ٨٠ في المئة مع المعسكر الغربي. أما تجارة السلاح، فسوقها معروفة بمصادر تجهيزها. وحتى الدول «التقدمية» فإنها اتجهت نحو الأسواق الغربية، من باب تنويع مصادر التسلح، وعدم رهن القرار السياسي «الوطني»، لجهة واحدة تحتكر تجارة السلاح.

وفي الواقع، فقد انهار الاتحاد السوفياتي اقتصادياً، قبل أن ينهار سياسياً، لأنه لم يستطع مجاراة الولايات المتحدة، لا في سباق التسلح ولا في الانفاق العسكري، ولا في التقدم التقاني. ووصلت معدلات تبادلاته الخارجية إلى مستويات منخفضة، أمام الصناعات والبضائع الغربية واليابانية التي غزت الأسواق بتقانياتها العالية الجودة. لقد أخبرني أحد الدبلوماسيين العراقيين، وقد تأكد ما أخبرني إياه من قبل بعض الأوساط السياسية العربية، أن كل المواقف التي اتخذتها روسيا، حتى خلال أزمة الخليج الثانية عند ما كان الاتحاد السوفياتي يحتضر في أيامه الأخيرة، تجاه الأزمات والقضايا العربية، سواء كانت سلبية، أو عبثية، كان من باب «الثأر» لما اتخذه العرب من سياسات ومواقف ضد الاتحاد السوفياتي، خلال الحرب الباردة.

وكان درساً قاسياً، إلا أن العرب لم يتعظوا من دروسهم. وتكررت السياسة العربية الأحادية نفسها، في التعامل مع الولايات المتحدة، من دون رؤية جماعية عربية، تتبلور من خلالها سياسة موحدة إزاء الاتحاد الأوروبي، لا في الحاضر، ولا في المستقبل. ووافقوا على إبعاد الأوروبيين عن «مؤتمر مدريد»، وعدم المشاركة فيه، إلا بصفة مراقب. أي إنهم لم ينصاعوا للشروط الأمريكية فقط، وإنما أيضاً لما فرضته إسرائيل من شروط مسبقة على من يحضر، والدور الذي عليه أن يؤديه. وقبل ذلك، كان بإمكان العرب تسوية غزو العراق للكويت بالطرق السياسية والدبلوماسية، إلا أنهم فضلوا الهرولة مع الحشد العسكري الأمريكي في حفر الباطن، ومن بينهم سوريا التي تدفع الثمن الآن، وبقية الأنظمة الأخرى سوف يأتي دورها، حيث شعار «دمقرطة الأنظمة» ضمان للمصالح الأمريكية. ولأول مرة في التاريخ، يقوم العرب بتلبية النداء الأمريكي، عن طريق محاصرة شعبي العراق وليبيا، وتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بـ «أمانة» أكثر مما طبقتها بعض الدول الأخرى.

ومن أجل قصف مواقع صربية، أبرمت السعودية صفقة طائرات البوينغ بمبلغ ٨ مليار دولار. لقد خذل العرب الاتحاد الأوروبي، وبخاصة القوى الكبرى فيه، المناهضة للسياسة الأمريكية لمرات عديدة، ورموا كل أوراقهم في السلّة الأمريكية التي هي وحدها فقط تحل، وتعقد، وتأزم مسارات الأحداث في المنطقة. وكان آخر هذه الدروس، الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق، ففي الوقت الذي

انتفضت أوروبا كلها مناهضة للحرب وللسياسة الأمريكية، يقدم العرب: قواعدهم العسكرية، ومطاراتهم الجوية، وموانئهم البحرية، وحماية الممرات المائية، لعبور حاملات الطائرات والبوارج الحربية نحو العراق. وماذا كانت النتيجة؟ إذ لم تمض إلا أشهر عدة على احتلال العراق، لتعلن أمريكا إعادة رسم خريطة للمنطقة، وتغيير أنظمتها السياسية، وفق ترتيبات أمنية جديدة، بشّر بها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي لم يكن إلا رؤية صهيونية جديدة للمنطقة، بعد أن أخفقت كل المخططات السابقة، أو أنها لم تعد منسجمة مع المتغيرات الجديدة، التي فرضتها تداعيات الحرب على العراق.

من خلال جردة حسابات بسيطة، يتضح أن الاتحاد الأوروبي قدم الكثير للعرب، وبالتحديد على صعيد المواقف السياسية، وبخاصة من قبل فرنسا، بدءاً بإقامة مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس عام ١٩٧٢، و«إعلان البندقية ١٩٨٠» الذي أثار سخطاً وانتقاداً أمريكياً وإسرائيلياً، مروراً بغزو لبنان عام ١٩٨٢، وما اتخذته فرنسا والأوروبيون من مواقف لحماية القيادة الفلسطينية، وكذلك عام ١٩٩٠ من حيث الدعوة إلى مؤتمر دولي لتسوية قضية الشرق الأوسط وفق «القرارين ٢٤٢ و٣٣٨»، والتسوية السياسية للغزو العراقي للكويت. وصوتت دول الاتحاد الأوروبي بالإجماع ضد القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليو ٢٠٠٤ الذي ندد ودعا إلى إزالة ما سمّي بـ «الجدار العازل» الذي بنته إسرائيل في الضفة، وحول القطاع، ومدينة القدس. كما صادق الاتحاد الأوروبي بالإجماع على القرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية ضد بقاء الجدار العازل، جدار الفصل العنصري، الأمر الذي وصل بالخلافات البلجيكية والفرنسية من جهة، والخلاف مع إسرائيل من جهة أخرى، إلى درجة متأزمة، دفعت الرئيس شيراك إلى إبلاغ آرييل شارون شخصياً بأنه شخص غير مرغوب فيه في باريس، ما دفع الصحافة الإسرائيلية إلى شنّ حملة تحت يافطة العداء ضد السامية. وفي بداية عام ٢٠٠٤ قامت المفوضية العليا للاتحاد الأوروبي، بإجراء استطلاع عام حول أكثر الدول تهديداً للأمن العالمي، فكانت النتيجة أن احتلت إسرائيل المرتبة الأولى في قائمة الدول التي تهدد الأمن والاستقرار في العالم[٦٦].

ومع ذلك، فإن أوروبا، كما يؤكد الكثير من المحللين المراقبين للأحداث في المنطقة، لم تستطع أن تذهب إلى الحد الذي تستطيع فيه تسوية الأزمة، وذلك

---

(٦٦) عبد الله حوراني، «الاتحاد الأوروبي: ملامح سياسية جديدة،» <http://www.kurdiu.org/sahafa>.

للاحتكار الأمريكي للعملية، وسلبية العرب التي يفسرها إريك رولو بثلاثة أسباب:

أولاً: ان إسرائيل هي أثمن حليف حازته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبخاصة عندما تضطلع إسرائيل بدور الدركي في المنطقة، الأمر الذي يتطلب تأمين نفوذها العسكري والاستراتيجي باستمرار.

ثانياً: إن إسرائيل، هي أكثر بكثير من مسائل السياسة الخارجية الأمريكية، إنها مسألة داخلية بحتة، ودينية أيضاً.

ثالثاً: لكون الولايات المتحدة الفاعل الاستثنائي في عملية السلام، تزيد الولايات المتحدة بقدر كبير قدرتها على مد نطاق نفوذها إلى الدول العربية، حيث حملت هذه الدول على الاعتقاد بأن أمريكا وحدها تستطيع حل مشكلتها مع إسرائيل، وبالتالي المساهمة في استقرار نظمها الحاكمة[٦٧].

والسبب **الرابع**، الذي يمكن أن نضيفه في سياق هذا التحليل، هو غياب موقف عربي موحد يمكن أن يفرض على صاحب القرار السياسي الأمريكي، ويجبره على تحقيق التسوية، وإلا فإن مصالحه ستتعرض للخطر. وذلك، أن كل ما تحقق من «تسويات» للصراع، هي بفضل المقاومة الوطنية الباسلة للشعب الفلسطيني، وانتفاضته المستمرة في إجهاض كل مرتكزات الأمن الصهيوني، في الحدود الأمنة، أو البؤر الاستيطانية، أو الجدار العازل. وإذا كان العالم يتجاوب مع الطموحات الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، ويتبنى المواقف المؤيدة والمساندة له، فهذا نتيجة لما جسده هذا الشعب، طوال هذه العقود من قوة، وصمود، وتشبث بحقة في أرض وطنه، وفي تقرير مصيره، وليس نتيجة أو تجاوباً للسياسات العربية، أو ما تتخذه القمم العربية من قرارات، لأن الواقع يؤكد، وما زال يثبت، أن السياسات العربية، وما تتخذه وتنتهجه الأنظمة من مواقف، بعيدة كل البعد عن المصالح القومية العربية الاستراتيجية، وتعبر عن مصالح قطرية ضيّقة قصيرة النظر. وإذا عددنا الأمثلة التي خذل فيها العرب الدول الأوروبية، في التعاملات الاقتصادية، والتجارية، والعقود التي تعدّت المليارات من الدولارات مع الشركات الأمريكية، على حساب الشركات الأوروبية، والدول العربية التي تميز علاقاتها مع الولايات بنوع من «غير الطبيعية»، فإن القائمة تطول كثيراً، فسوريا منحت شركات أمريكية، وفي ظل حكم بشار الأسد، عقداً مهماً في مجال الطاقة، بينما تجاهلت عرضاً من مؤسسة توتال الفرنسية

---

(٦٧) إيريك رولو، «سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٥٢.

ينطوي على مزايا أكثر. وقد علق الرئيس الفرنسي جاك شيراك بمرارة في مجلس خاص: «إن الأسد يكافئ أعداءه فحسب»[٦٨]. وهذا لم يكن يتعلق فقط بسوريا، وإنما أضحت سمة من سمات التعامل العربي الخارجي، إذ إن المحلل السياسي الفرنسي بيير ليلوش (Pierre Lellouche)، أشار في معرض تحليله للعلاقات الأوروبية ـ الأمريكية، عشية زيارة جورج بوش الإبن إلى أوروبا في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، إلى أن أوروبا، وفرنسا بالتحديد، كان لديها اتجاه في دعم الأنظمة الدكتاتورية الوراثية العربية، باسم الاستقرار والمحافظة على الوضع القائم، ولكن بعد ان نشرت الأمم المتحدة «تقرير التنمية البشرية»، فإن المسألة المطروحة، خيار يتطلب من أوروبا مساعدة الشعوب العربية في الذهاب نحو الديمقراطية[٦٩].

هذا الأمر جعل أوروبا تساير الولايات المتحدة في «ديمقرطة المنطقة»، وإن اختلفتا في الكيفية التي تتم فيها، إذ إن الرؤية الأوروبية القائلة بأن «الإصلاح يجب أن يأتي من الداخل» أضحت هي الرؤية السائدة، ووجدت من يصغي إليها في الأوساط الأمريكية التي تبحث عن خطوط تلاقي جديدة مع أوروبا، بعد الخلافات الحادة التي برزت على أثر الحرب ضد العراق واحتلاله، وبخاصة أن الإدارة الأمريكية في ولايتها الثانية، قد أدركت أن الأزمات والتوترات القائمة في المنطقة العربية، لا يمكن إدراتها بالأسلوب الأمريكي المنفرد، ولا بد من مشاركة أوروبا بالتحديد في ذلك، وبخاصة في المناطق، والأزمات التي فيها مصالح شديدة الأهمية، سواء كان في لبنان، أو الملف النووي الإيراني، أو دارفور، وكذلك مشكلة الصحراء الغربية. وبالمقابل، إن نظرة القوى الأوروبية الكبرى في الاتحاد الأوروبي إلى الأوضاع الدولية، والإقليمية، وما أفرزته نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي أعقبها بوش بجولة أوروبية، ولّدت انطباعاً جديداً لدى القادة الأوروبيين، بان هناك ملامح معينة من التغيير السياسي في التوجه الأمريكي الخارجي، وفي تعامله مع الأحداث والقضايا الدولية والإقليمية، الأمر الذي جعل باريس تعيد حساباتها في خلافاتها مع واشنطن، وتبدأ صفحة جديدة، وذلك لأسباب ثلاثة، يحددها إريك رولو في:

١ ـ إن إعادة انتخاب بوش الإبن، فرض على فرنسا أن تتعامل مع رئيس أمريكي لأربع سنوات أخرى، ومن الغباء أن تبقى علاقاتها مع دولة عظمى وحيدة في العالم سيئة، بينما حاولت كل الدول الأوروبية الأخرى التي عارضت حربها على

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٦٩) «Les Relations Etats-Unis-Europe,» *Le Monde*, 21/2/2005.

العراق، أن تفتح صفحة جديدة معها، مثلما فعلت ألمانيا التي كانت أولى الدول الأوروبية، في تأييد مبادرتها للشرق الأوسط الكبير.

٢ ـ إن احتلال العراق أصبح واقعاً سياسياً وعسكرياً، تم الاعتراف به بموجب «القرار ١٤٨٣/ ٢٠٠٣»، وكذلك «القرار ١٥٤٦/ ٢٠٠٤».

٣ ـ تأسيساً على ما تقدم، لا بد من وضع نهاية لهذه الخطابية المعادية لأمريكا التي زادت من فجوة التباعد، وجعلت حل المشكلات عن طريق الوسائل الدبلوماسية العادية أكثر صعوبة[٧٠]. هذه الأفكار قد تبلورت بعد انتهاء الحرب، بحيث بدأت الدراسات الفرنسية تلاحق الأحداث أولاً بأول، إذ، في تحليله للوضع السياسي الإقليمي والدولي الذي صاحب فترة التحضيرات للحرب الأمريكية على العراق، وما بعدها، حيث السياسة الفرنسية المتميزة بالمعارضة، إلا أن تداعيات بعد الحرب، فرضت سياسة فرنسية آخذة بنظر اعتبارها كل ماجرى، وسوف يجري، فإن باسكال كوش (Pascal Cuche) أستاذ القانون الدولي الفرنسي، يتوصل إلى أن الاستراتيجية الفرنسية، قد فشلت لأن الحرب قد وقعت، وإن انتصار الولايات المتحدة كان سريعاً، وإن الطاغية قد سقط. وعليه، فإن موقف فرنسا قد أصبح هشاً ما دفعها لأن تبحث من الآن فصاعداً، في استعادة اللعبة، من خلال الوساطة البريطانية التي تمثّل نقطة الوصل الوحيدة القابلة للتصديق بين الولايات المتحدة وأوروبا[٧١].

ولعل أول «ثمرة من ثمرات» المصالحة الفرنسية ـ الأمريكية، هو تعاونهما في كيفية إخراج سوريا من لبنان بموجب «القرار ١٥٥٩» . وكذلك تطويقها سياسياً، واتهامها بالإرهاب، بموجب «القرار ١٦٣٦/ ٢٠٠٥»، على الرغم من أن هناك تباعدات في وجهات النظر، في ما يتعلق بالحرب على الإرهاب، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومشاركة الناتو في العراق، إلا أنها تبقى «خلافات» من الممكن حلّها أو تعقيدها، في ما إذا وجد طرف ثالث تراهن عليه أوروبا، يمكن أن يساعدها في اتخاذ موقف سياسي مستقل. إلا أن الانعطاف الحاسم الذي أثار انتباه وحيرة كل المراقبين والمحللين الاستراتيجيين، هو تبني فرنسا «الشيراكية» لوجهة النظر الأمريكية في الحرب الاستباقية، وذلك من خلال التهديد غير التقليدي الذي وعد به جاك

---

(٧٠) رولو، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٧١) Pascal Cuche, «Irak: Et si la France s'était trompée?,» *Politique étrangère*, no. 2 (printemps 2003), et

خالد الحروب، «الدور الأمريكي والدور الأوروبي في المنطقة بين التنافس والتعاون،» **شؤون عربية**، العدد ١٢١ (ربيع ٢٠٠٥)، ص ٩٩، حيث إن الرؤية البريطانية القائمة على قاعدة الإبقاء على أكثر خطوط التواصل مع الولايات المتحدة مهما بلغ تطرف سياستها الخارجية، وحتى لا تشعر بالانعزال الكلي فتزداد مخاطرها.

شيراك في الرد على الهجمات الإرهابية، إذ أعلن الرئيس الفرنسي الذي يزور قاعدة غواصات نووية في جزيرة لونغ (L'Ille de Longue) في شمال فرنسا، أنه على «قادة الدول الذين يستعملون أدوات إرهابية ضدنا، ومن يفكرون بشكل أو بآخر في استعمال أسلحة دمار شامل، عليهم أن يفهموا أنهم سيعرضون أنفسهم لرد حازم ومتناسب. . . قد يكون تقليدياً، وقد يكون من نوع آخر» . وأضاف مؤكداً في أول خطاب حول استراتيجية البلاد العسكرية، منذ عام ٢٠٠١، «أن كل القوات النووية الفرنسية، أعيد تصميمها في خطة جديدة، قلصت عدد الرؤوس النووية التي تحملها الغواصات، بحيث تسمح بضربات موجهة»، مشدداً على أنه «في مواجهة إقليمية، ولم يعد الخيار بين عدم التحرك والإبادة، فمرونة وتفاعل القوات الاستراتيجية سيسمحان باستهداف مباشر لرؤوس السلطة، وقدرتها على الحركة» . ووسع شيراك من مفهوم «المصالح الحيوية» لفرنسا، لتشمل الحلفاء و«الإمدادات الاستراتيجية» في إشارة إلى النفط والغاز، علماً بأن فرنسا ظلت تعد حتى الآن «المصالح الحيوية» التي تبرر رداً غير تقليدي، هي «وحدة وسلامة الأراضي الوطنية، وحماية السكان، وحرية ممارسة السيادة»(٧٢).

ويبدو أن أول رد فعل ضد هذه «الاستراتيجية الفرنسية»، وما طرحته من مفهوم خاص عن المصالح الحيوية، قد جاء من أكبر حلفاء فرنسا الأوروبين، وهي ألمانيا، إذ أعلنت قوى المعارضة الألمانية عن انتقادها لهذه «التصريحات»، وطالبت حكومة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بالتحرك واتخاذ موقف واضح. وقال رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الخضر فرتيز كون، «إن ميركل يجب أن تقول بوضوح إن التهديدات النووية الفرنسية، ليست مقبولة في ألمانيا» . كما إن القوى السياسية الأخرى مثل حزب اليسار (الشيوعيون الجدد)، والحزب اليبرالي، قد نصحوا المستشارة «بالعمل على ألا تتحرك فرنسا بمفردها تمهيداً لمحادثات مع إيران»(٧٣). وكانت فرنسا، حتى قبل تصريح شيراك، على عكس الولايات المتحدة، ترفض التفكير في استخدام السلاح النووي في مواجهة مجموعات إرهابية.

لذلك، فإن من التداعيات الخطيرة لعودة «التفاهم» بين ضفتي الأطلسي، وخيبة أمل الفواعل الرئيسية في الاتحاد الأوروبي من السياسات العربية غير المتوازنة، والحريصة على مصالحها القومية، والمفرطة للقوى المناصرة لقضاياها، أن أدى ذلك إلى تآكل المصالح العربية، في ظل تحالفات القوى الأوروبية/ الأمريكية، واستراتيجية

(٧٢) **التآخي** (بغداد)، ٢١/١/٢٠٠٦، ص ٢.

(٧٣) **التآخي**، ٢٤/١/٢٠٠٦، ص ٢.

توزيع الأدوار والمكاسب. وبما أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي لم يعد الصراع الرئيسي في المنطقة(٧٤)، حيث تصدر الإرهاب ومسألة «دمقرطة المنطقة»، وحقوق الإنسان، وهي تبني لـ «المفهوم الويلسوني» في العلاقات الدولية، وذلك من خلال نشر الديمقراطية في العالم، عنصر سلام (أداة)، ويسمح بضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية(٧٥)، وبخاصة في المنطقة العربية، حيث الثروات النفطية، وموقعها الاستراتيجي، لا بل الأكثر من ذلك أن أغلبية نظمها السياسية سلمت، على مدى العقود الماضية، وحتى الوقت الحاضر، بأولوية العلاقة مع الولايات المتحدة على حساب أوروبا(٧٦)، على الرغم من المواقف التي اتخذتها من القضايا العربية.

٢ ـ دور جامعة الدول العربية في صياغة العلاقات العربية ـ الأوروبية

لقد أثار الدبلوماسي والمحلل السياسي الفرنسي إريك رولو سؤالين مركزيين، يتعلقان بما يجب أن يقوم به العرب، وبما يتوجب أن تقوم به جامعة الدول العربية، باعتبارها النظام الإقليمي الذي يواجه خطر الاضمحلال، والتهميش، والانهيار، قبل غيرها من النظم السياسية العربية، ويقول: لماذا لا يتولى الأوروبيون ـ وبصفة خاصة الفرنسيون ـ محاولة جادة لتحدي أمريكا والإصرار على أن يكون لهم تدخل في مفاوضات السلام؟ لماذا لا يصرون على أن يعقد مؤتمر دولي لوضع نهاية للصراع بطريقة متوازنة؟ ويضيف، إن الجواب عن هذه التساؤلات التي غالباً ما يسمعها المرء في الشرق الأوسط ـ البسيط: إن من المستحيل تخيل أن يدخل الاتحاد الأوروبي ـ أو فرنسا على حدة ـ في صراع علني مع أمريكا من دون الاستفادة من دعم نشط من جامعة الدول العربية، أو على الأقل من بعض أهم أعضائها(٧٧).

ومن جهتنا، يمكن أن نطرح أيضاً سؤالين مركزيين، يشكلان محوراً لإشكالية بحثنا في هذه النقطة، وهما: **أولاً**، هل يستطيع العرب، بوضعهم هذا الذي يعيشون فيه، أن يؤدوا دوراً استراتيجياً في خلق بيئة دولية يستطيعون من خلالها امتلاك أوراق تفاوضية قوية مع الأطراف الدولية الأخرى وحرية الحركة على تناقضات «مصالحها الحيوية»؟ **وثانياً**، هل تستطيع جامعة الدول العربية، وبعد أن اتفقت الأنظمة السياسية العربية على غزو العراق واحتلاله، أن تؤدي دوراً أكثر فعالية في

---

(٧٤) نادية محمود مصطفى، «أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاستمرارية والتغيير،» **شؤون عربية**، العدد ١٢١ (٢٠٠٥)، ص ٦١.

(٧٥) Cuche, «Irak: Et si la France s'était trompée?».

(٧٦) الحروب، «الدور الأمريكي والدور الأوروبي في المنطقة بين التنافس والتعاون،» ص ١٠١.

(٧٧) رولو، «سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي،» ص ٥٢.

تشكيل مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية، وبالشكل الذي يحقق توازناً في العلاقة، ويحفز موقفاً سياسياً أوروبياً واضحاً تجاه القضايا العربية؟.

في الواقع، إن الإجابة عن هذين السؤالين يتطلب قبل كل شيء تأكيد حقيقة تتسم بها أغلبية القيادات السياسية العربية الحاكمة بالتأكيد، وهي أنها تفتقد إلى أبسط المعلومات الخاصة بالاتحاد الأوروبي، من ناحية عملية صنع السياسة الخارجية والأمنية، وبخاصة بعد «ماستريخت» ١٩٩٢، و«اتفاقية امستردام» ١٩٩٧، ومن ناحية عملية اتخاذ القرار السياسي، ولا حتى تركيبته السياسة، وآلية عمله، ومؤسساته، ومختلف التيارات السياسية المؤثرة فيه، والاختلافات الكامنة فيها. إن هذه القيادات السياسية العربية تدرك الأمور، كما تراها في داخل أنظمتها السياسية، سواء في ما يتعلق بآلية اتخاذ القرار السياسي وتنفيذة، أو الإعلان عن مواقفها السياسية إزاء هذه القضية أو تلك الأزمة، إلى درجة أنه من النادر أن تجد هذا الرئيس أو الأمير أو الملك، يضم في قصره مجموعة من المستشارين، من مختلف الاختصاصات يساعدونه في اتخاذ القرار المناسب.

وفي الواقع، إن القراءات المقارنة لاجتماعات قمة الاتحاد الأوروبي النصف السنوية، حيث تتولى كل دولة من دوله الرئاسة لمدة ستة أشهر، وكذلك اجتماعات مجلس الاتحاد في بروكسل، وما تصدره المفوضية الأوروبية من بيانات بصدد الأحداث والقضايا الدولية والإقليمية، باعتبارها إطاراً للتعبير عن مصالح كل دول الاتحاد الأوروبي، توضح تناقض أن هناك ثلاثة محاور أو تيارات، لها مشاغلها واهتماماتها السياسية والاقتصادية في المناطق التي تفضلها أو تنتمي إليها، ولكن من غير تقاطع، أو تناقض مع التيارات الأخرى، حيث القاسم المشترك هو بناء الاتحاد الأوروبي، وفق التصورات التي يحملها كل طرف:

أولاً: التيار المتوسطي الذي تقوده فرنسا، تدعمهما إيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، واليونان، وإيرلندا التي تناقض الموقف البريطاني، وهو التيار الأكثر أوروبية، ويدعو إلى سياسة خارجية، ودفاعية، أوروبية مستقلة، وتفعيل دور اتحاد أوروبا الغربية في القضايا الأمنية، وتطوير الشراكة الأوروبية المتوسطية، والمشاركة بدور أوروبي أكبر في عملية التسوية السلمية المستندة إلى «أوسلو»، وكذلك ربطها ما بين الأمن والاستقرار، في الشرق الأوسط وحوض المتوسط[٧٨].

---

(٧٨) للمزيد من الاطلاع، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، «السياسة الفلسطينية لفرنسا: من ديغول إلى شيراك، الإرث السياسي المشترك،» **دراسات عربية**، العددان ١ ـ ٢، (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧).

ثانياً: التيار الذي تقوده ألمانيا وتساندها بلجيكا، وهولندا، والدانمارك، وبقية الدول التي تحاول أن تسحب الاتحاد بقاطرته الاقتصادية والمالية والاستثمارية نحو شرق أوروبا، وتشجع الاندماج الأوروبي، والانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، مع اهتمام أقل لما يجري في الشرق الأوسط، ومسارات عملية التسوية التي تفضل أن يضطلع بها الأمريكيون، لكونها تتعلق بدول غير متوسطية. وهي لم تتحمس لمسألة الشراكة المتوسطية، إلا وفق الشروط التي وضعتها، في ما يتعلق بحقوق الإنسان، والديمقراطية، مع التزامها بما جاء في الشراكة الأوروبية الاستراتيجية مع المتوسط والشرق الأوسط، في أيار/مايو ٢٠٠٤، وما سبق أن صدر من سياسة الجوار، وإعادة تنشيط خطط عمل الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: التيار الذي تتزعمته بريطانيا، المتسمة بسياستها الأطلسية الإنكلو - سكسونية، أكثر من السمة الأوروبية. وهي لا تؤيد دوراً أوروبياً متعارضاً مع الدور الأمريكي، ولم تكن من الدول المؤيدة للحوار العربي - الأوروبي. وكذلك عرقلت العديد من خطط الشراكة الأورو - المتوسطية، وأغرقتها في البروقراطية، والشروط التعجيزية لاتفاقيات الشراكة، وقد عبرت أكثر من مرة عن أنها غير ملتزمة بالقرارات التي توصلت إليها قمة برشلونة للشراكة المتوسطية. وما زالت السياسة البريطانية تضع العصي في دواليب التحرك الأوروبي، نحو دور أكثر فعالية في قضايا المنطقة، أو من أجل إرساء تعاون وعلاقات متكافئة، وبخاصة ما كشفت عنه الأزمة العراقية قبل حرب ٢٠٠٣.

وكذلك ما جرى بعد الحرب، في داخل الاتحاد الأوروبي، عندما برزت الخلافات حول إعداد الميزانية، في ظل الرئاسة البريطانية للاتحاد الأوروبي التي انتهت في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥[٧٩]. ومن الطبيعي جداً، أن هذه التباينات والتجاوزات، لم تشكل عنصر ضغط وتقييد على بلورة السياسية الأوروبية فقط، وإنما حالت دون إرساء إطار ثابت لهيكلة العلاقات الأوروبية - العربية، الأمر الذي أدى إلى غياب الانسجام داخل إجتماعات قمة الاتحاد الأوروبي، ومجلسها الوزاري في بروكسل، وفي ما يتعلق بالكثير من القضايا الدولية والإقليمية. وهي الوضعية

(٧٩) من أجل المزيد من الاطلاع على فرص الدور الأوروبي والقيود المفروضة عليه، انظر: ناصيف حتي، «حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)؛ عبد الرحيم عبد الجبار الجنابي، «المدركات الأمنية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢)، ومحمد سعيد قدري، «العلاقات الأوروبية - العربية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، ص ١٢٥.

التي ما زالت سائدة أيضاً في الوضع العربي، حيث التباين الواضح في مواقف الدول العربية بصدد القضايا الدولية والإقليمية، وبخاصة في ما يتعلق بالعلاقات العربية ـ الأوروبية وآفاق تطورها، بحيث إن دول الاتحاد الأوروبي سبق وأن أجبرت الدول العربية، المطلة على حوض المتوسط، أن تحضر مؤتمر برشلونة، وتوقع على محاضر الشراكة المنبثقة عنه، من دون حضور الجماهيرية الليبية التي تم استبعادها، في الوقت الذي لم يستطع العرب إجبار أوروبا على حضور هكذا مؤتمر، من دون إسرائيل. وهي نقطة الضعف الكبيرة التي ما زالت شاخصة في بعض المواقف العربية غير المتوازنة، وغير الوطنية، وغير القومية.

وعلى الرغم من أن هناك بعض المواقف التي اتخذتها بعض الدول العربية، من مؤتمرات الشراكة المتوسطية السنوية التي رفضت التوقيع على بياناتها الختامية، كما حصل في «مؤتمر مرسيليا ٢٠٠٠»، فقد جاء ذلك نتيجة لضغط الرأي العام العربي، بعد انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها التي لم تتخذ دول الاتحاد الأوروبي موقفاً واضحاً، وإنما انتهازياً، حتى أن وزير التعاون الدولي الفلسطيني السيد نبيل شعث، قد صرح بأن الاتحاد الأوروبي «لم يتحل بالشجاعة» حيال العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني[٨٠]. وربما هذا الموقف الوحيد الذي يسجل للأطراف العربية في الشراكة ومؤتمراتها، قد جاء بسبب ما مارسته كلّ من سوريا، ولبنان، وكذلك السلطة الفلسطينية، في ذلك.

وهنا، يمكننا العودة إلى السؤال الذي طرحناه في البداية والذي أثرنا فيه مسألة دور جامعة الدول العربية في تشكيل مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية، الأمر الذي يدفعنا أيضاً إلى تناول الوضعية القانونية والسياسية للجامعة، كإطار إقليمي تنظيمي للوحدات السياسية العربية، وتسليط الضوء على المعوقات لمسيرتها، والمتمثلة في مستويين: **داخلي** متعلق بهيكلتها كمنظمة إقليمية، تعد من أقدم المنظمات الإقليمية، وبآلية عملها، أي بأوضاعها الذاتية والبنيوية، والمستوى **الخارجي**، حيث التحديات التي تواجهها النظم العربية نفسها منفردة وفي الإطار الشامل للعمل العربي المشترك.

يؤكد الأستاذ رغيد الصلح أن جامعة الدول العربية تعاني من مشاكل داخلية، وتحديات خارجية، رافقتها منذ نشأتها، الأمر الذي عطّلها عن أداء مقاصدها الأساسية في تعزيز التضامن القومي، وجسر فجوة الخلافات بين الوحدات السياسية العربية، والارتقاء بها إلى مستوى التنظيم الإقليمي القادر على لم شمل العرب، على

---

(٨٠) **الشرق الأوسط**، ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٠.

طريق واحد نحو وحدتهم الشاملة. ويرجع هذه المشاكل إلى أوضاع الجامعة الذاتية، والبنيوية، المتجسدة في نظام اتخاذ القرارات الذي شكل أكبر معوق لدور الجامعة في تحديد مستقبل العلاقات العربية ـ العربية، وفي إبداء رأيها الملزم في القضايا المصيرية للأمة العربية، كما أثر في علاقات الأمة العربية بالتكتلات والتنظيمات الإقليمية والدولية الأخرى، ودفع هذه التكتلات لأن تحاول القفز فوق الجامعة، لإقامة علاقات منفردة وثنائية مع بعض الدول العربية. يضاف إلى ذلك ما تعانيه الأمانة العامة للجامعة، من غموض في تحديد دورها، فضلاً عمّا تعانيه دائما من الأزمة المالية التي تعصف بها، بسبب عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية المقررة، الأمر الذي دفع الجامعة إلى تجميد بعض النشاطات أو إلغائها، ما أثر، وما زال يؤثر في مصداقياتها ويحد من فعاليتها[٨١]، وفق المهمات المناطة بها كأي منظمة إقليمية أخرى، لها ميثاقها، وأهدافها التي أنشئت من أجلها.

وإذا كانت الخلافات العربية ـ العربية قد أخذت جانباً كبيراً من اهتمامات الجامعة، وتركت آثارها السلبية في نشاطاتها المختلفة، ما حد من مقدرة الجامعة على التفاعل النشيط مع البعدين الإقليمي والدولي[٨٢]، فإن التحديات المتمثلة في المعطى الديمقراطي والذي تصاعدت وتيرته بعد احتلال العراق، من خلال المبادرات والمشاريع الخارجية الضاغطة، وعدم استجابة الأنظمة السياسية العربية لطموحات الشعب العربي، ناهيك بازدياد سيادة النظرة القطرية على المواقف الجماعية، وغياب التكامل العربي في الاقتصاد، والأمن، والدفاع، إضافة إلى قيام بعض الدول العربية بعقد اتفاقيات التجارة الحرة، والاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع القوى الأجنبية، بل إن هناك بعض الدول طالبت بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كل هذه الأمور، شكلت في مجموعها نقاط ضعف في دور الجامعة ومسيرتها التي اهتزت في أكثر من أزمة وحرب، ولم يعد لديها أي أوراق تفاوضية مع محيطها الخارجي، بعد أن فقدت خطوط الاتصال

---

(٨١) رغيد الصلح، «تفعيل دور جامعة الدول العربية،» **دراسات عربية**، العددان ٥ ـ ٦ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٩٨)، ص ٢٣ ـ ٢٦.

(٨٢) حول معوقات العمل العربي المشترك في جامعة الدول العربية وإخفاقاتها في حل الخلافات العربية ـ العربية، انظر: عادل البياتي، «جامعة الدول العربية بين حاضر العمل المشترك ومستقبله،» **دراسات عربية**، العددان ٥ ـ ٦ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٩٨)، ص ١٠ ـ ١٤. وحول المزيد من الاطلاع على دور جامعة الدول العربية في حل الخلافات العربية ـ العربية، انظر: طلعت حامد السيد، «جامعة الدول العربية ومستقبل الوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٩٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، ص ٧؛ عودة عبد الفتاح، «جامعة الدول العربية في حل المنازعات العربية ـ العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٩٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، ص ١٧، ومجدي حماد، **جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل**، عالم المعرفة؛ ٢٩٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤).

مع أكثر من دولة عربية، سواء باحتلال العراق، أو بتهديد البعض بالخروج منها.

وإذا كانت هناك بعض الأصوات التي قد بحّت من التشديد على ضرورة المواقف الجماعية، ونبذ الخلافات الجانبية، وتوحيد الصفّ العربي، فإن المفوض الأوروبي السابق جاك سانتير، قد حذر العرب منذ سنوات، من المخاطر التي تطوق محيطهم الإقليمي، مشدداً على ضرورة الإسراع في تحقيق التعاون والتكامل بين الدول العربية، في إطار الجامعة، حتى تصطلح العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي[٨٣].

من هنا، فإن للوضع العربي أهميته الحاسمة في تحديد مسارات المواقف الأوروبية، ليس فقط تجاه عملية التسوية السلمية، وإجبار إسرائيل على الالتزام بالقرارات الدولية و«اتفاقيات أوسلو»، التي رعتها واشنطن، وإنما تجاه كل القضايا الإقليمية والدولية، ذات التأثير الفعلي في الأمن القومي العربي، فالاتحاد الأوروبي يملك أوراقاً مهمة على صعيد علاقاته مع إسرائيل[٨٤]، وتستطيع دول الاتحاد، إذا رغبت وشعرت بأنها أمام مفاوض عربي سيفقدها مصالحها، التلويح بها لدفع عملية التسوية إلى الأمام. ولكن بقدر ما لا تملك دول الاتحاد سياسة موحدة في هذا الشأن، فإن الوضع العربي بأزماته وانشقاقاته، لا يشجعها أو لا يحفزها على حسم أمرها، ولا يدفعها نحو الأمام، لمواجهة القيد الأمريكي الذي يلجم بدوره حركتها السياسية والاقتصادية، في أغلب الأحيان، إذ إن هناك بعض الأصوات الأوروبية التي تطالب بإيجاد سياسة موحدة، جديرة بأن تجعل من الاتحاد الأوروبي فاعلاً دولياً، بمركزه الاقتصادي والمالي، من بينها الصوت الألماني الذي سبق وأن عبّر عنه المستشار الألماني السابق هلموت كول الذي نقش اسمه في سجلات التاريخ الألماني، لأنه موحد ألمانيا الجديدة في نهاية القرن العشرين، إذ أكد أنه يتوجب على أوروبا أن تتكلم بصوت واحد وتجمع قواها بشكل فعال إذا أرادت أن تعبر عن وزنها بصورة أفضل في المستقبل[٨٥] أما جاك سانتير، فإنه سبق وأن دعا من جهته إلى إيجاد سياسة خارجية أوروبية حقيقية، تلبي طموحات أوروبا ومصالحها الشاملة، بالتخلي عن حال الانقسام القائمة، التي أثرت سلباً في مسألة الدور الأوروبي في الشرق الأوسط. ويقول: لا يجوز أن تقيد السياسة الخارجية الأوروبية ذاتها، ولهذا لا بد من البحث عن التوافق بأقل كلفة، بهدف إطلاق عملية السلام[٨٦]، كما يعبر رئيس المفوضية

---

(٨٣) الصلح، المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٨٤) حتي، «حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط،» ص ١٥.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١١.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٢.

السابق عن أمله «بأن تسعى الدول العربية مستقبلاً لأن تتعامل مع الاتحاد الأوروبي، بالتنسيق في ما بينها إلى المدى الممكن»[٨٧].

في الواقع، إن أوروبا مدركة لما تمثله الأمة العربية من وزن استراتيجي فعال، في منطقة تعد الأكثر حيوية في العالم، ولذلك فهي تسعى إلى إقامة علاقة متينة مع الدول العربية. ولكن من الطبيعي أن تاخذ أوروبا مصالحها بعين الاعتبار قبل كل شيء، وأن تنطلق من مركز تفاوضي شديد التآزر والانسجام، وبخاصة في هذه النقطة. وهو أمر يتطلب من الجانب العربي، جامعة ودولاً أعضاء، أن يأخذ بالاعتبار أن غياب الإطار العربي الموحد في التفاوض مع الطرف الأوروبي، سيؤدي إلى اختلال التوازن في العلاقة، التي ستنمو، وقد نمت بالفعل، إلى علاقة غير متكافئة، يهيمن عليها الاحتكار والابتزاز. وهذا ما أكدته السنوات الماضية بشكل لا لبس فيه ولا غموض. وما لوحظ بعد الحرب على العراق، حيث تداعياتها السلبية، رمت بثقلها على مستقبل هذه العلاقة بين الطرفين.

وإذا كانت المفوضية قد أصدرت وثيقة تفصح عن الرؤية الأوروبية لمستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية، في ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٤ تحت عنوان: «حول شراكة استراتيجية للاتحاد الأوروبي مع حوض المتوسط والشرق الأوسط»، وتتضمن مجموعة من الأفكار والمقترحات «التي سبق الإشارة إليها»، فإن هذه الرؤى الأوروبية، تثير العديد من الملاحظات، بحسب ما طرحها الأستاذ محمد سعد أبو عامود الذي أشار إلى أهمها، كالآتي:

١ ـ إن دائرة هذه العلاقات اتسعت لتضم الدول غير العربية أيضاً، في إطار الشرق الأوسط الكبير.

٢ ـ على الرغم من أنها ارتقت إلى مستوى الشراكة، إلا أنها تقوم على عدم التكافؤ، بحيث إن محاولات الإصلاح، تشترط أن تقوم في الطرف العربي ـ الإسلامي، لتلائم هذه الرؤى الأوروبية.

٣ ـ الجانب الأمني يطغى على الجوانب الأخرى.

٤ ـ لم تخف التلويح بأساليب أخرى لإدارة العلاقات المستقبلية مع الطرف العربي.

٥ ـ إنها تفرض على الطرف العربي التزامات واختيارات، يجب تنفيذها، في الوقت الذي لا تفرض على الطرف الأوروبي، أي التزامات بالمقابل.

---

(٨٧) يوسف صايغ، «الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين،» **مجلة بحوث اقتصادية عربية** (الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية)، العدد ٦ (خريف ١٩٩٦)، ص ٣٧.

٦ ـ إنها تركز على أهمية الدور الأمريكي، في سياق مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية[٨٨].

بالتأكيد، إن أوروبا لم تكن اللاعب الأقوى على مسرح السياسة الدولية، على الرغم من إمكانياتها الاقتصادية، والتقانية، والمالية، فهي تسعى إلى إرساء سياسة أمنية، ودفاعية مستقبلية. لذلك، فإن المنافسة مع القوى الأخرى على الوطن العربي، بثرواته، وموارده، وأسواقه، تجعلها في سباق محموم من أجل الحصول على الأسواق، والعقود التجارية، وصفقات التسلح. من هنا، فإن على الجانب العربي أن يدرك هذا الواقع، ويوظف هذه النقاط لمصالحه، فلا يمكن أن نتصور أن أوروبا صاحبة التاريخ الطويل في التعامل مع الوطن العربي، والعلاقات المتشابكة مع أقطاره وشعوبه، ترضى بدور هامشي، وتترك قوى أخرى، سواء كانت من داخل المنطقة أو خارجها، أن تنال من دورها أو تهدد مصالحها[٨٩]، وبخاصة إذا وجدت أن هناك أطرافاً أخرى تساعدها أو تمنحها الأرضية القوية للتحرك، بما يتناسب وطموحتها السياسية.

والنقطة الأخرى التي يمكن أن تشكل ورقة ضاغطة بيد الطرف العربي، في ما إذا تم توظيفها بشكل عقلاني، هي أن الأزمات التي تواجهها أوروبا اليوم، لم يعد بوسعها حلها بمفردها، مهما كانت قوتها العسكرية، إذا لم يكن هناك تعاون وتنسيق مع الدول العربية لحوض المتوسط بالتحديد، وبخاصة في ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، والأصولية الدينية، والتلوث البيئي، مضافاً إليها الإرهاب، في كافة أشكالة. وهذه الأحوال الناتجة من عدم الاستقرار السياسي، وتعثر عملية التسوية السلمية، حيث تتنصل إسرائيل من كل الالتزامات، بما فيها خارطة الطريق، وتراخي اللجنة الرباعية، رمت كلها بثقلها، لتجسم من «الهاجس الأمني» المقلق لأوروبا، وتجعل منه الشبح المهيمن على كل قراراتها السياسية، والاقتصادية، والمالية، بل إن عودتها إلى الحضن الأمريكي، يفسر إخفاقها في معالجة هذه القضايا بمفردها، وعدم وثوقها بالطرف العربي الذي أضحى بعد الحرب على العراق أكثر تفككاً، وتأثراً بسياسات ومواقف، لا تستطيع أن توفر الحماية الذاتية، حتى للأنظمة السياسية نفسها.

إذاً ما هو دور جامعة الدول العربية؟

في الواقع، قبل كل شيء، يجب الإقرار والعمل بكل جدية، من أجل أن تبقى جامعة الدول العربية، الإطار التنظيمي الأشمل للنظام الإقليمي العربي بكل وحداتة

(٨٨) أبو عامود، «العلاقات العربية ـ الأوروبية: رؤية مستقبلية،» ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٨٩) للمزيد من الاطلاع على مسار السياسة الأوروبية نحو الوطن العربي، انظر: تنيرة، «تطور استراتيجية الحوار العربي ـ الأوروبي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية،» ص ٥٢.

السياسية، لا بديل عن ذلك. وإن ما يطرح من أنظمة إقليمية أو جبهوية، يجب ألا يؤدي إلى إضعاف الجامعة، ودورها الفعال في تعزيز التضامن العربي، المعبر عن نزعة التوحيد والعمل المشترك، وتمتين وتوطيد العمل العربي المؤسسي، لكي يعطي الجامعة مكانتها السياسية والأمنية، على المستوين الإقليمي والدولي. من خلال ذلك، وما يتعلق بالنشاط الدولي، أي بعلاقات الدول العربية مع محيطها الإقليمي والدولي، حيث أضحت التكتلات، والاتحادات، والاتفاقيات الدولية للتجارة العالمية، في السنوات الأخيرة، في ظل العولمة، هي البارزة في محيط العلاقات الدولية، فإنه يتوجب:

أولاً: تعزيز الجانب السياسي للجامعة العربية، بما يضمن توحيد القرار السياسي العربي، في ما يتعلق بالقضايا الإقليمية والدولية، ومنحها حق التفاوض والتعبير عن الصوت العربي في المحافل الدولية، من خلال وفد مشترك يمثل الكل، مجسداً لطموحاته الوطنية والقومية.

ثانياً: منح الجامعة الاستقلالية الكاملة في العمل العربي المشترك، في مختلف مجالاته، وإبعادها عن الخلافات الثانوية بين الأنظمة السياسية العربية، وتوطيد دورها كجسر «رابط وحاكم فاصل» في القضايا المتنازع عليها، وبما يعيد للجسم العربي لحمته ووحدته التضامنية.

ثالثاً: منح الجامعة سلطة الإلزام في اتخاذ القرارات، ورفع مستوى التمثيل في مجلس الجامعة إلى درجة رئيس الوزراء، لكي تكون القرارات التي يتم اتخاذها ذات فعالية مؤثرة، وملزمة التطبيق والتنفيذ للأطراف العربية كافة.

رابعاً: تعزيز القدرات المالية للجامعة، وتسديد كل الاستحقاقات المالية المتأخرة، وعدم إخضاعها للاعتبارات السياسية.

خامساً: التخلي عن العلاقات الثنائية أو الفردية مع الاتحادات والتكتلات الإقليمية، ومن بينها الاتحاد الأوروبي والتي يمكن أن تفقد المفاوض الجماعي العربي أهم أوراقه، والتشديد على الصيغة الجماعية من خلال التمثيل الموحد، المتجسد بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إذ إن غياب التنسيق، وتشتيت الإمكانات العربية، سوف يؤديا، كما حصل في السنوات الماضية، إلى عدم التجاوب مع المطالب العربية، ومحاولة الاستفراد بكل دولة على حدة، كما يحصل في اتفاقيات التجارة الحرة التي تعقدها الولايات المتحدة مع عدد من الدول العربية، الأمر الذي أفقد الجامعة العربية أهم أوراقها، ومهماتها الأساسية، وينتزع عنها صفتها الجوهرية بكونها الإطار الأشمل، والبوتقة التي تبلور الموقف الموحد، القائم على التضامن.

سادساً: إن إمساك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالعديد من الأوراق

المهمة إزاء الاتحاد الأوروبي، يجعلها في موقف تفاوضي أقوى وأشد، ما يسمح لها بانتزاع العديد من المكاسب لصالح القضايا العربية، في شتى المجالات، ودفع الشراكة، أو أي مستوى آخر من التعامل الذي تطرحة أوروبا يصبّ في صالح العرب، إلى آفاق متطورة. إن حواراً عربياً ـ أوروبياً موسعاً، يطرح على بساط النقاش والمصارحة كل الأفكار والرؤى الأوروبية الاستراتيجية التي وضعت للتعامل مع الشرق الأوسط، في إطار ما يسمى بـ «سياسة الجوار لأوروبا الكبرى»، يقود الطرف العربي فيه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، سيكون أفضل وأجدى من الحوارات العربية المنفردة والمبعثرة، مع الاتحاد الأوروبي، كما يحول بينه وبين أي طرح أو ابتداع لصيغ إقليمية جديدة، لتنظيم العلاقة مع الطرف العربي، هدفها تهميش دور جامعة الدول العربية، وجعل الأمة العربية طرفاً ثانوياً، بل متلقياً سلبياً، في الأنظمة الاقتصادية المستقبلية.

سابعاً: يجب على العرب أن يدركوا، قبل فوات الأوان، أن أي تعامل مع الوضع الدولي، حاضراً ومستقبلاً، لا يمكن أن يكون تعاملاً متوازناً، ومستقراً، وذا نتائج إيجابية للأمة العربية، إلا من خلال منظمة جامعة الدول العربية، ولا سيما أن القرن الحادي والعشرين عصر التكتلات والتنظيمات الاقتصادية والسياسية القوية والعملاقة، ولن يجد العرب لهم مكاناً في التاريخ إلا في الوحدة والتضامن، وتحت خيمة الجامعة.

وإذا كانت أفريقيا قد شيّدت فضاءً تحت خيمة الاتحاد الأفريقي الذي اتبع منهج التدريجية في البناء المؤسسي، فإن تجربة «الآسيان» خير دليل في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي[٩٠]، حيث نجاح وفعالية دبلوماسية الموقف الموحد الذي عبّرت عنه «آسيان» في قضايا الخلاف والاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، إذ تمكنت من إجبار أوروبا، من خلال لقاءاتها السنوية، على التراجع في فرض وجهات نظرها، بصدد العديد من القضايا التي تهمّ الشأن الآسيوي، وكذلك في مسائل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتجارة العالمية.

---

(٩٠) للمزيد من الاطلاع عن تجربة منظمة آسيان ومفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي، انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، «مستقبل التعاون بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الآسيوي: دراسة في محددات العلاقة بين جامعة الدول العربية ومنظمة آسيان،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ١٠٦ ـ ١٢١.

خاتمـــــــة

في الوقت الذي أوشكت فيه الدراسة على الإنجاز، حيث كان من المفروض أن يكون المبحث الأخير هو الخاتمة، قفز إلى سطح الأحداث الدولية والإقليمية حدثان مهمان، أكدا صدقية الكثير من التحليلات، وكشفا إلى أي مدى واصلت فيه السياسات المخادعة زيفها، وتهافتت تصريحات العديد من المسؤولين، وبخاصة في الدول العظمى المهيمنة على سلطة القرار الدولي، وكذلك على مستوى صنع القرار في المنظمات الدولية والإقليمية، فالحدث الأول هو نشر الصور الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم (ﷺ)، والتي تحولت إلى ظاهرة شاملة في أبعادها، وتداعياتها السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والثقافية. وإذا كانت قد تميزت برد الفعل الرسمي العربي والإسلامي السلبي، مع حجم هذه الإساءة، والذي لم يرتقِ إلى مستوى الحدث، وحاول بعض الدول العربية والإسلامية لملمته قدر الإمكان، كي لا يكون هناك مبرر لخروج التظاهرات الاحتجاجية ضد سياستها القمعية والاستبدادية، إلى درجة أن أجهزة أمن بعض الأنظمة العربية حظرت التظاهر أو الاحتجاج، وأنزلت إلى الشوارع قواتها القمعية وفرضت حالات الطوارئ، إلا أن هذا الحدث كشف:

ـ عن تضامن أوروبي واضح مع الدانمارك، ليس فقط من خلال موجة إعادة النشر في وسائل الإعلام، وارتداء القمصان التي تحمل الرسوم المسيئة، وتأكيد حرية التعبير، وإنما تهديد الاتحاد الأوروبي نفسه للدول العربية ـ الإسلامية بأن أي مقاطعة مع الدانمارك، معناها شن الحرب التجارية على الاتحاد.

ـ عن إعادة نبش الطروحات والأفكار التي بشرت بـ «صدام الحضارات» من جديد، والتأكيد أن «موجة الإرهاب» التي يواجهها العالم الغربي المسيحي منبعها «الدين الإسلامي» الذي يحرض على الجهاد.

ـ الأمر الذي أعاد رسم صورة جديدة للعرب، على غرار ما رسم له في الحروب الصليبية، ومحاولة إحيائها من جديد، وبخاصة أنها منسجمة مع المشروع الصهيوني المطروح حالياً، حيث الأفكار الدينية الإنجيلية، التوراتية، علماً بأن ملوك الدانمارك كانوا في الأصل قواد الحملات الصليبية. واليوم، فإن الذي يدقق في سلوك السياسة الخارجية الدانماركية منذ اغتصاب فلسطين وحتى احتلال العراق ومشاركتها القوات الأمريكية في ذلك، يلاحظ أنها كانت تقف دائماً ضد طموحات الأمة العربية وقضاياها المصيرية، حتى في إطار الشراكة الأورو ـ المتوسطية.

ـ إن التشدق بمبدأ حرية التعبير، وحرية الصحافة التي طالما اتسمت بها النظم السياسة الغربية؛ قد بدا بطلانها، ومعاييرها المزدوجة، إذ لا تتجرأ الصحافة الأوروبية، ولا وسائلها الإعلامية والسياسية للتطرق إلى ما زعم عن «المحرقة اليهودية»، وانتقاد سياسة إسرائيل العنصرية؛ لا بل إن الأمر وصل إلى أن كل من يشير إلى إسرائيل أو الصهيونية من قريب أو بعيد يحاكم بقرار معاداة السامية، حيث العقوبات الصارمة تصل إلى حد التصفية الجسدية.

ـ استغلال بعض الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذه الحادثة، واتهام بعض الدول العربية والإسلامية بأنها تستخدم أيضاً أسلوب المعايير المزدوجة، حيث لا تسمح في بعض دولها ببناء الكنائس، إضافة إلى انتشار مشاعر معاداة السامية، والقمع الدكتاتوري للمعارضة.

ـ استغلال الولايات المتحدة وماكينتها الإعلامية هذه الحادثة، لتعمق من فجوة التباعد بين أوروبا والأمة العربية ـ الإسلامية، حيث إن التغطية الإعلامية لهذه الحادثة في وسائل الإعلام الأمريكية لم يخرج عن رد فعل متضامن مع الصحافة الأوروبية، إنما اقتصرت على أنباء نقل الأحداث من حرق السفارات الأوروبية، أو مكاتبها الثقافية والتجارية، وبشكل سردي. وإن كانت هناك بعض الوسائل الأمريكية التي أشارت إلى ذلك العنف بأنه «متأصل في الإسلام» ولا داع للاستغراب، مع انتقادات للرسوم المسيئة على مستوى الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي.

ـ استغلال وسائل الإعلام الغربية والأوروبية بالتحديد، رد فعل الشارع العربي الإسلامي، غير المتوازن وغير العقلاني، الذي استهدف مؤسسات ومنظمات وجمعيات أوروبية، نذرت نفسها لمناصرة العرب والمسلمين ومساعدتهم. وانقلبت الصورة، وحرفت الرسالة التي كان من المفروض إيصالها أصلاً إلى الغرب، حيث أدت إلى تعزيز معسكر القوى المناهضة للقضايا العربية والإسلامية، وبخاصة أن رد الفعل الغوغائي، طال كنائس مسيحية لا دخل لها بما حصل، وأدى إلى نتائج سلبية

وخيمة، هدفت إلى تفتيت النسيج الاجتماعي العربي، حيث التعايش بين المسيحيين والمسلمين امتد إلى قرون عديدة.

ـ اتخاذ هذه الحادثة أبعاداً خطيرة لامست الجوانب الاستراتيجية في العلاقات الدولية، حيث صدام الحضارات الذي يعبر عن الحقد الدفين تجاه العالم الإسلامي. والمزج بين الإسلام والإرهاب هو السائد في الغرب. وبخاصة عندما قامت الصحيفة بوضع قنبلة فوق عمامة الرسول الكريم (ﷺ)، ليعطي للقراء تصوراً نمطياً بأن الإسلام مرادف للإرهاب.

ـ إن رد الفعل الشعبي الغاضب في الشارع العربي والإسلامي بهذه الدرجة من العنف ضد الدانمارك وبضائعها، دفع الدول الأوروبية الأخرى إلى التساؤل: لماذا لم يحصل الشيء نفسه ضد الولايات المتحدة، عندما حصلت انتهاكات مماثلة للقرآن الكريم في أبو غريب وغوانتانامو، ولم تشهد المصالح الأمريكية في المنطقة مثل ذلك الدمار الذي حصل لبعض المؤسسات والسفارات الأوروبية. هل لأن الدانمارك بلد صغير، والولايات المتحدة قوة عظمى؟

ـ أنه وعلى الرغم من كل ذلك، يمكن القول لو أن أي رد فعل عربي رسمي أو شعبي ارتقى إلى هذا المستوى في كل قضية من القضايا المصيرية للأمة العربية، لأمكنها أن تبلور مواقف عربية عديدة، وتحد من سطوة الغرب وجبروته، وتمنع الكثير من الأحداث والأزمات التي شكلت منفذاً لتدخل القوى الخارجية، من دون تسويتها داخل البيت العربي. وهذا ما أدركته القوى الدولية مؤخراً، ليس تجاه معتقدات المسلمين فقط، وإنما في قضايا وأحداث أخرى، ما زالت معكرة لصفو العلاقة مع الغرب، وهي الانحياز لإسرائيل واحتلال العراق.

أما الحدث الثاني الذي غير كل موازين القوى في مسارات تسوية الصراع العربي ـ الإسرائلي، فهو الفوز الساحق الذي حققته حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، بحصولها على ٧٦ مقعداً من إجمالي مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، البالغة ١٣٢ مقعداً. وعلى الرغم من أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس يحتفظ بالحق في اقتراح التشريعيات، وكذلك حق الاعتراض «الفيتو» على مشروعات القوانين، حيث يتطلب الأمر حصول ٨٨ صوتاً لكي يتم إلغاء الفيتو، إضافة إلى الصلاحيات القوية التي يتمسك بها رئيس السلطة الفلسطينية. إلا أن نزول حماس بهذا الزخم الانتخابي والسياسي قد أثار العديد من التساؤلات حول مستقبل العملية السياسية لتسوية الصراع، على الرغم من أنها متوقفة منذ خمس سنوات. وكذلك حول ردود الأفعال الإقليمية والدولية تجاه حركة سياسية

وعسكرية حصدت ٦,٣ مليون صوت فلسطيني، من خلال «سلاح الديمقراطية»، في الوقت الذي لم تتخلّ فيه عن سلاح البندقية ووصفتها الولايات المتحدة بالإرهابية، وكذلك حذت حذوها الدول الأوروبية، التي وضعتها في رأس قوائمها السنوية للمنظمات «الإرهابية» في العالم. وإزاء هذا الحدث في أبعاده الوطنية، والإقليمية، والدولية، لا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات:

١ ـ إن تصويت الشعب الفلسطيني بقدر ما جسد قمة الممارسة الديمقراطية الحرة لشعب يرزح تحت الاحتلال وجرائمه، فإنه بالمقابل مثل رفضاً قاطعاً ضد سياسة التفاوض الاستسلامي مع إسرائيل، التي تمادت في سياستها الاستيطانية والقمعية، إلى درجة الاستهتار بالمؤسسات الفلسطينية.

٢ ـ لقد جاء التصويت ضد تجاهل الأطراف الدولية لنداءات الشعب الفلسطيني لتصحيح مسارات التفاوض، وإجبار إسرائيل على الالتزام بما تم الاتفاق عليه، وإعادة الحقوق كاملة للشعب الفلسطيني، وفق قرارات الشرعية الدولية. الأمر الذي دفع الشارع السياسي الفلسطيني بمختلف تياراته، إلى الرد بقوة على تعنت إسرائيل ومن يقف وراءها، بأنها لا تستجيب إلا للغة القوة.

٣ ـ لقد اضطرت إدارة الرئيس بوش على الاعتراف بالحق الديمقراطي للشعب الفلسطيني، إلا أنه قد أكدت بصراحة أنها لا تسمح بالتعامل مع سلطة تديرها حماس. وبدأت بممارسة ضغوطها وابتزازها، وذلك من خلال سحب ٥٠ مليون دولار كانت الإدارة الأمريكية، قد خصصتها كمعونة لمشاريع البنية التحتية في الضفة والقطاع.

ـ لقد عبر الأوروبيون عن مساندتهم للموقف الأمريكي بأنهم لا يعترفون بحكومة تقودها حماس، إذا لم تعترف هذه الحكومة بإسرائيل. ووضعوا شروطهم السياسية وتهديدهم بقطع المساعدات الاقتصادية.

ـ لقد أجمع الأمريكيون والأوروبيون على موقف واحد، ألا وهو الابتزاز السياسي في حجب المساعدات، إذا لم يتم الاعتراف بإسرائيل والتخلي عن خيار المقاومة. وهو ما يمثل انتهاكاً صارخاً لإرادة الشعوب في اختيار نظمها السياسية، وفق النصوص التي يقرّها ميثاق الأمم المتحدة.

ـ إن المواقف التي اتخذها الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية إزاء الخيار الديمقراطي الفلسطيني، قد كشف عن زيف ونفاق مبادرات الإصلاح السياسي، ودمقرطة منطقة الشرق الأوسط، التي طرحها الأوروبيون والأمريكيون، ضمن إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ـ هناك في الأوساط الغربية الرسمية والأوساط الإعلامية بعض الأصوات التي اعتبرت فوز حماس بأنه «الهجمة الإسلامية»، التي سبق وأن حذرت منها جوديث ميلر (Judith Miller)، في مسألة دمقرطة المنطقة، التي من شأنها أن تفسح المجال إلى تيارات إسلامية في استلام السلطة، عبر تداولها السلمي، ومن خلال صناديق الاقتراع، ما يضع المصالح الغربية في خطر محدق. وبخاصة أن ما جرى في مصر من فوز الإخوان المسلمين، وكذلك في إيران من فوز التيار المتشدد، حيث العلاقات القوية بين هذه الأطراف الثلاثة، وما يمكن أن يتكرر في ساحات عربية وإسلامية أخرى، يجعل الغرب يتراجع عن كل ما طرحه من أفكار وتصورات بصدد مبادرات الإصلاح السياسي، طالما أنها تؤدي إلى صعود قوى مناهضة «للمصالح الغربية».

وأعتقد أن الحدثين بملابساتهما وتداعياتهما، في المجالات جميعها، وعلى مختلف الصعد، قد أجابا عن الكثير من التساؤلات التي طرحت في فرضيات بحثنا، أو في المتن. وبخاصة في ما يتعلق بمبادرات الإصلاح السياسي، التي انهالت على المنطقة بعد حرب العراق، ومن بينها مشروع الشرق الأوسط الكبير. إن الانتخابات تكون «نزيهة» و«مقبولة» عندما يحولونها لخدمة مصالحهم، غير آبهين لا بالحرية، ولا بحقوق الإنسان، ولا حتى بالديمقراطية.



المراجـــــع

١ ـ العربية

كتب

آغـا، حسـين [وآخـرون]. **التـحـالـف الـغـربي والـعـلاقـات الأطـلـسـيـة في الـشـرق الأوسط**. لـنـدن: مركـز الـعـالم الـثـالـث لـلـدراسـات، ١٩٨٢. (سـلـسـلـة دراسـات استراتيجية؛ ١٢)

ابراهيم، إيناس. **دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥. (كراسات استراتيجية؛ العدد ٢)

إبراهيم، حسنين توفيق. **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

إبراهيم، عبد الله. **المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧.

أبو هيف، علي صادق. **القانون الدولي العام: النظريات والمبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي، النطاق الدولي، العلاقات الدولية، التنظيم الدولي، المنازعات الدولية، الحرب والحياد**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥.

إدريس، محمد السعيد. **النظام الإقليمي للخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤)

الإرادات المتصارعة للقوى المتحالفة وآفاق المستقبل. بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٢١)

أمين، سمير. **نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس**. (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩. (دراسات الفكر العربي)

براون، كريس. **فهم العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤.

بريجنسكي، زبيغنيو. **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**. ترجمة أمل الشرقي. عمّان: الدار الأهلية للنشر، ١٩٩٩.

بليكس، هانز. **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**. ترجمة داليا حمدان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

بيريس، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**. عمّان: دار الجليل، ١٩٩٤.

بيضون، أحمد [وآخرون]. **العربُ والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٣)

بيكر، جيمس. **سياسة الدبلوماسية**. ترجمة حمدي شرشر. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

تايلور، آلان ر. **مدخل إلى إسرائيل: الأعمال التحضيرية للجريمة الدبلوماسية الصهيونية، ١٨٩٧-١٩٤٧**. ترجمة شكري محمود نديم. بيروت: الدار العربية، ١٩٦٩.

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣. فريق الترجمة فادي حمود [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤. فريق الترجمة حسن حسن [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥. فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي؛ بإشراف سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

التقرير العسكري والعالمي للتكنولوجيا. القاهرة: الدار العربية للنشر والترجمة، ١٩٩٧.

توسع الناتو شرقاً: التحديات المؤسسية. ترجمة سميرة إبراهيم. بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١. (سلسلة الدراسات المترجمة)

توفلر، ألفين. **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين**. ترجمة فتحي بن شنوان ونبيل عثمان. ط ٢. طرابلس الغرب: مكتبة طرابلس للتنمية العالمية، ١٩٩٦.

الجاسور، ناظم عبد الواحد. **إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية العربية**. عمان: دار المندلاوي، ٢٠٠١.

ـــــ. **ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٧٩)

ـــــ . **الأمة العربية ومشاريع التفتيت: مشاريع التفتيت، أمن الخليج العربي، الثقافة العربية والعولمة**. عمّان: دار الأهلية للنشر، ١٩٩٨.

ـــــ . **الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**. عمان: دار المسيرة، ٢٠٠١.

ـــــ . **الفكر السياسي الأمريكي المعاصر: صراع الحضارات وأحداث الحادي عشر من سبتمبر**. أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣.

ـــــ . **المشروع النهضوي العراقي وثوابت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٤.

ـــــ . **موسوعة علم السياسة**. عمّان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٤.

ـــــ . **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية: الواقع والتوقعات**. عمّان: دار مجدلاوي، ٢٠٠١.

جعفر، جعفر ضياء ونعمان النعيمي. **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

حماد، مجدي. **جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤. (عالم المعرفة؛ ٢٩٩)

خضر، بشارة. **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**. نقله إلى العربية جوزف عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

دايفيس، نورد. **درع الصحراء وفضيحة النظام الدولي الجديد**. ترجمة بشير يوسف البرغوثي. عمان: دار الدليل الوطني للنشر، ١٩٩١.

دويتش، كارل. **تحليل العلاقات الدولية**. ترجمة محمد محمود شعبان. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٣.

رؤى إسلامية معاصرة. تقديم محمد سليم العوا. الكويت: مجلة العربي، ٢٠٠١. (الكتاب العربي؛ ٤٥)

روسوكولفسكي، ريتشارد، ستيوارت جونسون وإف. ستيفن. لارابي. **أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية**. ترجمة وتحقيق الطاهر بوساحية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤.

سباين، جورج. **تطور الفكر السياسي**. ترجمة علي إبراهيم السيد؛ مراجعة راشد البراوي. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.

سعودي، هالة أبو بكر. **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، ١٩٦٧-١٩٧٣**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤)

السيد النجار، أحمد. **نكبة العراق... الآثار السياسية والاقتصادية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣.

سيمونز، جيف. **استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

ـــــ. **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

ـــــ. **عراق المستقبل: السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط.** ترجمة سعيد العظم. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤.

الشرقاوي، يوسف. **الأمن والتعاون في المتوسط: سياسة الاتحاد الأوروبي.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦. (كراسات استراتيجية؛ العدد ٤٦)

شعيبي، عماد فوزي. **اليمين والمحافظون الجدد.. من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي.** دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٤.

صارم، سمير. **أوروبا والعرب: من الحوار... إلى الشراكة.** دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠. (قضايا الساعة؛ ٤)

صراع القرن.. الصراع العربي مع الصهيونية واسرائيل عبر مائة عام. تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق؛ مراجعة علي محافظة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩.

صناعة الكراهية في العلاقات العربية- الأمريكية. تحرير وتقديم أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

عبد السلام، جعفر. **العدوان على العراق والشرعية الدولية.** القاهرة: رابطة الجامعات الإسلامية، ٢٠٠٤.

العرب والعالم. بيروت: مؤسسة شومان، ٢٠٠١.

غليون، برهان [وآخرون]. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

فرج الله، سمعان بطرس. **مصر والدائرة المتوسطية: الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٠٢.** القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢.

فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون. تحرير ميخائيل سليمان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

فوكوياما، فرانسيس. **نهاية التاريخ والإنسان الأخير.** الإشراف والمراجعة والتقديم مطاع صفدي؛ الترجمة فؤاد شاهين، جميل قاسم ورضا الشايبي. بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٣.

كمال، محمد مصطفى وفؤاد نهرا. **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

كيسنجر، هنري. **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

محافظة، علي. **ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥-١٩٩٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤)

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**. القاهرة: المركز، ٢٠٠٤.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥**. القاهرة: المركز، ٢٠٠٥.

ـــــ. **الخليج.. والمسألة العراقية**. القاهرة: المركز، ٢٠٠٣.

مصطفى، نادية محمود. **أوروبا والوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٨)

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٥ جديدة ومطورة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

نافعة، حسن. **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

ـــــ. **إصلاح الأمم المتحدة**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥.

النجفي، سالم توفيق [وآخرون]. **الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٠)

نعمة، كاظم هاشم. **العلاقات الدولية**. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

هاليداي، فريد. **ساعتان هزتا العالم: أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١: الأسباب والنتائج**. ترجمة عبد الإله النعيمي. لندن: دار الساقي، ٢٠٠٢.

هانتنغتون، صموئيل. **الإسلام والغرب: آفاق الصدام**. ترجمة مجدي شرشر. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

هلال، علي الدين [وآخرون]. **العرب والعالم**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

هيكل، محمد حسنين. **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**. ط ٢. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣.

ـــــ. **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

ولعلو، فتح الله. **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٧.

وودورد، بوب. **القادة، أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج**. ترجمة عمار جولاق ومحمود العابد. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩١.

يسين، السيد. **الحوار الحضاري في عصر العولمة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥. (سلسلة مكتبة الأسرة)

دوريات

آغا، رياض نعسان. «وجهة نظر في الرد على فولر.» **الاتحاد**: ١/ ٢/ ٢٠٠٢.

ابن صقر، عبد العزيز بن عثمان. «خلاف لا يمكن أن يستمر.» **آراء حول الخليج**: العدد ٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

أبو زيد، أحمد. ««الشرق الأوسط الكبير» طموح غربي إلى صوغ العالم مرة ثانية.» **الحياة**، ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٤.

أبو عامود، محمد سعد. «العلاقات العربية- الأوروبية: رؤية مستقبلية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

الاتحاد (أبو ظبي): ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠١؛ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠١؛ ١-٤/ ٣/ ٢٠٠٢؛ ٣/ ٤/ ٢٠٠٢؛ ٢٣-٢٤/ ٤/ ٢٠٠٢؛ ١٢/ ٩/ ٢٠٠٢؛ ٨/ ١٠/ ٢٠٠٢؛ ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٢؛ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٢؛ ٣/ ١١/ ٢٠٠٢؛ ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٢، و٣٠/ ١/ ٢٠٠٤.

«الاتفاقية البحرية ـ الأمريكية تكشف عن تصدعات في علاقات دول التعاون.» **آراء حول الخليج**: العدد ٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

أحمد، أحمد إبراهيم. «ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٩، تموز/ يوليو ١٩٩٢.

أحمد، أحمد يوسف. «مستقبل العلاقات العربية- العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٢، آب/ أغسطس ١٩٩٢.

أحمد، حسن بكر. «مؤتمر الأمن والتعاون الأمريكي: بؤرة الانفراج الدولي.» **الفكر الاستراتيجي العربي** (معهد الإنماء العربي): العدد ٣١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

أحمد، حسن الحاج علي. «حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٧٦، شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

إدريس، محمد السعيد. «إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات.» **السياسة الدولية**: العدد ١٦٢، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

اسكندر، أمين وحسين معلوم. «التغير الوظيفي لبوابات الأمن العربي في إطار التسوية.» **شؤون عربية**: العدد ٨٦، حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

إسماعيل، محمد زكريا. «الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٩٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

اسماعيل، محي الدين. «هانتنغتون من هو؟.» **الجمهورية** (بغداد): ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٢.

الأشخم، موسى. «العولمة والأمركة: المفاهيم والإثارة.» **دراسات** (المركز العالمي للدراسات وبحوث الكتاب الأخضر): العدد ١٣، ٢٠٠٣.

الأشول، نجوان عبد المعبود. «تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية وتوسع الاتحاد الأوروبي: ملاحظات أولية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

اصطيف، عبد النبي. «نقد «صراع الحضارات» نحن والغرب: من «صدام الحضارات» إلى «الشراكة المعرفية».» **الآداب**: العددان ٣-٤، آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

أضواء على مؤتمر التسوية (نشرة خاصة أصدرتها وزارة الخارجية العراقية): العدد ٥، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، والعدد ٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.

الأطرش، محمد. «أزمة الخليج: جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

«إعادة طرح مشروع أمريكي لإقامة شراكة مع ثلاث دول مغاربية.» **الشرق الأوسط**: ٢٠/ ٢/ ١٩٩٩.

الأفندي، نزيه. «طموحات وقضايا الوحدة الألمانية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٠، ١٩٩٠.

أمين، جلال أحمد. «مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

أمين، سمير. «بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية، إلى أين؟.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٧٠، نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

ـــــ. «جيوسياسة الإمبريالية المعاصرة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٣، أيار/ مايو ٢٠٠٤.

«أوروبا وأمن الخليج: حلقة دراسية.» **آراء حول الخليج** (مركز الخليج للأبحاث): العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

أومليل، علي. «حلف الأطلسي والإسلام.» **المنتدى** (عمّان): العدد ١١٤، آذار/ مارس ١٩٩٥.

باروت، محمد جمال. «ما بعد المركزية الأوروبية من التفاوت إلى الاختلاف.» **الآداب**: العددان ٣-٤، آذار/ مارس- نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

بايلز، أليسون جي. كي. «الأمن العالمي في عام ٢٠٠٥ ودروس العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

بريجنسكي، زبيغنيو. «جيو-ستراتيجية أوراسيا.» ترجمة عبد الوهاب القصاب. **آفاق استراتيجية** (مركز الدراسات الدولية): العدد ١، شتاء ١٩٩٨.

ـــــ. «خطة أوروبا.» ترجمة سميرة إبراهيم. **قضايا دولية** (مركز الدراسات الدولية): أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

ـــــ. «المجتمع الأمريكي لا يشكل نموذجاً للعالم.» **قضايا دولية**: العدد ٢١٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

«بعد حرب العراق (حلقة نقاشية).» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٤، آب/ أغسطس ٢٠٠٣.

بلقزيز، عبد الإله. «المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩١، أيار/ مايو ٢٠٠٣.

ـــــ. «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

«بوتفليقة: شركات لإقامة علاقة مع إسرائيل.» **العرب اليوم**: ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٩.

بولك، وليام. «نحو سياسة خارجية أمريكية ناجحة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٠، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

بومنيجل، شفيع. «خلفيات المواقف الإيرانية تجاه العراق المحتل: محاولة لفهم الدوافع.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٦، حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

البياتي، عادل. «جامعة الدول العربية بين حاضر العمل المشترك ومستقبله.» **دراسات عربية**: العددان ٥-٦، آذار/ مارس-نيسان/ أبريل ١٩٩٨.

البيان (أبو ظبي): ٧/ ١١/ ٢٠٠١.

بيان اليوم: ٢٢/ ٦/ ١٩٩٩، و١٤/ ١/ ٢٠٠٠.

بيريس، شمعون. «ماذا بعد عاصفة الخليج: رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط.» **الأهرام**: ٩/ ١/ ١٩٩٢.

التآخي (بغداد): ٢١/ ١/ ٢٠٠٦؛ ٢٤/ ١/ ٢٠٠٦؛ ١٣-١٥/ ٢/ ٢٠٠٦، و١٩/ ٢/ ٢٠٠٦.

تشومسكي، نعوم. «الحرب الوقائية أو «الجريمة المطلقة»، العراق: الغزو الذي سيلازمه العار.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

تكر، روبرت وديفيد هندركسون. «مصادر الشرعية الأمريكية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

تنيرة، بكر مصباح. «تطور استراتيجية الحوار العربي-الأوروبي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.» **شؤون عربية**: العدد ٩٠، حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

«توسع حلف الناتو شرقاً والاستراتيجية الأوروبية.» **دراسات دولية** (بغداد): العدد ١١، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

تيزيني، طيب. ««صراع الحضارات» وما «بعد الحداثة».» **الآداب**: العددان ٣-٤، آذار/ مارس- نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

ثابت، أحمد. «النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلية الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٣، خريف ٢٠٠٥.

الثورة (بغداد): ٢٩/ ٩/ ١٩٩١، و٣١/ ١٠/ ١٩٩١.

الجابري، محمد عابد. «بدلاً من صراع الحضارات: توازن المصالح.» **الاتحاد**: ٢/ ٤/ ٢٠٠٢.

ــــــ. «مسألة تأمين تدفق البترول.» **الاتحاد**: ٥/ ١١/ ٢٠٠٢.

جاد، عماد. «أثر تغيير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٣٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

الجاسور، ناظم عبد الواحد. «تأثيرات الحادي عشر من أيلول في السياسات العالمية: تنافر الموجات بين ضفتي الأطلسي.» **دراسات دولية** (بغداد): العدد ٢٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

ــــــ. «التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن.» **دراسات عربية**: السنة ٣٢، العددان ١١-١٢، أيلول/ سبتمبر-تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.

ــــــ. «جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية -الأوروبية.» **شؤون عربية**: العدد ٩٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

ــــــ. «الجزائر بين الإرث الفرنسي والمنافسة الأميركية.» **شؤون الأوسط**: السنة ٩، العددان ٩١-٩٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩-كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.

ــــــ. «الحوار الرابع للأورو-متوسطية،» **نشرة أوراق أوروبية** (مركز الدراسات الدولية): العدد ٥٥، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

ــــــ. «السياسة الفلسطينية لفرنسا: من ديغول إلى شيراك، الإرث السياسي المشترك.» **دراسات عربية**: العددان ١-٢، تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

ـــــ. «الشراكة الأمريكية-المغاربية: مشروع جديد ضد المتوسطية.» **العرب اليوم** (عمّان): ١٨/ ٧/ ١٩٩٨.

ـــــ. «الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية: التطابق والتقاطع والآفاق المستقبلية لموقع العراق بين هاتين الدائرتين.» **المجلة السياسية والدولية** (كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية): العدد ١، خريف ٢٠٠٥.

ـــــ. «قمة الأمن والتعاون الأوروبي في اسطنبول: ميثاق الأمن الأوروبي للقرن الحادي والعشرين.» **محطات استراتيجية** (مركز الدراسات الدولية): العدد ١٥، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

ـــــ. «مستقبل التعاون بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي-الآسيوي: دراسة في محددات العلاقة بين جامعة الدول العربية ومنظمة آسيان.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٣، خريف ٢٠٠٥.

ـــــ. «الموقف الفرنسي من حرب الخليج الثانية.» **آفاق عربية**: شباط/ فبراير ١٩٩٣.

ـــــ. «الميثاق المتوسطي للسلام ومحددات العلاقة العربية - الأوروبية.» **متابعات دولية** (مركز الدراسات الدولية): العدد ٤٣، ٢٠٠١.

ـــــ. «اليسار الفرنسي والسياسة الأفريقية لفرنسا، ١٩٨١-١٩٨٦.» **مجلة العلوم السياسية** (بغداد): العدد ٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٩.

جلينون، مايكل. «إشكالية القانون الدولي: فكرة عظيمة أحياناً.» ترجمة فرج الترهوني. **الثقافة العالمية** (الكويت): العدد ١٣١، تموز/ يوليو - آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

الجمهورية (بغداد): ٢٤/ ٣/ ١٩٩١؛ ١٩/ ٢/ ١٩٩٢؛ ٢١-٢٣/ ٢/ ١٩٩٢؛ ٢٦/ ٢/ ١٩٩٢، و٣١/ ٣/ ١٩٩٢.

الجميل، سيار. «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم/ من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٨٤، حزيران/ يونيو ١٩٩٤.

«حال الأمة ١٩٩٨: تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر التاسع.» **المستقبل العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٤٢، نيسان/ أبريل ١٩٩٩.

حبيب، جوزيف. «الرؤية الأوروبية لقضية القدس.» **صامد**: العدد ١١٠، تشرين الأول/ أكتوبر-تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧.

حبيب، عبد الله «مستقبل الأمم المتحدة في ضوء الصياغة الأمريكية لمفهوم الأمن والسلم الدوليين.» **دراسات**: العدد ١٣، ٢٠٠٣.

حتي، ناصيف. «حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

ـــــ. «خطاب بوش والحالة الأحادية في السياسة الدولية.» **الاتحاد**: ٩/ ٢/ ٢٠٠٢.

حجار، جورج. «الجمهورية الأمريكية: إمبراطورية أم رايخ رابع؟.» **شؤون الأوسط**: العدد ١١٥، صيف ٢٠٠٤.

الحديثي، خليل إسماعيل. «تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

الحروب، خالد. «الدور الأمريكي والدور الأوروبي في المنطقة بين التنافس والتعاون.» **شؤون عربية**: العدد ١٢١، ربيع ٢٠٠٥.

«حسب تقرير البنك الأمريكي (سالمون بارني): التغييرات الجزائرية تبشر خيراً.» **الخبر**: ١١ تموز/ يوليو ١٩٩٩.

الحسن، بلال. «من واشنطن إلى موسكو وبالعكس.» **اليوم السابع** (باريس): ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠.

حسيب، خير الدين. «المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

ـــــ. «مصير الأمة العربية في ميزان العراق ٢٠٠٤.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

«الحكومة الألمانية الجديدة.» **مجلة دوتشلاند** (فرانكفورت): العدد ٦، ١٩٩٩.

«حلف الناتو ضد من؟.» **نشرة تقديرات استراتيجية** (القاهرة): العدد ٨، ١٩٩٥.

«حلقة نقاشية: التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصادات المنطقة العربية.» شارك فيها إبراهيم بدران [وآخرون]؛ أدار الحوار نادر أبو شيخة وهاني الحوراني. **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٠، حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

«حلقة نقاشية: قضية كوسوفا وتطور حلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.» شارك في الحلقة بكر إسماعيل [وآخرون]؛ أدار الحوار هيثم الكيلاني. **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٤٥، تموز/ يوليو ١٩٩٩.

حماد، كمال. «من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط الكبير.» **شؤون الأوسط**: العدد ١١٥، صيف ٢٠٠٤.

حمزاوي، عمرو. «توسيع الاتحاد الأوروبي: التحديات والفرص.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

حمودة، خديجة. «نفقات الدفاع في بيانات المركز الأمريكي للدراسات الاستراتيجية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٣٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩.

حنا، الياس. «الاتحاد الأوروبي.. توازن القوى والشرق الأوسط.» **شؤون عربية**: العدد ١٢١، ربيع ٢٠٠٥.

ـــــ . «النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٠٥، شتاء ٢٠٠٢.

حنوش، زكي. «العرب في مواجهة اسرائيل: أنجحت مفاوضات السلام أم أخفقت.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

حوار العرب (مؤسسة الفكر العربي): العدد ١٤، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

الخالدي، رشيد. «اقتفاء خطى الإمبراطورية.. الطريق الأمريكي الخطر.» **الكتب: وجهات نظر**: العدد ٦٦، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

الخزندار، سامي. «مبادرة الناتو المتوسطية والعالم العربي.» **المنتدى**: العدد ١٧٧، حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

خشيم، مصطفى عبد الله. «توازن القوى في إطار النظام الدولي الجديد.» **دراسات**: السنة ٤، العدد ١٣، ٢٠٠٣.

خلف، محمود محمد. «التعددية في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر: دراسة نقدية.» **دراسات**: السنة ٤، العدد ١٣، ٢٠٠٣.

خليفة، نبيل. «مخاطر الثراء الأيديولوجية للتاريخ والجغرافية.. الخليج الذي لم يعد فارسياً!.» **الحياة**: ١٤/ ٨/ ٢٠٠٥.

خليل، أسامة. «العم سام يستقبل الأفارقة.» **بيان اليوم** (الدار البيضاء): ١٦/ ٣/ ١٩٩٩.

خليل، خليل أحمد. «المشرق العربي بين «المتوسطية» و«الشرق أوسطية».» **دراسات عربية**: السنة ٣٢، العددان ٩-١٠، تموز/ يوليو-آب/ أغسطس ١٩٩٦.

الدجاني، برهان. «النواحي الاقتصادية والمالية للإعلان برشلونة.» **أوراق اقتصادية**: العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

الدستور (عمّان): ١٢/ ٧/ ١٩٩١.

الدسوقي، مراد ابراهيم. «أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٥، ١٩٩٢.

ـــــ . «مقترحات خفض الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٨، نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

الدنداوي، عبيدة عبد الله. «الصين وروسيا وحلف شمال الأطلسي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٣٢، ١٩٩٨.

الدوري، محمد عبد الله. «قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة والقانون الدولي.» **آفاق عربية** (بغداد): العدد ٢، شباط/ فبراير ١٩٩٢.

دولانغلاد، سابين وجورج تالانس. «الجرافة الأمريكية.» **الرأي** (عمّان): ٢٧/ ١١/ ١٩٩٢.

ديمتري، هاني عادل. «معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

الرأي: ١٢/ ٧/ ١٩٩١، و١٣/ ١٢/ ١٩٩١.

«رأي: ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٠٥، ٢٠٠٢.

رسول، رسول محمد. «نحن ومسألة حوار الحضارات.» **الاتحاد**: ١١/ ١٠/ ٢٠٠١.

الرشيدي، أحمد. «العراق والشرعية الدولية: قراءة في دلالات وسياق القرار ١٤٤١.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥١، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

«رؤساء أركان حرب يشهدون مرحلة رئيسية لمناورات النجم الساطع.» **الاتحاد**: ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠١.

رولو، إيريك. «سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

زرنوقة، صلاح سالم. «الناتو بين مرحلتين.» **السياسة الدولية**: العدد ١٢٩، ١٩٩٧.

زكريا، جاسم محمد. «مرتكزات الحلم الأمريكي في الهيمنة على العالم: الأصول الأيديولوجية للحلم الأمريكي.» **مجلة الحقيقة** (الجزائر): العدد ٤، آذار/ مارس ٢٠٠٤.

زكريا، فريد. «خطة الأمن العالمي.» **مجلة بيت الحكمة**: العدد ٢٦، أيار/ مايو ٢٠٠٢.

ـــــ. «لو أن العالم لا تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية لكان سيناريو من الفوضى في عالم بلا قوة.» **الاتحاد**: ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٥.

زكي، رمزي. «هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية؟.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٣٨، آب/ أغسطس ١٩٩٠.

زكي، نبيل. «ثورة اليمين الأمريكي المحافظ.» **المنار**: العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

زهرة، عطا محمد صالح. «الخلافات العربية: مداخل إلى الحل.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧.

سالم، صلاح. «الصراع الأوروبي-الأمريكي على القيادة المركزية الغربية والدور العربي في صياغة نظام عالمي متعدد.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٠، شتاء ٢٠٠٤.

سالم، علاء. «السوق الدولية لتجارة السلاح.» **السياسة الدولية**: العدد ١٢١، تموز/ يوليو ١٩٩٥.

سريع القلم، محمود. «الإدارة الأمريكية الحالية: الأسس النظرية للسياسة الخارجية.» **إيران والعرب** (طهران): العدد ٥، صيف ٢٠٠٣.

السعدون، جاسم خالد. «أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

السعدي، نرمين. «القادة الأوروبيين والتوجهات الألمانية.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

سعيد، إدوارد. «تصادم الجهل.» ترجمة عقيل كاظم خضير. **الرافد (الشارقة)**: العدد ٥٩، تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

سعيد، محمد قدري. «حرب النجوم والعودة إلى استراتيجية الدفاع.» **السياسة الدولية**: العدد ١٨، نيسان/ أبريل ١٩٨٧.

ـــــ. «العلاقات الأوروبية-العربية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

السفير: ١٧/ ١٢/ ١٩٩١.

سلامة، غسان. «الأيديولوجيا والسياسة الخارجية: الإدارة الأمريكية الحالية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٨١.

سليمان، عادل محمد. «الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان.» **السياسة الدولية**: العدد ١٤٨، نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

سماتي، زهير الدين. «سلاح الدبلوماسية.» **الخبر (الجزائر)**: ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩.

السماك، محمد. «الإرهاب في العمل السياسي.» **الكتب: وجهات نظر**: العدد ٦٥، حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

ـــــ. «البعد الصهيوني لمواقف الرئيس بوش.» **الاتحاد**: ١٢/ ٤/ ٢٠٠٢.

سورسي، جورج. «فقاعة الهيمنة الأمريكية.» **الكتب: وجهات نظر**: العدد ٦٠، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

سولانا، خافيير. «الناتو في عامه الخمسين: جرد حساب والآفاق المستقبلية.» **المجلة الدولية والاستراتيجية الفرنسية**: العدد ٣٢، شتاء ١٩٩٨.

السياسية الدولية: السنة ٣٨، العدد ١٥٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٣؛ العدد ١٥٦، نيسان/ أبريل ٢٠٠٤؛ العدد ١٥٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، والسنة ٤٠، العدد ١٦١، تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

السيد، طلعت حامد. «جامعة الدول العربية ومستقبل الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٩٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

سيد أحمد، محمد. «حول إشكالية النظام الدولي الجديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٤، نيسان/ أبريل ١٩٩١.

السيد حسين، عدنان. «التكامل العربي والتعاون المتوسطي: محددات وأبعاد.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

الشافعي، عمران. «دور الأمين العام في ظل المتغيرات الدولية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٨، نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

الشاهر، جاسر. «تأثير استراتيجية السياسة الأمريكية على توجهات الناتو.» **السياسة الدولية**: العدد ١٢٩، تموز/ يوليو ١٩٩٧.

شديد، كمال. «السياسة الدفاعية الأوروبية المستقلة وأثرها على الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٦، نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

الشرق الأوسط: ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٠، و ٧/ ٩/ ٢٠٠٥.

شلبي، السيد أمين. «الولايات المتحدة وأوروبا.. صفحة جديدة حقاً؟.» **السياسة الدولية**: العدد ١٦٠، نيسان/ أبريل ٢٠٠٥.

شوفنمان، جان-بيير. «فكرة معينة قادتني إلى....» ترجمة حياة الحويك. **الجمهورية**: ٢٢/ ٢/ ١٩٩٣؛ ٢٤/ ٢/ ١٩٩٣؛ ٢٦/ ٢/ ١٩٩٣، و٢٩/ ٢/ ١٩٩٣.

شؤون الأوسط: العدد ١٠٥، شتاء ٢٠٠٢.

شؤون سياسية: العدد ٢، أيار/ مايو ١٩٩٤.

شؤون عربية: العدد ١٢٢، صيف ٢٠٠٥، والعدد ١٢٣، خريف ٢٠٠٥.

شيورامونيه، إيفا. «تغيير منظمة الأمم المتحدة.» **الرأي** (عمّان): ٩/ ١٠/ ١٩٩٢.

صايغ، يوسف. «الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين.» **بحوث اقتصادية عربية**: العدد ٦، خريف ١٩٩٦.

صبري، عبد الرحمن. «مستقبل مسيرة العلاقات العربية-الأوروبية: من الحوار إلى المشاركة.» **شؤون عربية**: العدد ٩٠، حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

«صراع القوى في آسيا الوسطى.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): العدد ٢١٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

الصلح، رغيد. «تفعيل دور جامعة الدول العربية.» **دراسات عربية**: العددان ٥-٦، آذار/ مارس-نيسان/ أبريل ١٩٩٨.

عاروري، نصير. «حروب جورج دبليو بوش «الوقائية» بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

العايب، خير الدين. «البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية.» **شؤون الأوسط**: العدد ١١٥، صيف ٢٠٠٤.

عبد الله، ثناء. «ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيِّرات الدولية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٣، ١٩٩١.

عبد الله، عبد الخالق. «أزمة الخليج: خلفية الأزمة، دور الإدراك والإدراك الخاطئ.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٤٨، حزيران/ يونيو ١٩٩١.

ـــــ. «الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

عبد الشافي، عصام. «مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٥٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

عبد العظيم، بن صغير. «تداعيات الحرب على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر وتأثيرها على حماية الحقوق والحريات.» **مجلة الحقيقة** (الجزائر): العدد ٣، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

عبد الفتاح، شعيب. «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.

عبد الفتاح، عودة. «جامعة الدول العربية في حل المنازعات العربية-العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٩٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

عبد الفتاح، نبيل. «الإدارة القانونية الدولية للأزمة في الخليج.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٢، ١٩٩٠.

عبد المجيد، وحيد. «الإدارة العراقية للأزمة والحرب.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٣، تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

عبد الملك، أحمد. «التحديات الجديدة التي تواجه دول مجلس التعاون.» **آراء حول الخليج**: العدد ٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

عبد ناجي، محمد. «الاقتصاد السياسي لنظام الشرق-أوسط الجديد.» **شؤون سياسية** (مركز دراسات الجمهورية): العدد ١، ١٩٩٤.

عتريسي، طلال. «إيران... إلى أين.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٨، شباط/ فبراير ٢٠٠٣.

ـــــ. «توسع الناتو.» **شؤون الأوسط**: العدد ٨٣، أيار/ مايو ١٩٩٩.

عثمان، عفيف. «رسالة أمريكا.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٩٩، صيف ٢٠٠٥.

العراق (بغداد): ٢٧/ ٤/ ١٩٩٩.

عرفات، إبراهيم. «روسيا والناتو الجديدة: قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية.» **السياسة الدولية**: ١٩٩٧.

العزي، غسان. «١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والنظام الدولي: تغييرات مفهومية محتملة.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٠٥، شتاء ٢٠٠٥.

عفيفي، جميل. «الناتو ينفذ استراتيجية في الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط.» **الأهرام**، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٤.

«العلاقات المغربية الأمريكية من أقوى العلاقات على الصعيد العالمي في منطقة شمال أفريقيا.» **بيان اليوم**: ٢٣/ ٧/ ١٩٩٩.

علي، جمال الدين محمد. «أوروبا الموحدة ومستقبل الحوار العربي الأوروبي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠٠، نيسان/ أبريل ١٩٩٠.

عمار، بقزوز. «مكافحة الإرهاب بعد ١١ أيلول/ سبتمبر وحق الدفاع المشروع.» **مجلة الحقيقة**: العدد ٢، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

العناني، خليل. «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي: رؤية مستقبلية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٣، خريف ٢٠٠٥.

ــــــ. «الشرق الأوسط الكبير.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٦، نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

عواد، عماد. «الأمن والسلام في البحر المتوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨.

عودة، جهاد. «الأسس العسكرية لتوجهات حلف «الناتو» إزاء الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

عوض، هدى راغب. «الشرعية الدولية وإدارة بوش الجديدة.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

عوني، مالك. «صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة: تحولات ما بين الحرب الباردة.» **السياسية الدولية**: العدد ١٣٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩.

العياري، الشاذلي. «آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط.» **المنتدى**: العدد ١١٤، آذار/ مارس ١٩٩٥.

عيسى، محمد عبد الشفيع. «اختطاف أوروبا على جناحي الأطلسي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

غالي، سامح. «خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية: مؤتمر فاليتا.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٣، العدد ١٢٩، تموز/ يوليو ١٩٩٧.

الغامدي، عبد الله جمعان محمد. «الأيديولوجية السياسية الأمريكية: محدداتها... اتجاهاتها الرئيسية وتأثيرها على السياسة العامة.» **شؤون اجتماعية** (الشارقة): العدد ٥٦، شتاء ١٩٩٧.

غروسيه، ألفريد. «طريق ألمانيا إلى أوروبا.» **مجلة دوتشلاند**: السنة ٦، العدد ٩٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

فاف، وليام. «المحافظون الجدد... هل يخططون لضرب إيران.» **الاتحاد**: ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٦.

ــــــ. ««المحافظون الجدد» وتجارة الخوف.» **الاتحاد**: ١٩/ ١/ ٢٠٠٦.

الفرا، محمد علي. «إنه زمن العصر ما بعد الحديث.» **الاتحاد**: ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٢.

ــــــ. «رياح الحقد والكراهية.» **الاتحاد**: ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٢.

«فرانسوا ميتران يدعو إلى تمثيل فلسطيني أصيل.» **الرأي**: ٨/ ٩/ ١٩٩١.

«فرانسيس فوكوياما: يتحدث عن الإسلام والأصولية.» أجرى المقابلة محمد السطوحي. **الكتب: وجهات نظر**: العدد ٣٨، آذار/ مارس ٢٠٠٢.

فرجاني، نادر. «احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٣، تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

فريدمان، جورج. «مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٤، نيسان/ أبريل ٢٠٠٥.

فوكوياما، فرانسيس. «أوروبا وأمريكا: علاقات آيلة للتصدع.» **الاتحاد**: ١٠/ ٨/ ٢٠٠٢.

ـــــ. «نتائج ثورة التقنية الحيوية.» **الاتحاد**: ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٢.

ـــــ. «هدفهم: العالم المعاصر.» ترجمة طارق محمود شكري. **مجلة بيت الحكمة** (بغداد): العدد ٢٦، أيار/ مايو ٢٠٠٢.

فيجيس، أليساندرو. «مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

الفيلالي، مصطفى. «التجمعات الإقليمية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٣٨، آب/ أغسطس ١٩٩٠.

قدورة، عماد. «الأوروبيون والأمريكيون في التوازنات العربية الراهنة.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): السنة ٣، العدد ٢٧٠، شباط/ فبراير ١٩٩٧.

القرعي، أحمد يوسف. «مجلس الأمن ومأزق الأمن الجماعي الدولي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٣، تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية (معد). «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٦، شباط/ فبراير ١٩٩٢.

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية: أيار (مايو) ٢٠٠٣.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٣، تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

«قمة هلسنكي والصفقات السرية.» **التضامن** (لندن): ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.

الكتب: وجهات نظر: العدد ٤١، حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

كمال، محمد. «الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

كنعان، طاهر. «تأملات حول إطار الوفاق الفلسطيني - الإسرائيلي.» **المنتدى**: السنة ٨، العدد ٩٧، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

كوثراني، وجيه. «الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٣، صيف ١٩٩٥.

كوخ، كريستيان. «التوتر الأمريكي - الإيراني يعرّض أمن منطقة الخليج للخطر.» **آراء حول الخليج**: العدد ٣، أيلول/ سبتمبر-تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

ـــــ. «العلاقة عبر الأطلسية وانعكاساتها على منطقة الخليج.» **آراء حول الخليج**: العدد ٦، شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

ـــــ. «لنجعل من ٢٠٠٥ عام دول مجلس التعاون الخليجي.» **آراء حول الخليج**: العدد ٦، شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

كوش، عمر. «نقد المركزية الغربية: ميتافيزيقيا التمركز على الذات.» **الآداب (دمشق)**: العددان ٣-٤، آذار/ مارس- نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

اللاوندي، سعيد. «مارثون أوروبي-أمريكي على النفوذ في المغرب العربي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٦، نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

لانج، روبرت. «.. أردت هذه الحرب وهي خطأ مروع.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩١، أيار/ مايو ٢٠٠٣.

لبيض، سالم. «أي دور للعولمة في أحداث ١١ سبتمبر واحتلال العراق؟.» **شؤون عربية**: العدد ١٢١، شتاء ٢٠٠٤.

لكريني، إدريس. «الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وإكراهات التراجع.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩١، أيار/ مايو ٢٠٠٣.

لويس، برنارد. «جذور الغضب الإسلامي.» **مجلة الأطلنطي**: العدد ٢٦٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.

مجلة بيت الحكمة: العدد ٣٨، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

مجلة الدراسات الفلسطينية: خريف ١٩٩٠.

مجلة السفير (بالفرنسية): العدد ٥٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠.

المحايدة، جمال. «توماس فريدمان في خندق شارون.» **الاتحاد**: ١٢/ ٤/ ٢٠٠٢.

محمد، عبد الله يوسف سهر. «الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٦٠، نيسان/ أبريل ٢٠٠٥.

محمود، أحمد إبراهيم. «ظاهرة الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٨، نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

مخلوف، محمد. «متغيرات الشرق كما يراها الغرب الرأسمالي.» **المنار (باريس)**: العدد ٦، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠.

مخيمر، أسامة. «البحر المتوسط في السياسة المصرية: نقد واستشراف لقرن جديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٣٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.

مرهون، عبد الجليل. «مشاريع إسرائيل للتطبيع مع دول الخليج العربية.» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

المستقبل العربي: السنة ٢٦، العدد ٢٩٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، والسنة ٢٨، العدد ٣٢٠، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

مسلم، طلعت أحمد. «التجمعات الإقليمية العربية والنظام الدفاعي العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠١، تموز/ يوليو ١٩٩٠.

المصري، شفيق. «الإرهاب في ميزان القانون الدولي.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٠٥، شتاء ٢٠٠٢.

مصطفى، نادية محمود. «أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاستمرارية والتغيير.» **شؤون عربية**: العددَ ١٢١، ٢٠٠٥.

مطاوع، محمد أحمد. «أوروبا المتوسط... من برشلونة إلى سياسة الجوار.» **السياسة الدولية**: العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

ـــــ. «تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

معوض، جلال عبد الله. «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٠، حزيران/ يونيو ١٩٩٢.

مقلد، إسماعيل صبري. «الأمن الأوروبي والتعاون السلمي.» **السياسة الدولية**: العدد ٣٢، نيسان/ أبريل ١٩٧٣.

المليلي، محمد. «قراءة في سبتمبر.» **الكتب: وجهات نظر**: العدد ٣٨، آذار/ مارس ٢٠٠٢.

منظمة العفو الدولية. «العراق: مسؤوليات دول الاحتلال.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩١، أيار/ مايو ٢٠٠٣.

المهنا، إبراهيم عبد العزيز. «الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي.» **السياسة الدولية**: العدد ٩٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

«مؤتمر أوروبا والبحر المتوسط الثالث: دفع جديد للشراكة.» **مجلة دوتشلاند** (فرانكفورت): تموز/ يوليو- آب/ أغسطس ١٩٩٩.

مؤسسة ستراتفور. «تحليل اقتصادي: العراق: عملاق الطاقة الذي نام طويلاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٨، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

موسى، صفاء. «الإطار الأمني الأوروبي الجديد.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٨، نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

ـــــ. «حلف شمال الأطلسي والأمن الأوروبي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٦، ١٩٩١.

«مياه تونس تستضيف حلف الأطلسي.» **الرأي**: ٢٦/ ١١/ ١٩٩٩.

ميشيل، أندريه. «لائحة اتهام ضد فرانسوا ميتران.» ترجمة ناصرة السعدون. **القادسية** (بغداد): ١٩٩٣.

ميلر، ليندا. «إعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية: فترة رئاسة كلينتون.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٢، نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

النجفي، سالم توفيق. «الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢٠٩، تموز/ يوليو ١٩٩٦.

نعمان، عصام. «نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩١، أيار/ مايو ٢٠٠٣.

نهرا، فؤاد. «متغيرات السياسة الأمريكية إزاء العرب.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٠٥، شتاء ٢٠٠٢.

هاثاواي، أوونا. «إشكالية القانون الدولي: تحيتان للقانون الدولي.» **الثقافة العالمية**: العدد ١٣١، تموز/ يوليو - آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

هانتنغتون، صموئيل. «حروب المسلمين بدلاً من الحرب الباردة.» **مجلة بيت الحكمة**: العدد ٢٦، أيار/ مايو ٢٠٠٢.

ـــــ. «صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. (نجيب غضبان)

ـــــ. «صراع الحضارات.» ترجمة نجوى أبو غزالة. **شؤون سياسية** (بغداد): العدد ١، ١٩٩٤.

الهزاط، محمد. «استراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية: الجذور والأهداف.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٣، خريف ٢٠٠٥.

هوليس، روزماري. «مكافحة «الإرهاب» في الشرق الأوسط: الوسائل مقابل الغايات.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٧٤، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

هيكل، محمد حسنين. «من نيويورك إلى كابول وبالعكس!.» **الكتب: وجهات نظر**: العدد ٣٥، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

هيلر، مارك. «النظام الدولي بعد الحرب على العراق.» **شؤون الأوسط**: العدد ١١٨، ربيع ٢٠٠٥.

هيوم، كاميرون. «الانتخابات الرئاسية الجزائرية تكرس العودة للشعب في اختيار الحكم.» **الشرق الأوسط**: ١٢/ ٢/ ١٩٩٩.

«واشنطن تريد شراكة اقتصادية مع المغرب العربي ولكن من دون ليبيا.» **بابل** (بغداد): ١٠/ ٦/ ١٩٩٩.

«واشنطن تقرر اعتبار البحرين دولة حليفة رئيسية من خارج الناتو.» **الاتحاد**: ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠١.

الوسط: ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

ولد المنى، محمد. «على ضوء زيارة بوتفليقة إلى الولايات المتحدة: الجزائر وواشنطن ملفات مشتركة وعلاقات جديدة.» **الاتحاد**: ٢٢/ ٧/ ٢٠٠١.
وولفوويتز، بول. «هل تقوم الولايات المتحدة الشرق أوسطية.» **الاتحاد**: ٣/ ١١/ ٢٠٠٢.
اليحياوي، مصطفى. «المغاربة حريصون على تطوير التعاون والاتحاد الأوروبي يطالب باستراتيجية واحدة.» **مجلة المجلة** (بيروت): ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.
يديعوت أحرونوت: ٢٠-٢٦/ ١١/ ١٩٩١.
يسين، السيد. «المركزية الغربية وتجلياتها المعاصرة.» **الاتحاد**: ٦/ ٨/ ٢٠٠١.
يعقوب، ابراهيم. «العراق: آنذاك والآن.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.
«يوميات حرب الخليج.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٢، ١٩٩١.

ندوات، مؤتمرات

احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت المركز، ٢٠٠٤.
أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: المركز، ١٩٩٧.
التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٤.
تحديات الوطن العربي في ظل النظام العالمي الجديد: أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي-الأوروبي من ٢٥/ ١/ ١٩٩٣ في باريس. ط ٢. باريس: المركز، ١٩٩٧.
رؤية واقعية لانعكاسات الحرب: مؤتمر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٣.
الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي: أعمال ندوة المائدة المستديرة للأساتذة العرب، جامعة ناصر، ليبيا، ١٩٩٥.
العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحرير أسامة أمين الخولي. ط ٣. بيروت: المركز، ٢٠٠٠.
ندوة حول الملف النووي الإيراني وأسلحة التدمير الشامل في المنطقة.
الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. تحرير محمد محمود الإمام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

أطروحـــات، رسائـــل

الجنابي، عبد الرحيم عبد الجبار. «المدركات الأمنية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي.» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢).

الحيالي، نزار. «دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩).

ربيع، نوار محمد. «اتجاهات الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة: دراسة في الأمن الأطلسي والمتوسطي.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢).

المقحم، بدر عبد المحسن. «أثر المشروع الشرق أوسطي على التنظيم الإقليمي العربي.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣).

دراســـات

الجندي، أيمن. «مشروع الشرق الأوسط الكبير... لماذا؟.» مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، <http://www.asharqalarabi.org.uk/center/dirasat-m-s-a.htm>.

حوراني، عبد الله. «الاتحاد الأوروبي: ملامح سياسية جديدة.» <http://www.kurdiu.org/sahafa>.

«خرازي: مشروع الشرق الأوسط الكبير يمهد لسيطرة الكيان الصهيوني.» <http://alquma.net/vb/showpost.php?p=784679&postcount=14>.

روحاني، حسن. «تفعيل التعاون الأمني مع اليمن والتنسيق في مكافحة الإرهاب.» <http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?sid=20894>.

عنتر، عبد النورين. «في ضوء الحرب الأنجلو أمريكية على العراق: العلاقات الأوروبية- الأمريكية إلى أين؟.» (قضايا وتحليلات)، الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net>.

«لاروش: المحافظون الجدد وإدارة بوش لم يفشلوا في العراق: خطتهم هي التدمير والفوضى وإزالة معالم الدولة القومية.» (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤).

«مشروع الشرق الأوسط الكبير.» <http://www.almanara.org>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Biarnès, Pierre. *Le XXIème siècle ne sera pas américain*. [Monaco]; Paris: Editions du Rocher, 1999.

Bodansky, Yossef. *The Secret History of the Iraq War*. New York: Regan Books, 2004.

Chaliand, Gérard et Arnaud Blin. *America is Back: Les Nouveaux cèsars du Pentagone*. Paris: Fayard, 2003.

Chevènement, Jean-Pierre. *Une Certaine idée de la Republique m'amène à*. Paris: Albin Michel, 1992.

Coury, Emile. *L'Europe et les Etats-Unis: Un Conflit potential*. La Tour d'Aigues: Editions de l'Aube, 1997. (Collection monde en cours)

Daalder, Ivo H. *The End of Atlanticism*. Washington, DC: Brookings Institute, 2003.

Deutsch, Karl W. *Politics and Government: How People Decide their Fate*. 3rd ed. Boston, MA: Houghton Mifflin Co., 1980.

Fukuyama, Francis. *La Fin de l'histoire et le dernier home*. Paris: Flammarion, 1992. (Champs)

____. *Our Posthuman Future: Consequences of the Biotechnology Revolution*. London: Profile Books, 2002.

Haass, Richard N. *Intervention: The Use of American Military Force in the Post-cold War World*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003.

Heller, Mark A. and Rosemary Hollis (eds.). *Israel and the Palestinians: Israel Policy Options*. London: Chatham House, 2005.

Henrotin, Joseph. Au risque du chaos: Leçons politiques et stratégiques de la guerre d'Irak. Paris: A. Colin, 2004. (Collection «intervention»)

Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilization and the Remark of World Order*. New York: Simon and Schuster, 1996.

____. *The Soldier and the State; the Theory and Politics of Civil-military Relations*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1957.

Kagan, Robert. *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order*. New York: Vintage Books, 2004.

Klare, Michael T. *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict*. New York: Metropolitan Books, 2001.

Oualalou, Fathallah. *Après Barcelone... le Maghreb est nécessaire*. Casablanca: Editions Toukbal; Paris: L'Harmattan, 1996.

Peterson, John and Michael Shackleton (eds.). *The Institutions of the European Union*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2002. (New European Union Series)

Rice, Susan E. *U.S. Foreign Assistance and Failed States*. Washington, DC: Brookings Institute, 2002.

Toulat, Jean. *Le Pape contre la guerre du Golfe: Jean-Paul II censuré*. Paris: Editions de L'Oeil, 1991.

Williams, William Appleman. *Empire as a Way of Life*. Introduction by Andrew Bacevich. Brooklyn, NY: Ig Pub, 2006.

Periodicals

Achcar, Gilbert. «Chances et aléas du printemps arabe.» *Le Monde diplomatique*: juillet 2005.

____ «Le Nouveau masque de la politique américaine au Proche-Orient.» *Le Monde diplomatique*: avril 2004.

El Alaoui, Hicham Ben Abdallah. «Face à l'occupation americane de l'Irak: Le Monde arabe au Pied du mur.» *Le Monde diplomatique*: octobre 2003.

Alford, Jonathan. «Les Occident aux et la sécurité du Golfe.» *Politique étrangère* (Paris): no. 1, 1987.

Amatoris, Jacques, Jean-Pierre Langellier et Claire Trean. «Unrôle nouveau pour l'ONU.» *Le Monde*: 12/3/1991.

«La Basculement du Monde: Entretien avec François Heisbourg.» Conduit par Thomas Hofnung. *Politique internationale*: no. 93, automne 2001.

Bedard, Danielle. «Quelle securite collective pour l' Europe, L'OTAN constitute-elle la reponse efficace?.» *La Revue internationale et stratégique*: no. 50 (dossir sous la direction Pascal Boniface), 1999.

Bounajem, Michel. «Le Grand appetite american au Magherb.» *Aramis* (Paris): mars 1999.

Boyer, Paula. «Les Grounds strategies reinventeut lemond.» *La Croix*: 23-24/11/1997.

Chipaux, Françoise, Patrice Claude et Alain Frachon. «La Fin de la session plénière de la conference de Madrid.» *Le Monde*: 3-4/11/1991.

Cuche, Pascal. «Irak: Et si la France s'était trompée?.» *Politique étrangère*: no. 2, printemps 2003.

Delanöe, Bertrand. «Quelle OTAN pour Quelle Defense European?.» *International strategique* (Institut français des relations internationals): vol. 31, 1999.

Despralx, Michel. «Notre ami Saddam.» *Le Monde diplomatique*: novembre 2004.

Drozdiak, William. «The North Atlantic Drift.» *Foreign Affairs*: vol. 84, no. 1, January-February 2005.

«Les Etats-Unis et la situation politique en Algerie: Clinton-joue-il le Fls.» *El Watan:* 1994.

Le Figaro: 8/6/1991.

Financial Review: 24 February 2003.

Fukuyama, Francis. «The End of History.» *National Interest*: Summer 1989.

____. «Their Target: The Modern World.» *Newsweek* (special issue): January 2002.

Gordon, Phil. «L'Attaque qui va changer l'Amérique.» *Le Monde*: 14/9/2001.

Halliday, Denis. «Des sanctions qui tuent.» *Le Monde diplomatique*: janvier 1999.

Hirsh, Michael. «Bush and the World.» *Foreign Affairs*: vol. 81, no. 5, September-October 2002.

Huntington, Samuel P. «The Clash of Civilization.» *Foreign Affairs*: vol. 72, no. 3, Summer 1993.

International Journal of Middle East Studies: no. 7, July 2003.

Jeune afrique: 5 février 1990

Kohl, Helmut. «Un Destin pour deux.» *Le Nouvel observateur:* 28 novembre 1996.

Larres, Klaus. «Mutual Incomprehension: U.S.-German Value Gaps beyond Iraq.» *Washington Quarterly:* vol. 26, no. 2, Spring 2003.

Lewis, Bernard. «Rethinking the Middle East.» *Foreign Affairs*: vol. 71, no. 4, Fall 1992.

Mariani, Carlo. «La Diplomtie italienne en mediterranée, une part étroite.» *Defense nationale* (Paris): mai 1977.

Marti, Serge. «Le Nouveau métiers de L'onu.» *Le Monde*: 31/7/1991.

Miller, Harold. «Depuis cinquante ans, L'OTAN garantis la paix et la libirté en Europe.» *Deutschland*: no. 2, 1999.

Miller, Linda B. «The Clinton Years: Reinventing US Foreign Policy?.» *International Affairs*: vol. 70, April 1994.

Le Monde: 12/3/1991; 9/4/1994; 18/9/2001, et 12/3/2004.

Montbrial, Thierry de. «Les Etats-Unis du rêve moyen-oriental de Washington.» *Le Monde*: 19/2/2005.

Nesotto, Nicole. «La Non-européanisation de l'OTAN.» *Les Cahiers français*: no. 290, mars-avril 1999.

Newsweek: January 2002.

New York Times: 3/4/1990.

Nuland, Victoria. «Nouveaux horizons pour l'OTAN.» *Le Monde*: 7/12/2005.

«Les Objectifs defines par George Bush.» *Le Monde*: 5/3/2004.

Observer: 12 May 2002.

«L'OTAN a' l' heure du «choc des civilizations».» *Tribunes et de cryptage*: 14 décembre 2005.

Oudenaren, John van. «What is Multilateral?.» *Policy Review:* no. 117, February 2003.

Ramonet, Ignacio. «Bush II.» *Le Monde diplomatique*: décembre 2004.

Ravenel, Bernard. «Une Guerre Nucleaire «Limitee» en Mediterrene?.» *Peuples méditerranéens* (Paris): avril-juin 1982.

Ravan, Joseph. «Une ou deux citoyennetés.» *L'Express:* 26/10/1984.

«Les Relations Etats-Unis- Europe.» *Le Monde*: 21/2/2005.

Schmidt, Helmut. «Alliance transatlantique au XXI^ème^ siècle.» *La Revue de l'OTAN* (Bruxelle): vol. 50 (Editions commemorative), 1999.

Schreiber, Thomas. «Le Rêve américain de la «nouvelle Europe».» *Le Monde diplomatique*: mai 2004.

Shihab, Sophie. «Les Dirigeants arabes recusant, les vecette imposes de l'exterieur.» *Le Monde*: 5/3/2004.

Sieffert, Denis. «France/Etats-Unis: Vers la guerre froide?.» *L'Evenement*: 24/4/2003.

Solana, Javier. «L'OTAN à cinquante ans: Bilan et perspectives d'avenir.» *Revue internationale et stratégique*: no. 32, hiver 1998.

Soudan, François. «Summation d'usage.» *Jeune afrique*: 5 décembre 1990.

Stremlau, John. «Clinton's Dollar Diplomacy.» *Foreign Policy*: vol. 97, Winter 1994-1995.

Szamuely, George. «Clinton's Clumsy Encounter with the World.» *Orbis*: Summer 1994.

«Le Terrorisme n'est pas une civilization: Entretien avec François Léotard.» *Politique internationale*: no. 93, automne 2001.

Tertrais, Bruno. «L'OTAN existera-t-elle encore en 2009?.» *La Revue internationale et stratégique:* no. 32, hiver 1998.

Tréan, Claire et Laurent Zecchini. «Les Etats-Unis lancent leur projet d'un «Grand Moyen-Orient».» *Le Monde*: 5/3/2004.

Tucker, Robert W. and David C. Hendrickson. «The Sources of American Legitimacy.» *Foreign Affaires:* vol. 83, no. 6, November-December 2004.

Vaïsse, Justin. «Diplomatie americaine: Un Nouveau leadership?.» *Politique internationale*: no. 93, automne 2001.

Vernant, Jacques. «La Conference de Madrid et la mediterrannee.» *Defense Nationale*: août-septembre 1980.

Wohlstetter, Albert. «Les Etats-Unis et sécurité du Golfe.» *Politique étrangère*: no. 1, 1987.

Zecchini, Laurent. «Democratie, developpement economique: Ce que dit le plan American.» *Le Monde:* 5/3/2004.

Conference

La Conference euro-mediterran une de barcelone et les enjeux du nouveau partenariat maroc-europeen, serie «tables rondes de l' A.E.M», à Rabat, avril, 1996.

Documents and Websites

«Adaptation et modernisation de l'álliance pour affronter les menaces du XXIème siècle.» <http://www.dfait-maeci.gc.ca/foreign_policy/nato/nato_-policies-fr.asp>.

Aznar, José-Maria. «L'OTAN contre le terrorisme islamiste.» <http://www.voltairenet.org/article132526.html>.

Beams, Nick. «La Guerre des Etats-Unis contre l'Irak: Les Questions historiques.» 24 mars 2003, <http://www.wsws.org/francais/News/2003/avril03/24mars03_NBIrak.shtml>.

Cordesman, Anthony. « La Sécurité en Occident et le Grand Moyen-Orient.» <http://usinfo.state.gov/journals/itps/0604/ijpf/frcordes.htm>.

«L'Empire contre L'Irak: Cahier documentaire sur le Golfe.» <http://www.monde-diplomatique.fr/cahier/irak/>.

«L'Europe et la guerre en Irak.» Assemblée parlementaire, <http://assembly.-coe.int/>.

«L'Europe et la nouvelle stratégie de sécurité nationale des Etats-Unis.» (Document C/1819), 12 mai 2003, <http://www.assembly-weu.org>.

Furtig, Henner. «The Conflict in Iraq and its Consequences on the Golf.» <http://www.nato-qatar.com/news2.html>.

Lopez, N. «Irak: Les Coulisses d'une guerre programmée.» 13 décembre 2005. <http://www.strategic-road.com>.

«NATO-GCC Cooperation Ensures Regional Peace, Stability.» <http://www.nato-qatar.com/security/news5.html>.

«Nato's Role in Gulf Security.» <http://www.nato-qatar.com/security/news6.html>.

«Rapport: La Securité au Moyen-orient: Un Environnement en Mutation, les problemes de securité dans la region du Golf.» <http://www.naa.be/>.

Scheffer, Jaap de Hoop. «Le Rôle de l'OTAN dans la sécurité du Golfe.» 14 décembre 2005, <http://www.voltairenet.org/article132528.html#article132528>.

Schneider, Michel. «Irak: Les Etats-Unis et Israël contre le reste du monde.» <http://www.stormfront.org>.

Sniegoski, Stephen J. «La Guerre d'Irak: Conçue en Israël?.» Traduit de l'anglais (américain) par Jean-François Goulon. Questions critiques: <http://questionscritiques.free.fr/GICI.htm>.

____. «Prochaine cible: L'Iran.» <http://questionscritiques.free.fr/sniegoski/AGGCT.htm>.

Timmerman, Kenneth R. «La Guerre française pour le pétrole.» <http://www.conscience-politique.org/international/timmermanguerrefrancaise-pourpetrole.htm>.

Wallerstein, Immanule. «Bush Bets All He Has.» <http://www.hellblazer.com/archives/2003/04/bush_bets_all_h.html>.

Wanniski, Jude. «Le Monde imaginaire du Président Bush.» 2 juillet 2005, <http://questionscritiques.free.fr/Jude_Wanniski/020705.htm>.

Woets, Ludovic. «Shaping the World: Les Etats-Unis, la guerre en Irak et le désordre mondial.» <http://www.checkpoint-online.ch/CheckPoint/Forum/For0032-USAShapingTheWorld.html>.

فهــــــرس

ـ أ ـ

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ع -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

هذا الكتاب

التحوّلات الكبيرة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، تشكّل حقلاً واسعاً للبحث في الخلفيّات الفكرية والسياسيّة وراء العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية، وفي الأهداف البعيدة المدى التي يتطلّع إليها كل من الأمريكيين والأوروبيين. وهذا ما اجتهد المؤلّف الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور في تسليط الضوء عليه، والكشف عن كوامنه، بل عن تناقضاته في أحيانٍ كثيرة، من خلال تحليل السياسات الخارجية لكل أطراف هذه العلاقات «في إطار محيطها الإقليمي ـ الأطلسي ـ الدولي وتأثيرها في القضايا العربية».

وما تجدر الإشارة إليه أخيراً، هو أنَّ منهجيّة هذا الكتاب تُوازِنُ بين التحليل النظري والبرهان العملي لتقدّم إلى القارئ صورةً وافية عن خصائص الأحداث التي برزت في إطار العلاقات الأمريكية – الأوروبية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، والسنوات الأولى من القرن الحالي.

الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور

- أستاذ جامعيّ درّس في جامعتي: بغداد والمستنصرية.
- باحثٌ في الشؤون السياسيّة.
- له كتب عديدة، منها:

ـ **المشروع النهضوي العراقي وثوابت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط** (١٩٩٣)

ـ **الأمة العربية ومشاريع التفتيت** (١٩٩٨)

ـ **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية: الواقع والتوقعات** (٢٠٠١)

ـ **الفكر السياسي الأمريكي المعاصر: صراع الحضارات وأحداث الحادي عشر من سبتمبر** (٢٠٠٣)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٦
أو ...


-9953-82-109-2